

مبرة الآل والأصحاب

سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)



جمعية الشيخ عبد الله النوري الخيرية

أسنى المطالب
في مناقب أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب

للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري ت (٨٣٣ هـ) رحمه الله

ويليه للمحقق

أعلى المطالب
في تخريج كتاب
أسنى المطالب

دراسة وتحقيق وتخريج

عمرو علي بسيوني

مراجعة مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الأول


أسنى المطالب
في مناقب أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب

فهرسة
مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

مكتبة الكويت الوطنية
National Library of Kuwait

عنوان الكتاب : أَسْنَى المطَالِبِ في مَنَاقِبِ أَمِيرِ المؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

اسم المؤلف : شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ الجزَرِيِّ.

نوع المطبوع : كتاب ـ الطبعة : الأولى ـ عدد الصفحات : ٦٤٤

الناشر : مبرة الآل والأصحاب.

ص. ب. ١٢٤٢١ الشامية ـ الرمز البريدي ٧١٦٥٥٥ ـ ت : ٢٥٦٠٢٠٣

ردمك: ٩٧٨-٩٩٩٦٦-٦٤-٨٩-٢ ISBN

حقوق الطبع محفوظة لمبرة الآل والأصحاب

إلا لمن أراد التوزيع الخيري بشرط عدم التصرف في المادة العلمية

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ ـ ٢٠٢٦م

مبرّة الآل والأصحاب

هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ ـ ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب: ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E ـ mail: almabarrh@gmail.com

www.almabarrah.net



مبرة الآل والأصحاب

سلسلة الآل والأصحاب في المخطوط العربي (٩)



جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية

Sheikh Abdullah Al Nouri Charity Society

أسنى المطالب

في مناقب أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب

للإمام الحافظ المقرئ شمس الدين ابن الجزري (٨٣٣ هـ) رحمه الله

ويليه للمحقق

أعلى المطالب

في تخريج كتاب

أسنى المطالب

دراسة وتحقيق وتخريج

عمرو علي بسيوني

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة

المجلد الأول

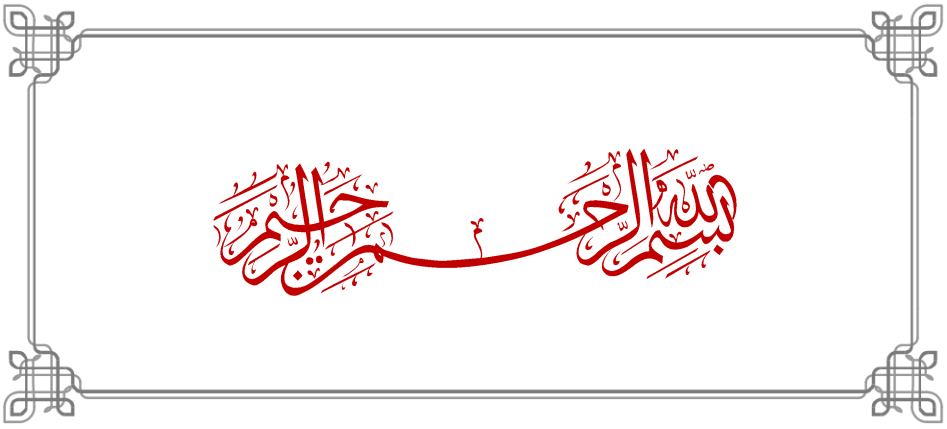
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين؛

فإنّ الاشتغال بالعلم من أجلِّ النِّعَم التي امتنّ الله بها على عباده، إذ فيه حياة القلوب، ورفعة الدرجات، ونور البصائر، وبه تُحفظ معالم الدين وتُصان عقائد المسلمين. ولأجل هذه المنزلة الرفيعة تكاثرت نصوص الكتاب والسنة في الحث على طلب العلم وبيان فضله وشرفه، حتى غدا الاشتغال به من أعظم القُرُبات وأجلّ العبادات.

ومن ميادين العلم التي عُني بها أهل العلم وطلَّابُه قديمًا وحديثًا: تحقيق كتب العلماء في مختلف أنواع العلم وفنونه، ومن ثَمّ اهتمّت مبرةُ الآل والأصحاب بإفراد سلسلة خاصة لتحقيق المخطوطات بغية إخراج أهم الكتب المصنفة فيما يتعلق بالصحابة وأهل البيت ﷺ، سواء بشأن فضائلهم أو تواريخهم أو تراثهم، ومن ذلك الكتبُ المصنَّفة في فضائل ومناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، حيث تكاثرت المصنفات في هذا الباب، بين مطولات ومختصرات، تتناول شمائله ومناقبه وفضائله، نصرةً للحق، وردًّا على أهل الغلو أو الجفاء.

ويأتي كتاب «أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» للحافظ المقرئ المحدّث الإمام محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)،

ليشكّل حلقة مهمة في هذا التراث؛ إذ جمع فيه مؤلفه عامة نصوص المناقب المروية في حق أمير المؤمنين عليّ ﷺ، المروية بأسانيد صحيحة وحسنة وما يقاربها، مجافيًا الموضوعات والمناكير والغرائب الواهية، وإن لم يخل الكتاب من بعض الأخبار الضعيفة، شأنه شأن غالب كتب الفضائل، كما أنّ من مزية الكتاب أن مؤلِّفَه عالمٌ كبير، حافظ للحديث وإمام فرد في القراءات، فهو جامعٌ لعلوم الوحيين، له مكانته بين العلماء، فكان جديرًا بالاعتناء والتحقيق.

وتبرز أهمية هذا الكتاب من عدة وجوه:

* **أولًا:** أنه يقدم صورة متكاملة ـ أو قريبة من ذلك ـ عن شخصية الإمام علي ﷺ، في فضائله ومناقبه الشخصية، ومنزلته العلمية، وروحه التعبدية.

* **ثانيًا:** أنه يعكس تصورًا شبه متكامل لرؤية تراثنا العلمي على ما استقرّ عليه عند علمائنا المتأخرين للإمام علي ﷺ، من جهة المناقب والفضائل الشخصية، وجناحي: العلم، والعمل والعبادة، فجاء الكتاب ممثلًا لذلك خير تمثيل، بجمعه للمناقب المقبولة إجمالًا من الناحية الثبوتية، ثم إسناد بعض الأحاديث المنتقاة عن عليّ ﷺ في بعض المسائل العلمية، مع إسناد بعض الرسوم الزهدية التي كانت سائدة في ذلك العصر شعارًا على العبادة والسلوك.

* **ثالثًا:** أنه يؤلف بين نصوص متفرقة في المصادر، فيقرّبها للقارئ في مصنف واحد مرتب، على يد عالم حافظ مشهود له بالضبط والإتقان، وهو كما قدّمنا قد جمع أصول المناقب الصحيحة لعلي ﷺ وما يقاربها، فضلًا عن مناقشته لبعض الشبهات والإشكالات، ولا شك أن مزية الكتاب أي كتاب ترجع إلى أهمية موضوعه وطريقة تأليفه وجلالة مصنفه، والكتاب ضرب بسهم

في ذلك كله ، على ما عليه من ملاحظات يسيرة ، قد أبنت عنها في الكلام على منهج المصنف ، فضلًا عما في طيات الكتاب من بحوث في التحقيق والتخريج .

* **رابعًا:** أن الكتاب على قيمته وجلالة مصنفه لم يحظَ بتحقيق علمي مناسب ، يقربه للقارئ ، ويعظم من فوائده .

وبناءً على ما سبق فقد رأيت أن أُعنى بتحقيق هذا الكتاب ، على وفق المنهج العلمي المتّبع في خدمة التراث ، فكانت خطة عملي على النحو الآتي:

* **أولاً: الدراسة:** وتشمل التعريف بالمصنِّف الحافظ ابن الجزري ، وبيان مسيرته ومكانته العلمية ، وفيها بحوث مهمة غير مسبوقة تتعلق بمحنته وغيرها ، ثم التعريف بالمصنَّف ومنهجه وسائر ما يتعلق به .

* **ثانيًا: مشيخة المصنف في كتابه:** ولما كان الكتاب في الحديث في غالبه ، وهو مرويٌّ بالأسانيد ، فرأيت حسنًا أن أفرد مشايخ المصنف الذين روى عنهم أحاديث الكتاب بالترجمة في هذه المشيخة ، وقد جعلتها على نظام موحد ، واهتممت فيها بتفصيل تحملهم وسماعهم وإسماعهم ، وبيان ما رووه من كتب ، وبيان الطرق التي روى بها المصنف عنهم هذه الكتب ، وشرحها ، وتخريجها .

* **ثالثًا: النص المحقَّق:** حيث أثبت النص محققًا وفق قواعد التحقيق العلمي ، ووفقَ المنهج الذي بينته في الكلام على منهج التحقيق .

* **رابعًا: التخريج:** وهو تخريج مفرد ، خرجتُ فيه عامة أحاديث الكتاب وآثاره التي تحتاج إلى التخريج ، آثرتُ أن أفرده كي لا تطول التعليقات على النص فيفقد روحه وتسلسله ، ونظرًا لكون تخريج تلك المناقب والكلام على

كثير منها غرضًا أساسًا لتحقيق الكتاب، وقد أسميته: «أعلى المطالب في تخريج كتاب أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، خرجت فيه كثيرًا من الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، مع بيان درجتها بحسب ما يترجح وفق قواعد علم الحديث، مع التنبيه على ما وقع فيها من ضعف أو خلاف، وفيه بحوث معمقة كثيرة.

وختامًا، فإني أشكر جميعَ من أعانني على إنجاز هذا الكتاب، بمساعدة أو مشورة أو نصح، كتب الله أجرهم، وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئيه، وما كان فيه من صواب فمن الله تعالى، وما كان من خطأ فمن نفسي وأنا أحقُّ به وأهله، والعذر عند كرام الناس مقبول.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عمرو بسيوني

الكويت، الشهر التاسع، ٢٠٢٥م

أولًا: الدراسة

أولًا: المصنِّف
شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري
(٧٥١ ـ ٨٣٣هـ)

١ ـ منهج الترجمة:

قد جعلتُ ترجمةَ المصنِّف لنفسِه في «غاية النهاية في طبقات القرَّاء» هي العمدةَ في هذه الترجمة، وما زاد عليها من مصادر عزوتُه لمصدره إن كان فردًا، بخلاف ما تواطأت عليه المصادر التي ترجمته من المعلومات الشائعة، وكذا ما اتفقوا فيه مع صاحب الترجمة؛ فإني لم أعزُ ذلك إليهم اكتفاءً بالمنهج الذي ذكرتُه، ولأنني ذكرتُ مصادر ترجمته على التمام في خاتمة الترجمة، تحاشيًا للتكرار، وإطالة الهوامش.

وفصّلت في مسيرة المصنِّف العلمية، ورتبتُها ترتيبًا تاريخيًّا، مع ذكر أهم الحوادث التي وقعت له خلالها، مع التفصيل في ذكر المحنة التي وقعت له وكانت سببًا في خروجه من بلاد العرب، بما لم أقف على مثيل له في الكتب التي تعرضت لترجمة ابن الجزري.

وكذا تعرضت لبعض الانتقادات التي وُجهت إلى المصنف، وبحثتها بحثًا موضوعيًّا منصفًا قدر الطاقة، فضلًا عن مناقشة تأليف للمصنِّف قد توضع عليه علامة استفهام، وهي أربعون مستخرجة من كتاب الأشعثيات. وهذه البحوث أيضًا من مميزات هذه الترجمة.

ولم أشأ أن أفرد الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصره بالبحث، كما يجري في كثير من التراجم والدراسات المعاصرة بطريقة شكليةٍ لا تبيّن أثر هذه المناحي على حياة المؤلف ونشاطه العلمي، إيثارًا لعدم التطويل، ولكن شحنت الترجمةَ بما يبيّن ذلك للقارئ، في سياق مترابط ومتَّصل بالترجمة وبصاحبها والأحداث العلمية والسياسية والاجتماعية التي عاشها، فاكتفيت بما ذكرته من وقائع جرت للمصنف، سياسية وعلمية، في ظل أنواع الحكومات المختلفة التي عاش في سلطانها: المماليك في بلاد العرب، والعثمانيين في بلاد الروم، والمغول التيمورين في بلاد العجم، حيث قدمت هذه الوقائع بتحليلها صورة واضحة عن أبرز ملامح عصره السياسية والعلمية ـ والاجتماعية أيضًا ـ، حيث عصر المدارس والأوقاف والأربطة والزوايا، والتقاليد العلمية الحديثية من التحمل عن الشيوخ والسماعات والإجازات وطلب العلو، والتقاليد والرسوم الصوفية، فضلًا عن صراعات الوظائف والمناصب، والتقليد المذهبي، وحتى الرحلات العلمية والشخصية كرحلة الحج، وما يعرض فيها من أخطار! كما يعلم من سياق هذه الترجمة.

٢ ـ اسمه وكُنيته ونسبه:

هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري. يُكنى: أبا الخير. ويلقَّب: شمس الدين. «ويعرف بابن الجَزَري نِسْبةً لجزيرة ابن عمر قريب الموصل»[(١)].

قال ابن خلِّكان: «والجزيرة المذكورة أكثر الناس يقولون: إنها جزيرة ابن عمر، ولا أدري من ابن عمر، وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٩/٢٥٥).

العراقيْن، ثم إني ظفرتُ بالصواب في ذلك، وهو أن رجلًا من أهل برقعيد ـ من أعمال الموصل ـ بناها، وهو عبد العزيز بن عمر فأضيفت إليه. ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة ابني عمر أوسٍ وكاملٍ، ولا أدري أيضًا مَن هما»[(١)].

٣ ـ مولده:

أما عن زمان ومكان ولادته؛ فقد قال: «وُلِدَ فيما حقَّقه من لفظ والده في: ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدىٰ وخمسين وسبعمائة داخل خطّ القصَّاعين[(٢)] بين السُّورَيْن بدمشق»[(٣)]، «بعد صلاة التراويح»[(٤)].

قال السخاوي: «كان أبوه تاجرًا، فمكث أربعين سنةً لا يُولَد له، ثُمَّ حجَّ فشرِب ماءَ زمزم بنيَّةِ ولدٍ عالِمٍ فوُلِدَ له هذا»[(٥)].

وفي هذا نظرٌ، وأصل ذلك ما حكاه المصنِّف نفسه، إذ يقول: «أخبرني أنه وُلِد في شهر ربيع الأول سنة خمسٍ وعشرين وسبعمئة، وحجّ سنة أربعين، ثم حجَّ سنة ثمان وأربعين، وقال لي: شربتُ ماء زمزم ليرزقني الله ولدًا ذكرًا

(١) وفيات الأعيان، (٣/٣٤٩)، وانظر: معجم البلدان، (٢/١٣٨).

(٢) دربٌ مشهور بدمشق، اسمه اليوم سوق مدحت باشا، انظر: خطط الشام لكرد علي، (٦/١٣٣). وبين السورين في دمشق، منطقة شهيرة واقعة بين السور العتيق الذي فيه الباب الصغير، والسور الذي جدّده نور الدين محمود زنكي، وكان فيها مبانٍ مهمة، أشهرها دار العدل التي بناها نور الدين للفصل في الشكاوىٰ العامة. وفيها فصيل دمشق، وهو سور صغير أمام السور الأصلي لحمايته. انظر: كنوز الذهب في تاريخ حلب، لأبي ذر سبط ابن العجمي، (١/٥٤٧، ٥٥١)، وزبدة الحَلَب لابن العديم، (ص ٣٥٢)، ومعجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (ص ١١٨).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٧).

(٤) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).

(٥) الضوء اللامع، (٩/٢٥٥ ـ ٢٥٦).

يكون من أهل القرآن، ورجعتُ في سنة تسع وتزوجت بوالدتك سنة خمسين، فوُلِدتَ لي في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظَّم سنة إحدىٰ وخمسين عقيب صلاة التراويح»[(١)]، إذ إن الفرق بين الحج والدعاء، وإنجابه؛ نحو السنتيْن فقط، ويكون عمر والده وفق تاريخ ميلاده حين أنجبه ستة وعشرين سنة فقط تقريبًا، فربما اختلط علىٰ السخاوي أنه حج سنة أربعين، بأنه مكث أربعين سنة.

٤ـ شيوخه:

لابن الجزريّ شيوخٌ كُثْر في العلوم الشرعية والعربية المتنوِّعة، منذ حداثة سِنّة. ونورِد فيما يلي أبرزَ المذكورين في شيوخه في القرآن والحديث والفقه وسائر العلوم.

في القرآن:

اهتمَّ المصنِّفُ بتفصيل شيوخه في القرآن في غير ما كتابٍ له. فقد اعتنىٰ ببيان شيوخه وما روىٰ عنهم من كتبٍ ووجوه قراءات في كتاب: النَّشر في القراءات العشر[(٢)]، وكذا في كتابه: جامع الأسانيد، وفيه قال: «وجملة من لقيتُه ممن أخذتُ عنه القرآن والقراءات أو شيئًا منها وحروفَ الاختلاف: نيفٌ وأربعون نفسًا»[(٣)]، ثم سرد ستّةً وأربعين شيخًا[(٤)]. وكذا وصف المصنِّف

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨).

(٢) عدّ الدكتور السالم الشنقيطي محقق كتاب النشر عددَ الذين أسند إليهم في كتاب النشر قراءةً أو إجازة، فبلغوا: (٣٣) شيخًا، واثنيْن آخرين، انظر: النشر، مقدمة التحقيق، (١/٤٧ ـ ٧٧).

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٧).

(٤) وقال: «وهؤلاء سوىٰ الشيوخ الذين لاقيتُهم وذاكرتُهم في هذا العلم بمصر والشام والروم=

مشايخَه في القراءة بقوله: «شيخنا»، أو قرأتُ عليه كذا، في كتابه: غاية النهاية في طبقات القراء، فيمكن الوقوف عليهم من هناك[(١)].

ونحن نقتصر هاهنا فيما يتعلق بشيوخه في القرآن بما ذكره في ترجمته التي عملها لنفسه في كتابه: غاية النهاية، حيث اقتصر هو على أهم ما يَرىٰ أن يورده، وهذا اختياره، فهو الأَوْجَهُ، وسنحيل على ترجمته لهم في كتابِه نفسه، من دون تعريف بهم هربًا من الإطالة والخروج عن موضوع الترجمة والكتاب. فقط سنضيف عليهم أربعةَ شيوخٍ في المرحلة المبكرة جدًّا، لم يذكرْهم في هذه الترجمة، وذكَرَهم في جامع أسانيده، وفي غاية النهاية، مفرَّقين في التراجم.

وأوَّل شيوخِه بحسب ما ذكر هو **والده**، قال: «فأما **الشيخ الأول** ـ وهو والدي ﵀ وجزاه عنّي خير الجزاء وجمع بيني وبينه في دار البقاء ـ؛ فإني قرأتُ عليه القرآنَ العظيمَ مرَّاتٍ، وسمِع من لفظي الرواياتِ كرَّات»[(٢)].

وشيخُه الثاني هو أبو الحسن القُدْسي، قال عنه: «فهو الذي تلقيتُ من لفْظِه أكثر القرآن العظيم، وختمتُ عليه ختمةَ القرآن في سنة اثنين وستين، وقرأتُ عليه

= وما وراء النهر وخراسان وغيرها». ولم نُطِل بنقلهم لخروجه عن موضوعنا، على أن بعض هؤلاء الشيوخ قد روىٰ عنهم المصنِّف القرآن والحديث جميعًا، كما أشرنا مرارًا في مشيخته التي أفردناها للشيوخ الذين روىٰ عنهم في كتابنا.

(١) وعِدتُّهم سوىٰ من ذكرهم في النشر: عشرة، انظرهم على التوالي في غاية النهاية: (١/٨، ١٨، ١٠٨، ١٢٨، ١٣١، ٢٣١، ٢٣٦، ٣٦٧، ٤٠٢، ٦٠٣).

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٧). وُلد (٧٢٥هـ)، وتوفي (٧٨٥هـ)، شهيداً بالغوطة، لَمْ يترجمْه في غاية النهاية، ولعل ذلك لأنه لم يقرأ بالقراءات، والظاهر أنه لم يكن من المشتغلين بالعلم، وكان تاجرًا كما تقدَّم، كما أن عبارته في ترجمة السروجي شيخه وشيخ والده: أنه «لقَّن» والدَه القرآن؛ مشيرة إلى ذلك.

القرآنَ العظيم ختماتٍ لا أُحصيها»[(١)].

وذكر لنفسه في غاية النهاية **شيخًا ثالثًا** مبكّرًا مؤدِّبًا للأطفال، لم يذكره في جامع أسانيده، تعلم منه التجويد وقرأ عليه للسبعة. فقال: «إبراهيم بن عبد الله الحموي المؤدِّب، شيخنا أبو إسحاق، قرأ بحماة على العماد إسماعيل النحوي، وقدم دمشق، فجلس بمسجد بالعُقيبة يعلِّم الصبيان، وكان مجوِّدًا حاذقًا، قرأت عليه جمعًا للسبعة، ومنه تعلمتُ التجويدَ وأخذته، توفي سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة [٧٧٣هـ] فيما أحسب، ولم أرَ في شيوخي أعْلَمَ منه بدقائق التجويد»[(٢)]، وقال في موضع آخر: «وأدَّب الصغارَ بمَكْتَبٍ بالعُقَيبة ظاهرَ دمشق، فأخمل نفسَه بذلك، تردّدتُّ إليه كثيرًا، ومنه استفدتُّ علمَ التجويد ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لساني بالتحقيق،...، ولم تر عيناي من شيوخي أعلم بالتجويد منه ولا أصح تلفّظًا وتحريرًا، توفي أواخر سنة إحدى وسبعين وسبعمئة [٧٧١هـ][(٣)] وجزاه عني أفضل الجزاء»[(٤)].

وشيخه المبكر **الرابع** هو «الولي الصالح أبو علي الحسن بن عبد الله السروجي، وهو شيخ والدي المذكور،...، وهو الذي عرَّفني الرموز، وبيَّن لي المصطلح، ولازمني بإذن والدي نحو ثلاث سنين. وتوفِّي في شهر رمضان، سنة أربع وستين وسبعمئة [٧٦٤هـ]، وكان عبدًا صالحًا من أولياء الله تعالى، كثير التلاوة، أظنّ أنه كان يقرأ كل يوم ختمةً!»[(٥)]. وترجمه في القرَّاء، فقال:

---

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩). ولم يترجمه في غاية النهاية، ولعل ذلك لأنه كان مؤدِّبًا للأطفال أكثر أحواله، ولم يشتغل كثيرًا في إقراء القراءات والروايات.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (١/١٨).

(٣) كذا، فقد ترجمه مرتين، وأرخ وفاته بتاريخين، فلعله لم يبيِّض ذلك.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٠ ـ ٣١)، باختصار.

(٥) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠).

«شيخي وشيخ والدي ـ رحمه الله ـ ولد قبل السبعمائة، وتلا على الرُّقِيّ، ولَقَّن والدي القرآن، ثم إنه بقِيَ حتى صِرْتُ مراهقًا، فجعل يتردد إليّ، فحفظت عليه من الشاطبية إلى أواخر الإدغام، وهو الذي عرفني الرموز والاصطلاح»[(١)].

قال المصنِّف في بيان شيوخه في القرآن في المرحلة المبكّرة قبل بلوغه العشرين من عمره في **دمشق**: «وأفرد القراءاتِ[(٢)] على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلَّار[(٣)]، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحَّان[(٤)]، والشيخ أحمد بن رجب[(٥)] في سنة ست وسبع [٧٦٦ ـ ٧٦٧هـ]، وجَمَعَ[(٦)] للسبعة[(٧)]

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢١٩/١).

(٢) «الإفراد: القراءة برواية واحدة دون أن يجمع إليها رواية أخرى في الختمة الواحدة»، انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، (ص: ٢٩). **قلت**: ولا شكّ أنه أتقن من الجَمْع، خاصّة لمن يصعب عليه الاستحضار.

(٣) عبد الوهاب بن يوسف، ابن السلَّار، (ت: ٧٨٢هـ)، انظر: غاية النهاية، (٤٨٢/١). **قلت**: وهذا شيخ المصنف الذي سيلي مكانَه في مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أم الصالح، بعد وفاته، كما سيأتي ذِكْرُه في الترجمة، وقد أفردناه في تراجم مشايخ المصنف في الكتاب، رقم (٢٥).

(٤) أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنبجي، المعروف بابن الطحان، (ت: ٧٨٢هـ)، انظر: غاية النهاية، (٣٣/١). وهو من شيوخه في الحديث، وقد ترجمناه في المشيخة المفردة، انظر رقم (١).

(٥) أحمد بن رجب بن الحسين بن محمد السلامي، (ت: ٧٧٥هـ)، انظر: غاية النهاية، (٥٣/١).

(٦) «الجمع: القراءة بأكثر من رواية في ختمة واحدة، ويعمل به في مقام التعليم، بشروط وأحكام مفصلة، ويسمى عند المغاربة بـ(الإرداف) لأنه يتبع الوجه تلو الوجه، وفي كيفية الأخذ به طرق عدة»، انظر: مختصر العبارات، (ص: ٥٣). **قلتُ**: ولم يكن الجمع في القراءة معمولًا به في العصور الأولى للإقراء، حتى بدأت هذه الظاهرة في عصر المصنّف رحمه الله، كما حكى في الفصل المهم الذي عقده للإفراد والجمع في كتابه النشر في القراءات العشر، حيث ذكر فيه تاريخَ الجمْع، وكيفياته، وطرق المشايخ فيه، وشروطه، انظر: (١٩٤/٢ ـ ٢٠٦)، وخصوصًا: (١٩٥/٢).

(٧) هي القراءات السبع المشهورة للقراء: ابن عامر الشامي (ت ١١٨ هـ)، وابن كثير المكي=

علىٰ الشيخ المجود إبراهيم الحموي[(١)]، ثم جمع القراءات بمُضَمَّن كتب[(٢)] علىٰ الشيخ أبي المعالي بن اللبان[(٣)] في سنة ثمان وستين [٧٦٨هـ]»[(٤)].

وقال المصنِّف في بيان تتمة شيوخه في القرآن خارجَ دمشق أثناء الحج، حيث قرأ **بالمدينة النبوية**، ثم أثناء رحلتيْه إلىٰ **مصر**: «وحجَّ في هذه السنة [٧٦٨هـ] فقرأ بمضمَّن الكافي[(٥)]، والتيسير[(٦)]، علىٰ الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح الخطيب[(٧)] والإمام بالمدينة الشريفة، ثم رحل إلىٰ الديار المصرية في سنة تسع [٧٦٩هـ] فجمع القراءات للاثني عشر[(٨)] بمضمَّن كُتُبٍ علىٰ الشيخ

= (ت ١٢٠ هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧ هـ)، وأبو عمرو البصري (ت ١٥٤ هـ)، وحمزة الزيات (ت ١٥٦ هـ)، ونافع المدني (ت ١٦٩ هـ)، والكسائي (ت ١٨٩ هـ).

(١) إبراهيم بن عبد الله الحموي المؤدِّب، (ت: ٧٧٣هـ). انظر: غاية النهاية، (١٨/١). قلت: وكان يقرئ الأطفال وتعلَّم منه المصنِّف التجويد والقراءة وأخذ عنه.

(٢) القراءة بمُضَمَّن كتابٍ أو كتب: المقصود بها القراءة وفقًا للوارد في كتب القراءات المشهورة السائرة بين العلماء، كالقراءة بمضمَّن الشاطبية أو الطيّبة ـ للمصنِّف ـ، وغيرها من كتب كان العمل علىٰ القراءة بها قديمًا؛ معروفًا، وسيذكر المصنِّفُ بعضَها، وقد عرَّف بها تفصيلًا وبطرقه وقراءته فيها في كتابه النشر، انظر: (٥٨/١ ـ ٩٨).

(٣) محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع، أبو المعالي ابن اللبان الدمشقي، (ت: ٧٧٦هـ). انظر: غاية النهاية، (٧٢/٢).

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٤٧/٢).

(٥) الكافي لمحمد بن شريح الرعيني الإشبيلي، (ت: ٤٧٦هـ). انظر: النشر، (٦٧/١).

(٦) التيسير للإمام الداني، (ت: ٤٤٤هـ)، انظر: النشر، (٥٨/١).

(٧) محمد بن صالح بن إسماعيل، أبو عبد الله، المقرئ، (ت: ٧٨٥هـ). غاية النهاية، (١٥٥/٢).

(٨) المقصود بها القراءات الثلاث عشرة الآتية ما عدا قراءة الحسن البصري. وذلك أنه قال في ترجمة ابن الجندي في النهاية، (١٨٠/١): «ألَّف كتاب البستان في الثلاثة عشر، قرأتُ عليه به سوىٰ قراءة الحسن إلىٰ قوله تعالىٰ»، فذكره.

أبي بكر عبد الله بن الجَنَدي[١]، وللسبعة بمضمَّن العنوان[٢]، والتيسير، والشاطبية[٣] على العلَّامة أبي عبد الله محمد بن الصَّائغ[٤]، والشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي[٥]، فتوفِّي ابن الجندي وهو قد وصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ في النحل، فاستجازه فأجازه وأشهد عليه، ثم تُوفِّي[٦]، فأكمل على الشيخين المذكورين[٧]، ثم رجع إلى دمشق ورحل رحلةً ثانية، فجمع ثانيًا على ابن الصائغ للعشرة[٨] بمضمَّن الكتب الثلاثة المذكورة[٩]، وبمضمَّن المستنير[١٠]، .....

(١) أبو بكر بن أَيْدُغدي بن عبد الله الشمسي، الشهير بابن الجَنَدي، ويسمى شيخ مشايخ القراء بمصر، (ت: ٧٦٩هـ). انظر: غاية النهاية، (١/١٨٠).

(٢) لإسماعيل بن خلف بن سعيد بن عِمْران المصري، (ت: ٤٥٥هـ)، انظر: النشر، (١/٦٤).

(٣) هي القصيدة اللامية الشهيرة في القراءات السبع المسماة بحرز الأماني ووجه التهاني، لأبي القاسم القاسم بن فِيرُّهْ الرُّعيني الأندلسي الشاطبي الضرير، (ت: ٥٩٠هـ). انظر: النشر، (١/٦١).

(٤) محمد بن عبد الرحيم بن علي بن أبي الحسن، شمس الدين بن الصائغ الحنفي، (ت: ٧٦٧هـ)، انظر: غاية النهاية، (٢/١٦٣). **قلت**: وهو من شيوخه في الرواية أيضًا، وقد روى عنه في كتابنا، وأفردناه بالترجمة في مشيخته المفردة، رقم (٢٦)، فترجمناه تفصيلًا، فليرجع إليه. وله معه موقف لطيف في الدعاء له مع شيخه الإسنوي، قد ذكرناه في هذه الترجمة، وأشرنا إليه في المشيخة.

(٥) عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك، أبو محمد بن البغدادي، (ت: ٧٨١هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٦٤).

(٦) قال في ترجمته في غاية النهاية، (١/١٨٠): «فمرض وأجازني بذلك، وتعلَّل حتى توفي».

(٧) أي: ابن البغدادي، والصائغ.

(٨) هي القراءات السبع المشهورة السابقة، ومعها القراءات الثلاث: أبو جعفر المدني (ت ١٣٠ هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ)، وخلف البزار (ت ٢٢٩ هـ).

(٩) أي العنوان، والتيسير، والشاطبية.

(١٠) المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر أحمد بن علي ابن سوَّار البغدادي، (ت: ٤٩٦هـ). انظر: النشر، (١/٨٢).

والتذكرة[١]، والإرشادين[٢]، والتجريد[٣]، وعلى ابن البغدادي[٤] للأئمة الثلاثة عشر ـ وهم العشرة المشهورة: وابن محيصن والأعمش والحسن البصري[٥] ـ بمضمَّن الكتب التي تلا بها المذكور على شيخه الصائغ[٦] وغيره»[٧].

وذكر قراءَتَه **بدمشق** بعد عودته إليها مرةً أخرى: «ثم عاد إلى دمشق فجمع القراءات السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري الحنفي[٨]»[٩].

وذكر قراءَتَه في **الإسكندرية** في مصر: «وقرأ بمضمَّن الإعلان[١٠] وغيره

---

(١) التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلبون الحلبي، (ت: ٣٩٩هـ). انظر: النشر، (١/٧٣).

(٢) هما كتابا: الإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي، انظر: النشر، (١/٧٩). والإرشاد في العشر لأبي العز محمد بن الحسين بن بُندار القلانسي، (ت: ٥٢١هـ). انظر: النشر، (١/٨٦).

(٣) التجريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحَّام، (ت: ٥١٦هـ). انظر: النشر، (١/٧٥).

(٤) عبد الرحمن الذي تقدَّم ذكره.

(٥) هي القراءات العشر السابقة، ومعها قراءة: الحسن البصري (ت ١١٠ هـ)، وابن مُحيصن المكي (ت ١٢٣ هـ)، والأعمش الكوفي (ت ١٤٨ هـ). وهي القراءات الآحادية التي فوق العشر، وتسمَّى: الشاذة.

(٦) المذكور هو شيخه عبد الرحمن بن البغدادي، وشيخه الصائغ هو تقي الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، (ت: ٧٢٥هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٣٦٤)، وانظر ترجمة الصائغ: (٢/٦٥).

(٧) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٨) أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة، الكفري الحنفي، (ت: ٧٧٩هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٤٨).

(٩) (ت: ٦٣٦هـ)، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).

(١٠) كتاب الإعلان لأبي القاسم الصفراوي الإسكندري، (ت: ٦٣٦هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٣٧٣).

علىٰ الشيخ عبد الوهاب القروي[١]»[٢].

وقد تحمَّل عن هؤلاء الشيوخ، وغيرهم، الكثيرَ من الأسانيد والروايات والكتب[٣] في قراءات القرآن الكريم. قال الحافظ ابن حجر: «ومن أحسن ما عنده: الكامل في القراءات، لابن جُبَارَةَ الهُذَلِي[٤]، سمعه علىٰ إبراهيم بن أحمد بن فلاح[٥]، بإجازته من عمر ابن غدير، عن الكندي، نا عبد الله ابن علي البغدادي سبط الخياط، قال: نا أبو العز محمد بن الحسين بن علي بن بندار، قال: نا أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي»[٦].

في الحديث:

أجملَ المصنِّف شيوخَه في الحديث، في ترجمته التي عمِلها لنفسه في غاية النهاية؛ لأن موضوع هذا الكتاب طبقَّات القرَّاء، وليس المحدّثين. فقال: «أجازه خالُ جَدِّه محمد بن إسماعيل الخبَّاز[٧]، وسمِعَ منه فيما أخبره والدُه،

---

(١) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن بن يحيىٰ، أبو محمد القروي الإسكندري، (ت: ٧٨٨هـ). انظر: غاية النهاية، (٤٨٢/١). قال المصنف في جامع أسانيده، (ص: ١١٧): «وهو آخر شيوخي الذين قرأتُ عليهم»، فهذا يدل أنه قرأ عليه في دخوله الأخير إلىٰ مصر.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٤٨/٢).

(٣) ذكر ابن الجزري في مقدمات كتاب النشر واحدًا وستين كتابًا في القراءات تحمَّلها ورواها عن شيوخه وقرأ عليهم بمضمَّنِها، وهذا فيما أورده في النشر فقط.

(٤) يوسف بن علي بن جُبَارة بن محمد بن عَقيل بن سوادة، أبو القاسم الهُذَلي، المغربي نزيل نيسابور، (ت: ٤٦٥هـ). انظر: غاية النهاية، (٣٩٧/٢).
الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جُبارة الهُذَلي، انظر: النشر، (٩١/١)، وهو مطبوع.

(٥) هو من شيوخه في الرواية أيضًا، وسيأتي ذكره في شيوخ الحديث.

(٦) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٦/٣).

(٧) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم، الأنصاري الدمشقي المعروف بابن الخباز،=

ولم يقف على ذلك. وسمع الحديثَ من جماعة من أصحاب الفخر بن البخاري[(١)] وغيرهم. وسمع الحديثَ ممن بقي من أصحاب الدِّمياطي[(٢)]، والأَبَرْقُوهي[(٣)]»[(٤)].

وهذه في الجملةِ مجموعةٌ من السماعات العالية لكبار المحدّثين المجيزين المُسمِعين في عصر ابن الجزري، في القرن الثامن الهجري، فقد حدَّث عن هؤلاء بواسطة من بقي من أصحابهم، وسيأتي ذِكْر بعضهم. وقد أَكْثَرَ المصنِّفُ من الرواية في كتابنا من طريق الفخر ابن البخاري، بواسطة شيخٍ واحد، والأكثر عن شيخه: صلاح الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المقدسي، مسنِد الدنيا في عصره، وقد ترجمناه في المشيخة المفردة لشيوخه في الكتاب رقم (١٢).

وقال المصنِّف أيضًا: «ورحل إلى الإسكندرية، فسمع من: أصحاب ابن عبد السلام[(٥)]، .....

= مسند كبير، سمع عليه الأعيان، كالحافظ العراقي، توفي: (٧٥٦هـ). انظر: ذيل التقييد، (٩٦/١).

(١) هو علي بن أحمد بن عبد الواحد، المقدسي الصالحي، المعروف بابن البخاري، مسند الدنيا، الذي دارت عليه أسانيد المتأخرين، (ت: ٦٩٠هـ)، وله خمس وتسعون سنة. انظر: ذيل التقييد، (١٧٨/٢).

(٢) هو الحافظ عبد المؤمن بن خلف، شرف الدين الدمياطي، المحدث النسابة المشهور، سمع كثيرًا وأسمع عصرَه، (ت: ٧٠٥هـ) عن اثنتين وتسعين سنة. انظر: ذيل التقييد، (١٦٤/٢). وله تصانيف معروفة مطبوعة.

(٣) هو أحمد بن اسحاق بن محمد بن المؤيد، أبو المعالي الأبرقوهي، نسبة لأَبَرْقُوه بأصبهان، نزيل القاهرة ومسندها، سمع مشيخة واسعة، وأسمع أهل عصره، (ت: ٧٠١هـ)، عن ست وثمانين سنة. انظر: ذيل التقييد، (٢٩٨/١). قلت: معجمه مطبوع.

(٤) غاية النهاية، (٢٤٧/٢ ـ ٢٤٨).

(٥) هو يحيى بن محمد بن الحسين بن عبد السلام، التميمي، المالكي، السفاقسي الأصل،=

وابن نَصَر[(١)]، وغيرهم»[(٢)].

وفصَّل الحافظُ ابن حجر بعضَ أسماء هؤلاء الشيوخ الذين سمِع منهم ابنُ الجزري الحديثَ.

= الإسكندري الدار، جلال الدين أبو الحسين، أشهر مسموعاته التي حدَّث بها: الموطأ، سمع منه أعلام كالذهبي، (ت: ٧٢١هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/٣٠٦).

(١) أعياني هذا الشيخ، حتىٰ وقفتُ عليه. فقد وقفت علىٰ قول الحافظ في الدرر الكامنة، (٤/٩٤): «وكان النور السخاوي قد سمع بالإسكندرية وغيرها من: الدمياطي، ويحيىٰ بن محمد بن عبد السلام، والجمال محمد بن إبراهيم ابن نصَر بفتح الصاد وغيرهم». فعرفتُ اسمَه: أنه محمد بن إبراهيم بن نَصَر ـ بفتح الصاد ـ، وأن لقبه جمال الدين. ثم رأيتُ نصّ المصنِّف علىٰ أنه: «ابن نصَر» بفتح الصاد في جامع أسانيده، في سياق ترجمته لشيخه أبي عبد الوهاب القَرَوي الإسكندري، (ص: ٢١٨)، وذكره في السياق نفسِه مع يحيىٰ ابن عبد السلام. وترجمه الحافظ في الدرر الكامنة، (٥/١٥)، ترجمةً مقتضبة، قال: «محمد بن إبراهيم بن علي بن منصور بن نَصَر بن عبد الله بن عدلان الأنصاري المالكي، جمال الدين أبو عبد الله الإسكندري، وُلِد سنة (٦٣٠هـ)، وسمع من أبي عبد الله المرسي، روىٰ عنه المقاتلي وابن عرام وابن جماعة وابن البوري وغيرهم، ومات في سادس شهر رمضان سنة (٧٢٠هـ)». وترجمه المقريزي في المقفىٰ الكبير، (٥/٣٥) في سطر. ولم أقف له علىٰ ترجمة أخرىٰ. وذكر الحافظ في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٤/١٤١٦ ـ ١٤١٧)، في مادة: «نصَر» بالحركة، جماعةً، فقال: «وفي أجداد الإمام أبي شجاع البسطامي المتوفىٰ سنة (٤٠٥ هـ): نَصَر؛ وكذا نسيبه: أبو شجاع عمر بن أبي عبد الله البلخي، مات سنة (٥٦٢ هـ)،...، وقريبه القاضي جمال الدين محمد بن إبراهيم؛ قال الذهبي: أجاز لنا»، فهذا هو أيضًا في الغالب، فعرفنا أنه قاضٍ، ومن شيوخ الذهبي بالإجازة. ولكن لم أجده في «محمد بن إبراهيم» في معجم شيوخ الذهبي.

وفي تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٤/١٤١٧): «قلت: حكىٰ ابن ناصر عن أبي شجاع البسطامي: أن جدَّه أبا محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن نصر تفقّه علىٰ المحاملي ببغداد، وسمع من أبي نصر الإسماعيلي. قال: وسألت أهل بسطام فقالوا: إن هذا الاسم، يعنىٰ بفتح الصاد، معروف عندنا نسمي به كثيرًا».

(٢) غاية النهاية، (٢/٢٤٨).

قال الحافظ: «سمع بدمشق وبمصر من: ابن أميلة[١]، وابن الشِّيرَجِي[٢]، ومحمود بن خليفة[٣]، وعماد الدين بن كثير[٤]، وابن أبي عمر[٥]، وإبراهيم بن أحمد بن فلاح[٦]، والكمال بن حبيب[٧]، وعبد الرحمن بن أحمد البغدادي[٨]،

(١) هو عمر بن حسن بن مَزيد، توفي: (٧٧٨هـ). وأَميلة، كأميرة، وأُميلة بالتصغير كأُميمة، فيه قولان في ضبطه، وقد ضبطه المصنِّف نفسه في عواليه بالفتح، وغيره يضبطه بالضم، وقد ذكرنا هذا في ترجمته في المشيخة المفردة لشيوخ المصنف في كتابنا، انظر رقم (١١).

(٢) هو محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، عماد الدين، أبو عبد الله، الدمشقي، الحنبلي، الشهير بابن الشِّيْرَجي. مسند أصيل، سمع الفخر ابن البخاري، وأجاز له جماعة، وسمع منه ابن كثير والعراقي، (ت: ٧٧٠هـ)، عاش ثمانيَ وثمانين سنة، وقيل نيِّفًا وتسعين سنة. انظر: الدرر الكامنة، (٦/٢١). ويكنيه المصنف أحيانًا: عز الدين، وقد ترجمناه في مشيخته رقم (٢١). قال السمعاني في الأنساب، (٨/٢٢٣): «هذه النسبة إلىٰ بيع الشِّيرَج، وهو دهن السمسم، وببغداد يقال لمن يبيع الشيرج: الشِّيرَجي والشِّيْرجانى».

(٣) هو محمود بن خليفة بن محمد بن خلف، المحدث شمس الدين، أبو الثناء المنبجي نزيل دمشق. حضر علىٰ الفخر الفاروثي. ومن مسموعاته السنن كلها، (ت: ٧٦٧هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/٢٧٤). روىٰ عنه المصنّف في عواليه: إجازة.

(٤) هو الحافظ ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، الشهير، صاحب التفسير والبداية والنهاية، (ت: ٧٧٤هـ). ترجمناه في مشيخته رقم (٦).

(٥) هو صلاح الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المقدسي، مُسنِد الدنيا، (ت: ٧٨٠هـ) عن ست وتسعين سنة، ونزل الناس بموته درجة. ترجمناه في مشيخته رقم (١٢).

(٦) هو إبراهيم بن أحمد بن ابراهيم بن فلاح، الدمشقي، المعروف بابن الإسكندري. مسند مكثِر، سمع صحيح البخاري علىٰ شرف الدين أحمد بن ابراهيم الفزاري، والأذكار علىٰ العطار تلميذ النووي، وغيرها، (ت: ٧٧٨هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٤١٢).

(٧) هو محمد بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب، كمال الدين، أبو الحسن، الدمشقي الأصل الحلبي. من مسموعاته البخاري، وسنن ابن ماجه، والموطأ وغيرها، وكان من رؤساء بلده، (ت: ٧٧٧هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/١٩٦). ترجمناه في مشيخته رقم (١٧).

(٨) هو عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن مبارك، الواسطي، ثم المصري، شيخ القُرَّاء بالقاهرة، تقي الدين المعروف بالبغدادي الشافعي. سمع الصحيحين، والشاطبية وغيرها، وخرجَّ له=

وغيرهم. وبالإسكندرية من: عبد الله الدماميني[(١)]، وابن موسىٰ[(٢)]، وببَعْلَبَكَّ من: أحمد بن عبد الكريم[(٣)]»[(٤)].

= ولي الدين أبو زرعة العراقي مشيخةً، وتفرد وقُصِد، (ت: ٧٨١هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/٧٤). وهو شيخ المصنف في الحديث والقراءات جميعًا، وترجمه في غاية النهاية، (١/٣٦٤).

(١) هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر، القرشي المخزومي، مُسْنِد الإسكندرية، بهاء الدين، أبو محمد، المعروف بالدماميني. ينتهي نسبُه إلىٰ خالد بن الوليد. سمع كثيرًا وعلىٰ الجلال يحيىٰ بن محمد بن عبد السلام السفاقسي ـ الذي تقدَّم ذكره ـ الموطأ رواية يحيىٰ بن يحيىٰ، (ت: ٧٩٤هـ). انظر: ذيل التقييد، (٢/٧٠).

(٢) لعلَّه: محمد بن أحمد بن عبد الرازق بن عبد العزيز بن موسىٰ، الإسكندراني، الفقيه تاج الدين الشافع، ابن تقي الدين إمام المدرسة الكولمية بالإسكندرية. توفي: (٧٩٨هـ). قال الحافظ: حدّث قديمًا، فسمِع منه العراقي، انظر: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٢/٤٩٢). **قلت**: فسماعه منه محتَمَل قريب، وهو في طبقة شيوخه، كالبهاء الدماميني السابق، ومعاصِرٌ له. ولكن لأنه حدّث قديمًا فقد سمع منه من في طبقة شيوخه، فيكون شارك شيخَه الحافظ العراقي فيه.

ويحتمل بدرجةٍ أقلَّ أن يكونَ: هو محمد بن موسىٰ بن علي بن عبد الصمد، أبو البركات وأبو المحاسن، المراكشي الأصل، المكي الشافعي، سبط العفيف اليافعي، ويعرف بابن موسىٰ. من حفّاظ الحديث، وله فيها مصنّفات أثنوا عليها، وله مشيخة واسعة في الرواية، في مكة، والمدينة، والشام، ومصر، والمغرب، أثنىٰ عليه الحافظ ولقيه، توفي: (٨٣٣هـ). انظر: الضوء اللامع، (١٠/٥٦)، والعقد الثمين، (٢/٤٠٨). **قلت**: هذا الذي يكثر إيراده بنفس السياقة في الضوء اللامع أنه أُخذ عنه بالإسكندرية، وهو المشهور بإطلاق: ابن موسىٰ. ولكن ابن الجزري أسنّ منه، فهو في طبقة شيوخه، ومما يدلّ علىٰ ذلك أن الشيخ المذكور أخذ من الحافظ ابن حجر وكَتَبَ عنه النُّخبَةَ وغيرها. وله مكاتَبةٌ معروفة للشيخ ابن الجزري نظمًا، فيها استدعاءٌ لإجازته، شحنها مدحًا له، وأجابه ابن الجزري عليها نظمًا وأجازه، فهذا ينفي أنه المراد هنا.

(٣) هو أحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر بن الحسين البعلبكي، توفي: (٧٧٧)، وهو من شيوخ المصنّف في كتابنا، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (٤).

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).

وزاد السخاوي، فقال: «والحديثَ عن العماد بن كثير[١]، وابن المحب[٢]، والعراقي[٣]»[٤]، وهؤلاء من كبار محدِّثي العصر كما لا يخفىٰ.

كما أن المصنِّف قد جمعته علاقةٌ حسَنَةٌ بالحافظ الكبير ابن حجر، وقد استفاد منه بلا ريب، وطلب منه غيرَ كتابٍ له، وكان حريصًا علىٰ هذه العلاقة، كما سيأتي ذكره، ولكن لم أدرجه في مشايخه، لأن المصنف كان أسنَّ منه بأكثر من عشرين سنة، حتىٰ إنه قد أجاز للحافظ وأولاده، وحدَّث الحافظُ عنه في حياته بكتابه: الحصن الحصين فاشتهر به الكتاب، ولكنه في طبقة شيوخه، وقد شاركه في أخص شيوخه ـ أعني الحافظ العراقي ـ، فيمكن أن نقول إنها كانت علاقة تعاون علمي وإفادة وتدبيج، وقد أفردنا لهذه العلاقة موضعًا في هذه الترجمة لأهميتها.

وقد ذكر الحافظُ ابن حجر في معجم شيوخه؛ تفصيلَ بعضِ سماعات ابن الجزري من شيوخه، فقال: «سمع علىٰ ابن أَمِيلة: أمالي ابن سمعون العشرين.

وحدَّث: بمسند أحمد، بسماعه علىٰ صلاح الدين ابن أبي عمر، بسماعه لمعظمه علىٰ الفخر [يعني: ابن البخاري].

وبـ: سنن أبي داود، والترمذي، بسماعه لهما علىٰ ابن أَميلة، أخبرنا الفخر»[٥].

---

(١) هو الحافظ ابن كثير المشهور، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (٦).

(٢) هو الحافظ ابن الصامت المعروف، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (١٦).

(٣) هو الحافظ عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل زين الدين العراقي المشهور، صاحب الألفية، انظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (٩).

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٦/٩).

(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٧/٣).

وقد عدَدْنا جملةَ مشيخته الذين أخرج عنهم في هذا الكتاب، سواء في الحديث ـ وهم الأكثر ـ أو في القرآن ـ وهما شيخان فقط ـ، أو بالمسلسلات كالمصافحة، أو بالرسوم والتقاليد الأخرىٰ كلبس الخرقة وتلقين الذكر والصُّحبة، وجملتهم: (٢٦) شيخًا، وقد ذكرنا هناك مسردًا بهم مع ما تحمَّله عنهم في هذا الكتاب، ثم ترجمناهم تفصيلًا، وذكرنا طرقَ تحمِّله عنهم إلىٰ الكتب التي روىٰ عنهم منها في هذه المشيخة.

وبالجملة فأعلىٰ شيوخه في الرواية: ابن الخبّاز، خال جدِّه، روىٰ عنه إجازةً، وأُحضِر عليه صغيرًا، وأبو الفتح الميدمي إجازة عامة، والصلاح المقدسي، وابن أَمِيلة، وأحمد بن إسماعيل المقدسي ابن النجم، وابن قاضي الجبل، وابن البنا، وابن هبل، وابن الشيرجي المعمَّر، وأبو الثناء المنبِجي.

ونقل السخاوي: «وقال ابن الجزري: أدركتُ في هذا العلم ثلاثةَ حفاظ أعلام، انتهىٰ إليهم هذا العلمُ في بلاد الشام، ولم يَخلُف بعدهم مثلهم في بلاد الإسلام، أولهم ابن رافع، ولم يكن مثله في معرفة العالي والنَّازل، وأسماء رجاله المتأخرين، وضبط المؤتلف والمختلف، وحفظ ذلك واستحضاره. وثانيهم: ابن كثير، ولم يكن مثله في أسماء رجاله المتقدمين، ومعرفة الصحابة والتابعين، والسيرة النبوية، والتواريخ الإسلامية وعَزْوِ المتون، وحفظها، والكلام عليها جرحًا وتعديلًا، وتصحيحًا وتضعيفًا، ولغتها ومعانيها، آية من آيات الله تعالىٰ في ذلك. وأما علم التفسير فلم يكن أحد يشاركه فيه، ولا يدانيه. وثالثهم: أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحبِّ، كان قد جمع معرفة رجاله المتقدمين والمتأخرين والرواة ومروياتهم وطبقاتهم، والأسانيد والمتون. وأما معرفة الأجزاء، والمتصل منها والمنقطع، فإنه كان في ذلك عجبًا من

العجائب، رحمة الله عليهم أجمعين»[(١)].

في الفقه:

كان ابن الجزري شافعيَّ المذهب، كما يظهر من تعريفه بنفسه، ومن مشايخه، ومن وظائفه، ومن تآليفه. وقد عرَّف ببعض من أخذ عنهم الفقه، فقال عن نفسه: «وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي[(٢)] وغيره»[(٣)]، وقال السخاويُّ مُضيفًا: «وأخذ الفقه عن الإسنوي، والبُلقيني[(٤)]، والبهاء أبي البقاء السبكي[(٥)]»[(٦)].

وقد ذُكِر أن له كتابًا في الفقه الشافعي، قال النُّوَيري: «وله كتابٌ في فقه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سماه بـ«المختار» بقَدْرِ وجيز الغزالي، ذكر فيه المفتَىٰ به عندهم»[(٧)]. وسيأتي في مسيرته العلمية أنه قد أذِن له في الإفتاء غيرُ واحد،

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (١/٩٣).

(٢) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الإسنوي، أبو محمد جمال الدين، نزيل القاهرة، شيخ الشافعية ومفتيهم في عصره، من أشهر كتبه: المهمات، ونهاية السول شرح منهاج الأصول، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول، وغيرها كثير، (ت: ٧٧٢هـ)، انظر: الدرر الكامنة، (٢/١٤٧).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).

(٤) هو عمر بن رسلان بن نصير الكناني، البلقيني، أبو حفص سراج الدين، شيخ الإسلام، انتهت إليه رياسة المذهب، له شرح البخاري، والتدريب في المذهب، والفتاوىٰ، وتصحيح المنهاج، (ت: ٨٠٥هـ)، انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٤/٣٦).

(٥) محمد بن عبد البر بن يحيىٰ بن علي بن تمام، أبو البقاء بهاء الدين السبكي، من فقهاء الشافعية، كان ذكيًّا جامعًا للعلوم، ولي قضاء دمشق فطرابلس، له شرح الحاوي الصغير للقزويني، (ت: ٧٧٧هـ)، انظر: حسن المحاضرة، (١/٤٣٧).

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

(٧) شرح طيبة النشر للنويري، (١/٣٥).

ووليَ قضاء الشافعية بدمشق أو كاد ولكن لم يتمّ له، كما سيأتي أيضًا، وقد وليَ قضاء القضاة في شيراز بعد هجرته.

في علومٍ أخرى:

ذكر المصنِّف أنه في رحلته إلىٰ مصر، وهذا في الرحلة الثانية إليها، قرأ في علوم متنوِّعة، فقال: «ثم رحل إلىٰ الديار المصرية، وقرأ بها الأصول والمعاني والبيان علىٰ الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني[١]، وأخذ عن غيره»[٢].

٥ ـ صفته:

وصفه الحافظُ فقال: «كان مُثْرِيًا وشَكِلًا[٣] حسنًا، وفصيحًا بليغًا»[٤]. ووصفه مرةً أخرىٰ بعدما تقدَّم به العمر في زيارته الأخيرة إلىٰ مصر عام (٨٢٧هـ)، فقال: «كان قد ثَقُل سَمْعُه قليلًا، ولكن بصره صحيح يكتب الخط الدقيق علىٰ عادته»[٥].

٦ ـ مسيرته العلمية المبكرة:

تقدَّم ذِكْر شيوخِه في المرحلة المبكرة في دمشق، وهذا داخلٌ في مسيرتِه العلمية المبكرة. وقد ذكر أنه أتمَّ حفظَ القرآن في دمشق علىٰ يد مؤدبّه وشيخه

---

(١) في الاسم اضطراب، لعله تصحيف. وهو: عبد الله بن سعد بن محمد القزويني، يُعرف بالضياء، ومشهور بقاضي القِرم، من العلماء الحاذقين بالعربية والأصول والتفسير، أخذ عن العضد، وقرأ عليه السعد التفتازاني وغيره، (ت: ٧٨٠هـ)، انظر: الدرر الكامنة، (٢/٣٦٨).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).

(٣) أي أنه كان أبيض مُشْرَبًا بحُمرة.

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٨).

الثاني أبي الحسن القدسي الذي تقدَّم ذكرُه في شيوخه، وأن ذلك كان سنة (٧٦٢هـ)[(١)]، وكان عمره وفق ذلك إحدىٰ عشرة سنة. وكلامه في غاية النهاية يقتضي أنه حفظه وله ثلاث عشرة سنة، حيث قال: «وحفظ القرآن سنة أربع وستين [٧٦٤هـ] وصلَّىٰ به سنة خمس»[(٢)]. ومن شيوخه المتقدّمين في هذه المرحلة: ابن السلّار[(٣)] الذي تقدَّم ذكره في شيوخه، وكان شيخ الإقراء في مشيخة تربة أم الصالح، كما سيأتي. قال الحافظ: «وتفقَّه بها [أي بدمشق]، ولهج بطلب الحديث والقراءات، وبرز في القراءات»[(٤)].

وهنا ننتقل إلىٰ كلام المصنِّف[(٥)]، حيث يحكي مسيرتَه الأولىٰ بدمشق. فيقول: «ولما نشأتُ واشتغلتُ بهذا العلم الشريف، وقرأتُ القراءاتِ علىٰ من علمتُه قيِّمًا به بدمشقَ المحروسة، فكنت أنقِّب وأتفحّص عمن انتهت إليه رياسةُ القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد، وكان بالديار المصرية منهم جماعةٌ، فرغِبتُ إلىٰ والديّ ـ يرحمهما الله ـ في سنة..[(٦)]

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٧).

(٣) والسلّار لقب للآمر الأعلىٰ أو الرئيس، وكان من الألفاظ الشائعة للأمراء والرؤساء في العصر المملوكي منذ زمن الملك الناصر. انظر: معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٩١).

(٤) إنباء الغُمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٥) من المصادر المغفول عنها في ترجمة ابن الجزري، كتابه: جامع الأسانيد، ولعل ذلك بسبب عنوانه، وأن الغالب علىٰ موضوعه سرده لأسانيد في القراءات، ولكنه احتوىٰ كثيرًا من تفاصيل حياته، يحكيها بنفسه بلا واسطة، بل فيه تفاصيل ثريةٌ جدًّا وكاشفة لبعض الأحداث في حياته، فهو مصدرٌ أوليٌّ أساسٌ في ترجمته إذن.

(٦) كذا. وقال المحقق إنه كذا في الأصل، وقال: «والظاهر أن ذلك في حدود سنة (٧٦٨هـ)». **قلت**: وهو كذلك، فقد صرَّح بهذا التاريخ في قراءته المبكرة، وحج في السنة نفسها وصرح أيضًا بالتاريخ، وقد ذكرنا هذا في مشايخه في القرآن.

أن يَأْذَنَا لي في الرحلة إليهم، وتوسلتُ إليهما بكل طريقٍ»[١].

وذكر قصةَ حجِّه الأولىٰ، فقال: «فحججتُ صحبة والدي ﷺ في سنة ثمان وستين وسبعمئة [٧٦٨هـ]، فقرأتُ القراءاتِ بمضمَّن الكافي علىٰ شيخ المدينة الشريفة ونائب الخطابة والإمامة بها: الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد بن صالح[٢]، وكان قد انفرد برواية ذلك وتلاوته علىٰ الإمام العالم أبي عبد الله القَصْري المقرئ آخر أصحاب ابن وَثيق، فقرأتُ عليه كثيرًا من القرآن بمضمَّن الكافي تجاه حُجرة النبي ﷺ وعند رأسه الشريف، ولم يمنعني من إكمال الختمة إلا اشتغال شيخنا المذكور بغَلَبة الحجَّاج أيام الموسم»[٣].

ثم ذكر رحلته الأولىٰ إلىٰ الديار **المصرية**، وهي **الرحلةُ الأولىٰ** عام (٧٦٩هـ)، ونورد هنا منها حكايته مع ابن الجندي، وابن البغدادي ـ تقدَّم ذكرهما في الشيوخ ـ، لما فيها من دلالات. قال: «ثم إني رحلتُ بعد عودي من الحج في سنة تسع وستين وسبعمئة، فدخلتُ مصر في أول شهرِ رمضان منها، فابتدأتُ بالشيخ الإمام الأستاذ أبي بكر ابن الجَندي، وكان هو المنفردَ بالقيام بهذا العلم وتحقيقه وكثرة الروايات، مع علو الإسناد وكثرة الشيوخ. فقرأتُ عليه بجميع ما قرأ به علىٰ شيوخه، وبمضمَّن الكتب التي تلا بها حسبما أذكره، ثم مشىٰ به إلىٰ رفيقه في القراءة علىٰ الصائغ[٤]: الإمام العالم تقي الدين

---

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٠).

(٢) تقدَّم ذكرُه في شيوخه، وكتاب الكافي للرعيني، ذكرناه أيضًا هناك.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٠).

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق، أبو عبد الله الصائغ، تقدم التعريف به.

عبد الرحمن، المشهور بابن البغدادي»[(١)].

ونلحظ هاهنا اهتمامَ الشيخ بتلميذه وحِرصه على تعليمه وتسميعه من غيره من الشيوخ المتقنين. ثم ذكر تلقّيه عن العلامة ابن الصائغ الحنفي ـ تقدَّم ذكرُه في الشيوخ[(٢)] ـ، فقال: «ثم التمستُ منه واستأذنتُه في التلاوة على الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد ابن الصائغ الحنفي، فأذِن لي في ذلك. وبينا أنا أقرأ عليه في بعض ليالي شهر رمضان بالجامع الأزهر من القاهرة، إذ مرَّ علينا الشيخ شمس الدين المذكور، فقيل له: هذا ابن الصائغ مارٌّ، فقال: قم بنا إليه، فقام وأخذني معه، فلحقناه بصحن المسجد، وعرَّفه بي، وعرَّفه أني رحلتُ في طلب العلم، فاعتذر بكثرة اشتغاله بالدروس وغيرها، فبالغتُ في الدخول عليه حتى أذِن لي كما سأذكره[(٣)]. وشرعتُ على كلٍّ من الشيخين ـ أي: البغدادي وابن الصائغ ـ بعد التماسي منهما التلاوةَ بأكثر من القراءات السبع، فلم يأذنا لي، وقالا: يكفيك التلاوةُ بأكثر من ذلك على ابن الجندي، لأنه أستاذ هذا الشأن ونحن لا نتفرغ لأكثر من ذلك»[(٤)].

وفي استئذانه من شيخه أن يقرأ على شيخٍ آخر: أدبٌ عزيز من آداب طلب العلم، ففيه احترامٌ لشيخه، وتطييبٌ لخاطره، وسدٌّ لذريعة إيغار الصدور، وقد قابل هذا الشيخُ ذلك الأدبَ بأدبٍ عالٍ، حيث دلَّه على ذلك الشيخ وأرشده إليه، بل أخذه بنفسه وعرَّفه عليه وزكّاه لديه.

---

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٠ ـ ١١١).

(٢) وهو من مشايخه الذين روى عنهم في كتابنا، انظر ترجمته في المشيخة المفردة: (٢٦).

(٣) قال المحقق: «يعني في ترجمته، ولكنها سقطت مع ما سقط من المخطوط». قلت: سنتمّ ذلك في الخبر الآتي، من ترجمته من غاية النهاية.

(٤) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١١).

وفي تمنُّع ابن الصائغ الحنفي عليه، وتحمّله ذلك؛ أدبٌ آخر من آداب طلب العلم، وهو: الصبر، والحِلم، والرِّفق بالشيوخ، وكذا المثابرة، فإنها مفتاح التوفيق. وهذا ما حدث مع شيخه ابن الصائغ. وهنا نذكر قصةَ ما وقعَ بينهما فإنها لطيفةٌ.

قال المصنِّف: «ثم إني لما رحلتُ إليه [يعني ابن الصائغ الحنفي] في سنة تسع وستين [٧٦٩هـ] جمع بيني وبينه شيخُنا ابن الجَندي، فسألتُه القراءةَ فامتنع عليّ، فلما رأىٰ أهليتي أَذِنَ لي أن آتيَ إليه في الليل، فكنتُ آتي إليه نصفَ الليل وبعده، فقرأتُ عليه ختمةً جمْعًا بالقراءات السبع بمُضَمَّنِ الشاطبية والتيسير والعنوان في تلك السنة. ثم رحلتُ إليه الرحلةَ الثانية سنة إحدىٰ وسبعين، فقرأتُ عليه جمعًا للسبعة وللعشرة بمُضَمَّنِ عدّةِ كُتُبٍ حسبما في إجازته من الصَّائِغِ، فكنتُ آتيه ليلًا، فوالله ما أعلَمُنِي جئتُ إليه في وقتٍ من الأوقات في الليل إلَّا وخرج إليَّ فجلس علىٰ صُفَّةٍ تُجاه دارِه، فقرأتُ عليه، فلما أن ختمتُ عليه الختمةَ الثانية وكتب لي الإجازةَ بخطِّه، سألتُه أن يذهَبَ إلىٰ شيخِنا جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي شيخِ الشافعية، فذهب إليه وهو بالمدرسة الناصرية من القاهرة فأشهده، وما كان شيخُنا الإسنوي يعلم أني أقرأُ القراءاتِ، فقال له: والقراءات أيضًا؟ فقال: وغيرها من العلوم. ثُمَّ قال [له] بحضوري: يا سيدي، ادْعُ اللهَ أن يطيل عُمرَه، فقال: ما رأينا شخصًا ذكيًّا مِثْلَ هذا الشاب يكون عمرُه طويلًا! فرفعا أيديَهما وأنا أنظر ودَعَيَا لي بطُول العُمر، وقد استجاب اللهُ تعالىٰ منهما ولله الحمد، فلا أعلم أحدًا اليومَ هو علىٰ وجه الأرض يروي عنهما غيري فرحمهما الله تعالىٰ»[(١)].

(١) غاية النهاية، (٢/١٦٤).

وهي قصةٌ حسَنةٌ فيها عِبَر، وآداب كثيرةٌ بين الشيخ والطالب، أُعرِض عن تفصيلها لجلائها.

ثم واصل المصنّف رحلتَه العلمية، وعودته إلىٰ دمشق، ثم عودته إلىٰ **مصر في رحلةٍ ثانيةٍ** عام (٦٧١هـ) اصطحب فيها والديْه هذه المرة، وقد سمع في هذه الرحلة علىٰ من بقي من المسندين هناك، وقال: «ولازمتُ فيها الإمامَ العلامةَ الكبير شيخ الفقهاء والأصوليين جمال الدين أبا محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ﷺ».

كانت هذه الرحلةُ مثمرةً، إذ يبدو أن ابن الجزري اهتم فيها بصورةٍ أكبر بعددٍ آخر من العلوم بالإضافة إلىٰ التلاوة، فلازم الإسنوي الفقيه الشافعي الكبير المعروف، وقد ذكرنا قصةً معه ومع العلامة ابن الصائغ الحنفي، تدلُّ علىٰ قُربه من الإسنوي ومزيّته لديه. ولا ننسىٰ أن من ترجم ابنَ الجزري ذَكَر أنه «حَفِظَ التنبيه[١] وغيره»[٢]، وقد تقدَّم ذكر شيوخه في الفقه. وسيأتي ذِكر إجازةِ غيرِ واحدٍ له بالتدريس والإفتاء، بعد عودتِه إلىٰ دمشق.

وفي تلك الرحلة ذكر أنه «قرأ بها الأصول والمعاني والبيان علىٰ الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني ـ تقدمت الترجمة له ـ وأخذ عن غيره»[٣]. كذلك ذكر ابن الجزري اشتغالَه بالحديث وسماعه في هذه الفترة. وقد قال الحافظ:

---

(١) التنبيه في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي، صاحب المهذب، كتاب مشهور، كان عليه الاعتماد في الحفظ والطلب لدىٰ الشافعية في القرنين السادس والسابع، قبل أن تحلّ مصنفات النووي المختصرة ـ وبعض المصنفات الأخرىٰ كالحاوي للقزويني ـ مكانها.

(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).

(٣) غاية النهاية، (٢/٢٤٨).

«وطلب بنفسه وكتب الطِّباق[١] وعني بالنظم، وكانت عنايته بالقراءات أكثر»[٢].

وبصفةٍ عامّة فإنّ تفوُّقَ ابن الجزري في القرآن؛ غنيٌّ عن البيان، وهو فنُّه الذي برز فيه، وبزّ فيه أقرانه، وتفرَّد به، وقُصِد لأجله، وقد مرَّ في ذِكْر شيوخه كيف أنه ختم بالسبع والعشر وهو دون العشرين، بل ورحل في طلب هذا الشأن وهو في هذه السن، وتقدَّم الآن أنه كان يُقرأ عليه في هذه السِّنِّ، وكيف أنه لم تشغله الصوارف والملمَّات عن طلب العلم عمومًا، والقرآن خصوصًا، فقد قرأ أثناء رحلة الحج، ورحل في طلب العلم إلىٰ مصر مرتين، وأقرأ وأسمع في كل حالاته، وفي جميع البلاد والأمصار التي دخَلها، بغضِّ النظر عن الظروف الصعبة والعوارض التي صرفته إلىٰ هناك وألجأته لبعض هذه الأسفار، وتلك همَّة عالية يجدُر الاقتداء بها في علوّ الهمَّة واغتنام العمر وانتهاز الفرص والمحافَظة علىٰ الوقت والجِدّ في العلم.

وعقِب عودته إلىٰ دمشق اشتغل بالعِلم والإقراء ورُحِل إليه في هذه السنّ الصغيرة كما تقدَّم. قال: «وجلستُ للإقراء في حياة شيوخي وبإذنهم في ذلك، تحت قُبَّة النسر[٣] .....

(١) الطِّباق هي محاضر السماع، التي يُكتب فيها التاريخ واسم الشيخ المُسمِع وأسماء السَّامعين عليه، مع تعيين موضع القراءة والوقوف والاستئناف، ومكان القراءة عمومًا من ذكر المدينة وخصوصًا من ذكر المسجد أو المدرسة، ونحو ذلك. وهذا يدل علىٰ الاعتناء وأنه مُقَدَّم مجلس السماع، وفق التقاليد العلمية المعروفة لسماع الحديث في هذه العصور.

(٢) إنباء الغُمر بأبناء العُمر، (٣/٤٦٧).

(٣) قُبَّة النسر: أشهر قباب بالجامع الأموي وأقدمها، بناها الوليد بن عبد الملك، «ليس في دمشق شيء أعلىٰ ولا أبهىٰ منظرًا منها، ولها ثلاث منائر، إحداها وهي الكبرىٰ كانت ديدبانًا للروم، وأُقِرَّت علىٰ ما كانت عليه وصُيِّرت منارة»، خطط الشام لمحمد كرد علي، (٥/٢٥٨)، قال ابن كثير: «وهو اسم حادث لها، وكأنهم شبهوها بالنسر في شكله، لأن الرواقات عن يمينها=

من الجامع الأموي[١] في سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ]. ولا زال الناس بعد ذلك يرحلون إليَّ من المغرب واليمن والهند والروم وبلاد العجم، حتىٰ قدَّر الله تعالىٰ ما قدَّر من توجُّهي إلىٰ بلاد الروم، فرارًا مما كنتُ أتوقّعه من الفتن، ومن غير ذلك»[٢].

وذكر المصنِّف وغيرُه من العلماء أنشطتَه العلمية ووظائفَه في هذه الفترة الدمشقية.

قال ابن الجزري: «وأجازه وأذِنَ له بالإفتاء شيخُ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن كثير سنة أربع وسبعين [٧٧٤هـ]، وكذلك أذن له الشيخ ضياء الدين[٣] سنة ثمان وسبعين [٧٧٨هـ]، وكذلك شيخ الإسلام البُلْقيني سنة خمس وثمانين [٧٨٥هـ]»[٤]. وقال السخاوي: «وأذِنَ له غيرُ واحد بالإفتاء والتدريس والإقراء، بالعادلية[٥]، ثم مشيخة دار الحديث .....

= وشمالها كالأجنحة لها»، البداية والنهاية ط إحياء التراث (١٦٨/٩). وانظر صفتها، في رحلة ابن جبير، (ص: ٢١٣).

(١) هو جامع دمشق، بناه الوليد بن عبد الملك، وكان قبله نصفه كنيسة للنصارىٰ، ونصفه الذي فيه محراب الصحابة، فأرضىٰ الوليدُ النصارىٰ بكنائس صالحهم عليها، وهدمه سوىٰ حيطانه الأربعة، وأنشأ قبة النِّسر وحلاه بالذهب، وعمل فيه تسع سنين. انظر: الدارس في تاريخ المدارس، (٢٨٦/٢)، وانظر في تاريخه ووصفه وتطوراته التاريخية: خطط الشام، (٢٥٧/٥ ـ ٢٦٣).

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٧).

(٣) هو القزويني القِرْمي المتقدم ذكره في مصر.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٤٨/٢).

(٥) المدرسة العادلية الكبرىٰ: قال النُّعَيمي، في الدارس في تاريخ المدارس، (٢٧١/١) مختصرًا: «داخل دمشق شمالي الجامع بغرب، وشرقي الخانقاه الشهابية، وقبلي الجاروخية بغرب، وتجاه باب الظاهرية يفصل بينهما الطريق. وقال ابن شداد: أول من أنشأها نور الدين محمود بن زنكي=

الأشرفية[(١)]، ثم مشيخة تربة أم الصالح بعد شيخه ابن السلَّار[(٢)]»[(٣)].

وقال المصنِّف عن ذلك: «وجلس للإقراء تحت قُبَّة النَّسر من الجامع الأموي سنين، ووَلِيَ مشيخةَ الإقراء الكبرىٰ بتربة أمِّ الصَّالح[(٤)] بعد وفاة أبي محمد

= وتوفي ولم تتم، فاستمرت كذلك، ثم بنىٰ بعضَها الملكَ العادل سيف الدين، ثم توفي ولم تتم أيضًا، فتمَّمها ولده الملك المعظم وأوقف عليها الأوقاف. وقال الأسدي في تاريخه في سنة ثمان وستين وخمسمئة [٥٦٨هـ]: وفيها شرع نور الدين في عمارة مدرسة الشافعية وضع محرابها فمات ولم يتممها، وبقي أمرها علىٰ ذلك إلىٰ أن أزال الملك العادل ذلك البناء وعمل مدرسة عظيمة فسميت العادلية». وانظر: خطط الشام، (٦/٨١).

(١) دار الحديث الأشرفية: قال النُّعَيمي في الدارس، (١/١٥ ـ ١٦) مختصرًا: «جوار باب القلعة الشرقي غربي العصرونية وشمالي القيمازية الحنفية. قال الذهبي في مختصر تاريخ الإسلام في سنة ثمان وعشرين وستمئة [٦٢٨هـ]: وفيها أمر المِلِكُ الأشرف بعمل دار الأمير قايماز النجمي دارَ حديثٍ فتمَّت في سنتين وجعل شيخَها الشيخ تقي الدين بن الصلاح. ومن شرطه في الشيخ أنه إذا اجتمع من فيه الرواية ومن فيه الدراية قدم من فيه الرواية». قلت: تولاها الأعلام، كابن الصلاح، وأبي شامة، والنووي، وابن الوكيل، وابن الزملكاني، والشريشي، والمزي، والتقي السبكي، وابن كثير، وغيرهم. قال كرد علي: «وقد حُرِقت في حريق سنة (١٣٣٠هـ) الذي دمَّر أربعةَ شوارع من شوارع المدينة، ودمَّر ما فيها من مدارس، ثم رُمِّمت ترميمًا خفيفًا وعاد بعض الطلبة والغرباء فسكنوها»، خطط الشام، (٦/٧١).

(٢) هو شيخه عبد الوهاب بن السلّار، شيخ مشيخة الإقراء بتربة أم الصالح، وقد تقدَّم ذكره.

(٣) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).

(٤) التُّرْبة: مكان دفن الموتىٰ، أو المدفن الخاص الذي يعلوه طربال، وهو القبة العظيمة، معجم الألفاظ التاريخية (ص: ٤٤). وهي المدرسة الصالحية، المنسوبة للملك الصالح إسماعيل، واقعة في التُّربة المسماة بتربة أم الصالح، وكان بها مشيخة للإقراء، ومشيخة للحديث، وتدريس. وقد تقدَّم تولي ابن الجزري مشيخة الإقراء فيها، ودرَّس بها. قال النعيمي، في الدارس في تاريخ المدارس، (١/٢٣٩) باختصار: «المدرسة الصالحية، بتربة أم الصالح: قال ابن كثير في سنة ثمان وأربعين وستمائة: الصالح أبو الجيش إسماعيل بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر، وهو واقف تربة أم الصالح، وقد كان الصالح ملكًا عادلًا عاقلًا حازمًا تقلَّبت به الأحوال أطوارًا كثيرة، ...، وهو واقف التُّربة والمدرسة ودار الحديث والاقراء بدمشق».=

عبد الوهاب بن السلار»[(١)]. وجلوسه تحت قبة النسر للإقراء له دلالة مهمة، فهو مكان تاريخي له جلالته، ولا يجلس تحته إلا كبار العلماء، كما هو معروفٌ في التراجم.

وبنىٰ مدرسةً للقرآن بدمشق، قال الحافظ: «وعَمَر مدرسةً للقُرَّاء سمَّاها: دار القرآن، وأقرأ الناسَ»[(٢)]. قال النعيمي: «دار القرآن الكريم الجَزَرية: قيل إنها بدَرْبِ الحَجَر»[(٣)]، قال محمد كُرد علي: «الجَزَرية: قيل: إنها كانت بدرب الحَجَر، نُسِب إيقافُها لمحمد بن محمد الجزري المقرئ المحدِّث. ولعلَّ درْبَ الحجر هو طريق الجركسية قُرْبَ اللامية- فتكون دار الشيخ محمد في حارة الشرباتي»[(٤)].

قال السخاوي: «وعمِلَ فيه [يعني في تربة أم الملك الصالح] إجلاسًا[(٥)]

= وذكر المصنِّفَ من مشايخ مدرسة الإقراء فيها، فقال، (٢٤٥/١): «ثم وليها العلامةُ شمس الدين ابن الجزري المقرئ مع مشيخة العادلية،....ثم انتقلنا إلىٰ ولده فتح الدين». قال محمد كرد علي في خطط الشام، (٨٠/٦): «الصالحية غربي الطيبة، وتعرف بتُربة أم الصالح إسماعيل، صارت مساكن ولم يعرف لها أثر، وكان من جملة مدرسيها الذهبي وابن كثير».

(١) غاية النهاية، (٢٤٨/٢).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٤٦٦/٣).

(٣) الدارس في تاريخ المدارس، (٨/١).

(٤) خطط الشام، (٧٠/٦).

(٥) المستفاد من التراجم أن يوم الإجلاس كان من التقاليد العلمية لاستفتاح شيخٍ من المعظَّمين درسًا في جامع كبير أو مدرسة ونحوها، وكان يحضره طائفةٌ من أعيان العلماء والقضاة، وربما حضره بعض الولاة إذا كان الأمر كبيرًا، وربما يتقدّم الدرسَ ثناءُ الحاضرين وتزكيته لهذا الشيخ، وقد تجري أبحاث ومناقشات علىٰ شَرف هذه الجلسة، وربما وُزِّعت الحلوىٰ أيضًا. انظر هذه الموارد: إنباء الغمر، (٣٩٩/٢)، (٢٨٤/٣، ٣٣٨)، (١٩٩/٤)، والدرر الكامنة، (٤٣/٣)، (٨٥/٦)، والنجوم الزاهرة، (٩١/١٤)، والضوء اللامع، (١٩٥/١، ٢٤٢)،=

بحضور الأعلام، كالشهاب ابن حَجِّي[(١)]، وقال: كان درسًا جليلًا»[(٢)].

وذكر السخاوي وظائف أخرىٰ له: «وَلِيَ من برقوق[(٣)] خطابةَ جامع التوبة[(٤)]

= (٣/٣١٣)، (٤/١٧٩)، ونيل الأمل للظاهري الملطي، (٤/٢٥، ١٥٦)، والسلوك للمقريزي، (٦/٥٠٩).

(١) هو المؤرّخ الحافظ أحمد بن حجي السعدي الحسباني، انتهت إليه مشيخة الشيوخ في البلاد الشامية، وصنف كتبًا، منها: الدارس من أخبار المدارس، احترف في وقعة التتر، وجمع المفترق، ومعجم شيوخه، والتاريخ، توفي: (٨١٦هـ). انظر: الضوء اللامع، (١/٢٦٩). **قلت:** لم أقف عليه في تاريخه، والمطبوع جزءٌ منه.

(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).

(٣) الملِك الظاهر برقوق العثماني، أول من ملك مصر من المماليك الشراكسة، حكم قرابة عشرين عامًا، وتوفي (٨٠١هـ)، واستمرت دولة الشراكسة من عهده إلىٰ سنة (٩٢٢ هـ)، وعدّةُ ملوكها: ٢٣ ملكًا، وكانت لهم مصر والشام. انظر: الأعلام للزركلي (٢/٤٨).

(٤) وقع في الضوء اللامع: جامع التوتة. وهو تحريف.
وهذا جامع شهير بدمشق، بمنطقة العُقَيبة، بناه الملك الأشرف موسىٰ بن العادل، مكان ماخور قبيح. قال ابن كثير في البداية والنهاية ط إحياء التراث، (١٣/١٦٦): «ثم دخلت سنة اثنتين وثلاثين وستمائة [٦٣٢هـ]، فيها خرَّب الملك الأشرف بن العادل؛ خانَ الزنجاري الذي كان بالعُقَيبة فيه خواطئُ وخمورٌ ومنكرات متعددة، فهدمه وأمر بعمارة جامع مكانه سمي جامع التوبة، تقبل الله تعالىٰ منه»، وقال الذهبي في ترجمة الأشرف في سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (٢٢/١٢٤): «وكان له عكوف علىٰ الملاهي والمسكر ـ عفا الله عنه ـ ويبالغ في الخضوع للفقراء ويزورهم ويعطيهم، ويجيز علىٰ الشعر، ويبعث في رمضان بالحلاوات إلىٰ أماكن الفقراء، ويشارك في صنائع، وله فهم وذكاء وسياسة. أخرب خان العقيبة، وعمله جامعًا»، وفي وفيات الأعيان، (٥/٣٣٤): «كان بالعُقيبة ـ ظاهِرَ دمشق ـ خانٌ يعرف بابن الزنجاري، قد أجمع أنواع أسباب الملاذ، ويجري فيه من الفسوق والفجور ما لا يحد ولا يوصف، فقيل له عنه: إن مثل هذا لا يليق أن يكون في بلاد المسلمين، فهدمه وعمره جامعًا، غرم عليه جملةً مستكثرة، وسماه الناس جامع التوبة كأنه تاب إلىٰ الله تعالىٰ وأناب مما كان فيه»، وانظر: الدارس، (٢/٢٢٦). والعُقيبة: «أحد أحياء مدينة دمشق القديمة إلىٰ الشمال من مسجد بني أمية الكبير خارج السور القديم، ولا زال هذا الجامع عامرًا بفضل الله ﷻ وتقام فيه الصلوات=

عن الشهاب الحُسْباني[(١)]، وتنازَعَا ثم قُسِمَتْ بينهما[(٢)]. ثم ولي تدريس الصَّلاحية القُدْسية[(٣)] في سنة خمس وتسعين [٧٩٥هـ] عِوَضًا عن المحبّ بن

= الخمس وصلاة الجمعة وصلاة العيدين، وقد تعاقب على الخطابة والإمامة فيه عدد كبير من علماء دمشق الأفاضل»، هذا كلام محمود الأرناؤوط محقق شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٢٥٩/٧)، الهامش (١). وقال في خطط الشام، (٥٣/٦): «وهو ملاصق للجسر الجديد على نهر أبي علي»، وذكر تاريخَه وآثارَه.

(١) هو أحمد بن إسماعيل بن خليفة، شهاب الدين الحُسْباني، سيأتي المزيدُ عنه في أخبار المحنة.

(٢) سيأتي المزيدُ حول ذلك الحدَث في الكلام عن محنته.

(٣) نصّ على أنها الصلاحية بالقدس. وهناك مدرسةٌ صلاحيةٌ معروفة في دمشق، ذكرها كثيرٌ من المؤرخين. قال النعيمي: «بانيها نور الدين محمود بن زنكي الشهيد ونسبت إلى الملك الناصر صلاح الدين فاتح بيت المقدس»، ثم رجع فقال، (٢٥١/١): «وإليها تنسب المدرسة الصلاحية التي ببيت المقدس» فميَّز بينهما. وذكرها كرد علي في خطط الشام، (٨٠/٦)، وقال: «لم يبق لها أثر».

وذكر ابنُ كثير أن السلطان صلاح الدين عملها للشافعية مكان كنيسة، البداية والنهاية، (٣٩٩/١٢)، وذلك سنة (٥٨٨هـ)، فهي أقدم من الصلاحية التي بدمشق، وقد تسمَّى الصلاحية الناصرية أو الناصرية. ورأيت غيرَ واحدٍ من المحققين للنصوص التاريخية قد اشتبهت عليه هذه المدرسةُ بالصلاحية التي في دمشق، فعرَّفها بها.

وفصَّل بشأنها كرد علي فأفاد، فقال في خطط الشام، (١٢٠/٦ ـ ١٢١) في سياق مدارس القدس: «الصلاحية: بالقرب من السُّور من جهة الشمال بباب الأسباط وقف صلاح الدين على الشافعية. ذكر المؤرخون أن صلاح الدين كان نازلاً في كنيسة صهيون ففاوض جلساءه من العلماء الأكابر في أن يبني مدرسة للفقهاء الشافعية ورباطاً للصلحاء الصوفية، فعين للمدرسة الكنيسة المعروفة بصندحنة عند باب أسباط، وعين دار البطرك وهي بقرب كنيسة القمامة للرباط، ووقف عليها وقوفاً، وارتاد أيضاً مدارس للطوائف». وقال الحافظ الذهبي في ترجمة العلائي في العبر في خبر من غبر (١٨٦/٤): «مدرس المدرسة الصلاحية وغيرها بالقدس»، وقد تقدَّم أن البرهان بن جماعة وليها بعد العلائي.

وذكر هذه المدرسة الصلاحية التي بالقدس بعضُ المؤرخين في سياق ترجمة بعض الأعلام، انظر: ذيل مرآة الزمان، (٥٧/٤)، والبداية والنهاية، (٢٩/١٣)، والنجوم الزاهرة،=

البرهان بن جماعة[١]، فدام فيها إلى ابتداء سنة سبع وتسعين [٧٩٧هـ][٢]»[٣].
وقال ابن حجي: «ولي تدريس المدرسة الصلاحية بالقدس»[٤].

ومن الوظائف المرموقة التي تولّاها وهو دون الثلاثين: الكتابة في الديوان، أي صياغة وإنشاء مراسلات الدولة وقراراتها ومراسيمها. قال الحافظ: «كان ولي توقيع الدَّسْت[٥] بدمشق سنة تسع وسبعين [٧٧٩هـ]، قرأتُ ذلك بخط ابن حَجّي»[٦].

ولعلَّ أهمَّ الوظائف التي تقلَّدها: كان تعيينه لقضاء الشافعية، عام (٧٩٣هـ)، أيام الملِك الظاهر برقوق، وهو منصب فقهي وشرعي وحكومي جليل، ولكن لم يتمّ له. قال المصنف: «وولي قضاء الشام[٧] سنة ثلاث وتسعين

= (١٥٢/١٥)، وذكرها العُلَيمي في الأنس الجليل مرارًا كثيرة، فهي مشهورة هناك في القدس والجليل بالعلم والتعليم.

(١) لم أقف له على ترجمة، ولكنّ أباه عَلَم مشهور. هو إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد، أبو إسحاق برهان الدين، قاضي القضاة، فقيه شافعي وخطيب، سمع على الذهبي والمزي وغيرهما، ولي قضاء الديار المصرية مرارًا، وولي قضاء دمشق، توفي: (٧٩٠هـ)، انظر: رفع الإصر عن قضاة مصر، (ص: ٢٧). قلت: وهو معروف بالتدريس في الصلاحية، فقد قال الحافظ هناك: «استقرّ في تدريس المدرسة الصلاحية بعد موت الحافظ صلاح الدين العلائي»، فتولّي ولدَه التدريس فيها من بعده واضح.

(٢) وهذا في الشام. فقد كان يتردد بين مصر والقدس والشام، بسبب ولايته لأوقاف قطلوبك في مصر، كما سيأتي في محنته.

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٦/٩).

(٤) تاريخ ابن حجي، (٩٧٥/٢).

(٥) الدَّست أو الدستور: هو الديوان، وغلب هذا الاسم: كاتب الدست، عليه منذ عصر الدولة الفاطمية، وكان يسمى: كاتب الديوان، أو كاتب السر، وثمّة ترتيبات مختلفة زمنيًّا بين كاتب الدَّست ـ أو الديوان ـ، وكاتب الدَّرج. انظر تفصيلَ ذلك في: صبح الأعشى للقلقشندي، (١٣٨/١).

(٦) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٤/٣)، ومثله في الضوء اللامع، (٢٥٦/٩).

(٧) ولذا ذكره ابن طولون في قضاة الشام، (ص: ١٢١)، وقال: «ولم يتم له ذلك»، وترتيبه في=

وسبعمائة [٧٩٣هـ]»[(١)]، وقال الحافظ: «وعُيِّن لقضاء الشافعية في الأيام الظاهرية»[(٢)]، وقال: «وعُيِّن لقضاء الشام مرةً، وكتب توقيعَه[(٣)] عماد الدين بن كثير، ثم عرض عارض فلم يتم ذلك»[(٤)]، وزاد المؤرخ القريب من الأحداث المقريزي تفاصيلَ جيدةً في يومياته، فذكر تاريخ التعيين والعزل بدقة في حوادث شعبان (٧٩٣هـ): «وفي ثالث عشرينه: استقرَّ[(٥)] شمس الدين محمد بن الجزري المقرئ في قضاء القضاة الشافعية[(٦)] بدمشق عوضًا عن شرف الدين مسعود[(٧)]

= القضاء على عدّ ابن طولون رقم (١٢٤)، وأرخه في شعبان من هذه السنة. وذكره المقريزي في السلوك لمعرفة دول الملوك، (٥/٤٤٣)، ضمن قضاة الشافعية بدمشق لبرقوق.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩).

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٤).

(٣) يعني أن ابن كثير كتب مرسومَ تعيينه للقضاء.

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٥) أي: عُيِّن، وهذا استعمال دارج في كتابات هذه الحقبة، وليس كما يتبادر أن معناه الاستمرار في المنصب، بل المراد التعيين الجديد.

(٦) كان القضاء على مذهب واحد هو مذهب القاضي، والذي كان في مصر والشام شافعيًّا في الغالب، ثم قُرِّر القضاء على المذاهب الأربعة أول مرة في الديار المصرية في عصر الظاهر بيبرس البندقداري، وخُص الشافعي من بينهم برتبة قاضي القضاة وذلك في عصر المنصور قلاوون سنة (٦٨٧هـ). انظر: صبح الأعشى، (١/٤٧٧)، والتفصيل: (١١/١٧٣).

(٧) هو شرف الدين مسعود بن شعبان بن إسماعيل، الطائي الحساني، الحلبي الشافعي. قال الحافظ: تفقه قليلًا. وقال: كان جاهلًا مقدامًا، وقال: يعرف طرق السعي وله دربة في الأحكام، واشتهر بأخذ المال من الخصوم! وذكر أنه ولي قضاء حلب مرارًا وعُزل، وولي قضاء دمشق، ووليه مرة أخرى في الفتنة ـ يعني أثناء تمرد نائب الشام على تولّي الناصر فرج بن برقوق كما سنذكر في الكلام على محنة المصنف ـ وولي قضاء حمص، وتنقل في الولايات. وتوفي بطرابلس (٨٠٩هـ). انظر: إنباء الغمر، (٢/٣٥٧)، والضوء اللامع، (٢/٣٧٥). **قلت**: قوله: «يعرف طُرُقَ السعي»: لفظ السَّعْي في كتابات هذه الحقبة له دلالة على دفع المال أو الرِّشوة لتحصيل منصب.

بمالٍ قام به»[(١)(٢)] ، ثم يذكر عزله في شوال من السنة نفسِها ، أي بعد حوالي

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك ، (٥/٣٠٩).

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الشيخ دفع مالًا ، أو التزم به ، لأجل تعيينه في هذا المنصب! وقد أكّد هذا الفهمَ كلامُ السخاوي الآتي ، وانظر التعليق عليه.

وأقول: كان دفع الأموال والرِّشى ـ البراطيل ـ أمرًا منتشرًا وشِبْهَ عاديّ في الحقبة المملوكية ، ولم يقتصر ذلك على الوظائف الحكومية ، أو العسكرية ، أو الديوانية ، بل كان معروفًا في الوظائف الدينية ـ مع الأسف ـ كالقضاء والحسبة وولايات الأوقاف ، انظر حول هذا الموضوع: د. أحمد عبد الرازق أحمد ، البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرِّشوة) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (١٩٧٩) ، وخصوصًا: الفصل الخامس: الوظائف الدينية والبذل والبرطلة ، (ص: ٩٧ ـ ١٢٧) ، ففيه عشرات الأمثلة!

ومن ناحية أخرى ، وكي يكون حكمُنا على الأحداث أقرب إلى الإنصاف والموضوعية وذلك بالالتزام بالسياقية التاريخية ، مع عدم إهمال البُعد الأخلاقي: فيبدو أن استلام المناصب الكبيرة في ذلك العهد كان صعبًا دون بذل شيء من المال لصالح السلطة ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن كثيرًا من النواب وحتى السلاطين كانوا يشترطون الحصول على أموال أو امتيازات ـ أو حتى قروض من الأوقاف ـ لأجل التعيين (التقرير) في المناصب ، وفي الكتاب المحال إليه شواهدُ كثيرةٌ دالّة على ذلك. وهنا يمكن أن نتلمس فرقًا دلاليًّا بين «بذل مالًا» و«سعى» ، وبين «قام به» ، فقد يَشِي هذا الفِعْلُ الثاني بأنه التزامٌ بمال قد طُلِب منه ، وسيأتي في عبارة السخاوي أن الجزري «وَعَد بمال» ، فهذا قريبٌ من ذلك المعنى ، وفيه مخالفةٌ للبذل والسعي الذي فيه معنى المبادرة من الدافع. فربما يكون المنصب قد عُرِض بهذا المقابل ، أو كان معروفًا أن هذا مقابله. وهذا لا ينفي أن بعض العلماء قد رفض تولّي القضاء أو عزل نفسه بسبب امتناعه أن يبذل أو يفي بما طُلب منه من مال ، وتوجد أمثلة على ذلك في الكتاب المحال إليه. ولكننا نقول ذلك كي نصوِّر الوضع التاريخي بدقة كي لا نجور في الحكم على بعض العلماء ، وبخاصة أن بعض المذكورين في هذا السياق كانوا من العلماء الكبار والصالحين ، وليس جميعهم من غير محمودي السيرة ـ وهذه النماذج موجودة أيضًا ـ ، فالحكم على الشيء فرعُ تصوُّرِه. أما كون ذلك مرجوحًا أو مفضولًا ؛ فهذا أمرٌ آخر ، ولا شكّ أن لحظوظ النفس في تولي هذه المناصب دورًا في الحمْل على ركوب مثل هذه التصرفات ، والإنسان غير معصوم. ومع ذلك فقد يرى الإنسانُ لنفسه فضيلة وفي توليه مصلحة للناس وللشرع ولو بهذه الطريق ، مع حدوث المفسدة بتولي غير أهل الكفاءة ـ الشرف المسعود مثلًا ـ ، فلا يكون فِعْلُه مذمومًا في نفس الأمر ،=

شهر ونصف فقط من تعيينه، وقبل تسلِّمه المنصب فعليًّا، حيث يقول في حوادث شوال: «وفي سابعه:... عُزِلَ ابنُ الجزري عن قضاء دمشق قبل أن يدخل إلىٰ دمشق، وأُعيد مسعود»[(١)]، وقال السخاوي: «ولي قضاءها [يعني دمشق] بمالٍ وَعَدَ[(٢)] به في شعبان سنة ثلاث وسبعين [كذا، والصواب: ٧٩٣هـ]، عِوَضًا عن الشرف مسعود، وكتبَ توقيعَه ـ فيما قيل ممَّا يحتاج لتحريرٍ[(٣)] ـ العماد بن كثير، وعُزِلَ بعد أيام قبل دخولها»[(٤)].

= وإن التبست به هذه الشبهة في الظاهر، (٢٨/٢٩١)، وانظر: (٢٨/٢٨٤ ـ ٢٨٥)، وانظر تأصيله حول أقسام الناس الثلاث من التعامل مع الأوضاع غير الشرعية في التصرف في الأموال، ما بين الطرفين والوسط: (٢٨/٢٩٣ ـ ٢٩٤). ولا أشرح هذا كي أقول إن هذا ولا بدّ هو الحال في سياق ابن الجزري هنا، فلستُ في معرض المحاماة عنه بكل سبيل، خاصة أن السرائرَ مَردُّها إلىٰ الله، ولكن ذلك من باب الإحاطة بموضوع الحدَث، وإفساح المجال للفهم الواقعي والدقيق لسياقه، وفتح الباب أمام تحسين الظن، خاصة بالمعروفين من العلماء الثقات العدول أهل القرآن كابن الجزري. وقد مرّ معنا أنه ذُكر أن الحافظ ابن كثير كتب له توقيع تعيينه بالقضاء، فهذا أيضًا من مرجحات تحسين الظن.

وعلىٰ كل حالٍ ليس بين يدينا بَيِّنة جلية، سواء علىٰ وقوع هذا الحدث أو علىٰ دوافعه، سوىٰ ما ذكره التاريخ، عند المقريزي، والسخاوي ـ وأغلب الظنّ أن المقريزي هو مصدره ـ، وقد أعرض الحافظ ابن حجر عن ذكر هذه التفصيلة، وكذا ابن طولون في تاريخ قُضاته. ولفت نظري أن السخاوي ـ الذي يظهر أنه لم يكن يميل إلىٰ ابن الجزري كثيرًا مع احترامه له ـ لم يتشكك في هذا الأمر، كما تشكك في كتابة ابن كثير للتوقيع، رغم أن شيخه الحافظ ابن حجر ذكر هذه المعلومة من غير احتمال.

(١) المرجع نفسه، (٥/٣١١).

(٢) كنتُ قد احتملتُ أن يكون هذا الفعلُ ـ لأول وهلة ـ مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله: «وُعِد»، رغم أن سياق مثل هذه العبارات واضحٌ، ثُمّ لما طالعتُ كلامَ المقريزي السابق نقله؛ تبيَّن لي أنه: «وَعَد» كما أثبتُّه!

(٣) يبدو السخاوي متشكِّكًا من هذه المعلومة، بخلاف جزم شيخه الحافظ ابن حجر بها.

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

ولا نملك تفاصيلَ عن ظروف العزل ولا أسبابه. فقط يقول الحافظ باقتضاب، وفي موضعٍ مستقل: «ولم يكن [الجزري] محمود السيرة في القضاء»[(١)]، على أن هذا النص لا يبدو متعلقًا بهذه الولاية القضائية، بسبب أنه لم يباشرها أصلًا، فكيف تكون له فيها سيرة محمودة أو مذمومة. فالظاهر أن كلام ابن حجر عن قضاء ابن الجزري في شيراز، ولا ندري عن تفاصيل ذلك شيئًا أيضًا فيما نقل لنا. ومع ذلك فإن السيرة غير الجيدة للشرف مسعود بن شعبان الذي عُزل من قضاء دمشق لأجل الشيخ، ثم رجع قبل مباشرته؛ لا تنبئ عن أن أسباب العزل كانت نزيهةً أو موضوعية.

وعلى كل حال يبدو أن انخراط ابن الجوزي في العديد من الوظائف التدريسية جعله عُرضةً للمنافسات والمناوشات المعتادة في هذا العصر بين مدرسي المدارس والخطباء والمفتين والمستفيدين من هذه الأوقاف، كما أن اقتراب ابن الجزري من دوائر السلطة ووظائفها قد أدخله في بعض الخصومات، وهذا ما سيبلغ ذروته في المحنة التي سيخرج على إثرها مهاجرًا من مصر إلى بلاد الروم.

٧ـ محنته وتتمة رحلاته ومسيرته العلمية:

المحنة والهجرة:

تعرَّضَ ابن الجزري لمحنة غيَّرت مسارَ حياته بالكامل، وهاجر إثرَها من بلاد العرب إلى الروم (تركيا)، ثم إلى بلاد فارس (العجم) بعد ذلك. لا يعطينا ابن الجزري كثيرًا من التفاصيل حول هذه الحوادث التي جرت له في مصر،

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٨).

ولكن يُجمل ذلك قائلًا: «ثم دخل الرومَ لِمَا ناله من الظلم من أَخْذِ مالِه بالديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة [٧٩٨هـ]»[(١)]. ولا يقدِّم لنا هذا النصّ إلا تاريخَ هذه الأزمة، ومكانها، وأنه ظُلِم وأُخِذ مالُه. وربما لهذا أسبابُه المتفهَّمة من طرفه.

لكننا نملك مزيدًا من التفاصيل في كتابات غيره من المؤرّخين. ويبدأ أصلُ الحادثة من تولّي ابن الجزري أعمالًا مالية إدارية للرجل القويّ في دولة المماليك في مصر: الأمير قُطْلُوبُك ـ أو قطلوبغا ـ[(٢)] مدير أعمال وأملاك:

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩).

(٢) هو سيف الدين قطلوبك بن عبد الله، العلائي. ويُعرف باستادار ـ أي مدير أملاك ـ الأمير أيتمش، انظر: السلوك، (٥/٢٥٤)، ويُذكَر بشكلٍ مستمر في تقارير الأُسْتَادَارِية في مصر، انظر: المنهل الصافي، (٣/٣٣٣)، والنجوم الزاهر، (١٢/١١٨). وقد توفي عام (٧٩٩هـ)، أي عقب خروج ابن الجزري إلى الروم بسنة. وأرَّخه المقريزي وعرّف به، فقال في السلوك لمعرفة دول الملوك (٦/١٠٨): «وَمَات الْأَمِير قطلوبك أستادار أيتمش، توفّي يَوْم الْأَرْبَعَاء سَابِع ربيع الآخر، وَولي أستادارية السُّلْطَان، وَكَانَ من الْأَغْنِيَاء»، وزاد ابن تغري بردي بعضَ التفاصيل، فقال في النجوم الزاهرة، (١٣/٣٥): «وتوفّي الأمير سيف الدين قطلوبك بن عبد الله، استادار الأمير الكبير أيتمش البجاسيّ، في يوم الأربعاء سابع شهر ربيع الآخر، كان وليَ استاداريّة السلطان في بعض الأحيان مُدَّةً يسيرة، فلم ينجح أمرُه، وعُزِل، وعاد إلى حاله أوّلًا، وكان له ثروة ومال، غير أنه لم يَعْظُم إلا بصهارته لسعد الدين بن غراب» قلت: السعد بن غراب كاتب الديوان المفرد، انظر: ذيل الأمل، (٢/٣٦٤). ويظهر من الأخبار التي يرد فيها اسمه في السلوك للمقريزي أنه كان مقرَّبًا وذا حظة لدى الأمير أيتمُش، حيث أنعم عليه بإمرة عشرين، (٥/٣٨٢)، وكان يسافر معه، (٦/٥٦)، وخرج بالمحمل إلى مشارف القاهرة، (٦/٦٣). وبلغت منزلته أن تولّى أملاك السلطان برقوق نفسه، لمدة، كما تقدم ذكر ذلك، وذكره الحافظ في حوادث (٧٩٨هـ)، في إنباء الغمر، (١/٥٠٩): «استقر قطلوبك العلائي استادارَ السلطان عِوَضًا عن محمود، وكان قبل ذلك أستادار أيتمش»، ولكنه لم يبق كثيرًا وعاد لاستدارية أيتمش، كما تقدَّم ذكره.

الأمير الكبير أَيْتَمُش[(١)] ـ أو أيتمشن ـ البجاسي، أقوىٰ أمراء المماليك في دولة

(١) أيْتَمُش البجاسي. أميرٌ كبيرٌ من أكبر قوَّاد المماليك، وكثيرًا ما يوصف بالأمير الكبير، بل وصفه ابن حجر بأنه كبير الأمراء، إنباء الغمر، (٢٣١/١). وكان منصبه: أتابك العسكر، أي أمير العسكر، وهو منصب خطير. انظر خبر توليه المنصب مع تولي الظاهر برقوق، في حوادث (٧٨٤هـ): إنباء الغُمر، (٢٥٧/١). واستمرّ علىٰ هذه الحال القوية في مصر، وورد اسمه كثيرًا في العديد من الحوادث السياسية والاجتماعية وحتىٰ العلمية ـ فقد بنىٰ مدرسةً باسمه ـ في دولة برقوق. ومن الحوادث المهمة التي ذكروها له: أن برقوقًا اشتراه وأعتقه، وهذا يبيِّن منزلتَه عنده. قال ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة، (٩١/١٢): «وجميع من ذكرنا من النوّاب بالبلاد الشامية وأصحاب الوظائف بالديار المصرية: هم مماليك الظاهر برقوق ومشترواته [كذا والصواب: مشترياته]، ما خلا نائبَ صفد وهو أيضا نشؤه، والأتابك أيتمُش وقد اشتراه بعد سلطنته، اشتراه من أولاد مُعْتِق أستاذه»، وذكر الحافظ القصةَ في حوادث (٧٨٥هـ)، فقال في إنباء الغمر، (٢٧٨/١): «وفيها اشترىٰ السلطانُ أيتمشَ البجاسي من ورثة جرجي استادار بجاس، وذلك أن أستاذه بجاس مات قبل أن يعتقه واستحق ميراثَه ورثةُ أستاذه جرجي، فصار أيتمش مرقوقًا لهم، فسأل السلطانَ في شراه منهم فاشتراه منهم بمائة ألف درهم، ثم أعتقه وأمر له بأربعمائة ألف درهم، وعُدَّ ذلك من الغرائب، فإن جرجي مات سنة اثنتين وسبعين، فأقام أيتمُشُ سبع عشرة سنة في الرق بتصرُّف الأحرار إلىٰ أن صار أكبر الأمراء بالديار المصرية».
ومما يدل علىٰ منزلته العالية أيضًا أن الظاهر برقوقًا لما حضرته الوفاة سنة (٨٠٠هـ)، وعهِد بالسلطنةِ مكانه إلىٰ ابنه الناصر فرج، وكان حدثًا صغيرًا، «قرَّر أيتمش أتابك العساكر القائمَ بالأمر ويربِّي السلطان الجديد إلىٰ أن يكبر»، إنباء الغمر، (٤٩/٢)، «وصار الأتابك أيتمش مدبّر ملكه»، النجوم الزاهرة، (١٧١/١٢). ولكنّ دوام الحال من المحال. فقد اختلف الأمراء الجراكسة ـ العسكر الجديد ـ، مع العسكر القديم، فأوعزوا إلىٰ السلطان الصغير عام (٨٠٢هـ) أن أيتمُش يوالي نائب الشام الذي امتنع عن بيعة السلطان الجديد، وأرشدوه أن يعلن لأيتمُش أنه بلغ ويستأذنه في استلام السلطة، وقد كان، وهنا انقضّ الجراكسة بقيادة يَشْبَك الخازندار علىٰ أيتمُش وأعوانه، ووقع بينهم قتال، يُعرف بكائنة أيتَمُش، فانهزم أيتمش، واعتُقِل أعوانُه، وفرَّ هو هاربًا، شهورًا تخللها حوادث وكوائنُ، وانضم إلىٰ تَنِم نائب الشام المعارض، ثم لم يلبث الناصر فرج أن دخل دمشق وأخمد المعارضة، وأُلقي القبض علىٰ أيتمش في شعبان، واقتيد إلىٰ القاهرة، وذُبح بالقلعة مع جماعة، وعُلِّقت رأسه علىٰ باب زويل ثم سلِّمت إلىٰ أهله. انظر هذه الحوادث: إنباء الغمر، (٩٥/٢، ٩٧، ١٠٢)، والنجوم الزاهرة، (١٨٢/١٢، =

الظاهر برقوق وقائد جنده ـ أتَابِك العسكر[١] ـ في الديار المصرية. وهما رجلانِ قويّان جدًّا، كما أظهرنا في ترجمتهما.

وكان ابن الجزري قد تولّىٰ أموالًا لقطلوبك، هكذا تقول أغلب الروايات، وقد كان قطلوبك ثريًّا كما تقدَّم في ترجمته، ولكن الظاهر أن المقصود بذلك أن ابن الجزري كان يتولّىٰ إنفاق بعض الأموال التي يديرها قطلبك لأيتَمُشن في مصارفَ شرعيّةٍ وتعليمية في دمشق.

يقول السخاوي: «وباشر[٢] للأمير قُطْلوبك، وسافر بسبب ذلك لمصر غيرَ مرة»[٣]، ولذلك قال الحافظ عنه: «وقدم القاهرة مراراً»[٤]، وسجّل المؤرخ ابن حَجّي في يومياته أنّ الجزري توجّه في أواخر صفر عام (٧٩٦هـ) إلىٰ القاهرة علىٰ البريد[٥].

يُجمِل الحافظ ابن حجر الواقعةَ وأسباب الخلاف الذي انتهىٰ بهروب الشيخ عام (٧٩٨هـ)، فيقول: «كان باشر عند قُطلبك أُستادار[٦] ايتمُشن، فاتَّفق

= ١٨٤)، والسلوك، (٦/٨ ـ ٢٧)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٣/٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٠)، وبدائع الزهور، ج١/ ق٢/ ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٦٣، ٥٨٢).

(١) قال محمد دهمان في معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (ص: ١١): «الأتابك، أو الأطابك: معناه الوالد أو الأمير باللغة التركية. والمراد به: أبو الأمراء، وهو أكبر الأمراء المتقدمين بعد النائب. وفي الاصطلاح: مربّي الأمير. ويُطلق علىٰ أمير أمراء الجيش لقب: (أتابك العسكر)»، وانظر: صبح الأعشىٰ، (٤/١٨).

(٢) يُستعمل هذا اللفظُ كثيرًا في كتب التاريخ، والمقصود به استلام وظيفة ما، وقد يكون وفق شروط أو متطلبات معيّنة، انظر: تكملة المعاجم العربية لدوزي، (١/٣٤٩)

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

(٤) إنباء الغمر، (٣/٤٦٦).

(٥) تاريخ ابن حجي، (١/٤٣).

(٦) هو مدير الأملاك، كما تقدَّم، قال القلقشندي: «الأُستادريّة: قال في «مسالك الأبصار»:=

أنه نقم عليه شيئًا فتهدَّده، ففرَّ منه، فنزل البحرَ إلىٰ بلاد الروم في سنة ثمان وتسعين»[(١)]. لكنه يضيف مزيدًا من التفاصيل، فيقول في سياق آخر: «وكان ابن الجزري يتحدث في تعلُّقات[(٢)] الأمير قطلوبك، الذي كان في خدمة الأمير الكبير أيتمش، ثم ولي بعد ذلك الاستادارية، فحاسب ابنَ الجزري، فادَّعىٰ أنه يستحقّ عليه شيئًا كثيرًا، فخشي منه ففر فركب البحر إلىٰ الإسكندرية»[(٣)]، وقال: «وكان السبب في هروبه أنه كان يتحدث عن قطلوبك بالشام في مستأجراته ومتعلقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مالٌ كثيرٌ، فتحاكم معه عند السلطان، فرُسِم[(٤)] عليه فهرب»[(٥)]. ويزيد السخاوي قليلًا من التفاصيل: «ووقع بينه وبين قطلوبك المذكور، وادعىٰ عليه أنه صرف أموالًا في غير مُسْتَحَقِّها وعُقد له بسبب ذلك عدة مجالس»[(٦)].

= وموضوعها التحدّث في أمر بيوت السلطان كلها، من المطابخ والشّراب خاناه والحاشية والغلمان، وهو الذي يمشي بطلب السلطان، ويحكم في غلمانه وباب داره، وإليه أمر الجاشنكيرية، . . . ، وله حديث مطلق وتصرف تامّ في استدعاء ما يحتاجه كلُّ مَن في بيت السلطان من النفقات والكساوي وما يجري مجرىٰ ذلك للمماليك وغيرهم»، صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشاء (٤/٢١). وانظر: معجم الألفاظ التاريخية، (ص: ١٤).

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٢) المراد بالتعلقات أو المتعلقات في النصوص التاريخية: الأموال التي تُنسَب إلىٰ شخصٍ ما، سواء أكانت ملكًا له أو له عليها ولايةٌ أخرىٰ. وسيأتي مفسّرًا في نصٍّ آخر للحافظ. وانظر: تكملة المعاجم العربية، (١٠/٢١٠).

(٣) إنباء الغمر، (١/٥٢٥).

(٤) قال دهمان: «الترسيم: الحَجْر أو التوقيف، أو ما يقابل في عصرنا الإقامة الجبرية، أو المراقبة، وكثيرًا ما كان يُرسَم علىٰ الفقهاء أو القضاة في مدرسة من المدارس. ويقال: رُسِم علىٰ فلان: أي وضِع تحت المراقبة بعد عزله بأمر السلطة المختصة»، (ص: ٤٤)، وانظر: تكملة المعاجم العربية، (٥/١٣٦).

(٥) إنباء الغمر، (١/٥١٠).

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

فالذي حدث وفق هذه الروايات أن ابن الجزري كان ينتقد تصرفات قطلوبك في المال الذي يديره في الشام، وأنّ قطلوبك لما وقع بينه وبين الشيخ ابن الجزري، ادَّعىٰ علىٰ ابن الجزري أن المال تأخر عنه ولم يصرفْه في مستحقاته المطلوبة. وهذا كلُّه يدلّ أن ذلك المال ليس مال قطلوبك ـ الثري ـ الشخصي، وإلا ما كان لابن الجزري أن يتهمه بسوء التصرف في ذلك المال، فالظاهر إذن أن المال الذي تولاه ابن الجزري لقطلوبك كان من مال الأمير أيتمُشن. ثم وجدت السخاوي صرَّح بذلك، إذ قال: «ثم امتحن بسبب مباشرته تعلقات أيتَمُش علىٰ يد أستاداره قطلبك، وسُلِّم لوالي القاهرة ليعمل له الحسابَ، فوُقِفَ عليه مالٌ عجزَ عنه، ففرَّ في سنة ثمان وتسعين وركب البحر من إسكندرية ولحق ببلاد الروم»[(١)]. وكذا المقريزي إذ يقول: «وَكَانَ قد تحدَّث[(٢)] للأمير أيتمش فِيمَا يتَعَلَّق بِهِ فِي دمشق»[(٣)].

وهنا ننتقل إلىٰ تاريخ ابن حجي الذي سجَّل كثيرًا من هذه اليوميات بالتفصيل. ويبدأ الأمر قبل سنةٍ لدىٰ ابن حجي، الذي يحكي في حوادث (٧٩٧هـ): «ويوم الاثنين ثامن عشره [شعبان] وصل القاضي شمس الدين الجزري إلىٰ دمشق، وكان بالقاهرة ثم بالقدس، جاء لمحاسبة قطلوبك وقد سبقه إلىٰ دمشق»[(٤)]. فقد بدأت الخلافات تدبّ بينهما قبل سنتين من خروج ابن الجزري، وقد انعقدت جلسةٌ للمحاسَبة في دمشق في هذه السنة بعد خلافٍ سابقٍ بين الرجلين في القاهرة، ويقول النصُّ التفصيلي الآتي من ابن حجي أن

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).
(٢) أي تولّىٰ وأشرف علىٰ الأموال. وسيأتي المزيدُ في شرحها.
(٣) السلوك لمعرفة دول الملوك (٥/٣٨٥)
(٤) تاريخ ابن حجي، (١/١٢٢).

الجزري أحال البحثَ في الخلاف قضائيًّا إلى دمشق لدى نائب السلطنة هناك، ولعلّ ذلك لأنه لم يأمن عدالة المحاكمة في القاهرة موضعَ نفوذ قطلوبك، أو ربما لأن المال في دمشق، فيكون خاضعًا من جهة الولاية القضائية لدمشق لا القاهرة. ويحتمل أن تكون الإضافة في قوله: «محاسبة قطلوبك» للمفعولية أو الفاعلية، فعلى المعنى الأول يكون قطلوبك محاسِبًا للشيخ ابن الجزري، وهي الحال التي آل إليها الأمر في القاهرة عندما أحضروه وحاسبوه وأثبتوا عليه عجْزًا في عُهْدَتِه المالية، وإذا كانت الإضافة للفاعلية فإن معنى ذلك أن ابن الجزري كان يحاسب الأمير، وهذا موافق لما ذكره الحافظ أن ابن الجزري كان يتكلم في سياسة قطلوبك المالية في دمشق، فكلا الأمرين محتَمَل، ولكن الأول هو الأظهر لما سيأتي الآن من تفاصيل هذه المجالس.

يحكي ابنُ حجي تفاصيلَ المجلس الذي عُقد يومَ الجمعة (٢٢) شعبان سنة (٧٩٧هـ)، بحضور الحاكم، ثم المجلس الذي عُقِد السبت (٢٣) شعبان بحضور الحاكم والقضاة، فيقول: «ويوم الجمعة بعد الصلاة عُقِد مجلسٌ بحضور القضاة عند النائب[(١)] بسبب منازعات ابن الجزري وقطلوبك من جماعة أيتَمُش، كان ابن الجزريِّ يتولى أمورَه ويتوكَّل له ويتصرف في أموالِه من مُدَّةٍ، فجَرَتْ بينهما بالقاهرة محاسباتٌ ومقاولات، وادّعى قطلوبك بأن له عند ابن الجزري مالًا كثيرًا، فكان ابن الجزري أحالَ الأمر على الشام، فقَدِما، سبق ابنُ الجزري وجاء إلى القدس، ثم جاء قطلوبك وسبقَ إلى دمشق، وأُرْسِل خلفـ[ـه] ابنُ الجزري، فقدِم، فوقَفَا للنائب يوم الخميس، فقال ابن الجزري:

(١) يعني نائب السلطان المملوكي على دمشق، فهو الحاكم هناك، وكان حينها: تنم بن عبد الله الحسني الظاهري، ويقال له: سيف الدين تاني بك (ت ٨٠٢)، انظر: تاريخ ابن حجي، (١/٨٧)، والمنهل الصافي، (٤/١٦٨).

ارفعنا إلىٰ الشرع[١] ، فأذِنَ في ذلك ، وأرسل إلىٰ القضاة أن يحضروا من الغد ، ورُسِم[٢] علىٰ ابن الجزري بالعذراوية[٣] إلىٰ الغد ، فعُقِد المجلس بعد الصلاة عند النائب وحضر القضاةُ ، ووقَفَا يتنازعان إلىٰ العصر ، وادعىٰ عليه قطلوبك بأشياء ، ولم ينفصل أمر[٤]»[٥] .

وفي أثناء هذه المشكلة ، ولأن المصائب لا تأتي فُرادَىٰ ، ففي اليوم نفسِه الذي عُقِد فيه المجلس الأول لابن الجزري مع قطلوبك ؛ برزت مشكلةٌ أخرىٰ متعلقة بابن الجزري ، ولكن بابنه فتح الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي[٦] هذه المرة ، حيث تولّىٰ يومَها ولدُ ابنِ الجزري خطابةَ جامع العُقَبية بدلًا عن ابن الحُسْباني[٧] ، الذي علىٰ ما يبدو كان ذا خصومةٍ قديمة مع

---

(١) أي: القضاء.

(٢) أي تُحُفِّظَ عليه ، كما تقدَّم.

(٣) قال النعيمي في الدارس في تاريخ المدارس ، (٢٨٣/١): «المدرسة العذراوية: بحارة الغرباء داخل باب النصر المسمىٰ الآن بباب دار السعادة وفيها باب ينفذ إليها ، وهي وقف علىٰ الشافعية والحنفية. قال ابن شداد: أنشأتْها الستُّ عذراء بنت أخي صلاح الدين يوسف بن أيوب فاتح بيت المقدس في شهور سنة ثمانين وخمسمائة داخل باب النصر في حارة الغرباء» ، وانظر حول تطوراتها: خطط الشام ، (٨٤/٦).

(٤) يعني: لم يصلوا إلىٰ نتيجة.

(٥) تاريخ ابن حجي ، (١٢٢/١ ـ ١٢٣).

(٦) سنترجمه في سياق التلاميذ.

(٧) هو أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العالي ، الشهاب أبو العباس النابلسي الحسباني ، كان ذكيًّا وتقدَّم في فنون ، ولي القضاء أيامًا قلائل في دولة المستعين ، قال السخاوي: «كان ممن أعان علىٰ موجب قتل الناصر وبواسطة دخوله في الولاية وحبه للرياسة فتر بعد الفتنة عن الاشتغال سيما ونشأ له ابنه تاج الدين فزاد الأمر إفسادا وألقاه في مهاوي المهالك ، وقد ترجمه رفيقه الشهاب ابن حجي فقال: إنه برع في العربية وسمع الكثير بدمشق ومصر وقرأ بنفسه قراءة صحيحة وكان صحيح الذهن جيد الفهم حسن التدريس ، إلا أنه كان شَرِهًا في طلب الوظائف ،=

والدِه على خطابة الجامع نفسِه[(١)]، ومن ثَمَّ سعى في إيقاف هذا التعيين لولدِ ابن

= كثيرَ المخالطة للدولة شديد الجرأة والإقبال على التحصيل، قال: وعُزِلَ غيرَ مرة، وامتُحِن مرارًا في كل مرة يبلغ الهلاكَ ثم ينمو، وقد تغيَّرَ بأَخَرة لِمَا جرى عليه من المحن، وكان يحب ولدَه فيرميه في المهالك ويمقته الناس بسببه وهو لا يبالي بهم»، الضوء اللامع، (١/٢٣٧ ـ ٢٣٨).
ونقل ابن العماد عن المقريزي: «وناب في الحكم بدمشق مدة، ثم ولي قضاء القضاة بها غير مرّة فلم تحمد سيرته، وكان لا يزال يخرج على السلطان ويترامى على الشّرّ، ويلج في مضايق الفتن حبًّا في الرئاسة»، شذرات الذهب، (٩/١٦٢ ـ ١٦٣)، ونقله أيضًا ابن تغري بردي في المنهل الصافي، (١/٢٤٢)، ولم أقف عليه في السلوك أو المقفَّى.

(١) يبدو من سياق الأحداث هنا أن ابن الجزري الأب قد تولَّى خطابة هذا الجامع ـ جامع التوبة بالعقيبة ـ، بتولية السلطان الظاهر برقوق، قبل (٧٩٥هـ)، ثم حصل تنازعٌ بينه وبين ابن الحسباني المذكور، فتقاسما الخطابة، ثم انصرف ابن الجزري إلى تدريس المدرسة الصلاحية بالقدس (٧٩٥هـ)، ثم استفرد ابن الحُسباني بخطابة جامع التوبة من ولدِ ابن الجوزي الذي كان تولّى نصيب والده كما سنذكر من كلام ابن حَجي. فهذا الظاهر من سياق السخاوي، حيث يقول كما تقدم نقله في الضوء اللامع، (٩/٢٥٦): «وولي من برقوق خطابة جامع التوتة عن الشهاب الحسباني، وتنازعا ثم قُسِمت بينهما، ثم ولي تدريس الصلاحية القدسية في سنة خمس وتسعين عوضا عن المحب بن البرهان بن جماعة فدام فيها إلى ابتداء سنة سبع وتسعين».
وسيأتي ذِكْر هذا النزاع القديم وسببه الآن. وأستبعد أن يكون السخاوي اشتبه عليه ابنُ الجزري شمس الدين الأب، بابنه فتح الدين، الذي تنازع مع ابن الحسباني أيضًا.
ثَمَّ وجدتُّ الرَّضِيَّ الغزي، وهو مؤرخ قريب من الأحداث زمنيًّا، أثبت هذه الولاية للخطابة بجامع التوبة ونزاع ابن الحُسباني فيها مع الشمس ابن الجزري الأب، فقال في ترجمة ابن الجزري: «وولي المذكور خطابة جامع التوبة بالعُقيبة وتنازع فيها هو والشيخ شهاب الدين بن الحسباني»، وقال في ترجمة ابن الحُسباني: «وخطب بجامع التوبة وقد قدمنا في ترجمة ابن الجزري تنازعه هو وإياه فيها ثم استمرت بيد الحسباني»، بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص: ٩٨، ١١١)، على التوالي. فيكون ترتيبُ الأحداث الذي استظهرناه صحيحًا.
وسببُ النزاع القديم بين ابن الجزري الوالد وابن الحُسباني، الذي كان ابنَ الإمام عماد الدين الحسباني الفقيه الموقِّر، أن ابن الجزري أفتى بعدم استحقاقه خطابة الجامع لأنه لا يحفظ القرآن. قال الحافظ حاكيًا عن ابن حجي ـ وليس في الموجود الآن من تاريخه ـ: «ولما مات=

الجزري، الذي كان يحاوِل استعادة حقّه في خطابة هذا المسجد[١]، كما شرحنا توالي الأحداث في الحاشية. يحكي ابن حجي في حوادث اليومِ نفسِه من شعبان (٧٩٧هـ)، والذي كان يومَ جمعة، فالخطبةُ خطبةُ جمعة: «ويومئذ باشر ولَدُ ابن الجزري خطابةَ جامع العُقَيبة[٢]، جاء معه توقيعٌ[٣] عوضًا عن ابن الحُسْباني قبل أن يعلِّم له القاضي[٤] على.....

= أثبت ابنُ الجزري محضرًا بأنَّ شرط واقف جامع التوبة أن يكون الخطيبُ حافظًا للقرآن، وأن شهاب الدين ولد عماد الدين لا يحفظ القرآنَ، فقُرِّرَ في الخطابة بحُكْم ذلك في غيبة شهاب الدين بمصر، فقدم ومعه توقيع بالخطابة فانتزعها من ابن الجزري»، إنباء الغمر، (١/١٣٧)، وانظر: الضوء اللامع، (١/٢٣٨). وظاهر كلام ابن الجزري أن الحُسباني استفرد بالخطابة، وسبق في كلام السخاوي وسيأتي في كلام ابن حجي أنهما تقاسماها، فإما أن ابن الحسباني تقاسمها مع الوالد ثم انفرد بها لما سافر ابن الجزري إلى القدس لتولي الصلاحية، وإما ـ وهو الأرجح ـ أنه تقاسمها مع ابن الجزري عقب الخلافِ المذكور هنا، ثم ترك ابنُ الجزري نصيبَه من نصف الخطابة لولده لما سافر للصلاحية، ثم انتزعها ابن الحسباني من ولده.

(١) يبدو أن ابن الجزري الأب بعد أن مضى إلى المدرسة الصلاحية بالقدس (٧٩٥هـ)، بعد نزاعه مع ابن الحسباني على خطابة العُقَيبة، وإفتائه أنه ليس أهلًا لها وفق شرط الناظر، وتقاسُمِه إياها معه، أن ابن الجزري الوالد تنازل عن نصيبه في الخطابة لولده، ثم انتزعها ابن الحُسباني منه. هذا ما استظهرته من كلام ابن حجي، حيث ذكر ابن حجي في ترجمة فتح الدين ولد ابن الجزري، في تاريخه، (٢/٩٧٥): «كان أبوه نزل له عما بيده من نصف الخطابة بجامع التوبة وكان ينازع فيها هو وابن الحسباني»، وكان ابن حجي ذكر في حوادث (٧٩٦هـ) في الجمعة ١٧ شوال: «ويوم هذه الجمعة خطب القاضي شهاب الدين ابن الحسباني بجامع العقيبة انتزعها من ولد ابن الجزري بتوقيع سلطاني»، تاريخ ابن حجي (١/٧٦). وذلك قبل وقوع محنة الوالد في القاهرة بسنة تقريبًا.

(٢) هو نفسه جامع التوبة، كما تقدَّم ذكره، والتعريف به.

(٣) أي مرسوم أو قرار.

(٤) هو إما شهاب الدين الباعوني أحمد بن ناصر بن خليفة بن فرج الله، حيث وِلِيَ قضاء الشام سنة (٧٩٣هـ)، واستمر حتى (٧٩٦هـ)، أو علاء الدين بن أبي البقاء السبكي، حيث تولَّى سنة (٧٩٦هـ) وعُزِل، ثم أعيد ربيع الآخر سنة (٧٩٩هـ) وعُزل، ثم أعيد في ذي الحجة=

التوقيع[١]، فسعىٰ ابن الحُسباني في إيقاف أمره، فرَسَم[٢] النائب أن يعقد لهما مجلس»[٣].

وفي هذا السياق المأزوم يواصل ابن حجي حكاية تفاصيل تطور الموقف في الجمعة التالية يوم (٢٩) شعبان، حيث عُزل ابن الجزري من وظائف لولا تدخّل الحاجب: «فلما كانت الجمعة الثانية [٢٢ شعبان] منع قاضي القضاة[٤] ابنَ الجزري من المباشرة، وبعث إلىٰ الجامعِ الرُّسلَ بعدما قام الحاجب[٥] مع ابن الجزري، وكاد يقع بين الحاجب والقاضي، وفي الآخر باشر النائب إلىٰ أن اتفقا»[٦]، ويبدو أن حاجب دمشق كان متعاطفًا مع ابن الجزري، بخلاف القاضي، حتىٰ إنهما اختلفا بسبب ذلك، ما جعل هناك نوعًا من الاتزان في

= سنة (٨٠٢هـ)، وأعيد وعُزل مرارًا بعدها حتىٰ سنة (٨٠٨هـ). انظر: قضاة دمشق لابن طولون، (١٢٢ ـ ١٢٧). والأصح أنه علاء الدين، فقد نص ابن حجي في مستهل (٧٩٧هـ)، أنه كان قاضي القضاة بالشام، (٨٧/١).

(١) التعليم علىٰ التوقيع: هو الموافقة علىٰ المرسوم، فهو خطوة أخيرة في إدخال التوقيع ـ القرار ـ حيِّز التنفيذ. انظر حول ذلك: تكملة المعاجم العربية لدوزي، (٢٨٩/٧).

(٢) أي: قرر، ومنه المرسوم. وهي من إطلاقات الرسم في الكتابات التاريخية.

(٣) تاريخ ابن حجي، (١٢٣/١).

(٤) تقدَّم أنه العلاء بن أبي البقاء السبكي.

(٥) قال القلقشندي في صبح الأعشىٰ، (٢٠/٤): «قال في «مسالك الأبصار»: وموضوعها أن صاحبها ينصف بين الأمراء والجند تارة بنفسه وتارة بمراجعة النائب إن كان، وإليه تقديم من يعرض ومن يردّ، وعرض الجند وما ناسب ذلك»، وانظر: معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٥٩).

وحاجب دمشق، سمَّاه ابن حجي: شهاب الدين ابن الشيخ علي، في مستهل (٧٩٧هـ)، و(٧٩٨هـ)، انظر: (٨٨/١، ١٤١)، واسمه: أحمد. انظر: النجوم الزاهرة، (٦٨/١٢)، وذكر وفاته في حوادث (٨٠٦هـ)، (٣٦/١٣).

(٦) تاريخ ابن حجي، (١٢٣/١).

الموقف من ابن الجزري، بخلاف ما جرىٰ في الجلسة الأولىٰ في الجمعة السابقة التي أُضير فيها ابن الجزري ورُسِم عليه، ومن ثَمّ اضطر نائب السلطنة بدمشق تنم الظاهري أن يتولّىٰ المحاكمة مؤقتًا حتىٰ اصطلح القاضي والحاجب.

ويبدو أن الوضعَ استمرَّ علىٰ ما هو عليه، حتىٰ وصلنا إلىٰ رمضان من العام نفسه، حيث عُقِدت الجلسة الثانية من المحاكمة بين ابن الجزري وقطلوبك بحضور القضاة، ومالت الكِفَّة أخيرًا لصالح الشيخ، فيحكي ابن حجي في حوادث رمضان: «وفي يوم الجمعة ثالثَ عَشَره [١٣ رمضان ٧٩٧هـ] عُقِد مجلس بدار السعادة[(١)] لابن الجزري وقطلوبك مرةً ثانية، واستَظْهَر ابنُ الجزري فيه بأشياءَ، أَثْبَتُّها عندي، ثم آل الأمرُ إلىٰ أنْ أصلح النائبُ بينهما بحضور القضاة، وخرج ابنُ الجزري من الترسيم، واستقرَّت الخطابةُ بيد ولَدِه، وباشر، وعلّم له قاضي القضاة، وذلك بمساعدة الحاجب عند النائب، فلما كان في العشر الأخير جاء توقيعٌ لابن الحُسباني ببعضها ولابن الجزري بنصفها أُشْرك بينهما لقطع المنازعة»[(٢)]. ويبدو أنه بهذه التسوية جرىٰ تعديلُ وضع ابن الجزري وولدِه في دمشق مباشرة، كما ذكر ابنُ حجي في هذه الإجراءات.

نحن الآن في رمضان (٧٩٧هـ) بدمشق، وتبدو الأمور علىٰ ما يُرام نسبيًّا. إلا أن الأوضاع ساءت مرةً أخرىٰ في القاهرة سنة (٧٩٨هـ)، ولا نملك التفاصيلَ التي كانت وراءَ ذلك. ما نعلمه فقط أن الخلاف نشب مجدَّدًا بين الشيخ وأيتمُش هذه المرة ـ ولا بد أنّ قطلوبك كان حاضرًا في الأحداث ـ، وجرت علىٰ الشيخ محاسَبة أخرىٰ في القاهرة، أُثبِت عليه فيها عجزٌ ماليّ في الأموال التي يتصرّف فيها لأيتمُش وأُسْتادارِه قطلوبك، وبلغ الأمر إلىٰ ضرْب

(١) قال في خطط الشام، (٢/١٣٥): «دار السعادة كانت مقر نواب السلطنة وما حولها».

(٢) تاريخ ابن حجي، (١/١٢٦).

الشيخ وإلقاء القبض عليه واعتقاله، ثم تمكُّنه من الفرار.

يحكي ابن تغري بردي في حوادث جمادىٰ الأولىٰ (٧٩٨هـ) ـ أي بعد حوالي ثمانية أشهر ـ، عن استدعاء ابن الجزري من دمشق إلىٰ مصر: «وفي جماد[ىٰ] الأول، أُحْضِر العلّامةُ الشمس بن الجزريّ من دمشق في أمر يتعلّق بالأتابك أيتمُش للمحاسبة، وسُلّم للوالي، ففرّ من داره وستر الله عليه، وما وُقِفَ له علىٰ خبرٍ حتىٰ ورد الخبرُ بعد ذلك بأنه اتصل بابن عثمان، وقام بمجده وأكرمه جدًّا، ورتّب له الرواتب السنية»[(١)]، ويزيد المقريزيُّ علىٰ وجازة حكايته المقتضبة تفاصيلَ: «وَفِيه فرَّ شمس الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن [الجزري][(٢)] الدِّمَشْقِي من ترسيم ابْن الطبلاوي[(٣)]. وَكَانَ قد تحدَّث[(٤)] للأمير أيتمش فِيمَا يتَعَلَّق بِهِ فِي دمشق، وأحضره لعمل حسابه، فَوقف عَلَيْهِ مَالٌ عجز

(١) نيل الأمل في ذيل الدول، (٣٦٦/٢).

(٢) هذا الصواب كما هو واضح، وقد جاء في ط الكتب العلمية التي عليها العزو: «الدزري» بلا تعليق، وجاء علىٰ الصواب في طبعة دار الكتب: ج ٣ ق ٢/٨٥٥.

(٣) كان ابن الطبلاوي شخصيةً كبيرةً في الدولة، فقد كان حاجبًا في مصر، ومسئولًا عن الشرطة. فذكر ابن تغري في حوادث: (٧٩٧هـ)، في نيل الأمل، (٣٥٤/٢): «وقرّر علاء الدين الطبلاوي حاجبًا، مُضافًا لما بيده من ولاية الشرطة، وأخذ أمره في الازدياد»، ولكن سرعان ما انقلبت به الأمور، وبدأ أمره بالخمول وسُجِن سنة (٨٠٠هـ)، نيل الأمل، (٣٩٠/٢)، ثم نُفي (٨٠١هـ)، (٢٢/٣)، ثم انضمّ لصفوف المعارضة في الشام فعيَّنه الأمير تنم الممتنع عن بيعة السلطان الجديد الفرج بن برقوق، سنة (٨٠٢هـ) متكلمًا علىٰ أمور الشام ـ وزير إعلام ـ (٣٢/٣)، ولكن عقب دخول السلطان الناصر فرج بن برقوق ألقي القبض عليه في السنة نفسها، (٣٩/٣)، وانتهىٰ الأمر بمقتله في غزة، علىٰ يد السلطان مَقْفَلَه من دمشق إلىٰ القاهرة سنة (٨٠٢هـ)، قال في نيل الأمل، (٤١/٣): «وكان من الظلمة الكبار، ومن العوامّ»، أي ليس له معرفةٌ بالعلم.

(٤) من المصطلحات السائرة في الكتابات التاريخية. قال دوزي في تكملة المعاجم العربية، (٩٤/٣): «تحدث في أو تَحَدَّث علىٰ: كانت له الرقابة والولاية والتصرف علىٰ الشيء».

عَنهُ، فهرب، وَلم يُوقف لَهُ على خبر»[(١)]. ولم يسرد ابن حجي أخبار هذه الوقعة، لكنه في سياق وراثة مناصب ابن الجزري، كما سيأتي ذكره، يضيف تفاصيلَ أخرىٰ مهمة، حيث يقول إن ابن الجزري: «ضُرِب مِرارًا بسبب قطلبك، وقُرِّرَ عليه مبلغٌ كبير، قيل مائة ألف، وكَسْر، وكُتِبَ إِقْرارُه بذلك، فأُطْلِق، فهَرب»[(٢)].

من الواضح أن ظروف هذه المقاضاة في مصر كانت شديدة، واتسمت بالعدوانية. لقد كان الوضع في القاهرة ـ موضع نفوذ قطلوبك وأيتمُش ـ مغايِرًا تمامًا، بخلاف ما توخّاه ابن الجزري من العدالة حين أحال المحاسبةَ العامَ الماضي إلىٰ دمشق علىٰ ما يبدو، حيث وجد الشيخ من يحامي عنه في دمشق ـ موطِن الشيخ ـ، كالحاجب، وانتهىٰ الأمر باحتواء المشكلة. تُظهر هذه الرواياتُ المقتضبة أن ظروف محاسبته في مصر كانت قاسية، سواء بالتشديد عليه في المحاسبة وتعجيزه، وصولًا إلىٰ الاعتداء عليه كما مرّ.

وفي ظل هذه الملابسات والحوادث، لم يكن أمام الشيخ بُدٌّ من الفرار إذن. يقول الحافظ: «وفي جمادىٰ الأولىٰ [٧٩٨هـ] هرب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي من القاهرة إلىٰ بلاد الروم، وكانت بيده عدة وظائف بدمشق وتدريس الصلاحية ببيت المقدس، ولما تحقَّق هربه استقرَّ في تدريس الصلاحية الشيخُ زين الدين أبو بكر القمني[(٣)]، وتفرَّقَ

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك، (٥/٣٨٥).

(٢) تاريخ ابن حجي، (١/١٦٦).

(٣) هو أبو بكر بن عمر بن عرفات الخزرجي، فقيه شافعي صوفي، من تلاميذ السراج، توفي: (٨٣٣هـ)، انظر: إنباء الغمر، (٨/٢٠٩)، والضوء اللامع للسخاوي، (١١/٦٣)، وشذرات الذهب، (٩/٢٩٣). وقال المقريزي في السلوك، (٧/٢٢١): «وَمَات الشَّيْخ زين الدّين=

الناسُ وظائِفَه»[١].

وكما ذكر الحافظ، وعلىٰ الفور بدأ تقسيم مناصب الشيخ علىٰ آخرين. يفصِّل ابن حجي ظروف تولي القمني تدريس الصلاحية بالقدس مكان ابن الجزري، وهو التفصيل الذي يبيِّن لنا الأجواء العدائية التي عاشها ابن الجزري وولدُه فتح الدين. يقول ابن حجي في حوادث جمادىٰ الآخرة (٧٩٨هـ): «وفيه وَلِيَ زين الدين القِمَّني، أحد طلاب سراج الدين[٢] الفُضَلاء تدريس الصلاحية بالقدس الشريف عِوَضًا عن ابن الجزري بحكم اختفائه وتسحُّبِه من القاهرة، فإنه ضُرِب مرارًا بسبب قطلبك، وقُرِّر عليه مبلغ كبير، قيل: مائة ألف، وكَسْر، وكُتِب إقراره بذلك، فأُطلق فهرب، فسعىٰ هذا [أي القِمَّني] فيها بانتمائه إلىٰ الدوادار[٣] وصُحْبَتِه له، فأخذ له توقيعًا»[٤]، قال المقريزي: «وَذَلِكَ بسفارة الْأَمِير قَلْمطاي الدوادار لاختصاصه بِهِ»[٥]، وقال الرضي الغزّي في ترجمة

= أَبُو بكر بن عمر بن عَرَفَات بن عوض القمني فِي لَيْلَة الْجُمُعَة ثَالِث رَجَب عَن نَحْو الثَّمَانِينَ، وَقد صَار من أَعْيَان الْفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة وفضلائهم مَعَ الدّيانَة والنسك».

والقِمَّني، قال السمعاني في الأنساب، (١٠/٤٨٣): «بكسر القاف وتشديد الميم المفتوحة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلىٰ قمّن، وهي قرية بنواحي مصر، خرج منها جماعة من المحدثين والعلماء».

(١) إنباء الغمر، (١/٥١٠)، وانظر: السلوك، (٥/٣٨٥)، ونيل الأمل، (٢/٣٦٦).

(٢) سراج الدين عمر البُلقيني، شيخ الإسلام، مشهور.

(٣) قال دهمان: «الدَّوادار: هو الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير، ويتولىٰ أمرها مع ما ينضم لذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنىٰ من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك، بحسب ما يقتضيه الحال. والداودارية: وظيفة موضوعها نقل الرسائل والأمور عن السلطان، وعرض القصص والبريد وأخذ الخط السلطاني علىٰ عامة المناشير»، معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٧٧)، وانظر حولها: صبح الأعشىٰ، (٤/١٩)، وقد عظم دورهم ونفوذهم في الدولة، انظر: (١/١٤٩ ـ ١٥٠).

(٤) تاريخ ابن حجي، (١/١٦٦).

(٥) السلوك لمعرفة دول الملوك، (٥/٣٨٦).

القِمَّني: «كان يصحب الترك وتقدَّم في أيام قلمطاي الدَّوادار واشتهر في زمنه. وولي تدريس الصلاحية بالقدس عوضًا عن الشيخ شمس الدين الجزري لما سافر إلىٰ الروم، واستمرت بيده بعد الفتنة مدة»[(١)].

ويرصد ابن حجي وصولَ القِمَّني لاستلام المنصب بعدها بشهرين في شعبان (٧٩٨هـ) بمزيدٍ من التفاصيل الدالّة، حيث جاء رفقتَه الشهابُ ابن الحُسباني ـ الذي ذكرناه في مشكلة خطابة جامع التوبة ـ، وقد كان يمرّ بأزمة متعلقة بحساباته هو أيضًا، ولكن تمكّن بعلاقاته أن يعدِّل أوضاعه. يقول ابن حجي: «وليلة الأربعاء، نِصْفَه، بعد المغرب، وصل مدرّس الصلاحية الجديد، وهو الفقيه زين الدين أبو بكر القِمَّني، أحد طلبة العلم بالديار المصرية، علىٰ خَيْلِ البريد، وبيده توقيعٌ بتدريس الصلاحية بالقدس الشريف عِوَضًا عن ابن الجزري، أخذ التوقيع لما اختفىٰ ابن الجزري بالقاهرة، وكان هذا [القِمَّني] قد صحب الدوادارَ ودخَل فيه وصار من ذويه، فأخذ له هذا التوقيعَ وأركبه البريدَ، فجاء إلىٰ القدس فباشر الوظيفةَ، وكانت جِرَاية[(٢)] الخبزِ في هذا الغلاء، فلما قَدِمَ عمِل علىٰ إدارتها، ومكث هناك نحو عشرين يومًا، ثم جاء إلىٰ دمشق ليأخذ خطَّ النائب علىٰ توقيعه ومعه كتاب الدوادار بالوصاة به والتأكيد في ذلك والمبالغة، وجاء مرافقًا له الشيخ شهاب الدين بن الحُسباني من القدس، وكان الآخر قد اختفىٰ في أواخر السنة الماضية... حين شكىٰ عليه الفقهاءُ، وأُلزم بإقامة حسابِ المدارس، وجرت أمور تقدم بعضها، ثم توصَّل إلىٰ أنْ سافر إلىٰ الديار المصرية في أواخر السنة، وكان جاء كتابُ السلطان جوابَ مكاتبةِ النَّائب

(١) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ١٦٦).

(٢) الجِراية هي الرزق الذي يُعطىٰ لطلبة العلم والفقراء من الصوفية وغيرهم يوميًّا في المدارس والأربطة ونحوها، وقد يكون نقدًا، وقد يكون عينًا، من الخبز أو اللحم وربما الفواكه بحسب رَغَد الأحوال.

بسببه أن يَعْمَلَ في وظائفه حُكْمَ الشرع الشريف، وأنه إذا جاء إلينا أرسلناه، فلما قدِمَ مصرَ توصل إلىٰ أن صحب الدوادارَ بطريق دواداره وهو صاحبه، وبهذا القِمَّنيِّ أيضًا، فأخذ له توقيعًا باستمراره في وظائفه، ومرسومًا بأن لا يعارضه أحدٌ في وظائفه وما بيده ولا يتحدَّث معه فيها، وخرج من مصر، فوجَدَ هذا [الحُسبانيُّ] القمنيَّ قد سبقه إلىٰ القدس علىٰ البريد، فعرج إلىٰ القدس وأقام معه، وجاءا مُترافِقَيْنِ، وذهبا من الغد فسلَّما علىٰ القاضي ثم النائب»[(١)].

تتفق المصادر علىٰ سير الأحداث بعد ذلك. فقد خرج الشيخ بعد هذه الأزمة إلىٰ الإسكندرية، فركب البحر في طريقِه إلىٰ الروم، أي بلاد تركيا الآن، حيث كانت تشهد بزوغَ نجم دولة قوية، هي الدولة العثمانية، وحاكمها: بايزيد بن مراد بن أورخان «بايزيد الأول» الملقَّب بالصاعقة (حكم ٧٩١ ـ ٨٠٥هـ)، وترتيبه الرابع في حكَّام الدولة العثمانية.

يحكي ابن الجزري تفصيلَ رحلته إلىٰ هناك، حيث مرَّ بأكثر من مرحلة حتىٰ يصل إلىٰ وجهته النهائية. يقول: «فخرجتُ من الديار المصرية في يوم السبت غرةَ جمادىٰ الآخرة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة [٧٩٨هـ]، وتوجهتُ إلىٰ ثغر الإسكندرية المحروس، فأقمتُ بها أيامًا حتىٰ تيسّر الركوبُ في البحر، فركبتُه في أول رجب من السنة المذكورة، وسلَّم الله تعالىٰ، فخرجتُ منه في الخامس من الشهر المذكور بثغر أنطاكية[(٢)] المحروس»[(٣)].

---

(١) تاريخ ابن حجي، (١/١٧٤ ـ ١٧٥).

(٢) أنطاكية: مدينة سورية تاريخية، تقع علىٰ الضفة اليسرىٰ لنهر العاصي، قريبًا من شاطئ البحر المتوسط في لواء الإسكندرونة الواقع تحت السيادة التركية حاليًا. وهي علىٰ مسير يوم من حلب، كما ذكر ابن بُطلان، انظر: معجم البلدان، (١/٢٦٧).

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٨).

انتقل الشيخ من القاهرة إلىٰ الإسكندرية، ثم ركب البحر ووصل إلىٰ أنطاكية، المدينة الساحلية السورية، استعدادًا لعبور البحر إلىٰ ضفته الأخرىٰ ودخول تركيا. وجميع ذلك في غضون شهر تقريبًا وفق التأريخ الذي ذكره الشيخ. ووقعتْ له في أنطاكية مصادفة غريبة، حيث التقىٰ بشيخ من الروم جاء مسافرًا خاصّةً ليقرأ عليه في مصر، فقرأ عليه في أنطاكية. يقول: «ومن الاتفاق الغريب أنّي بِتُّ تلك الليلة بالثغر المذكور، فلما أصبحتُ إذا بالقاضي وجماعة القرَّاء قد أتَوْني، ومعهم الشيخ الإمام شيخ القراءات أمين الدين محمد التبريزي[(١)]، وهو كان من المبرِّزين في هذا العلم، وكانت له شهرةٌ بالروم، فقالوا: إن الرجل قدم اليوم في الصباح ونزل عند القاضي، فسأله أين تريد؟ فقال: الديار المصرية لأقرأ القراءات علىٰ ابن الجزري، فإني سمعتُ أنه بها الآن، فقال: إن ابن الجزري قد وصل أمسِ إلىٰ هنا، واجتمعنا به البارحة، فلم يصدِّق بذلك حتىٰ جاء قرَّاءُ البلدة فأخبروه بذلك بالتحقيق، فكاد أن يغلبه الغَشْيُ من السرور، وقال: لا أقعد حتىٰ تتوجهوا بي إليه، فجاؤوا جميعًا، ولازمنا أيامَ كنت بأنطاكية، فقرأ عليَّ جملةً من القرآن العظيم بالقراءات العشر حتىٰ أجزْتُه، وخرج لتوديعي، وتوجّه من هناك إلىٰ مُلك قرمان للعود إلىٰ بلاده، فأمسكه السلطان علاء الدين بن قرمان عنده بمدينة قونية[(٢)]»[(٣)].



(١) ذكره المصنّف في ترجمته لنفسه في غاية النهاية، (٢/٢٤٩)، في سياق سرده لمن قرأ عليه جمعًا للعشر، ولم يُكمل: «والشيخ أمين الدين محمد بن التبريزي، شيخ مدينة لارندة»، ولارنده: هو الاسم القديم لمدينة قرمان أو قرامان الآن، تقع في جنوب وسط تركيا.

(٢) قونية: مدينة في وسط تركيا، وكانت مركز السلاجقة، ثم حكمها آل قرمان بعد هزيمة السلاجقة أمام المغول، ثم حكمها بعد ذلك آلُ عثمان.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٨).

في بلاد الروم: تركيا العثمانية:

وبعد مغادرته أنطاكية، دخل الشيخ ابن الجزري مدينة بورصة[١] عاصمة دولة آل عثمان حينَها، كما يقول: «ثم دخل الرومَ لِمَا ناله من الظلم من أَخْذِ مالِه بالديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة [٧٩٨هـ]، فنزل بمدينة بُرصة دار الملك العادل المجاهد بايزيد بن عثمان»[٢].

وتتفق المصادر أن الشيخ لقِيَ هناك أحد تلاميذه الذين قرأوا عليه، وكان شيخًا كبيرًا في عاصمة الدولة، مما هيّأ له المجال للاتصال بالملك بايزيد الذي أكْرمه غايةَ الإكرام، فأصبحت منزلتُه رفيعةً في هذه الدولة، واشتغل بالإقراء والتحديث وعلا نجمُه وبعُد صيتُه[٣].

قال ابن الجزري: «وتوجّهتُ إلىٰ مدينة بُرصة دار مُلْك أعْدل أهل زمانه من الملوك، كان بها خطيبُها وشيخُها، والذي انتهىٰ إليه علم القراءات ببلاد الروم: الخطيب عبد المؤمن المشهور، وكان من أصحابي الذين رحلوا إليّ، وقرأ عليَّ جميعَ القرآن العظيم بالقراءات العشر في سنة ثلاث وثمانين وسبعمئة [٧٨٣هـ]، وكان مبرِّزًا في هذا العلم، مقدَّمًا فيه مع الدين والصلاح والتورُّع، قرأ عليه ببلاد الروم خلقٌ، وانتفع به في هذا العلم جماعة، وقرأ عليه بالقراءات

(١) تقع بورصة في شمال غرب تركيا، وهي مدينة جبلية سهلية، وتُعد من كبرىٰ المدن التركية سكّانًا واقتصادًا، وهي حاليًا المدينة الرابعة من حيث تعداد السكان، وكانت العاصمة الثانية للدولة العثمانية ـ بعد سوغرت ـ، حتىٰ غزاها تيمورلنك ودمرها عام (٨٠٤هـ)، وبعد استعادة العثمانيين لها أصبحت: أدرنه، هي العاصمة، حتىٰ انتقلت إلىٰ القسطنطينية عقب فتحها عام (٨٥٦هـ).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٤٩).

(٣) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، (١/٥١٠، ٥٢٥).

العشر كثيرون»[(١)]. وقد ذكر ابنُ الجزري هذا الشيخ في طبقات قرائه، فقال: «مؤمن بن علي بن محمد بن أجمعين بن محمد الرومي الفلكاباذي الخطيب، شيخ الروم وخطيبها، فاضل محقق صيِّتٌ من أهل الدين والخير، قدم دمشق فقرأ عليّ القراءات بمضمَّن الشاطبية والتيسير،...، سنة ثلاث وثمانين وسبعمئة [٧٨٣هـ]، وحقَّق وحصَّل، ورجع إلى الروم،...، ولما قدَّر الله أني دخلت الروم سنة ثمان وتسعين وسبعمئة [٧٩٨هـ] نزلتُ عنده، ولم يألُ جُهدًا في إكرامي، فلما توجهتُ إلى غزاة القسطنطينية ثم إلى غزاة الأنكروس ورجعتُ؛ توجه هو إلى القسطنطينية، فلاقاني بثغر نيكابولي، فأدركتْه الوفاة دون البلد بيوم، فتوفي ببلد أنجكاز من رومية، وحُمِل إلى بُرصة، فحضرتُ جنازته وصليْتُ عليه وحضرت دفنَه في ثالث صفر سنة تسع وتسعين وسبعمئة [٧٩٩هـ]»[(٢)].

وتتفق المصادر أن الملك العثماني أكرمه وقرَّبه، قال الحافظ: «فاتصل بأبي يزيد ابن عثمان فعظَّمه، وأخذ أهلُ البلاد عنه عِلْمَ القراءات، وأكثروا عنه»[(٣)]، وقال السخاوي: «فاتصل بالمؤيد أبي يزيد بن عثمان صاحب مدينة برصا فأكرمه وعظمه وأنزله عنده بضع سنين فنشر علم القراءات والحديث وانتفعوا به»[(٤)]. ولا غروَ، فإن أكبر شيخ هناك كان من تلاميذه، فلربما يكون ابن الجزري أعلم العلماء الذين دخلوا هذه البلاد في تلك الحقبة الزمنية، وبخاصة في القراءات، ناهيك عن معرفته بالحديث وحفظه فيه.

---

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٨ ـ ١١٩).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥)، باختصار.

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

يحكي ابن الجزري تفاصيل اجتماعه بالملك بايزيد: «فاجتمعتُ بالسلطان الذي سار بعدله الركبان: بايزيد بن الملك المجاهد مراد بن الملك الغازي أُرْخان بن عثمان، وكان سمع بي قبل ذلك، وهاداني بالمماليك والجواري مما فتح الله عليه من فتوح طوائف الإفلاق[١]، فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس منِّي الإقامة بدار مُلكه، ورتَّب فوق الكفاية، فقلت: إني لم أجِئْ إلا لأحضر الغَزَاةَ وينتفع به من ينتفع ممَّن لا يقدر على الرحلة إليَّ، وأعود»[٢].

تبيِّن هذه المحادثة أن قصدَ ابن الجزري وفق ما قاله هنا كان السفر المؤقت للهرب من الحبس في مصر، وأنه كان ينوي العود، وذلك إلى دمشق ولابدّ، أو ربما بعد تبدُّل الأحوال عمومًا، سواء في مصر أو دمشق.

ويبدو أن أخبار الاستقبال الحافل لابن الجزري، والمكانة التي حظِي بها لدى العثمانيين، قد طارتْ سريعًا إلى مصر، حيث يذكر الحافظ في حوادث (٧٩٩هـ) أنه «فيها قَدِمَت هدِيَّة[٣] صاحب الروم[٤] صُحْبَة قاصد[٥] السلطان واسمه طولو، وهو الذي ولي إمرة الحاج بعد ذلك في سنة ست وثمانمئة

(١) قال محقق جامع أسانيد ابن الجزري في الهامش: «كُتب في هامش الأصل: «طائفة من الكفّار»، وهو تفسير لقوله: «طوائف الإفلاق»، و«الإفلاق» اسمٌ أُطلق في العهد العثماني على منطقة جغرافية وتاريخية في رومانيا، ويقال لها بالتركية: إفلاق، وبالرومانية: فالاشيا».

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١١٩).

(٣) كان هذا في إطار محاولات التقارب بين بايزيد والمماليك، حيث حاول الأول التحالف معهم لأجل صد المخاطر المتصاعدة من توغّل تيمور لنك في آسيا الوسطى. انظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، (ص: ٤٠٠ ـ ٤٠١)، والنجوم الزاهرة، (١٧٩/١٢).

(٤) يعني الملك بايزيد الأول.

(٥) القاصد، ويُجمع على قُصَّاد: الرسول. انظر: معجم الألفاظ التاريخية، (ص: ١٢٠)، وصبح الأعشى، (١٦٢/١).

[٨٠٦هـ] ، وأخبر أنه رأىٰ شمس الدين ابن الجزري مقيمًا في بلد ابن عثمان في غاية الإكرام»[(١)].

وهنا ننتقل لجانبٍ خفيٍّ من سيرة ابن الجزري، لم تذكرْه المصادر المؤرّخة له، ولا هو معروف في الترجمة له، ولم ينقله إلا المصنِّفُ نفسُه في كتابه جامع الأسانيد. وهو مشاركاته الجهادية، أثناء فترة وجوده في الدولة العثمانية. وقد تقدّم في حكاية الشيخ عن اجتماعه الأول مع السلطان أنه أبلغه برغبته الشديدة في المشاركة في الغزو معه، في فترةٍ كانت الدولةُ مزدحمةً فيها بالأعمال العسكرية، سواء علىٰ الجبهة الأوروبية في الشمال والغرب، أو علىٰ الجبهة المغولية في الشرق.

شارك ابنُ الجزري في محاولة غزو السلطان بايزيد للقسطنطينية، وهي محاولة متكرّرة[(٢)]، ولكنه انصرف لمواجهة قواتٍ أوروبية عاتيةٍ في معركة انتصر فيها المسلمون نصرًا حاسمًا وكبيرًا.

يحكي ابن الجزري عن اجتماعه بالسلطان بايزيد وتوجّهه لغزو القسطنطينية، ثم وقوع معركة نيقوبوليس الشهيرة: «فقال: إني جهَّزتُ العساكرَ لغزو مدينة القسطنطينية وحصارها، وأنا ألحقهم، فإن تصبرْ لتكون معي. فقلت: بل أسبقك. فأمر بتجهيزي لذلك علىٰ أحسن الوجوه وأتمها، وتوجّهت في

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (١/٥٢٥).

(٢) سبق أن حاصر بايزيد القسطنطينية للمرة الأولىٰ عام (٧٩٣هـ). وعقب الانتصار في وقعة نيقوبوليس ـ التي سيأتي ذكرُها ـ واحتلال قسم من المورة، سيحاصر بايزيد القسطنطينية مرةً ثانيةً عام (٧٩٨هـ)، لكنه لم ينجح في اختراق دفاعات العاصمة البيزنطية الحصينة. انظر: إبراهيم حليم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلي، (ص: ٤٧)، ومحمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين: من قيام الدولة إلىٰ الانقلاب علىٰ الخلافة، (ص: ٦٤).

شوال من السنة، فنزلنا مدينة الغلطة[١]، وهي من أخصِّ بلاد الكفار مجاورةً لمدينة القسطنطينية، فأقمتُ بها اياماً حتىٰ قدم السلطان بايزيد فأقام بها أياماً، فبلغه قصدُ الكفار لبلاده ومجيئُهم بمن معهم من الجيوش، وكانوا قد جمعوا جمعًا لم يُسمَع بمثله في هذه الأعصار[٢]، فبادر بالتوجّه إليهم قبل أن يحطموا علىٰ مملكته، وبلغني ذلك فتبعتُه وأدركتُه قبل الوقعة بيومين أو ثلاثة، وكان الكفار قد قطعوا نهر طونة[٣] ـ وهو نهر كبير ـ في نحو ألفَي سفينة عمدوا بها في أيام. وهذا النهر هو آخر حدود مملكته التي فتحها من وراء البحر الرومي بنحو شهر. فأدركناهم علىٰ مدينة نيكابولي[٤]، وهم قد اجتهدوا في حصارها،

(١) حيٌّ يقع حاليًا شمال أسطنبول.

(٢) ذلك أنه عقب الحصار الأول لبايزيد لمدينة القسطنطينية، انزعج سيكيسموند ملك المجر من هذا التقدم العثماني، وخاف علىٰ بلده أن يجري عليها ما جرىٰ من العثمانيين علىٰ بلغاريا، فأرسل يتهدد بايزيد، واستنجد بأوروبا الغربية، فتداعت له أكثر ممالكها ودولها، وأصدر البابا بونيفاس التاسع دعوة لحملة صليبية لإيقاف توغل العثمانيين نحو المضائق والقسطنطينية، وكان للبندقية دورٌ بارز في حشد المقاتلين الجنويين الإيطاليين الأشدّاء لهذه الحملة، التي أدت لوقوع وقعة نيقوبولس. انظر: يلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، ترجمة: عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، (١٠٦ ـ ١٠٨).

(٣) هو نهر الدانوب، وهو ثاني أطول أنهار الاتحاد الأوروبي، حيث يمر أو يحاذي عشر دول أوروبية، منها النمسا والمجر وصربيا، ويصب في رومانيا وأوكرانيا.

(٤) تقع اليوم في بلغاريا. وهذه هي المعركة التاريخية المهمة يوم ٢٢ ذي الحجة (٧٩٨)، الموافق ٢٥ سبتمبر(١٣٩٦م)، وتعرف بمعركة نيقوبوليس أو حملة نيقولوبوليس الصليبية، وهي من أواخر الحملات الصليبية الكبيرة في العصور الوسطىٰ، والتي شَهِدت هزيمةَ جيش التحالف المجري البلغاري الويلزي الفرنسي البرغندي الألماني وقوات أخرىٰ متنوعة بمساعدة أسطول من البندقية بالبحر علىٰ يد قوات العثمانيين بقيادة بايزيد الصاعقة، وسقوط الإمبراطورية البلغارية الثانية. انظر حول المعركة ونتائجها: موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١٠٨/١)، ومحمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (ص: ١٤٤)، وحليم بك، تاريخ الدولة العثمانية العلية، (ص: ٤٨).

ولم يبقَ إلا أخذُها، وهذه المدينة مما فتحه الله قبل ذلك بنحو ثلاث سنين، وأنزل بها جماعةً من عسكره المسلمين. فلما بلغهم مجيءُ السلطان إليهم ركِبوا إليه بقضِّهم وقضيضهم ليأخذوه قبل وصوله إليهم»[(١)].

ويتحدَّث الشيخ عن دوره المعنوي والتوعوي في هذا السياق الجهادي: «ولما وصلوا كنتُ معه أحدِّثه في فضائل الجهاد وما أعدَّه الله للمجاهدين ولمن استُشهد منهم، ولمن صبر»[(٢)].

والأكثر من ذلك أن ابن الجزري يقدِّم شهاداتٍ تاريخيةً غاليةً، ربما يعزّ نظيرها فيما بين أيدينا من المصادر العربية، من عالِمٍ كبيرٍ ثقةٍ وشاهد عيان على هذه المعركة الكبيرة، فيحكي عن أنواع الجند وأعدادهم[(٣)]: «فقيل له [أي للسلطان]: هؤلاء قد جاؤوا ولم يبقَ إلا اللقاء. وكان قد سألهم عن عددهم، وأرسل إليهم ليحقِّقوا أمرَهم، فأقلّ ما قيل: إن عدتهم مائتا ألف فارس، وأكثر ما قيل: أربعمئة ألف، والصحيح أنه لا يعلم عددَهم إلا الله تعالى، لكن الذي شاهدتُ أنا أنّ الطليعة التي كانت مقدَّمهم ثلاثون ألفًا من الفرنج الجنوية[(٤)]، الذين يُقال إنهم أشجعُ طوائف الكفّار، وصحّ عندي أنه أمسك منهم اثني عشر مَلِكًا من ملوكهم، وكانت في يوم الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٠ ـ ١٢١).

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢١).

(٣) ثمة اختلاف في الأعداد التي ذكرها ابن الجزري عن الأعداد المعروفة في المصادر التاريخية، حيث تبدو أعداد ابن الجزري أكبر، ربما يكون ذلك بسبب هول الموقف، وما تشهده المعركة من تناقل للأخبار، لا يكون كثيرٌ منها دقيقًا لغرضٍ أو لآخر، وذلك فضلًا عن عدم خبرة الشيخ العسكرية الكافية في التعيين الدقيق للأعداد بمجرد النظر.

(٤) نسبة إلى مدينة جنوة الإيطالية.

وتسعين [٧٩٨هـ] ، فشاهدتُّ ملحمةً عظيمة لم يكن مثلها في هذه الأعصار»[(١)] .

ويرصد الشيخ هزيمة قوات التحالف ضد العثمانيين ، ويذكر بعضَ المشاهدات المهمة: «والعجب أن ابن عثمان المذكور كان قد أرسل إلىٰ عساكره ليحضر من سائر بلاده ، وإلىٰ جماعة أولاده ليحضروا بعساكرهم ، فلم يصل سوىٰ ولدٍ واحدٍ قبل الوقعة بيوم ، ولم يكن معه سوىٰ اثني عشر ألفًا من فارسٍ وراجل .

والقصد أن العدو المخذول انكسر في ساعة واحدة ، ولم يكن منهم [مَخبر] سوىٰ أن سلطانهم الكبير وهو ملك الأنكروس[(٢)] هرب في نحو خمسين نفْسًا ، وبادر فركب في سفينةٍ كانت علىٰ حافة النهر المذكور ، وأُمسِك مَنْ سلِم من القتل أسيرًا ، فأمر ابنُ عثمان بقتل الجميع ، ولم يترك منهم إلا مَنْ كان صبيًّا قد ناهز الاحتلام»[(٣)] .

ولم يخلُ المقام من بيان علوِّ منزلةِ الشيخ ابن الجزري ، وحظوته لدىٰ السلطان العثماني ، فقد خلع عليه خمسةً من الأسرىٰ يخدمونه ويرافقونه في رحلة العودة إلىٰ بورصة عاصمة الديار التركية . يقول الشيخ: «ومن أغرب ما رأيت في هذه الغَزَاة أن ابن عثمان المذكور أمر لي من الأسرىٰ بخمسةٍ ، فكانوا معي حتىٰ رجعتُ إلىٰ برصة دار ملكه ، ولم يكن واحدٌ منهم يعرف لغة الآخر ؛

(١) جامع أسانيد ابن الجزري ، (ص: ١٢١) .

(٢) قال دهمان: «الأنكروس: كلمة كانت تطلق علىٰ بلاد هنغاريا أو المجر» . معجم الألفاظ التاريخية ، (ص: ٢٥) . والمقصود الملك سيكيسموند ملك المجر ، المسمّىٰ في الكتابات العربية: سجسمون .

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري ، (ص: ١٢١ ـ ١٢٢) . وانظر حول خبر هذا القتل ، مع بعض المبالغة: ديورانت ، قصة الحضارة ، (٢٣/٣٣ ـ ٣٤) ، وقد عدّ الأسرىٰ المقتولين بعشرة آلاف .

لأن كلًّا منهم من بلاد غير بلاد الآخرين، وطائفة غير طائفتهم»[١].

وعقب عودته إلى بورصة، لم يتمكن الشيخ من العودة إلى بلاده، وفق ما ذكر أنه كان قاصدًا، وتفرَّغ للعلم والتعليم والتأليف. ومصداقًا لما اتفقت عليه المصادرُ من اشتغال الشيخ بالعلم في جميع أحواله، وكثرة الانتفاع به في الديار الرومية في علوم القرآن ـ خصوصًا ـ والسُّنَّة. قال رضي الدين الغزّي: «أكرمه صاحِبُها الملِكُ أبو يزيد وأَحْسَن إليه وبالغ في تعظيمه، واشتهر إذ ذاك في تلك البلاد، وبها أدرك أئمةً من العلماء في الفنون وصنَّفَ في القراءات المصنفاتِ الكثيرةَ النافعة، ونظمَ الكثيرَ»[٢]. فقد ألَّف هناك أحد أهم أعماله في القراءات القرآنية، والتي خلَّدها التاريخ، وانتفع بها المسلمون حتى هذا الزمان، وهو كتاب النشر في القراءات العشر، ونظْمه: طيِّبة النشر.

قال الشيخ: «ولما قدَّر الله بالرجوع، ولم يمكِّنِّي من العود إلى بلادي[٣]، فشرعتُ في تأليف كتاب: نشر القراءات العشر، ونظْمِه في أرجوزة سميتُها بـ: طيبة النشر، وحفظها جماعةٌ كثيرة، وقرأ عليّ بمضمونها خلقٌ»[٤].

وهذا مصداقُ ما نجِده في متن: «طيبة النشر في القراءات العشر» المشهور، إذ يقول في خاتمته:

بِالرُّومِ مِنْ شَعْبَانَ وَسْطَ سَنَةِ ❁ تِسْعٍ وتِسْعِينَ وَسَبْعِمِئَةِ
وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي ❁ كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِي

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢).
(٢) بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٨).
(٣) وهذه إشارة أخرى من ابن الجزري يفصِح بها أن مراده كان العودة إلى بلاد العرب مرةً أخرى، وليس الإقامة الدائمة في بلاد العجم.
(٤) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢).

رِوَايَـــةً بِشَـــرْطِهَا المُعْتَبَـــرِ ❁ وَقَالَـــهُ مُحَمَّـــدُ بْـــنُ الْجَـــزَرِي
يَرْحَمُـــهُ بِفَضْـــلِهِ الـــرَّحْمنُ ❁ فَظَنُّـــهُ مِـــنْ جُـــودِهِ الْغُفْـــرانُ[١]

وكما تقدَّم نقله من عبارات المؤرخين، فقد أكرم السلطانُ الشيخَ وبالغ في تعظيمه، ومما يدل على ما حظيَ به ابنُ الجزري من منزلةٍ عالية لدى السلطان، ـ وقد كان أعلمَ العلماء في تلك البلاد تقريبًا ـ أنْ حرِصَ السلطان أن يُشرِفَ الشيخُ على تعليم أولادِه، فيحكي قائلًا: «وأمر السلطانُ أولادَه الثلاثة الصغار ـ وهم سلطان محمد، ومصطفى، وموسى، أن يلازموني للاشتغال، فكانوا يأتون إليَّ كل يوم إلى منزلي، حتى تعلَّم منهم أمير مصطفى وأمير موسى العربيةَ والنحوَ وكثيرًا من الفقه، وشيئًا من العلوم الدينية، وصاروا يتكلمون بالعربي أحسن من أولاد العرب وأصح»[٢].

وفي السياق نفسِه، يرصد ابن حَجي في حوادث ذي الحجة (٨٠٣ هـ) كتابًا من السلطان العثماني بايزيد إلى السلطان المصري الجديد الناصر فرج، لتعديل أوضاع ابن الجزري وردّ الأموال التي أُخِذت منه عقب المحاكمة المصرية التي مرّ ذكرُها في خبر المحنة، وكذلك تولية تدريس المدرسة الصلاحية بالقُدْس ـ التي تولاها القِمَّني مكانَه لما هاجر كما تقدَّم ذكرُه ـ لولَدِه أبي الفتح، كتعويضٍ على ما يبدو. يقول: «وفيه ورد كتاب ابن عثمان إلى السلطان [فرج بن برقوق] بردِّ أملاك ابن الجزري إليه، وتدريس الصلاحية بالقدس الشريف، وتسليم ذلك إلى ابنه أبي الفتح، فرُسِمَ بذلك، أو كاد يُرْسَم، فسعى القِمَّني في الصلاحية، واستقر المرسوم برد الأملاك فقط»[٣]. ونستطيع

(١) طيبة النشر في القراءات العشر، (ص: ١٠٣).
(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢).
(٣) تاريخ ابن حجي، (١/٥٠٨).

أن نفهم هذه المراسلاتِ في سياق محاولات بايزيد التقارب مع المماليك لأجل مواجهة العدو المشترك المخيف: تِيمور لنك. وهذا ما سيأتي الآن.

في بلاد ما وراء النهر وخراسان وفارس:

مكث ابن الجزري سبعَ سنين في تركيا لدىٰ السلطان بايزيد، من (٧٩٨ ـ ٨٠٤هـ)، حتىٰ حدث تغيُّر سياسي وعسكريّ كبير. شهِد ابن الجزري أو علىٰ الأقل عاصر ولمس آثارَ واقعةٍ حربيةٍ كبيرة أخرىٰ. لقد رافق انتصارات بايزيد المدوية في أوروبا في وقعة نيقوبوليس، كما تقدم، إلا أن ذلك تزامن مع بزوغ نجم إمبراطور مغولي خطير جديد، إنه: تِيمور لنك (الأعرج) كُركان (ت ٨٠٧هـ)[(١)]، ذلك الملك المغولي ـ المسلم ـ، الذي قاد دولة مترامية الأطراف من سمرقند ـ أوزباكستان حاليًا ـ إلىٰ أفغانستان والهند وفارس وأذربيجان وحتىٰ أرمينية وكردستان، وحاول غزو الصين. دخل تيمور في مواجهات مع القوتين الأساسيتين المنافستين في قلب العالم العربي والإسلامي المماليك في الشام: المماليك والعثمانيين في الأناضول. فأغار علىٰ دمشق عام (٨٠٣هـ) فخرَّب وقتل ونهب، ولم يصمد له السلطان ـ الصغير ـ الناصر فرج بن برقوق ـ، ثم غادرها[(٢)]. أما مع العثمانيين علىٰ تخوم الأناضول، فقد كان بدء الشرارة بينهما احتلال تيمور لنك لبغداد وإسقاطه لحكم الجلائريين هناك (٨٠٣هـ)، فهرب حاكم بغداد: أحمد بن أويس الجلائري إلىٰ بايزيد، الذي استقبله، ورفض تسليمه إلىٰ تيمور لنك عقب مراسلات قاسية بينهما[(٣)]، فأغار

(١) المشهور أنه أصيب بذلك بسبب إصابته بسهم في قدمه أثناء غارة سرقةٍ له في شبابه. سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، (ص: ٦٤ ـ ٦٥). وأما تيمور: فتعني الحديد. انظر: النجوم الزاهرة، (١٢/٢٥٤).

(٢) انظر: المقريزي، السلوك، (٦/٥٠)، وما بعدها.

(٣) ابن عربشاه، عجائب المقدور في أخبار تيمور، (ص: ٢٥٠ ـ ٢٥١).

تيمور لنك على آسيا الصغرى، وحاصر سيواس، التي كان يتولاها سليمان بن بايزيد، فسقطت المدينة واحتلها تيمور في المحرم (٨٠٣هـ)[١]، وفشلت محاولات رأب الصدع بين الرجلين، حيث لم يكن تيمور لنك يرضى بغير إعلان بايزيد تبعيته له، وهو الأمر الذي أبدى بايزيد صلابةً ضدّه[٢].

وفي تلك الأثناء حاول بايزيد أن يتقارب مع المماليك ويتحالف معهم، لكن الناصر فرج لم يفضّل ذلك، خاصة وأن بايزيد كان قد أغار على ملطية وهي من أعمال المماليك. يحكي المؤرخ ابن تغري بردي، القريب من الأحداث بحكم كون والده أحد الأمراء المماليك العسكريين؛ مبيِّنًا سياق محاولة بايزيد التحالفَ مع العثمانيين، واستفراد تيمور لنك بالفريقين: «وأخذ يتخضّع [بايزيد] ويلحّ في كتابه على اجتماع الكلمة، فلم يلتفت أحدٌ إلى كلامه، وقالت أمراءُ مصر يوم ذاك: «الآن صار صاحبنا، وعندما مات أستاذنا الملك الظاهر برقوق مشى على بلادنا، وأخذ ملطية من عملنا، فليس هو لنا بصاحب، يقاتل هو عن بلاده، ونحن نقاتل عن بلادنا ورعيتنا»، وكُتِب له عن السلطان بمعنى هذا اللفظ، وكان ما قاله أبو يزيد بن عثمان من أكبر المصالح، فإنه حدّثني فيما بعد الأمير أسنباي الظاهري الزَّرْدَكَاش[٣]، وكان أَسَرَه تيمور وحظِي عنده وجعله زَرْدَكَاشَه، قال: قال لي تيمورلنك ما معناه: إنه لقي في عمره عساكرَ كثيرةً وحاربها، لم ينظُرْ فيها مثل عسكريْن: عسكر مصر وعسكر ابن عثمان المذكور، غير أن عسكر مصر كان عسكرًا عظيمًا ليس له من يقوم بتدبيره

(١) انظر: يلمز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١٠٩/١)، وابن عربشاه، عجائب المقدور، (ص: ٢٩٥).

(٢) انظر: عجائب المقدور، (ص: ٢٥٤)، ومصطفى عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، (ص: ٥٧).

(٣) الزردكاش: المسئول عن صُنع السلاح وصيانته. معجم المصطلحات التاريخية، (ص: ٨٤).

لصِغَرِ سِنّ الملك الناصر فرج، وعدم معرفة مَنْ كان حوله من الأمراء بالحروب، وعسكر ابن عثمان المذكور، غير أنه كان أبو يزيد صاحب رأىٍ وتدبير وإقدام، لكنه لم يكن له من العساكر من يقوم بنصرته. قلت [ابن تغري بردي]: ولهذا قلتُ إن المصلحة كانت تقتضي الصُّلْحَ مع أبىٍ يزيد بن عثمان المذكور، فإنه كان يصيّر للعساكر المصرية من يدبّرها، ويصيّر لابن عثمان المذكور عساكر مصر مع عساكره عونًا، فكان تيمور لا يقوىٰ علىٰ مدافعتهم، فإن كلا من العسكرين كان يقوىٰ دفعه لولا ما ذكرناه، فما شاء الله كان»[(١)].

في نهاية المطاف، وقعت الوقعةُ بين تيمور لنك وقوات بايزيد، بعد نزول الأول مدينة أونيك القريبة من بورصة عام (٨٠٤هـ)، وإرساله إنذارًا أخيرًا لبايزيد بالتسليم، ليرد الأخير ردًّا مهينًا لتيمورلنك[(٢)]، فالتقيا بأنقرة وكانت وقعة أنقرة الشهيرة في ٢٧ ذي الحجة (٨٠٤هـ/ ١٤٠٢م)، التي كُسر فيها الجيشُ العثماني ومُنيَ بهزيمة مُرَّة، واقتيد بايزيد أسيرًا في الأغلال إلىٰ تيمور لنك[(٣)]، ودخل تيمور بورصةَ وأحرقها. ثم أزمع تيمورلنك العودة إلىٰ سمرقند عاصمة مُلكه، وأعطىٰ بعضَ أبناء بايزيد الحكمَ علىٰ أقاليم الأناضول، وأراد حمل بايزيد معه، لكن الأخير مرض مرضًا شديدًا متأثرًا بحالته النفسية السيئة بعد الهزيمة[(٤)]، فتركه تيمور ووضع له أطباء ـ وكان قد أكرمه لما أسره[(٥)] ـ، فلم

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (٢١٧/١٢).

(٢) سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، (ص: ٧٠).

(٣) راجع: عجائب المقدور، (ص: ٢٦٩)، ويلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١١٢/١)، وانظر وصفًا أدبيًّا مؤثرًا للمعركة في: النجوم الزاهرة، (٢٦٨/١٢)

(٤) انظر وصف المؤرخ المرافق لتيمورلنك ابن عربشاه ـ الذي لا يخلو من مبالغة ـ لحالة ابن عثمان: عجائب المقدور، (ص/ ٢٧٩).

(٥) حتىٰ إن بعض المصادر تقول إن تيمور كان ينوي إعادة بايزيد إلىٰ ملكه كوكيل له، وكانت=

يلبث أن مات في شعبان (٨٠٥هـ)[١].

نرجع الآن إلىٰ الشيخ، حيث يصف ابنُ الجزري ما حدث في هذه الأثناء، وانتقاله مع تيمورلنك إلىٰ بلاد فارس. يقول: «وبقيتُ في تلك الديار [تركيا] نحو سبعِ سنين، حتىٰ كانت الطامّة وصول الأمير تيمور كوركان، وكان ما قدَّره الله تعالىٰ مِن كسْر بايزيد بن عثمان المذكور، وأخْذه في القبضة، وكان قد بلغه [تيمور] أنّي دخلتُ إلىٰ هذه الديار، وأنا عند ابن عثمان، فسأل عنّي عَقيب الوقعة من بايزيد المذكور حال وصوله إليه، فقال: هو في بُرصة. ففي الوقت أرسل مَنْ أخذني إليه علىٰ غايةٍ من الإجلال والتعظيم، وبقيتُ معه نحوَ سنةٍ، وهو في زيادة اعتقادٍ وإكرام، وإحسان وإنعام، حتىٰ التمس منِّي أن أكون عندَه في مملكته ليؤخَذ عنّي كتابُ الله وسنةُ رسوله، وحلف بالله مرَّات، وكرَّر القول في غيبتي وحضوري كرَّات؛ أي: منذ سمعتُ به أتوقّع الاجتماعَ به ليُظهر هذيْن العِلمين الشريفين في بلادي، وأفتخر به علىٰ سائر ملوك عصري، أو كما قال»[٢].

يمكننا تفهُّم هذه الرغبة من تيمور لنك في سياق محاولاته المستمرة لإعلان إخلاصه للإسلام، وحرصه علىٰ الدفاع عنه، حيث كانت قضية انتماء تيمور للإسلام تمثِّل له حرجًا كبيرًا في ظلّ صراعاته السلطوية العنيفة مع أكبر سلطنتيْن إسلاميتين في الشرق: المماليك والعثمانيين، وبخاصة مع ارتفاع شعبية بايزيد في العالم الإسلامي نظرًا لانتصاراته المدوية علىٰ الأوروبيين

= هذه عادة من عاداته. انظر: جاستن مروذي، تيمور لنك: قاهر الملوك والسلاطين وغازي العالم، ترجمة: مايا أرسلان، (ص: ٣٤٩).

(١) انظر: يلمز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية، (١/١١١ ـ ١١٢).

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٢ ـ ١٢٣).

والصليبيين[١]، فيبدو أنه ليس غريبًا أن يحاول تيمور أن يزيدَ من «إسلامية» حكمه ودولته، بأن يستضيف في بلاده عالمًا عربيًّا مسلمًا كبيرًا كابن الجزري، ويمكنه من التعليم، ويؤسس له المدارس. وبصفة عامة كان تِيمور لنك مع فظائعه: «يحب أهل العلم والعلماء، ويقرب السادة الأشراف، ويُدني منه أرباب الفضائل في العلوم والصنائع، ويقدمهم على كل أحد»[٢].

وإذا نظرنا إلى رصْد ابن حجر وتلميذه السخاوي لهذا الحدث، فقد تنوَّعت عباراتُهما حول معنًى قريب. يقول الحافظ: «ثُمَّ كان فيمن حضر الوقعة مع ابن عثمان واللَّنْكِيّة، فلما أُسِر ابن عثمان؛ اتصل ابن الجزري باللَّنْك، فعظَّمه، وفوَّض له قضاء شيراز، فباشره مدة طويلة»[٣]، وقال السخاوي: «فلما دخل تِمُر الرومَ، وقتل[٤] ابنَ عثمان؛ توصَّل إليه، ودخل معه سمرقند، فأقام بها حتى مات [يعني تيمور]»[٥]. ثمة اختلافات ـ متفهَّمة ـ في سياق الحكاية، فالحافظ والسخاوي تبعًا له ينسبانِ الاتصال إلى ابن الجزري، في حين أن حكاية ابن الجزري السابقة تبيِّن أن المبادرة والبدء كانت عكسَ ذلك من تيمور لنك، وقد صرّح أيضًا فقال: «فأخذه [يعني نفسَه] أميرُ تِمُر من الروم، وحمله إلى بلاد ما وراء النهر»[٦]، فهناك فرقٌ بين: «اتصل»، و«أخذه وحمله»،

(١) انظر حول مسوِّغات تيمورلنك لحرب العثمانيين بضرورة توحيد مُلك المسلمين تارةً: مصطفى عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، (ص: ٦٥)، وبالخوف من غدر بايزيد بالقوات المغولية ومهاجمتها في ظهرها أثناء استعداد تيمور لغزو الصين تارةً أخرى: يلمز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، (١/١١٠ ـ ١١١).

(٢) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، (٤/١٣٢).

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٤) لا يثبت هذا كما عرفت، وقد يكون مرادُه التسبُّب بفعل الهزيمة والأسر.

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧).

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩).

ولا نجد داعيًا لعدم تصديق الإمام ابن الجزري في حكايته. خاصة وأن مؤرِّخًا عثمانيًّا كطاش كبري زاده قد حكىٰ الحكايةَ بالطريقة نفسها، قائلًا: «وَلما كَانَت الْفِتْنَة الْعَظِيمَة الْمَشْهُورَة من قبل تيمور خَان فِي أول سنة خمس وَثَمَانمِائَة، فَأَخذه الأمير تيمور مَعَه الى مَا وَرَاء النَّهر، وأنزله بِمَدِينَة كَشّ[1]، ثمَّ إلى سَمَرْقَنْد[2]»[3].

يحكي ابن الجزري انتقالَه إلىٰ بلاد فارس، إلىٰ كشَّ، ثم سمرقند عاصمة تيمور لنك، وأنشطتَه العلمية هناك. فيقول: «فجهَّزني علىٰ أحسن الوجوه وأكملها، وأمر بإقامتي بمدينة كَشّ التي كانت عنده أفخر البلاد وأفضلها، لأنها مسقطُ رأسه، ومحلُّ أُنسِه وإيناسه، وكان قد بنىٰ بها مدرسةً عظيمةً تجاوز الوصف، ولم يرتِّب بها مدرِّسًا مدّةَ سنين، وذكر أنه منذ سمع باسمي أعدَّها لي، فبقيتُ بالمدينة المذكورة يشتغلون عليَّ بالعلوم الشرعية، وجمعتُ ما كتبتُه علىٰ كتاب المصابيح[4]، حتىٰ قدِم الأميرُ المذكور [تيمور]، ودخل مدينة كَش وأمرني أن أكون معه بمدينة سمرقند، فبقيتُ عنده حتىٰ توجه إلىٰ ناحية خِطَا[5]،

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (٤/٤٦٢): قرية علىٰ ثلاثة فراسخ من جرجان علىٰ جبل.

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان (٣/٢٤٦ ـ ٢٤٧): بلد معروف مشهور، قيل: إنّه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر، وهو قصبة الصُّغد مبنيّة علىٰ جنوبي وادي الصُّغد مرتفعة عليه. **قلت:** تقع حاليًا في أوزبكستان، وهي ثاني أكبر مدنها.

(٣) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (ص: ٢٦).

(٤) لابن الجزري شرح المصابيح للبغوي، وهو مفقود.

(٥) الخِطَا: أو دولة القراخطانيين، هي مملكة قامت ما بين مملكة الخوارزميين غربًا والمغول شرقًا، وأصلهم مجموعة من القبائل النازحة من شمال الصين مدينة نواحي الصين، وقد ذكرها ابن بطوطة في رحلته مرارًا، انظر: (١/٢٠٨)، وضمن إقليم الصين، (٤/١٠٩)، ودخلها: (٤/١٥١) وضبط اسمها بالحروف، وقال: هي أحسن بلاد الدنيا عمارة، واستفاض في وصفها، فارجع إليه، (٣/٢٠)، وفيها ذكر أن جنكيز خان كان يعمل حدادًا فيها أول أمرِه، وقال:=

فرجعتُ إلىٰ كش، وتوفي هو في مدينة أُتْرار[١] في سابع عشر شعبان سنة سبع وثمانمئة [٨٠٧هـ]»[٢].

ويرصد الشيخُ أيضًا في موضعٍ آخر، في ترجمته لنفسه في طبقات القراء، اشتغالَه بالعلم والإقراء أثناء تلك الفترة، فيقول: «فأنزله [تيمور] بمدينة كَش، فقرأ عليه بها وبسمرقند جماعةٌ ـ فذكرهم ـ وجماعة لم يُكْمِلوا»[٣].

ويحكي طاش كبرىٰ زاده موقفًا يبيِّن منزلةَ الشيخ ابن الجزري لدىٰ تيمورلنك وعلماء دولته، إذ يحكي موقفًا جمع بينه وبين العالم الكبير في هذه البلاد، وهو أسنّ من ابن الجزري بأكثر من عشر سنين: الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) ـ علي بن محمد بن علي[٤] ـ. يقول زاده: «إن الشَّيْخ الْجَزرِي

= «وكان له كَرَمُ نفسٍ وقوة وبسطة في الجسم، وكان يجمع الناس ويطعمهم، ثم صارت له جماعة فقدموه علىٰ أنفسهم، وغلب علىٰ بلده وقوي واشتدت شوكته واستفحل أمره فغلب علىٰ ملك الخِطَا، ثم علىٰ ملك الصين، وعظمت جيوشه وتغلب علىٰ بلاد الختن وكاشخر والمالق»، وانظر حوادث جنكيز في بلاد الخطا وما حولها: الكامل، (١٠/٣٣٦)، وما بعدها. وذكرها العمري في المسالك، (٢/١٣٦) ضمن مملكة القان بالصين.

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (١/٢١٨): أُطْرَار: بالضم، وراءين مهملتين: اسم مدينة حصينة وولاية واسعة في أول حدود الترك بما وراء النهر علىٰ نهر سيحون قرب فاراب، وبعضهم يقول: أترار. **قلت**: وذكر ابن الأثير في حوادث (٦١٧هـ) أن هذه المدينة ـ ويسميها أوترار ـ وهي آخر ولاية لخوارزم شاه قد قتلوا جماعة من تجار التتر، فكانت هذه ذريعة جنكيز خان لغزو المسلمين وفناء ملك خوارزم شاه، انظر: الكامل، (١٠/٣٣٦). **قلت**: وهي مدينة فاراب، وهي مهجورة حاليًا، تقع ضمن دولة كازاخستان.

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٣).

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩).

(٤) اتسمت علاقة الشريف الجرجاني بتيمور لنك بشدٍّ وجذب. فقد فرّ من شيراز لما دخلها تيمور لنك سنة (٧٨٩هـ)، فدخل سمرقند، ولم يعد إلىٰ شيراز مستقرًّا حتىٰ مات تيمور (٨٠٧هـ) فمكث فيها حتىٰ مات. انظر: الفوائد البهية، (ص: ١٢٥)، والضوء اللامع، (٥/٣٢٨)،=

رَحْمَة الله عَلَيْهِ لما ذهب بِهِ الأمير تيمور الىٰ مَا وَرَاء النَّهر ؛ اتخذ الأميرُ تِيمور هُنَاكَ وَلِيمَة عَظِيمَةً ، وَكَانَ السَّيِّد الشريف الْجِرْجَانِيّ مدرِّسًا فِي ذَلِك الْوَقْت بسمرقند ، فعيَّن الْأَمِير تيمور جَانب يسَارِه للأُمَراء ، وجانبَ يَمِينه للْعُلَمَاء ، وَقدَّم فِي ذَلِك الْمجْلس الشَّيْخَ الْجَزرِي علىٰ السَّيِّد الشريف ، فَقَالُوا لَهُ فِي ذَلِك ، فَقَالَ: كَيفَ لَا أقدِّم رجلًا عَارِفًا بِالْكتاب وَالسّنة ، ويُشَاوِرُ مَا أشكل عَلَيْهِ مِنْهُمَا النَّبِيَّ ﷺ بِالذَّاتِ فَيحِلُّ لَهُ[(١)]»[(٢)].

وعقب وفاة تيمورلنك مباشرة ، خرج الشيخ إلىٰ بلاد خراسان[(٣)]. قال:

= إلا أن هذا لا يعني عدم اجتماعه بتيمور لنك ، فثمة أخبار عن اجتماعه بتيمور لنك ، مثل خبر مناظرته المعروفة في الاستعارة مع السعد التفتازاني عنده ، انظر: الشقائق النعمانية ، (ص: ٣٠) الفوائد البهية ، (ص: ١٢٩) وهي المناظرة التي يقال إن التفتازاني مات غمًّا بسببها. وقد ذكر طاش كبرىٰ زاده أن الشريف الجرجاني خرج إلىٰ ما وراء النهر جزاءَ تأمينِ بعض الوزراء له من جنكيز لما نهب شيراز ، الشقائق ، (ص: ٣٠) ، وذكر اللكنوي إقبال الشريف علىٰ تيمور لما عرف تفضيلَه إياه علىٰ التفتازاني لشرف نسبه ، الفوائد البهية ، (ص: ١٢٨). فتقديم تيمور لنك لابن الجزري علىٰ الجرجاني إن صحَّت هذه الحكاية له شأنٌ.

(١) لا شك أن في هذا من المبالغة ما فيها ، ولم يرد مثلُ ذلك في ترجمة ابن الجزري عند أحد ، ولم يدَّعِ ذلك لنفسه. وعن رؤية النبي في اليقظة كتب السيوطي رسالة: تنوير الحَلَك في إمكان رؤية النبي والملك ، ضمن: الحاوي للفتاوىٰ ، (٢/٣٠٧) ، وفيها أبحاثٌ كلامية وصوفية ، وهي مشحونة بحكايات غرائب ، وللسخاوي في فتاويه بحثٌ شريفٌ في ردّ ذلك ، ونقل استشكالها جدًّا عن شيخه الحافظ ابن حجر ، انظر: الأجوبة المرضية للسخاوي ، (٣/١١٠٠ ـ ١١١٥) ، وقد عمِل رسالةً في الرد علىٰ رسالة السيوطي ، لم تصلنا.

(٢) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، (ص: ٢٩).

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان ، (٢/٣٥٠): بلاد واسعة ، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين وبيهق ، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان ، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها ، وتشتمل علىٰ أمّهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو ، وهي كانت قصبتها ، وبلخ وطالقان ونَسَا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون ، ومن الناس من يدخل أعمال خوارزم فيها ويعدّ ما وراء النهر منها وليس الأمر=

«ولما توفي أمير تِمُر في شعبان سنة سبع وثمانمئة [٨٠٧هـ]، خرج من تلك البلاد فوصل إلىٰ بلاد خراسان ودخل مدينة هراة»[(١)].

وفصَّل المصنف في البلاد التي حلَّها في إقليم خراسان، حتىٰ وصل هراة، وبعضَ أنشطته العلمية فيها، وذلك في ولاية خليل بن ميران شاه بن تيمور لنك[(٢)]، الذي وليَ بعد جدِّه تيمور. يقول: «ولما استقرَّ ولدُ ولدِه خليل سلطان بن الأمير الكبير ميران شاه في المُلْك بعدَه؛ لم أزلْ به حتىٰ أذِن لي في العَود، فخرجتُ من سمرقند في السابع من ذي الحجة سنة سبع [٨٠٧هـ]، فلما وصلتُ إلىٰ بلدة قرشي ـ وهي نَسَف[(٣)]، ويُقال لها أيضًا: نَخْشَب ـ، وهي ثلاثة أيام من سمرقند؛ وصل إليّ رسولُ خليل سلطان، وردَّني إلىٰ سمرقند؛ لأن بعض أمراء دولته عيَّره بذلك وندَّمه، وقال: رجلٌ مشهورٌ في الآفاق غرِم عليه جدُّك وزنَه من الذهب حتىٰ جاء به إلىٰ هذه البلاد، وتأذن له بالذهاب!

فلما رجعتُ وقعت أمورٌ خاف علىٰ نفسه منها، فقيل له: هذه بخطيئة ردِّ

= كذلك، وقد فتحت أكثر هذه البلاد عنوةً وصلحًا.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٩ ـ ٢٥٠).

(٢) عندما مات تيمورلنك لم يكن عنده أحدٌ من أبنائه، فلم يكن لديه إلا حفيده: خليل بن أميراه شاه بن تيمور، وابن أخته، فتسلطن خليل بعد جدّه، وعاد إلىٰ سمرقند بجثته، ولم يلِ إلا أربع سنين، وحاربه عمّه: رخ بن تيمور لنك، وتوفي (٨١١هـ)، وله سبع وعشرون سنة، انظر: المنهل الصافي: (٤/١٣٠).

(٣) قال ياقوت، معجم البلدان (٥/٢٨٥): بفتح أوله وثانيه ثم فاء: هي مدينة كبيرة كثيرة الأهل والرستاق بين جيحون وسمرقند، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم في كل فن، وهي نخشب نفسها. وقال، معجم البلدان (٥/٢٧٦): نَخْشَبُ: بالفتح ثم السكون، وشين معجمة مفتوحة، وباء موحدة: من مدن ما وراء النهر بين جيحون وسمرقند وليست علىٰ طريق بخارىٰ، فإن القاصد من بخارىٰ إلىٰ سمرقند يجعل نخشب عن يساره وهي نسف نفسها. **قلت**: وتقع الآن في أوزباكستان وهي قبل نهر جيحون إلىٰ الشرق منه.

فلان، وخُوِّف من ذلك، فخاف وأذِن لي في التوجُّه أيضًا، فتوجهتُ من طريق مدينة بخارىٰ[١]، فوقفني أهلُها بها أيامًا للأخذ عنّي، وخرجتُ منها ووصلتُ آمو[٢] وفِرَبْر[٣]، فقطعتُ نهرَ جَيْحُون[٤] في يوم السبت العشرين من المحرم سنة ثمان [٨٠٨هـ]، وكنتُ نذرتُ أن أصوم اليوم الذي أقطع فيه النهر من كل سنةٍ، وأنا إلىٰ الآن أصومه»[٥].

(١) قال ياقوت، معجم البلدان (١/٣٥٣): بُخارىٰ بالضم: من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلّها، يعبر إليها من آمُل الشّطّ، وبينها وبين جيحون يومان من هذا الوجه، وكانت قاعدة ملك السامانية. **قلت**: وتقع الآن في أوزباكستان، وهي خامس ولاياتها من حيث عدد السكان، وفيها قبر الإمام البخاري، معروف يزار.

(٢) ينبغي أن نتحاشىٰ بعضَ اللبس هنا. فإن آمُل المشهورة تقع في إيران إلىٰ الغرب جدًّا من النهر، لم يصلها ابن الجزري ولا قريبًا منها حينَها. قال ياقوت في معجم البلدان، (١/٥٧): آمُلُ: بضم الميم واللام: اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل، لأن طبرستان سهل وجبل. **قلت**: وهي تقع الآن في محافظة مازندران بإيران. ولكن آمو المقصودة هنا هي آمُل الشطّ، التي قال عنها ياقوت في تضاعيف ترجمة آمل الطبرية: «وآمل أيضًا مدينة مشهورة في غربي جيحون علىٰ طريق القاصد إلىٰ بخارا من مرو، ويقابلها في شرقي جيحون فربر التي ينسب إليها الفربري راوية كتاب البخاري، وبينها وبين شاطئ جيحون نحو ميل، وهي معدودة في الإقليم الرابع، . . .، ويقال لهذه آمل زمّ، وآمل جيحون، وآمل الشطّ، وآمل المفازة، لأن بينها وبين مرو رمالاً صعبة المسالك ومفازة أشبه بالمهالك. وتسمّىٰ أيضا آمو، وأموية، وربّما ظنّ قوم أن هذه الأسامي لعدّة مسميّات وليس الأمر كذلك»، معجم البلدان (١/٥٨)، باختصار يسير.

(٣) قال ياقوت، معجم البلدان (٤/٢٤٥): فِرَبْرُ: بكسر أوله وقد فتحه بعضهم، وثانيه مفتوح ثم باء موحدة ساكنة، وراء: بليدة بين جيحون وبخارىٰ، بينها وبين جيحون نحو الفرسخ. قلت: وهي تقع الآن ضمن ولاية ليباب في تركمانستان.

(٤) نهر جيحون، واسمه آمودريا، من أنهار آسيا الشهيرة قديمًا، ويفصل بين طاجكستان وأوزبكاستان علىٰ شرقه، وتقع أفغانستان وتركمانستان ثم إيران علىٰ غربه، ومن ثَمَّ يقال للبلاد التي بعده إلىٰ الشرق: ما وراء النهر.

(٥) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٤).

لقد انحدر ابن الجزري من الشرق الموغل في سمرقند، قريبًا من الصين، وأوزباكستان، بلاد ما وراء النهر، إلىٰ الغرب، ثم دخل بُخارىٰ، ففربر، وكلاهما في تركمانستان في الجزء الذي من شرق النهر منها، حتىٰ عَبرَ نهر جيحون، فدخل آمُلَ ـ مقابل فربر ـ علىٰ غربِ النهر في تركمانستان[١].

وفي صفر من العام نفسه (٨٠٨هـ) دخل ابنُ الجزري مدينة هراة[٢]، وهي من أعظم مدن الإقليم وعواصمه، وكان فيها ابنُ تِيمور لنك، الذي سيصير ملكًا بعد ذلك. يحكي ابنُ الجزري دخولَه هراة واجتماعه برُخ بن تيمور، وأنشطته العلمية فيها، فيقول: «ووصلتُ مدينة هراة في السابعَ عشرَ من صفر، وكان سلطانها الكبير شاه رُخ سلطان[٣] ـ نصر الله به الدين ـ قد خرج في معسكره علىٰ نحو فرسخ منها، فاجتمعتُ به بمخيَّمه المذكور، وكان مجلسًا آهِلًا بالعلماء، حافلًا بالفضلاء، وأعيان الدولة من الأمراء، فالتمس مني الإقامة

(١) بحسب الموقع الجغرافي، ينبغي أن يكون الجزري قد دخل فربر قبل آمُل، حيث آمل في طبرستان وتقع الآن في مازندران بإيران إلىٰ الغرب من فربر التي تقع في تركمانستان. ومن الواضح أن عطف ابن الجزري بالواو لا يستلزم الترتيب.

(٢) قال ياقوت، معجم البلدان (٥/٣٩٦): بالفتح: مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان لم أر بخراسان عند كوني بها في سنة (٦٠٧هـ) مدينة أجلّ ولا أعظم ولا أفخم ولا أحسن ولا أكثر أهلا منها، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة محشوّة بالعلماء ومملوّة بأهل الفضل والثراء، وقد أصابها عين الزمان ونكبتها طوارق الحدثان وجاءها الكفّار من التتر فخربوها حتىٰ أدخلوها في خبر كان، فإنّا لله وإنا إليه راجعون، وذلك في سنة (٦١٨هـ). **قلت:** وهي محافظة حالية في أفغانستان، تقع غربي البلاد، بالقرب نسبيًّا من إيران.

(٣) شاه رخ بن تيمورلنك، ولي أكثر بلاد أبيه، هراة، وسمرقند، وشيراز، وما ولاها، وذلك عقب نزاع بين أحفاد تيمورلنك، حيث حكم بعد وفاته: خليل بن أميران شاه بن تيمور، ولم يكن لدىٰ تيمور حين مات أحدٌ من أبنائه، كما تقدَّم ذكره، فحاربه عمُّه حتىٰ تملَّك عمومَ المملكة عام (٨١١هـ)، وطال حكمه، فتوفي (٨٥١هـ) ويوصَف رخ بأنه كان ملكًا عادلًا ومتدينًا. انظر: المنهل الصافي، (٦/١٩٩ ـ ٢٠٠)، قلت: ولعل في دعاء الشيخ له إشارةً إلىٰ ذلك.

عنده ليبني لي مدرسةً بدار مُلكه هراة، وبالغ في الإكرام والاحترام، ثم سألني العلماءُ منهم والفضلاءُ ـ نفع الله تعالىٰ بهم ـ سماعَ صحيح الإمام الكبير أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وقراءةَ كتاب المصابيح للإمام محيي السُّنَّة البغوي، فاستخرتُ اللهَ تعالىٰ في ذلك، وجلستُ لهم بالجامع الأعظم بمدينة هراة المحروسة حتىٰ سمعوا مني جميعَ الصحيح، ثم قرأوا عليَّ جميعَ كتاب المصابيح بمنزلي خارج البلدة، بعد قراءتهم عليَّ جميع: البداية في معالم الرواية، الجامع لأنواع علوم الحديث من تأليفي. وظهر لي منهم غايةُ الكمال، ونهاية الاستعداد مع حُسن الإنصاف وجميل الأوصاف»[(١)].

وخلال هذه السنة دخلَ ابن الجزري حواضَر خراسان في ستة أشهر تقريبًا، متوغِّلًا في إيران، حتىٰ وصل شيراز، المكان الذي سيقضي فيه سنينَ طويلة. ثَمَّةَ إشارة إلىٰ أنّ ابن الجزري نزل مدينة تون جنوب إيران[(٢)] عقب مروره حدود أفغانستان إليها، فلعلها أول ما نزل من إيران غالبًا بحسب الجغرافيا. ثُمَّ يحكي ابن الجزري مرورَه وأنشطته العلمية في مدنٍ أدْخَلَ إلىٰ الغرب في عمق إيران، فيقول: «ثم وصل راجعًا إلىٰ مدينة يزد[(٣)]، فقرأ عليه

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٤ ـ ١٢٥).

(٢) فقد ذكر في جامع أسانيده، (ص: ١٢٦) أنه كتب الإجازة بختمةٍ لصهره وقرينه وتلميذه المقرب الهروي الغوري في «جمادىٰ الأولىٰ سنة ثمان وثمانمئة [٨٠٨هـ] ببلدة تون المعمورة، وقرأ عليه فيها طيِّبة النشر ومقدمة التجويد وسمع صحيح البخاري والمصابيح قراءة وبحثًا وشرحًا وتحقيقًا وكتاب البداية في علوم الحديث وغيرها».

قلت: قال ياقوت، معجم البلدان (٢/٦٢): مدينة من ناحية قهستان قرب قائن.

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان، (٥/٤٣٥): بفتح أوله، وسكون ثانيه، ودال مهملة: مدينة متوسطة بين نيسابور وشيراز وأصبهان، معدودة في أعمال فارس، ثُم من كورة إصطخر، وهو اسم للناحية، وقصبتها يقال لها كثة، بينها وبين شيراز سبعون فرسخًا. **قلت**: وهي محافظة حالية من محافظات إيران، مجاورة لمحافظة أصفهان.

للعشرة جماعة، . . . ، وجماعة لم يكملوا، ثم دخل أصبهان[(١)]، فقرأ عليه بها جماعة أيضًا ولم يكملوا، ثم وصل إلىٰ شيراز في رمضان سنة ثمان وثمنمائة [٨٠٨هـ]»[(٢)].

وبذلك يكون الشيخ قد دخل قلبَ فارس، وقطع فيها مسافةً كبيرة، ثم تقدّم أكثر إلىٰ الغرب منحدرًا تجاه الخليج، ليدخل بعدها إلىٰ شيراز[(٣)]، ويستقر بها عدةَ سنوات قاضيًا، كما يقول ابنُ خطيب الناصرية: «فسكن شيراز وولي بها قضاءَ القضاة مدة سنين»[(٤)]، وانتُفع به هناك، في القضاء، وفي العِلم، حيث أسمع وأقرأ كثيرًا سنين. قال السخاوي: «فتحول لشيراز، ونشر بها أيضًا

(١) قال ياقوت في معجم البلدان، (١/٢٠٦): أَصبَهَانُ: منهم من يفتح الهمزة، وهم الأكثر، وكسرها آخرون، منهم: السمعاني وأبو عبيد البكري الأندلسي: وهي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، ويسرفون في وصف عظمها حتىٰ يتجاوزوا حدّ الاقتصاد إلىٰ غاية الإسراف. ثم قال (١/٢٠٨ ـ ٢٠٩): وكانت مدينة أصبهان بالموضع المعروف بجيّ، وهو الآن يعرف بشهرستان وبالمدينة، فلما سار بخت نصّر وأخذ بيت المقدس وسبىٰ أهلها حمل معه يهودها وأنزلهم أصبهان فبنوا لهم في طرف مدينة جيّ محلّة ونزلوها، وسمّيت اليهودية، ومضت علىٰ ذلك الأيام والأعوام فخربت جيّ وما بقي منها إلا القليل وعمّرت اليهودية، فمدينة أصبهان اليوم هي اليهودية. **قلت**: هي محافظة حالية من محافظات إيران، وهي مجاورة لمحافظة يزد، وتسمّىٰ أصفهان، لقرب الحرفين في الفارسية، فالباء في أصبهان ليست خالصة.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥٠).

(٣) قال ياقوت، معجم البلدان (٣/٣٨٠): بالكسر، وآخره زاي: بلد عظيم مشهور معروف مذكور، وهو قصبة بلاد فارس في الإقليم الثالث. **قلت**: والإقليم مصطلح جغرافي قديم، يطلق بحسب المصطلح المشهور عندهم علىٰ مساحة واسعة من الأرض، تمتد طولًا من المشرق إلىٰ المغرب كأحزمة بعضها تحت بعض من الأول إلىٰ السابع، والثالث منها متوسط، يمر بشمال الصين ثم الهند والسند وكابل وفارس والأهواز والعراقيْن والشام ومصر والإسكندرية وهكذا. قلت: وشيراز حاليًا مدينة بإيران وسادس أكبر مدنها، وهي مركز محافظة فارس.

(٤) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).

القراءات والحديث، وانتفعوا به، وولِيَ قضاءَها وغيرِها من البلاد من جهة أولاد تِمُر مدةً طويلة»[(١)]، وعظُم شأنه هناك حتىٰ إنه «كان يلقب في بلاده: الإمام الأعظم»[(٢)] كما يقول الحافظ ابن حجر.

أما الشيخ فيحكي دخولَه شيراز في العام نفسه (٨٠٨هـ)، ومُكثه فيها، وأن السبب الأساس في ذلك كان تمسُّك السلطة السياسية هناك بوجوده. فيقول: «ثم وصل إلىٰ شيراز في رمضان سنة ثمان وثمانمئة [٨٠٨هـ]، فأمسكه بها سلطانُها بير[(٣)] محمد ابن صاحبها أمير عمر شيخ ابن أمير تمر[(٤)]، فقرأ عليه بها جماعةٌ كثيرون للعَشرة في جمع ـ فذكرهم ـ، ثم ألزمه صاحبُها بير محمد بالقضاء بها وبممالكها وما أضيف إليها كَرْهًا، فبقي فيها مدةً، وتغيَّرت عليه الملوك، ومن أخذها لا يمكنه من الخروج منها»[(٥)]. يحرص ابن الجزري علىٰ التأكيد علىٰ عدم رغبته في المكث الطويل في هذه البلد، كما كان الأمر عندما سافر إلىٰ الروم (تركيا).

ظل ابن الجزري مقيمًا في شيرازَ نحو أربع عشرة سنة بصورة دائمة،

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧)، وانظر: إنباء الغمر، (٣/٤٦٦).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).

(٣) بحرف پ الفارسي، قال التهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (١/٣٥٩): «هو الشيخ والمسنّ»، ويأتي بمعنىٰ: «مؤسس، مشترع، رئيس»، انظر: كنز لغات، لفارس خوري، (ص: ١٠٣).

(٤) قال في الضوء اللامع، (٨/٢٤٢): محمد بن عمر بن تيمورلنك: ويقال له: بير محمد بن أميرزه عمر شيخ بن تيمورلنك كوكان، صاحب شيراز من بلاد فارس، ملكها بعد موت أبيه، وحسُنَت أيامه وحُمِدَت سيرته وأحبه الرعية، ثم قتله وزيره أمير حسين المعروف بشراب دار في المحرم سنة اثنتي عشرة [٨١٢هـ]، واستقر بعده أخوه وقتل قاتله.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥٠).

مشتغلًا بالعلم والتعليم، كما سبق ذكره بعض مظاهره، ومن ذلك ما ذكره من بعضِ ما ألَّف هناك حيث قال: «ولما أخذه أمير تِمُر إلىٰ ما وراء النهر ألَّف: شرح المصابيح[١] في ثلاثة أسفار، وألَّف غيرَ ذلك في التفسير والحديث والفقه والعربية»[٢]. ومن ذلك أَنْ سافر إليه صهره وتلميذه ابن افتخار الهروي الغوري الحنفي ـ سيأتي ذكره في تلاميذ المصنف ـ، إلىٰ شيراز، وكان قد قرأ عليه من قبل في هراة، وفي تون، كما تقدمت الإشارة إليه، فقرأ عليه العشر جمْعًا، وأفرد الثلاثة، وعاصمًا[٣].

وبالجملة، لم تخل حياة ابن الجزري عن العلم والتعلم والتعليم، في كل مراحله العمرية، وفي جميع المواطن التي حلَّ بها، ومهما كانت الظروف والخطوب.

إلى العالم العربي مرة أخرى:

كما ذكرنا، مكث ابنُ الجزري في شيراز نحو أربع عشرة سنة، حتىٰ عام (٨٢٢هـ)، حين أزمع الحجّ، وقد جاوز السبعين عامًا حينها بيسير. ولا ننسىٰ أن الشيخ قد حجّ حجة الإسلام عام (٧٦٨هـ) وله سبع عشرة سنة تقريبًا أثناء توجهه إلىٰ الرحلة الأولىٰ إلىٰ مصر عام (٧٦٩هـ) كما تقدَّم ذكره في مشايخه.

يبدو أن ابن الجزري خرج من شيراز قاصدًا البصرة في طريق الحج في

(١) أصله كتاب: مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، جمع فيها أحاديثَ صحاحًا وحسانًا وغيرها وحذف أسانيدها، واختصره جماعةٌ من العلماء، وأشهرهم التبريزي في مشكاة المصابيح، وشرحه جماعةٌ كالبيضاوي وابن ملك، وكذا شرح المشكاةَ جماعة، منهم الطيبي ـ شيخ التبريزي ـ وملا قاري. وكتاب المصنِّف في شرح المصابيح مفقود.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥١).

(٣) انظر: جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٧).

هذا العام (٨٢٢هـ)، وأنه مر قبل وصوله البصرةَ بجزيرة هُرْموز[١]. دخل الجزريُّ بعد ذلك البصرة، ثم فارقها متجهًا إلىٰ الحج، ليحصل ما لم يكن في الحُسْبان.

أجمل ابن حجر الأحداث فقال: «ثَمَّ اتفق أنّه حج سنة اثنتين وعشرين [٨٢٢هـ]، فنُهِبَ، ففاته الحجُّ، وأقام بينبعَ[٢]، ثم بالمدينة، ثم دخل مكة، فجاور إلىٰ أن حج ورجع إلىٰ العراق»[٣]. وبحسب ترتيب تواريخ الأحداث عند السخاوي، فإن ابن الجزري لما نُهب بعد خروجه من البصرة متَّجهًا إلىٰ مكة، ظل بينبع ثم المدينة حتىٰ ربيع الأول عام (٨٢٣هـ)، ثم دخل مكة فجاور فيها[٤] بقية العام وحجّ. يقول: «فنُهِب في الطريق بحيث تعوَّق عن إدراك الحج، وأقام بينبع ثم بالمدينة، وكان دخوله لها في ربيع الأول من التي تليها، ثم توجَّه منها إلىٰ مكة، فدخلها مستهل رجبها، فجاور فيها بقيَّتها، وحدَّث في كلٍّ منهما»[٥].

ونزيد علىٰ ما ذكره السخاوي من تحديث ابن الجزري في المدينة ومكة،

---

(١) فقد ذكر في جامع أسانيده، (ص: ١٢٧): «وصحبني [تلميذه الغوري الهروي] إلىٰ جزيرة هرموز، ونحن جميعًا قاصدون الحجَّ». قلت: قال ياقوت في معجم البلدان، (٥/٤٠٢): مدينة في البحر، وهي علىٰ ضفة ذلك البحر، وهي علىٰ برّ فارس، ومن الناس من يسميها هرموز. **قلت**: فهي جزيرة في الخليج، دخلها بعد خروجه من شيراز، وقبل دخوله البصرة بالعراق.

(٢) قال ياقوت، معجم البلدان (٥/٤٥٠): هي عن يمين رضوىٰ لمن كان منحدرًا من المدينة إلىٰ البحر علىٰ ليلة من رضوىٰ من المدينة. **قلت**: هي حاليًا محافظة من محافظات منطقة المدينة المنورة، وتقع علىٰ ساحل البحر الأحمر، وهي ثاني أكبر مدينة علىٰ البحر الأحمر بعد جدة.

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

(٤) يراد بالمجاورة ملازمة الحرم والإقامة بمكة أو بالمدينة.

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧).

أن الشيخ كان يشتغل بالإقراء والإسماع حتىٰ أثناءَ مسيرِه، وكذا أثناء تعوُّقه عن إدراك الحج ودخوله بعنيزة[١] ـ بين البصرة ومكة ـ في نجد اشتغل بالتأليف. وهنا نُرجِع الحديثَ إلىٰ المصنِّف، حاكيًا عن نفسِه، حيث فصَّل مرورَه بتلك المواضع، وبيّن أنشطتَه العلمية وما ألَّف فيها. يقول: «حتىٰ فتح الله تعالىٰ عليه فخرج منها [شيراز][٢] متوجِّهًا إلىٰ البصرة، وكان قد رحل إليه المقرئ الفاضل المبرز أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني فجَمَع عليه ختمةً بالعشر بمضمَّن الطيِّبة والنشر، ثُمَّ شرع في ختمة لقتيبة ونصير عن الكسائي، وفارقه بالبصرة. وتوجَّه معه المولىٰ معين الدين بن عبد الله ابن قاضي كازرون، فوصلا إلىٰ قرية عُنَيْزة من نجد، وتوجَّها منها، فأخذهم الأعرابُ من بني لأم[٣] بعد مرحلتيْن[٤]، فرجعا إلىٰ عُنيزة، فنَظَم بها: الدُّرة في قراءات الثلاثة[٥]، حسبما

(١) قال ياقوت، معجم البلدان (١٦٣/٤): هو موضع بين البصرة ومكة. **قلت**: وهي إحدىٰ محافظات المملكة العربية السعودية حاليًا، في منطقة القصيم.

(٢) يشير تعبير الشيخ بالفتح إلىٰ رغبته في عدم المكث الطويل في شيراز، كما ذكرنا من قبل، كما أنه يشي بعدم ارتياحه.

(٣) الظاهر أنهم بنو لَأَم بن عمرو. قال كحالة في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، (١٠٠٧/٣): لام بن عمرو: بطن من جديلة، من طيء، من زيد بن كهلان، من القحطانية. كانت مساكنهم المدينة النبوية، وما حولها، وجبل أجأ وسلمىٰ. وانظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي، (٤٤٨/١).

(٤) المرحلة بريدان، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، فتبلغ المرحلة ثمانية فراسخ، أربعة وعشرين ميلًا، كذا عند الجمهور، وهو نحو ٤٣٣٥٢ مترًا. وعند الحنفية: المرحلة ست فراسخ، وقيل خمسة وقيل سبعة والمعتمد الأول. انظر: المسالك والممالك للعزيزي، (ص: ٢٠)، مسالك الأبصار، (٣١/٤)، والمصباح المنير، (٢٢٣/١)، ومعجم لغة الفقهاء، (ص: ٤٢١)، وحاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير للدردير، (٣٥٩/١)، ومغني المحتاج، (٥٢٢/١)، وكشاف القناع، (٥٠٤/١)، وحاشية ابن عابدين، (١٢٣/٢).

(٥) هي قصيدة: الدرة المضية في القراءات الثلاث المتتمة للعشر، وهي قراءات: أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف البزار، ويبلغ عدد أبياتها: (٢٤١).

تضمَّنه تحبير التيسير[١]، وعرض المولىٰ معين الدين ختمة بقراءة أبي جعفر، ختمها بالمدينة، ثم ختمةً لابن كثير، ختمها بمكة، وكان يقرأ عليه في أثناء الطريق قراءةَ عاصم، فأتمَّها، وحفِظَ أكثرَ الطيبة، وفتح الله تعالىٰ بالمجاورة بالمدينة وبمكة في سنة ثلاث وعشرين [٨٢٣هـ] بعْد أَخْذِ الأعراب له ورجوعِه إلىٰ عنيزة.

وفي إقامته بالمدينة: قرأ عليه شيخُ الحرم الطَّواشي، وألَّف في القراءاتِ: كتاب نشر القراءات العشر في مجلدين، ومختصره التقريب، وتحبير التيسير في القراءات العشر، وهذا الكتاب وهو تاريخ القراء وطبقاتهم مُخْتصرًا من أصله[٢]»[٣].

وفي هذا النصّ تأريخ كثير من مصنفاته في تلك الأثناء (٨٢٢ ـ ٨٢٣هـ)، ما بين نجد، ومكة والمدينة. وإذا رجعنا إلىٰ منظومته الدرة المضية التي ذكر تأليفَه إياها في عنيزة بنجد أثناء تخلفه عن الحج، نجده قد أرّخ لهذه الأحداث المصاحبة للتأليف، علىٰ عادته في كثير من مصنفاته، فيحكي عن النهب الذي صار له، وأنه كان ليلًا، وكاد يُقتَل فيه:

وَتَـمَّ نِظَـامُ الـدُّرَّةِ احْسِـبْ بِعَـدِّهَا ❦ وَعَامَ أَضَا[٤] حَجِّي فَأَحْسِنْ تَفَؤُّلَا

(١) أصله: التيسير للحافظ المقرئ الكبير أبي عمرو الداني، وهو في القراءات السبع، وهو أصل الشاطبية، ولمّا زاد المصنف علىٰ الشاطبية القراءات الثلاث في قصيدته طيِّبة النشر، رأىٰ أن يعمِد إلىٰ أصلها ويحرره ويزيد عليه القراءات الثلاث، فألَّف: تحبير التيسير.

(٢) وهذا من الأدلة علىٰ أن: غاية النهاية، هو الطبقات المختصرة، وأن له طبقات كبرىٰ، وهي مفقودة.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥٠ ـ ٢٥١)، باختصارٍ يسير.

(٤) أي: أضاء.

غَرِيبَــةُ أَوْطَــانٍ بِنَجْــدٍ نَظَمْتُهَــا ❁ وَعُظْمُ اشْتِغَالِ الْبَالِ وَافٍ وَكَيْفَ لَا
صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَزَوْرِيَ الْـ ❁ مَقَامَ الشَّرِيْفَ الْمُصْطَفَىٰ أَشْرَفَ الْمَلَا
وَطَــوَّقَنِي الأَعْــرَابُ بِاللَّيْــلِ غَفْلَــةً ❁ فَمَــا تَرَكُــوا شَــيْئًا وَكِــدْتُ لأُقْــتَلَا
فَــأَدْرَكَنِيْ اللُّطْــفُ الْخَفِــيُّ وَرَدَّنِــيْ ❁ عُنَيْــزَةَ حَتَّــىٰ جَــاءَنِي مَــنْ تَكَفَّــلَا
بِحَمْلِــي وَإِيْصَــالِي لِطَيْبَــةَ آمِنًــا ❁ فَيَــا رَبِّ بَلِّغْنِــي مُــرَادِيْ وَسَــهِّلَا
وَمُــنَّ بِجَمْــعِ الشَّــمْلِ وَاغْفِــرْ ذُنُوبَنَــا ❁ وَصَــلِّ عَلَــىٰ خَيْــرِ الأَنَــامِ وَمَــنْ تَــلَا[1]

فحتىٰ في هذه الظروف العصيبة، وبُعده عن مواطنه وكُتبه وأعوانه؛ لم ينفكَّ الشيخُ عن التعليم والتأليف لهذه الكتب المحرّرة التي أصبحت عمدةً في فن القراءات.

وهنا ننتقل إلىٰ مصدرٍ آخر، أقرب، ويملك المزيد من التفاصيل عن رحلة الشيخ بين (٨٢٢ ـ ٨٢٣هـ)، ودخوله المدينة ثم مكة. يرصد التقيُّ الفاسي ـ وهو من تلاميذ الشيخ ـ هذه الرحلةَ التي بلغ فيها ابن الجزري مكّة في ظل ظروف سياسية متقلقلة[2] في ظل إمرة الشريف حسن بن عجلان علىٰ مكة،

(١) الدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشر، (ص: ٤٠ ـ ٤١).

(٢) كان علىٰ إمرة مكة نائبًا عن السلطنة في مصر والشام في هذه الأثناء الأمير الشريف الحسن بن عجلان بن رميثة، واستمرت له الإمارة نحو عشرين سنة، شهدت صراعات وقلاقل عِدة بينه وبين أقاربه، وبعض أبنائه، وابن أخيه رميثة، وأنهابٍ للأعراب، في ظل قوتين إقليميتين كبيرتين: الملك الناصر أحمد بن الأشرف إسماعيل في اليمن ـ من ملوك الدولة الرسولية ـ، والناصر فرج بن برقوق، ثم بعد مقتله: المؤيد شيخ المحمودي في دولة المماليك البرجية في مصر، وفي ذلك العام الذي وصل فيه الشيخُ مكة كان قد وقع غضب بين السيد حسن والمؤيد، فحزِن المؤيد وخلع نفسَه من إمرة مكّة، وفوضها لابنيه بركات وإبراهيم، انظر أثناء ترجمة: حسن بن عجلان في العقد الثمين للفاسي، (٣/٣٤٧ ـ ٣٩٤)، وقد طوَّلها جدًّا وجوَّدها،=

والسلطان المملوكي في مصر هو المؤيد شيخ المحمودي[١]، والذي يضيفه لنا أن ابن الجزري قد تعرّض للنهب مرتين في رحلة عام (٨٢٢هـ) التي ألجأته إلىٰ عُنيزة، ثم في مطلع (٨٢٣هـ) وهو متجهٌ منها إلىٰ المدينة النبوية في صفر، ثم دخل أخيرًا مكة في رجب (٨٢٣هـ)، وهذا أن الطريق لم تكن مأمونة بل مخوفة جدًّا، في ظل الاضطرابات التي أشرنا إليها.

يقول التقي الفاسي: «وقد سبقه [أي سبق السيدَ حسنًا] إليها [إلىٰ مكة] في مستهل رجب [٨٢٣هـ]: شيخُنا العلامة المفنِّن[٢] عُمدة المقرئين: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علىٰ بن يوسف بن الجزري الدمشقي الشافعي، قاضي القضاة بمملكة شيراز، أدام الله به النفع وعامله باللطف، فإنه توجه من شيراز مريدًا للحج في العام الماضي [٨٢٢هـ]، فعرض له بنو لَأْم بقرب عنيزة، فنهبوا ما معه من التُّحَف التي استصحبها هديةً لأعيان أهل الحرميْن. وتأخر بعنيزة لتحصيل كُتُبِه وترقيع حاله. فلما ظفر بكتبه، توجه قاصدًا للمدينة النبوية، فنهبه بعضُ بني حسن ثانيًا.

= وبخاصة، (٣/٣٨٢ ـ ٣٨٢). وحول أحداث هذه الفترة انظر أيضًا: شفاء الغرام للتقي الفاسي، (٢/٢٥٠)، وما بعدها.

(١) تولي عقب مقتل الناصر فرج بن برقوق عام (٨١٥هـ)، وتولي الخليفة العباسي ـ الصوري ـ العباس أبي الفضل المستعين بالله، لشهور يسيرة. انظر الأحداث: الضوء اللامع، (٦/١٦٨).

(٢) المراد بذلك العالم بكثير من أنواع العلوم، انظر: دوزي، تكملة المعاجم العربية، (٨/١٢٢)، وهذه الكلمة من الكلمات التي أصابها تطورٌ دلالي، فأصل المفنَّن المختلط، وهو من العيوب، ومنه قولهم المرأة المفننة أي العجوز سيئة الخلق، ومنه الثوب المختلف اللون والنسج، انظر: تاج العروس، (٢٥/٥١٩). قال ابن الحنبلي: «ومن ذلك: رجل (مفنن) لمن يأتي بالفنون، إذ لم نره في مِثْل القاموس، وناهيك بسعة فوائده وكثرة فرائده، وإنما فيه: رجل مِفَنٌّ، كمِسَنّ: يأتي بالعجائب»، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، (ص: ٥٦).

وتوصل إلى المدينة النبوية في صَفر من هذه السنة [٨٢٣هـ] ، فأقرأ بها القرآنَ والعِلْمَ ، وأسمعَ الحديثَ ، وتوجه منها في جمادى الآخرة إلى ينبع ، وركب من هناك البحر إلى جُدّة ، وتوصل منها إلى مكة ، ففعل بها ما فعله بالمدينة ، من إقراء القرآن والعلم والإسماع ، وحضر إليه الشريفُ حسن وبعضُ أولادِه وأعيان غلمانه ، وسمعوا على شيخِنا المذكور شيئًا من الحديث ، وقصيدةً مدح بها السيد الشريف حسن بن عجلان . أولها:

سلامٌ كنَشْرِ المِسْك في السرِّ والعَلَن ❧ يَضُوع على مَنْ وَجْهُه كاسْمِه الحسن»[(١)]

وفي سياق ما ذكره الفاسي ما يدل على عِظم منزلة ابن الجزري في شيراز ، وهو قاضي القضاة ومن عيون الدولة فيها ، إذ كان قد جاء ومعه التحف والهدايا لأهل الحرمين ، ثم حمَّله الشريف حسن أيضًا هدية وأَصْحَبَه رسولًا إلى رُخ بن تمر لنك سلطان المغول ، ورغب إليه أن يتوسط له عنده . يقول: «وبعث عَقِيبَ الحج رَسولًا وهدية ببعض الأشياء المذكورة ، إلى صاحب الشرق الملك شاه رخ بن تِمُر لنك . وأوصى شيخَنا العلامة شمس الدين بن الجزري السابق ذكره برعايته في ذلك كثيرًا ، فأجابه لقَصْده»[(٢)] .

تنتقل بنا الأحداثُ المدوَّنة بعد ذلك من عام (٨٢٣هـ) إلى عام (٨٢٧هـ) حيث سافر الشيخُ من شيراز في رحلة أخرى إلى مرابع الصبا والازدهار والشيخوخة هذه المرة ، إلى الشام ومصر . وقد كان خروج الشيخ للحج أيضًا ، لكنه عدل هذه المرة إلى دمشق فالقاهرة ، ثم منها إلى مكة عام (٨٢٨هـ) ، فزارَ اليمنَ قبل الحج ، ثم رجع إلى مكة فحجّ في العام نفسه ، ثم عاد إلى القاهرة

(١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، (٣/٣٨٤) .
(٢) المصدر نفسه ، (٣/٣٨٥) .

(٨٢٩هـ)، ثم رجع إلى شيراز في العام نفسه.

يُجمل ابن خطيب الناصرية الرحلةَ فيقول: «ثم توجه إلى بلاد الشام فدخل دمشق سنة ثمان وعشرين[(١)]، ثم سافر منها إلى القاهرة، ثم حجّ وجاور بمكة، ثم توجَّه إلى اليمن، فأَكْرمه صاحِبُها، ثم عاد إلى مكة، ثم قدم القاهرة في سنة تسع وعشرين، فأكرمه الأشرف [بَرْسْبَاي][(٢)]، ثم رجع إلى بلاد العجم على طريق البصرة»[(٣)]، ونلاحظ أنه ذكر القَدْمةَ الأخرى إلى القاهرة (٨٢٩هـ)، بعد الحج.

يحكي السخاويُّ مزيداً من التفاصيل عن هذه الرحلة العربية الثانية في الشام ومصر والحجاز واليمن. فيقول: «ثم قدم دمشق في سنة سبع وعشرين [٨٢٧هـ] فاستأذن منها في قدوم القاهرة، فأَذِنَ له [بَرْسْبَاي] فقدِمَها، واجتمع بالسلطان الأشرف، فعظَّمه وأكرمه، وتصدَّى للإقراء والتحديث، وكان كَاتَبَ المؤيَّدَ قبل ذلك في دخولها، فمات المؤيَّدُ في تلك السنة، إلى أن كان دخوله الآن[(٤)]. ثم توجه فيها لمكة مع الحاجّ، ثم سافر في البحر لبلاد اليمن تاجِرًا

(١) الصحيح أن ذلك كان عام (٨٢٧هـ)، كما ذكر السخاوي والحافظ، ووقع للحافظ في موضعٍ آخر أنه عام (٨٢٦هـ) والغالب أنه وهم.

(٢) الملك الأشرف بَرْسْباي الدقماقي الظاهري، من المماليك الجراكسة، ولي نيابة طرابلس الشام أيام المؤيد شيخ محمودي، واعتقل مدة بقلعة دمشق، ثم أخرجه الظاهر طَطَر لما تولّى بعد المؤيد وابنه ونصّبه مناصب عالية، ولما توفّي طَطَر بويع ابنه الصالح محمد، وكان صغيرًا، فتولى برسباي تدبير الملك أسابيع، ثم خلعه وبويع سلطانًا وتلقّب بالأشرف عام (٨٢٤هـ)، حتى توفي (٨٤١هـ). انظر: الضوء اللامع، (٨/٣).

(٣) بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).

(٤) توفي المؤيد شيخ محمود عام (٨٢٤هـ)، فبويع ابنه أحمد ولُقِّبَ بالمظفر (٨٢٤هـ) وهو رضيع، فتولى أمره الأمير طَطَر الذي لم يلبث أن خلعه وتولى السلطنة ولُقّب بالظاهر عام (٨٢٤هـ)، لكنه لم يلبث أن مرض فمات في العام نفسِه بعد أن تولى ثلاثة أشهر وأيامًا،=

فأسمع الحديثَ عند صاحِبِها، ووَصَله، بحيث رجع ببضائِعَ كثيرةٍ، وعاد لمكة فحجَّ سنة ثمان [٨٢٨هـ]، ثم رجع إلىٰ القاهرة فدخلها من أول التي تليها [٨٢٩هـ]، ثم سافر منها علىٰ طريق الشام ثم علىٰ طريق البصرة إلىٰ شيراز»[(١)].

ويؤرخ الحافظُ في موضعٍ وصولَ الجزري دمشق عامًا أبكر فيجعلها (٨٢٦هـ)، فيقول: «وكان كاتب المؤيد يأذن له في دخول القاهرة، فمات المؤيد في تلك السنة [٨٢٤هـ] فرجع، ثم عاد في سنة ست وعشرين [٨٢٦هـ]، وحجَّ، ودخل القاهرة سنة [٨٢٧ هـ] فعظَّمه الملك الأشرف [برْسْباي] وأكرمه وحجَّ في آخرها وأقام قليلاً»[(٢)]، ولعله وهمٌ، فقد أرّخه في موضع آخر ـ وهو الأولىٰ لأنه في الحوادث الحولية لا في التراجم ـ في عام (٨٢٧هـ)، ويزيد دقةً بتعيين الشهر الذي دخل فيها دمشقَ وهو ربيع الآخر، فيقول: «وفي شهر ربيع الآخر [٨٢٧هـ] كان قُدُوم الشيخ شمْس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري المقرئ إلىٰ دمشق طالبًا للحج من شيراز، وكان قد قدم المدينة ثم مكة ورجع إلىٰ شيراز، ثم قدم هذه السنة وقد تمت له ثلاثون سنة منذ فرَّ إلىٰ بلاد الروم ثم إلىٰ بلاد العجم، ووليَ قضاء فارس وغيرها، وانتفع الناس به في القراءات والحديث»[(٣)]، وفي كلامه ذِكر طُول غياب الشيخ عن الشام ومصر، إذ مرّ علىٰ خروجه إلىٰ الروم فالعجم: ثلاثون سنة!

= وبويع لابنه الصالح محمد، ثم الأشرف برسباي (٨٢٤هـ)، كما أشرنا من قبل. انظر: الضوء اللامع، (٣١٣/١). فتبعًا لسياق الأحداث فإن ابن الجزري عقب حج (٨٢٣هـ) أرسل يستأذن شيخ محمود أولَ عامِ (٨٢٤هـ) في زيارة مصر، فمات السلطانُ في السنة نفسِها، ورجع ابن الجزري شيراز.

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٧/٩).

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٤٦٦/٣).

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣٢٦/٣). وقد أرَّخ الزيارةَ بالتاريخ نفسه (٨٢٧هـ) في المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٨/٣).

وكعادته، أقبل الشيخ في القاهرة في هذه الزيارة على أشغاله العلمية، فأسمع وأقرأ. يقول الحافظ: «وحدَّث بالقاهرة بمسند أحمد، ومسند الشافعي، وبغير ذلك»[١]. وقد نزل منزلة عاليةً في هذه الزيارة والدروس العلمية التي أقامها فيها، فكان يحضر مجلسَ السلطان برسباي نفسه، وهذا يدل على مدى الحفاوة بالضيف العلمي الجليل، يقول الحافظ: «ثم قَدِم إلى دمشق في سنة سبع وعشرين وثماني مئة [٨٢٧هـ]، فاستأذن في القدوم إلى القاهرة، فأُذن له، وحضر مجلس السلطان، وأقبل الناس للسماع عليه والقراءة. ونَشَرَ: النَّشْرَ[٢] المذكور، وعِلْمًا كثيرًا»[٣].

ننتقل هنا إلى رصدٍ أكثر تفصيلًا لزيارة الشيخ إلى مصر (٨٢٧هـ)، حيث رصدها المقريزي في يومياته، فيحدد بدقّة موعد وصوله في يوم الأحد (٢١) من رجب (٨٢٧هـ)[٤] ما يلي: «وفيه قَدِمَ الشيخُ شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، وقد غاب عن مصر والشام نحوًا من ثلاثين سنة، فإنه فرَّ من ضائِقَةٍ نزلت به إلى مدينة برصا فأكرمه أبو يزيد بن عثمان ونوه به حتى حاربه تيمورلنك وأسره فتحول ابن الجزري من بلاد الروم إلى سمرقند في خدمة تيمور وأقام ببلادهم حتى قدم في هذه الأيام»[٥]. ثم يرصد بدْءَ أنشطته العلمية في شهر شعبان، فيصف مجلس قراءة البخاري على ابن الجزري وغيره بحضور القضاة والمسؤولين في مجلسٍ حافلٍ: «وفيه ابتدئ بقراءة صحيح البخاري بين

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).
(٢) أي: كتاب النشر في القراءات العشر.
(٣) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٨).
(٤) وهذا يعني أنه أقام بدمشق أكثر قليلًا من شهرين، فقد سبق في تأريخ الحافظ أنه دخلها في ربيع الآخر.
(٥) السلوك لمعرفة دول الملوك (٧/٩٩ ـ ١٠٠).

يدي السلطان، وحضره القضاةُ[١] ومشايخُ العلم والهرويّ[٢] وابنُ الجزري وكاتب السر نجم الدين بن حجي ونائبه بدر الدين محمد بن مُزْهِر وزين الدين عبد الباسط ناظر الجيش والفقهاء الذين رتَّبهم المؤيد. فاستجد في هذه السنة حضورُ كاتب السر ونائبه وحضور ناظر الجيش. وكانت العادة من أيام الأشرف شعبان بن حسين أن يبدأ بقراءة البخاري أول يوم من شهر رمضان ويحضر قاضي القضاة الشافعي والشيخ سراج الدين عمر البلقيني وطائفة قليلة العدد لسماع الحديث فقط، ويُخْتَم في سابع عشرينه ويَخْلَع على[٣] قاضي القضاة ويركب بغلة رائعة بزُنَّاري[٤]، تخرج له من الاصطبل السلطاني. ولم يزل الأمر

(١) بحسب تتبعي لحركة تعيين القضاة المتقلبة في هذه الحقبة، فقد كان الحافظ ابن حجر هو قاضي القضاة الشافعي في هذا الوقت، انظر: السلوك، (٩٦/٧). ثم لم يلبث الحافظ الشهاب ابن حجر أن أُقيل من منصبه بعد نحو شهرين من هذه المجالس الحافلة بحضور ابن الجزري، وعُيِّن الهروي ـ الآتي الآن التعريفُ به ـ مكانَه. فقد ذَكَر المقريزيُّ في حوادث ذي القعدة في يوم الاثنين الثامن منه أن الأشرف برْسْباي «خلع على شمس الدين محمد الهروي، واستقر قاضيَ القضاة عوضًا عن الشيخ الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر، فغيَّر زِيَّه»، السلوك لمعرفة دول الملوك (١٠٢/٧)، والذي غيَّر زيَّه هو الهروي، وتتمة كلام المقريزي فيها مؤاخذة شديدة عليه في زيِّه.

(٢) هو الشيخ شمس الدين محمد بن عطاء الله بن محمد بن محمود بن أحمد الهروي، ناظر القدس والخليل ومدرس الصلاحية بالقدس، كان عالمًا كبيرًا، وله مبالغات، وعليه انتقادات، انظر: السلوك، (٤٦٣/٦)، والضوء اللامع، (١٥١/٨)، وطوَّل ترجمته ومآخِذَه.

(٣) أي: أعطاه هدية أو منحة حسنة، أو كساه الخِلعة. انظر نحوَه: أساس البلاغة، (٢٦٢/١)، والصحاح، (١٢٠٥/٣). وثوبُ الخِلعة «في الغالب يتألف من جُبَّة مُطرَّزَة وعمامة وطيلسان وسيف إضافة إلى البِدَر جمع بدرة والدنانير في العصر المملوكي»، المعجم العربي لأسماء الملابس، (ص: ١٥٥).

(٤) قال دوزي في تكملة المعاجم العربية، (٣٦٧/٥): «زُنَّارِيّ: هو في مصر جَلّ الفرس، وهو غطاء من الجوخ مفتوح من الصدر، ويلتف حول الجسم بحيث لا يُرَى ذيل الفرس». وانظر: المعجم العربي لأسماء الملابس، للدكتور رجب عبد الجواد، (ص: ٢١٥)، ومعجم تيمور=

على هذا حتى تسلطن المؤيد شيخ فابتدأ القراءة من أول شهر شعبان إلى سابع عشرين شهر رمضان. وطلب قضاة القضاة الأربع ومشايخ العلم وقرر عدة من الطلبة يحضرون أيضًا، فكانت تقع بينهم بحوثٌ يُسيء بعضُهم على بعض فيها إساءاتٍ منكرةً، فجرى السلطان الأشرف برسباي على هذا واستجدَّ كما ذكرنا حضورُ المباشرين[١]، وكثر الجمع. وصار المجلس جميعه صياحًا ومخاصمات يسخر منها الأمراء وأتباعهم»[٢]. وفي كلامه أيضًا تأريخٌ مفيدٌ لعادة إقراء صحيح البخاري بالديار المصرية وتطورها ووصفها وأبرز السلبيات فيها.

ونقف على رصدٍ آخرَ مختصرٍ لهذا المجلس لدى ابن إياس أيضًا، الذي يقول: «وفي رجب قدِم الشيخ شمس الدين الجزري[٣] الدمشقي، وكان غائبًا عن مصر نحوًا من ثلاثين سنة، في برصا، عند ابن عثمان، وكان في تلك البلاد مكرَّمًا جدًّا. وفي شعبان ابتدأ السلطان بقراءة الجامع الصحيح من البخاري بين يديه بالقلعة، ورسم للقضاة الأربعة، ومشايخ العلم: أن يحضروا، وكذا الأعيان من المباشرين»[٤].

وكما ذكرنا من قبلُ، خرج الحافظُ ابن الجزري من مصر بعد هذه الزيارة الحافلة، فركب البحرَ الأحمر، ودخل اليمن، فأكرمه ملكُها، وحدَّث فيها.

= الكبير في الألفاظ العامية، (٤/٢٢٧)، وهو من الملابس التي يمتاز بها قاضي القضاة عن غيره، ويكون من الجوخ، انظر: صبح الأعشى، (٤/٤٤، ٥٤)، في حين يكون لغيره الكنبوش، وهو ما يُستَر به مؤخر ظهر الفرس وكفله فقط، انظر: صبح الأعشى، (٢/١٤٤).

(١) يقصد المسؤولين الإداريين الذين ذكرهم من غير أهل العلم والقضاء.

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك، (٧/١٠٠).

(٣) جاء في الأصل: «الحرزني»، وهو تحريف غريب لم يُنبَّه عليه رغم أن الطبعة محققة في دار الكتب والوثائق القومية.

(٤) بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي، (٢/٩٣).

يقول الحافظ: «ثمَّ دخَلَ اليمنَ تاجرًا، فأسمعَ الحديثَ عند صاحِبِها، وَوَصَلَه[(١)]، ورجع ببضاعة كثيرة»[(٢)].

وقد وقفتُ على تفاصيل مفيدة لهذه الرحلة اليمنية في نص مخطوطٍ غير منشور[(٣)]، وهو محضرٌ أو تقريرٌ علمي عن زيارة الشيخ لليمن، أنقله على طوله لأهميته. يقول مقيِّده: «قَدِمَ الشيخُ شمس الدين الجزري مدينة زبيد ضحوة يوم الجمعة العاشر من شهر جمادى الأولى من سنة ثمان وعشرين وثمان مئة [٨٢٨هـ]، وأقام فيها إلى آخر يوم السبت الثاني والعشرين من شهر رجب منها.

وتوجّه منها إلى مدينة تعِز، قد حلَّها في أول ليلة من رجب، وأقام فيها نحو ثلاثة عشر يومًا.

ثم توجّه إلى عدَن، وأقام فيها نحو نصف شهر. ثم أقام فيها أيامًا، ثم طلبه السلطان الملك المنصور... الدين بن الناصر[(٤)] إلى تعبات[(٥)]، فسمع

---

(١) أي أعطاه ومنحه.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر (٣/٤٦٦ ـ ٤٦٧)، وانظر: المجمع المؤسس، (٣/٢٢٨)، والضوء اللامع، (٩/٢٥٧).

(٣) من مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء، مجموع (٣) تفسير. أوله كتاب: الفوائد السرية في شرح الجزرية، العلامة محمد الباذني الحلبي الحنفي. وعدد صفحاته (٢٢٠)، ثم يليه: كتاب إيضاح الدرة المضيئة في قراءة التلبية الصحيحة المروية في تخيير تيسير الشاطبية، لمؤلف مجهول، ثم يليه: نبذة عن قدوم شمس الدين الجزري إلى زَبِيد في جماد الأولى من سنة ٨٢٨هـ، (ورقة واحدة)، وهو المقصود.

(٤) هو المنصور عبد الله بن الناصر أحمد بن إسماعيل. تاسع ملوك الدولة الرسولية (بني رسول) في اليمن، حكم بين (٨٢٧هـ ـ ٨٣٠هـ).

(٥) الكلمة ملتبسة بعضَ الشيء، وما أثبتُّه هو الأقرب لما في الأصل، ولم أقف في تعيينها على شيء.

عليه الشِّفا بقراءة للشيخ زين الدين البرشكي [و]الحافظ جمال الدين محمد بن الخياط. وأسمع صحيح مسلم في مدينة تعز حال إقامته. وأكثر من انتفع عليه في أقاليم اليمن أهلُ زَبِيدَ، فإنهم قرأوا عليه فيها القرآن العظيم بالقراءات بالعشر الروايات مع كثيرٍ من الحديث النبوي وغيره، وإقامته عندهم كانت أكثر من إقامته عند غيرهم.

ثم توجه من تَعِز إلىٰ زَبيد في عاشر شوال، ودخلها في نصف الشهر، ثم تقدم منها متوجّهًا إلىٰ الحج يوم السابع عشر من السنة المذكرة بعد أن صلىٰ الجمعة.

ومن شعره لما وصل زبيد واجتمع بأعيانها من العلماء، فقال مادحًا لهم:

عـــذلوني لمـــا قصـــدتُ زَبِيـــدا ❦ فقلـتُ: قـولُ العـذول غيـر مُفيـدِ
جـا البخـاري الصـحيح لـم يـكُ ❦ يـروىٰ عاليًـا مـن سـوىٰ طريـقِ زبيـدِ

فاتفق له توريةٌ جيدة في قوله: زبيدي، والمراد الحسن بن المبارك الزبيدي، الراوي عن أبي الوقت السِّجزي، وعنه أحمد أبو طالب الحجازي. ثم ارتحل إلىٰ دمشق بعد الحج، ومات بها [كذا] بشيراز».

وفي هذا النص فوائد، منها تعيين زمن دخوله في جمادىٰ الأولىٰ سنة (٨٢٨هـ)، وخروجه من اليمن في نصف شوال تقريبًا، وبهذا نتوقع أن الشيخ مكث بمصر نحو تسعة أشهر تقريبًا إذا حسِبْنا حساب رحلة البحر إلىٰ اليمن، وأنه مكث في اليمن نحو خمسة أشهر. وفي النص تعداد المدن التي دخلها هناك، وما أَسْمَع وأقرأ في تلك البلاد. ونلاحظ أن التقرير خلا من ذكر أي

بيانات عن أنشطة تجارية للشيخ في اليمن، ولا يلزم من ذلك عدَمُ حدوثه فقد يكون هذا لاختصاص التقرير بالأنشطة العلمية. ومع ذلك فعندي تردُّد في دقة هذه المعلومة، فمن جهةٍ تبدو أشغال الشيخ في المدة القصيرة هناك كإقراء صحيح مسلم والشفا وقراءة القرآن بالعشر جدولًا مزدحمًا بحيث يتعسّر معه أن يُقال إن الغرض الأساس للرحلة كان التجارة، وإن لم يمنع هذا أن يكون هذا وقع أثناء ذلك، ومن جهةٍ أخرىٰ كان ابن الجزري مثريًا كما ذكر الحافظ، وكما يدل عليه واقعُ حالِه ووظائفه ومنزلته الإدارية في شيراز، وقد مرَّ معنا شواهدُ متعددة علىٰ ذلك، وقد تقدّم معنا أيضًا في رحلته السابقة (٨٢٣هـ) إلىٰ الحرميْن أنه كان قد جاء بهدايا وتُحَف، فلم يكن الشيخ بحاجة إلىٰ شد الرحال لأجل التجارة خصوصًا. وعلىٰ كل حالٍ فعلىٰ تقدير ليس في هذا ما يُذمّ، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨][(١)].

وعقب مغادرته اليمن يقول الحافظ السخاوي: «عاد لمكة فحجَّ سنة ثمان [٨٢٨هـ]، ثم رجع إلىٰ القاهرة فدخلها من أول التي تليها [٨٢٩هـ]، ثم سافر منها علىٰ طريق الشام ثم علىٰ طريق البصرة إلىٰ شيراز»[(٢)].

ويحسُن أن نختم هاهنا بحادثةٍ تخلّلت هذه الرحلة، وكان يمكن أن نقدِّمها باعتبار أولها، لكن رأينا تأخيرها باعتبار آخرها، ولما فيها من جانب عاطفي

(١) نزلت في الكَسْب في الحج، وقيل غير ذلك مما له علاقة بالتجارة، انظر: تفسير الطبري، (١٦٣/٤)، وتفسير السمعاني، (٢٠١/١).

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٢٥٧/٩). ويقول الحافظ في إنباء الغمر بأبناء العمر (٤٦٦/٣ ـ ٤٦٧)، إنه أقام بالقاهرة مدَّة لكنه لم يعيِّنها. ونلاحظ أنه جاء في النص: «فقدِم القاهرة في سنة سبع»، وهذا خطأ من الناسخ، اشتبهت عليه سبع بتسع في الرسم، فإن سياق الحافظ نفسه يخالفه.

مؤثِّر. يذكر الشيخُ أن هذه الرحلة بعد الغيبة الطويلة عن بلاد العرب كانت مناسبةً طيبة للاجتماع بابنه: أحمد المكنّىٰ أبا بكر[١]، في مصر، بعد افتراقٍ دام نحو عشرين سنة! حيث كان الابن مقيمًا في بلاد الروم (تركيا)، واستمر هناك وتزوّج، والوالد في بلاد ما وراء النهر ثم شيراز. وسنأتي علىٰ ذكر أبناء الشيخ بعد ذكر تلاميذه بسياقٍ مختصرٍ أتمَّ من ذلك.

قال ابن الجزري عن هذا اللقاء بابنه: «ففارقني نحو عشرين سنة، هو بالروم وأنا بالعجم، فلما يسَّر الله تعالىٰ لي الحج في سنة سبع وعشرين وثمانمائة [٨٢٧هـ]، كتبتُ إليه فحَضَر عندي، واجتمعنا بمصر نحو ستة عشر يومًا[٢]، وتوجّهتُ إلىٰ الحج وجاورتُ، وأقام هو بمصر من شوال وإلىٰ شوال سنة ثمان [٨٢٨هـ]، فحجَّ معي سنة ثمان [٨٢٨هـ]، ورجعْنا جميعًا إلىٰ الديار المصرية، وتوجه إلىٰ الروم ليحضر أهلَه[٣] ففارقته بدمشق في جمادىٰ الآخرة سنة تسع [٨٢٩هـ]»[٤].



(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء، (١/١٢٩).

(٢) المثبت في الأصل: عشرة أيام. لكن قال المحقق إنه في نسخة: «ستة عشر»، وفي نسخة أخرىٰ «بياض بين: نحو، وعشرة». فظهر أن في التحديد اضطراب، ولكن أثبتّ الستة عشر فوق لأن طاش كبري زاده نقل النص عن كتاب المصنِّف في الشقائق النعمانية، (ص: ٢٨)، وأثبته: «ستة عشر يومًا». فلعل هذا الأصح.

(٣) كان أبو بكر ابن الجزري المذكور مقيمًا ومتزوجًا في الروم، كما سنذكر في ترجمته آخر الكلام عن تلاميذ المصنِّف.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء، (١/١٣٠).

علاقته بالحافظ ابن حجر:

نقف هنا على علاقة استفادةٍ وتعاون علمي حسنة بين عالميْن جليليْن، هما ابن الجزري، والحافظ ابن حجر ﷺ. وتجدر الإشارة إلى أن ابن الجزري أسنّ من ابن حجر بنحو اثنتين وعشرين سنةً، ولذا فقد ذكره السخاوي ضمن شيوخ ابن حجر[(١)]، إلا أن هذا لم يمنع المصنِّف من الاستفادة من الحافظ ابن حجر وإنزاله منزلته وتبجيله والثناء عليه لما وقف عليه من علمه وحفظه وعلوّ كعبه في الحديث خصوصًا. وكذلك كان الحافظ ابن حجر يُجلِّه، ووصفه بالحفظِ غيرَ مرّة، ووصفه بـ«صاحبنا»، وحدَّث بكتابه «الحصن الحصين»، وجرت بينهما مبادلات وإهداءات للتصانيف، وأهمها «النشر» لابن الجزري، و«فتح الباري» للحافظ، وكلاهما من عيون تصانيف الشيخيْن، بل والمكتبة الإسلامية عمومًا في موضوعيْهما.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أوجهًا من هذا الاتصال والتعاون العلمي في كتابيه: «إنباء الغُمر»، و«المجمع المؤسّس»، ونحن نذكر بعضَ هذه النصوص، ونعلق عليها تعليقات يسيرة، ولا نتتبع جميعَ شواهد العلاقة بينهما وإن كانت كثيرةً في العديد من المصادر، كي لا يطولَ المقام.

نذكر النصَّ الأساس من المجمع المؤسس للحافظ ابن حجر، والذي يؤرِّخ للعلاقة بين الشيخين منذ زمن قديم قبل سفر ابن الجزري إلى تركيا.

«وكنت لقيتُه في سنة سبع وتسعين [٧٩٧هـ][(٢)]، وحرَّضني على الرحلة إلى

(١) انظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (١/٢١٠).

(٢) كان عُمْرُ الحافظ ابن حجر حينها أربعة وعشرين عامًا، وعمر الإمام ابن الجزري ستة وأربعين عامًا.

دمشق، وقد حدَّثْتُ عنه في حياته بكتابه: «الحِصْن الحصين»[(١)]، وحصل في البلاد اليَمَنية بسبب ذلك رواجٌ عظيم، وتنافسوا في تحصيله وروايته. ثم رحل بعد نيف وعشرين سنة، وقد مات كثير ممن سمعه، فسمعه الباقون وأولادهم عليه[(٢)].

وكان أرسل إلىٰ صاحِبِنا تقيِّ الدين الفاسي[(٣)] من شيراز إلىٰ مكة، يسأله عن: «تغليق التعليق»[(٤)]، الذي خرجته في وصل تعاليق البخاري، فاتفق وصولُ كتابه وأنا بمكة معي نسخةٌ من الكتاب، فجهزتُها إليه، فجاء كتابُه يذكر ابتهاجَه وفَرَحَه بها، وأنه شهَرَ الكتابَ بتلك البلاد[(٥)].

وأهدىٰ إليّ بعد ذلك كتابه: «النشر» المذكور، والتمس أن يُنشر في البلاد المصرية، أعان الله تعالىٰ علىٰ ذلك بمنِّه[(٦)]»[(٧)]. وقال: «ولما أقام بمكة نسخ بخطه في أوائل المقدمة[(٨)] التي جمعتها أولَ: شرح البخاري، واستعان بجماعةٍ

(١) في الأذكار والأدعية النبوية، وهو من كتب المصنِّف المشهورة، وله عليها أعمال.

(٢) المقصود رحلة ابن الجزري إلىٰ اليمن، عام (٨٢٨هـ)، فسمَّع اليمنيين كتابَ الحصن الحصين، وكان مشهورًا لديهم بسماعهم إياه من الحافظ ابن حجر، وكان ابن حجر قد سافر قبلَ ابن الجزري إلىٰ اليمن عام (٨٠٠هـ)، وحدَّث فيها في زَبيد بالحصن الحصين. انظر: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، (١٤٨/١).

(٣) صاحب العقد الثمين وغيره، وهو من تلاميذ ابن الجزري، وأقران الحافظ ابن حجر.

(٤) كتاب الحافظ ابن حجر المعروف في وصل معلَّقات البخاري، وهي الأحاديث التي حذف البخاريُّ من أول إسنادِها.

(٥) يعني بشيراز ونواحيها في بلاد الفرس.

(٦) وهو الكتاب المبارك، الذي يَقرأ به، وبنظمه: طيِّبة النشر؛ عمومُ المسلمين منذ ذلك العصر وحتىٰ الآن، في جميع الأمصار، فكم انتفع به من القرّاء والعلماء والمشايخ وطلبة العلم، فكتب الله أجرهما.

(٧) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٧/٣ ـ ٢٢٨).

(٨) المقصود: هَدي الساري مقدمة فتح الباري.

حتىٰ أكملها تحصيلًا»[(١)]، «وأرسل إليّ نسخة: تغليق التغليق، ونسخة: مقدمة الشرح، فألحقتُ بهما ما كان تحرَّر لي بعد حصولهما له»[(٢)].

ولم يقتصر الاهتمام بكتب الحافظ ابن حجر علىٰ ابن الجزري نفسِه، بل أوعز ابن الجزري إلىٰ شاه رخ ملك التتر أن يطلب كتبًا من السلطان المملوكي الأشرف برسباي، منها: فتح الباري. قال السخاوي: «وتهادت تصانيفَه ﷺ الملوكُ بسؤال علمائهم لهم[(٣)] في ذلك، حتىٰ ورد كتاب في سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة من شاه رخ ملك المشرق يستدعي من السلطان الأشرف برسباي هدايا، ومن جُملتها كتب في العلم، منها: «فتح الباري بشرح البخاري»، فجهَّز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله، ثم أعاد طلبه في سنة تسع وثلاثين [٨٣٩هـ][(٤)]، ولم يتَّفق أنَّ الكتاب كمُل، فأرسل إليه أيضًا قطعة أخرىٰ، وكان ذلك أولًا بعناية العلامة شمس الدين الجزري، ثم في زمن الظاهر جقمق جُهِّزت له نسخة كاملة»[(٥)].

ونقل السخاويُّ تقريظَ ابن حجر علىٰ أول: الحصن الحصين، وفيه الثناء البالغ علىٰ ابن الجزري. يقول: «وكتب بخطه أوَّل نسخة منه ما نصه: قال صاحبُنا الشيخ الإمام المحدث شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري الدمشقي حفظه الله»[(٦)]. ومن الناحية الأخرىٰ وصف ابنُ الجزري ابنَ حجر

(١) المرجع نفسه، (٣/٢٢٦).
(٢) المرجع نفسه، (٣/٢٢٨).
(٣) المقصود بالملوك شاه رخ، والتصانيف تصانيف ابن حجر، وعلماء الملوك المقصود به: ابن الجزري.
(٤) وهذا بعد وفاة المصنِّف.
(٥) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (٢/٦٩٩)، وانظر: الضوء اللامع، (٣/٢٩٨).
(٦) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (١/١٤٩).

بمولانا والإمام العلامة وشيخ الإسلام تواضعًا وتقديرًا وإنزالًا له منزلتَه. فنقل السخاوي أيضًا تقريظ المصنِّف لبعض كتب الحافظ، فكان منها ما ذكره السخاوي: «وكتب ـ فيما قرأته بخطه ـ على المجلد الأول من تصنيفه: النشر في القراءات العشر، ما نصه: هديةٌ مِنَ العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى، محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَري، مؤلِفه، عفا الله تعالى عنه، لخزانة مولانا الشيخ الإمام العلامة حافظ عصره، وشيخ مصره، شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن الشيخ الإمام المرحوم نور الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد العسقلاني، المعروف بابن حَجَر، أجَلَّه الله تعالى، وأدام نفع المسلمين بمؤلفاته المفيدة، وفضائله العديدة، وأيَّامِه السعيدة، ولقد أجَزْتُه ـ وله الفضل ولأولاده، أبقاهم الله وحفظهم بحياته ـ روايته عنِّي، ورواية جميع ما يجوز لي روايته»[(١)].

وقد أجاز المصنِّف لابن حجر وولدِه، نقل ذلك الحافظ فقال: «واتصلتْ لي كتُبُه وأجاز لي، ولولدي، وكتب في الاستدعاء ما نصُّه، ونقلتُه من خطِّه:

إني أجزتُ لهم روايةَ كلِّ ما ❁ أرويه من سُنَنِ الحديث ومُسْنَدِ
وكذا الصحاح الخمس ثم معاجم ❁ والمشيخات وكلِّ جزء مفرَدِ
وجميعِ نظْمٍ لي ونثر والذي ❁ ألَّفْتُ كـ: النشر الزكي، و: مُنْجِد[(٢)]
فالله يحفظهم ويبسُط في حيا ❁ ةِ الحافظ الحَبْرِ المحقِّق أحمدِ
وأنا المقصِّر في الورى العبد الفقي ❁ رُ محمدُ بن محمّدِ بن محمَّدِ»[(٣)].

ومع ذلك فلم تخل ترجمة الحافظ ابن حجر لابن الجزري ﷺ من لمزٍ

(١) المرجع نفسه، (١/٢٩٢).
(٢) المقصود: النشر في القراءات العشر، ومنجد المقرئين.
(٣) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦).

يسير وانتقاد، وقد يدل هذا على إنصاف الحافظ ابن حجر وتجرده العلمي، وإن كنّا قد لاحظنا على هذا الانتقاد ملاحظاتٍ وناقشناه، كما سيأتي في الكلام على الانتقادات على المصنف، فارتقبه.

٨ ـ تلاميذه:

ذكر المصنِّف في ترجمته لنفسه التي نعتمدها في ترجمته، أهمَّ تلاميذِه **في القرآن** بخاصة، نظرًا لموضوعِ كتابه الذي ترجم فيه لنفسه، وقد ذكر البلاد التي تحمّلوا فيها عنه وقرأوا عليه، وكثيرٌ من ذلك وقع أثناء أسفاره ورحلاته.

ونورِد هؤلاءِ التلاميذَ، ولا نلتزم ترجمَتهم كي لا يطول المقام.

ذكر المصنِّفُ جماعة ممن قرأ عليه بالقراءات العشر **بالشام ومصر**، وأكملوا.

فقال: «وقرأ عليه القراءات جماعةٌ كثيرون، فمِمَّن كمَّل عليه القراءاتِ العشرَ بالشام ومصر: ابنُه أبو بكر أحمد، والشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي، والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي، والشيخ نجيب الدين عبد الله ابن قطب بن الحسن البيهقي، والشيخ أحمد بن محمود بن أحمد الحجازي الضرير، والمحب محمد بن أحمد بن الهائم، والشيخ الخطيب مؤمن بن علي ابن محمد الرومي، والشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي، والشيخ علي ابن إبراهيم بن أحمد الصالحي، والشيخ علي بن حسين بن علي اليزدي، والشيخ موسى بن...[(١)] الكردي، والشيخ علي بن محمد بن علي بن نفيس، وأحمد بن علي بن إبراهيم الرماني»[(٢)].

---

(١) بياضٌ في الأصل.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩).

وذكر بعضَ تلاميذ القرآن الذي أكملوا عليه القراءات العشر في بلاد **الروم** (تركيا).

فقال: «فأكمل عليه القراءاتِ العشرَ بها الشيخ عوض بن...، والشيخ سليمان بن...، والشيخ أحمد ابن الشيخ رجب، والولد الفاضل علي باشا، والإمام صفر شاه، والولدان الصالحان محمد ومحمود ابنا الشيخ الصالح الزاهد فخر الدين إلياس بن عبد الله، والشيخ أبو سعيد بن بشلمش بن منتشا شيخ مدينة العلايا»[(١)]، وذكر جماعةً أخرىٰ قرأوا عليه ولم يُكملوا، ففصَّلهم، وبيَّن أين توقّفوا[(٢)].

وذكر تلاميذَه الذين قرأوا عليه في **هراة**. «فقرأ عليه للعشرة جماعةٌ، أكمل منهم الإمامُ العالم جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهروي[(٣)]»[(٤)].

وفي **يزد**: «فقرأ عليه للعشرة جماعةٌ، منهم المقرئ الفاضل شمس الدين محمد بن الدباغ البغدادي وجماعة لم يكملوا»[(٥)].

---

(١) المرجع نفسه، (٢/٢٤٩).

(٢) انظر: المرجع نفسه، (٢/٢٤٩).

(٣) شمس الدين الغوري الهروي الحنفي. أثنىٰ عليه المصنِّف في سياق حكايته لرحلته وإسماعه بهراة ثناءً باذخًا وذكر أنه كتب عنه النشر في القراءات العشر، وكاد ألا يفارقه ليلًا ونهارًا، ثم رحل إليه في شيراز أيضًا، وصاهره، وختم عليه، وتبادلا الإجازة تدبيجًا، انظر: جامع أسانيده، (ص: ١٢٥ ـ ١٢٧)، ومن جميل ما قال: «ونبَّهني علىٰ مواضع في النشر وغيره؛ فأحسن وأفاد». ومن الجدير بالذكر أن المصنِّف كتب أسانيده في القراءات، المطبوعة بعنوان: جامع أسانيد ابن الجزري، بناءً علىٰ طلب هذا الشيخ منه.

(٤) غاية النهاية، (٢/٢٥٠).

(٥) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠).

وفي **أصفهان**: «فقرأ عليه بها جماعة أيضًا ولم يكملوا»[(١)]. وفي **شيراز**: «فقرأ عليه بها جماعةٌ كثيرون للعشرة في جمع، منهم السيد محمد بن حيدر المسبحي، وإمام الدين عبد الرحيم بن... الأصبهاني، ونجم الدين الخلال، وأبو بكر بن... الجنحي»[(٢)].

وفي **البصرة وعنيزة**: «وكان قد رحل إليه المقرئ الفاضل المبرِّز أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني، فجمع عليه ختمةً بالعشر، بمضمَّن الطيِّبة والنَّشْر، ثم شرع في ختمةٍ لقُتَيبة ونصير عن الكسائي، وفارقه بالبصرة، وتوجه معه المولىٰ معين الدين بن عبد الله ابن قاضي كازرون، فوصلا إلىٰ قرية عنيزة من نجد وتوجها منها فأخذهم الأعراب من بني لام بعد مرحلتين فرجعا إلىٰ عنيزة»[(٢)].

وفي **المدينة ومكة**: «وعرض المولىٰ معين الدين [ابن قاضي كازَرون] ختمةً بقراءة أبي جعفر، ختمها بالمدينة، ثم ختمةً لابن كثير، ختمها بمكة، وكان يقرأ عليه في أثناء الطريق قراءةَ عاصم، فأتمَّها، وحفِظ أكثر الطَّيِّبة،...، وفي إقامته بالمدينة قرأ عليه شيخ الحرم الطواشي»[(٢)].

وأمّا تلاميذه **في الحديث**: فقد احتفظت المصادر التاريخية والحديثية ببعض تلاميذه الذي سمعوا عليه ورووا عنه، ونقتصر هاهنا علىٰ نماذج منهم.

قال السخاوي: «وقد روىٰ لنا عنه خلقٌ، منهم: الزين رضوان، والتقي بن فهد، والأُبِّي، ومن لا يحصىٰ كثرةً، وفي الأحياء سنة ست وتسعين [٧٩٦هـ] بالقاهرة، وكذا بمكة وغيرهما ممن أخذ عنه؛ جماعةٌ، رحمهم الله وإيانا»[(٣)].

---

(١) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠).

(٢) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٦٠).

كذلك من تلاميذه: الفخر المرشدي، وأبو الفرج بن إبراهيم، وأبو حفص المقرئ، وهؤلاء الثلاثة هم الذين رووا كتابه المسلسلات[١].

والأول: هو أبو بكر بن أحمد بن إبراهيم، الشهاب المرشدي الفوي المكي الأصل، ولد (٨٠٣هـ) بمكة، ورحل إلى مصر واليمن، ودخل أدرنه ببلاد الروم وباشر فيها القتال بغزاةٍ، فأغلب الظن أنه سمع من ابن الجزري هناك، وقد تلا عليه بعدة روايات، ونص السخاوي أنه سمع شيئًا من الحديث على ابن الجزري، توفي سنة (٨٧٦هـ)[٢]، وقد قرأ عليه ابن المبرد الحنبلي (٩٢٩هـ)، عن ابن الجزري[٣].

والثاني والثالث: لم أقف عليهما.

ومنهم أيضًا: محمد بن محمد بن الحسن بن علي البدراني، ناسخ الكتاب، كما نص في آخر النسخة المخطوطة أنه نقل الكتاب من خط «سيدنا وشيخنا شيخ الإسلام والقراء والمحدثين...».

والبدراني: له ترجمةٌ معروفة[٤]، هو «محمد بن محمد بن الحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الشمس أبو الخير البدراني الأصل القاهري الشافعي»، وُلِد سنة (٨١٠هـ)، قال السخاوي: «وأسمعه أبوه على الولي العراقي والواسطي والفوي وابن الجزري»، وله سِيرةٌ علمية في الاشتغال والقضاء، وكان مشتغلًا بالكتابة: «وكتب الخط المنسوب[٥]»، كما قال السخاوي، ثم قال:

(١) مسلسلات ابن الجزري، (ص: ٤٢٧).
(٢) الضوء اللامع، (١١/ ١٥ ـ ١٦).
(٣) النهاية في اتصال الرواية، (ص: ١٩٣).
(٤) الضوء اللامع، (٩/ ٧٣)، والتبر المسبوك، (ص: ٤١٦)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٥/ ٣٧٤).
(٥) هو الخط الفائق المنسوب لابن البوّاب أبي علي الحسن بن هلال.

«هذا مع تمام العقل والتودد والمروءة والتواضع والمشاركة في الفضائل، وقد رأيته كثيرًا، وسمعت من فوائده وكان برجليه التواء»، توفي (٨٥٦هـ)[١].

٩ـ أبناؤه:

كان للمصنِّف عدّة أبناء، ولكن عُرِف منهم ثلاثة بالعلم، وقد ترجم لهم في كتابه في طبقات القرَّاء، منهم اثنان اسمُهما محمد كاسم أبيهما، وهما الأكبر والأصغر، كُنية الأول أبو الفتح، وهو الأكبر، والثاني كنيته أبو بكر، واسمه أحمد، والثالث كنيته أبو الخير فاسمه وكنيته كاسم أبيه وكنيته، وقد توفّي الأكبر منهما في حياة أبيه.

ننقل الترجماتِ الثلاثَ، ونجعلها أصلًا، نعلِّق عليه تعليقاتٍ يسيرةً، حيث فصَّل فيها طلبَهم للعلم ومسموعاتِهم وقراءاتهم، وشيئًا من أحداث حياتِهم.

قال في ترجمة الأكبر منهم، وهو أبو الفتح: «محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ولد المتقدم ذكره ـ أو المصنِّف نفسه ـ أبو الفتح الشافعي، وُلِد يوم الأربعاء ثاني شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ] بدمشق، . . . ، وحضر في هذه السَّنَةِ كتابَيْ: أبي داود والترمذي، كاملًا على عمر بن أَمِيلة[٢]، وشيئًا من مسند الإمام أحمد على ابن أبي عمر[٣]، والمئة العلائية[٤] من مشيخة ابن البخاري عليهما وغير ذلك، والثاني من

(١) الضوء اللامع، (٩/٧٣).
(٢) وهو شيخ المصنِّف أيضًا، روى عنه في كتابِنا وعامة كتبه.
(٣) الصلاح المقدسي، من شيوخ أبيه أيضًا.
(٤) مئة حديثٍ انتقاها الحافظ صلاح الدين العلائي من مشيخة الفخر ابن البخاري تخريج ابن الظاهري، انظر: المعجم المفهرس، (ص: ٢٠٤).

الحَربِيَّات[١] على ابن هَبَلٍ[٢]، بسماعهم من ابن البخاري، والإرشاد[٣] من ابن أميلة عن الفاروثي وابن البخاري.

وأجازه شيخُنا عبد الرحمن بن البغدادي[٤]، والحرّاز صاحب الدِّمياطي[٥]، وحضر في الثانية الشاطبية على إبراهيم بن أحمد الإسكندري[٦] بسماعه من الفزاري، وسمع الشاطبية على شيخنا عبد الوهاب بن السلَّار[٧] وقرأ عليه الفاتحةَ بالقراءات السبع، وسمع عليه إلى ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ بالقراءات.

وسمع من أصحاب أبي سليمان[٨]، وابن المشرَّف[٩]، وابن الموازيني[١٠]

---

(١) خمسة أجزاء من حديث أبي الحسن علي بن عمر الحربي، انظر: المعجم المفهرس، (ص: ٢٦٥).

(٢) الدقاق الصالحي، من شيوخ أبيه أيضًا. وليرجع إلى ترجمتهم في المشيخة المفردة.

(٣) في القراءات لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي (ت ٣٨٩هـ).

(٤) عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك ابن البغدادي، الواسطي ثم المصري، من شيوخ المصنّف في القراءات، توفي (٧٨١هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٣٦٤).

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن إدريس الحرازي، الطبردار، سبط العماد الدمياطي، تفرد بالرواية عنه بالسماع، ت (٧٨١هـ)، انظر: إنباء الغمر، (١/٢٠٨)، والشذرات، (٨/٤٦٩).

(٦) هو إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح، أبو إسحاق السكندري، شيخ المصنِّف، سمع الشاطبية عن الفزاري بسماعه من العلم السخاوي، ونصّ في ترجمته أن ابنه محمدًا سمع منه في الثانية ـ أي من عمره، (ت: ٧٨٠هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٥).

(٧) تقدَّم الكلام عنه في مسيرة المصنِّف العلمية.

(٨) كذا، والصواب التقي سليمان. هو سليمان بن حمزة بن عمر، المقدسي، الصالحي الحنبلي، القاضي، مسند الشام، (ت: ٧١٥هـ). انظر: الشذرات، (٨/٦٦).

(٩) هو شهاب الدين محمد بن أبي العز بن مشرف الأنصاري الدمشقي، كان مسند دمشق وشيخ الرواية بالأشرفية، (ت: ٧٠٧هـ). انظر: الشذرات، (٨/٣٠).

(١٠) هو محمد بن علي بن حسين، أبو جعفر الموازيني، مسند دمشق والشام، (ت: ٧٠٨هـ). انظر: الشذرات، (٨/٣٤)

وغيرهم، كشيخنا الحافظ ابن المحبّ[١]، وابن عِوَض[٢]، وابن محبوب[٣] وسواهم.

وحفِظَ القرآنَ وله ثماني سنين، واستظهر الشاطبية، والرَّائية[٤]، ومنظومَتِي: الهداية[٥]، وشرع في الجمْع بالعشر عليَّ، فرحلتُ به إلى الديار المصرية[٦]، فأدركت به أبا الفتح محمد بن أحمد العسقلاني[٧] آخر أصحاب الصائغ[٨] سنة ثمان وثمانين (٧٨٨هـ)، فقرأ عليه القراءاتِ الاثنتي عشرة

(١) ابن الصامت، من مشاهير الحفاظ، ومن شيوخ المصنف، انظر ترجمته في المشيخة المفردة.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عمر بن عوض، شمس الدين، أبو عبد الله الصالحي، المعروف بالبيطار والبقال، مسند محدّث مكثر، سمع الحبال والتقي سليمان والشهاب بن مشرف والطبقة، سمع منه البرهان الحلبي وغيره، (ت: ٧٩٣هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٢٢٥).

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن، ابن محبوب، تاج الدين أبو العباس الجميزي المرزبي الأصل البعلي ثم الدمشقي، المؤرخ، (ت: ٧٨٨هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٣٨٤).

(٤) المقصود بها كتاب الشُّفعة في القراءات السبعة، من نظم الإمام محمد بن أحمد الموصلي (ت٦٥٦هـ) المعروف بشُعلة، وهي منظومة رائية قدر نصف الشاطبية. انظر: النشر، (١/٩٤ ـ ٩٥).

(٥) المقصود منظومة الهداية في علم الراوية للمصنِّف نفسه، وهي في علم مصطلح الحديث، مطبوعة، وشرحها الحافظ السخاوي، بعنوان: الغاية في شرح الهداية، وهو مطبوع أيضًا.

(٦) هذه رحلةٌ من رحلاته المتكررة إلى مصر، بعد رحلتيْه الأوليين في طلب العلم، اللتين ذكرناهما سابقًا، وقد وقعت له زيارة أخرى بأولاده عام (٧٩٤هـ)، كما ذكر المصنِّف في جامع الأسانيد، (ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٧) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الفتح العسقلاني ثم المصري، قال عنه المصنِّف: «رُحْلَة القراء بالديار المصرية وآخر من تلا بالعشر بل بالسبع على الصائغ، مقرئ متصدر صالح صحيح التلاوة». ونص على قراءة ابنِه عليه فقال: «وابني أبو الفتح محمّد بالعَشْر، وأضاف إليها قراءةَ الأعمش وابن محيصن بالإجازة، وسمع ذلك كاملًا أخواه أحمد وعليٌّ وشيخُهم صدقة الضرير». (ت: ٧٩٣هـ). انظر: غاية النهاية، (٢/٨٢).

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، مسند عصره ومقرئه ورحلة وقته، تقدَّم ذكره في ترجمة المصنف في مسيرته العلمية المبكرة.

بمضمَّن عدة كتبٍ، بحضور المقرئ الفاضل صدقة الضرير[١] مؤدِّبِه، ثم جمَعَ ختمةً بالسَّبْع على أحمد بن بيبرس[٢] صاحب السَّرَّاج[٣] بمضمَّن الإعلان[٤]، وسمِعَ كثيرًا من كتب القراءات على ابن السويداوي[٥].

ثم اشتغل بالفقه وغيرِه، فحفظ عدَّةَ كُتُبٍ في علوم مختلفة، كالتنبيه للإمام أبي إسحاق [الشيرازي]، وألفية ابن مالك، ومنهاج البيضاوي، وتلخيص المفتاح[٦]، والمبهج في أصول الدين لشيخي شيخ الإسلام البلقيني، وألفية شيخه العراقي في علوم الحديث وغير ذلك.

وعرض محفوظاتِه مرَّاتٍ على شُيُوخِ عصْرِه، وأجازوه. وأذِنَ له بالإفتاء

(١) هو صدقة بن سلامة بن حسين أبو محمد المسحرائي، الضرير، قال المصنِّف: «معلم أولادي مقرئ ناقل أستاذ مستحضر، قرأ عليَّ للعشْرِ بطرُقٍ إلى آخر التوبة، ثم رحل إلى العراق، ورجع فقرأ عليَّ، ثم رحل إلى مصر فأدرك العسقلانيَّ فقرأ عليه للعشرة، وكان قد أدرك ابنَ اللبان وغيره، وقرأ عليهم بعضَ شيء، وجلس بالجامع الأموي متصدرًا، وانتفع به جماعة». انظر: غاية النهاية، (١/٣٣٦).

(٢) هو أحمد بن محمد بن بيبرس، شهاب الدين، يُعرف بابن الركن، بالقاهرة، قال المصنِّف: «ثقة حاذق قرأ السبع وقراءة الحسن البصري ويعقوب على ابن السراج الكاتب، قرأ عليه بالسبع بمضمن الإعلان ابني أبو الفتح محمد وسمع ذلك أخواه أحمد وعلي وسمع الثلاثة بقراءتي عليه قراءة الحسن». (ت: ٧٩٧هـ). انظر: غاية النهاية، (١/١٠٨).

(٣) هو محمد بن محمد بن نمير، أبو عبد الله المصري المعروف بابن السراج. قال المصنف: «الكاتب المجوِّد، إمام مقرئ مصدَّر، انتهت إليه الرئاسةُ في تجويد الكتابة وإسناد القراءات بالديار المصرية». (ت: ٧٤٩هـ). انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٥٦).

(٤) كتاب الإعلان لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الصفراوي الإسكندري، تقدَّم ذكره.

(٥) هو أحمد بن الحسن بن محمد بن يحيى أبو العباس بن السويداوي المصري. قال المصنِّف: «مسنِدٌ خيِّرٌ صالح، أعتنى به أبوه فأسمعه القراءات من عدة كتب على أبي حيان، . . . ، وسمع منه أولادي الثلاثة محمد وأحمد وعلي وغيرهم». (ت: ٨٠٤هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٤٧).

(٦) تلخيص المفتاح في المعاني والبيان لجلال الدين القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، وأصله القسم الثالث من مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي (ت: ٦٢٦هـ).

والتدريس شيخُه الإمام برهان الدين الأَبْنَاسي[(١)].

ولما دخل والِدُه الرومَ؛ باشَرَ وظائِفَه بدمشق[(٢)]، ودرس وأقرأ حتىٰ اخترمته يدُ المنون بالطاعون، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون، سنة أربع عشرة ثمانمائة [٨١٤هـ] ووالده بشيراز، فلا حول ولا قوة إلا بالله»[(٣)].

ويظهر من هذه الترجمة أنّ أبا الفتح محمد ابن الجزري، ابنَ المصنِّف الأكبر، كان من النابهين أهلِ العلم، الجامعين لفنون، وبرز في القراءة كأبيه، وقد جدّ واجتهد، وتعِب عليه أبوه ورحل به وأحضره وأقرأه، وقد توفي صغيرًا في سن الكهولة، وله سبع وثلاثون سنة، ووالده في سنّ الشيخوخة له ثلاث وستون سنة، في شيراز، فلم يلتقيا لنحو ستة عشر عامًا منذ عام (٧٩٨هـ) عندما سافر ابنُ الجزري الأبُ إلىٰ الروم، فرحمهما الله رحمةً واسعةً.

أما **الابن الأوسط** فهو «أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، أبو بكر، ابني، وُلد ليلةَ الجمعة سابع عشر شهر رمضان سنة ثمانين وسبعمائة [٧٨٠هـ] بدمشق، فأدرك الصلاح محمد بن أحمد بن أبي عمر[(٤)] آخر أصحاب ابن البخاري[(٥)]، وأجازه، وكذلك أجازه المشايخ المسنِدُون إذ ذاك كابن قاضي شهبة، وابن عوض، والتاج بن محبوب، وابن

(١) هو إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب، برهان الدين الأبْناسي، القاهري. فقيه شافعي محدث، كان شيخ الديار المصرية. له: الدرة المضية في شرح الألفية، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، وغيرها. (ت: ٨٠٢هـ). انظر: شذرات الذهب، (١٢/٩).

(٢) منها التدريس بجامع التوبة والمدرسة الصلاحية بالقدس، وكذا الأتابكية، انظر: إنباء الغمر، (٥٠٣/٢). وقد تقدَّم ذكر عامة هذه الوظائف في ترجمة المصنِّف.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢٥١/٢ ـ ٢٥٢).

(٤) هو من شيوخ المصنِّف، راجع المشيخة المفردة.

(٥) هو الفخر أبو الحسن علي بن أحمد المقدسي، المعروف بابن البخاري، شيخ شيوخ المصنِّف، تقدّم مرارًا.

السلار، والحافظ المحبّ[١]، وحضَر عند بعضِهم وسمِع من آخرين.

وختم القرآنَ سنة تسعين [٧٩٠هـ]، وصلَّى به سنة إحدى [٧٩١هـ][٢]. وحفظ الشاطبيةَ، والرَّائيةَ[٣]، وقصيدتي في العشر[٤]، ولما رحلتُ بأخيه لقراءة القراءات على ابن العسقلاني[٥] آخر أصحاب التقي الصائغ؛ قرأ معه عليه قطعةً من أول القرآن، وسمِعَ عليه جميعَ القرآن بالقراءات الاثنتي عشرة بقراءة أخيه أبي الفتح، وسمِعَ أيضًا عليه الشاطبيةَ والعنوانَ[٦]، وأجازه، وسمع العنوانَ أيضًا بقراءتي على الصلاح بن البلبيسي[٧]، وأجازه الصلاح بن الأَعْزَازي[٨] آخر أصحاب ابن مؤمن[٩]، وفي الرحلة الثانية قرأ القراءاتِ العشرَ والشاطبيةَ

(١) المحب ابن الصامت، من شيوخ المصنِّف، راجع المشيخة المفردة، وفي هذا الموضع سقط استدركته من الطبعة المحققة الجديدة لغاية النهاية، ت عمرو بن عبد الله، (٤٥٢/١).

(٢) يعني وله عشر سنوات فقط، وأمّ به وله إحدى عشرة سنة.

(٣) الشُّفعة في القراءات السبعة، من نظم الإمام محمد بن أحمد الموصلي، تقدَّم ذكرها في ترجمة أخيه الأكبر الفائتة.

(٤) المراد طيبة النشر في القراءات العشر.

(٥) أبو الفتح العسقلاني، تقدَّم في ترجمة أخيه الأكبر الفائتة.

(٦) كتاب العنوان لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي الأصل، ثم المصري النحوي المقرئ (ت: ٤٥٥هـ). انظر: النشر في القراءات العشر، (٦٤/١).

(٧) هو محمد بن محمد بن عمر الأنصاري، أبو عبد الله صلاح الدين البلبيسي، من مسندي القاهرة، حدَّث بصحيح مسلم، (ت: ٧٩٢هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٤٧٣/٥).

(٨) هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي الصالحي، قال المصنِّف: ينعت بالصلاح مقرئ صالح، قرأ بالعشر على ابن مؤمن الواسطي، ...، وترك الفن ولم يبق من أصحاب ابن مؤمن سواه، ...، قرأتُ عليه الكنز، وسمعه ابني أبو الفتح، (ت: ٧٨٤هـ). انظر: غاية النهاية، (١٨٤/١).

(٩) هو عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين أبو محمد الواسطي. قال المصنِّف: الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور كان شيخ العراق في زمانه، ولد سنة إحدى وسبعين وستمائة، وقرأ بالكثير على الشيوخ، ...، وألف كتابَ الكنز في القراءات العشر، جمع فيه للسبعة بين الشاطبية والإرشاد، ثُم نظمه في كتاب سماه الكافية على طريق الشاطبية، ...، =

علىٰ إبراهيم بن أحمد الشامي[(١)] وأكمل عليَّ أيضًا القرآنَ بالقراءات العشر، وقرأ عليَّ كتابي النشر والتقريب، والطيبة وسمعها غير مرة.

وحفِظَ كُتبًا وأقرأ، وكتب عن الشيخ الحافظ العراقي[(٢)] وغيرِه، وسمع البخاري من علي بن... خطيب جامع الجوزة[(٣)].

ولما دخلتُ الروم؛ لحِقَني بكثيرٍ من كتبي، فأقام عندي يفيد ويستفيد، وانتفع به أولاد الملك العادل محمد بن عثمان[(٤)]: الكامل محمد، والسعيد مصطفىٰ، والأشرف.

وولي الجامعَ الأكبر البايزيدي بمدينة برصة، وكان في خيرٍ وازدياد مع الدِّين والعفاف الوافر، أسعده الله وبارك فيه.

ثم لما وقعت الفتنة التِّيمُرية بالروم كان معي عندما طلبني الأميرُ

= وكان دَيِّنًا خيرًا صالحًا ضابطًا، اعتنىٰ بهذا الشأن أتمَّ عِناية، وقرأ بما لم يقرأ به غيرُه في زمانه، فلو قرئ عليه بما قرأ أو علىٰ صاحبه الشيخ علي الديواني الواسطي لاتصلت أكثرُ الكتب المنقطعة، ولكن قصور الهمم أَوْجَبَ العَدَمَ، فلا قوة إلا بالله، وليتهم لو أدركوا ما بقي من اليسير من ذلك قبل أن يطلبوه فلا يجدوه. (ت: ٧٤٠هـ). انظر: غاية النهاية، (١/٤٢٩).

(١) هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن، أبو إسحاق الشامي، نزيل القاهرة. قال المصنِّف: انقطع بالجامع الأقمر وأضرَّ وامتنع من الأقراء ثم أقرأ، فقرأ عليه بالعشر... ابني أبو بكر أحمد،...، وحدَّثهم بالقراءات أيضًا عن جماعة بالإجازة، وهو آخر المسندين بالديار المصرية. (ت: ٨٠٠هـ)، انظر: غاية النهاية، (١/٧ ـ ٨).

(٢) الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، شيخ المصنِّف.

(٣) جامع الجوزة: ذكره النعيمي، فقال: غربي عمارة السلطان القايتبائية، انظر: الدارس، (٢/٣٣٠)، وقال السخاوي في الضوء اللامع، (٥/٣٢٧): «جامع الجوزة بالشاغور»، وفي شذرات الذهب، (١٠/٤٥٥): «جامع الجوزة، خارج باب الفراديس بدمشق». وانظر: منادمة الأطلال، (ص: ٣٧٣)، وخطط الشام، (٦/٦٣). وانظر في ترجمة هذا الشيخ: ذيل التقييد (٢/٢١٨).

(٤) الملك بايزيد بن مراد، الملقَّب الصاعقة، تكرر مرارًا أثناء ترجمة المصنِّف.

تِيمورلنك، فأرسله عنه رسولًا إلىٰ السلطان الناصر فرج بن برقوق، ففارقني نحو عشرين سنة هو بالروم وأنا بالعجم. فلما يسَّر الله تعالىٰ لي الحجَّ في سنة سبع وعشرين وثمانمائة [٨٢٧هـ] كتبتُ إليه؛ فحضَر عندي واجتمعنا بمصر نحو عشرة أيام. وتوجَّهتُ إلىٰ الحج وجاوَرْتُ وأقام هو بمصر من شوال وإلىٰ شوال سنة ثمان [٨٠٨هـ] فحجّ معي سنة ثمان [٨٠٨هـ]، ورجعنا جميعًا إلىٰ الديار المصرية، وتوجه إلىٰ الروم ليُحْضِر أهلَه، ففارقتُه بدمشق في جمادىٰ الآخرة سنة تسع [٨٠٩هـ].

ولما كان بمصر في غيبتي وأنا مجاوِرٌ بمكّةَ؛ شرح طَيِّبَةَ النَّشْر، فأحسن فيه ما شاء مع أنه لم يكن عنده نسخةٌ بالحواشي التي كنتُ كتبتها عليها، ومن قَبْلِ ذلك شرح مقدمة التجويد[١]، ومقدمة علوم الحديث[٢] من نَظْمي في غاية الحُسْن.

وولَّاه السلطان الأشرف بَرْسباي وظائفَ أخيه أبي الفتح ـ ﷺ ـ التي كان أخذها عنّي: مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية[٣] الكبرىٰ، والمشيخة الكبرىٰ بمدرسة أم الصالح، وتدريس الصلاحية[٤] بدمشق، والتصدير[٥] بالجامع الأموي، وتدريس الأتابكية[٦] بسفح قاسيون، فحضرتُ درْسَه مع قضاة

(١) المعروفة بالجزرية.

(٢) منظومة الهداية، تكرر ذكرها مرارًا.

(٣) تقدَّم التعريفُ بها في ترجمة المصنِّف.

(٤) تقدّم التعريف بالصلاحية، ولكن المدرسة الصلاحية المشهورة التي وليها المصنِّف ثم ابنه أبو الفتح عوضًا عنه هي الصلاحية التي بالقدس، وثَمَّ صلاحية أخرىٰ مشهورة بدمشق، تقدم التعريفُ بها أيضًا، فلعله كان يدرس بكلتا المدرستين.

(٥) التصدير: كلمة ترد بمعنىٰ التدريس، أي يتصدر المدرس مجلسًا في المسجد ليدرس الطلبة. انظر: معجم الألفاظ التاريخية، (ص: ٤٥).

(٦) المدرسة الأتابكية: قال النُّعيمي: بصالحية دمشق غربيها المرشدية ودار الحديث الأشرفية=

القضاة[١] والعلماء.

وتوجَّه لإحضار أهله من الروم وتوجهت أنا كذلك إلى العجم، والله تعالى يجمع شملَنَا في خير وذلك سنة تسع وعشرين وثمانمائة[٨٢٩هـ][٢]»[٣]. ولم أقف على تعيين وفاته، إلا أن الحافظ السخاوي قال في ترجمته: «مات بعد أبيه بقليل»[٤].

وتدلّ هذه الترجمة للابن الأوسط أبي بكر على أنه كان من أهل العلم، وتدلّ كذلك على مكانته الرسمية، فقد كان دبلوماسيًّا وسفيرًا، حيث أرسله تيمور لنك إلى السلطان المملوكي ابن برقوق برسالة، وعاش أيضًا في الروم ـ تركيا ـ وتزوّج بها، فكانت له مكانته في المواضع الثلاث: مصر والشام، والروم، والعجم.

وأما **الابن الثالث الأصغر** فهو «محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن

= المقدسية. قال القاضي عز الدين الحلبي: أنشأتها بنت نور الدين أرسلان بن أتابك صاحب الموصل. انتهى. والصواب: أنها أخت أرسلان هذا كما قال الذهبي في العبر في سنة أربعين وستمائة [٦٤٠هـ]. انظر: الدارس، (٩٦/١).

(١) جمع قاضي القضاة، وهو رئيس القضاة في كل مذهب من المذاهب الأربعة في الدولة المملوكية.

(٢) توفي المصنِّف ﷺ كما نعلم عام (٨٣٣هـ) في شيراز.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء، (١٢٩/١ ـ ١٣١).

(٤) الضوء اللامع، (١٩٣/٢). وقد أرَّخه الزركلي (نحو ٨٣٥هـ)، انظر: الأعلام، (٢٢٧/١). وذكر شمس الدين ابن الغزي في ديوان الإسلام، (١١٦/٢) أن وفاته في (٨٥٠هـ)، وفي هذا نظر، إذ إنه متأخر عنه جدًّا، فيبعد أن يقف على ما يخالف السخاوي الذي نصّ أنه توفي بعد أبيه بقليل، وهذا الذي ذكره الغزي نحو سبعة عشر عامًا بعد وفاة أبيه، فليس بالقليل، ولم يذكر مستندًا لذلك، فالله أعلم.

الجزري، أبو الخير أخو المتقدِّمِ ذِكْره وشقيقُه[١]، وُلد في جمادىٰ سنة تسع وثمانين وسبعمائة [٧٨٩هـ] بالمشهد المعروف بمينامين[٢] من أرض جَلْجولية[٣] بعد عودِنَا من مصر وإتمام أخيه القراءاتِ.

وأجازه مشايخُ العَصْرِ، وحضر علىٰ أكثرِهم، ثم رحلتُ به وبإخوتِه إلىٰ مصر[٤]، فسمع الشاطبيةَ من إبراهيم الشامي[٥] بسماعه من القاضي بدر الدين بن جماعة[٦]، وكتابَ المصباح[٧] في العشر لأبي الكرم بسماعه من أبي حيان، وسمع كثيرًا في القراءات بقراءة أخيه أبي بكر أحمد[٨]، وأظنُّه قرأ عليه الفاتحةَ، وكتاب الهادي لابن سفيان[٩] من ابن السويداوي[١٠] بسماعه من

(١) أي: محمد الأكبر، أبو الفتح.

(٢) كذا في غاية النهاية، ووقع في الضوء اللامع، (٩/٢٨٨): «مشامش»! وهو تحريف. والصواب: يامين أو بنيامين. وهو مشهد معروف في غرب مدينة قلقيلية في فلسطين، يُنسب إلىٰ النبي بنيامين، أحد أسباط بني إسرائيل.

(٣) جَلْجُولِيا: قال الزبيدي: «قرية بفلسطين»، تاج العروس، (٢٨/٢٣٠)، وتقع حاليًا ضمن دولة الاحتلال أزالها الله. ورد ذكرها في التواريخ، انظر: النجوم الزاهرة، (٩/١٥٨)، والسلوك، (٢/٢٤)، وغيرها. ولم نقف علىٰ تعيين موضعها في كتب البلدان والأماكن القديمة.

(٤) هذه رحلةٌ من رحلاته المتكررة إلىٰ مصر، بعد رحلتيْه الأوليين في طلب العلم، اللتين ذكرناهما سابقًا، وقد وقعت عام (٧٩٤هـ)، كما ذكر المصنِّف في جامع الأسانيد، (ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٥) أبو إسحاق الضرير، تقدّم التعريفُ به في ترجمة الابن الأوسط.

(٦) هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله، بدر الدين بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، القاضي الفقيه الأصولي المتكلم المحدّث، عالم مشهور، له تصانيف كثيرة، (ت: ٧٣٣هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ، (٩/١٣٩).

(٧) المصباح في القراءات العشر، تأليف الإمام أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوري البغدادي، (ت: ٥٥٠هـ)، انظر: النشر في القراءات العشر، (١/٩٠).

(٨) وهو الأخ الأوسط، تقدَّمت ترجمته قبل هذا المترجَم.

(٩) كتاب الهادي، تأليف الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني المالكي، (ت: ٤١٥هـ). انظر: النشر، (١/٦٦).

(١٠) هو إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب، تقدَّم التعريفُ به في ترجمة الأخ الأكبر أبي الفتح.

أبي حيان.

ولمّا عُدْنا إلىٰ دمشق؛ سمِعَ البخاري من خطيب مسجد الجوزة[١]، والحجّار[٢]، وعدة، من سماعه من القاضي سليمان[٣]، وجزء الدينار[٤] وغيره من أبي هريرة بن الحافظ الذهبي[٥].

ولما دخلتُ الرُّومَ حضرَ إليَّ سنة إحدىٰ وثمانمائة [٨٠١هـ] فصلىٰ بالقرآن[٦]، وحفِظَ المقدمة[٧]، والجوهرة[٨]، وأكمل عليَّ جمْعَ القراءات العشر في ذي القعدة سنة ثلاث [٨٠٣هـ]، ثم أعادها في ختمةٍ فختمها في يوم الاثنين وهو يوم الوقفة تاسع الحجة سنة أربع وثمانمائة [٨٠٤هـ].

---

(١) جاء في الأصل: الجوريزة، والمثبت هو الصواب. وقد تقدَّم التعريفُ بهذا في ترجمة الابن الأوسط. وانظر في ترجمته: ذيل التقييد، (٢/٢١٨)، وورد في الترجمة السابقة أن اسمه عليٌّ، وسقط اسمُ أبيه.

(٢) الظاهر أن في هذا الكلام سقطًا أو تصحيفًا. والأقرب أن يكون: «من خطيب مسجد الجوزة عن الحجار»؛ فإن أحمد بن أبي طالب ابن الشِّحنة الحجَّار المسند الشهير المعمَّر مات عام (٧٣٠هـ)، وهو المشهور بهذا الإطلاق، ومن مسموعاته المشهورة: البخاري، والحجار لم يدركه المصنِّف نفسه، فهو في رتبة شيخ شيوخ المصنف، فقد روىٰ عنه منهم مثلًا المحبّ بن الصامت، شيخ المصنِّف. وللحافظ ابن ناصر الدين رسالة في من سمِع من الحجار صحيحَ البخاري وفي سماعه إياه، عنوانها: الانتصار لسماع الحجار، مطبوعةٌ ضمن رسائله.
قلت: ثم رجعت إلىٰ النسخة المحققة، (١/٤٥٢)، فوافق الخُبر الخَبر، إذ فيه: «بياض في الأصل»، وخطيب جامع الجوزة هو علي بن محمد بن أبي المجد، مسند الشام، سمع علىٰ وزير بنت عمر بن المنجا صحيح البخاري بكماله، ومن كتاب الإكراه إلىٰ آخر الصحيح... علىٰ أحمد بن أبي طالب الحجار، انظر: ذيل التقييد، (٢/٢١٨).

(٣) هو مسند الشام التقي سليمان بن حمزة، (ت: ٧١٥هـ)، شيخ شيوخ المصنِّف، تقدَّم ذكره.

(٤) هو جزء الألف دينار، تخريج الحاكم من حديث أبي بكر القَطيعي، ويشتمل علىٰ ثلاثمئة وخمسة وثلاثين حديثًا. انظر: المعجم المفهرس، (ص: ٢٣٠).

(٥) من شيوخ المصنِّف، راجع ترجمته في المشيخة المفردة.

(٦) أي ختمه كلَّه في الصلاة.

(٧) المقدمة الجزرية في التجويد للمصنِّف.

(٨) الجوهرة في النحو، منظومة للمصنِّف.

ثم لحِقَني إلىٰ مدينة كَشّ في أيام الأمير تِمُر أوائل سنة سبع وثمانمائة [٨٠٧هـ]، ثم كان في صُحْبَتي إلىٰ شيراز، وأكمل بها أيضًا القراءاتِ العشر في شهور سنة تسع وثمانمائة [٨٠٩هـ]»[(١)]. ولم أقف علىٰ تاريخ وفاته، فقد قال السخاوي: «وما علمتُ الآنَ وقتَ وفاته»[(٢)].

١٠ـ وفاته:

ولأنّ لكل بداية نهاية، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، فكان القدر المحتوم، وتوفِّي الإمامُ ابن الجزري في شيراز «أوائل سنة ثلاث وثلاثين»[(٣)]. ويعطينا السخاوي مزيدًا من التفاصيل: «فكانت منيته بها [شيراز] قبل ظهر يوم الجمعة، خامس ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين بمنزله من سوق الإسكافيين منها، ودفن بمدرسته التي أنشأها هناك»[(٤)]. وثمة اختلاف في تعيين تاريخ اليوم لدىٰ الحافظ ابن حجر، إذ يقول: «وبلغتنا وفاته من مكة سنة ثلاث وثلاثين وثماني مئة، توفي في خامس عشر ربيع الأول منها بشيراز ﷺ. رأيت بخطي أن وفاته كانت ثالث عشر محرم سنة ثلاث وثلاثين، ولا أدري ما كان مستندي في ذلك»[(٥)]، ولعل الأول أرجح، فهو الموافق لما سيأتي عن تلميذه الذي شهد الجنازة، وهو الذي اعتمده السخاوي كما تقدَّم، ويبدو أنه وقع للحافظ اضطراب في تعيين تاريخ وفاة ابن الجزري، كما ذكر نفسُه، وهذا من

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣).
(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٨٨).
(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).
(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧).
(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٩).

إنصافه وأمانته رحمه الله.

وقد أرَّخ لوفاة ابن الجزري ووصف جنازته ودفنَه تلميذٌ له، لعله هو ناسخ كتابه غاية النهاية، حيث ألحق ذلك بآخر ترجمته في الكتاب نفسِه، ولم يذكر اسمَ نفسِه ولم نقف علىٰ من عيَّنه. قال: «قال الفقير المغترف من بحاره: توفي شيخُنا ـ رحمه الله ـ ضحوة الجمعة لخمسٍ خَلَوْنَ من أول الربيعيْن سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة [٨٣٣هـ] بمدينة شيراز، ودُفِن بدار القرآن[١] التي أنشأها، وكانت جنازتُه مشهودةً، تبادَرَ الأشرافُ والخواصُّ والعوامُّ إلىٰ حَمْلِها وتقبيلها ومَسِّها تبرُّكًا بها، ومن لم يمكنه الوصول إلىٰ ذلك كان يتبرك بمن تبرك بها، وقد اندرس بموته كثير من مهامّ الإسلام»[٢].

وبوفاة هذا الإمام طوىٰ التاريخُ رحلةً عامرة بالعلم والتعليم، والقرآن والحديث، لعالمٍ محدِّث حافظٍ من كبار علماء القرآن الكريم وقراءاته، كتَب الله القَبولَ لكُتُبِه في التجويد كالجزرية والتمهيد، وفي القراءات، وبخاصة النشر، والطيبة، والدرة، التي يقرأ بها كثيرٌ من أهل العلم منذ حياته وحتىٰ الآن ويُقرئون بها ويحفظونها، وتُناهِزُ في شُهرتها واستفاضتها منظومة الشاطبية المشهورة في القراءات السبع، بل إنه ومنذ عصر ابن الجزري حتىٰ الآن والعالم الإسلامي يقرأ بالقراءات العشر، بفضل ترجيحه واعتماده للقراءات الثلاث الزائدة علىٰ سبع الشاطبية ـ وأصلها التحبير ـ، حيث دلّل أنها متواترة لا تنزل في الرتبة عن هذه السبع، وألَّف في ذلك كتابَه النفيس: منجد المقرئين، فكان البادئَ بهذه السُّنة التي وُضِع لها القبول والاستمرار حتىٰ الآن، وما زالت كتبه

(١) تقدم ذكرها في كلام ابن حجر، وهذه غير دار القرآن الأولىٰ التي أنشأها في دمشق غالبًا، وهذه في شيراز.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥١).

ومنظوماته في التجويد والقراءات مُقرّرةً في معاهد القرآن ومدارسه وكلياته وجامعاته في العالم أجمع، ويحفظها طلبةُ العلم والعلماء. إنه مثالٌ آخر للفرج بعد الشِّدَّة، فقد امتُحِن هذا العالِم الجليل، وجرت به تصاريفُ الأيام، وهاجر من بلاده بعد عِزّة وحظوة وهو قريبٌ من عُمْر الخمسين، وعاش عقودًا في بلادٍ غريبة، مع تقلُّبات سياسية عاتية، وأسفارٍ كثيرة، فلم يصرفه ذلك عن العلم والتعليم والإفادة والتصنيف، ولم يمتْ حتىٰ عزّ وارتفع شأنه، فكان المقرَّب لدىٰ العامة والخاصة، وله المنزلة الجليلة في بلاد العرب والعجم، ونحسَب أن هذا من بركة خدمته لكتاب الله ﷻ وإخلاصه في ذلك لوجه الله تعالىٰ، فتلك سُنَّة الله في العلماء العاملين المخلصين، فرحمه الله رحمة واسعة.

١١ ـ مؤلفاته:

كان المصنِّف غزير التأليف، ومن المكثرين المجوِّدين الجامعين بين علوم القرآن والسنة وغيرها. وقد ذكر المصنِّف نفسُه كثيرًا من مؤلفاته في آخر مسيرته العلمية في ترجمته التي ترجم بها لنفسه في كتابه في طبقات القرّاء[١]، إلا أن أكثر من استوعب جملةً كبيرةً من مصنفات ابن الجزري هو الحافظ السخاوي في ترجمته له في الضوء اللامع[٢]، فقد ذكر له (٣٣) مؤلَّفًا، ومن المعاصرين استوعب محمد مطيع الحافظ، في دراسته عن ابن الجزري[٣]، مؤلفات ابن الجزري تقريبًا، فقد ذكر له (٨٧) مؤلَّفًا، وبيّن المطبوعَ منها، وما ذكره العلماء في فهارسهم، وعزا نُسَخَ المخطوط منها إلىٰ مكتبات العالم، وبيَّن

(١) انظر: غاية النهاية، (٢/٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٣) محمد مطيع الحافظ، الإمام شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، مجلة: آفاق الثقافة والتراث، ع (٣)، رجب (١٤١٤هـ)، ديسمبر (١٩٩٣م)، (٤ ـ ٥٤).

المفقود منها، فأجاد.

وطلبًا للاختصار، فقد اعتمدتُّ قائمةَ السخاوي لمؤلفاته، فهي واسعة، وفيها إشارات تعريفية ببعض أهم كُتبه.

قال السخاوي رحمه الله:

وله تصانيف مفيدة: كالنشر في القراءات العشر في مجلدين ـ والتقريب مختصره ـ وتحبير التيسير في القراءات العشر ـ والتمهيد في التجويد: وهما ممَّا ألَّفه قديمًا وله سبع عشرة سنة ـ كذلك نظم الهداية في تتمة العشرة، وسمّاه: الدُّرة، وله ثمان عشرة سنة وربما حَفِظَها أو بعضَها بعضُ شُيُوخِه ـ وإتحاف المهرة في تتمة العشرة ـ وإعانة المهرة في الزيادة على العشرة نظم ـ وطَيِّبة النشر في القراءات العشر، في ألف بيت ـ والمقدمة فيما على قارئ القرآن أن يَعْلَمه، في التجويد ـ ومُنْجِد المقرئين ـ وطبقات القُرَّاء، في مجلد ضخم ـ وغايات النهايات[1] في أسماء رجال القراءات ـ والحصن الحصين من كلام سيد المرسلين في الأذكار والدعوات، غايةٌ في الاختصار والجمع ـ وعُدَّة الحصن الحصين ـ وجنة الحصن الحصين ـ والتعريف بالمولد الشريف ـ وعَرْف التعريف مختصره ـ والتوضيح في شرح المصابيح ـ والبداية في علوم الرواية ـ والهداية في فنون الحديث أيضًا نَظْمٌ ـ والأولوية في أحاديث الأولية ـ وعقد اللآلئ في الأحاديث المسلسلة العوالي ـ والمسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد ـ والقصد الأحمد في رجال مسند أحمد ـ والمصعد الأحمد في ختم مسند أحمد ـ والإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم ـ والإبانة في العمرة

(١) كذا أسماه بالجمع، والمعروف: غاية النهاية، ولعل طبقات القراء الذي ذكر أنه في مجلد ضخم هو الأصل للطبقات الموجودة فقد نص ابن الجزري أنها مختصرة.

من الجِعِرّانة ـ والتكريم في العمرة من التنعيم ـ وغاية المُنَى في زيارة مِنَى ـ وفَضْل حِرَاء ـ وأحاسن المنن ـ وأسنى المطالب[١] في مناقب علي بن أبي طالب ـ والجوهرة في النحو، وغير ذلك.

ولا نزيد على ذلك إلا ما ذكره الحافظ فيما يتعلق بالرسالة التي ذكرها السخاوي بعنوان: «عقد اللآلئ في الأحاديث المسلسلة العوالي»، فقال الحافظ ابن حجر: «وخرَّج جزءًا فيه: مسلسلاتٌ بالمصافحة، وغيرِها، جمع أوهامَه فيها في جزء مفرد حافظ الشام ابن ناصر الدين، ووقفت عليه، وهو مفيد»[٢].

قلت: وهذا الجزء عنوانه: «النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية»، مطبوعٌ ضمن مجموع رسائل الحافظ ناصر الدين الدمشقي، وقد وقفنا عليه، وفرَّقنا بعضَ استدراكاته على الأحاديث الموجودة في كتابِنا على مواضعها، وسيأتي كلام آخر عليه في سياق ما انتُقد عليه المصنف.

١٢ ـ منزلته وثناء العلماء عليه:

تسنّم الحافظ المقرئ ابن الجزري مكانةً رفيعة في عصره، وكان من العلماء الذين يُشار إليهم بالبنان، وكان أوحدَ عصره في العلم بالقرآن وقراءاته، مع حفظه وعلمه بالحديث، وشُغله لمناصب كثيرة ما بين التدريس والإقراء والقضاء، ودخل بلادًا كثيرة من بلاد العرب والعجم، وكانت علاقاته قوية مع علماء عصره، فكثُر ثناء العلماء والمؤرخين عليه، ولو تتبعنا ذلك هاهنا لطال المقام جدًّا، وإنما ننتقي بعضَ عبارات العلماء في الثناء عليه وبيان منزلته،

(١) وهو كتابنا الذي بين يديك.

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢٢٧/٣). وذكره من مؤلفات ابن ناصر: ابن فهد في لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٠٨).

مرتَّبين زمانيًّا.

ونبدأ بالحافظ الكبير ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)، الذي رغم أنه كتب رسالة في انتقاد بعض أوهام ابن الجزري الحديثية في عشارياته ومسلسلاته، إلا أن ديباجة الكتاب فيها تفخيم من شأن ابن الجزري، فقد قال: «وبعد، فقد وقفتُ على جزءٍ خرَّجه بعضُ الأئمة العصريين لنفسِه، وأبرزه للطالبين بروزَ النهار بشمسه، فيه أحاديثُ مسلسلات، وأُخر عُشَاريات، وغير ذلك من المرويات، قُرئ عليه بشرطه، وكتب آخرَه طبقةَ السماع عليه بخطّه، وأشهد عليه بما سطره للسامعين، على طريقة القرَّاء المحبّرين، فوجدتُ في الجزء المشار إليه بعضَ ما ينبغي التنبيه عليه مما ذُكر فيه والصواب سواه، فنبّهت على ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله»[(١)].

وقال الحافظ الإمام ابن حجر (٨٥٢هـ): «وَلِيَ [ابن الجزري] قضاء فارس وغيرها، وانتفع الناس به في القراءات والحديث»[(٢)]، ووصفه بـ«الحافظ، الإمام المقرئ»[(٣)]، وقال: «وتفقَّه واعتنى بالقراءات، فمهر فيها، وأخذ عن شيوخ الشام ومصر»[(٤)]، «وتفقه بها [أي بدمشق]، ولهج بطلب الحديث والقراءات، وبرز في القراءات»[(٥)].

وأثنى عليه الحافظ السخاوي، (٩٠٢هـ)، فقال: «المقرئ المحدّث، . . .،

(١) النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية لابن ناصر الدين الدمشقي، ضمن مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدمشقي، (ص: ٤٨٣).
(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٣٢٦).
(٣) المرجع نفسه، (٣/٤٦٦).
(٤) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٣).
(٥) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).

شيخ القراءات، وقاضي القضاة بشيراز، برع في عدة علوم»[(١)]، «صاحب التصانيف الفائقة في القراءات كالنشر والطيبة، نظمًا ونثرًا، ممن أخذ عنه الأكابر، وأثنىٰ عليه الأئمة، واتفقوا علىٰ تقدُّمه في القراءات»[(٢)]، ووصفه أيضًا في شرحه لمنظومته الهداية في علم الرواية بـ«الْعَلامَة الأثري»، «اعتنىٰ بِالْحَدِيثِ وَكتب الطباق بِالْقِرَاءَةِ وفَاق فِيهَا»[(٣)]، وأثنىٰ عليها مرارًا.

ووصفه الحافظ الإمام السيوطي (٩١١هـ) فقال: «الحافظ المقرئ، شيخ الإقراء في زمانه،...، وكان إمامًا في القراءات، لا نظيرَ له في عصره في الدنيا»[(٤)].

ومنهم الحافظ أبو الفتوح أحمد بن عبد الله الطاوسي[(٥)]، قال السخاوي: «وقد ذكره الطاوسي في مشيخته، وقال إنه تفرَّد بعُلُوِّ الرواية، وحِفْظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين، يعني بالنسبة لتلك النواحي [يقصد شيراز وبلاد فارس]، وأورد أسانيده بالصحيحين وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وبمسانيد الدارمي والشافعي وأحمد، وبموطأ مالك عن طريق يحيىٰ بن يحيىٰ وأبي مصعب والقعنبي وابن بكير، وبمصنفات البغوي والنووي»[(٦)].

ووصفه المؤرخ العُلَيمي الحنبلي (٩٢٨هـ) بـ: «شيخ الإسلام،...،

(١) الدليل الشافي علىٰ المنهل الصافي لابن تغري بردي، (٢/٦٩٧).
(٢) الذيل التام علىٰ دول الإسلام، (٣/٥٦٤).
(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (ص: ٥٥ ـ ٥٨)، علىٰ التوالي.
(٤) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٢٤٩).
(٥) انظر ترجمته في: الضوء اللامع، (١/٣٦٠ ـ ٣٦١). ولم أقف على وفاته، لكنه توفي بعد السخاوي.
(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٨).

وَجَمِيع مصنفاته مفيدة نافعة»[١]. ووصفه المؤرخ الفقيه شمس الدين ابن طولون الحنفي (٩٥٣هـ) بـ: «الشيخ الإمام الحافظ»[٢]. وقال المؤرخ الفقيه ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ): «مُقْرِئ الممالك الإسلامية،...، وبالجملة فإنه كان عديمَ النّظير، طائر الصّيت، انتفع الناسُ بكُتُبِه وسارت في الآفاق مسيرَ الشمس»[٣]. وقال الفقيه المؤرخ شمس الدين ابن الغزي (١١٦٧هـ): «شيخ القُرَّاء والمحدِّثين»[٤]. وقال الإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ): «تفرَّد بِعلم القراءات فِي جَمِيع الدُّنْيَا ونشره فِي كثير من الْبِلَاد، وَكَانَ أعظمَ فنونه وَأجلّ مَا عِنْده»[٥].

وقال المؤرخ الإمامي محمد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ): «الفاضل المتبحِّر المقرئ شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، كان من جملة متأخري المحدِّثين من المخالفين، وله ذكر في كتب المتأخّرين من المؤلفين»[٦].

١٣ـ الانتقادات عليه:

ومع ذلك، فلم يخلُ الحال من بعض اللمز والانتقادات اليسيرة على الشيخ، وليس هذا بغريب ولا مستهجن بين أهل العلم قديمًا وحديثًا والمعصوم من عصمه الله تعالى، والكمال عزيز.

وحاصل هذه الانتقادات المتوجهة على المصنِّف ابن الجزري رحمه الله ـ وإلا فلِبَسْط الكلامِ عليها موضعٌ آخر يليق بها إن شاء الله ـ؛ أمورٌ:

(١) الأنس الجليل، (٢/١٠٩).
(٢) قضاة دمشق لابن طولون، (ص: ١٢١).
(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (٩/٢٩٨ ـ ٢٩٩)، على التوالي.
(٤) ديوان الإسلام، (٢/١١٣).
(٥) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (٢/٢٥٩).
(٦) روضات الجنات، (٨/١١٦).

منها **اتهامه في إجازة ابن الخباز** التي تقدّم ذكرها، والتي هي أعلىٰ ما له. قال الحافظ ابن حجر: «وذكر أن ابن الخبّاز أجاز له، واتُّهم في ذلك، وقرأت بخط القاضي علاء الدين بن خطيب الناصرية، أنه سمع الحافظ أبا إسحاق إبراهيم سبط ابن العجمي يقول: لما دخلت دمشق قال لي الحافظ صدر الدين الياسوفي: لا تسمعْ مع ابن الجزري شيئًا»[(١)]، وقد دافع عنه السخاوي في ذلك، فقال: «قلت: أما إجازة ابن الخباز له؛ فمحتملة؛ فقد كان خال جده فيما رأيته في مشيخة الطاوسي»[(٢)]. وقد صرح ابن الجزري بما اطلع عليه السخاوي، يعني أنه خال جده، وقد صرح ابن الجزري بوقوع الإجازة، بل ذكر السماع أيضًا وأن والده أحضره عليه صغيرًا فيما أخبره به، وعبارته التي تقدم معنا نقلُها: «أجازه خالُ جَدِّه محمد بن إسماعيل الخبَّاز، وسمِعَ منه فيما أخبره والدُه، ولم يقف علىٰ ذلك»[(٣)]، فلا مسوغ لتكذيب العالم العدل في حكايته عن نفسه إلا ببينة مستقيمةٍ كعدمِ إمكان السماع، أو قرينة أخرىٰ واضحة، لا بمجرد الدعوىٰ، إذ قصارىٰ الأمر أن تكون الدعوىٰ في مقابل الدعوىٰ، فترجيح دعوىٰ العدم ترجيح بلا مرجح، في حين أن مقتضىٰ أصل العدالة والصدق يرجح دعوىٰ الوجود علىٰ استصحاب العدم. وعبارة ابن الجزري فيما يتعلق بالسماع من هذا المسند الكبير القديم ـ الذي شارك به شيخَه العراقي ـ دالة علىٰ إنصافه وعدم مجازفته، حيث قال إنه «لم يقف علىٰ ذلك»، يعني لم يقف علىٰ محضر سماع أو نحوه مما يثبت السماع إلا حكايةَ والده، وإن كان هو قابلًا لهذه الحكاية من والده بالسماع من ابن الخباز، ولذلك لم يتحامَ أن يصرح أنه

(١) إنباء الغمر، (٣/٤٦٧).
(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٦٠).
(٣) إنباء الغمر، (٣/٤٦٧).

سمعه منه في جامع أسانيده[١]، ومع ذلك فإنه في عواليه العشارية ـ الآتي بحثُها ـ قد روىٰ عنه بالإجازة، رغم نصه هناك أنه كان يروي عنه أولًا بالإجازة العامة، ثم وقع له العلم بإجازته الخاصة له من حكاية والده، وكذا بالسماع من حكاية والده، وإن لم يقف عليه بنفسه، كما سنذكره في البحث الآتي فيما يتعلق بالعشاريات، وهذا كله دال علىٰ إنصافه وأمانته وبعده عن المجازفة والادعاء.

قال السخاوي: «وَكَانَ يذكر أَن ابْن الخباز تلميذ النووي أجَاز لَهُ، وَتُكُلِّم في هَذَا، لكن قال شَيخُنَا [يعني ابن حجر] إِنَّه لَا يُظَنّ بِهِ»[٢]، وفي تتمة كلام الحافظ ابن حجر السابق ميلٌ إلىٰ عدم المصير إلىٰ مثل هذه التهمة، وتغليب لتحسين الظن اللائق بالشيخ، حيث قال: «قلت: وقد سمعت بعض العلماء يتهمه بالمجازفة في القول، وكذا الحديث، وأما الحديث فما أظن ذلك به، إلا أنه كان إذا رأىٰ للعصريين شيئًا؛ أغار عليه ونسبه لنفسه[٣]، وهذا أمر قد أكثر المتأخرون منه ولم ينفرد به»[٤].

---

(١) جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٢٨).

(٢) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (ص: ٥٩).

(٣) في المتن: «سمعت بعضَ العلماء يتهمه بالمجازفة في القول وكذا الحديث، فما أظن إلا أنه كان إذا رأي للعصريين...» إلخ الكلام. قال المحقق في الهامش: «في هـ: وأما الحديث فلا أظن ذلك به، إلا أنه كان...» إلخ الكلام، وقد اخترت هذا تغليبًا لحُسْن الظَّنِّ أولًا، ولأنه الأليق بسياق الكلام لمن تدبره إذ إنه مع النقد دفع بأنه عادة كثيرة في العصر، وهذا أليق بأن الحافظ كان في سياق الدفاع عنه والتقليل من شأن الطعن عليه، وهذا يتنافر مع السياق الذي أثبته المحقق في المتن.
وقد جاء كما أثبته في الضوء اللامع، وهو ينقل عن شيخه الحافظ، حيث قال في الضوء اللامع، (٢٥٩/٩): «وقد سمعت بعض العلماء يتهمه بالمجازفة في القول، وأما الحديث فما أظن به ذلك، إلا أنه كان إذا رأىٰ للعصريين شيئا أغار عليه ونسبه لنفسه»، ففي هذا تقوية لهذه القراءة.

(٤) إنباء الغمر، (٤٦٧/٣).

وهذا فيه شروعٌ في التهمة الثانية، وهي **السرقة العلمية**. ففي كلام الحافظ ابن حجر السابق اتهام لابن الجزري بالإغارة على التصانيف في الحديث ونسبتها لنفسه،

ومقصوده بذلك كما يُعلم من لَمِّ شتات كلامه هو: الأحاديث الأربعون العُشارية ـ يعني المروية بعشرة رجال في الإسناد بينه وبين رسول الله ﷺ، وهو أعلى ما يكون في عصره ـ التي جمعها المصنف، حيث يتهمه الحافظ ابن حجر أنه أغار فيها على الأربعين العشارية التي لشيخهما الحافظ العراقي.

فقد قال الحافظ في فهرسه في سياق كلامه عن مؤلفات ابن الجزري: «وخرَّج لنفسه أربعين عُشارية، لقطها من أربعي شيخِنا العراقي، وغيَّر[(١)] فيها أشياءَ، ووهم فيها كثيرًا، وقد بينتُ وهمَه في كُراسة»[(٢)]، وقال أيضًا: «أوقفني بعضُ الطلبة من أَهل تلك البلاد على جزءٍ فيه أربعون حديثًا عشاريّات[(٣)]،

(١) جاء في الأصل: «وغيرها، فيها أشياء، ووهم فيها كثيرًا»، والتي قد تُفهم بأنه لقطها من عشاريات العراقي وغيرِها، وهو قريب محتمل أيضًا، ولكن لعل الأصح ما أثبته من أن «غيَّرها» فعل ماض وليس اسمًا معطوفًا، وهو موافق لعبارة تلميذه السخاوي كما سيأتي، والمعنى على هذا التقدير أحسن، لأن المراد أنه غيّر فيها أشياء كي ينهض بها لنفسه، وإلا فإنه إن لم يغير يكون نسخًا أو انتحالًا، وليس بإغارة كما صرح الحافظ في الموضع الأول السابق من إنباء الغمر، فإن الإغارة ـ وتسمّى المسخ ـ في بحث السرقات عند البلاغيين هو «أن يأخذ بعض اللفظ، أو يغير بعض النّظم»، انظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، (٤/٦٧٤). نعم عبارته الآتية في إنباء الغمر قد تقوي معنى الغيرية وأن الجزري أخذه من العشاريات للعراقي وغيره من كتبه، ولكن هذا لا يستلزم أن يكون هذا هو المراد في هذا الموضع من المجمع المؤسس، لاسيما أن المجمع المؤسس متأخر عن إنباء الغمر، فيقرب أن تكون عبارته للتعبير عما في إنباء الغمر من التصريح بالإغارة، والله أعلم.

(٢) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٧).

(٣) موجودٌ مخطوطًا.

فتأملتّها فوجدته خرجها بأسانيده من جزء الأنصاري وغيره، وأخذ كلامَ شيخِنا العراقيّ في أربعينه العشاريات بنصِّه، فكأنه استخرج عليها مستخرجًا، بعضه بالسماع وأكثره بالإجازة، ومنه ما خرّجه شيخنا من جزء ابن عرفة، فإنه رواه عن ابن الخباز بالقراءة، فأخرجه ابن الجزري عن ابن الخباز بالإجازة»[(١)]، وقال تلميذه السخاوي عن شيخه ابن حجر: «قال: وخرّج لنفسه أربعين عشارية، لفظها[(٢)] من أربعي شيخنا العراقي، وعير [غيَّر] فيها أشياء، ووهم فيها كثيرًا»[(٣)].

والواقع أن عبارته في إنباء الغمر، وإن كان صدرها بالتهمة بلفظ فيه تخشين، وهو «الإغارة»، ثم التمس العذر بشيوع هذه الممارسة، إلا أن سائر كلامه أخف وأصح كثيرًا في توصيف طبيعة هذا المصنَّف لابن الجزري، ولا أدري لمَ وقعت له هذه الحدة في التعبير عن طبيعة هذا الكتاب في المجمع المؤسس رغم أنه متأخر عن إنباء الغمر، مضافًا إلىٰ العلاقة الحسنة التي كانت بينهما، ولكن يبدو أن موجب المجاملة لا يقوىٰ دائمًا علىٰ مقاومة النفرة الحاصلة بين الأقران ومن في حكمها من علماء الطبقة الواحدة، لاسيما وأن هذا النقد وتخشينه في بطن الكتاب وليس مكافحةً أو مباشرة، بل هو بعد وفاة ابن الجزري أيضًا كما هو واضح من الترجمة في إنباء الغمر، والإنصاف عزيز، وإن كان الحافظ من منصفي العلماء غير مدفوع عنه، ولكن المعاصَرَةُ حجابٌ كما يقال، «فالمعاصرة توجِبُ المنافرةَ، والاتحاد في الصنعة يغيِّرُ من كلٍّ من المتعاصرين طبعَه، وقد ورد أن عدو المرء من يعمل بعمله، وذلك لشدة حرص

(١) إنباء الغمر، (٣/٤٦٨).

(٢) كذا، ولعل الصواب: «لقطها» كما في المجمع المؤسس، الذي هو أصله.

(٣) الضوء اللامع، (٩/٢٥٨).

الإنسان على الانفراد وفسحة أمله»[(١)]، لاسيما وابن الجزري أسنّ منه وكان مشاركًا له في شيخه العراقي، الذي هو أجلُّ شيوخ الحافظ ابن حجر، بل ابن حجر خرِّيجه ووارثه، فلا عجب أن يغار عليه.

وكذا الحافظ السخاوي تلميذ ابن حجر، مع إجلاله لابن الجزري ووصفه إياه بالحفظ والإمامة، وشرحه بعضَ كتبه كما تقدم، فقد أورد هذا وغيره من الاتهامات له، وإن كان دفعَ عنه بعضَها كما تقدم وكما سيأتي، وكأن هذا الأمر كان بعض العلماء يلاحظه عن منهج الإمام السخاوي في تراجمه لأقرانه ومعاصريه، فقد قال الإمام الشوكاني: «السخاوي وإن كان إمامًا كبيرًا غير مدفوع، لكنه كثير التحامل على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك من طالع كتابه الضوء اللامع، فإنه لا يقيم لهم وزنًا، بل لا يسلم غالبهم من الحط منه عليه»[(٢)]، ويقول أيضًا: «وليت أن صاحب الترجمة [يعني السخاوي] صان ذلك الكتابَ الفائق عن الوقيعة في أكابر العلماء من أقرانه، ولكن ربما كان له مقصدٌ صالح، وقد غلبت عليه محبةُ شيخه الحافظ ابن حجر، فصار لا يخرج عن غالب أقواله، كما غلبت على ابن القيم محبةُ شيخه ابن تيمية، وعلى الهيثمي محبة شيخه العراقي»[(٣)]. نعم، لم يبلغ كلام السخاوي في ترجمة الجزري حدّ الوقيعة، أو الطعن الشنيع، ولكن أوردتُ هذا الكلام لأجل علاقته بما نحن فيه من جهة العموم.

ونرجع إلى أصل البحث في هذه المسألة، فنقول إن ما ذكره الحافظ في الموضع الثاني من إنباء الغمر، الذي تقدّم نقله، وهو توصيف دقيق لصناعة ابن

(١) فهرس الفهارس للكتاني، (٢/٩٩٢).
(٢) البدر الطالع، (١/٣٣٣).
(٣) البدر الطالع، (٢/١٨٧).

الجزري في هذه العشاريات الأربعين لمن طالعها وتأملها، وبذلك تنتفي عنه التهمة أصلًا لمن أنصف. وقبل كل شيء فإنّ الناظر في هذه الأحاديث يجد أولَ ما يجد أن الحافظ الجزري بعد كلام على مدح علو الإسناد على طريقة المحدثين؛ يصرح في خطبته وخُطته بما لفظُه: «ولمَّا منّ الله ﷻ ورزقني منه [يعني علو الإسناد] أوفرَ نصيب، وجعلني ممن لم يشاركني في علو كتابه وسنة رسوله على وجه الأرض قريبٌ، فلّله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة وبيني وبين النبي ﷺ في كتاب الله تعالى العزيز اثنا عشر رجلاً من الأئمة وفي الحديث الصحيح عشرة أنفس من ثقات الأمة، وكان بعض شيوخنا من كبار الحفاظ ﷺ هو الحافظ زين الدين العراقي قد جمع أربعين حديثًا عشارية الإسناد، ولم يكن في عصره أعلى منه في أقطار البلاد؛ فرأيت أن أقتديَ به في ذلك؛ لأني له في كبار شيوخه موافق ومشارك، فلم أذكر أحدًا من المتهمين بالكذب كنسطور الرومي والأشج المغربي، وأبي هدبة البصري، وبسر بن عبد الله، ونعيم بن سالم، ودينار بن عبد الله أبي مكيس، وخراش بن عبد الله، وموسى الطويل، ويعلى بن الأشدق، ممن صُرِّح بكذبهم»[(١)]، ثم ساق بحوثًا فيها فوائد حسنة عن هؤلاء الوضاعين. والمقصود هنا أن ابن الجزري ينص على استفادته من عشاريات العراقي، وهذا يدفع تهمة السرقة أو الإغارة عنه بلا مثنوية، والحاصل أن ابن الجزري يصرح بأنه اطلع على هذه العشاريات واقتدى به فيها. وحاصل ما صنعه ابن الجزري في كثير من هذه الأحاديث ـ وليس جميعها ـ أنه استخرج عليها، ووصل إليها بأسانيده العالية، سواء ما كانت واقعةً له بالسماع، أو بالإجازة من خال جده ابن الخباز الذي يشترك فيه مع العراقي، أو كان بالإجازة العامة، ولذلك عقد بحثًا حسنًا جدًّا وطويلًا في

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٢/ب).

الرواية بالإجازة العامة، ومذاهب المحدثين فيها، وقوّىٰ الروايةَ بها، وذكر أن كبار المحدثين في عصره قَبِلَها وروىٰ بها: «مثل الحافظ الحجة أبي الحجاج المزي، والحافظ أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي، والحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، علىٰ ركن الدين الطاووسي، بإجازته العامة من أبي جعفر الصيدلاني وغيره، وقرأها بها الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، وعماد الدين إسماعيل بن عمرو بن كثير، وغيرهما، علىٰ الشيخ أبي العباس الحجار لإجازته العامة من داود بن معمر بن الفاخر، وحدثني بها من لفظه الحافظ ابن كثير بإجازته العامة من المؤيد الطوسي»[(١)]. فما يُعاب عليه من توصله لبعض تلك العوالي بالإجازة هو أمر فني من الرسُّوم من جهة، ثم هو أجاب عليه بأنه مسبوق إلىٰ هذا من كبار محدثي العصر فلا لومَ عليه من هذه الجهة. ثم أشار إشارة حسنة إلىٰ أن الحافظ العراقي نفسَه ـ صاحب العشاريات المتقدمة ـ قد روىٰ بها، وفي عشاريته نفسها ـ فلم يختص هو باللوم إن روىٰ بها؟! يقول: «وروىٰ بها شيخنا خاتمة الحفاظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في كتابه الأربعين العشارية، عن الوجيه عبد الرحمن العوفي، عن ابن رواج، وسبط السلفي، والعجب أنه قال في شرح ألفيته: "وفي النفس من ذلك شيء، وأنا أتوقف عن الرواية بها"، وقد روىٰ بها في كتاب الأربعين كما قدمنا، وقال فيه: "وقد جمع بعضُهم من أجاز هذه الإجازة العامة في تصنيفٍ له، جمَع فيه خلقًا كثيرًا رتَّبهم علىٰ حروف المعجم لكثرتهم، ومنهم الحافظ أبو جعفر محمد بن الحسين بن أبي البدر الكاتب البغدادي"، انتهىٰ»[(١)].

ويحكي أيضًا عمن أجاز بهذه الإجازة العامة في عصره، وكتابته لذلك، بلا نكير: «أما الذي أجاز الإجازةَ العامة؛ فإنهم خلق لا يُحصَوْن، وإني منذ

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٧/ب).

اشتغلتُ بعلم الحديث وكتبت استدعاءاتِ الإجازة لي ولمن معي من سنة ست وستين وسبع مئة، وهلمّ جرًّا؛ لا أعلم أنني كتبت استدعاء من شيوخ الحديث والعلماء والحفاظ إلا وكتبتُ فيه استدعاءَ الإجازة لمن في العصر، وكلهم أجاب إلىٰ ذلك، ولا أعلم أحدًا ممن أدركته رَدَّ ذلك أو أنكره»[(١)]. ومن أهمية هذا التقرير نجد أن الحافظ السخاوي نفسه، وفي بحث نظري للمسألة؛ يستدل بهذا التحقيق من ابن الجزري علىٰ صحة الرواية بالإجازة العامة، فيقول في فتح المغيث، وهو أعمد كتبه في علم الحديث: «وروىٰ بها [يعني بالإجازة العامة] ابن الجزري عن الميدومي وغيره، بل حكىٰ اتفاق من أدركه من شيوخ الحديث والعلماء والحفاظ؛ حيث لم يتوقف أحد منهم في الكتابة علىٰ استدعاءاته المتضمنة الاستجازة لأهل العصر»[(٢)]، ثم أورد بعدها أن شيخه الحافظ سمع وروىٰ بها، وذكر نظائر علىٰ ذلك، فلتراجع!

وهنا يذكر ابن الجزري روايته بهذه الإجازة العامة عن الصدر الميدومي ـ الشيخ العالي للعراقي ـ والذي به شاركه في كثير من الأسانيد، وكذا روايته عن خال جده ابن الخباز بالإجازة العامة، ثم يحكي وقوفه بعد ذلك علىٰ الإجازة الخاصة له، ثم وقوفه علىٰ السماع، كما حكينا سابقًا فيما يتعلق بالتهمة الأولىٰ، فيقول: «مع أني ربما حدثت بها [يعني الإجازة العامة] عن الشيخ أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي، وعن الشيخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن الخباز الأنصاري خال جدي أبي أبي، قبل أن وقفت علىٰ إجازته الخاصة منه، وأخبرني والدي تغمده الله تعالىٰ في رحمته أنه أخذني في زيارته فسمعت عليه كثيرًا، وتتبعت ذلك فلم أجده إلىٰ اليوم، والله تعالىٰ

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٧/ب).
(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (٢/٢٤٦).

ييسر إن شاء الله بمنه وكرمه»[(١)].

ففي كلامه من الإنصاف والأمانة والنزاهة ما فيه كما هو واضح، حتىٰ إنه في الأحاديث السابع والعشرين، والثالث والثلاثين، والسابع والثلاثين، والثامن والثلاثين، من هذه الأربعين يروىٰ عن الخباز ويصرح: «أخبرنا إجازة»، وكان يسعه أن يرويه بالسماع بناء علىٰ سماعه منه، أو يكتفي بأخبرنا التي يستعملها أكثر المحدثين المتأخرين للدلالة علىٰ الإجازة دون حدثنا، ولم يكن ليكون عليه عتب في ذلك، لكنه اختار الأحوط والأكمل بالتصريح بأخبرنا إجازةً، فضلًا عن تصريحه بكيفية التحمل تفصيلًا في مقدمة هذه العوالي كما ذكرناه[(٢)]، وهذا نزاهةٌ منه وبُعد عن التدليس والتشبُّع بمراحل. فلست أدري بعد ذلك ما العتب علىٰ ابن الجزري في صنيعه هذا، وقد صرح بالحافظ العراقي، واستعمل رسوم المحدثين في عصره للتوصل إلىٰ هذه الأسانيد العالية؟!

فالحاصل إذن أن وصف الحافظ السابق للكتاب أنه كأنه استخراج علىٰ كتاب العراقي، وصف دقيق ـ في مجمله وليس جميعه أيضًا، ولكن لبسط الكلام علىٰ هذا موضع آخر يناسبه ـ، والاستخراج نوع معروف قديم مقبول من ممارسات المحدثين، فما العيب علىٰ ابن الجزري فيه، لاسيما والمصنف مهتم بممارسات المحدثين في الاستخراج ويستعمل رسومهم في الموافقة والبدل ونحوها، كما في كتابنا هذا مرارًا وغيره، وقد شرحناها في مواضعها كلها،

(١) العوالي لشمس الدين الجزري، (ق ٧/ب ـ ٨/أ).

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال إنكار الحافظ السخاوي علىٰ بعض العلماء من قضاة عصره إكثاره من الرواية بالإجازة العامة بأخبرنا دون تنبيه، وأن هذا مصطلح جديد: الذيل علىٰ رفع الإصر، أو بغية العلماء والرواة، ت هلال وصبح، (ص: ٣٨٠).

فلماذا التهمة بالسرقة والإغارة مادام ابن الجزري قد وقع له الوصول إلى هذه الأحاديث بإسناده، بعضه بالسماع وبعضه بالإجازة ـ ولو أكثره كما يقول الحافظ ـ، وكيف إذا أضيف إلى ذلك تصريح ابن الجزري بفضيلة العراقي وتقدمه في هذا النوع من العوالي وأنه نبهه عليه وبه اقتدى؟! بل نقول لو سُلِّم جدلًا أنه لم ينبه بتقدم العراقي، وقد استخرج على هذه الأحاديث بتلك الأسانيد فقصاراه عدمُ التنبيه على هذه الدلالة، وهذا أمر خفيف المؤونة، بل هذا في المتأخرين كثير، يعني الاستفادة دون التنبيه ـ وهذا أقل من النقل الحرفي أو النسخ وهو كثير أيضًا ـ، فقد أصبح هذا كالعرف أو لنقل الممارسة الكثيفة، وقد قال الحافظ نفسه في الكلام السابق: «وهذا أمرٌ أكثر منه المتأخرون ولم ينفرد به»، وشكاية الحافظ من ذلك معروفة كما وقع له ذلك في فتح الباري مع البدر العيني، وكذا شكاية تلميذه السيوطي، حتى ألّف كتابه المشهور: الفارق بين المؤلف والسارق، ثم أنت عليمٌ بعد هذا باتهام السيوطي نفسه بأخذ كثير ممن سبقه، وكلام الحافظ السخاوي في ذلك معروف، وبقطع النظر عن الخصومة بينهما، فهذا أمر موجود بالعِيان في مصنفاته، بل حتى الحافظ ابن حجر على جلالته فإنه معلوم بالنظر البسيط في فتح الباري أنه كثيرًا ما ينقل من بحوث شيخه ابن الملقن في التوضيح شرح البخاري، دون عزو أحيانًا أو كثيرًا. وأما ما يتعلق بالأوهام التي للمصنف، فالخطب فيها يسير، والكلام فيها آت.

وكذا أثير انتقاد على المصنِّف من نفس الجنس السابق، ولكن في **النظم** لا في الحديث. فينقل السخاوي عن ابن خطيب الناصرية: «أنه كان يُتَّهم في أول الأمر بالمجازفة، وأن البرهان قال له: أخبرني الجلال بن خطيب داريًّا أن ابن الجزري مَدَحَ أبا البقاء السبكي بقصيدةٍ زعم أنها له، بل وكتب خطَّه بذلك،

ثم بُيِّنَتْ للممدوح أنها في ديوان ابن قلاقس»[(١)]، وابن الجزري له قدرة فائقة في النظم، وما الجزرية والدرة والطيبة ببعيد، فقد سارت بها الركبان مسير الليل والنهار، ولذلك دافع عنه السخاوي نفسه بقوله: «وأما سرقة النظم؛ فلم يكن بمدفوعٍ عن النظم، فكَمْ له من تصنيفٍ نظمًا وكذا أوردتُ من نظمه في ترجمة أبي الوليد محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن الشِّحنة من الذَّيل على القضاة[(٢)] شيئًا من لغز ومطارحات ومن رجزه»[(٣)]، وساق له أشعارًا من مواردَ متعددة. وانتهاض السخاوي للدفع عن الجزري حسَنٌ، لاسيما إن لاحظنا أنه سبق النقل من كلام الحافظ لما أورد اتهام الجزري بالمجازفة في القول والحديث؛ أنه دفع عنه المجازفة في الحديث ـ بمعنى الجَعْل والكذب ـ وإن كان قال إنه يُغير، فهو دفعٌ فيه لمزٌ، ولكنه أعرض عن الدفع عنه فيما يتعلق بالمجازفة في القول، فتصرف السخاوي أحسن، وهو المنسجم مع تحسين الظن بالعلماء لاسيما من عُرف كالجزري بإتقان النظم، وعلى كل تقدير فإنّ التنقير عن مثل هذه الأشياء ولو ثبتت؛ لهو تفتيش عن الزلّات التي لا يخلو منها إنسان، لاسيما إن كانت يسيرة قليلة، تخالف السمتَ العام والسِّيرةَ المعروفة للعالِم، وليس في ذكرها فائدة ولا نكتة.

ومما لُمِز به ابن الجزري أيضًا بعض **الأوهام** الواقعة له في تصانيفه في الحديث، وأن منزلته في الحديث دون منزلته في القراءات.

قال الحافظ: «وخرّج لنفسه "أربعين عشارية" لقطها من أربعي شيخنا

(١) الضوء اللامع، (٩/٢٥٩).

(٢) انظر: الذيل على رفع الإصر، أو بغية العلماء والرواة، (ص: ٤١٥ ـ ٤١٦).

(٣) الضوء اللامع، (٩/٢٥٩ ـ ٢٦٠).

العراقي، . . . ، ووهم فيها كثيرًا، وقد بينت وهمَه في كراسة، وخرّج جزءا فيه مسلسلات بالمصافحة وغيرها، جمَعَ أوهامَه فيها في جزءٍ مفرد حافظُ الشام ابن ناصر الدين، ووقفتُ عليه، وهو مفيد»[١]، وقال السخاوي: «وكذا انتقد عليه شيخُنا في مشيخة الجنيد البلياني من تخريجه»[٢]، وقال السيوطي: «وكان إمامًا في القراءات، لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظًا للحديث، وغيرُه أتقنُ منه»[٣].

أقول: عبارة السيوطي الأخيرة حسنة وواقعية، فلا إشكال أن غير الجزري كان أتقن منه للحديث، فإن الفن الذي برع فيه وليس له فيه نظير في الدنيا في عصره هو القراءات، فلا يقول أحد إنه في منزلة ابن حجر وتلاميذه كالسخاوي والسيوطي في الحديث، ومع ذلك فهو حافظ إمام في الحديث، موصوف بالحفظ والإمامة كما تقدّم في عبارات الثناء عليه التي أوردناها، وقد قال السيوطي: «و[له] تخاريج في الحديث وعملٌ جيد، وصفه ابن حجر بالحفظ في مواضع عديدة من الدرر الكامنة»[٤]، وقد وصفه «بالشيخ الإمام المحدث» في تقريظه علىٰ الحصن الحصين كما تقدم، وكذا وصفه السخاوي بالحفظ، وابن ناصر بالإمامة، ووصفه بالحفظ جماعة كما تقدم في الثناء عليه، وقد اشتغل الجزري بالحديث كثيرًا ما بين السماع والإسماع، كما تبيّن من ترجمته، ولم يدخل مصرًا إلا وأسمعَ الحديث وطُلب منه السماع عليه، فضلًا عن الإقراء، وله فيه تآليف، كما ذكرناهما في مؤلفاته، وعملُه علىٰ رسوم المحدثين

(١) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٧).
(٢) الضوء اللامع، (٩/٢٥٨).
(٣) ذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٤٩).
(٤) ذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٤٩).

بيِّن، ما بين أخذ المسلسلات، وانتقاء العوالي، والتخريج، وتنقيح البدل والمساواة والعلو ونحوها من أعمال المحدثين، والسماع والإسماع، وقد روىٰ عن جماعة كبيرة من أصحاب الفخر ابن البخاري، بل شارك مشايخه طلبًا للعلو كما تقدم، فروىٰ عن ابن الخباز خال جده، وعن أبي الفتح الميدومي، وكلاهما من شيوخ شيخه العراقي، وكذا عن البعلبكي والصلاح المقدسي وابن الشيرجي، وغيرهم من عوالي مشايخه، فله منزلته في الحديث ليس بأجنبي عنه ولا ضعيف فيه، ومهما قيل من انتقاده فالوهم حتْمٌ تامٌّ علىٰ سائر البشر، ولا يخلو محدث من وهم، لاسيما في الأعصار المتأخرة، وهذا السخاوي نفسه لم يحجز نفسَه عن شرح نظمه في علم الحديث: «الهداية»، ترجمه في أولها وذكر انه اعتنىٰ بالحديث، وقال في آخرها: ««وهي بلا شك اشْتَمَلت ـ علىٰ صِغر حجمها ـ علىٰ زِيَادَة أَنْوَاع وَمسَائِل، انْفرَد بأكثرها عَن غَيره، كَمَا بُيِّن ذَلِك في مجاله من هَذَا الشَّرْح»»[(١)]، وقد استدل به في أبحاث في فتح المغيث، وقد أبنّا في الكلام الآتي علىٰ منهجه في هذا الكتاب عن كثير من أعماله الحديثية وصناعته فيه، فالأمر واضح.

والكتاب المذكور في أوهامه في أحاديث المسلسلات من مؤلفات ابن ناصر هو «النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية»[(٢)]، وهذا الجزء مطبوعٌ، وقد ذكرنا خطبته في منزلة المصنِّف والثناء عليه، وقد وقفت علىٰ هذا الجزء وجردْتُه وقارنته بمسلسلات المؤلف وعُشارياته، والانتقادات التي فيه حسَنَةٌ مليحة، وليس فيه تقليل من شأن المصنف البتة، بل وصفه في المقدمة بالإمامة والتحبير كما تقدَّم، والانتقاد والتتبع شأن العلماء في القديم والجديد، لا يغضّ من

(١) الغاية شرح الهداية، (ص: ٣٤٧).
(٢) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص/ ٢٠٨).

منزلتهم، وقد قرأتُ الرسالةَ، وبلغ عددُ الملاحظات والاستدراكات والتنبيهات فيها: (٣٤) ملاحظةً، على (١٧) حديثًا أو إسنادًا. مع ملاحظة أن هذه الملاحظات وإن كان أغلبها في أوهام تتعلق بأسماء بعض الرواة أو نسبهم، عامتهم في الطبقات المتأخرة الواقعة في أسانيد المسلسلات؛ فإن بعضَها يتعلق بأحكام ابن الجزري على بعض الأحاديث أو الأسانيد. وبعضها الخطب فيه هيِّن، ولكن الدقة العلمية تقتضيه، وقد أفاد ابن ناصر الدين في بعضها، بخاصة في بحث أسانيد الخرقة، فجزاه الله خير الجزاء، وقد نقلناها في كتابنا في الكلام على الخرقة. كما أنني وقفتُ على استدراكٍ ذكره ابن ناصر على اسمٍ في جزء ابن الجزري في المسلسلات والعشاريات الذي يعلق عليه، وهو على الحديث المسلسل بوضع اليد على الكتف (ص: ٤٨٩) ووجدتُه جاء على الصواب في كتابِنا هذا، وإن كان على الخطأ في المسلسلات التي انتقدها عليه، وقد علَّقتُ عليه في موضعه من التحقيق رقم [٥٦]، مما يدلّ أن المصنّف كان يراجع ويحرر، وربما استفاد من هذه النَّقَدات، كما أن منها استدراكًا على إسناد المصنف لقراءة عاصم من طريق الباقر، (ص: ٤٩٣)، وقد ناقشتُه وبيَّنتُ فيه أن الصواب مع ابن الجزري بلا إشكال، وقد سُقتُه في موضعه من التحقيق رقم (٨٠). وقد فرَّقت تصحيحات ابن ناصر على الأحاديث التي وردت في كتابنا ـ منها بعض المسلسلات وطريق القرآن الكريم والخرقة ـ، على مواضعها من التحقيق والتخريج. والظاهر من المصنف أنه كان متواضعًا رجّاعًا يقبل النقد ويرحب به، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر نفسه حيث قال: «وكتب عنّي شيئًا من أول ما علقته على جمع رجال مسند أحمد متعقبًا، وبالغ في استحسان ما وقع من ذلك»[(١)]، والمقصود به غالبًا كتاب المصنف: «القصد الأحمد في

(١) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٨).

رجال مسند أحمد»، كذلك ذكر المصنف في جامع أسانيده أن الشمس الغوري الحنفي: «ونبَّهني على مواضع في النشر وغيره؛ فأحسن وأفاد»[(١)].

ومما يرتبط بذلك ما ذُكر من **عدم قوته في الفقه**. قال الحافظ: «وليس له في الفقه يدٌ، بل فنُّه الذي مهر فيه القراءات. وله عمل في الحديث، وله نظم وسط»[(٢)]، وقال الرضي الغزي: «وكانت بضاعته مزجاة في العلوم سوى القراءات فإنه كان فيها علَّامة زمانه»[(٣)]، وقال السيوطي: «ولم يكن له في الفقه معرفة»[(٤)].

والحق أن مثل هذه الإطلاقات نِسبية، ففرق بين أن يراد أنه ليس له في الفقه يدٌ أنه ليس من كبار الفقهاء المحققين، وبين أن يراد به أن بضاعته مزجاة بمعنى أنه قليل العلم بالفقه، أو ليس له بالفقه معرفةٌ، فهذا لا يتأتّى لقرائنَ واضحةٍ تقدمت في ترجمته، منها ما ذكره عن نفسه وذكره عنه غيره أنه أخذ الفقه الشافعي عن إمام الشافعية في عصره الجمال الإسنوي، وكذا عن غيره من كبار الشافعية كالبلقيني الذي انتهت إليه رياسة المذهب، والبهاء السبكي، فقال عن نفسه: «وأخذ الفقه عن الشيخ عبد الرحيم الإسنوي وغيره»[(٥)]، وقال السخاويُّ: «وأخذ الفقه عن الإسنوي، والبُلقيني، والبهاء أبي البقاء السبكي»[(٦)]، وقد تقدم في ذكر مسيرته العلمية رحلته الثانية إلى مصر التي لازم

(١) جامع أسانيده، (ص: ١٢٧).
(٢) المجمع المؤسس، (٣/٢٢٨)، ونقله السخاوي في الضوء اللامع، (٩/٢٥٩).
(٣) بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).
(٤) ذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٢٤٩).
(٥) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).
(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٦).

فيها الإسنوي، ولا شك أن جلالة المشايخ من أمارات وقرائن نبوغ التلاميذ، كيف وقد أذِن له في الإفتاء فقهاء شافعية كبار، إذ يقول: «وأجازه وأذِنَ له بالإفتاء شيخُ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن كثير سنة أربع وسبعين [٧٧٤هـ]، وكذلك أذن له الشيخ ضياء الدين[١] سنة ثمان وسبعين [٧٧٨هـ]، وكذلك شيخ الإسلام البُلْقيني سنة خمس وثمانين [٧٨٥هـ]»[٢]. وقال السخاوي: «وأذِنَ له غيرُ واحد بالإفتاء والتدريس والإقراء، بالعادلية، ثم مشيخة دار الحديث الأشرفية، ثم مشيخة تربة أم الصالح بعد شيخه ابن السلَّار»[٣]، وقد ذُكِر أن له كتابًا في الفقه الشافعي، وقد ذكر من ترجمه أنه «حَفِظَ التنبيه وغيره»[٤]، وهو كتاب التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، وهو كتاب مشهور كان عليه الاعتماد في الحفظ والطلب لدى الشافعية في القرنين السادس والسابع، قبل أن يحلّ منهاج النووي ـ وبعض المصنفات الأخرى كالحاوي للقزويني ـ مكانه، وهو متن متين ليس بقصير ولا ضعيف، ولا يحفظه من الشافعية إلا الفقهاء لا المبتدئون، وقد حفظه النووي نفسه، وكذا ذُكر له تواليف في الفقه، فقد قال النُّوَيري: «وله كتابٌ في فقه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سماه بـ«المختار» بقَدْرِ وجيز الغزالي، ذكر فيه المفتَى به عندهم»[٥]، وقد ذكر في دخوله الثاني بلاد العجم عندما أدخله تيمور لنك أنه ألف كتبًا كثيرة «في التفسير والحديث والفقه والعربية»[٦].

(١) هو القزويني القِرْمي المتقدم ذكره في رحلة مصر.
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٤٨).
(٣) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).
(٤) الضوء اللامع، (٩/٢٥٦).
(٥) شرح طيبة النشر للنويري، (١/٣٥).
(٦) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٢٥١).

وسبق في مسيرته العلمية أنه وِلِيَ قضاء الشافعية بدمشق أو كاد ولكن لم يتمّ له، وقد ولي قضاء القضاة في شيراز بعد هجرته مدة مديدة وكان يلقب فيها بالإمام الأعظم، «ووِلِيَ قضاءَها وغيرِها من البلاد من جهة أولاد تِمُر مدةً طويلة»[(١)]، وقد تقدّم هذا جميعه فيما ذكرناه من ترجمته ومسيرته العلمية.

فهل يكون مَنْ هذا حاله ليس له معرفة بالفقه أو بضاعته فيه مزجاة؟ نعم لا ندّعي فيما يظهر لنا من حال الجزري ومصنفاته التي بلغتنا أنه كان من كبار فقهاء عصره؛ ولكن التوسط حسن، وكلا طرفيْ قصدِ الأمور ذميمُ، وقد يُحكم بهذه الأحكام حُكمًا نسبيًّا إذا قيلت بالمقارنة بكبار الفقهاء أو كان قائلها من كبار الفقهاء، أو حتى إذا ما قورن الجزري نفسه في الفقه به في القراءات، فلا شك أنه لم يبلغ أحد في عصره شأوه في القراءات، ولكنّ الإنصافَ تبيينُ ما بيّناه حتى لا يُظن خلافه كما قد يتبادر من قراءة العبارات السابق نقلُها.

وآخر ما نذكره من هذا الباب، ما قيل إنه **لم يكن محمود السيرة في القضاء**. وهو قول أرسله الحافظ باقتضاب: «ولم يكن محمود السيرة في القضاء»[(٢)]، ولا يبدو أن هذا النص متعلق بالولاية القضائية القصيرة التي وقعت له في دمشق، بسبب أنه لم يباشرها أصلًا، فكيف تكون له فيها سيرة محمودة أو مذمومة، إلا أن يراد ما وقع له بسببها من المنازعات، وقد ذكرنا حكايتها وسياقها تفصيلًا، لكن ليس لهذا دخل في نفس سيرة القضاء. فالظاهر أن كلام ابن حجر عن قضاء ابن الجزري في شيراز، ونحوها من هذه الأماكن، ولا ندري عن تفاصيل ذلك شيئًا فيما نُقل لنا، بل ظاهر ما تقدم نقله، وذكره الحافظ

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧)، وانظر: إنباء الغمر، (٣/٤٦٦).
(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٨).

نفسه يخالف ذلك، فقد قال ابنُ خطيب الناصرية: «فسكن شيراز وولي بها قضاءَ القضاة مدة سنين»[(١)]، وقال السخاوي: «فتحول لشيراز، ونشر بها أيضًا القراءات والحديث، وانتفعوا به، وولِيَ قضاءَها وغيرِها من البلاد من جهة أولاد تِمُر مدةً طويلة»[(٢)]، وعظُم شأنه هناك حتىٰ إنه «كان يلقب في بلاده: الإمام الأعظم»[(٣)]، فالله أعلم بحقيقة الحال.

وإذا جاز لنا في الختام أن نزيد شيئًا علىٰ ما تقدم من بحث هذه الانتقادات، بعد ما ذكرناه من منزلة ابن الجزري وثناء العلماء عليه، فنقول: لقد كان ابن الجزري من كِبار العلماء في عصره، وقد جمع بين جلالة العلم ووجاهة الدولة، وبعض ما ورد في سياق التاريخ يدل علىٰ منزلته في جميع الدول التي عاش فيها، في بلاد العرب، والروم، والعجم، ومنها تعيينه للقضاء وتصدره للإقراء وانتهاء رياسة هذا العلم إليه حتىٰ يومِنا هذا، ويكفي منزلته العلمية أنه غيَّر السنة العلمية للإقراء المنتظِم بإضافته القراءات الثلاثة فصار الإقراء بالعشرية، وانتصر لها في النشر، واحتج بأنها لا تقل عن السبع، وانتهض لذلك في كتابه منجد المقرئين، مما يدل علىٰ علو منزلته في العلم، ويدلّ علىٰ مكانته أيضًا زيارته الأخيرة لمصر ودخوله إليها دخولًا حافلًا مشهودًا، وقعود القضاة لسماع صحيح البخاري منه مع وفرة أعيان المحدثين الكبار وقتها، حتىٰ كانت الملوك تراسله بالهدايا، ويرسل هو بالهدايا والتحف من عند الملوك لمن شاء كما تقدم، فرحمه الله رحمة واسعة وغفر له.



(١) بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، (ص: ٩٩).
(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧)، وانظر: إنباء الغمر، (٣/٤٦٦).
(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).

١٤ ـ الجزري والأشعثيات:

لم يتكلم أحد ممن ترجم ابن الجزري في مذهبه العقدي بما يخالف أنه كان من أهل السنة شافعيًّا، ولكنّ بعض العلماء من الإمامية الذين ترجموه قد أثنوا عليه وليّنوا فيه القول، لأجل كتابٍ له سيأتي بحثه، وهو الأشعثيات، وهو صحيفة مروية عن موسى الكاظم عن آبائه، كما سيأتي، ولذا أردت إفراد البحث فيه هنا لمّا لم أرَ أحدًا تعرض لبحث هذه المسألة ممن تكلم عن سيرة ابن الجزري، ولملاءمته لموضوع الكتاب كما لا يخفى.

فكما سبقت الإشارة، ثمة موقفٌ ودي من ابن الجزري لدى الإمامية، وقد تقدّم معنا وصفُ المؤرخ الإمامي محمد باقر الخوانساري (١٣١٣هـ) له بقوله: «الفاضل المتبحِّر المقرئ شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، كان من جملة متأخري المحدِّثين من المخالفين، وله ذكر في كتب المتأخّرين من المؤلفين»[(١)]، وفيه أيضًا النص على أنه من المخالفين، ونجد أن الشيخ عباسًا القمي (١٣٥٩هـ) يقول عنه: «الفاضل المقري»[(٢)].

ونسب هذه الأشعثيات إليه جماعةٌ منهم. قال المجلسي: «أخبار الأشعثيات: كانت مشهورةً بين الخاصة والعامة، وقد جمع الشيخ محمد بن محمد بن الجزري الشافعي أربعين حديثًا كلها من تلك الأخبار المذكورة في النوادر بهذا السند، قال في أوله: أردتُ جمعَ أربعين حديثًا من رواية أهل البيت الطيبين الطاهرين، حشَرَنا اللهُ في زُمرتهم وأماتنا على محبتهم، من الصحيفة التي ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدي»[(٣)]، وقال الخوانساري عنه: «موصوفًا في بعض المواضع

(١) روضات الجنات، (٨/١١٦).
(٢) الكنى والألقاب، (١/٢٤٣).
(٣) بحار الأنوار، (١٠٢/٧٢).

بصاحب كتاب الأربعين»[(١)]، وذكره محسن الأمين مرارًا وأثبت له هذه الأربعين الأشعثيات ناقلًا عن مستدركات البحار، وقال في ترجمة الأشعث: «وصرح برواية ابن عدي عنه: محمد بن محمد الجزري الشافعي في الأربعين حديثًا التي جمعها من كتاب الأشعثيات على ما حُكِي [وذلك لأنه لم يره]، فقال فيه: عن عبد الله بن أحمد بن عدي، عن محمد بن محمد بن محمد بن الأشعث، عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر، عن أبيه إسماعيل، عن أبيه موسى، عن آبائه عليهم السلام»[(٢)]، وذكر الشيخ الأميني صاحب الغدير أنه أثناء سفره إلى الهند عام (١٣٨٠هـ) لزيارة مكتباتها الإسلامية العامرة المكتظة بالنوادر والنفائس، اطلع على مجموع من شوارد الكتب القيمة، ذكر قائمةً بها، ومنها: الأربعون الزاهرة لابن الجزري[(٣)].

والأشعثيات صحيفة يرويها محمد بن الأشعث الكوفي، وهو راوٍ متهم من الغلاة، له صحيفة عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن آبائه، عامتها مناكير وموضوعات، وهو متهم[(٤)]، قال عنه الدارقطني: «آية من آيات الله، ذلك الكتاب هو وضعه، أعني العلويات»[(٥)]، وقد وقف عليه الحافظ ابن حجر: «وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور، وسماه السنن، ورتَّبه على الأبواب، وكله بسند واحد»[(٦)].

وقد لقيه الحافظ ابن عدي الجرجاني، كتب عنه، وحكى لقاءه له وتبينه

(١) روضات الجنات، (٨/١١٦).
(٢) أعيان الشيعة، (٩/٤٠٣).
(٣) انظر: ربع قرن مع العلامة الأميني للحاج حسين الشاكري، (ص: ١٢٦).
(٤) انظر: الميزان، (٤/٢٨)، والكشف الحثيث، (ص: ٢٤٧).
(٥) سؤالات حمزة للدارقطني، (ص: ١٠١).
(٦) لسان الميزان، (٧/٤٧٧).

كذبه، فقال: «مُحَمد بْن مُحَمد بْن الأشعث أَبُو الحسن الكوفي: مقيم بمصر، كتبتُ عنه بها، حَمَلَهُ شِدّةُ مَيلِه إِلَىٰ التشيُّع أن أخرج لنا نسختَه قريبًا من ألف حديث عن: موسىٰ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمد، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ إِلَىٰ أن ينتهي إِلَىٰ عليٍّ والنبي ﷺ، كتاب كتاب، يُخرجه إلينا بخطٍّ طريٍّ عَلَىٰ كاغَدٍ جديدٍ، فِيهَا مقاطيع، وعامتها مسندة، مناكير كلها أو عامتها، فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسىٰ هذا لأبي عَبد اللهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَر بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيّ بْن أَبِي طالب، وَكَانَ شيخًا من أهل البيت بمصر، وَهو أَخُ الناصر، وكان أكبر منه، فقال لنا: كان موسىٰ هذا جاري بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قطُّ أنَّ عنده شيئًا من الرواية، لا عن أبيه، ولا عن غيره»[(١)].

وروىٰ بإسناده هذا ابنُ عدي عنه في تلك الترجمة عن هذه الصحيفة: «حَدَّثَنَا مُحَمد بن مُحَمد بن الأشعث، حَدَّثني مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمد، حَدَّثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ، قَال: قَال رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَرَأَىٰ قَصْرَ بَلُّورٍ، فَقَالَ: نِعْمَ القصْرُ البِلُّور»[(٢)]، ثم ساق أحاديث، وعدتها (١٨) حديثًا، ثم قال: «قَالَ الشيخ: وهذه النسخة كتبتُها عنه، وهي قريبة من ألفِ حديث، وكتبت عامَّتَها عنه، وهذه الأحاديث وغيرها من المناكير فِي هذه النسخة، وفيها أخبارٌ مما يوافِقُ مُتونُها متونَ أهل الصِّدْق، وكان مُتَّهَمًا فِي هذه النسخة، ولم أجد له فِيهَا أصلًا، كَانَ يُخْرِج إلينا بخطٍّ طريٍّ وكاغَدٍ جديد»[(٣)]. وهو كتابٌ مقبول

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٧/٥٦٥).
(٢) الكامل، (٧/٥٦٥).
(٣) الكامل، (٧/٥٦٧).

معظَّم عند علماء الشيعة، وراويه ثقة، ويعرف عندهم بالأشعثيات والجعفريات[١].

وأما **كتاب ابن الجزري** المذكور؛ فقد طُبِع بعنوان: «الأربعون الزاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطاهرة (منتخب الأشعثيات) لشمس الدين محمّد بن محمّد الجزري الدمشقي»، تحقيق: محمد جواد نور محمدي، ولا أعرف له نسخًا مخطوطة، ولكن ذكر عبد العزيز الطباطبائي «أن له نسخةً في المكتبة الناصرية في لكهنو وهي مكتبة العلامة صاحب (العبقات)»[٢]، وأما المحقق فذكر نسخةً له في مكتبة المرعشي، فقال ـ ما ترجمته إلىٰ العربية ـ في الأصل الفارسي: «النسخة الوحيدة المعروفة من هذه الرسالة هي النسخة رقم (٤٦٣٨) من مكتبة آية الله مرعشي، والتي كتبت في جمادىٰ عام (٨٤٩ هـ) (بعد ستة عشر عامًا من وفاة المؤلف)، وهي مخطوطة منسوخة جميلة ومكتوبة بعناية علىٰ ٣٢ ورقة، أحد عشر سطرًا»[٣]، وأورد صورتين لها، ثم ذكر أنه ورد في آخر النسخة: «تمّ الأربعون الزّاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطّاهرة، وكتب في جمادىٰ الأوّل سنة ٨٤٩هـ».

وقد فحصتُ هذا الكتاب وتأملت أسانيدَه ومتونه، وتبيّن لي ثبوته عنه، وخطته فيه، كما سيأتي.

فيقول في خطبته: «وجمع الناس في ذلك أربعينات كثيرة مشهورة، في

(١) انظر: الكافي للكليني، (٦٢/٧)، والنجاشي، رجال النجاشي، (ص: ٢٦)، رقم (٤٨)، ورجال الكشي، (٧٩٢/٢)، وابن طاووس، إقبال الأعمال، (ص: ٢٤٨)، والحلي، الخلاصة، (ص: ٨١)، والنوري، خاتمة مستدرك الوسائل، (٩٥/١)، والطهراني، الذريعة، (١١٠/٢).

(٢) أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية، مجلة تراثنا، (٢٠/١).

(٣) الأربعون الزاهرة، (ص: ١٥٨). وعزا ذلك إلىٰ: قائمة المخطوطات في مكتبة آية الله مرعشي، السيد أحمد حسيني، المجلد ١٢، ص: ٢٠٦.

أنواع مطلقة ومحصورة. فأردتُ جمع أربعين حديثًا من رواية أهل البيت الطيبين الطاهرين، حشرنا الله تعالىٰ في زمرتهم وأماتنا علىٰ محبتهم، من الصحيفة التي ساقها الحافظ أبو أحمد بن عدي ﷺ. اقتصرتُ منها علىٰ هذا القدر، فما من حديثٍ منها إلا وله شاهد من كتب الحديث المسندة، وأصل في كتب الإسلام المعتمدة، ذكرتُها بإسناد واحد، معتمدًا علىٰ ما لها من المتابعات والشواهد، ليسهل حفظها لقلة ألفاظها، وختمتُها بحديث جليل مسلسل من حديثهم، صح عندنا من تحديثهم، وسمّيتُها الأربعين الزاهرة المنسوبة إلىٰ العترة الطاهرة، والله المستعان، وعليه التكلان».

فبيّن في هذه الخطبة خطتَه أن غرضه ذكر أربعين حديثًا من رواية أهل البيت، وأنه اعتمد صحيفة الأشعث التي أوردها الحافظ ابن عدي في الكامل، وأنه إنما اعتمد منها الأحاديث الثابتة في كتب الإسلام المعتمدة، يعني أنه انتقىٰ منها ما له أصل صحيح أو ثابت، دون المناكير والموضوعات التي انفردت بها هذه الصحيفة، ولعله لذلك أسماه «المنسوبة»، كي يبرأ من نسبتها إليهم من هذا الطريق، ثم سيأتي أنه نص علىٰ اتهام الأشعث في خاتمة هذا الكتاب كي يبرأ من تبعته، كما أنه ختمها بحديث مسلسل ذكر أنه «صح عندنا من تحديثهم»، إشارةً إلىٰ أن سائر الأحاديث من الطريق الآخر ـ فإنها كلها بإسناد واحد ـ لا تصح عنده، وإنما أوردها اتكالًا علىٰ متابعاتها وشواهدها الصحيحة، فالضعيف ليس كل ما يرويه ضعيفًا إذا ثبت من طرق أخرىٰ، بل ولا المتهم كما هو معروف. وسيأتي أنه سيورد في هذا الكتاب حديث تحريم المتعة، وهو مضاد لاعتقاد حليتها لدىٰ الإمامية.

وساق في ذكره الإسناد الأول سياقته التي توصّل بها إلىٰ تلك الصحيفة

من رواية ابن عدي في الكامل، فقال:

«أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ الكبير، الزاهد الورع، أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحبّ المقدسي الصالحي ﷺ، فيما شافهني به غير مرّة، عن شيخه الإمام العالم الكبير قاضي القضاة تقيّ الدين سليمان بن حمزة المقدسي الحنبلي، قال: أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ الكبير صاحب التصانيف محمود بن إبراهيم بن سفيان بن منده، في كتابه إليّ من أصفهان، قال: أخبرنا الإمام الحافظ الكبير أبو موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني، أخبرنا أبو زكريا يحيىٰ بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده الإصبهاني، أخبرنا عمي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده، أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص الهروي، أخبرنا الحافظ أبو أحمد عبد الله بن أحمد بن عديّ.

حيلولة: وأخبرنا أعلىٰ من هذا بدرجة، أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين البنّاء الشيرازي، ثم الصالحي في آخرين مشافهة، عن الشيخ أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، أخبرنا أبو حفص عمر بن معمر الدارقزي إجازة إن لم يكن سماعًا، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي، أخبرنا أبو بكر أحمد بن عليّ الحافظ، أخبرنا القاضي أبو محمد الحسن بن الحسين الاستراباذي، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي نزيل مصر، حدّثني موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر بن محمد...».

والطريق الأول الذي ساقه هو عن شيخه المحب ابن الصامت، وهو من جلة مشايخه، ترجمناه في المشيخة المفردة (١٦)، وبينا هناك سماعه عن شيخه سليمان بن حمزة، والطريق الثاني عن شيخه ابن البناء، وهو المعروف بابن

المهندس وزغلِش، ترجمناه في المشيخة المفردة (٥)، وهو من مشايخه الذين أكثر عنهم، وهو من عواليه، وروىٰ هنا عن الفخر البخاري، وهذا هو الإسناد المشهور له، روىٰ له به المصنف في كتابنا، ثم ساق الأحاديث.

وبالنظر في مادة الكتاب، فقد انتقىٰ الجزري أربعين حديثًا نظيفًا، كثير منها في الصحيحين وعامتها في السنن، والمسند، وما خارجه فإنما هو في مثل كتاب البزار، أو له شواهد في السنن، متوصلًا بها إلىٰ كتاب ابن عدي عن صحيفة هذا الأشعث. ويلاحظ أنه قد أخرج حديث تحريم المتعة، (رقم ٣٤)، وهنا قال المحقق: «لم يوجد في الجعفريات»!، وبيّن الجزري صحتَه والاتفاق عليه من حديث عليّ رضي الله عنه.

وبعد تمام الحديث الثامن والثلاثين قال: «وهذا آخر ما أردتُ انتخابه من الصحيفة المذكورة، المنسوبة إلىٰ حديث السيّد الكبير الورع الصالح الإمام موسىٰ بن السيّد الكبير الكامل إسماعيل بن الإمام موسىٰ الكاظم بن الإمام جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر بن الإمام زين العابدين بن الإمام سيّد الشهداء الحسين بن الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، عن آبائه الطاهرين رضوان الله عليهم أجمعين.

وموسىٰ المذكور سيّد جليل، هو وأبوه من كبار سادات المدينة. والمشهور عند أهل النسب من نسله جعفر بن موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ الكاظم، ويقال له ابن أم كلثوم الحسينية، وله عقب من السادات نزلوا الشام ومصر ويُعرفون قديمًا ببني الكلثمية من أجل ذلك.

والراوي عنه أبو الحسن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، نزل مصر وحدّث بها، وروىٰ عنه الحافظ أبو أحمد بن عديّ وغيره، واتُّهم بهذه الصحيفة.

وقد تقدّم أن اعتمادنا في هذه الأحاديث على من خرّجها من الأئمة المذكورين، والله أعلم».

وفي هذا النص يصرح بأن اعتماده على الأحاديث الصحيحة التي اتفق أن روتها هذه الصحيفة، التي يصرح أنها «المنسوبة إلى حديث السيّد الكبير الورع الصالح الإمام موسى»، ثم يبيّن حال الراوي عنه الأشعث، وأنه متهم بهذه الصحيفة. وبذلك خرج ابن الجزري من عهدته بالنص على حاله.

ثم ختم بالحديث المسلسل بالقول: أشهد بالله وأشهد لله رقم (٣٩)، رواه عن: نسيم الدين محمد بن مسعود الكازروني ـ قال: فيما شافهني به بالحرم الشريف ـ، والحافظ جمال الدين بن يوسف بن محمد السرمري ـ بدمشق ـ، والمعمر أبو علي الحسن بن هلال الصالحي ـ دمشق، ومتنه: «إن مدمن الخمر كعابد وثن»، قلت: أربعتهم شيوخه، وقد ترجمناهم في المشيخة.

ثم قال: «هذا حديث حسن الإسناد، جليل المقدار، من رواية هؤلاء السادة الأخيار، أئمة آل البيت الأبرار. رواه الحافظ أبو نعيم الإصبهاني في الحلية، وقال: هذا حديث صحيح ثابت، روته العترة الطاهرة الطيبة عليهم السلام، ولم نكتبه على هذا الشرط بالله ولله إلا من هذا الشيخ .ورُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير طريق».

وقد أخرج ابن الجزري هذا الحديث في مسلسلاته، الحديث الخامس، بالسياقة نفسها، عن شيخه ابن هلال الدقاق وحده، وعليه التعليق نفسه أيضًا، مع زيادة في آخره في شرحه.

والذي ترجح لي أن هذا الكتاب ثابت لابن الجزري، حيث إنه مروي

بإسناده إلىٰ مشايخه المعروفين، والظاهر أنه كما ذكر في خطته وخاتمته، كأنه اتخذها وسيلة للرواية عن أهل البيت هذه الأحاديث، ومن هذه الصحيفة التي يعظمها الشيعة، وإن كان انتقىٰ منها ما يعتمد عليه من الحديث مما في الصحيحين وسائر الكتب المعروفة، ثم أخرج حديث تحريم المتعة ـ وإن لم يكن في الأشعثيات بحسب ما قال المحقق ـ ليزيد في البراءة مما ليس بحقٍّ في هذه الصحيفة، ويبدو أن هذا كله كان في سياق وجوده في مُلك تيمور لنك الذي كان ينتحل التشيع كما هو معلوم، وأن ابن الجزري اجتهد في دعوتهم بهذه الطريق، ولم يتخل عن اعتقاده والجهر بالحق، كما تقدم بيان الشواهد علىٰ ذلك.

ومع ذلك فيبقىٰ أن يقال إنه لا حاجة ولا غنية للالتصاق بمثل هذه الصحيفة المكذوبة عن هذا الراوي المتهم، حتىٰ وإن انتقىٰ منها من المتون ما هو صحيح في نفسه أو له أصل، بل الشأن الترفُّع عن الاتصال بمثل هذه الصحيفة، لاسيما أن ابن عدي إنما كتب عنها لِلُقِيِّه لهذا الشيخ، وهو نفسه بيَّنَ اتهامَه له بوضعها، ولم يذكرها في كتابه كي تُروىٰ عنه، وإنما يرويها الإمامية بأسانيدهم إلىٰ الأشعث، فكان الأجدر والأليق بمنزلة المصنف ورتبته في العلم والدين والقرآن أن يتنزه عن مثل ذلك، ولكن كما تقدم فإن السياق له أحكامه، ونحن نحكم من بعيد، ولكن ما يصلح للاعتذار لا يلزم أن يحسن في التسويغ فضلًا عن القبول أو التصحيح، والله العالم بحقيقة الحال.

١٥ ـ مصادر ترجمته:

أذكر فيما يلي أهمّ مصادر ترجمة ابن الجزري التي وقفتُ عليها واطلعتُ فيها علىٰ ذِكره، وهي أغلب المصادر، وأذكرها مرتَّبة بحسب التاريخ:

- تاريخ ابن حجي، (١/١٢٢).
- غاية النهاية للمصنِّف، (٢/٢٤٧ ـ ٢٥١) ـ جامع أسانيد ابن الجزري.
- إنباء الغُمْر بأبناء العمر، (٣/٤٦٦).
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٢) كلاهما للحافظ ابن حجر.
- بهجة الناظرين إلىٰ تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص: ٩٧).
- الدليل الشافي علىٰ المنهل الصافي لابن تغري بردي، (٢/٦٩٧).
- الضوء اللامع، (٩/٢٥٥).
- الذيل التام علىٰ دول الإسلام، (١/٥٦٤).
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (ص: ٥٨) ثلاثتها للسخاوي.
- ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤٩).
- طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٤٩).
- قضاة دمشق لابن طولون، (ص: ١٢١ ـ ١٢٢).
- طبقات المفسرين للداوودي، (٢/٦٤).
- الأنس الجليل للعليمي، (٢/١٠٩).
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاش كبرىٰ زاده، (ص: ٢٥).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، (٩/٢٩٨).

- ديوان الإسلام للغزي، (٢/١١٣).
- طبقات المفسرين للأدنه وي، (ص: ٣٢٠).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، (٢/٢٥٧).
- روضات الجنات للخوانساري، (٨/١٦٦).
- فهرس الفهارس للكتاني، (١/٣٠٤).

ثانيًا: المصنَّف

١ـ عنوان الكتاب:

إنّ العنوان الوارد على غِلاف النُّسخة المخطوطة هو «مناقب الأسد الغالب، مُمزِّق الكتائب، ومُظْهِر العجائب، ليث بني غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب». والذي يظهر أن هذه العنونة من صُنْع الناسخ وأنه انتزعها من خُطبَة المصنِّف، إذ يقول: «فهذه أحاديثُ مسنَدَةٌ، مما تواتر وصحَّ وحَسُنَ من أَسْنَى مناقب الأسد الغالب، مفرِّق الكتائب، ومُظْهِر العجائب، ليث بني غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه وأرضاه».

فلم ينصَّ المصنِّفُ على اسم كتابه أو عنوانه، وإنما وصَفَه بهذا الوصف، وهو مغايرٌ إلى حدٍّ ما لما أُثْبِتَ على الغلاف، إذ فيه الوصف بأن تلك النصوص من «أسنى مناقب» عليٍّ ﷺ، كما أن هناك اختلافًا في قراءة كلمة «مفرِّق» التي يغلب على الظنّ أنها كذلك في خطبة الكتاب، عمّا أثبته كاتب النسخة على الطرة «ممزِّق».

ثم رجع المصنِّف ـ وربما الناسخ ـ في خاتمة الكتاب ليقول: «هذا آخِرُ ما تيسَّر جَمْعُه وروايته من أسنى مناقب أمير المؤمنين الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب ﷺ على يد مؤلِّفه محمد بن محمد بن محمد الجزري عفا الله عنه»، فكرَّر ذِكْر: «أسنى المناقب».

والذي ظَهَر لي واخترتُه أن العنونة التي أثبتها كاتب النسخة ليست الأقوىٰ، فإن الظاهر من سياق الخطبة أن هذه السَّجعة لم يُرد بها تسمية الكتاب، وإنما مجرد وصفِه بأنه أحاديث مسندة متواترة وصحيحة وحسنة، مع الثناء علىٰ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ بهذه الأوصاف، وأتىٰ بها مسجوعة علىٰ عادة أغلب المصنّفين في مقدمات كتبهم كما هو التقليد العلمي لهذه العصور. كما أن إثباتَ ذلك عنوانًا للكتاب لا يخلو من تطويل وثِقَل. ولم أقف علىٰ من سمّىٰ الكتابَ بهذا الاسم من العلماء الذين ذكروه.

فالذي ترجَّح لديّ أن المصنِّف لم ينصّ علىٰ اسمٍ لكتابه، وإنما وصفه وصفًا، وبناءً علىٰ ذلك فقد أثبتُّ عنوانًا للكتاب: «أسنىٰ المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، لسببين رئيسيْن:

❋ **الأول**: أنه الاسم الذي سمّىٰ به العلماءُ هذا الكتاب، منذ عصر المصنِّف نفسه، كما سيأتي في توكيد نسبة الكتاب للمصنِّف، هربًا من التطويل والتكرار. وهذا يستلزم أن الكتاب كان معروفًا بهذا الاسم في زمن المصنِّف وما بعده بيسير. فهذا يدلّ علىٰ أحد أمرين: إما أن هذا كان تسمية المصنِّف لكتابه، وإن لم ينصّ علىٰ ذلك في مقدمة الكتاب أو متنه، وهذا واردٌ، فلا يلزم أن ينص المؤلف نصًّا علىٰ عنوان كتابه، وإن كان هذا مستحبًّا علىٰ ما يُذكر في واجبات مقدمات الكتُب. أو أن هذا العنوان قد استلّه العلماء والمعاصرون للمصنِّف من كتابه نفسِه، وهذا هو السبب الثاني.

❋ **الثاني**: أنه قد ورد ـ كما تقدَّم نقلُه ـ أن المصنِّف قد وصف كتابَه بأنه «أسنىٰ المناقب». ونحن وإن قررنا أنه لا يظهر أن تلك الأوصاف قد جاءت من المصنِّف علىٰ سبيل التسمية، بل الوصف، ولكن هذا إذا انضمّ مع توارد

العلماء منذ عصر المؤلف على تسمية الكتاب «أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»؛ فإنه يزيد من وجاهة ترجيح هذا العنوان. ولا يبعُد أن تكون تلك التسمية من العلماء مستقاةً من هذا الوصف، مع ما فيه من سجَع حسن وقصير وغير متكلَّف. فهو أولى على كل حال من التسمية المطوّلة الواردة على غلاف المخطوط.

وقد أثبتت الطبعة المكية القديمة (١٣٢٤هـ) بالمطبعة الميرية العنوانَ كما اخترناه: «أسنى المطالب في مناقب سيدنا عليّ بن أبي طالب».

٢ـ نسبته إليه:

لا شكّ في صِحّة نسبة هذا الكتاب لابن الجزري ﷺ، وأنواع الأدلة على ذلك كثيرة:

*** أولًا: نسبةُ العلماءِ الكتابَ للمصنِّف، وقراءته عليه، واتصالهم به، ونقلهم عنه.**

وهذا له تعلقٌ بتسمية الكتاب، وهي النقطة السابقة، وإنما أرجأنا النقلَ فيها إلى هنا تحاشيًا للتكرار.

وأقدم النصوص التي وقفتُ عليها في ذكر الكتاب، واسمه، بما يوثِّق نسبته، ويبيّن اسمَه: ما ذكره السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) في الضوء اللامع، من قراءةِ بعض طلبة العلم للكتاب أو بعضِه على ابن الجزري، ويبدو أن ذلك كان في مجاورته بمكة، أو حجِّه، حيث إن ثلاثةَ المذكورين مكيّون أو ماتوا بمكة، وقد أرَّخ ذلك عام (٨٢٣هـ). فقال في ترجمة: محمد بن مفتاح بن فطيس القباني: «سمِعَ على ابن الجزري في سنة ثلاث وعشرين بعضَ كتابه: أسنى

المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»، وفي ترجمة: محمد بن مقبل بن عبد الله بن عبد الرحمن البغدادي الأصل المكي: «سمِع على ابن الجزري في سنة ثلاث وعشرين بعضَ كتابه: أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»، وفي ترجمة والدِه مُقبل: «ممن سمع على ابن الجزري في سنة ثلاث وعشرين كتابه: أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[(١)]، فقرأ الولَدُ والوالِدُ كلاهما عليه الكتابَ أو بعضَه.

ويبدو مع اتحاد المكان والتاريخ أن الشيخ قد عقد مجلسًا لإقراء هذا الكتاب، أو كان ضمن مجالسه عمومًا أثناء مجاورته بمكة أو الحج. وقد كانت قراءة الكتب ـ أو سماعها ـ على المصنِّفين، وعلى غيرهم، من العادات والتقاليد العلمية المعروفة في ذلك العصر وقبله وبعدَه، كما أن هذا الكتاب مسندٌ في أغلب أحاديثه، وفيه مسلسلاتٌ، فهذا مما يزيد من قيمة قراءته على مصنِّفه لتتصل أسانيدُ القُرَّاء بهذه الأحاديث والمسلسلات.

وقد ذكر السخاوي الكتابَ، ونص عليه بالاسم نفسه، في سرده لمؤلفات ابن الجزري[(٢)].

ونقل عنه السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وسمّاه، فقال في جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير: «قال الشيخ شمس الدين ابن الجزري في كتاب أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: أضافني الشيخ محمد بن مسعود الكازروني في المَشْعَر الحرام بأحد الأسودين: التمر والماء»، فذكر المسلسل بالضيافة على الأسودين، ثم قال: «قال ابن الجزري: غريبٌ جدًّا لم يقع لنا إلا

(١) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (١٠/٥٢، ٥٣، ١٦٧)، على التوالي.
(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٧ ـ ٢٥٨).

بهذا الإسناد»[(١)].

وفي كنز العمال لعلاء الدين المتقي الهندي (٩٧٥هـ)، نقل الحديثَ المرويّ عن علي: «ما أرىٰ رجلًا أدرك عقلَه يبيت حتىٰ يقرأ هذه الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، ولو تعلمون ما فيها لما تركتموها علىٰ حال...» الحديثَ، ثم قال: «الديلميُّ وشيخُ شيوخِنا الحافظ شمس الدين بن الجزري في كتاب أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب، مسلسلًا يقول كلُّ راوٍ من رواته: ما تركتُ قراءَتَها كلَّ ليلةٍ منذ بلغني هذا الحديثُ، وقال: صالحُ الإسناد»[(٢)].

وفي الكتابِ نفسِه، نقل حديثًا مسلسلًا بالتجربة، ثم قال: «وقال الحافظ شمس الدين بن الجزري في كتاب أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: أخبرنا شيخنا الإمام المحدث جمال الدين محمد بن يوسف بن محمد بن مسعود السُّرَمَرِّي مشافهة»، فذكره، ثم قال: «قال ابن الجزري: ولم أسمع شيخَنا السُّرَمَرِّي[(٣)] يقول شيئًا، ولكن جرّبتُه فوجدتُه كذلك، قلتُ: وسمعتُ هذا الحديثَ من الحافظ تقي الدين محمد بن فهد بسماعِه من الجزري حَسَنَ التسلسُل»[(٤)].

---

(١) الجامع الكبير للسيوطي، (١٨/٣٧٦ ـ ٣٧٧) (٤/٣٣٨٤). والحديث المذكور في كتابنا برقم [٥٣]، وكذا التعليق عليه.

(٢) كنز العمال، (٢/٣٠١) رقم (٤٠٥٩). والحديث المذكور في كتابنا برقم [٧٢]، وكذا التعليق عليه.

(٣) جاء في الموضعين من مطبوعة كنز العمال: «السرمدي»، وهو تحريف، والمثبت الصواب.

(٤) كنز العمال، (٢/٦٥٧ ـ ٦٥٨) رقم (٥٠٠١)، والحديث المذكور في كتابنا برقم [٦٦]، وكذا التعليق عليه.

وفي الكتاب نفسِه، ساق المسلسلَ بالضيافة على الأسودين الذي تقدَّم ذكره، وتعليقَ ابن الجزري عليه، وقال في أوله: «قال الشيخ شمس الدين ابن الجزري في كتاب أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[(١)].

وذكره إبراهيم بن قاسم بن المؤيد بالله الزيدي (ت: ١١٥٢)، ضمن أسانيد الفقيه ابن حجر الهيتمي (٩٧٠هـ) عن شيخه السيوطي وقد روى عنه بالإجازة العامة وولد قبل وفاته بثلاث سنين، فقال: «وأخبرني المحب التقي بن فهد، عن ابن الجزري سماعًا للطيِّبة والمسنى والحصن الحصين سماعًا لتلك الثلاثة، وللعُدّة وللجُنَّة مختصَرَيِ الحِصْن ولأسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[(٢)].

ونقل الملا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ) من كتابنا وسمَّاه، فقال: «قال الجزري في أسنى المناقب: وكذا أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، واتفق البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي على إخراجه من طريق: يزيد بن شريك التيمي، وهو والد إبراهيم التيمي، ولفظه: ما عندنا شيءٌ يُقْرَأ إلا كتاب الله وهذه الصحيفة»[(٣)].

وساق إسناده إلى الكتاب: شمس الدين الرُّوداني السوسي (ت: ١٠٩٤هـ)، وسمَّاه، فقال: «كتاب أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، للأستاذ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، به إليه»[(٤)].

---

(١) كنز العمال (٩/٢٦٧)، (٢٥٩٧٥).

(٢) طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، (٣/١٤٢٣).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٦/٢٢٦٧). والحديث المذكور في كتابنا برقم [٨٢]، وكذا التعليق عليه.

(٤) صلة الخلف بموصول السلف، (ص: ١٢٥).

وذكره الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) في ترجمته، وسمّاه: «أسنىٰ المناقب في فضل علي بن أبي طالب»[(١)].

وممّن ووقف علىٰ الكتاب ونقل عنه الحافظُ الكتّاني (ت: ١٣٨٣هـ)، فقال في مصنفات ابن الجزري ضمن ترجمته له: «أسنىٰ المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب (وهذا مطبوع)»[(٢)]، ونقل عنه، فقال: «وقال الحافظ ابن الجزري في كتابه أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب (ص ٥٩): انتهت إليه جميع الفضائل من أنواع العلوم، وجميع المحاسن، وكرم الشمائل، من القرآن والحديث، والفقه، والقضاء، والتصوف، والشجاعة، والولاية، والكرم، والزهد، والورع، وحسن الخلق، والتقوىٰ، وإصابة الرأي. ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ، من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب»[(٣)]

وذكره خير الدين الزِّركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، وسمّاه «أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[(٤)]، وكذا ذكره إسماعيل الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ) وسمّاه «أسنىٰ المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب»[(٥)].



(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (٢/٢٥٩).
(٢) فهرس الفهارس، (١/٣٠٥)، وذكره في التراتيب الإدارية، (١/٢٦)، ضمن مصادر الكتاب.
(٣) التراتيب الإدارية، (٢/٢٥١). وهذا مذكور في أواخر كتابنا بنصه، انظر: (ص: ٦٢٦ ـ ٦٢٧)، وقول الإمام أحمد منقول في أول الكتاب، انظر رقم [١].
(٤) الأعلام للزركلي، (٧/٤٥).
(٥) إيضاح المكنون، (٣/٨١)، وهدية العارفين، (٢/١٨٧).

❊ ثانيًا: الإمارات الداخلية في الكتاب:

وهي كثيرة، منها:

١ ـ وحدة المشيخة وكثير من المضامين: فالمشيخة الذين روىٰ عنهم المصنِّفُ في كتابنا هم جلة مشايخه المعروف بالرواية عنهم في ترجمته، كما بيّناه في الترجمة، وروايته عنهم للأحاديث موافق لما ذكر في ترجمته له مما تحمّلوه من كتب السنة وتحمَّله هو عنهم، كما سيأتي بيانُه مفصلًا بما لا مزيدَ عليه في المشيخة المفردة التي صنعناها للمصنف في هذا الكتب، وكذا أحاديثه المسلسلات هي مرويةٌ في كتابه الذي في المسلسلات بالسياقة نفسها، كما بيّناه في التحقيق، وقد انتقد عليه الحافظ ابن ناصر الدمشقي أوهامًا في هذه المسلسلات وهي واقعة في كتابه في المسلسلات وفي كتابنا أيضًا نفسها، وكذا روىٰ المصنف في أحاديثه العوالي (الحديث السادس عشر) عن شيخه ابن هبَل الطحان إلىٰ معجم الطبراني بالإسناد نفسه الذي روىٰ به عن هذا الشيخ إلىٰ معجم الطبراني في كتابنا، انظر المشيخة رقم (٧)، والحديثان رقما [٧٥، ٨٧].

٢ ـ نفسُ الغرض من تصنيف الكتاب، وبعض الإشارات الواقعة فيه من الرد علىٰ المخالفين في مسألة المتعة والمسح علىٰ الرجلين، مع تلطيف القول لهم ودعوتهم ـ وقد سبق الكلام عن هذا بنحو أكثر تفصيلًا في البحث في كتاب الأشعثيات ـ، وإشارته لمن أنكر تواتر حديث الغدير، والذي رجحنا أنه مشير إلىٰ الشريف الجرجاني، وهو ما يوافق ما حُكي من توتر العلاقة بينهما بسبب وقعة جرت له معه في بلاط تيمور لنك[(١)]؛ كل ذلك مما يقوّي أن المؤلف كتب هذا في إقامته في بلاد العجم في ملك تيمور لنك وأبنائه، حيث كانوا من

(١) انظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (ص: ٢٩).

الشيعة، ويوجد الكثير منهم في الطبقة المتنفذة في هذه الأنحاء حينها، وسيأتي مزيد حول هذا في الكلام على تأريخ المصنَّف. وهنا يمكن المزاوجة بين هذا التصنيف، وبين الأربعين الزاهرة التي انتقاها من الأشعثيات، وتقدم الكلام عليها، فيبدو أن السياق بينهما متحد أو متقارب.

٣ ـ ما ورد من نسبة الكتاب على غلافة النسخة المخطوطة، وكذا المطبوعة المكية العتيقة، وقد أخّرت ذلك وإن كان كثير من الناس يقدِّمه ويعتمد عليه، وإنما يكون ذلك عند عدم الدلائل الأخرى، وهي كثيرة كما تقدم.

٣ ـ تأريخه:

لم ينص المصنف في الكتاب، لا في خطبته ولا خاتمته ـ بخلاف عادته ـ، ولا الناسخ في آخر المخطوط؛ على تاريخ تأليف الكتاب، ولكن يبدو بحسب ما استظهرناه أنه ألفه في بلاد العجم في شيراز أو غيرها من تلك الأنحاء في حكم تيمور لنك وأبنائه، أي بعد عام (٨٠٤هـ) تقريبًا. وبيِّنة ذلك ما يلي:

١ ـ أنه لم يذكر هذا الكتاب في كُتُبِ نفسِه في ترجمته لنفسه من غاية النهاية، حيث ذكر أنه فرغ من تأليف الأصل سنة (٧٧٤هـ)، وفرغ من تبييض المختصر سنة (٧٩٥هـ) في القاهرة، وكان بدأ اختصاره في مدرسة القرآن التي أنشأها بدمشق سنة (٧٨٣هـ)، ثم نقل منه هذه النسخة سنة (٨٠٤هـ)[(١)]، وإن كان ألحق به زيادات بعد ذلك، كما ذُكر في خاتمة طبعة الكتاب.

٢ ـ أن عامة من قرأوه عليه والذين ذكرهم السخاوي كما نقلنا عنه سابقًا هم من المتأخرين، فالثلاثة الذين ذكر السخاوي ـ كما تقدَّم نقلُه ـ أنهم قرأوا

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٢/٤٠٩).

هذا الكتابَ على المصنِّف ذكر أن تاريخ ذلك كان عام (٨٢٣هـ)، وجميعهم مكيون، فالغالب أن هذا كان في قَدْمتِه إلى مكة ومجاورته فيها في سياق رحلة الحج التي ذكرناها في الترجمة.

٣ ـ أنه قد روى في هذا الكتاب عن بعض من لقيه في شيراز، وهو محمد بن حيدر الحسيني، الذي أسماه: «صاحبنا السيد العالم أبو عبد الله محمد بن حيدر بن حيدر الحسيني» [٧٠]، وقد ترجمناه في المشيخة (١٤)، وبيّنا أنه من أصحاب ابن الجزري المتأخرين، الذين لقيهم سنة (٨٠٨هـ) تقريبًا.

٤ ـ إشارته المرجَّحة إلى الجرجاني فيما يتعلق بإنكار تواتر حديث الغدير، وهذا ينسجم مع ما ذكر من حادثته معه في بلاط تيمور لنك، فيكون ذلك بعد الاستقرار هناك.

٥ ـ وهناك شيء آخر يدل على ذلك: وهو مخاطبته المخالفين مع تلطيف الكلام لهم والدعاء بالهداية لما اختلف فيه من الحق، كما في التعليق على الحديث [٩٩]، في مسألة غسل الرجلين في الوضوء، وتعليقه على الحديث [١٠٤] في تحريم المتعة، وتعجبه ممن «يزعم أنه من شيعة علي رضي الله عنه» ثم يخالف في هذه المسألة، فهذا كله منسجم مع وجود المصنف في بلاد فارس حيث كان الشيعة كثيرين في هذا الوقت، لاسيما مع حكم تيمور لنك وأبنائه، وتقريبهم له. وقد تقدَّم لنا في البحث عن مسألة الأشعثيات ما له علاقة واضحة بذلك.

٤ ـ منهجه فيه:

لقد كان غرض ابن الجزري من هذا الكتاب واضحًا، كما تدلُّ خُطبتُه،

وعنوانه، وخاتمته، وهو جمع مناقب علي بن أبي طالب ﷺ: «فهذه أحاديث مسندة، مما تواتر وصح وحسن من أسنىٰ مناقب الأسد الغالب، مفرق الكتائب، ومظهر العجائب، ليث بني غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه ورضي الله عنه وأرضاه. أوردتها بمسلسلات من حديثه، وبمتصلات من روايته وتحديثه، وبأعلىٰ إسناد صحيح إليه؛ من القرآن والصحبة والخرقة التي اعتمد فيها أهل الرواية عليه»، وهذا الجمع لمناقب عليّ ﷺ أخذ مناحيَ متنوعة، أراد ابن الجزري أن يبين فيها مكانة علي ﷺ ومنزلته ورتبته العالية في الفضائل الثابتة له شخصيًّا من حيث ما رُوري في ذلك من السُّنة النبوية وما في حكمها، والثابتة له من جهة العلم والفقه من حيث روايته للأحاديث، واتصال قراءة القرآن به، والثابتة له من جهة الزهد والسلوك من حيث اتصال أسانيد التصوف به، وهذان هما الجناحان الأساسيان للنظام العلمي والمعرفي للتراث، يعني: العلم والعمل، وهو ما يصبُّ في قوالبَ مختلفة بحسب عوامل التاريخ وتشكلات المجتمع العلمي، كما رأيناها في عصر المصنِّف ﷺ، في صورة الرواية والتصوف علىٰ سبيل المثال.

وبناء علىٰ هذا التصور الإجمالي لقصد المصنف، يمكن تقسيم الكتاب إلىٰ خمسة أجزاء إجمالًا، الأول في المناقب المروية عن علي ﷺ، ثم بعض الأحاديث المسلسلات في نوعٍ من الافتنان والتخصص العلمي الحديثي من المصنّف، ثم بعض الأحاديث المنتقاة المروية عن علي ﷺ وأبنائه ﷺ متصلة بإسناد المؤلف، ثم ذكر بعض الرسوم السلوكية المرتبطة بعصر المصنف كأسانيد الخرقة والذكر والصحبة، ثم ذكر اتصال المصنف في أسانيد بعض قراءات القرآن، إلىٰ علي ﷺ، إلىٰ روايتي عاصم وحمزة ـ من طريق الباقر ﷺ عن آبائه علىٰ علي ﷺ.

تلك هي القسمة الإجمالية لمباحث الكتاب، الذي لم يأت مرتبًا ترتيبًا صارمًا على غرار ترتيبات كتب الأصوليين أو المتكلمين، ولكن تتبين تلك الأقسام بوضوح في الكتاب، وبعضها قد عنونه المصنف نفسه، وبعضها دل عليه بيانُه له، وإن كان يتخللها بعض الاستطرادات لحاجات موضوعية أو فنيّة، كالاستطرادات الواقعة له في أثناء حديث دعاء الكرب، أو قنوت الصبح، أو قراءة آية الكرسي، أو في أحاديث غسل الرجلين والوعيد على تركه، حيث ذكر بعض الشواهد والمتابعات أو بعض المناقشات للحاجة إليها.

إذا تبيّن هذا، فمن ثمَ يمكن تلخيص المعالم العامة لمنهجه فيه كما يلي:

❊ **أولًا:** يعتني المصنِّف في غالب روايات الكتاب بالأحاديث المسندة على طريقة المحدّثين، فيسوق الحديثَ بإسناده إلى كتب السنة المختلفة، ولذا فقد قال في خطبة الكتاب: «فهذه أحاديث مُسندَة»، وقد بلغ عدد الروايات المسندة في الكتاب (٨٨) رواية من المرفوع وغيره، وجملتها [١١١] رواية من المرفوع وغيره.

❊ **ثانيًا:** يورد المصنِّف الأحاديثَ بإسناده إليها عن شيوخه في الغالب الأكثر، إلا قليلًا من الأحاديث إما أوردها عن مصنفها بإسناد هذا المصنِّف، أو عزاها إليه دون ذكر الإسناد، ويعتني أحيانًا بذكر المتابعات والشواهد، وكأمثلة على ذلك: [٢، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٩، ٢٢، ٢٦، ٣٥، ٤٣، ٥١، ٥٩، ٦١، ٧٤، ٨٦، ٨٩ وهو حديث عليّ في الوضوء وغسل الرجلين واعتنى بتطريقه]، ويذكر في سياق أسانيده بعض الصفات في روايته عن مشايخه، كبعض المواضع العامة والخاصة وكيفيات التحمل والأداء والتاريخ أحيانًا، ويتفنن في تسمية مشايخه على ألوان على عادة بعض المحدثين حين

الإكثار في الرواية عن شيخ (وقد يُدخلون هذا في تدليس الشيوخ، لكن التحقيق أنه والحال قريب ليس كذلك، وهو على كل حال ليس بمذموم لهذا الغرض بخلاف تدليس أسماء الضعفاء، كما هو معلوم في مظانّه)، ولكننا عيّنّاهم في موضع للقارئ، وقد بيّنا تفصيلَ روايته عن مشايخه، وكيفيتها، وكميتها، وطرقها، ومواردها، في المشيخة المفردة التي صنعناها للمصنف في كتابه.

❊ **ثالثًا:** يحكم المصنف على الأحاديث في الغالب، وإن كان في أحكامه تساهُلٌ كما سيأتي، فيبين المتواتر والمتفق على صحته والصحيح والحسن، وربما حكم بالجودة أو صلاح الإسناد، وما كان فيه ضعف يغتفر فإنه يبين مرتبته أيضًا، ويتكلم على موافقة شرط البخاري ومسلم أو أحدهما مرارًا، وغالب ما يحكم عليه بالحسن أو الصلاح أو الجودة فإنه يكون ضعيفًا أو لينًا، وأما المتروكات وما يشبه أن يكون موضوعًا فإنه يعبر عنه في الغالب بالغرابة، ولم يقع له التعبير بالنكارة إلا في موضع واحد، صرح فيه معه بتركيب الحديث، حيث لا مدفع له، ومن ذلك: أنه حكم على حديث «من كنت مولاه» [٢]، بأنه حسن صحيح متواتر، حصل القطع به، وحديث «سدوا الأبواب» [٢٥] حيث حسّنه، وحديث «إن فيك من عيسى مثلًا» [٣٤] قال: «حديث حسن»، وحديث: «إن تستخلفوا عليًّا» [٤٣] قال: «حسن الإسناد رجاله موثقون»، ومن طرقه: [٤٥]، قال: «إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم، إلا يزيد بن يثيع»، والحديث المسلسل بالإضافة على الأسودين [٥٣]، قال: «حديث غريب جدًّا»، وحديث الاستحلاف [٦٠]، وحديث القنوت في صلاة الصبح [٦١]، قال: «غريب بهذا السياق وهذا الإسناد»، والمسلسل بالقضاة [٦٤، ٦٥] حكم بنكارته، والحديث المسلسل بالتجربة[٦٦]، قال: «حسن

التسلسل لم أر في رجاله من تكلم فيه بقدح»، وحديث دعاء الكرب [٦٧] قال: «صحيح الإسناد، رجاله ثقات، وكلهم في الصحيح»، والحديث [٧٢] قال: «صالح الإسناد»، والحديث [٨٤] قال: «حسن غريب من هذا الوجه»، والحديث [١٠٧] قال: «حديث حسن رجاله ثقات»، وحديث غسل الرجلين في الوضوء: [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧] قال: «حديث حسن صحيح رواه جماعة عن أمير المؤمنين»، وحديث تحريم المتعة [١٠٤]، وقال عن أحاديث المهدي وصفاته [١٠٥]: «صحت عندنا»، وحديث «يا علي! ثلاثة لا تؤخرهن...» [١٠٧] قال: «حديث حسن رجاله ثقات».

ويقوِّي بالشواهد، مثاله: [٢١، ٥٠، ١٠١] فيقول مثلًا: «وهذه كلها طرقٌ يقوِّي بعضها بعضًا، والنفس تركن إلى صحتها».

وقد لا يعلق على الحديث ولا يحكم عليه، مثل: [٧١، ٨٦]، وإن كان في هذا غضاضة أحيانًا، كما أشرنا في ملاحظة تساهله، وقد يكتفي بالنقل تعليقًا كما في حديث «أنا دار الحكمة» [٣٥]، حيث نقل تصحيح الحاكم لبعض أسانيده وتضعيف ابن عدي لبعضها ولم يعلق شيئًا.

وقد ينتقد على غيره من العلماء والمحدثين، كما انتقد ابن الجوزي في إدخاله حديث قراءة آية الكرسي عقب المكتوبات [٧٥] في الموضوعات، وإنكاره على من حاول تضعيف حديث «من كنت مولاه» [٢].

* **رابعًا:** يتكلم المصنف على بعض الرجال، لاسيما المختلف فيهم [١٥، ٤٥، ٨٦، ١٠١]، وفي الغالب بغرض تقويتهم أو تمشيتهم، وقد يعرّف ببعض الصحابة [٧٨]، أو ببعض الأعلام من آل البيت [٨٤، ١٠٠، ١٠١،

١٠٢، ١٠٤]، أو الأعلام والرواة [٩٢، ١٠٤].

❊ **خامسًا:** قد يبيِّن المصنِّفُ اللغةَ والغريب، مثال: [١٣، ١٤، ٣٠]، وإن كان لا يلتزم هذا مع الحاجة إليه في مواضع.

❊ **سادسًا:** يبيِّن المصنِّفُ مختلَفَ الحديث، كما في كلامه على حديث سد الأبواب [٢٥]، وحديث إعطاء الراية [٢٩]، والحديث [٨٥] في الجمع بين حديثي «سيدا شباب أهل الجنة» و«سيدا كهول أهل الجنة»، وحديث غسل الرجلين: [٨٩]، ويجيب على بعض الإشكالات عليه، وكما في حديث تحريم المتعة [١٠٤].

❊ **سابعًا:** يعلِّق المصنف على بعض الأحاديث ويبين وجه الدلالة فيها، مثل كلامه على حديث غسل الرجلين في الوضوء [٨٩]، وحديث تحريم المتعة [١٠٤]، وقد يذكر سبب ورودها، مثل رقم: [٥]، وكذا في تعريفه بالزيدية ونشأتهم.

❊ **ثامنًا:** يهتم المصنِّف بالعلو في الأسانيد، وينص على بعض الظواهر الإسنادية المتعلقة به والمعروفة عند المتأخرين من المحدِّثين، مثل: الموافقة والبدل والمساواة، في أرقام [٩، ٣٠، ١٠٠، ١٠٧]، ويذكر أن أعلى ما وقع بينه وبين عليّ ﷺ باتصال السماع والرؤية والمجالسة والمصاحبة أحد عشر رجلًا، وعشرة أيضًا: «وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه، وذلك بما يتعلق بالحديث»، وأما فيما يتعلق بالقرآن فيصل إليه بثلاثة عشر رجلًا، وبالصحبة أحد عشر رجلًا.

❊ **تاسعًا:** اهتم المصنف بالأحاديث المسلسلات، وهو شيء من زينة

الحديث عند المتأخرين من المحدثين، فأورد بعض المسلسلات التي عنده و«التي اعتمد فيها أهلُ الرواية عليه»، يعني على علي ﷺ، وعدتها اثنا عشر مسلسلًا: الأحاديث أرقام [٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٧٠ (بتسلسلين)، ٧٢]، وعامتها تالفة الإسناد والتسلسل جميعًا، ولذلك لم يعلق عليها في الغالب، إلا ببيان ضعف بعضها مما لا يسع السكوت عليه، وإن كان بعبارة لطيفة أيضًا كما تقدمت الإشارة، وكما سيأتي الكلام على تساهله في ذلك.

❊ **عاشرًا:** يذكر المصنف بعضَ البحوث الحديثية، مثل ترتيب الأحاديث من جهة الأصحية، قبل الحديث رقم [٧٦]، ويشير إلى مسألة سكوت أبي داود [١٠٦]، والتواتر وإفادته العلم في أكثر من موضع على حديث «من كنت مولاه»، وحديث المؤاخاة، مثلًا.

وفي الجملة: اهتمام المصنِّف بالصنعة الحديثية، من حيث الإسناد، والكلام على بعض الرجال، والحكم على الحديث والاهتمام بالمسلسلات، وهي من رسوم المحدّثين في تلك المرحلة العلمية المتأخرة نسبيًّا، والاهتمام بالعلو ومظاهره، وسياقة الأحاديث بإسناده، والتفنن في إيراد مشايخه وأسمائهم، والاهتمام بالإسناد والعلو فيه في القرآن ورسوم التصوف أيضًا؛ كل ذلك يدل على صنعة المصنف الحديثية واشتغاله وعمله فيها، كما تقدم في الكلام على منزلته والانتقادات التي وردت عليه والكشف عنها على وجه الإنصاف.

❊ **حادي عشر:** اتسمت أحكام المصنّف الحديثية بالتساهل.

وقد ذكر المصنف أن ما يورده من مناقب علي ﷺ، وهو القسم الأول من

الكتاب بحسب ما ذكرناه، هو مما «تواتر وصح وحسن»، يعني أن حُكم المصنِّف الإجمالي على أحاديث هذا الجزء أنها إما متواترة أو صحيحة أو حسنة، وقد حكم تفصيليًّا على أغلب الأحاديث بما يوافق ذلك، إلا أن هذا الشرط لم يطرد في أحكامه من جهة، وليس موافقًا للواقع من جهة أخرى: فقد ذكر حديث «كنا نبور أولادَنا بحب علي» وليس على هذا الشرط، وحديث «علي سيد العرب»، [٢٢] وذكر له طرقًا لكن لم يحكم عليها ولم يقوِّها، وحديث «سدوا الأبواب» [٢٥] حيث حسّنه، وإسناده الذي رواه لا يحسُن، وحديث «السعيد من أحب عليًّا» [٣٣]، لكن صرّح بعده أنه «حديث غريب»، وهذا تضعيف، وحديث «أنا دار الحكمة» [٣٥] ونقل تصحيح الحاكم لبعض أسانيده وتضعيف ابن عدي لبعضها ولم يعلق شيئًا، وحديث [٣٦] «قُسمت الحكمة»، وأقرّ أنه «منكر مركب على سفيان»، وحديث أن عليًّا عنده علم الظاهر والباطن [٤٢] ولم يعلق عليه شيئًا، وحديث: «إن تستخلفوا عليًّا» [٤٣] وقال: «حسن الإسناد رجاله موثقون»، وعن إسناد آخر له [٤٥]: «إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط مسلم، إلا يزيد بن يثيع»، وقد علقنا عليه في موضعه، ورقم [٤٧] الأثر الطويل في بيعة علي للشيخين، قال: «هذا إسناد جيد، وإن كان فيه أبو بكر الهذلي، وقد ضُعف»، والهذلي متروك.

ثم شرع في ذكر المسلسلات، وهي خارجة عن شرطه السابق في المناقب والفضائل، لأن الشأن في المسلسلات عند المحدثين هو التساهل والعناية بوقوع التسلسل، ومن ثم جاءت هذه المسلسلات تالفة الإسناد والتسلسل غالبًا، ولذلك لم يعلق على إسنادها في الغالب، ومع ذلك فلم تخل تعليقاته اليسيرة عليها من تساهل حتى مع تضعيفها، فقال على المسلسل بانفراد كل راو

بصفة [٥٧]: «كذا وقع هذا الحديث بهذا السياق من المسلسلات السعيدية، العهدة فيه على البلاذري»، فاكتفى بالتبرؤ، وهو موضوع لا يُرتاب فيه، وقال على حديث القنوت في صلاة الصبح [٦١]: «غريب بهذا السياق وهذا الإسناد»، واكتفى بهذا، والمسلسل بالتجربة [٦٦]: «حسن التسلسل لم أر في رجاله من تكلم فيه بقدح»، وهو غريب حتى إن ابن ناصر والسخاوي كليهما تعقباه عليه، فإنه مظلم الإسناد، وعلق على لفظٍ آخر غير المشهور لدعاء الكرب، وقصتِه [٦٨، ٦٩] ليقول بعده: «هذا حديث غريب عزيز، رواه الأئمة المعتمد عليهم، الحافظ الكبير إسماعيل التيمي في كتابه الترغيب والترهيب من الطريق الأولى كما رويناه، والحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا من الطريق الثانية كما أخرجنا، وهو مجرب في الشدائد»، وإسنادها مشكل كما بيّناه في التخريج، وقال على الحديث المسلسل بقراءة آية الكرسي [٧٢]: «صالح الإسناد»، وهو إسناد متروك، حتى إن ابن ناصر تعقبه على هذا الحكم في نكته مع عنايته بالتكلم أكثر على رجال مسلسلاته دون أحكامه، وقال في الحديث الذي أورده هنا استطرادًا في قراءة آية الكرسي دبر المكتوبة [٧٥]: «حديث حسن صحيح الإسناد»، وقصاراه أنه حسن لا يبلغ أن يكون صحيحًا. وكما تقدّم فإن المسلسلات خارجة عن شرطه في الصحة والحسن لأنه متعلق بالمناقب فحسب، لكن المقصود بيان عموم التساهل.

وأما القسم الذي ساق فيه بعضَ ما انتقاه من الأحاديث المروية عن علي رضي الله عنه؛ فهي أجود أحاديث الكتاب، حيث إن أكثرها من المتفق عليه، وإن كان لم يشترط فيها ما اشترط في أحاديث المناقب، وقد احترز عن ذلك بقوله بعد أن أورد الأحاديث التي رواها من طريق علي رضي الله عنه وأبنائه: «فهذا ما تيسر ذكره

من صحيح ما وصل إلينا من حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، وحسَنِه، وغيرِه»، فذكر هنا «وغيره» كي يعمّ غير المقبول، ولم تخل أحكامه في غير المتفق عليه من تساهل أيضًا، فقال في الحديث [٨٤] «حسن غريب من هذا الوجه»، وهو ضعيف الإسناد الذي أورده بالزيادة التي فيه «لكهول أهل الجنة وشبابها»، وأراد التنبيه على ذلك بأنه غريب من هذا الوجه، والحديث [١٠١] حديث: «الإيمان معرفة بالقلب»، وهو من أشكل الأحاديث التي حاول تحسينها، حيث حاول تحسينه وتمشية حال عبد السلام بن صالح الهروي، وقال: «حديث حسن اللفظ والمعنى، رجال إسناده ثقات غير عبد السلام بن صالح الهروي، وهو خادم الإمام علي بن موسى الرضى، فإنهم ضعفوه مع صلاحه، وقد روى أيضًا عن مالك، وحماد بن زيد، وروى عنه أحمد بن أبي خيثمة، وعبد الله بن الإمام أحمد، وجماعة»، وقد علَّقنا على هذا الكلام في التخريج المفرد للحديث، وقال عن أحاديث المهدي وصفاته [١٠٥]: «صحت عندنا» ولم يفصل في تفاوت مراتب أحاديث صفاته.

وأما في القسم الذي ذكر فيه أسانيده إلى التصوف إلى علي بن أبي طالب، فقد وقع له في ذكر طرق الخرقة (٨٤) تساهلٌ في محاولة تصحيحها في كلامه عن رواية الحسن البصري عن علي ﷺ، وساق حديثًا روي عن الحسن عن علي بلا واسطة [١٠٨] ليحاول تقويتها، وقد بحثناه في موضعه، كما في أسانيد الصحبة واللقي إشكالات وفجوات علقنا عليها في موضعها، وفي خاتمة الكتاب يذكر حديثًا شبه موضوع [١٠٩]، في فضيلة الخلفاء الأربعة، ليقول بعده: «حديث غريب» فقط.

وقد يكون من هذا التساهل ما يقع له أحيانًا من عزو الحديث إلى المسند

ويكون في زوائده، أو إلىٰ النسائي ويكون في الكبرىٰ، وكذا بعض ما وقع له من أوهام لاسيما في أسانيد الأحاديث المسلسلات، والتي تعقبه فيها الحافظ ابن ناصر الدمشقي في جزء، وقد تكلمنا عليه في مواضع سبقت، وفرقنا نقَداتِه عليه علىٰ مواضعها من التحقيق والتخريج.

وفي الواقع فإن ما ذكرناه من تساهل المصنِّف في الحكم علىٰ الحديث ليس أمرًا انفرد به، ولكنه كان سمة غالبة علىٰ المحدثين في الأعصار المتأخرة كما يعلمه من وقف علىٰ التراث الحديثي في الطبقات المختلفة، وإن لم نعدم محققين أيضًا عُرفوا بالتدقيق وقوة البحث.

❊ **ثاني عشر:** نلاحظ الظرف التاريخي الذي أَلَّف فيه ابن الجزري هذا الكتاب، حيث إنه صنّفه في حقبة وجوده في بلاد العجم بفارس وما وراءها، في سلطان تيمور لنك وأبنائه، كما رجّحنا من قبل، ومن ثم فقد كان مخالطًا لكثير من الشيعة، ولذا فقد حرص علىٰ الجمع بين الدعوة والتلطف لهم من جهة، مع بيان ما يعتقده من الحق من جهة أخرىٰ، ولعل هذا سبب تصنيف هذا الكتاب أصلًا، ومن ثَم وقع للمصنف تساهل في الحكم علىٰ أحاديث المناقب، وهو منسجم مع التساهل العام في أحكامه، ولعله تأكّد من هذا الباب أيضًا، وإن كان التساهل في الحكم علىٰ أحاديث المناقب شائعًا أيضًا لدىٰ المتأخرين من المحدثين، لاسيما مع تحسين الظن وسلامة القلوب منهم تجاه جميع الصحابة، بخلاف العلماء المحدثين النقاد الذين اشتغلوا بالمصاولة والمجاولة مع المخالفين فاحتاجوا إلىٰ التدقيق والتحقيق في هذا الباب كي لا يطرق منه الغلاة، كما يقع في بحوث شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي وابن كثير، ومن قبلهم ابن العربي المالكي، ونحوهم.

ومن ثَمّ نلاحظ أن المصنف لم يكتف بالتساهل في الحكم على أفراد أحاديث المناقب ـ كما بيَّنَّا من قبل ـ حتى وضع لذلك قاعدة يقول فيها: «وفي الجملة حيث صح السند إلى أحدِ هذه الذرية الطاهرة؛ فالحديث إما صحيح أو حسن أو صالح محتَجٌّ به، ولكن الكلام فيمن بعدهم»، وهذه قاعدة ليست مسلّمةً بهذا الإطلاق، ولا يقول بها أئمةُ الحديث، كما علَّقنا عليه في موضعه.

ومع هذا فالمصنِّف يجهر بما يعتقده حقًّا ولا يجمجم، ولذا ذكر حديث غسل الرجلين، واعتنى به لأنه من رؤوس الخلافيات معهم، وحرص على تطريقه من حديث عليّ رضي الله عنه [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧]، وإيراد ما قد يتبادر مخالفته له والجواب عليه، ليرجح وجوب غسل الرجلين وأنه متواتر عن عليّ رضي الله عنه، ليقول بعدها: «والعجب ممن ينكر من الشيعة غسل الرجلين ولا يجيز المسح على الخفين مع ثبوت ذلك بالتواتر وصحته عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وعن الطاهرين من أولاده. اللهم إنا نسألك أن تهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»، وفي خاتمة النص من الدعاء نوع تلطف مع المخالف.

وكذا أورد من الأحاديث عن عليّ رضي الله عنه حديث تحريم المتعة، وفي هذا براعة وحسن انتقاء من المصنف، ثم علق على مخالفة ابن عباس فيها ووجّهه، ليعلق قائلًا: «وانعقد على ذلك الإجماع، ولم يخالف فيه إلا من لا يعتد بخلافه ممن يزعم أنه من شيعة عليّ رضي الله عنه».

وخرّج من حديث عليّ رضي الله عنه حديث: «يظهر في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة، يرفضون الاسلام» [٨٦]، وقوّاه، وعرَّف بالزيدية وذكر قصة نشأتهم المشهورة.

كما يختم كتابه بموعظة بليغة تبين حرصه على هداية المخالف، تلطف فيها كثيرًا في القول كما هو واضح، وبما لا يوجد نظيره في كتابات مماثلة في هذا العصر في بلاد أخرى ليس فيها مثل هذه الظروف: «ولكن علامة صدق المحبة طاعة المحبوب وحب من يحبه الحبيب؛ لأن المحب لمن يحب مطيع، فلا شك عند كل عاقل منصف موفَّق أن أمير المؤمنين عليًّا ﷺ كان إخلاصه ومحبته في أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ في الغاية القصوى والمرتبة العليا؛ لما علم من فضلهم، وتحقق من منزلتهم، بما سبق لهم من فضل السوابق، وكمال المناقب اللواحق، وبما شاهده من محبة النبي ﷺ إياهم ورضاه عنهم، رضي الله عنهم وأرضاهم».

وختم الكتابَ بآثار في محبة الشيخين والخلفاء الأربعة، وأبيات له في محبة الخلفاء الأربعة.

٥ـ موارده:

اعتمد المصنف على مجموعة واسعة من الموارد، الحديثية في المقام الأول، لِمَا غلَبَ على الكتاب من الراوية والبحث الحديثي، فموارد المصنف في كتابه: الصحيحان، وسائر الكتب الستة، ومسند أحمد، وزوائده، والفضائل، وزوائدها، والحاكم، والبزار، وأبو يعلى، والحارث بن أبي أسامة، وأبو نعيم في الحلية، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، والطبراني في معجمه الكبير، وابن مردويه في تفسيره، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والموضوعات لابن الجوزي، ومن كتب مستطرفة للحافظ أبي موسى المديني، ولم يفصح عن مصادره التي أخذ منها الغريب، والجرح والتعديل، وهي قريبة، ورجع إلى بعض الكتب المتفننة كفتاوى النووي، وابن عدي في الكامل.

وأما المسلسلات فموارده فيها: مسلسلات ابن الجوزي، وقوام السنة، والكازروني، والغرّافي، وللمصنف كتاب في المسلسلات كما ذكرنا في غير موضع، التقط منه هذه الأحاديث.

وقد بيّنا هذه الموارد وطرقَه إليها في المشيخة المفردة، بما لا نعيده هاهنا هربًا من التكرار.

٦ ـ نُسخه:

وقفتُ للكتاب على نسخةٍ واحدة في حدود علمي بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٦١٩ ـ حديث) (عمومي ٤٥٣٣٧)[١]، وعدد أوراقها: (٤٦) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (١٥) سطرًا، مكتوبة بخط النسخ الواضح، وفيها بعض التصويبات والزيادات في الهوامش، على غلافها تملُّك، فيه طمس، وفيه أيضًا بيان محتويات أخرى كما يبدو: «وفيه: حادي القلوب إلى لقاء المحبوب[٢]، شرح قصيدة بانت سعاد».

والعنوان عليها: «مناقب الأسد الغالب، مُمزِّق الكتائب، ومُظْهِر العجائب، ليث بني غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: للعلامة شمس الدين محمد بن الجزري الشافعي»، وبعدها «رحمه الله» بخط مغاير، وقد سبق معنا الكلام في تحقيق عنوان الكتاب.

وهذه النسخة، وإن لم يتبيَّن تاريخُها؛ إما كتبها أحد تلاميذ المصنِّف، أو

(١) وقد ذكرها محمد مطيع الحافظ: شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومَن ترجم له، (ص: ٨)، ونسب ذلك لمقدمة أسمى المناقب للمحمودي.

(٢) كتاب في التصوف لابن بنت الميلق (٧٩٧هـ)، مطبوع بدار الكتب العلمية.

نُقِلت عن نسخة كتبها أحدُ تلاميذ المصنِّف، لأنه صرَّح في خُطبة الكتاب بالدعاء للمصنف بالبقاء، وقال في آخرها: «وهذا آخر ما تيسر جمعه وروايته من أسنىٰ مناقب أمير المؤمنين الإمام أبي الحسن علي بن أبي طالب ﷺ علىٰ يد مؤلفه محمد بن محمد بن محمد الجزري عفا الله عنه.

هذا ما شاهده ونقله كما هو، من أول الكتاب إلىٰ هنا: محمد بن الحسن بن علي البدراني، من خط سيدنا وشيخنا شيخ الإسلام والقراء والمحدثين الإمام الحافظ العالم العلامة الحبر الفهامة أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه».

وهذا الناسخ من العلماء الكتّاب، وهو الشمس البدراني (٨٥٦هـ)، تقدمت ترجمته في تلاميذ المصنِّف[(١)].

ومع ذلك فالنسخة لا تخلو من أخطاء وأوهام، بعضها ظاهر، فالذي يظهر لي أنها منقولة من نسخة هذا الناسخ، وليست هي إياها، ولكن طريقة الكتاب وهيئة المخطوط لا تؤخرها عن القرنين التاسع والعاشر والله أعلم.

ثم وقفت علىٰ نسختين للكتاب أثناء إدخاله المطبعة، كلتاهما ليستا في فهارس المخطوطات التي بحثت فيها عن الكتاب، ولا ذكرهما من حقق الكتاب من قبل، أو تكلم عن مؤلفات المصنِّف:

١ ـ نسخة دار روضة الحديث:

وقد رُفعت هذه النسخةُ أثناء إدخال الكتاب للطباعة علىٰ قناة «دار روضة الحديث ـ الهند»، علىٰ تطبيق التليجرام، عليها رقم (٧١٣)، وعنوانها: «رسالة في مناقب علي بن أبي طالب»، فتأملتها فإذا هي نسخة متأخرة، ناقصة من

(١) الضوء اللامع، (٩/٧٣)، والتبر المسبوك، (ص: ٤١٦)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٥/٣٧٤).

الأول الخطبة، وعدد أوراقها (٤٢) ورقة، وفي كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (١٥) سطرًا، مكتوبة بخط النسخ الواضح، وفيها بعض التصحيحات والهوامش، وتاريخ النسخ عام (١٢٨٣هـ)، وقد ظهر لي بمقابلتها بكثير من المواضع أنها كالأصل للطبعة المكية الآتي وصفها في طبعات الكتاب، ولذلك استغنيت عن إثقال الحواشي بإثبات مقابلتها.

٢ ـ نسخة المكتبة الوطنية -كلكتا:

وهي نسخة «المكتبة الوطنية ـ كلكتا الهند»، عليها رقم (٣١٣)، وعنوانها: «كتاب المناقب»، وعدد أوراقها (٣٠) ورقة مفردة ـ في وجه واحد ـ في الوجه (١٥) سطرًا بخط نسخي كبير واضح، ولا تاريخ عليها، ولكنها حديثة، فلم أعوِّل عليها لأنها نسخة متأخرة جدًّا، وناقصة كثيرًا من أثنائها، فهي مختصر من الكتاب، اقتصر الناسخ فيها على أحاديث مناقب علي رضي الله عنه التي في أول الكتاب، إلى الحديث [٤٦]، ثم أسقط الحديث [٤٧]، وأثر عليّ الطويل في البيعة [٤٨]، ورقم [٤٩-٥١]، ثم حذف ناسخها الأحاديث المسلسلات كلها، ثم أخذ حديث الاستحلاف [٦٠]، والقنوت في الصبح [٦١-٦٢]، وحديث الخاتم [٧٦]، ثم ختم الكتاب بأثر الفضيل بن عياض [١١٠]، وألحقه بقطعة من كتاب السيوطي: «أنموذج اللبيب»، في خمسة أوراق، فمادته نصف الكتاب تقريبًا، وفيه أخطاء كثيرة أيضًا كما ظهر لي بتصفحه، فلم أعوِّل عليه أيضًا.

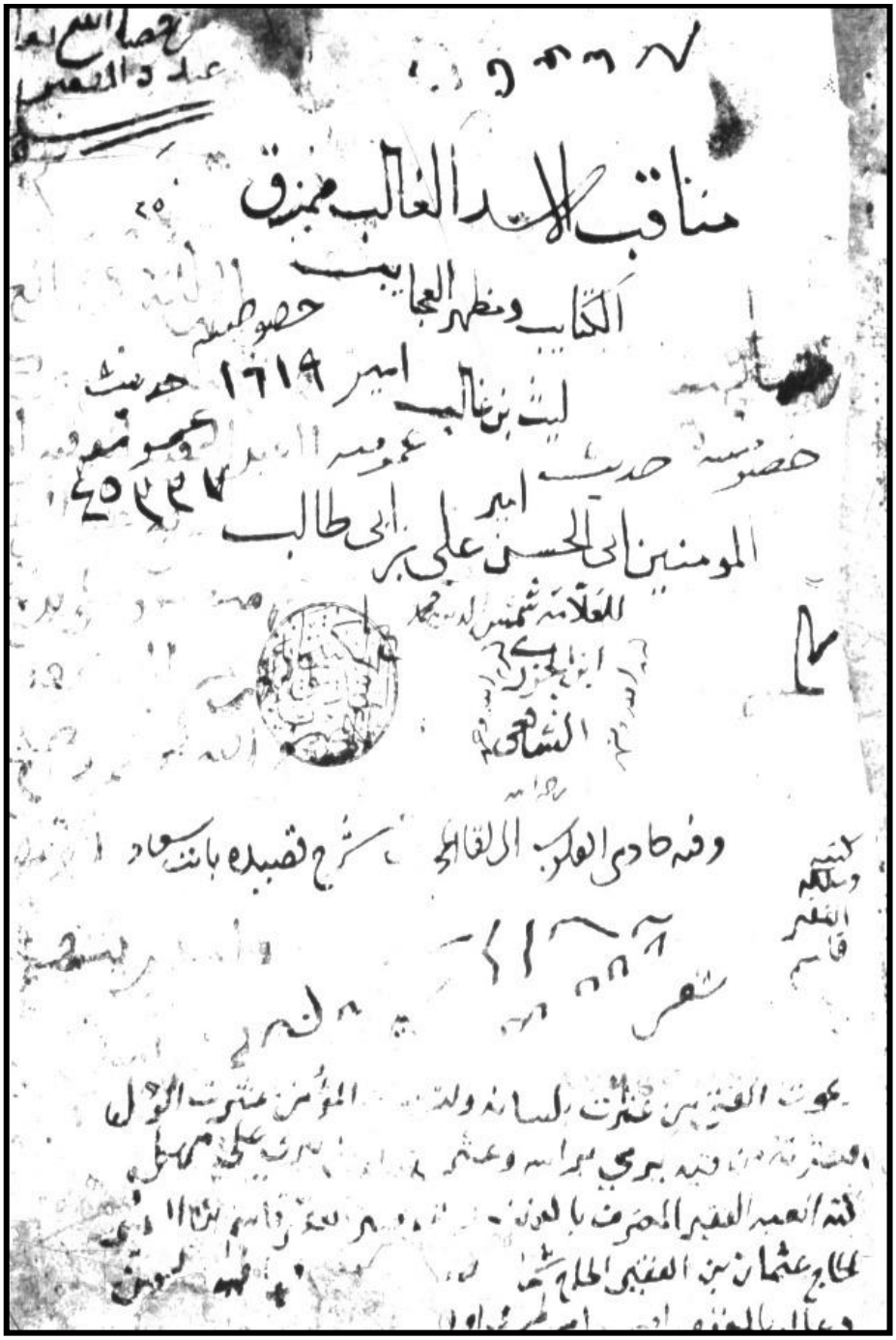
مناقب الأسد الغالب ممزق
الكتاب وظهر العجايب
ليث بن غالب
المؤمنين ابى الحسن علي بن ابى طالب
العلامة شمس
الشافعي

غلاف المخطوط

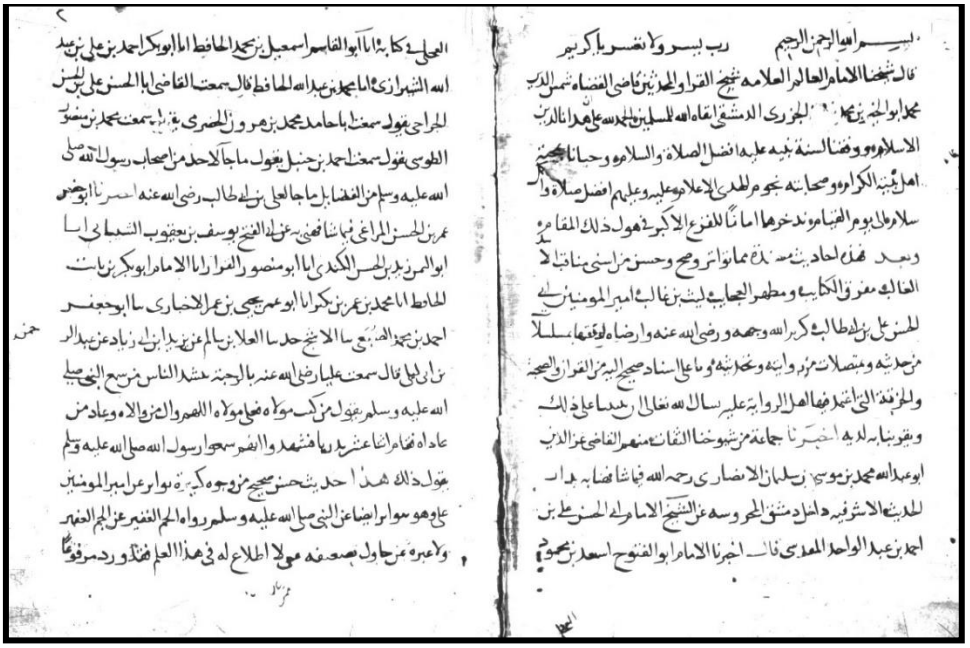

الورقة الأولى من المخطوط

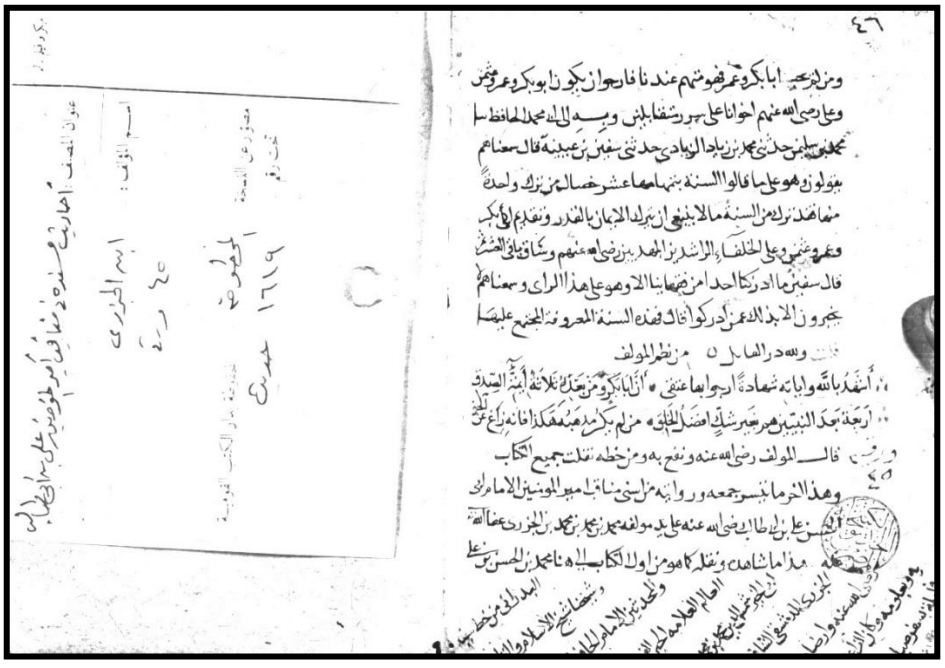

الورقة الأخيرة من المخطوط

٧ ـ طبعاته:

قال الكتاني: «أسنى المطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب، وهذا مطبوع»[(١)].

طُبع هذا الكتاب أكثرَ من طبعة، في أربع طبعات أو خمسة، بحسب ما وقفتُ عليه، لكنه لم يخرج في تحقيق علمي مناسب.

١ ـ ففي معجم تاريخ التراث الإسلامي: «أسنىٰ المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: نُشِر في القاهرة ١٣٢٤/١٩٠٦»[(٢)]. ولم أقف علىٰ هذه الطبعة.

٢ ـ وطُبِع الكتاب بالمطبعة الميرية بمكة المحمية عام (١٣٢٤هـ)، «علىٰ نفقة الحاج عمر الميمني، والشيخ أحمد المكي»، في (٦١) صفحة، وجاء علىٰ غلافه: «كتاب أسنىٰ المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، تأليف الشيخ الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي الشافعي المقرئ رحمه الله تعالىٰ ونفعنا به آمين»، وعلىٰ الغلاف خاتم «إدارة مكتبة الحرم المكي الرئيسية، الرقم العام: ٤٤٣٩».

وجاء في خاتمة الطبعة: «الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وعلىٰ آله وصحبه وتابعيه وحزبه، أما بعد؛ فقد تمّ بعون الله وحسن توفيقه طبع هذه الرسالة الغريبة، والعجالة النافعة العجيبة، أعني بها: أسنىٰ المطالب في مناقب سيدنا ومولانا الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، للعلامة المحدث

(١) فهرس الفهارس، (١/٣٠٥).

(٢) معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ـ المخطوطات والمطبوعات، (٤/٢٤١٩).

المسند المقرئ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، بالمطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية في ظل الخليفة الأعظم والخاقان الأفخم المحفوظ بالآيات والسبع المثاني مولانا السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني أيد الله دولته وأبد شوكته في اليوم السابع عشر من ذي القعدة الحرام ختام سنة (١٣٢٤هـ) من هجرة المظلل بالغمام، والحمد لله في البدء والختام».

ولم أحُز هذه الطبعة، ومن الواضح أن تاريخها متحد مع التاريخ المنسوب إلىٰ طبعة القاهرة المذكورة سابقًا، فلا أدري هل هما طبعة واحدة ووقع الوهم في وصف صاحب معجم تاريخ التراث الإسلامي، أما هما طبعتان متعاصرتان، وهذا سبب التردد السابق في تعداد طبعات الكتاب السابقة.

وما تقدَّم كلُّه بحسب ما أورده د. محمد هادي الأميني في طبعته للكتاب ـ الآتي ذكرها ـ، وقد أورد صورة الغلاف والصفحة الأخيرة من هذا الكتاب، وقال في وصفه: «كان طبع الكتاب علىٰ نهجه المكتوب السابق، دون إطراء (كذا) أي تحقيق أو تعليق عليه، شأن الكتب القديمة المطبوعة»[(١)].

٣ ـ وهذا مناسب لذكر الطبعة الثانية، وهي بعنوان: «أسنىٰ المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه»، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور: محمد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين (ع) العامة، أصفهان، إيران، دون تاريخ، والمحقق توفي سنة (١٤٢١هـ)، وقد ختم تقديمه للكتاب بتاريخ: رمضان سنة (١٤٠٢ هج)، وهو ما يوافق عام (١٩٨٢م) في شهري مايو ويونيو.

وقد اعتمد فيها علىٰ الطبعة المكية القديمة، كما ذكر في مقدمته، وكما

(١) طبعة الأميني، (ص: ٣٣).

تقدّم النقل عنه. ويظهر بحسب غالب الموارد التي وقفت عليها بمقارنة ما في هذه الطبعة المعتمدة على المطبوعة المكية بحيث اعتبرتُها فرعًا لها؛ مع ما في النسخة المخطوطة التي اعتمدتُّ عليها في التحقيق، من الأخطاء والأوهام؛ أن الغالب عليها الجودة والصحة، حيث جاءت على الصواب في أغلب هذه الموارد، وليس جميعها، وفيها أيضًا أخطاء مستقلة أيضًا كما يعلم من هوامش التحقيق والمقابلة التي أثبتُّها في مواضعها، فلا تخلو من أخطاء وسقوط في الكلمات.

كما أن في هذه الطبعة بعض الأسقاط الطويلة نسبيًّا، فالنسخة المخطوطة التي لدينا أتمّ وأطول، وبعض تلك السقوط يثير الريبة، منها الحديث «إن تؤمروا أبا بكر..» الذي فيه ذكر الثلاثة، وفي أثنائه أثر طويل في بيعة علي للخلفاء قبله! [٤٧ ـ ٥١]، وحديث «سيدا كهول أهل الجنة» [٨٥]، فهذا كله ساقط من طبعة الأميني، ولا أدري هل هذا من الطبعة المكية التي اعتمد عليها، أم أنها تصرفٌ منه فيها بدافع مذهبيٍّ؟ لا يمكن الحكم دون الوقوف على هذا الأصل، لاسيما أنه أثبت مواضع أخرى مضادة لغرضه، كحديث ذكر الروافض [٨٦]، وسقطت منه رواية أخرى له [٨٧]، وكذا ذكر ما يتعلق بغسل الرجلين، وتحريم المتعة بتمامه.

وسقطت منه أحاديث أخرى لا غضاضة فيها عليه، كحديث: «من سب عليًّا فقد سبني» [١٦ ـ ١٧]، وخبر مؤاخاة النبي ﷺ لعلي [٢٠ ـ ٢١]، ولفظ لحديث الراية [٣١]، وبعض المسلسلات، كما بينت ذلك في مواضعه، والخبر الطويل في دعاء الكرب في قصة الصادق مع المنصور [٧٠ ـ ٧١]، فالله أعلم بحقيقة الحال.

أما عن القيمة العلمية لهذه الطبعة والتحقيق والتعليق عليها؛ فهي طبعة سقيمة شبه تالفة، وليت المحقق لم يحشها بتعليقاته التي أفسدت الكتاب، ورغم تعهده بترجمة الرجال وتمييزهم وبيان حالهم؛ فطبعته تعج بالأخطاء في تعيين الرجال، لاسيما المتأخرين في الأسانيد، حتىٰ إنه لم يعرف الفخر ابن البخاري، الذي تدور عليه أسانيد المتأخرين، وترجمه علىٰ أنه ابن عبد الدائم، (ص: ٤٧)، ولم يعرف قِوام السنة الأصبهاني، وترجمه شخصًا آخر، وكنيته أبو الفتح، رغم أن المصنف كناه أمامه أبا القاسم (ص: ٧٦)، وبلغ به ذلك أن ترجم لأبي سعد محمد بن الهيثم ـ أحد شيوخ أبي موسىٰ المديني ـ، بترجمة شخص آخر بينهما نحو ثلاثة قرون (ص: ٥٧)، وكنت قد عزمت أن أتتبع تلك الأخطاء والبلايا وأثبتها في مواضعها من التحقيق، أو أفردها في الكلام علىٰ طبعته، ففعلت ذلك يسيرًا أول الكتب، ثم قنطتُ من هول ما رأيت، ووجدت أن الأمر يطول جدًّا في غير طائل، ومع ذلك فهو لم يفِ بشرطه فكثيرًا ما يترجم المشاهير، ويُغضي عمن لم يقف علىٰ ترجمته، وقد ينتقي بلا معيار معين، فيتجشم فيترجم بعضهم بما يجعل الحليم حيران، فيخبط خبط عشواء، كيفما اتفق بأدنىٰ تشابه في الأسماء، بحيث أبان أنه لا دراية له البتة ولا معرفة بالطبقات والأسانيد ومداراتها السائرة المعروفة.

أما طريقته في تراجم الجرح والتعديل فعجبٌ مِن عجبٍ لكنه مألوف، فإذا كان الحديث علىٰ هواه اجتهد في إيراد من عدّل راويه ولو كان واحدًا مخالفًا لجميع أئمة الجرح والتعديل، ولو لم يجد فقد يكتفي بأنه أخرج له فلان وفلان، أو يضفي عليه هو من عنده أوصافًا للتعديل، وإذا كان العكس بأن لم يكن الحديث علىٰ هواه وإسناده صحيح أو نظيف؛ عمد إلىٰ رجاله أو بعضهم فذكر أي جرح ورد فيه ولو كان مخالفًا لما عليه كلمة عامة النقاد وأهل الجرح

والتعديل أو لم يكن جرحًا أصلًا، رغم أنه كان قد قال في مقدمة تحقيقه: «هذا الكتاب من تآليف شمس الدين الجزري، جمع فيه يسيرًا ونذرًا (كذا) من الأحاديث الصحيحة المسندة المتواترة الثابتة الحسنة التي جائت (كذا) في الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من طرق العامة، وقد جمعها من مصادر وكتب ثابتة ومعروفة، رويت بأسانيد قويمة، وطرق ثابتة متركزة (كذا)، نقلًا عن أئمة الحديث وحُفّاظ السنة المحمدية التي جاهدت في سبيل حفظها وإبقائها إلىٰ ما دامت الحياة»[(١)].

ثم إنه في المواضع التي ناقش فيها المصنف بعض المسائل كغسل الرجلين في الوضوء، وتحريم المتعة، ومنزلة الشيخين عند علي رضي الله عنه؛ لم يتمالك نفسه، وتغيّظ علىٰ المصنف وجعل يرميه بكل جريرة.

٤ ـ طبعة بعنوان: «مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن [كذا] غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب»، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة، دون تاريخ، لكن يظهر من تاريخ الإيداع أنه كان سنة (١٩٩٤م). وقد اعتمد فيها علىٰ النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية، وهي طبعة تجارية في الجملة، فيها أخطاء وأوهام كثيرة، في قراءة المخطوط، وفي اعتماد أخطائه وسقوطه في عامة المواضع، وعليها تخريج مختصر جدًّا لأكثر الأحاديث، وفي أكثره تقصير.

٥ ـ ثمة تهذيب للكتاب، وقد ذكره محمد مطيع الحافظ، فقال: «طُبع مهذبًا بعنوان: أسمىٰ المناقب في تهذيب أسنىٰ المطالب في مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، وهو مطبوع بالعنوان السابق، وعليه: «هذّبه

(١) طبعة الأميني، (ص: ٣٢).

وعلَّق عليه محمد باقر المحمودي» ، أما على الغلاف من داخل: «هذبه وحقق حقائقه وفنّد سفاسفه ومزالق مؤلفه المحقق الخبير والمتضلع البصير خادم الحق والحقيقة والمتمسك بحبل القرآن وأهل بيت العصمة والطهارة الشيخ محمد باقر المحمودي»! ، دون ناشر ، وتاريخ الطبع (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ، وقد اعتمد على المطبوعة المكية سالفة الذكر ، وهو تشويه ليس بتهذيب ، فهي طبعة طائفية ، توسّل بتسميتها تهذيبًا للبتر منها والتصرف كيف يشاء ، فقال في المقدمة: «بما أن الكتاب مع صغر حجمه وقلة حقائقه ؛ كتاب قيم ، رأينا أن نجرد حقائقه عن أباطيله مع الإمكان ، ومع عجم تيسير تجريد حقائقه عن سفاسفه نعلق عليه ما يبين الرشد من الغي ، فحققته وهذبته ، وسميت المهذب بـ أسمى المناقب» ، وقد حشاها هذا الشخص سبابًا لمخالفيه ، فيرميهم عن بكرة أبيهم بالنصب والبدعة والظلم والجهل ، وملأ تعليقاته بأبحاث متهافتة مبنية في عامتها على التدليس والبتر والتلبيس ، بما يجعل مطبوعة الأميني السابقة بالنسبة لها ـ من جهة التعليقات ـ سماء ، ومن ثم فلم أعتمد عليها ولم أرجع إليها في قليل ولا كثير.

٦ ـ طبعة بعنوان: «مناقب الأسد الغالب ممزق الكتاب ومظهر العجائب ليث بن [كذا] غالب ، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب» ، ويليه: «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» للنسائي ، قدم لهما وعلق عليهما: الشيخ علي أحمد عبد العال الطهطاوي ، رئيس جمعية أهل القرآن والسنة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١٠ ، (٢٠٠٥م).

وهي طبعة تجارية ، ذكر في المقدمة أنه «قرأ» الكتاب ، فلم يذكر تحقيقًا ، ولا اعتمد على أصل رجع إليه ، وبالنظر في الكتاب فأنا في شك أنه «قرأه»

أيضًا، فهو نسخٌ تامّ لتحقيق طارق الطنطاوي، في المتن، وفي الهوامش بتعليقاته بما ذكره من تخريج وتحقيق وتعليق، حذو القذة بالقذة، بل ويذكر تصحيحات الأول على «الأصل» وأخطاءه وما فيه من سقط وتحريف، رغم أنه لم يذكر أصلًا أصلًا، حتى إنه ينقل أخطاءه كما هي، في المتن والهامش، وحتى الأخطاء المطبعية في أمانةٍ عز نظيرها!

٨ ـ منهج التحقيق:

نهجت في تحقيق الكتاب الخطوات الآتية:

١ ـ نسختُ مخطوطَة دار الكتب المصرية، وجعلتُها أصلًا، وجعلت أرقام أوراقها على الجانب ليسهل الرجوع إليها، وقابلتُها بطبعتي الأميني والطنطاوي، وأثبت الفروق بينهما، وذلك لأنني اعتبرت طبعة الأميني فرعًا للطبعة المكية وهي طبعة قديمة جيدة للكتاب، كما أن طبعة الطنطاوي في حكم الطبعة الوحيدة للكتاب لما عرفتَ من أسباب. ولم أُحصِ إلا الفروق في المتن، ولم أعتن بالتعليق على الصنيع في الحواشي لخروجه عن المقصود، إلا مواضع من تصرفات الأميني التي كتبتها للتعجب، ثم تركتُ ذلك لكثرته وتشعبه كما ذكرت سابقًا.

٢ ـ شَكَلْتُ متنَ الكتاب إعانةً للقارئ على ضبطه ضبطًا تامًّا، لاسيما أن غالب مادة الكتاب من الحديث النبوي، ووضعت لأكثر مباحثه التي لم يضع عليها المصنف عنوانًا عناوينَ مزيدة تبين المقصود منها، وجعلتها بين معقوفتين [ ] لتتميز عن عناوين المؤلف، لتساعد على تنسيق الكتاب ووضوح مباحثه، وإذا كان في المباحث طول أو تفصيل فقد جعلت على الجانب عناوين فرعية تبينه.

٣ ـ رقّمت الأحاديث لتسهل فهرستها والرجوع إليها، وجعلت لها نوعين من الترقيم، الأول: بين معقوفتين [ ] وهو ترقيم عام للأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، والثاني: بين قوسين ( ) وهو للأحاديث التي أسندها المصنف بإسناده عن شيوخه إلىٰ مصادرها.

٤ ـ اقتصرت في هامش التحقيق في تخريج الأحاديث علىٰ المصدر الذي عزا إليه المصنف، سواء تصريحًا، أو لكونه المصدر الذي وصل إليه بإسناده، وأما التخريج المفصّل فقد أفردته كي لا تطول التعليقات والهوامش فيخرج الكتاب عن معناه، ولكي لا أخلي القارئ من الفائدة لاسيما من ليس معتنيًا بمعاناة التخريج؛ فقد ذكرت درجة الإسناد الذي ذكره المصنف بحسب ما ترجّح لديّ، مع بيان حال المتكلَّم فيه من رجاله إجمالًا، ثم درجة الحديث عمومًا بما له من أسانيد أخرىٰ بحسب ما ترجّح، دون تفصيل أيضًا، مع الإحالة علىٰ التفصيل في التخريج المفرد. واستغنيت عن تخريج الحديث بالكلية إذا كان في الصحيحين أو أحدهما، فاكتفيت بذلك في هامش التحقيق، ولم أخرجه في التخريج المفرد إلا لحاجة أو غرض علمي.

٥ ـ وهو متعلق بالنقطة السابقة، وهو أنني فصلتُ التخريج المفصل عن التحقيق؛ لأنه غرضٌ أساس من العمل علىٰ الكتاب لما اشتمله من أهم المناقب المروية لعلي ﷺ، ولكي لا يقطع النصّ كثيرًا فيؤثر علىٰ تسلسله فيخرج عن معناه، وبيَّنتُ منهج التخريج المفرد في مقدمته.

٦ ـ اعتنيت بشرح الغريب من معاجم اللغة المعتمدة، وربما من كتب غريب الحديث لفائدة، وكذا التعريف بالأماكن، والنِّسب، والأعلام غير المشهورين، فلم أترجم لأصحاب الكتب الستة ونحوهم من أصحاب الكتب

المشهورة، وترجمت لمثل ابن عساكر وأبي موسىٰ المديني ونحوهم من الأئمة، ولم أترجم للصحابة أو التابعين إلا فيما ندر لنكتة.

٧ ـ اهتممت بشرح الأسانيد التي يوردها المصنف إلىٰ الكتب؛ لأنه كتاب حديث مسند ولأنها من أسانيد المتأخرين التي يتوصلون بها إلىٰ الكتب، وقلَّ من يحررها ويكشِفُها، فأما شيوخ المصنف فقد عينتُهم، وأحلت في ترجمتهم علىٰ المشيخة المفردة التي صنعناها للمصنف في هذا الكتاب، ومن فوقهم حتىٰ المصدر (صحيح البخاري، أو جامع الترمذي مثلًا)، فقد ترجمتهم ترجمة مختصرة، حرصت فيها علىٰ بيان تحملهم ممن فوقهم في الإسناد، وتحملهم وأدائهم للكتابِ مصدرِ الحديث، بحيث انكشفت تلك الأسانيدُ علىٰ التمام، وقد راعيتُ تغميق المصدر في سياق الإسناد كي يقف القارئ عليه بيُسر، ويتفصّل له الإسناد، وقد شرحنا هذه الطرقَ إلىٰ الكتب في المشيخة المفردة شرحًا مفصّلًا، وذكرنا منهج المشيخة فيها. وفي حال تكرر بعض الأسانيد والطرق فإني أحيل إلىٰ أول موضع ترجمناه فيه برقمه تجنبًا للتكرار وأما ما فوق المصدر؛ فلم أترجم رجاله لأنهم في مصادر السنة المتداولة التي يتيسر الوقوف علىٰ ترجمة الرواة فيها، إلا لفائدة خاصة أو حاجةٍ من كلام المصنِّف أو إشكال في إسناد، وعامّة ذلك فصّلناه في التخريج المفرد لأحاديث الكتاب. وقد فرّقت التعليق علىٰ الأوهام التي وقعت للمصنف في بعض الأسانيد المسلسلات وتتبعه فيها الحافظ ابن ناصر الدمشقي في «النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية» علىٰ مواضعها من أحاديث الكتاب، وناقشت بعضها حيث لزم.

٨ ـ علّقتُ علىٰ بعض المواضع من الكتاب، سواء فيما يتعلق ببعض المتون، أو بعض تعليقات المؤلف، أو أحكامه، أو غير ذلك من المضامين،

وضمنتُها بعضَ الأبحاث التي لم يكن يلائم أن تدرج في التخريج المفرد، لكونها ليست حديثية في الغالب، إلا ما كان ينبغي أن يذكر في موضعه من التحقيق، وإن كان في بعضها طول نِسبي، لكنها ليست بالكثيرة.

٩ ـ وضعت فهارس فنية وموضوعية متنوعة تعظّم الفائدة من الكتاب.

والحمد لله رب العالمين.



ثانيًا:

مشيخة المصنِّف ابن الجزري في كتاب أَسْنَى المطَالِبِ

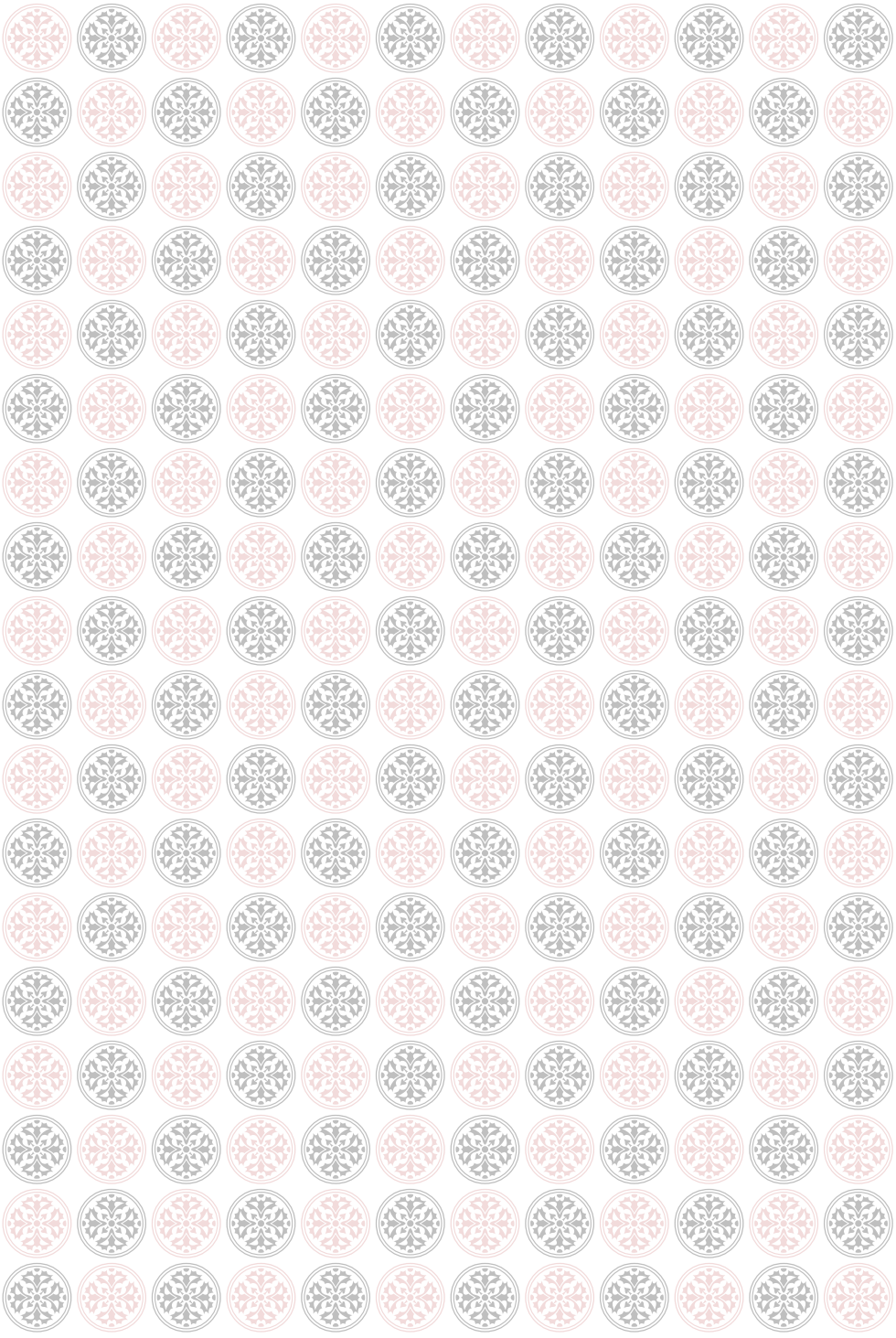

منهج مشيخة ابن الجزري

نظرًا لكون الكتاب كتابًا في الحديث بالأساس، وهو كتاب مسنَدٌ مرويّ من المصنف بأسانيده في عامة أحاديثه، فقد رأيت إفراد مشيخته الذين روىٰ عنهم في هذا الكتاب بالترجمة، علىٰ نحو فنّي، مُثرٍ بالفوائد والنكات الحديثية، التي تنفع في تتبع الأخبار وطرق الرواية وأسانيد المصنفات في الأعصار المتأخرة لدىٰ المحدثين، وتوقف القارئ علىٰ كثير من الظواهر الحديثية والتاريخية والعلمية بل والاجتماعية لهذه العصور.

١ ـ أجريت هذه التراجم علىٰ نظام موحَّد، أبدأ باسم الشيخ، وتاريخه، وتفصيل لاسمه، والنكت التي قد تتعلق باسمه أو لقبه، أو تحريره، أو الخلاف فيه، مع تلقيبه بأبرز ما غلب عليه إن لم أجد في كلام العلماء تلقيبًا علميًّا سائرًا له، ثم أتبعه بتفصيل سماعه وإسماعه، بحسب ما ورد في المصادر التي عنيت بذلك، لاسيما ذيل التقييد، وكتب الحافظين ابن حجر والسخاوي، مع النص علىٰ صاحب الفائدة إن انفرد بها عن غيره، وإلا فلم أنصص علىٰ المتفق عليه بينهم هربًا من التطويل، واهتممت في سياق ذلك ببيان سماعه للكتب التي روىٰ عنه المصنف الأحاديث منها، وبينت في سياق ذلك ما ذكره المصنف من روايته عنهم من كيفيات التحمل والأداء، والأوقات والتواريخ والأمكنة، ثم ختمت الترجمة بذكر بعض فضائله وشمائله وتواليفه من كلام العلماء، ثم ختمت بذكر وفاته، ثم بذكر مصادر ترجمته مرتبة زمنيًّا، واستغنيت بذلك عن عزو تفصيل كل فائدة في ترجمته، تخفيفًا من الهامش، إلا ما كان من تعليق أو بيان أو شرح

للفظ أو تعريف بمكان أو شيء انفرد به مصدر، أو نكتة خارجة عن محل البحث. ومن أجل ذلك لم أراع في ترتيب من أنقل عنه التقدم والتأخر، ولكن الفائدة ومدىٰ زيادة بعضهم علىٰ بعض، اتكالًا علىٰ سردي مصادرَ الترجمة في الخاتمة مرتبةً.

٢ ـ أعقبت ما سبق بذكر الرواية عنه في كتابنا أسنىٰ المطالب، فأحصيت ما رواه المصنف من طريقه، وعزوته برقمه، ثم أوردت طريق ـ أو طرق ـ المصنف عنه إلىٰ الكتب التي يبلغ به إياها، وخرّجت هذه الطرق مما تيسر من كتب الفهارس والمعاجم والمشيخات والإجازات، بحيث أبيّن قوة هذه الطرق ومدىٰ تداولها بأيدي المحدثين.

٣ ـ علىٰ أنّني في ذكر الطريق التي رواها المصنف عن هذا الشيخ؛ لا ألتزم بالتسمية أو صيغة التحمل الواردة في أصل الإسناد في الكتاب، وعلة ذلك أنه يتفنن في تغيير الأسماء والتنويع فيها، ولأنّ الغرضَ بيان الطريق وشرحها، أما ما يتعلق بطرق التحمل أو المعلومات الواردة بشأنها فإنني أنقل ما يحصل به الغرض في الترجمة نفسها كما تقدّم، وكذا ما أظفر به من سياقات الأسانيد في كتابنا من بيان صيغ التحمل وكيفيته وموضعه وزمانه، وقد أرجع إلىٰ كتب المصنف المسندة الأخرىٰ لمزيد فائدة أو لحاجة، كما أنني أعزو إلىٰ أرقام الحديث الواردة في الكتاب بحيث يمكن القارئَ الرجوعُ إلىٰ الإسناد للوقوف علىٰ صفة الإسناد وسياقته بتمامه.

٤ ـ وقد رتبت هؤلاء المشيخة، علىٰ أربعة أقسام: شيوخ الحديث، وهم عامتهم، ثم شيخاته في الحديث، وهما اثنتان، ثم شيوخ القرآن، وهما شيخان، ثم المبهمون من مشايخه، وفحصنا عنهم.

٥ ـ ختمت المشيخة بمبحث لطيف فيه أبرز الظواهر الإسنادية وغيرها مما ظهر في أثناء البحث عن هذه المشيخة.



أولًا: شيوخ الحديث

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن داود المنبِجي، ابن الطحّان (٧٠٢ ـ ٧٨٢هـ):

هو أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنْبِجِي، أبو العباس، شهاب الدين، عُرف بابن الطحَّان.

ولد سنة (٧٠٢هـ)، كما ذكر المصنِّف في ترجمته له في غاية النهاية.

قال الحافظ: «والطحَّان الذي نسب إليه كان زوج أمه، وكان أبوه إسكافًا فمات وهو صغير فربَّاه زوج أمه فنسب إليه».

❊ المقرئ المحدِّث:

❊ سماعه:

❊ قال المصنِّف: له سماعٌ قديمٌ من محمد بن الشيرازي، والقاسم بن عساكر، أخبرنا عنهما مع عُسْر تحديثه.

❊ وقال الحافظ: سمع البرزالي، وابن السَّلَعوس وغيرهما.

❊ وفصَّل المصنِّف في شيوخه في القرآن، في: جامع أسانيده، وقال في غاية النهاية: «قرأ السَّبْعَ على أحمد بن نحلة سبط السلعوس، وانتفع به كثيرًا، وعلى ابن بَصْخان[1]، ورواية أبي عمرو جميعَ القرآن والبقرة بالجَمْعِ على

(١) هذا هو الصواب، وهو الوارد في جامع أسانيد المصنِّف، (ص: ١٥٣)، وفي غاية النهاية: بضحان؛ تحريف.

الحافظ أبي عبد الله الذهبي ، والفاتحة وإلىٰ: ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ جمْعًا على الجعبري ، والقراءاتِ العشرَ علىٰ ابن مؤمن» .

❊ إسماعه:

❊ روىٰ عنه المصنِّف في كتابنا وقال [٣٣]: «أخبرنا أبو العباس أحمد بن الطحان ، المقرئ ، شيخُنا ، مشافهةً» ، فبيَّن صِفةَ التحمُّل .

❊ قال المصنِّف في غاية النهاية: «قرأتُ عليه نحوَ رُبْعِ القرآن لابن عامر والكسائي ، ثم جمعتُ عليه الفاتحةَ وأوائل البقرة بالعشر ، واستأذنتُه في الإجازة فتفضَّل وأجاز ، ولم يكن له بذلك عادة» . وقال في جامع أسانيده: «لازمتُه مدّةً ، واستأذنته في الجمْع عليه بالقراءات العشر ، فامتنع علي ، وقال: لو كنت آذنُ لأحدٍ في الجمْع لأذِنتُ لك ، ثم إني تلطفت به ، وأخذتُه بالحيلة ، فإذِن لي» . وذكر في النشر أنه قرأ عليه بعضَ القرآن بمضمَّن الكنز والكفاية لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي (ت: ٧٠٤هـ)[(١)] .

❊ قال ابن العماد: وكان حسنَ الصوتِ بالقرآن ، وكان الناس يقصدونه لسماع صوته بالتَّنْكِزية[(٢)] ، وكان إمامَها .

❊ وقال المصنّف في غاية النهاية: وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بعد ابن اللبَّان للإقراء ، وأقرأ زمانًا فلم ينتفع به أحد ، وقُصِد للإقراء فلم يوافَق .

---

(١) النشر في القراءات العشر ، (١/٩٤) .

(٢) دار القرآن والحديث التنكزية: قال النعيمي: «كانت هذه الدارُ حمّامًا يُعرف بحمام سويد ، فهدمه نائب السلطنة تنكز الملكي الناصري ، وجعله دارَ قرآن وحديث ، وجاءت في غاية الحسن ، ورتَّب فيها الطلبة والمشايخ ، قاله ابن كثير في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة» ، الدارس في تاريخ المدارس ، (١/٩١) .

* توفي بدمشق في صفر عام (٧٨٢هـ).

مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (١/٣٣)، جامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٤٩)، وإنباء الغمر، (١/٢٢١)، وشذرات الذهب، (٨/٤٧١).

الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف روايةً واحدة.

رقم [٣٣] إلىٰ كتاب حجة ذوي الضلالة لأبي موسىٰ المَدِيني.

طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

قال: (أحمد بن الطحان، المقرئ، شيخنا، مشافهة، عن ابن الشيرازي، عن محمود ابن منده، عن أبي موسىٰ المَديني).

رقم [٣٣].

ولم أقف علىٰ رواية لمحمود بن إبراهيم بن سفيان ابن منده، عن الحافظ أبي موسىٰ المديني، ولا مَنْ ذكَره في شيوخه أو مَنْ أخذ عنه. فهذا الإسناد عزيزٌ، العهدةُ فيه علىٰ هذا الشيخ للمصنف: ابن الطحان المقرئ، ومن فوقه. وشيخه المذكور كان مُقِلًّا في الرواية لأنه عُرِف بالقرآن، وقد كان عسِرًا في التحديث والإقراء كما وصفه تلميذه المصنف، ولكن قال ابن الجزري إن له سماعًا قديمًا من ابن الشيرازي، وهو شيخه في هذا الإسناد. ورواية أبي نصر محمد بن محمد المعروف بابن الشيرازي عن محمود ابن منده؛ معروفة[(١)]،

(١) انظر مثلًا: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (١/٣٥٤).

وهي في رواية كتاب: معرفة الصحابة لجدِّه. وأبو سعد محمد بن الهيثم شيخ أبي موسىٰ في هذا الإسناد، معروفٌ، نصّ الحافظ الذهبي أن الحافظ أبا موسىٰ المديني أثنىٰ عليه وروىٰ عنه[١]، وقد ترجمنا رجال الإسناد وبيَّناهم في موضعه من الكتاب. وقد تتبّعْتُ كتبَ الفهارس والروايات التي للمتأخرين، واستخرجت منها الرواياتِ إلىٰ كتب أبي موسىٰ المديني، وكذا الروايات التي في طريقها أبو موسىٰ المديني لكتب غيرِه، ولم أجد فيها هذا الإسناد.

وهذا الحديث من غرائب الكتاب، وقد قال المصنِّف بعدَه: «حديثٌ غريب، رواه الحافظ أبو موسىٰ المديني في كتابه: حُجَّة ذوي الضلالة، بهذا الإسناد وهذا اللفظ». ولم أقف علىٰ هذا الكتاب للمديني، ولم أجد له ذِكْرًا في الكُتب التي بين يديَّ، ولا ذكره أحدٌ في تآليف أبي موسىٰ المديني، والحافظ المديني مُكثِرٌ جدًّا من التصنيف، فلا يُستغرَب عدمُ معرفتنا بكثيرٍ من كتبه، فضلًا عن عدم وصوله إلينا.



٢ـ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي، ابن النجم (٦٨٢ ـ ٧٧٣هـ):

أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي عمر المقدسي، نجم الدين. قال الفاسي: «المعروف بابن النجم وهو لقب أبيه إسماعيل».

وُلد سنة (٦٨٢هـ)، قال الحافظ في الدرر: «قرأته بخطه». وقال أيضًا: «حضر عقيقته[٢] الشيخ شمس الدين ابن أبي عمر[٣] ثم مات الشيخ بعد قليل

(١) انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩٧٥/١١).

(٢) تحرَّفت في المقصد الأرشد للبرهان ابن مفلح، (٧٧/١)، تحقيق: العثيمين إلىٰ: «حضر عنعنةَ الشيخ شمس الدين»!

(٣) أي: عَبْد الرَّحْمَن بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن محمد بن قدامة، قال الذهبي: «شيخ الإسلام وبقية=

في ربيع الآخر».

المسنِد المعمَّر الأصيل:

سماعه:

قال الفاسي:

* سمع ـ قال الحافظ في إنباء الغُمر: أُحضِر ـ على الفخر علي بن البخاري من مشيخته، تخريج ابن الظاهري، سِتَّةَ أجزاء متوالية من أولها، وأمالي ابن سمعون العشرين وهو حاضر.

* وسمع على التقي ابراهيم بن علي الواسطي: أربعين الحاكم، ومجلس الخلّال.

* وعلى الشرف أحمد بن عساكر: مشيختَهن في ثلاثة أجزاء، تخريج ابن المهندس.

* وعلى العز إسماعيل بن الفراء: مختصر السيرة لابن فارس، وبعضَ سنن ابن ماجه.

* زاد الحافظ: ومن أخيه [يعني أخي التقي الواسطي] محمد بن علي

= الأعلام، شمس الدّين، أَبُو مُحَمَّد وأبو الفرج، ابن القُدوة الشّيْخ أَبِي عمر، المقدسيّ، الْجُمّاعيليّ، ثمّ الصّالحيّ، الحنبليّ، الخطيب، الحاكم، ...، وعمّه الشّيْخ الموفَّق وعليه تفقّه، وعرض عَلَيْهِ " المقنع " وشرحه عليه، وشرحه في عشر مجلدات»، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٥/٤٦٩). **قلت**: عمه هو شيخ الإسلام الموفق ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: ٦٢٠هـ)، صاحب المغني والروضة، وهذا المترجَم شمس الدين ابن أخيه هو صاحب الشرح الكبير على المقنع، مطبوع على هامش المغني، ومفرداً، توفي (٦٨٢هـ). قلت: فيكون المترجم معنا: أحمد بن إسماعيل: ابنَ ابنِ حفيد أبي عمر.

الواسطي، وعلي بن محمد المعري، وأحمد بن مؤمن الصوري، ومحمد بن حازم الفقيه، وعيسىٰ المغاري [بن أبي محمد بن عبد الرزاق شيخ مغارة الدم]، وعبد الرحمن بن عمر بن صومع [الديرقانوني].

إسماعه:

❊ قال الحافظ في الدرر: حدّث، وعُمِّر، وتفرَّد، وحدَّث بأمالي ابن سمعون عن الفخر [ابن البخاري]، وغير ذلك.

❊ نقل ابن العماد: «وقال ابن حجي: سمعنا منه مسموعَه من: مشيخة ابن البخاري، وأمالي ابن سمعون».

❊ قال أبو زرعة ابن العراقي في ذيل العبر: حضرتُ عليه.

❊ وقال الحافظ في الدرر: «وأجاز لأبي حامد بن ظهيرة ولعبد الله بن عمر بن عبد العزيز بن جماعة»، وقال في إنباء الغمر: «سمع منه القدماءُ، وجماعة من أكابر رفقتنا، وأصاغر شيوخنا»، **قلت**: ممَّن يريد بأكابر رفقته وأصاغر شيوخه: ابن العراقي ابن شيخه الحافظ العراقي.

❊ قال الفاسي: سمع منه شيخنا الزين [أبو هريرة عبد الرحمن بن عمر] القِبَابي [ت. ٨٣٨هـ].

❊ وقال الحافظ في الإنباء أيضًا: «هو ممن أجاز عامًّا، لكن لم أدخل في عموم إجازته». **قلت**: توفي نجم الدين في العام نفسِه الذي وُلد فيه الحافظ، وقد تقدَّم أن جدَّ المترجم الأكبر الشيخ ابن أبي عمر توفي بعد عقيقته في ربيع الآخر، وقد وُلد الحافظ في شعبان من العام نفسه، فتقدَّمت تلك الإجازة العامة مولدَه بيسير، فلم يدخل فيها.

❊ وهو من شيوخ المصنِّف، حدّث عنه هاهنا كما سيأتي، ووصفَه ضمن: «جماعة من شيوخنا الثقات». وروىٰ عنه في العوالي العُشاريات (خ)، الحديثَ الرابع والثلاثين، قال: «أخبرنا الشيخ الأصيل المعمر نجم الدين أحمد بن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ القدوة أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، إجازةً مشافهة، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي، أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي..» إلىٰ منتهاه. فأبان عن تحمُّله إجازةً مشافهة.

❊ وقد قرأ عليه المصنِّف في علم القراءات. قال في ترجمته في غاية النهاية: «قرأتُ عليه مفردة يعقوب لأبي القاسم بن الفحَّام[١] بإجازته إن لم يكن سماعًا من (ن) [أي: النشر] علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري وكان قد سمع منه كثيرًا». وقال في كتابه النشر، في بيان تحمُّله لكتاب مفردة يعقوب لابن الفحام: «قرأتُها بسفح قاسيون علىٰ الشيخ الأصيل النجم أحمد بن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ أبي عمر المقدسي، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، عن الخشوعي، عن المؤلف»[٢]. **قلت**: أبان هنا عن مكان التحمُّل، وهذا الإسناد هو نفسه المتقدّم في العوالي.

❊ قال المصنِّف في جامع أسانيده: «كان شيخًا خيِّرًا، قليلَ المخالطة، ملازِمًا بيته، لا يشتغل بما لا يعنيه». وقال في ترجمته في غاية النهاية: «ثِقَةٌ أَصيلٌ». **قلت**: التعبير بالأصيل لمكان نسبَتِه إلىٰ الشيخ أبي عمر القدوة

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي المعروف بابن الفحام، شيخ الإسكندرية، توفي بها (٥١٦هـ)، له التجريد، ومفردة يعقوب، انظر: النشر، (١/٧٦).

(٢) النشر في القراءات العشر، (١/٧٧).

الزاهد، ﷺ، وقد انتسب إليه عامة من انحدر عنه لعلوِّ شأنه، وهو أخو شيخ الإسلام الموفق ابن قدامة صاحب المغني.

* توفي في ثالث جمادىٰ الآخر سنة (٧٧٣هـ)، وقال ابن رافع: «في ليلة الجمعة»، ودفن بمقبرة الشيخ أبي عمر جدِّه.

❊ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (٣٩/١)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ٢٠٤)، وإنباء الغُمر، (٢١/١)، وذيل العبر لابن العراقي، (٣٣٢/٢)، الدرر الكامنة، (١١٩/١)، ذيل التقييد، (٢٩٦/١)، المقصد الأرشد، (٧٧/١ ـ ٧٨)، القلائد الجوهرية، (٣٠١)، شذرات الذهب، (٣٨٧/٨)، السحب الوابلة، (٩٨/١)، وتسهيل السابلة، (١١٦١/٢).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة.

رقم [٦٨] مقرونًا بشيخين: أحمد بن محمد البنَّاء، وأحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، إلىٰ الترغيب والترهيب لقِوام السُّنة.

❊ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

طريقه إلىٰ الترغيب والترهيب لقِوام السُّنّة:

قال: (أحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، مقرونًا بشيخيه: محمد بن موسىٰ بن سليمان، وابن البنّاء، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن

محمد الأصبهاني).

رقم [٦٨].

وقد ذُكِر هذا الإسناد في ترجمة الشيخيْن المقرونين معه في الإسناد، الأول: أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، رقم (٥)، والثاني: محمد بن موسىٰ بن سليمان، ابن الشِّيرَجي، رقم (٢١)، كلاهما في إسناد الحديث نفسِه [٦٨]، وقد بحثناه وعلقنا عليه في ترجمة الأول منهما، ابن المهندس، رقم (٥).

٣ ـ أحمد بن الحسن بن عبد الله ابن أبي عمر المقدسي، ابن قاضي الجبل (٦٩٣ ـ ٧٧١هـ):

أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، شرف الدين أبو العباس. المشهور: بابن قاضي الجبل، وابن شيخ الجبل.

قال ابن العماد: مولده علىٰ ما كتبه بخطّه: في الساعة الأولىٰ من يوم الاثنين تاسع شعبان سنة ثلاث وتسعين وسِتّمئة [٦٩٣هـ].

❊ الإمام قاضي الحنابلة بدمشق:

❊ سماعه:

❊ سمع: إسماعيل بن عبد الرحمن الفراء، ومحمد بن علي الواسطي، وأحمد بن عبد الرحمن بن مؤمن، في آخرين.

❊ قال الحافظ: طلب بِنَفسِهِ بعد الْعشْر، فَسمع من التقي سُلَيْمَان، وَنَحْوه، وَأَجَازَ لَهُ ابْن عَسَاكِر، وَابْن القواس، وَغَيرهما، وَخرج لَهُ ابْن سعد مشيخة عَن ثَمَانِيَة عشر شَيخًا، حدَّث بهَا.

❊ قال الحافظ الذهبي: سمع معي من التقي بن مؤمن، وطلب الحديث وقتًا، وفيه هنات.

❊ وهو من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية. قال ابن العماد: «قرأ على الشيخِ تقي الدّين بن تيميّة عِدَّةَ مصنّفات في علوم شتّى، وأذن له في الإفتاء، فأفتى في شبيبَتِه»، قال الحافظ: «أفْتى فِي شبيبته، يُقَال إن ابْن تَيْمِية أجَازه بالإفتاء».

❊ إسماعه:

❊ سمع عليه كثيرون، فقد اتفق من خرج له أنه، كما يقول الحافظ الذهبي: «وحدَّث»، ويقول الحافظ: «كَانَ يَعْمل الميعادَ، فيزدحم إِلَيْهِ الْفُضَلَاءُ والعامّةُ»، وقد تقدَّم أنه حدَّث بمشيخة خُرِّجت له.

❊ قال ابن العراقي: وحضر درْسَه الشيخُ تقي الدين ابن تيمية، وأثنى عليه.

❊ روى عنه المصنِّف في كتابنا، فقال: «أخبرنا الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن الحسن الحنبلي القاضي، في جماعةٍ من آخرين، مشافهةً»، وقال في موضعٍ آخر: «فيما شافهني به»، فبيَّن صِفَةَ التحمُّل.

ـ وقال عصريُّه الحافظُ الذهبي: «صاحب فنون وذهن سيَّالٍ وتودُّدٍ»، قال ابن العماد: «الشيخُ الإمام، جمال الإسلام، صدر الأئمة الأعلام، شيخ

الحنابلة» ، ونقل النجديُّ عن التقيِّ ابن مفلح في طبقاته ، قال: «أَحْد الأعلام: كَانَ من أهل البراعة والفهم ، والرياسة فِي العلم ، متقنًا عالمًا بالحَدِيث وعلله ، والنحو والفقه ، والأصلين ، والمنطق ، وغير ذَلِكَ ، وَكَانَ لَهُ باع طويل فِي التفسير ، لا يمكن وصفه ، كان له في الأصول والفروع القدم العالي ، وفي شرف الدين والدنيا المحل السامي ، وله معرفة بالعلوم الأدبية والفنون القديمة الأولية ، وكيف لا وَهُوَ تلميذ ابْن تيمية ، وَقَدْ قرأ عَلَيْهِ ، واشتغل كثيرًا ، وقرأ عَلَيْهِ مصنفاتٍ فِي علومٍ شتَّىٰ ، منها: المحصل للفخر الرازي ، . . . ، وكان إذا سرد الحديث يتعجب الإِنسان ، وَكَانَ آية فِي حفظ سرد مذاهب الْعُلَمَاء» ، وقال ابن العراقي: «شُغِل بالعلم زمانًا ، وتعيَّن ورأس علىٰ أقرانه ، ثم مات أقرانه وانفرد» ، وقال الحافظ: «اشتغل بِالْعلمِ ، فبرع فِي الْفُنُون ، وَكَانَ بارعاً فِي الْعُلُوم ، بعيد الصيت ، قديم الذّكر ، وَله نظم ، وذهن سيال» ، وقال ابن رافع: «حدَّث ، وتفقه ، وبرع ، ودرس ، وَأفْتىٰ ، وشغل بِالْعلمِ زَمَانًا» ، وقال ابن تغري بردي: «كان إمامًا عظيم القدر ، انتهت إليه رياسة مذهبه ، وكان صحب ابن تيميّة ، وسمع منه ، وتفقّه به وبغيره» .

ـ قال الحافظ: «ولي الْقَضَاء فِي سنة (٧٦٧هـ) ، فَلم يُحْمَد فِي ولَايَته» ، وقال عصريُّه الذهبي: «ولم يُحْمَد من مباشرة القضاء» ، وقال ابن العراقي: «طُلِب في أواخر عمرِه إلىٰ القاهرة ، فولي بها مشيخة سعيد السُّعداء[1] ، ثم أعيد

(١) خانقاه سعيد السعداء: كانت دارًا لرجل اسمه عنبر أو قنبر ، لقبه سعيد السعداء ، كان شيخًا ممن يخدم في قصور الفاطميين ، أعتقه المستنصر ، ووقفها علىٰ الصوفية في سلطنة صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٩٩هـ) ، وكان شيخها يلقب بشيخ الشيوخ ، ووقفت عليها أوقاف كثيرة ، وسكنها الصوفية ودُفنوا فيها ، وولي مشيختها جماعة من كبار العلماء كقاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز والقاضي بدر الدين بن جماعة ، والقلقشندي ، وغيرهم . انظر: حسن المحاضرة للسيوطي ، (٢/٢٦٠) .

إلىٰ دمشق قاضي القضاء الحنابلة بها بِصَرْفِ المرداوي»، وقال ابن العماد: «درّس بعدة مدارس، ثم طُلب في آخر عمره إلىٰ مصر ليدرّس بمدرسة السّلطان حسن. وولي مشيخة سعيد السعداء، وأقبل عليه أهل مصر وأخذوا عنه، وأقام بها مدة يدرّس ويشغل ويفتي، ورأس علىٰ أقرانه إلىٰ أن ولي القضاء بدمشق بعد جمال الدّين المرداوي سنة سبع وستين، وكان عنده مداراة وحبّ للمنصب، ووقع بينه وبين الحنابلة، وباشر القضاء دون الأربع سنين إلىٰ أن مات وهو قاض».

ـ قال ابن العراقي: «كانت فيه دعابة، ومزح، وإنكاء في البحث»، وقال الحافظ: «وَكَانَ صَاحب نَوَادِر وَخط حسن».

ـ قال التقي ابن مُفلح في طبقاته، كما نقل النجدي في السحب الوابلة: «له مُصنَّفات، منها: الفائق فِي الفقه، مجلد كبير، وكتاب فِي أصول الفقه مجلد كبير، لَمْ يتمه، وصل فِيهِ إلىٰ أوائل القياس، والرد علىٰ ألكيا الهراسي، كتب فِيهِ مجلدين، وشرح من المنتقىٰ للشيخ مجد الدين قطعةً في أوله، سمّاه: قطر الغمام فِي شرح أحاديث الأحكام، وتنقيح الأبحاث فِي رفع التيمم للأحداث، مجلد صغير، ومسألة المناقلة، مجلد صَغِير، وَلَهُ مجاميع كثيرة، فِيهَا فنون شتىٰ».

ـ قال ابن العماد: «وله اختياراتٌ في المذهب، منها: بيع الوقف للحاجة، ومنها أن النزول عن الوظيفة تولية، وله عدة مصنّفات، منها: كتاب «المناقلة في الأوقاف وما في ذلك من النزاع والخلاف»، وتبعه علىٰ ذلك جماعة، وكلّهم تَبَعٌ للشيخ تقي الدّين».

ـ توفي يوم الثلاثاء الرابع عشر من رجب، بمنزله بالصالحية، وصُلي عليه بالجامع المظفري، ودفن بتربة جده الشيخ أبي عمر. قال ابن رافع: «خَلَّف ثروة».

❊ مصادر ترجمته:

المعجم المختص للذهبي، (ص: ١٦)، والوفيات لابن رافع، (٢/٣٥٤)، والمنتقىٰ من شيوخ ابن رجب المنسوب لابنِه[(١)]، (ص: ١٥٦)، والسلوك، (١/٣/١٨٦)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (١/٢٠١)، وذيل العبر لابن العراقي، (٢/٢٩٤ ـ ٢٩٥)، والدرر الكامنة، (١/١٣٨)، والمنهل الصافي، (١/٢٥٧)، والدليل الشافي، (١/٤٥)، وذيل التقييد، (١/٣٠٥)، والنجوم الزاهرة، (١١/١٠٧)، والدَّارس، (٢/٣٤ ـ ٣٥)، وشذرات الذهب، (٨/٣٧٦)، والمقصد الأرشد، (١/٩٢)، والمنهج الأحمد، (٤٦١)، والسحب الوابلة، (١/١٣١).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايتين.

وتفصيل الروايتيْن:

١ ـ رقم [١٣] إلىٰ أبي موسىٰ المديني.

---

(١) والصواب أنه لابن قاضي شهبة، وعلىٰ ذلك قرائن موضوعية في متن الكتاب، ولكن ليس هذا موضع ذلك، وقد نص علىٰ أن المنتقي من تلك المشيخة هو ابن قاضي شهبة: المحقق عبد الرحمن العثيمين، في مواضع من أعماله، منها في سياق تعليقه علىٰ السحب الوابلة، ذكر قصة عثوره عليه في مكتبة ييل بأمريكا، واستدل لكونه مُنْتَقِيَه. انظر: (١/١٣٧).

٢ ـ رقم [٦٤] ، إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي ، المسلسل بالقضاة في شم النرجس .

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلىٰ الحافظ أبي موسىٰ المديني:

قال: (ابن قاضي الجبل ، عن تقي الدين سليمان بن حمزة الدمشقي ، عن أبي المظفر محمد بن فتيان بن المنِّي ، عن أبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني) .

رقم [١٣] .

ولم أقف علىٰ موضع هذا الحديث من كتب أبي موسىٰ المديني التي بين يديَّ ، علىٰ أنّ المديني يرويه من طريق عن أبي الفرج الأصفهاني ، ولكن لم أقف عليه في الأغاني .

❊ طريقه إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي:

قال: (أحمد بن الحسن ابن قاضي الجبل ، عن تقي الدين سليمان بن حمزة الدمشقي ، عن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي ، عن أبي الفرج ابن الجوزي) .

رقم [٦٤] .

ولم أقف علىٰ هذه الطريق إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي فيما وقفت عليه من مصادر . وقد ذكرنا هذه المسلسلات من موارد المصنِّف في مسلسلاتِه في هذا الكتاب ، ضمن موارد المصِّنف في كتابه . والحديث في مسلسلات ابن الجوزي ، كما عزوناه في موضعه .

٤ـ أحمد بن عبد الكريم البَعْلَبكّي (٦٩٦ ـ ٧٧٧هـ):

هو أحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر بن الحسين البَعْلَبَكِّي، شهاب الدين أبو العباس. قال الحافظ في الدرر الكامنة: الحنبلي.

قال ابن العماد: ولد ببعلبَكَّ سنة ست وتسعين وسِتّمئة [٦٩٦هـ].

❊ الصّوفي المسِند:

❊ سماعه:

قال التقي الفاسي:

❊ سمع علىٰ زينب بنت عمر بن كندي: صحيحَ مسلم، عن المؤيد الطوسي إجازةً.

❊ وعلىٰ القاضي تاج الدين عبد الخالق البعلبكي: من أول معالم التنزيل للبغوي في تفسير القرآن العظيم، إلىٰ سورة النساء، ومسألة العلو والنزول للموفَّق بن قدامة، والرِّقَّة والبُكَاء له.

❊ وعلىٰ الحافظ شرف الدين اليونيني: مشيخَتَه، والمنتقىٰ الكبير من ذمِّ الكلام للهروي، والإيمان لابن أبي شيبة، وعلىٰ العز إسماعيل الفراء.

وأجاز له أبو الفضل ابن عساكر، وابن القوَّاس.

❊ إسماعه:

❊ قال الحافظ في الدرر الكامنة: أجاز لعبد الله بن عبد الله بن عبد العزيز.

❊ وقال التقي الفاسي: حدَّث بصحيح مسلم ببعلبَكَّ، وبدمشق بدار الحديث

الأشرفية، لما استقدمه إليها القاضي تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي، وحضره عليه خلقٌ من أعيان دمشق. قال الحافظ في إنباء الغمر: واستدعاه القاضي تاج الدين السبكي سنة إحدىٰ وسبعين وسبعمئة إلىٰ دمشق فقرؤوا عليه الصحيح.

❊ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابِنا، فقال: «أخبرنا الثقاتُ من شيوخنا، ومنهم أبو العباس أحمد بن عبد الكريم، إِذْنًا»، فبيَّن صفةَ التحمُّل إجازةً. وقال في الموضع الثاني: «أخبرنا الشيخ المسنِد الصَّالح أبو العباس أحمد بن عبد الكريم البعلبكي الصوفي بقراءتي عليه بمدرسة الحنابلة، من مدينة بعلبك المحروسة، في ذي الحجة الحرام، ستة اثنتين وسبعين وسبعمئة [٧٧٢هـ] ويده علىٰ كتفي»، فأبان عن صفة التحمُّل، وزمانه، ومكانه.

ـ قال ابن العماد: حدّث بالكثير، وارتحلوا إليه، واستدعاه التّاج السّبكي.

ـ ونقل الحافظ في الدرر الكامنة عن ابن حجي: كان خيِّرًا حدَّث ببلدِه، وبدمشق، وأكثروا عنه، كان خيّرًا، حسنًا، أخرجتُ له جزءًا.

ـ مات في رجب، سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ]، ببعلبكَّ. قال الحافظ في إنباء الغُمر: وقد جاوز الثمانين. قال ابن العماد: مناهِزًا للتسعين.

❊ مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة/ (٢٠٧/١)، وإنباء الغمر، (١٠٩/١)، وذيل التقييد، (٣٣٨/١)، وشذرات الذهب، (٤٣١/٨).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايتيْن.

١ ـ رقم [٤٨] إلىٰ أمالي أبي الحسين بن بِشْران، من طريق ابن قدامة.

٢ ـ رقم [٥٦] إلىٰ كتاب إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي، وهو المسلسل بوضع اليد علىٰ الكتف.

❁ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ أمالي أبي الحسين ابن بِشْران من طريق ابن قدامة:

قال: (أحمد بن عبد الكريم، عن عبد الخالق بن علوان، عن الإمام ابن قدامة، عن ابن البَطِّي، عن مالك بن أحمد، عن أبي الحسين بن بشران).

[٤٨].

هذا الإسناد متصل السماع، فالبعلبكي شيخ المصنِّف قد تقدَّم الآن أنه أخذ عن شيخه التاج عبد الخالق: مسألةَ العلو والنزول لابن قدامة، كما نص التقي الفاسي.

ورواية التاج عبد الخالق عن الإمام ابن قدامة ثابتة، انظر علىٰ سبيل المثال: روايةً في المعجم اللطيف، (٤٧)، ومشيخة اليونيني، (ص: ٥٧)، وإثارة الفوائد للعلائي، (٢٤١/١) ـ في إسناد سنن ابن ماجه ـ. وقد نص التقيُّ الفاسي أن التاج عبد الخالق سمع علىٰ الإمام ابن قدامة سننَ ابن ماجه، ذيل التقييد، (١١٨/٢)، وسمعها منه الذهبي كما ذكر في التاريخ، (٨٤٠/١٥).

وابن قدامة يروىٰ أمالي ابني بِشْران، أبي الحسين، وأبي القاسم. وقد نص علىٰ ذلك وأسنده في كتابه العظيم: المغني. قال، (٧٢/١): «وقد أخبرنا محمد بن عبد الباقي، أخبرنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، أخبرنا أبو

الحسين بن بشران»، فذكر حديثًا. فتلك أمالي أبي الحسين بن بشران. وكذا في المغني، (٢٨٢/٣)، خرَّج أثرًا فقال: «كذلك رويناه في (أمالي أبي القاسم بن بشران)، بإسناد صحيح»، فهذه أمالي أبي القاسم بن بِشران.

وانظر رواية ابن قدامة إلىٰ أبي القاسم بن بشران في: الغرباء للآجري، (ص: ١٥)، وفي الرِّقَّة والبكاء له، (ص: ١٢٩)، من طريق البطي، عن أحمد بن الحسن بن خيرون، عنه، ومن طريق غيره في المتحابين في الله، (ص: ٢٧)، وفي المنتقىٰ من مسموعات الضياء المقدسي، (١١)، ومعجم الشيوخ الكبير للذهبي، (٣٥٢/١)، وطبقات الشافعيين لابن كثير، (٢٨٣/١)، وغير ذلك.

وانظر رواية ابن قدامة إلىٰ أبي الحسين بن بشران في: صفة العلو له، (١٧)، ومشيخة ابن البخاري، (١٠٨١/٢، ١٣٨٦)، ومشيخة اليونيني، (ص: ٤٤)، وبسماع أبي الحسين لأبي جعفر البختري: مجموع فيه مصنفات البختري، (ص: ٢٤٩)، وفي المعجم اللطيف للذهبي، (١٠)، وسير الأعلام، (١٦/٧)، وبُلغة الطالب الحثيث في صحيح عوالي الحديث للضياء، (١)، وغير ذلك.

وبالجملة حديث ابنَيْ بِشران من موارد الإمام ابن قدامة الحديثية.

وقد وقفتُ علىٰ إسناد ابن قدامة إلىٰ أمالي أبي الحسين بن بِشران بتمامه الذي معنا في معجم الشيوخ للسبكي، (ص: ٥١٣)، حيث قال: «قرأت عليه [أي الحافظ المِزّي] جزءًا فيه مجلس من «أمالي أبي الحسين ابن بشران» آخره: لعل الله أن ينفعكم به، بسماعه من الشيوخ الأربعة: صفي الدين خليل بن أبي بكر بن محمد بن صديق المراغي، وأبي محمد عبد الواحد بن علي بن أحمد القرشي، وأبي الحسن علي ابن البخاري، وأبي الفهم أحمد بن أبي الفهم

السلمي، بسماعهم من الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، بسماعه من ابن البطر [الصواب: البطي]، بسماعه من مالك البانياسي، بسماعه من ابن بشران».

ولم أقف على هذا الحديث الذي في كتابنا، رقم [٤٨] في الموجود من مخطوطات أمالي أبي الحسين بن بِشران التي عندي، ولكنه بتمامه من أوله إلى آخره في أمالي أبي القاسم بن بِشران، (٥١٢)، حتى إني حسبتُ أن أبا الحسين محرَّفٌ في الإسناد الذي معنا وصوابه: أبو القاسم، ولكن وجدتُّ الذهبيَّ يرويه من طريق ابن قدامة إلى أبي الحسين بن بِشران، فصحّ أنه عند الأخوين بالإسناد نفسِه، وأن المصنِّف روى هذا الحديث من طريق أبي الحسين بن بشران. وقد علَّقت على هذا في تخريجه، فليُرجَع إليه.

فلا يخلو الحال أن يكون التاج عبد الخالق رواه عن ابن قدامة في أحد كتبه، وابن قدامة روى هذه الرواية في كتابه عن أمالي أبي الحسين ابن بِشران، ولكنني لم أقف عليها، أو أنه روى عنه أمالي أبي الحسين ابن بِشران مباشرة، ولا يبعُد هذا، فهي ـ كما تقدَّم بيانُه ـ من المسموعات التي كانت عند ابن قدامة ويستعملها في تآليفه، وقد سمعها السبكي على المزي من طريق ابن قدامة كما نقلنا من معجم شيوخه.

❊ طريقه إلى ابن قدامة في إثبات صفة العلو:

قال: (أحمد بن عبد الكريم البعلبكي، عن تاج الدين عبد الخالق بن عبد السلام، عن ابن قدامة).

قلت: قد تقدَّم أن البعلبكي أخذ عن شيخه التاج عبد الخالق مسألةَ العلو والنزول لابن قدامة، كما نص التقي الفاسي، ورواية التاج عبد الخالق عن ابن قدامة كثيفة، كما ذكرنا في البحث السابق. والحديث في كتاب العلو لابن قدامة، كما ذكرنا في تخريجه.

٥ـ أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، زُغنُش أو زَغْلِش (٦٧٧ ـ ٧٧١هـ):

أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر بن العجمي، الإِيْكِي[(١)] الشيرازي الفِيروزابادي الصالحي، أبو العباس. المعروف بابن المهندس، وابن مهندس الحَرَم، والبنَّا[(٢)].

ولكن له لقبٌ آخر غلب عليه. وحدث فيه اضطرابٌ. فما ذكره العماد هاهنا في ترجمته: «زُغْنُش»، قال في الشذرات: «زُغْنُش ـ بزاي مضمومة ثم غين معجمة ثم نون مضمومة ثم شين معجمة كذا ضبطه صاحب «المبدع» في كتابه «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد»».

ولكن قال ابن حميد النجدي: «وهو مخالف لضبط: الضوء [اللامع]، السابق في ترجمة حفيده أحمد بن محمد بن أحمد، فليُنْظَر»، والذي في ترجمة حفيده في الضوء اللامع: «يلقب بزَغْلِش: بِفَتْح الزَّاي وَسُكُون الْمُعْجَمَة وَكسر اللَّام وَآخره مُعْجمَة»، بل وكذا ضبطها العماد نفسه في ترجمة حفيده، ورسمها

(١) وإيك هي إيج، من بلاد فارس، انظر: معجم البلدان، (٢٨٧/١) وهو من شيراز. ويحتمل أن تكون: الأَيْكي، ذكره ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه، (١٣٧/١)، ولم يشرحه، وقال في معجم البلدان، (٢٩١/١): «أَيك، بالفتح: موضع»، ولم يفصح.

(٢) من العجيب أن الأميني قال في تعليقه على طبعته، (ص: ١٨): «لم أهتد إلى ترجمته».

بالحرف، قال: «يلقب، زَغْلِش ـ بزاي أوله ومعجمتين بينهما لام ـ الحنبلي»[(١)]، وكذا ضبط الحفيدَ الحافظُ في إنباء الغُمر، وفي المعجم المفهرس[(٢)]، وكذا ضبطها بالحروف في ترجمة الحفيدِ النجديُّ في السحب الوابلة[(٣)]، وهذا ما قاله الفاسي في ترجمة الجد: «المعروف بابن المهندس وبابن زَغْلِش».

وقد انتبه المحقق الطهطاوي[(٤)] لهذا الاضطراب، فقال: «[شُهِر بزُغْنُش] وضبط في التعليقات بضم الزاي وسكون الغين المعجمة وضم النون بعدها شين مُعْجَمة، وهذا الضبط ذكره البرهان أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن مفلح المقدسي الدمشقي في طبقات الحنابلة التي سمَّاها: «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد»، والذي ذكره الحافظ ابن حجر في معجمه، وفي إنباء الغُمر في ترجمة حفيده أنه: زغلش، قال: «بفتح الزاي وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وآخره شين معجمة»، وذكر له ترجمةً في الدرر الكامنة، فقال: «...المعروف بزغلش قيم المدرسة الضيائية...»، وكان يُعرف بابن مهندس الحرم، وقد ضبطه صاحب الشذرات في ترجمة الجد بالأول وفي ترجمة حفيده بالثاني»[(٥)].

قد يقال إنَّ لقبَ الحفيدِ غيرُ لقب الجد، وعندي أن هذا بعيد، ولولا

---

(١) الشذرات، (٩/٤٤).

(٢) انظر: الإنباء، (٢/١٥٥)، والمعجم المفهرس، (٣٢١).

(٣) السحب، (١/٢١٣).

(٤) أحمد رافع بن محمد بن عبد العزيز بن رافع الحسيني الطهطاوي (١٢٧٥ ـ ١٣٥٥هـ/ ١٨٥٩ ـ ١٩٣٦م): فقيه حنفي عارف بالتفسير والأدب، له مؤلفات، وهو من أفاضل المشتغلين بالتحقيق والمراجعة، والذي كان يسمَّىٰ في هذه الطبقة: التصحيح، انظر: الأعلام للزركلي، (١/١٢٥). وله تعليقات علىٰ ذيلي التذكرة، للحسيني، والسيوطي.

(٥) التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، (١١٣)، ومثله في تعليقه علىٰ لحظ الألحاظ للحافظ ابن فهد، (١٦٣).

الضبط بالحروف الذي في ترجمة الجد عند ابن مفلح، لكان المتعين أن يكون ما في ترجمة الجد محرَّفًا، وصوابه: زغلش، وسبب ذلك أن الذين ذكروه في ترجمة الحفيد من الحفَّاظ المتقنين، وقد ضبطوه، واحتمال التحريف كبير للاشتباه بين رسم الكلمتين. وقد جاء في ترجمة المصنِّف له في طبقات القراء: «المعروف بابن غلش البنّاء المهندس»، والظاهر أن هذا تصحيف من النساخ(١). ومع ذلك: فوجود اللام: يجعل أن الأقرب: زغلش، كما مِلْنا. ومع ذلك يبقىٰ التردد قائمًا لا يمكن القطع فيه بترجيح.

قال ابن رافع وغيره: وُلد سنة سبع وسبعين وستمئة [٦٧٧هـ] تقريبًا، وقال ابن الجزري: «وُلِد بُعَيْد السبعين وستمئة، كما أخبرني حفيدُه المحدث المفيد أحمد بن محمد المقدسي».

❊ المسنِد المعمَّر:

❊ سماعه:

❊ اشتَهر بسماعه من ابن البخاري. سمِعَ منه الجزءَ الثالث من فوائد الأَخْشيد السَّرَّاج، ومشيخة ابن سبط البغدادي ـ قال الحافظ: منتقىٰ، وقال الفاسي: الثاني منها ـ، وقطعة من الحلية لأبي نعيم. قال الحافظ: سنة [٦٨٣هـ].

❊ قال الحافظ: سمع علىٰ التَّاج الْفَزارِيّ، ولازم ابْن مُسلم الْمَالِكِي.

❊ إسماعه:

❊ قال الفاسي: حدَّث.

❊ قال الحافظ: «هُوَ جد شَيخنَا شهَاب الدّين أَحْمد بن مُحَمَّد بن أَحْمد

(١) وفي الطبعة المحققة، ت عمرو بن عبد الله: المعروف بزغلش.

بن مُحَمَّد المهندس، سمع مِنْهُ حفيده، وَشَيخنَا الْعِرَاقِيّ، وَمن القدماء الشريف الْحُسَيْنِي»، وقال ابن العراقي: «سمع منه والدي، والهيثمي، والأئمة، وحضرتُ عليه»، وقال العماد: «حدّث فسمع منه الحسيني، وابن رجب، وغيرهما».

❊ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابِنا، فقال: «أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين البنَّا، مشافهةً غير مرة». وروىٰ عنه في عواليه، الحديث الثلاثين، قال فيه: «إجازةً مشافهةً غير مرة».

❊ وكان من قُرَّاء القرآن، الذين تحمَّلوا كتبًا في قراءاته، وسُمِعَت عليهم، وممن سمع عليه في ذلك: المصنِّف، ذكره في طبقات القراء، وقال: «قرأت عليه كتاب الكفاية في القراءات الست لسبط الخياط[١]، وسمعها بقراءتي شيخنُا الأستاذ أبو المعالي بن اللبان وابنه عمر وجماعة، وكتاب المبهج للسبط[٢] أيضًا، وسمع عليه أصحابنا كتاب القتام للهواوي[٣]، بإجازته العامة من المؤلف». وزاد في النشر أنه أخبره بكتب: التجريد[٤]، مع الكتابيْن المذكوريْن[٥]، وقال هناك في قراءة التجريد: «قراءة عليه منّي بسفح قاسيون»،

(١) الكفاية في القراءات الست لسبط الخياط عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي (ت: ٥٤١هـ)، انظر: النشر، (١/٨٥).

(٢) المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن مُحيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي، لسبط الخياط المذكور. انظر: النشر، (١/٨٣).

(٣) كذا، ولا شك في تحريفه، ولعله كتاب القيام للنواوي، ثم وجدته علىٰ الجادة في الطبعة المحققة. ويحتمل أن يكون أدرك النووي، فدخل في إجازته للعصر، أو بالخصوص، أو أُحْضر عليه، فقد مات النووي (٦٧٦هـ)، ومولد هذا الشيخ مظنون بعد الستمئة وسبعين.

(٤) التجريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف الصقلي، المعروف بابن الفحام، (ت: ٥١٦هـ). انظر: النشر، (١/٧٦).

(٥) انظر قراءَتَه عليه هذه الكتبَ: النشر، (١/٧٦، ٨٣، ٨٥).

وقال في قراءة المبهج: «بقراءتي عليه بمنزله بسفح قاسيون في سابع عشر الحجة سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ]»، فأبان عن مكان التحمّل وصفته وزمانه. وقال في قراءة الكفاية: «بقراءتي عليه في حادي عشر شعبان سنة سبعين وسبعمئة بالزاوية السيوفية بسفح قاسيون»، فأبان عن ذلك كله أيضًا. وذكره في إسناده إلى قراءة نافع برواية قالون، وقراءة عاصم برواية حفص، وقراءة يعقوب المفرَدة برواية روح، وقراءة خلف العاشر برواية إدريس[(١)]. وكذا كان شيخه في الحديث، كما تقدَّم.

ـ كان قيِّم المدرسة الضيائية[(٢)]، وقال ابن رافع: «فِي وَقتٍ، ثمَّ ترك وَانْقطع»، وقال: «وَكَانَ رجلًا جيّدًا كثير التِّلَاوَة لِلْقُرْآنِ»، وقال المصنِّف: «وكان شيخًا صالحًا كثير التلاوة صحيح السماع، أثنى عليه شيخُنا ابن رافع». وقال الحافظ: «وعُمِّرَ حَتَّى جَاوز التسعين، وَرَأى من أَوْلَاده وَأَوْلَاد أولاده مائَة نفس».

ـ قال ابن رافع: «توفي يوم الأحد ثامن أو تاسع المحرم سنة (٧٧١ هـ)». وكانت وفاته بصالحية دمشق، ودفن بتربة الموفَّق بالروضة.

❊ مصادر ترجمته:

الوفيات لابن رافع، (٢/٣٥٠)، وغاية النهاية، (١/١١١)، والدرر الكامنة، (١/٣١٠)، وذيل العِبَر لابن العراقي، (ص: ٢٩٠)، وذيل التقييد، (١/٣٩٣)، والسحب الوابلة، (١/٢٣٦). المقصد الأرشد، (١/١٨١)، والمنهج الأحمد،

(١) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٢٩، ١٥٧، ١٧٥، ١٧٩)، على التوالي.

(٢) الضيائية: مدرسة بناها الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، (٦٤٣هـ). انظر: الدَّارِس، (٢/٧١).

(ص: ٤٦١)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (١/١٧٣)، وشذرات الذهب، (٨/٣٧٧)، والدارس، (٢/١٢٥).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف روايتيْن.

١ ـ رقم [٢٢] إلىٰ الحاكم.

٢ ـ رقم [٦٨] ـ مقرونًا ـ إلىٰ قِوام السُّنَّة.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ الحاكم:

قال: (أحمد بن محمد بن الحسين البنَّا، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح أسعد بن العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن الحاكم).

رقم [٢٢].

ولم أقف علىٰ هذا الإسناد إلىٰ المستدرك في الفهارس التي بحثتُ فيها. والمستدرك يروىٰ كما هو مشهور من طريق أبي بكر بن خلف الشيرازي، كما عند الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ٤٦)، وغيره، ولكن بإسناد آخر سائر، عن: (القاسم بن مظفر، عن أبي الحسن بن المقَيَّر، عن أبي الفضل أحمد بن طاهر الميهني، عن أبي بكر بن خلف الشيرازي)، وقال: «هذا السند كله إجازات». وانظر: برنامج التُّجِيبي، (ص: ١٤١)، وقال في صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٢٨٣): «المستدرك، قال الحافظ: وهو قليل الوجود

ولذا لم يقع بالسماع، وإنما وقع بالإجازات».

وأبو بكر ابن خلف المذكور هو شيخ قِوَام السنة الذي به يصل إلىٰ الحاكم، وهذا واضح في أعماله، انظر مثلًا: الحجة في بيان المحجة، (٢٩، ٣٣)، والترغيب والترهيب، (٢، ٣٦، ١٣٩، ٢٠٧)، وغيرها كثير، وسير السلف، (١٠١١، ١٠٧٥)، وهو ـ يعني ابن خلف ـ صاحب الحاكم يروي عنه كثيرون من طريقه، كالشَّحّامي، والصفَّار، والصيدلاني، وغيرهم، ولذا وصفه الحافظ الذهبي بصاحب الحاكم، كما ذكرناه في موضعه من التحقيق، وقال الحافظ ابن غافر الفارسي ـ باختصار الصَّرِيفيني ـ: «زُجِّيَ عمرُه، واشتم أمره، وانفرد بالرواية في آخر عمره عن أكثر مشايخه من غير مشاركة؛ للبركة في عمره وروايته، حتىٰ ختم بموته حديث الحاكم أبي عبد الله، والمهلبي، وابن فورك، وكان محدِّثَ وقته»، وقال: «آخر من روىٰ عنه الحديث بنيسابور أبو بكر بن خلف الشيرازي»[(١)].

قلت: وقد ورد هذا الإسنادُ نفسه إلىٰ مستدرك الحاكم في كتابِنا مرتيْن، فروىٰ به المصنِّف عن ابن الشيرجي، راجع ترجمته رقم (٢١)، الأثر رقم [١]، وروىٰ به عن زينب بنت القاسم، راجع ترجمتها رقم (٢٣)، الحديثَ رقم [٣٤].

*** طريقه إلىٰ الترغيب والترهيب لقِوام السُّنَّة:**

قال: (أحمد بن محمد بن الحسين البنا، عن الفخر بن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام

(١) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور للصريفيني، (١١٧، ١٧)، علىٰ الترتيب.

السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني).

رقم [٦٨]. وقد روىٰ هذا الإسنادَ عن البنا، مقرونًا بشيخين: أحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، ومحمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، وقد ترجمناهما في هذه المشيخة، انظر رَقَمَي: (٢، ٢١).

والحديث في الترغيب والترهيب لِقِوام السُّنة. ولم أقف علىٰ هذا الإسناد إلىٰ الترغيب والترهيب لقوام السنة فيما بحثت فيه من فهارس، ولم يذكر الحافظ هذا الطريق في المعجم (ص: ١٠٦)، فالمعروف في إسناد ذلك الكتاب أنهم يروونه عن (أبي بكر بن إبراهيم بن محمد بن أبي عمر، عن جده محمد، عن أحمد بن عبد الدائم، عن يحيىٰ بن محمود بن سعد الثقفي، عن قوام السنة)، كما في المعجم، وفي صِلة الخلف، (ص: ١٥٠)، وإن كان وقع في معجم الحافظ، (ص: ٢٥٢)، ذكر إسناد إلىٰ قوام السنة ـ جزء منتقىٰ من أمالي التيمي ـ من طريق الفخر ابن البخاري، ولكنه مختلفٌ عن الذي معنا.

والإسناد الذي معنا هو الإسناد السابق سواء، فالظاهر أن عنده هذا الإسناد إلىٰ قوام السنة، يروي عنه مصنفاته، أو بعضها، كالترغيب والترهيب كما هو هنا، وكذا مروياته، كما تقدم في الإسناد إلىٰ الحاكم.

وقد تقدَّم ذِكْر هذا الإسناد، وسيأتي، في ترجمة شيخي المصنِّف المقرونيْن بهذا الشيخ ابن المهندس، ابن النجم رقم (٢)، وابن الشيرجي رقم (٢١)، وإنما بحثناه هنا لأن المصنف روىٰ عن ابن المهندس ما تميز به عنهما، ورواه عنهما مقرونيْن به.

٦ ـ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٠٠ ـ ٧٧٤هـ):

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن درع القرشي الأموي البصروي، عماد الدين، أبو الفداء، المعروف بالحافظ ابن كثير.

ذكره المصنف ولقَّبه وكنّاه [٧٧]: شيخ الإسلام وحافظ الأنام أبو الفداء.

ولد سنة (٧٠٠هـ).

❊ المقرئ المحدِّث المؤرِّخ المفسِّر:

قال الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر: الفقيه الشافعي الحافظ. وقال المصنّف في الغاية، (٣٦٥/١): شيخنا الحافظ.

وقال الحافظ: وقد ذكره الذهبي في معجمه المختص فقال: الإمام المحدث المفتي البارع.

قلت: هو أحد الأعلام. وهو أجلّ من استيفاء ترجمته هنا تبَعًا، خاصة أن المصنف روىٰ عنه روايةً واحدة، وإنما أذكر عامة ما لدىٰ التقي الفاسي عنه، لتعلقه بالتحديث والمسموعات، وأزيد عليها زياداتٍ من ترجمة الحافظ ابن حجر، والمصنِّف لم يترجمه في غاية النهاية، بما يعني أنه لم يقرأ عليه القرآن. وقد وذكرتُ مصادر ترجمته فهذا كافٍ لمن أراد الرجوع إليها كاملةً.

❊ سماعه:

قال التقي الفاسي في ذيل التقييد:

❊ سمع علىٰ عيسىٰ بن عبد الرحمن المطعم مسندَ الدارمي.

❊ قال شيخنا المقريزي: [سمع] على أحمد بن الشحنة، والقاسم بن عساكر، وابن الشيرازي وإسحاق الآمدي، ومحمد بن الزراد، وجماعة كثيرة.

❊ وقال الحافظ: سمع من الحجار.

❊ وأجاز له من مصر: أبو الفتح الدبوسي، وعلي بن الواني، ويوسف الختني، في آخرين.

❊ وقرأ على البرهان ابن الفركاح، ثم تزوج ابنة المزي، فلازمه وأكثر عنه وتخرج بابن تيمية.

❊ إسماعه:

قال التقي الفاسي:

❊ أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد بن محمود الكازروني المدني.

❊ وقد أجاز لمن أدرك حياته.

ـ وقال الحافظ في إنباء الغمر: وحفظ التنبيه، وعرضه سنة ثماني عشرة، وحفظ مختصر ابن الحاجب، وتفقه بالبرهان الفزاري والكمال ابن قاضي شهبة، ثم صاهر المزي، وصحب ابن تيمية، وقرأ في الأصول على الأصبهاني، وألف في صغره: أحكام التنبيه، فيقال إن شيخه البرهان أعجبه وأثنى عليه، وكان كثير الاستحضار قليل النسيان جيد الفهم، وكان يشارك في العربية، ويستحضر التنبيهَ، ويُكرّر عليه إلى آخر وقت، وينظم نظماً وسطًا، قال ابن حجي: ما اجتمعت به قط إلا استفدت منه، وقد لازمته ست سنين.

ـ وقال التقي الفاسي: ومن مؤلفاته: التكميل، وأحكام التنبيه، وطبقات

الشافعية، وغير ذلك.

ـ وقال الحافظ: وصفَه بحفظ المتون وكثرة الاستحضار جماعةٌ، منهم: الحسيني وشيخُنا العراقي وغيرهما.

ـ وقال: وصنّف التصانيف الكثيرة في التفسير والتاريخ والأحكام.

ـ وقال ابن حبيب فيه: إمام ذوي التسبيح والتهليل، وزعيم أرباب التأويل، سمع وجمع وصنف، وأطرب الأسماع بقوله وشنف، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلىٰ البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير.

ـ مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ بدمشق في خامس عشر شعبان، سنة أربع وسبعين وسبعمئة [٧٧٤هـ].

❊ مصادر ترجمته:

الوافي بالوفيات، (١٨٢/٩)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٨٥/٣)، الدرر الكامنة، (٣٧٣/١)، إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣٩/١)، النجوم الزاهرة، (٢٠٢/٧)، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (٤٧١/١)، تذكرة الحفاظ، (١٥٠٨/٤)، طبقات الحفاظ، (٥٣٣ ـ ٥٣٤)، الدليل الشافي، (١٢٧/١)، طبقات المفسرين للداوودي، (١١١/١)، شذرات الذهب، (٢٩٧/٥)، البدر الطالع، (١٥٣/١).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف رواية واحدة.

رقم [٧٧] إلى صحيح البخاري.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلى صحيح البخاري:

هو طريق الصفوي [٢٩] الآتي لاحقًا، فليرجع إليه. وهو طريق سائر مشهور لرواية صحيح البخاري كما سيأتي هناك.



٧ ـ حسن بن أحمد بن هلال، ابن هَبَل الدقّاق الطحّان (٦٨٣ ـ ٧٧٩هـ):

هو حسن بن أحمد بن هلال بن سعيد بن فضل الله، الصَّرْخَدي[(١)] الصَّالحي، بدر الدين أبو محمّد، المعروف بابن هَبَل، الدقَّاق الطَّحان. وقد كنّاه المصنف بأبي عليّ في غير موضع في كتابنا، فتكون له كنيتان.

قال الحافظ في الدرر الكامنة: «الْمَعْرُوف بِابْن الهَبَل، وَهُوَ لقب أَبِيه أَحْمد».

وُلد سنة ثلاث وثمانين وستمائة.

❊ المقرئ المحدِّث:

❊ سماعه:

❊ قال الحافظ في الدُّرر الكامنة إنه سمع: من التقي الوَاسِطِيّ الثَّانِي من مُسْند أبي بكر لِابْنِ صاعد، وجزء الجلَّابي، ومجلس الْحسن بن عبد الْملك. وزاد المصنِّف في غاية النهاية: ومجلس الخلال.

(١) قال السيوطي في لب اللباب، (ص: ١٦١): «الصَّرْخَدي: إلى صَرْخد بوزن جوهر: بلد بدمشق».

وقال التقي الفاسي:

❊ سمع علىٰ عيسىٰ بن أبي محمد القارئ كتابَ فضائل القرآن لابن الضريس.

❊ وعلىٰ الفخر بن البخاري ثاني الحربيّات، وتفرَّدَ به عنه.

❊ سمع من التقي الواسطي، والعز بن الفراء، والشمس محمد بن علي الواسطي، والقاضي سليمان، والدشتي، وعثمان الحمصي، وداود بن حمزة، في آخرين.

❊ إسماعه:

❊ قال التقي الفاسي: حدَّث بكتاب المعجم الكبير للطبراني، خلا سُدَسه الأخير، عن الفخر بن البخاري إجازةً لأبي الغيث كتابًا بخط الشيخ صدر الدين الياسُوفي من دمشق إلىٰ الشيخ نور الدين الفُوِّي في سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، فيه أمورٌ منها: قد منَّ الله سبحانه في بعض شعبان هذه السنة، وكلِّ رمضان، سوىٰ يومٍ واحد: بقراءة المعجم الكبير للطبراني، سوىٰ شيءٍ يسير من آخرِه نحو سُدِسه، وعسىٰ أن يتمَّ في شوَّالها، علىٰ الشيخ بدر الدين بن الهَبَل، بإجازته إن لم يكن سماعًا من الفخر بن البخاري. انتهىٰ بنصه.

❊ وقال التقي الفاسي: أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد بن محمود الكازروني.

❊ هو من شيوخ المصنِّف ذكره في غاية النهاية، وقال: شيخنا المعمَّر الرُّحْلة.

❊ قال المصنِّف في الغاية: سمعتُ عليه أكثرَ سُنن البيهقي، والحِلْيَة لأبي نعيم، وكثيرًا من المعجم الكبير للطبراني وغير ذلك. **قلت**: وهذه هي مروياته هاهنا في كتابنا.

❊ وقال المصنِّف في جامع أسانيده: «قرأتُ عليه كثيرًا وسمعتُ، عن ابن البخاري، إجازةً إن لم يكن سماعًا، مثل حلية الأولياء للحافظ أبي نعيم، والمعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني»، فبيَّن هنا صفةَ تحمُّل المترجَم عن الفخر ابن البخاري، وقد صرح بذلك في روايته في كتابنا، فهو يقول في عامة المواضع «عن»، وقال مرةً: «إجازة إن لم يكن سماعًا» رقم [٤٢]، وقال مرّة: «أخبرنا علي بن أحمد كذلك»، وكان قال عن شيخه: «فيما قُرِئ عليه وشافهني به» رقم [٨٧]. وروىٰ عنه في عواليه، الحديث الحادي عشر، وقال: «قراءة مني عليه، برأس الشبية من الصالحية»، فبيَّن صفة التحمُّل ومكانه، ولم أقف علىٰ تعيين هذا الموضع.

❊ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابنا مرارًا كما سيأتي، فيقول: «قراءةً عليه»، أو «سماعًا» أو «مشافهةً»، وزاد مرةً فقال: «قرئ علىٰ الشيخ أبي علي بن هبل الصالح بجامع دمشق وأنا أسمع» رقم [٤٣]، فأبان هنا عن مكان التحمُّل، وقال مرة: «فيما قُرئ عليه وأَجَازَنيه» رقم [٧٥]، ومرة: «فيما قُرئ عليه وشافهني به» رقم [٨٧].

❊ وذكر المصنِّف مقروءاتِه عليه من كتب القراءات، فقال في غاية النهاية (١/٢٠٨): «قرأت عليه الغايةَ في القراءات العشر لأبي العلاء الحافظ بإجازته من الواسطي، وبإجازته من ابن البخاري، وقرأت عليه التيسير[(١)] عن ابن البخاري،

(١) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٠١).

بسماعه للسبع من الكِندي بسماعه من الإمام أبي محمد سبط الخياط، بسماعه من ابن الثلجي، بسماعه من الداني. وهذا إسناد عالٍ غريب». وروىٰ عنه في النشر كتاب الإيجاز لسبط الخياط، فقال: «بقراءتي عليه بالجامع الأموي بدمشق»[(١)]. وقال في روايته كتاب غاية الاختصار المذكور: «بقراءتي عليه بالجامع الأموي في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وسبعمئة»[(٢)]، فأبان زمن التحمل ومكانه. وروىٰ عنه قراءة نافع من رواية قالون، وعاصم من رواية حفص[(٣)]

❋ وروىٰ عنه المصنِّف في كتاب النَّشْرِ أثريْن، أحدهما عن ابن مسعود، والآخر عن حمزة القارئ، كلاهما في باب المد[(٤)].

ـ قال الحافظ في الدرر الكامنة: وَحَدَّث بالكثير، ورحل النَّاسُ إِلَيْهِ، وَهُوَ آخر من حدَّث عَن الْفَخر، إِلَّا الصّلاح ابْن أبي عمر.

ـ قال المصنف في غاية النهاية: «وكان رجلًا جيِّدًا صالحًا صدوقًا صبورًا علىٰ السماع»، وقال في جامع أسانيده: «وكان شيخًا خيِّرًا حَمُولًا، صحِب جماعةً من الصُّلحاء، ويحكي كثيرًا من كراماتهم وأحوالهم».

ـ مات سنة (٧٧٩هـ) بالصالحية في دمشق، قال المصنِّف: عشية الأحد الثالث عشر من صفر، ودُفِن من الغد بقاسيون.

❋ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (١/٢٠٨)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ٢٠٩)،

(١) النشر، (١/٨٣).
(٢) النشر، (١/٨٧).
(٣) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٢٥، ١٥٧).
(٤) انظر: النشر، (١/٢١٥، ٣٢٧).

والدرر الكامنة، (١١٣/٢)، وإنباء الغُمر، (١٦٢/١)، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٦١٢/٢)، وذيل التقييد، (٥٠١/١)، وشذرات الذهب، (٤٥١/٨).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّفُ تِسْعَ روايات.

١ ـ ستة أرقام: [٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٧٤]، إلىٰ حلية الأولياء.

٧ ـ روايتان رقما [٧٥، ٨٧] إلىٰ المعجم الكبير للطبراني[(١)].

٩ ـ رقم [٩٧] إلىٰ السنن الكبرىٰ للبيهقي.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ حلية الأولياء لأبي نعيم:

قال: (الحسن بن أحمد ابن هبل الدقاق، عن علي بن أحمد الفخر البخاري، عن أبي المكارم أحمد بن أبي عيسىٰ الحسن بن أحمد الأصفهاني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، عن أبي نعيم).

روىٰ عنه المصنف (٦) روايات بالإسناد نفسِه إلىٰ أبي نعيم، وهي أرقام: [٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٧٤].

وهذا الإسناد إلىٰ الحلية سائرٌ معروف. فروىٰ الحافظ الذهبي، في تاريخ الإسلام، ت تدمري، (٧١/١١)، (٤٨٥/١٣)، وفي السير، (٤٥٦/١)،

(١) وورد في لَحَقٍ بالمخطوط رواية أخرىٰ للمصنف عنه إلىٰ معجم الطبراني، عند رقم [٣٥].

(٣٣٨/٣)، إلىٰ اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم في الحلية. وروىٰ المزي في تهذيب الكمال، (٨٤/٥، ٣٩٢، ٥٠٩) وغير ذلك، عن أبي العباس الحداد، عن اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم. وروىٰ ابن كثير في مسند الفاروق، (١٠٠٦)، وكذا الدمياطي، في جزء فيه مصافحات مسلم للنسائي، (ص: ٢٨٣)، كلاهما عن المِزيّ، عن اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم.

وذكر الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ٩٣) طريقَ الفخر ابن البخاري، بإجازته من أبي المكارم ابن اللبان، عن الحداد، عن أبي نعيم. وروىٰ الحافظ في الأمالي المطلقة، (٩٨)، وفي موافقة الخُبر الخَبر، (٢٩٩/٢): إلىٰ اللبان، به.

وقد ذكرنا فيما تقدَّم عن المصنِّف في غاية النهاية وجامع أسانيده، أنه قرأ علىٰ شيخه من الحلية لأبي نعيم. وقد أبنَّا في تراجم رجال هذا الإسناد في أول موضع، الحديث رقم [٣٥] عن معرفتهم بالاختصاص بالرواية عن بعض، وبرواية الحِلْيَة. وانظر ترجمة اللَّبَّان في: ذيل التقييد، (٣٩٩/١).

* طريقه إلىٰ المعجم الكبير للطبراني:

قال: (الحسن بن أحمد، عن علي بن أحمد الفخر ابن البخاري، عن محمد بن أبي زيد الكَرَّاني، عن محمود بن إسماعيل الصيرفي، عن أحمد بن محمد بن فَاذَشاه، عن الطبراني).

روىٰ عنه المصنِّف روايتين بالإسناد نفسه، رقمي: [٧٥، ٨٧].

وهذا الإسناد بأيدينا عن شيخ المسنِد نفسه، الفخر ابن البخاري، إلىٰ

الطبراني، في مشيخته بتخريج ابن الظاهري، انظر: أرقام (٣٠٧، ٣٤٧، ٦٢٧) وغيرها.

ويروي به المزي في تهذيب الكمال، في مواضع كثيرة، منها: (٦٧/٣، ٤٩٨)، (٣١٦/٥)، عن ابن البخاري، عن الكراني، به. والكمال ابن العديم في بُغية الطلب، (٢٦٨/١)، من طريق المزي، به. انظر أول كتاب الدعاء للطبراني، (ص: ٢١) ورقم (٢٠٨، ٤٢٩، ٦٨٩) وغيرها، من طريق المِزي عن الكَرَّاني، به.

وروىٰ به المصنّف في أحاديثه العوالي (خ) الحديث السادس عشر من طريق ابن البخاري، عن الكراني، به. والدمياطي، في التسلي والاغتباط، (٤٠، ٨٣)، من طريق المزي، عن الكرَّاني، به. والحافظ العراقي في الأربعين العُشارية، (١٠)، إلىٰ الكراني. وفي المستخرج علىٰ المستدرك، (٦٦)، من طريق ابن البخاري، عن الكراني، به.

والهيثمي في طرق تحمله لمعاجم الطبراني الثلاثة، مجمع الزوائد، (١٣/١) من طريق المزي، عن الكراني، به. وذكره العلائي في إثارة الفوائد، (٣٤)، في روايته للمعجم الكبير، من طريق المزي، عن الكرَّاني، به.

وكذا الحافظ في المعجم المفهرس، (١٣٧)، في روايته للمعجم الكبير، من طريق الكراني، به. وروىٰ به في تغليق التعليق، (٢٨/٢)، عن الكراني، به. وذكره الرُّوداني في صلة الخلف، في إسناد كتاب الدعاء، (ص: ٢٣٤)، من طريق الفخر بن البخاري، به.

وانظر: ترجمة الصيرفي في التقييد، (ص: ٤٤٣)، وترجمة الكرَّاني في

ذيل التقييد، (١/١٢٦)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/١١٢٠).

وقد ذكرنا فيما تقدَّم عن المصنِّف في غاية النهاية وجامع أسانيده، أنه قرأ علىٰ شيخه من الحلية في المعجم الكبير للطبراني. وقد أبنّا في تراجم رواته في أول موضع، الحديث رقم [٧٥]، عن اختصاصهم بالرواية عن بعض، ورواية المعجم الكبير.

❊ طريقه إلىٰ السنن الكبرىٰ للبيهقي:

قال: (الحسن بن أحمد بن هلال، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي سعد الصَّفَّار، عن زاهر بن طاهِر الشَّحَّامي، عن أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي).

رقم [٩٧].

وهو الإسناد المعروف لسنن البيهقي، سيأتي ذِكْره في ترجمة الشيخة ستّ العرب أم محمد رقم (٢٤)، في الكلام علىٰ الحديث رقم [٣٢] ونحيل عليه مع تأخره لأننا بحثْناه بحثًا هناك، فليُنظَر، خصوصًا: «خامسًا»، وفي الكلام علىٰ الحديث [١٠١] هناك.

وقد ذكرنا فيما تقدَّم عن المصنِّف في غاية النهاية وجامع أسانيده، أنه قرأ علىٰ شيخه من السنن الكبرىٰ للبيهقي. وأبنَّا في تراجم رجال الحديث رقم [٣٢] ـ عن شيخته ستّ العرب حفيدة الفخر ـ عن اختصاصهم بالرواية عن بعض، ورواية سنن البيهقي.



٨ـ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧١٠ـ٧٩٩هـ):

هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، زين الدين، أبو هريرة.

❊ مُسْنِد الشَّامِ في عصره، ابنُ الحافظِ الذَّهبي:

قال التقي الفاسي: وُلد عام عشر وسبعمئة [٧١٠هـ]. وقال الحافظ في المجمع المؤسس: وُلِد سنة خمس عشرة وسبعمئة [٧١٥هـ].

❊ سماعه:

فصَّل مسموعاتِه الكثيرة وحضوره صغيرًا؛ الحافظُ الفاسي في ذيل التقييد. فقال:

❊ سمع علىٰ أحمد بن أبي طالب الحجار: صحيحَ البخاري، ومسموعَه من مسند عبد بن حميد، وكان في الميعاد الأخير منه في الخامسة من عمره، ومن أول مسند الدارمي إلىٰ باب: المرأة تحيض.

❊ وعلىٰ يحيىٰ بن محمد بن سعد المقدسي: الثقفيات العشرة، ومن أول الجزء السابع عشر من الخلعيات عن الحسن بن وضاح.

❊ وعلىٰ القاسم بن عساكر: المنتقىٰ الأول والثاني من معرفة الصحابة لابن منده، انتقاء والده، ومجلس رزق الله التميمي، وجزء مأمون بن هارون.

❊ وعلىٰ عيسىٰ بن عبد الرحمن المطعِم: ثلاثياتِ البخاري وأحاديثَ الترمذي من ذم الكلام، في الأولىٰ من عمره، والمائة الشُّرَيْحية، وجزء.

❊ وحضر على إسماعيل بن يوسف بن مكتوم: مشيختَه في جزءين في الأولى من عمره.

❊ وعلى وزيرة بنت المنجَّا: منتقى من مسند الشافعي.

❊ وعلى أيوب الكحال: نحوَ الربع الثالث من الأدب للبيهقي، وقطعةً من الرُّبْع الثاني منه.

❊ وعلى أحمد بن علي بن الزبير الجيلي وأحمد بن محمد بن عثمان بن العفيف: الأربعين من السنن الكبرى للبيهقي بسماعهما على الإمام أبي عمرو عثمان بن الصلاح، أنا منصور بن عبد المنعم الفراوي، أنا محمد بن إسماعيل الفاسي، أنا البيهقي.

❊ ومن عوالي مسموعاته: مشيخة القاضي بهاء الدين بن شداد، ومشيخة الشيخ شهاب الدين السهروردي، سمعهما على: أبي نصر محمد بن محمد بن محمد بن مُمِيلٍ الشيرازي، بإجازته منهما. وسمع عليه: مشيخةَ جدِّه أبي نصر بسماعه منه.

❊ ونسخةَ وكيع بن الجراح: سمعها على أبي الفتح محمد بن عبد الرحيم بن النشو، أنا ابن رواج، أنا السِّلَفي بسنَدِه.

❊ وجزءَ لُوَيْن: حضرَه في الرابعة على ابن أبي بكر بن النحاس.

❊ والجزء الثاني من أمالي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي: بسماعه على عليِّ بن يحيى الشاطبي، والسادسَ منها بسماعِه له على: أبي الفتح بن السَّفر.

❊ وكتاب ذَمّ المسْكِر لابن أبي الدنيا: سمِعَه على ستِّ الفقهاء بنت الشيخ إبراهيم بن علي الواسطي.

❊ ونسخة يحيى بن يحيى النيسابوري، رواية داود بن الحسين بن عقيل: سمعها من أبي بكر بن يوسف المزّي.

❊ وفضائل الصحابة لطرَّاد: حضره في الثالثة على أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم.

❊ والجزء الأول من كتاب الدعاء للطبراني: سمعه على إسحاق بن يحيى الآمدي.

❊ والجزء الثالث والخمسون من الطيوريات: سمعه على محمد بن مُشرف.

❊ ومسألة الطائعين لأبي بكر الآجري: سمعها على محمد بن علي السخاوي.

❊ ومجلس من أمالي أبي القاسم الخِرَقي: سمعه على زينب بنت الكمال.

❊ وأُحْضِرَ على التقي سليمان بن حمزة المقدسي وغيره.

❊ وأجاز له من المصريين جماعةٌ، منهم: أحمد بن إسماعيل بن الجباب، وحسن بن عمر الكردي، وعبد الرحمن بن مخلوف بن جماعة، وعبد الرحيم بن عبد المحسن الساوي[١]، ومحمد بن محمد بن الحسن بن رُشَيق، وأحمد بن محمد بن علي العباسي، وإبراهيم بن أحمد بن عبد المحسن العراقي[٢]، والشيخ تقي الدين الصائغ، وعمر بن محمد بن يحيى العيني[٣]

(١) في المجمع المؤسس: عبد الرحمن بن عبد المحسن.
(٢) في المجمع المؤسس: الغرّافي، وينبغي أن يكون صوابًا.
(٣) في المجمع المؤسس: العَتَبي.

وعلي بن عمر الواني ويونس بن إبراهيم الدبوسي.

❊ ومن حلب: إبراهيم بن صالح بن العجمي، وعبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن العجمي.

❊ ومن بغداد: محمد بن عبد المحسن الدواليبي.

❊ وقال الفاسي: وقرأ علىٰ والده بنفسِه. وقال الحافظ في المجمع المؤسس: ورأيت أنا قراءَتَه علىٰ والده بنفسه سنة وفاة أبيه، قرأ عليه جزءًا من حديثه.

❊ **قلت**: قد جوَّد الحافظ في المجمع المؤسس أسانيدَه والكتبَ التي سمعها وتحمَّلها.

❊ إسماعه:

❊ قال الحافظ في المجمع المؤسس: قد حدَّث قديمًا. قرأ عليه في سنة ثمان وستين [٧٦٨هـ] شيخُنا شمس الدين محمد بن إسماعيل القرقشندي.

❊ قال التقي الفاسي: وأَسْمَع قديمًا، وحدَّث قديمًا، سمِع عليه الفضلاءُ، سمعتُ عليه الكثير.

❊ وقال: سمِعَ عليه غيرُ واحِدٍ من أشياخنا، منهم: عبد الكافي بن الجوبان الذهبي، حدثنا عنه. انتهىٰ.

❊ وقال: وأجاز لشيخنا القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني، ولشيخنا أبي الفتح بن أبي بكر بن الحسين العثماني المراغي. قلتُ: وأجاز لجمْعٍ جمٍّ من مشايخنا.

❊ وقال الحافظ في المجمع المؤسس، (١٤٧/٢): تلفَّظ لي بالإجازة

غيرَ مرة. ومات قبل أن أرحل، وأسِفْتُ عليه كثيرًا.

❊ وقال التاج السبكي في معجم الشيوخ للسبكي، (ص: ٢١٩): سمعتُ عليه.

❊ وقد روىٰ عنه المصنِّف في كتابِنا، فقال: «رأيت الشيخ الصالح»، وقال في الموضع الثاني رقم [٥٥]: «أخبرنا العدلُ الأصيلُ أبو هريرة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن الذهبي، قراءةً عليه بقرية كفْر بَطْنا ظاهرَ دمشق المحروسة»، فأبان عن صفة التحمُّل، ومكانه، وتلك القرية هي موطن الشيخ، وقد ذكرناها هناك. وكلا الحديثيْن في مسلسلات المصنِّف، الحديث الثامن، والتاسع (ص: ٤٤٩، ٤٥١) علىٰ التوالي.

ـ قال الحافظ في المجمع المؤسس: وعُمِّرَ طويلًا، وأسمع قديمًا، وكان شيخًا بهيًّا محبًّا للحديث صبورًا علىٰ الإسماع.

ـ وقال في إنباء الغُمْر: وخرَّج له أبوه أربعين حديثًا، وحدَّث بها في حياة أبيه سنة سبع وأربعين وسبعمائة [٧٤٧هـ]، وحدَّث في غالب عُمُرِه، وكان صَبُورًا علىٰ الإسماع، مُحِبًّا لأهل الحديث والروايات، ويُذاكِر بأشياء حسنة، وأَمَّ بجامع كَفْر بَطْنَا عدة سنين، وأَضَرَّ بأَخَرة، وتفرَّد بكثيرٍ من الشيوخ والروايات، وأجاز لي غير مرة.

ـ قال الفاسي: مات سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بكفر بَطْنا من غوطة دمشق، وحُمِل فدُفِن بها من باب الصغير. قال الحافظ: وله إحدىٰ وثمانون سنة.

❊ مصادر ترجمته:

المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (١٤٧/٢)، وإنباء الغُمْر بأبناء العُمْر، (٥٣٦/١)، والدرر الكامنة، (١٣١/٣)، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (٩٢/٢)، وشذرات الذهب، (٣٦٠/٦).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايتيْن مسلسلتيْن.

١ ـ رقم [٥٤] إلىٰ مسلسلات قِوام السنة، وهو المسلسل بقصّ الأظفار.

٢ ـ رقم [٥٥] إلىٰ مسلسلات قِوام السنة، وهو المسلسل بالعدّ في اليد.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلىٰ مسلسلات قِوام السُّنّة:

قال: (أبو هريرة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، عن أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف البعْلي، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي الخطيب، عن أبي الفرج يحيىٰ بن محمود الثقفي، عن جدِّه **أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي**).

رقم [٥٤]، [٥٥]. والحديثان في مُسْلسلات قِوام السُّنّة. وجاء هذا الشيخُ مقرونًا مع الكمال الأنصاري ابن النحاس في المسلسل الثاني منهما رقم [٥٥]، وستأتي ترجمةُ قرينه في هذه المشيخة رقم (٢٠).

وهذه الطريق إلىٰ مسلسلات أبي القاسم التيمي قِوام السُّنة من رواية أبي

الفرج الثقفي ـ والتيمي جدُّه لأُمّه ـ ومصنَّفاته عمومًا كالترغيب والترهيب؛ طريق ثابتةٌ معروفةٌ.

فعلىٰ غِلاف مخطوط مسلسلات التَّيْمِي قِوَام السنة: «سُمِعَ جميعُ ما في ذا الجزء علىٰ الشيخ الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي بن حسن بن داود الجزري الحنبلي بحضوره في الخامسة، من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل خطيب مردا، وبحضوره في الثالثة من الأخوين محمد وعبد الحميد ابني عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي، سماعهم من أبي الفرج يحيىٰ بن محمود الثقفي، عن أبي القاسم التيمي».

وانظر هذا الإسناد إلىٰ الترغيب والترهيب للتيمي: إثارة الفوائد، (٣٨٨/١)، وصلة الخلف بموصول السلف، (ص: ١٥٠)، وإلىٰ مسلسلاته: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٥٦٦/١)، ومشيخة أبي بكر المراغي، (ص: ١٣٨).

وقد روىٰ الحافظُ ابن حجر مسلسلاتِ قِوام السُّنة بإسناد المصنِّف عن شيخه أبي هريرة، سواء، فقال في المعجم المفهرس، (ص: ١٦١): أخبرنا أبو هريرة ابن الذهبي، إجازةً، عن أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف البعلي، سماعًا عليه، أنبأنا محمد بن إسماعيل المرَداوي الخطيب، أنبأنا يحيىٰ بن محمود الثقفي، أنبأنا جَدِّي لأُمِّي الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي بشرطه.

ورُوِي المسلسلُ بتقليم الأظفار عن ابن الجزري، رواه يوسف ابن عبد الهادي، ابن المِبْرَد الحنبلي، فقال في النهاية في اتصال الرواية، (ص: ١٩٣): اتِّصالُ روايتِنا بإسماعيل التَّيْمِيِّ: «قرأتُ علىٰ الشيخِ فخرِ الدينِ

المرشديِّ، يومَ الخميس، وقَلَّمَ أظفارَه: أخبركم ابن الجزريِّ، وقلم أظفارَه: أنا أبو حفصٍ عمرُ بن الحسنِ المزيُّ، وقلم أظفارَه: أنا أبو الحسنِ المقدسيُّ، وقلم أظفارَه: أنا عمرُ بن سعيدٍ الحلبي، وقلم أظفارَه: أنا أبو الفَرَجِ الثقفيُّ، وقلم أظفارَه: أنا أبو القاسم التيميُّ، فذكره».

والحديثان رواهما المصنِّف في مسلسلاته، بالإسناد نفسِه، كما تقدمت الإشارة إليه.

٩ـ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ـ٨٠٦هـ):

هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، المهرانيّ المولد، العراقي الأصل الكرديّ، الشيخ زين الدين العراقي.

قال السَّخاوي في الضوء اللامع: قَالَ وَلَده: انتسابًا لعراق الْعَرَب، وَهُوَ الْقطر الْأَعَمّ، وإلا فهو كُردِي الأَصْل.

وُلد سنة (٧٢٥هـ).

❊ الإمام الحافظ العراقي:

قال الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر: حافظ العصر. وقال المصنّف في الغاية: حافظ الديار المصرية ومحدِّثها وشيخُها.

قلت: هو أحد الأعلام. وهو أجلّ من استيفاء ترجمته هنا تبَعًا، خاصة أن المصنف روىٰ عنه روايةً واحدة، وإنما أذكر عامة ما لدىٰ التقي الفاسي عنه، لتعلقه بالتحديث والمسموعات، وأزيد عليها زياداتٍ من ترجمة الحافظ ابن

حجر؛ لأنه تلميذه، وترجمة المصنِّف له ترجمةٌ مقتضبة في غاية النهاية. وقد ذكرتُ مصادر ترجمته فهذا كافٍ لمن أراد الرجوع إليها كاملةً.

سماعه:

قال التقي الفاسي في ذيل التقييد: ومسموعاته وشيوخه في غاية الكثرة.

❊ وقال: سمع على أبي علي عبد الرحيم بن عبد الله بن شاهد الجيش: صحيحَ البخاري، وسمعه على قاضي القضاة علاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي.

❊ وسمع صحيحَ مسلم بقراءته في ستة مجالس على محمد بن إسماعيل ابن الخباز بدمشق، وقرأ عليه بها المسند لأحمد بن حنبل في نحو ثلاثين ميعادًا.

❊ وسمع وقرأ جامع الترمذي على أبي الحزم محمد بن محمد القلانسي، ومظفَّر الدين محمد بن محمد بن العطار، وعلي بن أحمد العرضي، وعلي بن محمد بن أحمد النوري الإسكندري.

❊ وسمع سننَ أبي داود على أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي وعلي بن أحمد العرضي.

❊ وسمع سنن النسائي على القاضي ناصر الدين محمد بن محمد بن أبي القاسم التونسي.

❊ وسمع سنن ابن ماجه على أبي الحرم القلانسي، وإبراهيم الزيتاوي، والكمال محمد بن عمر بن حبيب.

❊ وسمع على القلانسي الموطأَ لمالك، رواية أبي مصعب، والمعجم الصغير للطبراني.

❊ وسمع على محمد بن إسماعيل المعروف بابن الملوك من أول الجزء السابع والثلاثين من المعجم الكبير للطبراني إلى آخر الجزء الخامس والأربعين منه.

❊ وقرأ المسندَ لأحمد بن حنبل أيضًا على علي بن أحمد العرضي بالقاهرة وغير ذلك.

❊ وسمع على عبد الله بن قيِّم الضيائية مسنَد محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، بفوتٍ يسير من أوله، وفوائد الرازي.

❊ وسمع بقراءته على محمد بن إسماعيل بن عمر الحموي من أول السنن الكبرى للبيهقي إلى كتاب الإيلاء. وقرأ وسمع من كتاب الإيلاء إلى آخر السنن على ست العرب بنت محمد بن الفخر علي بن البخاري.

❊ وقرأ وسمع على أبي الفتح الميدومي كثيرًا من ذلك مشيخة النجيب الكبرى تخريج ابن الظاهري، وجزء ابن عرفة، وجزء الأنصاري، وجزء البطاقة.

❊ وسمع بدمشق على محمد بن إسماعيل جزءَ ابن عرفة، وكتاب الشمائل لأبي عيسى الترمذي، في آخرين.

❊ وعلى القطب محمد بن علي بن عبد العزيز بن مصطفى القطرواني جميعَ السيرة تهذيب ابن هشام.

❊ قال الحافظ في إنباء الغمر: ولازم المشايخَ في الرواية، وسمع في

غضون ذلك من عبد الرحيم بن شاهد الجيش، وابن عبد الهادي، وعلاء الدين التركماني، وقرأ بنفسه على الشيخ شهاب الدين ابن البابا، وتشاغل بالتخريج، ثم تنبَّه للطلب بعد أن فاته السماع مِن مِثْل يحيى بن المصري آخر من روى حديثَ السِّلفي عاليًا بالإجازة، ومن الكثير من أصحاب ابن عبد الدائم، والنجيب، وابن علاق. وقال في الإنباء أيضًا: ولكنه أدرك أبا الفتح الميدومي فأكثرَ عنه، وهو من أعلى مشايخه إسناداً. وقال في المجمع المؤسس: أعلى من أخذ عنه بنفسه: أبو الفتح الميدومي، مع أنه كان يمكنه أن يسمع من خلق كثير من أصحاب النجيب ممّن هو أكثر سماعًا من الميدومي.

❋ وقال في إنباء الغمر: وسمع أيضاً من ابن الملوك وابن القطرواني، ثم رحل إلى دمشق فسمع من ابن الخبّاز ومن أبي العباس المرداوي ونحوهما، وعُنِي بهذا الشأن ورحل فيه مرّاتٍ إلى دمشق وحلب والحجاز، وأراد الدخول إلى العراق ففترت همّته من خوف الطريق ورحل إلى الإسكندرية، ثم عزم على التوجّه إلى تونس فلم يتم له ذلك.

❋ قال المصنِّف في غاية النهاية: قرأ على شيخنا عبد الرحمن بن أحمد بن البغدادي السبعَ كاملًا والبعضَ على إبراهيم الرشيدي. وفصَّل في ذلك السخاوي في الضوء اللامع، فقال: فَكَانَ أول شَيْء اشْتغل بِهِ الْقرَاءَات، وَكَانَ من شُيُوخه فِيهَا نَاصِر الدّين مُحَمَّد بن أبي الْحسن بن عبد الْملك بن سمعون أحد القدماء، وَلذَا كَانَ التقي السُّبْكِيّ يسْتَدلّ بِأخذ صَاحب التَّرْجَمَة عَنهُ على قدم اشْتِغَاله، والبرهان الرَّشِيدِيّ، والسراج الدمنهوري، والشهاب السمين، وَمَعَ ذَلِك فَلم يَتَيَسَّر لَهُ إِكْمَال الْقرَاءَات السَّبْعَة إِلَّا على التقي الوَاسِطِيّ فِي إِحْدَى مجاوراته بِمَكَّة.

إسماعه:

❋ من المشهور أن أكبر تلاميذ الحافظ العراقي: هو الحافظ ابن حجر. قال في إنباء الغمر: لازمت شيخَنا عشر سنين، تخلّل في أثنائها رحلاتي إلىٰ الشام وغيرها، قرأت عليه كثيرًا من المسانيد والأجزاء، وبحثتُ عليه شرحَه علىٰ منظومته وغير ذلك، وشهد لي بالحفظ في كثير من المواطن، وكتب لي خطه بذلك مرارًا، وسُئِل عند موته عمّن بقي بعده من الحفّاظ، فبدأ بي وثنّىٰ بولده وثلّث بالشيخ نور الدين.

❋ قال الحافظ في المجمع المؤسس: وحدثني من لفظه بالمسلسل بالأولية بسماعه بشرطه من أبي الفتح الميدومي بسنده. **قلت**: وذكر سماعاته عنه وطوَّل، فليُرجَعْ إليها.

❋ قال التقي الفاسي: وأخذ منه علماء الديار المصرية وغيرُهم، وأثنوا علىٰ فضائله، وقد وصفه بالحِفْظ شيخُه الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي وغيره. أخذتُ عنه الألفيةَ الحديثية وشرحها بقراءته، وأجاز لي بالتدريس في علم الحديث، وانتفعتُ به فيه كثيرًا، وقرأتُ عليه، وسمعتُ عليه أجزاءً كثيرة، وأكثرَ مُسندِ العَدَني، وفوائد تمام، وغير ذلك.

❋ وهو شيخُ المصنِّف، بل من أجل شيوخه، وقد روىٰ عنه في كتابنا، وقال: «أخبرنا الحافظ الكبير... فيما شافهني به». وروىٰ عنه في أوَّل عواليه، المسلسلَ بالأولية، فقال، (١١ ب): «وهو أول حديثٍ سمعته منه علىٰ شاطئ النيل المبارك، أحد أنهار الجنة بالديار المصرية».

❋ ومع ذلك فهو يشاركه في بعض كبار شيوخه، وقد صرَّح بذلك في

خطبة عواليه العشارية، فقال: «ذلك لأني له في كبار شيوخه موافق ومشارك»، والمقصود: أبو الفتح الميدومي ـ وهو أعلىٰ ما عند الحافظ العراقي كما نص ابن حجر ـ، وابن الخباز. وقد روىٰ عن العراقي عن الميدومي، في عواليه، الحديث الحادي والثلاثين، والسادس والثلاثين، فنزل، ورواهما عن الميدومي بالإجازة العامة، فساواه.

ـ قال الحافظ في إنباء الغمر: حفظ التنبيه في الفقه، واشتغل بالفقه والقراءات.

ـ قال الفاسي: وكان كثيرَ الفضائل والمحاسن، متواضِعًا ظريفًا، وليَ قضاءَ المدينة النبوية وخطابتها وإمامتها بعد صَرْف خالي محب الدين النويري في سنة ثمان وثمانين وسبعمئة، فحجَّ وتوجَّه للمدينة، فباشر وظائِفَه بها، وأفاد بها الطلبةَ، وأسمع الحديثَ، واستمر متوليًا حتىٰ عُزِل عن ذلك في سنة إحدىٰ وسبعين وسبعمئة بقاضي غزة شهاب الدين أحمد السلاوي. فحجَّ شيخُنا العراقي في هذه السنة وتوجَّه إلىٰ القاهرة وأقام بها مشتغلًا بالتصنيف والإفادة والإسماع حتىٰ مضىٰ لسبيله محمودًا.

ـ قال الفاسي: وكان حافظًا مُتقنًا عارفًا بفنون الحديث وبالفقه والعربية وغير ذلك. وله تواليف حسنة، منها: شرح لبعض جامع الترمذي، كمَّل به علىٰ شرح الحافظ أبي الفتح محمد بن سيد الناس اليعمري السابق، وتخريج أحاديث الإحياء للغزالي في مجلدات، ثم اختصره في مجلد وسمَّاه: المغني، والألفية في علوم الحديث، وشرحها، وله نظم منهاج البيضاوي، ونظم الاقتراح لابن دقيق العيد، ونظم السيرةِ النبوية في ألف بيت، ونظم غريب القرآن وغير ذلك.

ـ قال الفاسي: ودرَّس الحديث بأماكن منها دار الحديث الكاملية والمدرسة الظاهرية وجامع ابن طولون ودرس الفقه بمدارس.

ـ قال الحافظ في إنباء الغمر: وصار المنظورَ إليه في هذا الفنِّ من زمن الشيخ جمال الدين الأسناي وهلمّ جرًّا، ولم نرَ في هذا الفنِّ أتقنَ منه، وعليه تخرّج غالبُ أهل عصره، ومن أخصهم به صهره شيخنا نور الدين الهيثمي، وهو الذي درّبه وعلَّمه كيفية التخريج والتصنيف، وهو الذي يعمل له خُطَبَ كتبه ويسميها له، وصار الهيثمي لشدّة ممارسته أكثر استحضاراً للمتون من شيخه حتىٰ يظن من لا خبرة له أنه أحفظ منه، وليس كذلك لأن الحفظَ المعرفةُ.

ـ مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في الثامن ـ وفي الغاية: الثاني ـ من شعبان سنة ست وثمانمئة [٨٠٦هـ].

❊ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (١/٣٨٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٤/٣٣)، وإنباء الغمر، (٢/٢٧٥)، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٢/١٧٦)، وذيل التقييد، (٢/١٠٦)، والدليل الشافي، (١/٤٠٩)، والضوء اللامع، (٤/١٧١)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد، (ص: ١٤٣)، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٢٤٥)، وطبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٥٤٣)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، (١/٣٦٠)، وشذرات الذهب، (٩/٨٧)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٣٥٤).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة.

رقم [٤٦] إلىٰ مسند البزّار.

❁ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ مُسنَد البزّار:

قال: (عبد الرحيم بن الحسين العراقي، عن أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي، عن أبي الحسن علي بن أحمد القسطلاني، عن يوسف بن عبد الله الشاطبي، عن عبد الرحمن بن عتّاب، عن أبيه، عن سليمان بن خلف، عن ابن مفرج، عن ابن الصَّموت، عن أبي بكر أحمد بن عمرو الحافظ).

رقم [٤٦].

روىٰ العراقيُّ هاهنا عن شيخه أبي الفتح الميدومي، وقد تقدَّم أنه أعلىٰ شيوخه كما قال الحافظ ابن حجر. وسائر هذا الإسناد عرَّفنا به وبتحمُّله بعضَه عن بعض، واختصاصه برواية مسند البزار في الحديث رقم [٤٥] عن شيخِ المصنف الشَّريشي، ستأتي ترجمته رقم (١٣).

وقد وقفتُ علىٰ هذا الإسناد بتمامه إلىٰ مسند البزّار، حيث روىٰ به الهيثميُّ، صهر العراقي وتلميذه المقرب، فلا غروَ أن يرويه مثله، فقال في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (١/١٠): «وأخبرني به أعلىٰ من هذا بدرجتين أبو الفتح محمد بن محمد الميدومي إجازة مشافهة، أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد القسطلاني إجازة، أنبأنا أبو الحجاج يوسف بن عبد الله بن يوسف الفهري الشاطبي في كتابه إلينا من المغرب، أنبأنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب إجازة، حدثني أبي سماعًا عليه، أنبأنا سليمان بن خلف بن عمرون (إجازة سنة ٤٤٦هـ)، أنبأنا ابن مفرج ـ فذكره بإسناده».

وهذا إسناد مغربيٌّ لمسند البزار، وقد وصفه بهذا الوصفَ الحافظُ ابن حجر، في المعجم المفهرس، (ص: ١٣٩). وله إسناد آخر مشرقي، من طريق السِّلفي، ذكره الحافظ أيضًا هناك، وقد جمع الهيثميُّ بين الإسنادين، المشرقي، والمغربي ـ الذي معنا هنا ـ، وكذا العراقي ولابدَّ، وقد روىٰ المصنف من مسند البزار بالإسناد المغربي فحسب في هذا الكتاب، عن شيخيه الشَّريشي، والعراقي.



١٠ـ عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي (٧٨٨هـ):

هو عبد اللّطيف بن عبد المحسن بن عبد الحميد[١] بن يوسف، البَتَنُوني[٢]، السُّبكي، قطب الدّين، نزيل دمشق، ابن أخت الشيخ تقي الدين السبكي.

وُلِد بعد السبعمئة، ولم يعيِّنوا ميلادَه بالتحديد.

❊ سماعه:

❊ قال الحافظ: حضر علىٰ ابن الصَّوَّاف [علي بن عمر بن نصر الله القرشي] مسموعَه من النسائي، وتفرَّد به. زاد الفاسي: «ألفيتُ في وفيات شيخنا خطيب دمشق شهاب الدين أحمد بن حجي في ترجمة المذكور ما نصه: وكان حضر علىٰ ابن الصواف مسموعَه من سنن النسائي، بإفادة خاله تقي الدين السبكي انتهىٰ». **قلت**: المقصود بإفادته: بقراءته، وقد صرَّح في إسناده الذي عند المصنِّف في هذا الكتاب أنه سمع بقراءة خالِه علىٰ الصواف.

---

(١) في الإنباء والشذرات: «عبد الحميد»، وفي الدرر الكامنة، وذيل التقييد: «عبد المجيد».

(٢) نسبة إلىٰ بَتَنون، بلدة بالمنوفية في مصر.

❊ قال الحافظ: [وسمع] من أبي الحسن بن هارون من مشيخة جعفر الهمداني تخريج الزَّكِيّ البِرْزَالي.

❊ إسماعه:

❊ قال الحافظ في الدرر: سمع منه أبو المعالي بن حمزة الحسيني ومات قبلَه، وأبو حامد ابن ظهيرة وغيرهما. وقال في الإنباء: وروىٰ عنه العراقي، وابن سند، وابن حجي، وغيرهم.

❊ روىٰ عنه المصنِّف، في كتابنا هذا، وقال: «أخبرنا الشيخ العدل عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي، قراءةً منِّي عليه»، فبيّن كيفيةَ التحمُّل، ووصف شيخَه بالعدالة.

ـ قال الحافظ: تفقَّه وتقدَّم، واستوطن دمشق مع خاله، وحدَّث.

ـ وقال: كان كثير التسرِّي، يقال إنه وطئ أزيد من ألف جارية.

ـ توفي في خامس جمادىٰ الأولىٰ، (٧٨٨ هـ).

❊ مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة، (٢١١/٣)، وإنباء الغُمر، (٣٢٥/١)، وذيل التقييد، (١٤٨/٢)، وشذرات الذهب، (٥١٩/٨).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدة.

رقم [٨٩] إلىٰ سنن النسائي.

❊ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلىٰ سنن النسائي:

قال: (عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي، عن علي بن نصر الله بن عمر ابن الصواف، عن أبي بكر عبد العزيز بن أحمد بن باقا، عن أبي زرعة طاهر المقدسي، عن أبي محمد عبد الرحمن بن حمد الدوني، عن أبي نصر أحمد بن الحسن الكسّار، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني، عن النسائي) رقم [٨٩].

قلت: هذا الإسناد معروفٌ كلُّ واحدٍ من رجاله بالأخذ عن شيخِه عمومًا، وبالأخذ عن شيخِه سننَ النسائي خصوصًا، كما في تراجم كل واحدٍ منهم إلىٰ النسائي، وقد أبنَّا ذلك في بيان رجاله في إسناد الحديث [٨٩] هناك.

ورواية النسائي من طريق: ابن باقا، عن أبي زرعة، عن الدُّوني، عن الكسّار، عن ابن السُّنِّي؛ سائرة معروفة، روىٰ بها جماعة، مثل العلائي في إثارة الفوائد، (٢٣٣/١)، من طريق الصواف وغيره، عن ابن باقا، والعراقي في أماليه في المستخرج علىٰ مستدرك الحاكم، (ص: ٩٥)، من طريق ابن باقا، وأبو بكر المراغي في مشيخته، (ص: ٣٤٠).

وأما من طريق الدُّوني عن ابن الكسَّار عن ابن السُّني، فهو كثير مشهور، بل هو إسناد سنن النسائي، روىٰ به ابنُ الضياء في المختارة أغلب أحاديثه عن سنن النسائي، وهو من شيوخ ابن عساكر في معجمه، (٥٣٧/١) يروي من طريقه سنن النسائي، وهو من شيوخ السلفي، يروي عنه إلىٰ النسائي، انظر: الأربعون البلدانية، (ص: ٧٣)، وانظر: الأربعون الطائية، (ص: ٧٩)، ومعجم

عبد الخالق بن أسد، (ص: ٢١١)، والأربعون للمؤيد الطوسي، (ص: ١٤٩)، وللبكري، (ص: ١٤٨)، ومشيخة ابن البخاري، (٢/٨٣٦)، وملء العيبة، (ص: ٣١٧)، برنامج التُّجِيبي، (ص: ٧٨، ١١٥)، والإمتاع بالأربعين المتباينة بالسماع للحافظ ابن حجر، (ص: ٤٥)، والمعجم المفهرس، (٣٣)، وصلة الخلف، (ص: ٦٤)، وقطف الثمر، (ص: ٦١).



١١ ـ عمر بن الحسن بن مَزِيد بن أَمِيلة المراغي (٦٧٩ ـ ٧٧٨هـ):

عمر بن حسن بن مَزيد بن أَمِيلَةَ [أُمَيْلة] بن جمعة بن عبد الله المراغي، ثم الحلبي، ثم الدمشقي، ثم المِزّي.

قال ابن العراقي في ذيل العبر: «مزيد: بفَتْحِ الميم وكسر الزاي وإسكان الياء المثناة من تحت»، ووهِم من ذكره بالياء ـ يزيد ـ كابن العماد في الشذرات، وكما يقع في كثير من التصانيف.

قال المصنِّف في عواليه (خ) في الحديث الثاني: «أَمِيلة: بفتح الهمزة وكسر الميم وإسكان الياء آخر الحروف، وباللام، اسمٌ»، ولكن قال الزَّبيدي: «أُمَيْلَة كجُهَيْنَة»[(١)]، **قلت**: مَشَيْنَا على ضبط المصنِّف.

اختُلف في مولده، على أقوال ثلاثة:

فقيل سنة ثمانين وستمئة [٦٨٠هـ]، ونصُ ابن الجزري أنه أَخبر بذلك، والحافظُ أنه وجده بخطه.

---

(١) تاج العروس، (٢٨/٣٠).

وقطع ابنُ الجزري أنه مولود قبل ذلك بيقين لأنه وجد أنه حضَرَ قبلها، ونص الحافظ في الدُّرر أنه ولد في ثامن عشر شهر رجب سنة تسع وسبعين [٦٧٩هـ]، لأنه أُحضر على المجد ابن حملون في الأولى من عمره في صفر سنة ثمانين، ووهَّم من أرَّخه بعد ذلك.

وقيل سنة اثنتين وثمانين [٦٨٢هـ]، واعتمده البِرْزَالي، واستظهره ابن حجر نفسُه في إنباء الغُمْر! واحْتَمَلَ أن المذكور في الحضور أخٌ آخر له، والظاهر أن هذا هو المتأخِّر عن الحافظ.

❊ مُسْنِد الشام، والعصْر، الرُّحْلَة، المُعَمَّر:

❊ سماعه:

❊ سمع على الفخر ابن البخاري: جامع الترمذي، والسنن لأبي داود، وتفرَّد بها عنه في الدنيا، والشمائل للترمذي، ومشيخته تخريج ابن الظاهري، والذيل عليها للمِزّي.

❊ يوسف بن يعقوب بن المجاور: أمالي ابن سمعون العشرين.

❊ عمر بن عبد المنعم بن القوَّاس: من أول معجم ابن جُمَيع، إلى قوله فيه من اسمه عمر، وكتاب عمل اليوم والليلة لابن السُّنِّي، ومن كتاب دلائل النبوة للبيهقي.

❊ عماد الدين أحمد بن إبراهيم الفاروثي: من أول كتاب الذرية الطاهرة للدولابي، إلى ترجمة فاطمة رضي الله عنها في الجزء الثاني.

❊ محمد بن عبد المؤمن الصوري، والشرف أحمد بن عساكر، والعز

إسماعيل بن الفراء، وأبي عبد الله بن يعقوب بن النحاس، والفخر البعلي، ومحمد بن قوام القيرواني، والمجد بن حمدون، وأبي الحسن بن نفيس، وأبي علي الخلال، والبدر ابن جماعة، وابن الشيرازي، وفاطمة بنت قاضي العسكر، وغيرهم.

❊ إسماعه:

❊ قال الكتاني في فهرس الفهارس: سمع عليه القدماء وذكروه في معاجمهم، كالذهبي وابن رافع، وحمل عنه العراقي والهيثمي والأبناسي وغيرهم.

❊ وذكر ابن العراقي في ذيل العبر نَفْسَهُ، فقال: «وسمع علىٰ الفخر علي بن أحمد البخاري، وتفرد برواية سنن أبي داود، والترمذي، وحضرتُهما عليه بدمشق»، وزاد كذلك: ابن الملقن، وابن سند.

❊ ومنهم ابن قاضي شهبة، نص أنه سمع عليه السُّنن والمشيخة، وأعاد عليه الترمذي وبعض أبي داود.

❊ خرج له الياسُوفيّ ـ هو سليمان بن يوسف الدمشقي ـ مشيخةً، لطيفةً كان يحدِّث بها.

❊ روىٰ عنه المصنِّف، وهو من أعلىٰ شيوخِه، وترجَمَه في غاية النهاية، وروىٰ عنه في كتابِنا مرارًا كما سيأتي، وقال مرةً: «فيما شافهني به»، ومرةً: «شيخنا رحلة الآفاق، بقراءتي عليه غير مرة»، وقال: «قراءة منّي عليه»، فبيَّن في جميعِ ذلك صفة التحمُّل. وفصّل في وصف التحمُّل في إسناد لُبس الخرقة، فقال: «من يد شيخي وأستاذي الشيخ الصالح المسنِد المعمَّر أبي حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أَمِيلةَ المراغي ثم الحلبي ثم المِزّي في يوم الثلاثاء ثاني

عشر شوال سنة اثنتين وسبعين وسبعمئة [٧٧٢هـ]»، رقم (٨٣). وروىٰ عنه في العوالي العشاريات، ثلاثة عشر حديثًا: الحديث الثاني، قال: «قراءة مني عليه»، والخامس، والسادس، والثامن، والعاشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والخامس عشر، والسابع عشر، والعشرين، والثاني والعشرين، والرابع والعشرين، والخامس والعشرين.

❊ وروي عنه المصنِّفُ في كتاب النَّشْر، حديثيْن، وقرأ عليه حديثًا ثالثًا[(١)].

❊ قرأ عليه المصنِّف في القراءات، فقال عنه في غاية النهاية: قرأت عليه كثيرًا من كتب القراءات بإجازته من شيخيْه ابن البخاري والفاروثي، من ذلك كتاب: الإرشاد[(٢)]، وكتاب: الكفاية لأبي العز القَلَانِسي[(٣)]، بإجازته منهما، وكذلك كتاب: الغاية لابن مِهران[(٤)]، وقرأت عليه كتاب السبعة لابن مجاهد[(٥)] عن ابن البخاري عن الكندي، وكتاب: المصباح لأبي الكرم[(٦)] عن ابن البخاري عن شيوخه عن المؤلف سماعًا وتلاوة، وأخبرنا أنه قرأ الفاتحة علىٰ الفاروثي فقرأناها عليه. وقال في روايته كتاب السبعة: «بقراءتي عليه في سنة

(١) انظر: النشر، (١/٢١٠، ٢٤٦، ٢٨٥).

(٢) كتاب الإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي (ت: ٣٨٩هـ). انظر: النشر، (١/٧٩).

(٣) كتاب الكفاية الكبرىٰ ـ تمييزًا عن كفاية سبط الخياط ـ لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي (ت: ٥٢١هـ). انظر: النشر، (١/٨٧).

(٤) الغاية لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران الأصفهاني (ت: ٣٨١هـ). انظر: النشر، (١/٨٩).

(٥) كتاب السَّبعة لأبي بكر أحمد بن موسىٰ بن العباس بن مجاهد التميمي (ت: ٣٢٤هـ). انظر: النشر، (٨١).
قلت: وقد ذكر في هذه المواضع كلِّها تحمُّلَه تلك الكتب عن ابن أَميلة.

(٦) المصباح في القراءات العشر لأبي الكرم المبارك بن الحسن ابن فَتْحان الشَّهْرزوري (ت: ٥٥٠هـ). انظر: النشر، (١/٩٠).

سبعين وسبعمئة بالمِزَّة الفوقانية ظاهر دمشق»، فبيَّن صفة التحمل وزمانه ومكانه. وقرأ عليه قراءة حمزة من رواية خلف عن سليم[(١)].

ـ كان صَبُورًا على السَّماع، ربما أَسْمَع اليومَ كلَّه من غير ضجر، وحدَّث نحو خمسين سنة، وأمَّ بجامع المِزَّة، وذكر ابن قاضي شهبة أنه التزم التأذين فيه أيضًا[(٢)]، وأجاز لأهل عصره ممن أدرك حياتَه، وله شعر وَسَط.

ـ توفي يوم الاثنين الثامن من ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وسبعمئة [٧٧٨هـ]، ودُفِن بالمزة بدمشق.

❊ مصادر ترجمته:

معجم شيوخ السبكي، (ص: ٣١٢)، وغاية النهاية، (١/٥٩٠)، والسلوك، (٥/٢٣)، وذيل العِبر، (ص: ٤٣٢)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (٢/٥٣٠ ـ ٥٣١)، والدرر الكامنة، (٤/١٨٧ ـ ١٨٨)، وإنباء الغُمر، (١/١٤٢ ـ ١٤٣)، وذيل التقييد، (٢/٢٣٧)، والدليل الشافي، (١/٤٩٧)، والنجوم الزاهرة، (١١/١٤٤)، وديوان الإسلام، (١/١٨٠)، وشذرات الذهب، (٨/١٤٤ ـ ١٤٥)، وفهرس الفهارس، (٢/٥٥٤).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

أخرج له المؤلف ثمان روايات.

١ ـ رقم [٢] إلى تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

---

(١) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٥٩).

(٢) ذكر ذلك أيضًا السخاويُّ في البُلدانيات (٢٥٨)، في سياق الحديث رقم (٤٤).

٢ ـ أربع روايات [١٠، ١١، ١٩، ٢٦] إلىٰ سنن الترمذي.

٣ ـ روايتان [٩٦، ١٠٦] إلىٰ سنن أبي داود.

٤ ـ رواية رقم (٨٤) بلبس الخرقة.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلىٰ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي:

قال: (ابن أَمِيلة، عن أبي الفتح يوسف بن يعقوب بن المجاور الشيباني، عن أبي اليُمْن زيد بن الحسن الكِنْدي، عن أبي منصور عبد الرحمن القزّاز، عن الخطيب البغدادي).

رقم [٢].

جاء هذا الإسنادُ لتاريخ بغداد بتمامه في طبقات الشافعية للسبكي (١/٢٢٢، ٢/٧٣، ٢٤٨، ٢٤٩)، وروىٰ به الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٧٩)، من طريق الحافظ المزي، عن ابن المجاور، به، وكذا في برنامج التُّجِيبي، (ص: ٢١٦)، وفي مشيخة ابن إمام الصخرة، تخريج ابن رافع، (ص: ٣٩)، عن ابن المجاور، به، والبيّاني في مشيخته، تخريج ابن رافع، (ص: ٣٩)، عن ابن المجاور به، وروىٰ به شيخ الإسلام ابن تيمية، الأربعون التيمية، (ص: ٨٦)، عن عماد الدين ابن الصانع، عن ابن المجاور به، وعن ابن المجاور مباشرة به، (ص: ١٢٤)، وروىٰ به اليونيني في مشيخته، (ص: ٧٢)، من طريق أبي اليُمن الكِندي به، فهو إسناد معروف لتاريخ مدينة السلام، ولكتب الخطيب البغدادي عمومًا. وقد نصّ الذهبي في تاريخ الإسلام، (١٥/٦٧٥)، والتقي الفاسي في ذيل التقييد، (٢/٣٣٣) في ترجمة يوسف بن

يعقوب بن المجاور الشيباني أنه: «سمع على أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي كتاب تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، . . . ، وحدَّث، سمع منه عمر بن حسن بن أَمِيلة»، هذا كلام الفاسي، فهذا إسنادُنا. وكذا أبو منصور القزاز معروفٌ بسماع التاريخ للخطيب، وقد أبنّا عن ذلك في تراجم رجال الحديث هناك. فهذا إسناد معروفٌ سائر لتاريخ بغداد للخطيب.

*** طريقه إلى سنن الترمذي:**

روى عنه الترمذيَّ بإسنادَيْن:

الأول: قال: (ابن أَمِيلة، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن ابن طبرزذ، عن أبي الفتح عبد الملك الكروخي، عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي، عن عبد الجبار المروزي الجرَّاحي، عن أبي العباس المحبوبي، عن الترمذي).

روى به الأحاديث أرقام: [١٠، ١١، ١٩، ٢٦].

الثاني: (ابن أميلة، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن ابن طبرزذ، عن أبي الفتح الكروخي، عن أبي بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجي[(١)]، عن أبي محمد عبد الجبار المروزي الجرّاحي، عن أبي العباس المحبوبي، عن الترمذي).

روى به الحديث رقم: [١١].

---

(١) قال الحافظ ابن نُقطة في ترجمته، في التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/١٤٧): «سمع كتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، من عبد الجبار بن محمد الجراحي، سمعه منه وحدث به عنه الحافظ أبو نصر المؤتمن بن أحمد الساجي، وأبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي».

وقد اتفق الإسنادان إلا في شيخ الكروخي، فرواه الكَرُوخي مرةً عن ابن القاسم الأزدي، ومرة عن الغورجي. وهذا الإسناد معروفٌ مطروق في كتب الفهارس والبرامج والأثبات، راجع مثلًا: المعجم المفهرس للحافظ، (ص: ٣٢)، وثبَتَ أبي جعفر أحمد بن علي، (١٢٨)، وقطف الثمر للفُلّاني، (ص: ٥٩)، وإسناد الجراحي عن المحبوبي عن الترمذي هو إسناد سنن الترمذي، فلا نَطيل بتحريره وتتبُّعه. وقد أبنّا عن رجاله هناك عند الحديث رقم [١٠]، وبيّنا اختصاصَهم ببعض، وبرواية سنن الترمذي.

❊ طريقه إلىٰ سنن أبي داود:

روىٰ عنه أبا داود بإسناديْن:

الأول: قال: (ابن أَميلة، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن ابن طبرزذ، عن أبي الفتح مُفلح بن أحمد الدُّومي، عن الخطيب البغدادي، عن أبي عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، عن أبي علي محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤي، عن أبي داود).

رقم [٩٦].

الثاني: قال (ابن أميلة، عن الفخر البخاري، عن ابن طبرزذ، عن أبي البدر الكَرخي، عن الخطيب البغدادي، عن أبي عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، عن اللؤلؤي، عن أبي داود).

رقم [١٠٦].

فالإسنادان يجتمعان في ابن طبرزذ، ويختلفان علىٰ الخطيب البغدادي، فروىٰ الأول عن الدومي، والثاني عن أبي البدر إبراهيم بن محمد الكرخي،

وكلاهما صحيح التحمُّل عن الخطيب البغدادي، فقد تحمَّل ابن طبرزذ بعضَ السنن عن الدومي وبعضَها عن الكرخي، قال ابن نقطة في ترجمة ابن طبرزذ: «سمع كتابَ السنن لأبي داود من أبي البدر الكرخي بعضَها، وبعضَها من مُفلح الدُّومي بروايتهما كما بيَّن عن أبي بكر الخطيب»[(١)]. وسياقته كلَّ حديثٍ من طريقٍ راجع للجزء الذي تحمّله، عن أيِّ شيخٍ منهما، وهذا يدل على ضبطه، وعلى أمانته، وأنه يميز بين كل مسموع عن الآخر، ولا يتجاوزه إلى غيره أو يخلط بينهما.

والإسنادان لرواية سنن أبي داود من طريق اللؤلؤي، ومن المعلوم أن لرواية سنن أبي داود طرقًا ثلاثًا مشهورة، ابن داسة، واللؤلؤي، وابن الأعرابي، على أن الثنتين الأولَيَيْن أهمُّ، لأن في الثالثة أسقاطًا، كما هو معلوم.

والمصنِّف معروفٌ بتحمُّله سننَ الترمذي وأبي داود عن شيخِه ابن أَميلة، قال الحافظ: «و[حدَّث] بسنن أبي داود، والترمذي، بسماعه لهما على ابن أَميلة، نا الفخر»[(٢)].

ومن طريق ابن طبرزذ، عن شيخيْه المذكورين، عن الخطيب، إلى اللؤلؤي؛ هو إسناد السنن المعروف من طريق اللؤلؤي، وهو على غلاف سنن أبي داود، كما في مقدمتها ـ ط الأرنؤوط ـ، (ص: ٦٦)

وروى به الضياء المقدسي في المختارة مرارًا، (١/١٧٨، ٨/١٥٨، ٩/٤٨٦، ١١/٣٢١)، والبكري في الأربعين، (ص: ٢٣)، والفخر ابن البخاري في مشيخته، (١/١٤٩)، والعلائي في إثارة الفوائد، (١/٢١٤)، والحافظ في

(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٣٩٧).
(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، (٣/٢٢٧).

الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، (ص: ٤٧)، وفي المعجم المفهرس، (ص: ٢٩ ـ ٣٠)، وقد رواه بهذا الإسناد إلىٰ اللؤلؤي وابن داسة كليهما، وفي طرقه: ابن أَميلة، وابن المبرد في النهاية في اتصال الراوية، (ص: ١٣٥)، وابن طولون في الأربعين في فضل الرحمة، (ص: ٣٤)، من طريق ابن أميلة، به، والسوسي المكي في صلة الخلف بموصول السلف، (ص: ٦٠)، من طرقٍ منها ابن الجزري، عن ابن أَميلة، به.

❊ طريقه إلىٰ الخِرْقة:

وأما المسلسل بالخرقة فقد تكلمنا عليه في موضعه عند رقم (٨٤).

١٢ ـ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي (٦٨٣ ـ ٧٨٠ هـ):

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي، صلاح الدين بن تقي الدين بن العز. إمام مدرسة جدِّه الشيخ أبي عمر بسفح قاسيون.

كنيتُه المعروفة في التراجم: **أبو عبد الله**، لكن كنّاه المصنف معنا: **أبا عمر**، مرات: انظر أرقام: [٣، ٤٧، ٩٧] ورقم (٨٢)، وكذا في عواليه في الحديث العاشر، فيحتمل أنها كُنية أخرىٰ له علىٰ قِلَّة، فهو يكنّيه **أبا عبد الله** علىٰ الجادة في مواضع أخرىٰ، انظر أرقام: [٧٦، ٩١، ١٠٩]، وفي مواضع من عواليه. ثم وجدتُّ المصنِّف نصّ علىٰ الكنيتيْن له، فقال في ترجمته في ختم المسند: «أبو عبد الله وأبو عمر»[(١)].

(١) المصعد الأحمد، (ص: ٥٦).

وُلِد سنة أربع ـ أو ثلاث ـ وثمانين وستمئة [٦٨٤هـ]. قال الفاسي: ولد سنة أربع وثمانين وستمئة [٦٨٤هـ] بالسَّفح [أي سفح قاسيون]، كذا كان يكتب بخطه، والظاهر أنه ولد سنة ثلاث وثمانين وستمئة، قاله البرهان الحلبي.

❊ مُسْنِد الدنيا في عصره:

❊ سماعه:

❊ سمع الفخرَ ابن البخاري، تفرد بالسماع منه، وسمع منه مشيخته ـ تخريج الظاهري ـ، وأكثر مسند أحمد، قال ابن طولون: بفوتٍ يسير، والشمائل للترمذي، والأول من حديث الهيثم بن كليب، والمنتقىٰ الكبير من الغيلانيات للحافظ ضياء الدين، والسادس والسابع من أمالي الجوهري، ومشيخة الجوهري الصُّغرىٰ. وزاد ابن طولون: والسيرة لابن فارس، ومشيخته ـ تخريج ابن الظاهري ـ، وأربعين حديثًا منتقاة من مشيخته، تخريج ابن بلبان.

❊ فصَّل الفاسي في سماعه للمسند لأهميته: فقال: «كان سماعه لجميع ذلك علىٰ ابن البخاري بقراءة الإمام كمال الدين أحمد بن محمد بن الشَّرِيشي في سنة تسع وثمانين وستمائة. وقيل: إن سماع صلاح الدين ابن أبي عمر المذكور ظهر بعد موته لكثير من هذه المسانيد، والله أعلم». وذكر الأجزاء والمسانيد التي سمِعها وفصَّل في ذلك كثيرًا، وفي سردِه دِقَّةٌ حسنة، تبين الاعتناء بضبط ذلك السماع، وأهميته عند المتأخرين فيما يتعلق بالمسند الحنبلي.

❊ وأجاز له في سنة خمس وثمانين [٦٨٥هـ] جماعة من أصحاب ابن طبرزذ والكندي.

❊ التقي إبراهيم بن علي بن أحمد الواسطي: سمع عليه الأربعين للحاكم،

وجزء الجُلّابي، ومجلس الحسن بن عبد الملك.

❊ محمد بن أحمد بن علي بن فضل الواسطي: قال الفاسي: سمع عليه أربعين حديثًا منتقاة من المجلد الأول من شرح السنة للبغوي، انتقاء النحوي شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي، بسماعه له على أبي المجد محمد بن أحمد القزويني.

❊ الحسن بن علي الخلال: قال برهان الدين ابن مفلح في المقصد الأرشد: سمع عليه مسند الدارمي.

❊ العز إسماعيل بن عبد الرحمن الفراء، والتقي أحمد بن عبد المؤمن الصوري.

❊ وحدث بالإجازة عن النجم بن المجاور، وعبد الرحمن بن الزين، وزينب بنت عبد مكي، وزينب بنت العلم.

❊ إسماعه:

❊ سمع عليه من لا يحصى كثرة[1]. قال الحافظ في الإنباء: «وأسمع الكثير ورحل الناس إليه وتزاحموا عليه وأكثروا عنه»، وقال في الدرر: «ذكره الذَّهَبِيّ فِي مُعْجَمه الْكَبِير».

❊ قال الفاسي: أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد الكازروني المدني، وأم محمد سارة بنت عمر بن عبد العزيز القاضي عز الدين ابن جماعة.

---

(١) انظر لطيفة إسنادية حول آخر من روى عنه: محمد بن مقبل الحلبي الصيرفي، في فهرس الفهارس، (٢/٥٤٩).

❊ وقال الحافظ في الإنباء: «وقد أجاز لأهل مصر خصوصًا من عمومٍ فدخَلْنا في ذلك»، وزاد في الدرر: «أجَاز لمن أدْرك حَيَاته، خُصُوصًا للمصريين فَدخلتُ فِي ذَلِك، وَلم أظفر لي مِنْهُ بِإِجَازَة خَاصَّة مَعَ إِمْكَان ذَلِك، وَالله الْمُسْتَعَان».

❊ خرّج له الصَّدْرُ اليَاسُوفي ـ هو سليمان بن يوسف الدمشقي (٧٣٩ ـ ٧٨٩)، اشتهر بتخريج المشيخات لمجموعة من المشايخ[(١)] ـ: مشيخة. قال الحافظ: «حدّث بهَا، وَآخر من سَمعهَا مِنْهُ الْبُرْهَان سبط ابْن العجمي».

❊ سمِع عليه المصنِّف، وأكثر، وأعظم مسموعاته منه المسندُ. وقد فصَّل المصنِّف في سماعه المسندَ عنه، في خَتْمِه للمسند، الذي أسماه: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، وقال هناك (ص: ٥٦): «فأخبرني به... الشيخ الصالح، العالِم الأصيلُ، رُحلة البلاد، وجامع لواء الإسناد، ومُلحِق الأحفاد بالأجداد، الإمام صلاح الدين أبو عبد الله وأبو عمر محمد بن الشيخ الصالح العالم تقي الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ عز الدين إبراهيم بن الشيخ عبد الله بن شيخ الإسلام أبي عمر محمد بن أحمد بن قُدامة بن نصر المقدسي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، قراءة منِّي وسماعًا في مجالسَ متعددةٍ، أولها في شهور سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ]، وآخرها في سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ]، بالصالحية، ظاهر دمشق. وإجازة لما خالفَ أصل السماع إن خالف»، فأبان عن زمن التحمُّل، ومكانه، وصفته. وقد روىٰ عنه في عواليه ستةَ عشر حديثًا: الحديثَ الثالث، وذكر الزمنَ نفسَه، والخامس، والسادس، والسابع، والعاشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والسادس عشر، والثامن

(١) راجع ترجمته في إنباء الغُمر للحافظ، (١/ ٣٤٠).

عشر، والثاني والعشرين، والرابع والعشرين، والخامس والعشرين، والثامن والعشرين، وقال: «قراءة عليه، وأنا أسمع بالمسجد المعروف بناصر الدين تجاه المدرسة المباركة المنسوبة لشيخ الإسلام ابن أبي عمر، ﷺ بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة»، وفيه موضع التحمّل وصفته، والثاني والثلاثين، والسادس والثلاثين، وقال: «مشافهةً في إجازته الخاصة، وبخطه غير مرة».

❊ وقد صحِبه المصنِّف ولازمَه، وقال عنه في كتابِنا (٨٢): «صَحِبْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ العَالِمَ الوَرِعَ النَّاسِكَ صَلَاحَ الدِّينِ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ الشَّيْخِ الصَّالِحِ العَالِمِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ العَالِمِ عِزِّ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَبَرَكَةِ وَقْتِهِ وَشَيْخِ عَصْرِهِ الزَّاهِدِ الكَبِيرِ الوَرِعِ الدَّاعِي إِلَى اللهِ تَعَالَى أَبِي عُمَرَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ بْنِ نَصْرٍ الْمَقْدِسِيَّ الْحَنْبَلِيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، ولازَمْتُه نَحْوَ عَشْرِ سِنِينَ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَكَانَ مُسْنِدَ عَصْرِهِ وَشَيْخَ وَقْتِهِ، أَقْرَبَ أَهْلِ زَمَانِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِسْنَادًا، كَثِيرَ الخُشُوعِ سَرِيعَ الدَّمْعَةِ، لَا يَكَادُ يُمْسِكُ عَبْرَةً إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَوْ ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ [٧٨٠هـ] عَنْ نَحْوِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً».

❊ وحكى سماعَه عنه في المصعد الأحمد (ص: ٥٧ ـ ٥٨)، فقال: «صحبتُه وترددتُ إليه من سنة سبعين وسبعمئة، أسمع عليه الحديث، فلم أترك شيئًا من مسموعاته فيما علمتُ إلا قرأتُه أو سمعتُه عليه، وقرأتُ عليه أيضًا كثيرًا من مروياته بالإجازة، وانتقيتُ عليه أحاديث من المعجم الكبير للطبراني فقرأتُها عليه. وكان أولًا عسرًا في الإسماع، ثم إنه صار متصديًا للإسماع ليلًا ونهارًا، لا يردُّ من يقصده للسماع في وقت من الأوقات، ومُتِّع بسمعه وبصره وعقله إلى أن توفي».

❊ وحكىٰ سماعَه المسندَ، واستغراقَه سبعَ سنين، في المصعد الأحمد، (ص: ٥٨) «أخذت عنه المسندَ كاملًا بقراءتي وقراءة غيري في نحو سبع سنين، وسببه أن نسخةَ أصل سماعه كانت بخط الحافظ الضياء رحمه الله، فوُجد بعضها، وكان شيخنا الحافظ الكبير شمس الدين أبو بكر بن المحبّ يحرِّضنا علىٰ سماع المسند منه، ويقول: لا تشكُّوا في أنه سمعه كاملًا علىٰ ابن البخاري، فبادروا إلىٰ سماعه كاملًا عليه، فكنّا نقرؤه من نسخة وقف الباذرائية[1] لوضوحِها، وكان بعضُ المحدّثين قد احتاط عليها، ولا يعطي منها شيئًا إلا بعد تعب كثير، فطالت المدة لذلك»، ثم ذكر لطيفةً مهمةً تتعلق بالجزء الذي كان يرويه الصلاح المقدسي بالإجازة لتوقفه في سماعهِ، ثم تبيُّن سماعه قبل موته وبعد وفاته، فتمَّ سماعُه للمسند كاملًا، فقال في المصعد الأحمد، (ص: ٥٩): «ولم يظهر سماعُه بالمجلد الثاني من مسند أبي هريرة، ولا بمسند عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي آخره مسند أبي رمثة نحو ثلاثة أوراق، ولا بمسند الكوفيين، ومسند ابن مسعود، ومسند ابن عمر، ومسند الشاميين، ومسند المكيين، والمدنيين، لعدم وقوفنا علىٰ ذلك من نسخة الحافظ الضياء، فكنّا تقرأ عليه ذلك إجازةً إن لم يكن سماعًا. فظهر قبل موته مجلدان من ذلك بخط الحافظ الضياء، وفيهما أصل سماعه، فقال لنا الحافظ ابنُ المحب: ألم أقل لكم إنه سمع جميعَ المسند؟! ثم بعد وفاة الشيخ صلاح الدين ظهر تتمة المسند بخط الحافظ الضياء، وظهر سماعُه، فسُرَّ طلبةُ الحديث بذلك، فقلنا لشيخنا الحافظ أبي بكر بن المحب: هل يُحتاج في الإخبار نقول: «إجازة إن

(١) الباذرائية: وقد ترد بالدال المهملة، مدرسةٌ كانت تُعرف قبل ذلك بدار أسامة، وأسامة الجبلي أحد كبار الأمراء، قُبِض عليه، وصودرت ممتلكاته، فجُعلت داره مدرسة علىٰ يد العلامة عبد الله بن أبي الوفاء الباذرائي، سنة (٦٠٩هـ)، وولي مشيختها علماء أجلاء، منهم التاج الفزاري والكمال ابن الشريشي. انظر: الدَّارِس، (١/١٥٤).

لم يكن سماعًا ثم ظهر سماعُه؟»، فقال: لا يُحتاج، هكذا وقع في سنن ابن ماجه لأبي زرعة طاهر بن الحافظ أبي طاهر محمد المقدسي، فأفتىٰ المعتبرون من الحفَّاظ أنه لا يُحتاج».

❊ وذكر الحافظ الجزري أنه انفرد برواية المسندِ بتمامه سماعًا علىٰ الصلاح المقدسي عن الفخر البخاري، فقال في المصعد الأحمد، (ص: ٥٩ ـ ٦٠): «ومن العجب أن مثل هذا الشيخ يروي مثلَ هذا المسند الجليل، الذي لم يكن علىٰ وجه الأرض حديثٌ أعلىٰ منه، ولم يكن في همَّة حكَّام الزمان ولا رؤسائهم أن يجمعوا علىٰ إسماعه جماعةً من الشباب والصبيان والصغار، لينتفع الناس به كما انتفع مَن قبلهم بمن مضىٰ، حتىٰ وصل إلينا بهذا العلو، ولكن قصرت الهمم، وتغيرت الأحوال، وقرُب الزمان، فلذلك لا أعلم علىٰ وجه الأرض من يروىٰ هذا المسندَ العظيم عن هذا الشيخ الجليل غيري، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

❊ وأرَّخ المصنفُ هذه الختمة للمسند في المسجد الحرام بمكة في الخميس الحادي عشر من ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وثمانمئة [٨٢٨هـ]، في المصعد الأحمد (ص: ٢٣)، وكان القارئ عليه محمد بن محمد بن فهد المكي في مجالس آخرها الثالث عشر من ربيع الأول، (ص: ٦٤)، وكان ذلك حين جاور في العام الذي حجّ فيه كما ذكرنا في ترجمة المصنِّف.

❊ ذكر المصنِّف لطيفةً إسنادية في سماع الصلاح المقدسي للمسنَد الحنبلي علىٰ الفخر ابن البخاري، فقال في المصعد الأحمد، (ص: ٦٠ ـ ٦١): «ومن ظرف الحديث، وطُرَف أهل التحديث، ما ذكرتُه في كتابي: البداية في علوم الرواية، في نوع: السابق واللاحق، أن الحافظ زكي الدين عبد العظيم المُنذري،

روىٰ عن ابن البخاري، وذكره في معجم شيوخه، وتوفي سنة ست وخمسين وستمئة [٦٥٦هـ]، وروىٰ عن البخاري شيخُنا صلاح الدين المذكور، وتوفي سنة ثمانين وسبعمئة [٧٨٠هـ] وبين وفاتيهما مئة وأربع وعشرون سنة»، قال الكتاني: «هذا هو السابق واللاحق عند المحدثين، وهو من اشترك في الرواية عنه اثنان تباعَدَ ما بين وفاتهما، وللخطيب فيه كتابٌ حسن سماه: السابق واللاحق، ومن فوائده: حلاوة علوّ الإسناد في القلوب، وأن لا يُظَنَّ سقوطُ شيءٍ من الاسناد»(١).

❋ وروىٰ عنه في كتابِنا مرارًا، بل هو أكثر شيوخه روايةً عنه في هذا الكتاب، فقد روىٰ عنه ثلاثين رواية، وفي عامتها يقول: «قراءةً عليه» أو «أخبرنا»، وقال مرة: «قراءةً عليه بدَيْر الحنابلة، بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة» رقم: [٧٦]، وعرَّفنا هناك بهذا المحلّ.

ـ قال الحافظ: «كان ديِّنًا صالحًا حسَن الإسماع، أمَّ بمدرسة جدِّه، وأَسْمع الحديث أكثر من خمسين سنة، وكان أولاً يتعسر ثم سمَّع»، وقال ابن العماد: «حسن الإسماع، خاشعًا، غزير الدّمعة، لا يكاد يمسك دمعته إذا قرئ عليه الحديث أو ذكر ﷺ»، وقال ابن تغري بردي: «الشيخ المعمّر مسند الوقت، آخر من بقىٰ من أصحاب ابن البخاري»، وقال الحافظ في الدرر: «وَعُمِّرَ دهرًا طَويلًا حَتَّىٰ صَار مُسْنِدَ عصرِه، وَتفرد بِأَكْثَرَ مسموعاته ومشايخه، وَهُوَ آخر من حدَّث عَن الْفَخر بِالسَّمَاعِ وَالْإِجَازَة الْخَاصَّة، وَآخر من كَانَ بَينه وَبَين النبي ﷺ تِسْعَة أنفس بِالسَّمَاعِ الْمُتَّصِل بِشَرْط الصَّحِيح».

ـ توفي في شوال سنة ثمانين وسبعمئة [٧٨٠هـ]، عن ست وتسعين سنة

(١) فهرس الفهارس، (٢/٦٣٤).

وأشهر، وقال الحافظ: "نزل الناس بموته درجة، دفن بتربة جده بسفح قاسيون"، الناس يعني: أهل الإسناد، كما عبر ابن طولون.

❊ مصادر ترجمته:

المصعد الأحمد، (ص: ٥٦ ـ ٦٠)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (٢/٥٨٦)، وإنباء الغُمر بأبناء العمر، (١/١٨٦)، والدرر الكامنة، (٥/٣١)، وذيل التقييد، (١/٣٤)، والمقصد الأرشد، (٢/٣٦٣)، والجوهر المنضَّد، (ص: ١٣٠)، والنجوم الزاهرة، (١١/١٩٥)، وشذرات الذهب، (٨/٤٦١)، والسحب الوابلة، (٢/٨٣١)، وفهرس الفهارس (٢/٦٥١)، (٢/٧١٥).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

أَكْثَرَ عنه المصنف من الرواية، فروى عنه (٣٠) روايةً، جلُّها من المسند، ولا عجب، فهو من أعلى مشايخه، وهو مسند عصره، وغالب رواية المسند عند المتأخرين تمرُّ من طريقه عن الفخر ابن البخاري، كما هو معلومٌ.

وتفصيل الروايات:

١ ـ ثلاث وعشرون رواية أرقام: [٦، ٧، ٨، ١٦، ٢٤، ٣٠، ٤٧، ٦٠، ٦٧، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨]، إلى مسند أحمد.

٢ ـ أربع روايات أرقام: [٣، ٤، ٨٨، ١٠٠]، إلى زوائد المسند لعبد الله.

٣ ـ رواية رقم [٨٣] إلى السُّنَّة لعبد الله.

٤ ـ رواية رقم [١٠٩] إلى الغيلانيات.

٥ ـ رقم (٨٢) المسلسل بالصُّحبة والتلقِّي.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلىٰ مسند الإمام أحمد وزوائده والسُّنَّة لعبد الله:

قال: (صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن أبي عليٍّ حنبل بن عبد الله الرصافي، عن أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني، عن أبي علي الحسن بن علي بن محمد ابن المُذْهِب، عن أبي بكر أحمد بن جعفر القَطِيعي، عن عبد الله بن الإمام أحمد، عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني).

روىٰ به أرقام [٦، ٧، ٨، ١٦، ٢٤، ٣٠، ٤٧، ٦٠، ٦٧، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨]، إلىٰ المسند.

وأرقام: [٣، ٤، ٩١، ١٠٠]، إلىٰ زوائد المسند لعبد الله.

ورقم [٨٣] إلىٰ السُّنَّة لعبد الله.

وكذا المسلسل بالصحبة والتلقي، رقم (٨٢).

وهذا الإسناد للمسند معروف سائر مشهور، وقد ذكره الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٢٩)، من طريق هبة الله ابن الحصين، وأيضًا (ص: ١٣١) ومن طريق الفخر ابن البخاري به، وذكره من طريق الصلاح ابن أبي عمر: يوسف بن عبد الهادي، ابن المبرد، في: النهاية في اتصال الرواية، (ص: ٩٩)، ووقع في ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الواد آشي، (١٣٥)، وقطف الثمر

للفلَّاني، (٧٦)، وقد جوَّد أسانيده إلىٰ المسند، ومنها المذكور معنا: التقي الفاسي في ذيل التقييد، (١/٣٤)، وصنَّف فيه المصنِّفُ ختمَه للمسند: المصعد الأحمد، وجوَّده أيضًا، فلا نطيل بتتبعه.

❊ طريقه إلىٰ الغيلانيات:

قال: (صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن أبي حفص ابن طبرزذ، عن أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني، عن أبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غِيلان، عن أبي بكر البزاز الشافعي).

رقم [١٠٩].

والغيلانيات أجزاء حديثيّة من رواية المحدِّث الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله البزاز الشافعي (٣٥٤هـ)، الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه مسند العراق. قال الحافظ الذهبي: «هي أحد عشر جزءًا، تخريج الدارقطني، من حديث المترجَم أبي بكر محمد ابن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي. وهو القدر المسموع لأبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز المتوفىٰ سنة (٤٠٤ هـ). وهي من أعلىٰ الحديث وأحسنه، . . . . ، طال عمر أبي بكر الشافعي، وتفرد بالرواية عن جماعة، وتزاحم عليه الطلبة لإتقانه، وعلوّ إسنادِه»[(١)]، ولتلك الفوائد أهمية، قال الذهبي: «ومن فاتته (الغيلانيات) و(القطيعيات)، وجزء الأنصاري، نزل حديثُه درجةً، ثم لم يجد شيئًا أعلىٰ من حديث البغوي، ثم ابن صاعد، ومن فاته حديثُ هذيْن، نزل إلىٰ

(١) سير أعلام النبلاء، (١٦/٤٠ ـ ٤١)، باختصار.

حديث المحاملي، والأصم، وإسماعيل الصفار، راوي جزء ابنِ عرفة»[(١)].

وهذا الإسناد للغيلانيات ـ الأحد عشر جزءًا من الفوائد المنتقاة الحسان من حديث أبي بكر البزاز الشافعي ـ: ذكره الواد آشي الأندلسي في برنامجه (ص: ٢٤٨)، عن: الفخر ابن البخاري، عن ابن طبرزذ، عن هبة الله، عن ابن غيلان، به.

وسماعه للغيلانيات من الفخر ابن البخاري ثابت، كما نص الحافظ في إنباء الغمر، (١/١٨٦)، والفاسي في ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١/١٧٠).

١٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد الشَّريشي (٦٩٤ ـ ٧٦٩هـ):

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن سجمان، الشافعي، أبو بكر بن الشَّرِيشي الأصل، نزيل دمشق، أبو بكر، جمال الدين بن كمال الدين، البَكْري الوائلي.

الشَّريشي نسبة إلىٰ شَريش، ككريم، مدينة بشذونة[(٢)] بإشبيلية بالأندلس. وهو عَلَمٌ لغير واحد من المشاهير، أشهرهم: ابن سُجمان الشَّريشي الإمام العلامة الفقيه المالكي اللغوي، توفي (٦٨٥هـ)، ومن الاتفاقات أن اسمه: محمد بن أحمد بن محمد، وكنيته أبو بكر ولقبه جمال الدين، فوافقه في اسمه

(١) المرجع نفسه، (١٦/٤١)، وللمزيد: انظر: مقدمة تحقيق الغيلانيات، لفاروق بن عبد العليم مرسي، (٢١ ـ ٢٢)، وقارن بتحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، (١/٤٤ ـ ٤٧).

(٢) انظر: السيوطي، لباب الألباب، (١٥٣).

وكنيته ولقبه، ولكنه ليس إياه، فإن المصنِّف لم يدركه بيقين، فقد مات قبل ولادة ابن الجزري بأكثر من سبعين سنة.

وُلد عام (٦٩٤هـ) أو (٦٩٥م) بالتردُّد، ولم يجزم إلا التقي الفاسي بأنه (٦٩٤هـ).

❊ الإمام العلاّمة الفقيه:

❊ سماعه:

❊ أُحضِر على جماعة.

❊ وأجاز له والدُه من جماعة، قال الحافظ: «حصَّل له أبوه إجازات».

❊ وسمع من جماعة: سمع على عمر بن القواس «معجمَ ابن جميع» حضورًا، وعلى الشرف أحمد بن هبة الله بن عساكر مشيختَه، وجزء البيتوتة، وسمع جميعَ «مسند الدارمي» على محمد بن مسعود بن بهروز الطبيب.

❊ إسماعه:

❊ حدَّث بمصر والشام.

❊ قال الحافظ: «قد حدث بمصر سمع منه شيخنا العراقي»، وقال التقي الفاسي: «وحدث بثلاثياته في سنة ثمان وستين وستمائة بالقدس».

❊ روى عنه المصنِّف في كتابِنا، رواية واحدة، وقال: «مشافهة».

ـ اشتغل في صباه وتفنن في العلوم واشتهر بالفضيلة، ودرَّس في حياة والده ببعض الدروس، ثم بعد وفاة والده بالرباط الناصري[1]، ثم درس بعدة

(١) شُرع في بنائها بدمشق سنة (٦٥٤هـ)، وجُلب لها الحجر الأصفر من حلب، انظر: تاريخ=

مدارس وأفتىٰ، كل ذلك وهو في سن الشبيبة.

ـ قال الحافظ: «ويقال إن ابن تيمية حضر درسَه، وفضَّله علىٰ أبيه وله يومئذ اثنتان وعشرون سنة».

ـ ولّاه القاضي علاء الدين القونوي قضاء حمص فأقام هناك زمانًا طويلًا، ثم قدم دمشق في أول ولاية السبكي، فولي تدريس البادرائية[١] في سنة إحدىٰ وأربعين [٧٤١هـ] وأقام يشغل الناس بالجامع ويفتي، ثم ترك البادرائية لولده شرف الدين، عندما ولي تدريس الإقبالية[٢]، ثم إنه تركها لولده بدر الدين، ولما عُزل القاضي تاج الدين في سنة تسع وستين [٧٦٩هـ] توجَّه إلىٰ مصر، فولاه البُلْقيني نِيابَتَه في الطريق، ثم توجَّه هو إلىٰ القاهرة فولي تدريس الشامية البرَّانية[٣]، وعاد إلىٰ دمشق وباشر التدريس المذكور والحكم يومًا واحدًا، ثم مرِض ومات.

ـ له مؤلفات: اختصر الروضة، وشرح المنهاج في أربعة أجزاء لخَّصه من شرح الرافعي الصغير من غير زيادة، وله زوائد الحاوي علىٰ المنهاج.

ـ وكان حسن المحاضرة دمث الأخلاق وله خطب ونظم.

= الإسلام، ت تدمري، (٤٨/٢٥).

(١) سبق التعريف بها في الترجمة السابقة، ووردت هناك بالذال، وهنا بالدال. وانظر: الدَّارِس، (١/١٥٤).

(٢) أنشأها خواجا إقبال جمال الدولة، خادم نور الدين الشهيد، وهي مدرسة شافعية، وثمة أخرىٰ حنفية صغيرة، كلتاهما بدمشق. انظر: الدَّارس، (١/١١٨).

(٣) بَنَتْها والدة ست الشام ابنة نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان أخت الملك الناصر صلاح الدين، وهي من أكبر المدارس وأكثرها أوقافًا وأعظمها فقهاء، وأول من درس بها ابن الصلاح. انظر: الدَّارس، (١/٢٠٨).

ـ توفي في شوال سنة (٧٦٩هـ)، ودفن بتربتهم بسفح قاسيون، كذا قالوا جميعًا، ولكن أرَّخه ابن العماد الحنبلي في سنة (٧٧٩م)[١]، وانفرد بذلك.

❖ مصادر ترجمته:

طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، (٣/١١٧ ـ ١١٨)، والوفيات لابن رافع، (٢/٣٣٦)، والدرر الكامنة، (٣/٣٥١)، وذيل التقييد، (١/٨٠)، وشذرات الذهب، (٨/٤٥٣)، والقلائد الجوهرية، (ص: ٩١)، والدارس، (١/١١٧).

❖ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدةً فقط.

رقم: [٤٥]، إلىٰ مسند البزار.

❖ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ مسند البزار:

قال: (أبو بكر محمد بن أحمد الشريشي، عن أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، عن أبي الحسن الغافقي، عن عبد الله بن محمد الحجري، عن محمد بن الحسين الحافظ، عن أبي علي الصدفي، عن عبد الله بن محمد بن إسماعيل، عن أبي عمر الطلمنكي، عن ابن مفرِّج، عن ابن الصموت، عن أبي بكر البزّار).

رقم [٤٥].

هذا الإسناد محفوظٌ لمسند البزار، فقد ساقه بتمامه، الحافظ أبو الحسن

(١) وهذا ما اعتمده الزركلي، (٥/٣٢٨).

الهيثمي في أوّل مجمع الزوائد ت حسين أسد (١/١٤٦)، فقال: «وأخبرني بمسند البزار: شيخ الإسلام قاضي المسلمين أبو عمر عبد العزيز بن قاضي المسلمين بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، إجازةً معينة، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، مكاتبة من المغرب»، فساق سائر الإسناد كالذي تقدم. فتابع القاضي ابنُ جماعةَ؛ أبا بكر الشريشيَّ شيخَ المصنِّف على أبي جعفر بن الزبير، به. وقد قال السبكي إنها نسخة معتمَدَةٌ من مسند البزار، انظر: الصارم المنكي لابن عبد الهادي، (٤٠).

ومحمد بن أيوب الصموت، هو أبو الحسن الرقي، صاحب البزار، من الرواة المعروفين لمسند البزار، عن البزار، وكذا أحمد بن محمد بن مفرج عن الصموت، انظر: مسند البزار: أرقام (٢٥٧، ٦٢٨، ٢١٧٧، ٤٥١٣)، وانظر الإسناد في الأجوبة المرضية للسخاوي، (١/٣١٢)، وإتحاف الخيرة المهرة، (٨/٢٨٢)، وفهرسة ابن خير الإشبيلي، (١١٦)، وهو طريق المغاربة كما وصفه الحافظ ابن حجر، في المعجم المفهرس، (١٣٩). وانظر سياقة إسناد مسند البزار من عند القاضي الصدفي، في معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، (١٦). وابن حزم يصل إلى مسند البزار من رواية شيخه أبي عمر الطلمنكي عن ابن مفرج عن الصموت عن البزار، انظر: حجة الوداع، (٤٤٦، ٤٩٢).

١٤ ـ محمد بن حيدر بن حيدر الحسيني:

محمد بن حيدر بن حيدر الحُسيْني أبو عبد الله.

لم أقف له على ترجمةٍ، وإنما ذُكِر ذكرًا قليلًا في بعض المصادر. فقد ذكره المصنِّف في ترجمة: فضل الله بن أحمد بن تاج الكازروني: «شيخ شيراز ومقرئها، إمام في القراءات، مجود عارف بالتجويد»، فذكر في سياق من قرأ على هذا الشيخ: «والشيخ محمد بن حيدر المنبجي الحسيني»[(١)]. فدلّ هذا أن ذلك الشيخ شيرازي، وقد لقِيه المصنِّف حين دخل شيراز. وقد ذكر ذلك في سياق ترجمته نفسَه، حيث ذكرَه فيمن قرأ عليه العشرة، حيث قال: «ثم وصل [أي المصنِّف] إلى شيراز في رمضان سنة ثمان وثمانمئة [٨٠٨هـ]، فأمسكه بها سلطانُها بير محمد ابن صاحبها أمير عمر شيخ ابن أمير تِمُر، فقرأ عليه بها جماعة كثيرون للعشرة في جمْعٍ، منهم السيد محمد بن حيدر المسبحي»[(٢)]. كذا جاء هنا «المُسَبحي»، وجاء في الموضع السابق: «المَنْبِجي»، والأول نسبة إلى جدٍّ، والثانية إلى بلَدٍ بالشام[(٣)]. ويبدو أن أحدهما تصحيف، بل لا يبعد أن يكون كلاهما تصحيفًا.

وورد في صبح الأعشى، في سياق كلامٍ له عن مملكة إيران «فيما بهذه المملكة من النفائس العلية القدر، والعجائب الغريبة الذِّكر»، نقلًا عن بعض العجائب من عيون الماء، قولُه: «وحكى محمد بن حيدر الشيرازيّ في مصنَّفٍ له:...»[(٤)]، وذكر حكايةً عن عين قريبة من أصفهان. فيغلب على الظنّ أنه هو

(١) غاية النهاية، (٢/١٢).
(٢) المرجع نفسه، (٢/٢٥٠).
(٣) انظر: الأنساب للسمعاني، (١٢/٢٣٦، ٤٤٠)، على الترتيب.
(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (٤/٤٠٧).

صاحبنا، ومما يدل على ذلك أنه معاصر لتلك الطبقة، وأنه يحكي عن إيران.

أما ما ورد لدى الفوطي، من ترجمةٍ لشخص يسمى: «فتح الدين أبو عبد الله محمد بن حيدر بن مسعود بن محمد الأصفهاني»، وكان أديبًا، وترجمه ترجمةً مقتضبة[١]، فلا يتأتى أن يكون هو، لأن الفوطي قديم، توفي قبل ولادة ابن الجزري، وابن حيدر المذكور من أصحاب المصنِّف.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

روى عنه المصنِّف رواية واحدة.

رقم [٧٠] أثر فيه حديث دعاء الفرج بعد الشدة، مُسلسلًا بالوَضْع في الجيب. وقد رواه عن هذا الشيخ، مقرونًا بمجموعة من الثقات مُبْهَمِينَ.

وهذا المسلسل رواه غيرُ واحد، التقيا مع المصنِّف وشيخِه فيه في أكثر من شيخ، وقد تقصَّينا تخريجه في موضعه من التخريج، فليُرجع إليه.



١٥ ـ محمد بن عبد الله الصفوي الهندي (٦٩٤ ـ ٧٧٦هـ):

محمد بن عبد الله الهندي الدمشقي، شمس الدين، الصَّفوي، مولى الشيخ العلامة صفي الدين[٢].

قال ابن العماد: «كان روميّ الأصل، أسمعه مولاه صفي الدّين الهندي».

---

(١) مجمع الآداب في معجم الألقاب للفوطي، (٢/٥٠٠، ٥١٤).

(٢) الصَّفيّ الهِنْدي، محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، (ت ٧١٥ هـ)، فقيه أصولي معروف، وُلد بالند، ودخل مصر والروم واستوطن دمشق، له مصنفات، منها: نهاية الوصول إلى علم الأصول، والرسالة التسعينية في الأصول الدينية، انظر: طبقات الشافعية، (٩/١٦٢).

سماعه:

فصَّل الحافظ سماعاتِه في الدرر الكامنة:

❊ أُحْضِر[١] على الشرف ابن عساكر جزء البيتوتة[٢]، والنصف الأول من أَرْبَعِي المؤيد الطوسي. وقال في إنباء الغُمر: «تفرَّد برواية جزء البيتوتة على أبي الفضل بن عساكر حضورًا عليه». وفصَّل في هذين السماعين: التقيُّ الفاسي.

❊ وسمع من أبي جعفر الموازيني؛ المصافحةَ للبُرقاني، ومحمد بن مشرف وغيرهم. وفصَّل فيه التقي الفاسي.

❊ وأجاز له عمر بن القوَّاس، والنقيب عز الدين الحسيني، وأبو الفرج بن وريدة وإسماعيل بن الطبَّال، والرشيد بن أبي القاسم، وغيرهم. زاد ابن العماد: «عائشة بنت المجد».

وزاد التقيُّ الفاسي:

❊ محمد بن أبي العز بن مشرف؛ صحيحَ البخاري.

❊ وسمع على محمد بن أحمد الزرَّاد؛ جميعَ صحيحِ ابن حبان، وحدَّث منه بقطعةٍ جيّدةٍ عن الزرَّاد سماعًا، وعن أحمد بن هبة الله بن عساكر إجازةً.

❊ قال العماد: إنه لبِس الخرقةَ من مولاه، يعني الصفي الهندي.

إسماعه:

❊ قال الحافظ في الدرر: وأجاز لعبد الله بن عمر بن عبد العزيز ابن جماعة.

---

(١) أي وهو صغير، وقد تقدَّم أن مولاه الصفي الهندي قد أسمَعَه، يعني صغيرًا.

(٢) قال الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ٢٥٠): «جُزْء البيتوتة: هُوَ جُزْء لطيف من عوالي أبي الْعَبَّاس السراج، كَانَ لَا يحدِّث بِهِ إِلَّا من بَات على بَابه لَيْلَةً».

❊ وقال التقي الفاسي: أجاز لشيخنا الجمال محمد بن أحمد بن محمد الكازروني المديني.

❊ وذكر التقي أن شيخه ابن ظهيرة سمِع عليه جزءًا من صحيح ابن حبان.

❊ روىٰ عنه المصنِّف في كتابنا، فقال: «قراءةً عليه بجامع دمشق»، فذكر مكانَ التحمُّل.

❊ وفيما يتعلق بالقرآن فقد ذكره المصنِّف من شيوخه، فذكر في غاية النهاية أنه عرض عليه الشاطبية، وقرأ عليه النونية للسخاوي، وقرأ عليه الغاية لابن مِهران(١). وقال في النشر في قراءة كتاب الغاية: «بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمئة [٧٧٠هـ] بمنزله بصنعاء(٢) دمشق»(٣). وقرأ عليه قراءة أبي عمرو برواية اليزيدي(٤).

ـ قال الحافظ في الدرر: «حفظ التنبيه [لأبي إسحاق الشيرازي] في صغره، وتعانَىٰ علم البناكيم(٥)، ففاقَ في ذلك، وكان مُحِبًّا للحديث وأهله»، وقال في إنباء الغُمر: «أخذ ذلك عن زين الدين عبد الرحيم البغدادي». ولذلك نسبه المصنِّف في النشر مرةً: «الساعاتي»(٦).

ـ قال ابن العماد: «كان حسن الشّيبة، يعرف شدّ المناكب ويجوّدها،

(١) تقدم التعريف بالكتاب في ترجمة ابن أميلة (١٠)، وفي ترجمة المصنف.
(٢) قال ياقوت في معجم البلدان، (٣/٤٢٩): «صنعاء أيضًا: قرية علىٰ باب دمشق دون المزّة مقابل مسجد خاتون، خربت، وهي اليوم مزرعة وبساتين»، وذكر جماعة انتسبوا لصنعاء دمشق.
(٣) النشر، (١/٨٩).
(٤) انظر: تحبير التيسير، (ص: ١٤٤).
(٥) هي الساعات الرملية، انظر: صبح الأعشىٰ، (٤/٥١).
(٦) النشر، (١/٨٩).

يضرب بصنعته المثل، أثنىٰ عليه البرزالي».

ـ توفي في المحرَّم سنة (٧٧٦هـ) في دمشق.

❊ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (٢/١٩١)، والمجمع المؤسس، (٢/٦٤٥)، والدرر الكامنة، (٥/٢٣٧)، وذيل التقييد، (١/١٤٦)، وشذرات الذهب، (٨/٤٢٧)، وإنباء الغُمر بأبناء العمر (١/٩٥).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدة.

رقم [٢٩]، إلىٰ صحيح البخاري.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ صحيح البخاري:

قال المصنف: «محمد بن عبد الله الصفوي، عن أبي الحسين اليونيني، وأبي عبد الله ابن أبي العز بن مُشرِف الأنصاري، قالا: عن الحسين بن المبارك الزُّبيدي، عن أبي الوقت السِّجْزِي، عن أبي الحسن عبد الرحمن الدَّاوُودي، عن أبي محمد ابن حمُّوَيه، عن الفَرَبْرِي، عن البخاري».

رقم [٢٩].

هذا الإسناد من المصنِّف عن شيخِه الصفوي صاحب الترجمة إلىٰ صحيح البخاري ثابتٌ، ذكره الرُّوداني في صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٥٠)،

حيث ساق إسناده إلىٰ الصحيح، إلىٰ: «الحافظ الأستاذ محمد بن محمد بن الجزري المقري، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الصوفي[(١)]، ومحمد بن عوض الصالحي، عن محمد بن أبي العز بن مشرف، عن أبي عبد الله الحسين الزبيدي، ومسلسلًا بهم أيضا إلىٰ البخاري».

وذَكَر هذا الطريقَ لصحيح البخاري بتمامه من محمد بن أبي العز بن مشرِف به: ابن السبكي، في طبقات الشافعية الكبرىٰ، (١/٨١ ـ ٨٢).

وذكر هذا الطريقَ بتمامه لصحيح البخاري من أبي الحسين علي بن محمد اليونيني ـ الشيخ الثاني للصفوي في هذا الإسناد ـ: الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء، (١٥/١٣).

وتقدَّم في ذكر سماعات الصفوي صاحب الترجمة أنه سمع صحيح البخاري علىٰ محمد بن أبي العز بن مشرف. ومحمد بن أبي العز بن مُشرِف معروف بتحديثه لصحيح البخاري عن ابن الزبيدي، كما ذكر ذلك الواد آشي في برنامجه، (ص: ١٣٤)، وغيره كثير، وكذا ابن الزبيدي معروف بروايته الصحيحَ عن أبي الوقت السِّجزي، كما ذكره الكمال ابن العديم في بغية الطلب، (٦/٢٧٣٦). فهذا إسنادٌ معروف. وكل واحدٍ من رجالهِ مشهورٌ سماعُه الصحيحَ من شيخه، بل وتفرُّده وعلوُّه به، كما عرَّفنا برجاله في موضعه من الرواية في متن الكتاب، فلا نُطيل بتتبعه.



(١) كذا وقع، وهو الصفوي، صاحب الترجمة معنا، كما عرفتَ، وقد نسبه المصنف في الغاية للتصوف، فقال: محمد بن عبد الله الصفوي الدمشقي الصوفي.

١٦ ـ محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المقدسي، الصامت (٧١٢ ـ ٧٨٨هـ):

محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحبّ عبد الله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي، شمس الدين أبو بكر ابن المحب، المعروف بالصامت، لقلة كلامه.

ولد سنة اثنتي عشرة وسبعمئة (٧١٢هـ)، كما نصّ عليه الحافظ الذهبي والحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهما[١]، وقيل: سنة ثلاث عشرة وسبعمئة (٧١٣هـ)[٢]، وذكر المصنِّف في جامع أسانيده أنه ولد سنة إحدىٰ عشرة (٧١١هـ)، وتابع الجمهورَ في غاية النهاية، ووهم ابن العماد فقال إنه ولد سنة إحدىٰ وثلاثين (٧٣١هـ)[٣]، فكأنه انقلب عليه العدد. والأول هو الأصح لأنه قاله معاصروه.

❊ المحدث الإمام الحافظ:

❊ سماعه:

فصَّل الفاسي سماعاتِه في ذيل التقييد، فأوردها، وأزيد عليها قليلًا:

❊ سمع علىٰ: القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة، ومحمد بن يوسف بن المُهْتَار، وست الوزراء ـ وزيرة بنت عمر بن أسعد بن المنجّا بن أبي البركات التنوخي ـ، أحضره أبوه عليهم وهو صغير.

---

(١) نص عليه الذهبي في المعجم المختص بالمحدثين، (٢٣٥)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، (٤٠)، وقاله الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في الرد الوافر، (٤٧)، ومثله الحافظ السيوطي في ذيل طبقات الحفاظ، (٢٤٢).

(٢) انظر: الدرر الكامنة، (٥/٢٠٩).

(٣) شذرات الذهب، (٨/٥٣٢).

❊ وقال ابن العماد: أُحضِر على أسماء بنت صصرى، وعائشة بنت مسلم، وغيرهما.

❊ وسمع على: عيسى الْمطعم، وأبي بكر ابن عبد الدَّائم، وأبي الْفتح ابْن النَّشو، والقاسم ابن عساكِر، سمع عليه جميع كتاب الذرية الطاهرة للدولابي، قال الفاسي: «دوَّن الفوائد آخرها بحضور ابن عساكر على ابن المقيِّر المفيد»، وأبي نصر ابن الشيرازِي، سمع عليه كتاب ذم الكلام للهروي، وأبي بكر بن مشرف، ويحيى بن سعد، وإِسحاق الآمدي، ومحمد بن أحمد بن أبي الهيجا بن الزراد، سمع عليه صحيح ابن حبان، وابن مزيز، أسمعه أبوه عليهم.

❊ وعلى القاضي شرف الدين عبد لله بن الحسن بن عبد الله ابن الحافظ عبد الغني المقدسي، سمع عليه السيرة النبوية لابن إسحاق تهذيب ابن هشام في سنة تسع عشرة وسبعمائة.

❊ البهاء إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن نوح المقدسي، سمع عليه الأدب للبيهقي بقراءة والده سنة تسع عشرة وسبعمئة [٧١٩هـ].

❊ يحيى بن محمد بن سعد، سمع عليه كتاب ذم الكلام للهروي في آخر الرابعة.

❊ زينب بنت الكمال أحمد المقدسية، سمع عليها التاريخ والأدب للبخاري. وقد نص الذهبي أنها خالته[(١)]، وقال الشيح الطهطاوي[(٢)]: «هو ابن أخت زينب بنت الكمال وقد قرأ عليها كثيرًا» يعني خالته.

(١) انظر: المعجم المختص بالمحدثين، (٢٣٥).

(٢) هو الشيخ أحمد رافع الطهطاوي (ت: ١٩٣٦م)، تقدَّم التعريف به في ترجمة شيخ المصنِّف ابن المهندس، رقم (٥)، والذي فوق من تعليقته على ذيل الحفاظ للسيوطي.

❊ وقرأ على أبيه، وعلى المزي.

❊ سمع على محمد وأحمد ابني المحب عبد الله بن أحمد، ومحمد بن الفخر علي بن البخاري، ومحمد بن أحمد بن أبي الهيجا بن الزراد، وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن مسلم الحنبلي: كتاب مكارم الأخلاق للخرائطي خلا الميعاد الرابع وهو الأخير، فلم يسمعه على ابن مسلم وذلك بقراءة والده.

❊ أَجَازَ لَهُ الرضى الطَّبَرِيّ، وَزَيْنَب بنت شكر، والرشيد بن الْمعلم، وحسن الْكرْدي، والشريف الموسوي، والدشتي، وَابْن درادة، ومحمد بن عبد المحسن الدواليبي.

❊ شيخ الإسلام ابن تيمية: قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «هو أجلُّ شيوخِه من الْأئمة الأَعْلام، ومَدَحَه بقصائد من النظام». وقال: «وجدتُ بِخطِّه طبقةَ سماع على عوالي مسند الْحارث بن أبي أسامة، أَوَّلُها: وسمعتها على شيخِنَا الإمام الرباني شيخ الإسلامِ إِمام الأَئِمّة الأَعلام بحر العلوم والمعارف أبي الْعباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، أثابه الله الجنة».

❊ قال ابن العماد: أخذ عن إبراهيم بن قيّم الجوزية.

❊ وهو من الجامعين بين القرآن، والحديث: قال المصِّنف في ترجمته في الغاية: سمع كثيرًا من كُتُب القراءات، منها: كتاب المستنير على الحَجَّار، وكتاب التجريد على ابن خروف، أخذتُه عنه قراءة[1].

❊ قال الكتاني: سمع العالي والنازل وكتب عن الأصاغر والأكابر.

---

(١) نص على ذلك أيضًا في النشر، (١/٧٦).

إسماعه:

❊ قال الفاسي: ومنه شيخُنا القاضي نظام الدين عمر بن إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي. قال: قد انفرد بالسماع منه، وقال الفاسي أيضًا: وأجاز لجماعة من أشياخنا، آخرهم الشمس محمد بن مقبل الحلبي.

❊ قال ابن العماد: سمع منه خَلْقٌ، منهم الشيخ شمس الدين ابن عبد الهادي.

❊ ومنهم المصنِّف، فقد قال في النهاية: «حدَّثني بكثير من مسموعاتِه، وقرأتُ عليه كثيرًا وسمعتُ»، وقد روىٰ عنه في كتابِنا، وقال عنه في جميع المواضع: «حدَّثنا شيخُنا خاتمة الحفاظ... مشافهةً».

❊ قال الحافظ: حدَّث بالكثير وتخرج به الدماشقة.

ـ قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «الشيخ الإمام الزاهد العابد العلامة النبيل المحدِّث الأصيل الحافظ الكبير المسنِد الكثير عمدة الحفاظ شيخ المحدثين». وقال الحافظ الذهبي: «فيه عقل وسُكُون، وذِهْنُه جيد، وهِمَّتُه عالية في التحصيل»، وقال الحافظ الحسيني: «عُنِيَ بهذا الشأن، وله اليد الطولىٰ في معرفة الرجال، ذكره الذهبي في مسودة طبقات الحفاظ، قلتُ: عنده عقل وسكون وانقباض من الناس مشتغل بنفسه». قلت: وثلاثتُهم معاصروه، ورابعُهم الآتي المصنِّف.

ـ وقال المصنِّف في ترجمته في غاية النهاية: «انتهىٰ إليه الحِفْظُ في زمانه رجالًا ومَتْنًا ومعرفةَ الأجزاء ورواتها»، «قرأ بنفسه فسمع ما لا يحد ولا يوصف من الكتب والأجزاء، وخرّج وأفاد وسمع منه الطلبة والحفاظ»، «ولم يخلف بعده مثله». وكان يفضِّله مع: ابن رافع وابن كثير، ويرىٰ الثلاثة هم الحفاظ

الأعلام الذين انتهىٰ إليهم هذا العلم في بلاد الشام، وخصّ كلَّ واحد بميزة، فقال عن ميزة الصامت: «جمع معرفة رجاله المتقدمين والمتأخرين والرواة ومروياتهم وطبقاتهم، والأسانيد والمتون. وأما معرفة الأجزاء، والمتصل منها والمنقطع، فإنه كان في ذلك عجبًا من العجائب»[(١)]، وقد تقدَّم نقلُ هذا النص في ترجمة المصنِّف.

ـ وقال ابن العماد: «عُنِي بالحديث، وكتب الأجزاء والطِّباق، وعمل المواعيد، وكتب بخطّه الحسن شيئًا كثيرًا».

ـ وقال الحافظ: «وتفقَّه إِلَىٰ أَن فاق الأقرانَ وَأفْتىٰ ودرَّس»، وقال: «كان مُكثرًا شيوخًا وسماعًا، وطلبَ بِنفسه، فقرأ الْكثيرَ فأجاد، وخرَّج وأفاد، وكان عالمًا متفنِّنًا متقشِّفًا، منقطعَ القرين، وحدَّث دهرًا».

ـ لقبُه: الصامت. قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «لِكَثْرَة سُكُوته عَن فضول الْكَلَام، وَكَانَ يكره أَن يدعىٰ بِهَذَا اللقب بَين الْأَنَام»، وقال المصِّنف في الغاية: «وكان لا يكلِّم أحدًا فلذلك قيل له: الصامت»، وقال الحافظ: «وكان كثير الانجماع والسكون، فقيل له الصامت لذلك».

ـ قال المصنِّف في الغاية: «كان صالحًا قانتًا قانعًا باليسير متقشِّفًا لا يألف لأحدٍ غيري، ربما جاءني إلىٰ منزلي فأسمعني وأسمع أهلي وأولادي»، وقال في جامع أسانيده: «محدِّث حافظٌ كبير، انتهىٰ إليه علمُ الحديث في زمانه مع الزهد والتقلُّل والتقشُّف والانقطاع والإقبال علىٰ الحديث النبوي كتابةً وتعليقًا وتخريجًا وإفادةً وجمعًا وتأليفًا، لا يتكلم مع أحد، ولا يلتفت إلىٰ مخلوقٍ، ولذلك كان الأخذ عنه عسيرًا».

(١) الجواهر والدرر للسخاوي، (٩٣/١).

ـ قال الحافظ في الإنباء: «كثير التقشُّف جدًّا بحيث يلبس الثوبَ أو العمامة فيتقطع قبل أن يبدلها أو يغسلها، وربما مشىٰ إلىٰ البيت بقبقاب عتيق، وإذا بَعُدَ عليه المكان أمسكه بيده ومشىٰ حافيًا، وكان يمشي إلىٰ الحِلَق التي تحت القلعة فيتفرَّج علىٰ أصحابها مع العامة»، وقال في الدرر: «وَكَانَ كثير الْمُرُوءَة حسن الْهَيْئَة من رُؤَسَاء أهل دمشق». فاستُشْكل. قال ابن حميد النجدي: «ما نقله صاحب الشذرات عن الحافظ ابن حجر من تقشُّفه وتبذُّله يُنَافي ما وصفه به في الدُّر[ر] من حُسْن الهيئة والرئاسة، فليُحَرَّر من الإنباء فإن النسخة التي عندي مخرومة في هذا الموضع»[(١)]، وأجاب عبد الرحمن العثيمين: «فالحافظ ـ ﷺ ـ في موضعٍ واحدٍ وَصَفَه بالشيء وضِدِّه، فكيف يكون متقشِّفًا، ثم يكون حسنَ الهيئة؟! ويكون من رؤساء دمشق، ويصفه في الإنباء بأنه كثير الانجماع، . . . ، ونقول إزاء ذلك: لعلَّ حُسْنَ الهيئة والرئاسة في أول حياته، ثم كان بعد ذلك متقشِّفًا يلبس العمامة، . . . ، أو أنَّ حُسْنَ الهيئة نِسْبِي، والله أعلم»[(٢)]. **قلت**: والأَوْلَىٰ أنّ التقشُّف لا ينافي حُسْنَ الهيئة، فحسن الهيئة قد يراد به النظافة والترتيب في الهندام، والنضارة في الوجه، فليس التقشُّف أو البذاذة مستلزمًا الرثاثة أو قُبْحَ المنظر أو عدم النظافة.

ـ قال الحافظ الذهبي: «حدَّث معي بمشيخة المطعم، وكتبت عنه وخرج المتباينات لنفسه، وللبرزالي، ونَسَخَ تهذيبَ الكمال». وقال ابن ناصر الدين: «رتَّبَ مُسندَ الإِمام أَحمد علىٰ الأبواب فأتقن وأجاد، وصنَّف كتاب التَّذْكِرَة فِي الضُّعَفَاء، فَأفَاد، وَلَقَد وجدت بِخَطِّهِ فِي مَوَاضِع كَثِيرَة وأماكن متباينة بِخَطِّهِ مسطورة ترجمة الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام، وهو أجل شيوخه من الْأئمة

(١) السحب الوابلة، (٣/٩٥٣).

(٢) تحقيقه علىٰ السحب الوابلة، (٣/٩٥٢).

الْأعلام، ومدحه بقصائد من النظام». وقال المصنِّف في الغاية: «ذيَّل على كتاب المختارة للحافظ الضياء، فأكمله. ورتب مسند الإمام أحمد على الصحابة، فأحسن فيه ما شاء». وقال الحافظ في الدرر: «كتب الأجزاء والطِّبَاق، وكان إليه المنتهى في معرفة العالي والنازل»، «وصنَّف في الضعفاء كتابًا سماه التذكرة، عُدِم في الفتنة اللنكية[1]»، وقال: «قد جمع مجاميع ورتّب أحاديث المسند على الحروف، ونسخ تهذيب الكمال، وكتب عليه حواشيَ مفيدة، وبيَّض من مصنفات ابن تيمية كثيرًا، وكان مُعتنيًا به مُحِبًّا فيمن يحبُّه»، وقال الكتاني: «خرَّج للمزي أربعين حديثًا متباينة الإسناد والمتن».

ـ قال الحافظ: «ولم يتزوج قط، وكانت إقامته بالضيائية[2]، فلما مات باع ابن أخيه كتبه بأبخس ثمن، وهو كثير الإسراف على نفسه، فبذر الثمن في ذلك بسرعة».

ـ ومدحه المصنِّف، قال في الغاية: ومن نظمي فيه:

شـــيخي إمـــام حـــافظ حجـــة ❦ ذو ورع حبـــر رضـــي قانـــت

محـــدث الآفـــاق مـــع صـــمته ❦ فاعْجَبْ لهذا المحدِّث الصامت

ـ وفي زمن وفاته اختلاف. فالأكثر أنه توفي سنة تسع وثمانين وسبعمئة (٧٨٩هـ). قاله الأكثر، الحافظ، والفاسي، والسيوطي. وقيل سنة ثمان وثمانين (٧٨٨هـ). قاله ابن ناصر الدمشقي، وهو تلميذه، ولكن لعلَّ الأوَّلَ أولى، فإن المصنِّف تلميذه أيضًا، ولكن ابن ناصر أقدم، وابن الجزري أحدث

(١) نسبة إلى تيمور لنك.

(٢) مدرسة في سفح قاسيون، بانيها الحافظ الفقيه ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٢٦هـ)، صاحب المختارة والأحكام. انظر: الدارس، (٢/٧١).

عهداً به، وقد توفي شيخه وقد قارب الأربعين، فهو ضابط.

ـ وكذلك اختلف في يوم وفاته وشهره: فالأشهر: ليلة الأحد الخامس من شوال، ودفن بسفح قاسيون، قاله ابن الجزري، والحافظ في الدرر، والفاسي، والسيوطي. وقيل يوم الأربعاء، سابع جمادىٰ الأولىٰ، بالصالحية، ودفن بالروضة، قاله ابن العماد، وقيل في خامس ذي القعدة، قاله الحافظ في إنباء الغمر. وعلق المحقق الطهطاوي علىٰ قول السيوطي: «مات في الخامس من شوال سنة تسع وثمانين وسبعمئة [٧٨٩هـ] »[(١)]، بقوله: «وهو موافق لما في الدرر الكامنة والمنهج الأحمد والرد الوافر. والذي في ذيل معجم الحافظ ابن حجر له أنه توفي في خامس من شوال من سنة خمس وثمانين وسبعمئة. ولعل الصواب الأول. وأما قول الحافظ في الإنباء توفي في خامس من ذي القعدة من سنة (٧٨٩هـ) ومثله في شذرات الذهب؛ فهو يوافق الأولَ في السنة دون الشهر».

❁ مصادر ترجمته:

الرد الوافر، (ص: ٤٧)، والمعجم المختص بالمحدثين، (ص: ٢٣٥)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، (ص: ٤٠)، وغاية النهاية، (٢/١٧٤)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ٢٠٣)، وإنباء الغُمر، (١/٣٤٣)، والدُّرر الكامنة، (٥/٢٠٩)، وذيل التقييد، (١/١٣٢)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٨٧)، وطبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٥٣٩)، وذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (ص: ٢٤٢)، وشذرات الذهب، (٨/٥٢٢)، والسحب الوابلة (٣/٩٥١)، وفهرس الفهارس، (٢/٥٨١).

(١) ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي، (٢٤٢).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف ثلاث روايات، منها حديثٌ مسلسل.

١ ـ رقم [٥] إلىٰ كتاب نزهة الحفاظ لأبي موسىٰ المديني.

٢ ـ رقم [١٥] إلىٰ أبي موسىٰ المديني.

٣ ـ رقم [٥٩] المسلسل بقولهم: والله إنه لحقٌّ.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلىٰ كتاب: نُزهة الحُفَّاظ للحافظ أبي موسىٰ المديني:

قال: (أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب المقدسي، عن أم محمد زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم المقدسية، عن أبي المظفر محمد بن فِتْيان بن المني، عن أبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني).

رقم [٥].

قال الحافظ ابن حجر عن هذا الكتاب: نزهة الحفاظ: «يشْتَمل علىٰ رُوَاة اتَّفقُوا فِي الِاسْم وَالْأَب وَالْجد وَنَحْو ذَلِك، مَعَ تَخْرِيج أَحَادِيثَ من طرقهم»[(١)].

وهذا الكتاب في المسلسلات، مسلسلات الأسماء، وهو أول كتاب أُفرد فيه من نوعه، كما صرح الحافظ أبو موسىٰ نفسُه في مقدمته، بعد أن أورد حديثًا مسلسلًا في أول كتابه: «فَلَمَّا وجدت ذَلِك: كتبت أَحَادِيث من جنسه ونوعه؛ إِذْ لم أجد من سبقني إِلَىٰ تصنيفه وَجمعه»[(٢)]. والحديث المذكور هاهنا مسلسل

(١) المعجم المفهرس، (١٦٠).

(٢) نزهة الحفاظ، (٣٢).

بخمسة فواطم، كما ذُكر هناك.

ولم أقف على إسناد المصنف إليه، وإسناد الكتاب عند الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٦٠)، وعند الروداني في صلة الخلف (ص: ٤٣٨)، هو من طريق الضياء المقدسي.

أما الإسناد رقم [١٥]، فقد ساقه المصنف بنفس رجال الترجمة السابقة إلى المديني، لكن لم أقف على مصدره، فليس هو في نزهة الحفاظ، وليس هو من شرطه؛ إذ ليس فيه تسلسل أسماء كما هو شرطه في الكتاب؛ فلا يكون منه. واتحاد إسناد المصنف إليه لا يستلزم أنه من نفس الكتاب، فالظاهر أنه تحمل بالإسناد نفسه طائفة من أجزاء أبي موسى المديني، وهي جمَّة كثيرةٌ كما هو معروف.

وهذا الأثر عن شريك في فضيلة علي ﷺ: بمتن باطل. والذي يغلب على ظني أن ذلك الأثر، وقد جهِدتُّ في التفتيش عنه، فلم أجده كما أثبتُّه في التخريج؛ ويغلب على ظني أنه لا يخرج عن كتابين للمديني:

الأول: (ذيل معرفة الصحابة) استدرك فيه على الحافظ أبي نعيم، فقد يكون ذكره فيه في مناقب عليٍّ، فإنه من الكتب التي توسَّع الحافظ المديني في جمعها، حتى قال عنه الذهبي: «وكِتَاب (ذِيل مَعْرِفَة الصَّحَابَة): جمع فَأَوعَى»[(١)]، وقد تتبعت المظانَّ التي تنقل زياداتِه على جوامع الصحابة، كأسد الغابة، والإصابة؛ فلم يورداه، وهذا لا يستلزم أنه ليس فيه، فإنهما ينتقيان منه ولا يستوعبان، وبخاصة فيما إذا كان بمثابة هذا البطلان، فاحتمال استبعادهما له مُتَّجِه.

(١) سير أعلام النبلاء، (٢١/١٥٤).

الثاني: أن يكون من كتابه: (عوالي التابعين)، وهو مخطوط، منه الجزء الأول، وذكر فيه أنه يذكر عواليه عن التابعين، التي يكون بينه وبينهم فيه خمسة رجال، قال في أوله: «وبدأتُ بذِكْر عوالي أحاديث التابعين التي وقعت لي، وهو أن يكون بيني وبينه خمسةٌ في الإسناد»[(١)]، ولكن هذا شرطه في المرفوع، لكنه بعد ذكر الحديث المرفوع من طريقه، قد يذكر عن التابعي أقوالًا أو حكايَا، من كلامه أو من كلام أصحابه عنه، تنزل فيها الأسانيد إلىٰ الستة والسبعة، والأثر الذي معنا ـ رقم [١٥] ـ ليس مرفوعًا، وبينه وبين شريك فيه ستة أنفس، فيحتمل أن يكون منه. وثَمَّ قرينة أخرىٰ: أن إسناد الجزء الأول الذي يوجد عندنا لمجالس عوالي التابعين للمديني، وهو نسخة المحدث يوسف بن عبد الهادي ـ ابن المبرد ـ (ت: ٩٠٩هـ)، هو من رواية ابن المحب ـ صاحب الترجمة ـ، وآخرين، قال ابن عبد الهادي في أول الجزء: «أخبرنا به جماعة من شيوخنا: عن ابن المحب، وابن البالسي، عن المزي، وكتب يوسف بن عبد الهادي». نعم هو عن المزي، لا عن أم الكمال زينب كما في الإسناد الذي معنا ـ رقم [١٥] ـ، والذي روىٰ به المصنف عن نزهة الحفاظ أيضًا ـ رقم [٥] ـ، لكن قد يُقال في ذلك: لا يلزم أن يكون المحب لا يروي هذه العوالي إلا من جهة زينب، فيحتمل أن يكون تحملها من غير شيخ، والمزي من شيوخه، كما تقدم ذكره في ترجمته. وكل هذا الكلام إنما هو بحثٌ علىٰ الاحتمال كما لا يخفىٰ، وإلا فإن أبا موسىٰ المديني مكُثِرٌ جدًّا من التصنيف.

و**الإسناد رقم [٥٩]**: حديث مسلسل بقولهم: «والله إنه لحق إن شاء الله». وسبق الكلامُ عن موارد المؤلف في مسلسلاته.

(١) منتهىٰ رغبات السامعين في عوالي أحاديث التابعين، مخطوط، ضن برنامج جوامع الكلم.

١٧ ـ محمد بن عمر بن حبيب الحلبي (٧٠٣ ـ ٧٧٧هـ):

هو محمد بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب، بن شويخ بن عمر الدمشقي الأصل الحلبي. أبو الحسن كمال الدين، وانفرد ابن العماد فقال: جمال الدين.

وُلد في قولهم مستهل ربيع الأول سنة ثلاث وسبعمائة [٧٠٣هـ] بحلب، وانفرد ابن العماد، فقال: [٧٠٢هـ].

❊ المسنِد الجليل الرُّحلة:

❊ سماعه:

فصَّل الحافظ في الدرر سماعَه، وزاد الفاسيُّ زياداتٍ أكثرها للتوضيح، قال الحافظ:

❊ أُحْضِر [في الثالثة بحلب] على [مسندِها أبي سعيد] سُنْقُر [القضائي الزيني]: الموطأ للقعنبي، ومسند الشافعي، والبخاري، وابن ماجه، ومعجم ابن قانع، والناسخ لأبي عبيد، والصّمت، والمحاسبة كليهما لابن أبي الدنيا، والمقاماتِ [الحريرية]. وزاد الحافظ في الإنباء: السنن لابن الصباح. وزاد الفاسي: ومقدمة صحيح مسلم، ومشكل الحديث لابن قتيبة، ومشيختاه [أي: سنقر] تخريج الذهبي والمقاتلي.

❊ وسمع أيضًا من العماد بن السكري، وبيبرس العديمي: [أسباب النزول للواحدي، وجزء البانياسي، والمصافحة للبرقاني]، وأبي المكارم بن النصيبي: [مسند الطيالسي]، وأبي بكر، وأبي طالب ابني العجمي، وإسماعيل وإبراهيم وعبد الرحمن أولاد صالح العجمي، وإبراهيم بن عبد الرحمن الشيرازي وغيرهم.

❊ وأجاز له الدمياطي، وأبو جعفر ابن الموازيني، وعثمان الحمصي، وعليّ ابن القيم وآخرون.

❊ إسماعه:

❊ قال الحافظ في الإنباء: خرَّج له أخوه الحسين [شرف الدين] مشيخةً، وحدَّث بالكثير ببلده وبمكة.

❊ قال ابن العراقي: سمع منه والدي [أي الحافظ أبو الفضل العراقي]، والإمام برهان الدين الأبناسي، والإمام نور الدين الهيثمي، وسمعتُ عليه صحيح البخاري، وسنن ابن ماجه، ومعجم ابن قانع، وأسباب النزول للواحدي، ومشيخته تخريج أخيه وعدة أجزاء، وقرأتُ عليه بنفسي.

❊ وقال: كان عنده عن سنقر عدة كتب منها السنن لابن الصباح. أنا الموفق عبد اللطيف بسنده سمعه منه محدِّثُ حلب في عصرِنا الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي.

❊ قال الفاسي: سمع منه الأعيان من شيوخنا وغيرهم منهم الشيخ جمال الدين الأَمَيوطي، قرأ عليه سننَ ابن ماجه بمكة، وحدَّث بمسموعاته أو أكثرها بمكة وببلده حلب ودمشق والقاهرة. وتفرد، أجاز لشيخنا الكازروني.

❊ سمع منه المصنِّف، وروىٰ عنه في كتابِنا هذا، فقال: «أخبرنا الشيخ العالم الأصيل كمال الدين محمد بن الشيخ الإمام المحدث أبي حفص عمر بن حبيب المعدَّل الحلبي، قراءةً مِنِّي عليه، في سنة سبعين وسبعمائة [٧٧٠هـ] بالمدرسة الظاهرية، داخل دمشق المحروسة»، فأرَّخ السماع، وبيَّن صفة التحمُّل ومكانَه.

ـ قال الحافظ في الدرر: «وكتب في ديوان الإنشاء بحلب، وحدَّث بالكثير، وتفرَّد، ورحل الناسُ إليه، وأَكْثَر عنه أهلُ مكة حين جاور بها سنة (٧٧٣ هـ)». وقال في الإنباء: «حدَّث بالكثير ببلده وبمكة، وكان خيِّرًا». وقال ابن العراقي: «المسند الأصيل الجليل، وقال: كان رجلًا خيِّرًا حسنَ الكتابة، وجاور بمكة غير مرة». وقال الفاسي: «وكان من رؤساء بلده مشكورًا».

ـ وقال في الإنباء: «كان رحل بولده ليُسْمعه، فأسمعه بدمشق من ابن أَميلة وغيرِه، ثم توجَّه إلىٰ مصر فأدركه أجلُه بها». قال ابن العراقي: «مات بها غريبًا».

ـ توفي في تاسع عشر ـ في الذيل: حادي عشر ـ جمادىٰ الآخرة سنة (٧٧٧هـ) بالقاهرة. قال ابن العراقي: دفن بتربة والدي وراء الخانقاه الدوادارية.

❊ مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة، (٥/٣٦١)، وإنباء الغُمر، (١/١٢٤)، وذيل العبر لابن العراقي، (ص: ٤١٢ ـ ٤١٣)، وذيل التقييد، (١/١٩٦)، وشذرات الذهب، (٨/٤٣٩)

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف رواية واحدة.

رقم [١٠١] إلىٰ سنن ابن ماجه.

❊ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلىٰ سنن ابن ماجه:

قال: (كمال الدين محمد بن عمر بن حبيب، عن أبي سعيد سنقر، عن

عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، عن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي، عن أبي منصور بن الحسين بن الهيثم المقومي، عن أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر القزويني، عن علي بن إبراهيم القطان، عن ابن ماجه).

رقم [١٠١].

قلت: هذا الإسناد معروفٌ كلُّ واحدٍ من رجاله بالأخذ عن شيخِه عمومًا، وبالأخذ عن شيخِه سننَ ابن ماجه خصوصًا، كما في تراجم كل واحدٍ منهم إلى النسائي، وقد أبنَّا ذلك في بيان رجاله في إسناد الحديث [١٠١] هناك.

ورواية ابن ماجه من طريق: ابن حبيب، عن سنقر، عن عبد اللطيف، عن أبي زرعة، به: ذكرها أبو جعفر الوادي آشي في ثَبَتِه، (ص: ١١٧، ١٢٩) في أسانيد القلصادي، وساقه الروداني في صلة الخلف، (ص: ٦٧)، عن المصنِّف الجزري عن ابن حبيب به.

وساقه ابن حجر في المعجم المفهرس، (ص: ٣٥) من طريق الذهبي وغيره، عن سُنْقر، به.

وأما من طريق: أبي زرعة المقدسي ـ ويضاهيه الموفق ابن قدامة ـ، عن المقَوِّمي، عن ابن أبي المنذر، عن القطان، عن ابن ماجه؛ فهو كثير مشهور، بل هو إسناد سنن ابن ماجه، وهو في طباق السماع على سنن ابن ماجه، ت الأرناؤوط، (مقدمة/٤١)، وروى به: عبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة، (ص: ٢٣، ٤٠)، والمؤيد الطوسي في الأربعين، (ص: ١٤١)، وعبد الخالق بن أسد في معجمه[(١)]، (ص: ٢٨٤)، والسهروردي في مشيخته، (ص: ٧٤)،

(١) من طريق المقومي، ولكن ليس من رواية أبي زرعة المقدسي عنه.

والشرف اليونيني في مشيخته، (ص: ١١٦)، وعبد المؤمن الدمياطي، في التسلي، (ص: ٢٦) من طريق عبد اللطيف عن أبي زرعة، ومحيي الدين اليونيني في مشيخته، (ص: ٢٣)، والضياء في المختارة، (٢/١٨٣، ٣/١٢٤، ١١/٢٠٢)، والوادي آشي في برنامجه، (ص: ٢٠٣)، والحافظ في الأربعين المتباينة، (ص: ٣٧)، والمعجم المفهرس، (ص: ٣٥)، والسخاوي في البلدانيات، (ص: ١٢٠)، وابن طولون في الأربعين في فضل الرحمة، (ص: ٣٨) من طريق سُنقر، والفُلّاني في قطف الثمر، (ص: ٦٦).

١٨ ـ محمد بن محمد بن محمد النَّسائي الجمَالي (٧٠٧ ـ ٧٨٣هـ):

قال المصنِّف: هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد النَّسائي[(١)]، أبو محمد الجمالي الشافعي. وزاد الحافظ في اسمه: ابن عَليّ بن رشيد. وقال في كنيته: أَبُو الْفَيَّاض، وَأَبُو حَامِد، وَأَبُو الْمجد.

قال المصنِّف: وُلِد بُعَيْدَ السبعمئة، وقال الحافظ: ولد سنة (٧٠٧هـ).

المحدِّث الصالح الزَّاهد:

سماعه:

* قال ابن الجزري: دخل خوارزم وهراة وشيراز، فسمع المسلسلات السعيدية من مُخْرِجِها سعيد الدين محمد الكازروني في سنة خمس وأربعين [٧٤٥هـ]. ثم قدم دمشق بعد الخمسين وسبعمائة [٧٥٠هـ]، فسمع من ابن الخبّاز وغيرِه، ورحل إلىٰ مصر فسمع من [أبي الفتح] الميدومي، وغيره.

(١) قال الحافظ في إنباء الغمر، (١/٢٥١): السرائي، وُلد بسراي.

❊ قال ابن الجزري: وأخبرني أنه قرأ القراءاتِ وكان له بها إلمام، وأظنه يرويها عن الشيخ علي الواسطي الذي زعم[١] أنه يرويها عن الإسكندري عن الشاطبي.

❊ إسماعه:

❊ قال ابن الجزري في الغاية: «سمعتُ منه، وقرأتُ عليه». وقد روىٰ عنه في كتابِنا، ثلاثة أحاديث مسلسلات، وصفه فيها، فقال: «الشيخ الإمام العالم الزاهد» رقم [٥٢]، و«الإمام، زاهد عصره» رقم [٥٧]، و«شيخنا الإمام العالم الزاهد المقرئ المحدِّثَ، وكان يقنت في صلاة الصبح» رقم [٦١].

❊ قال الحافظ: سمع مِنْهُ الشَّيْخُ برهَانُ الدّين الْمُحدث [سبط ابن العجمي] بحلب، وَحدَّث عَنهُ بالمسلسل، وجزء ابْن عَرَفَة.

ـ قال الحافظ: وَلم يكن سَماع الجمالي علىٰ قدر سنِّه وَإِنَّمَا طلب بِنَفسِهِ بعد الْكبر.

ـ قال ابن الجزري: حفظ القرآن ببلاده، ودخل خوارزم وهراة وشيراز، ودخل بغداد فاعتقدته دَلْشَاد أم أويس[٢].

---

(١) هو قارئٌ ادعىٰ أن بينه وبين الشاطبي شيخًا واحدًا، لم يدركه، فكذبوه. قال ابن الجزري في غاية النهاية، (١/٥٧٩): «علي بن محمد الواسطي مقرئ، قدم دمشق فزعم أنه قرأ علىٰ الكمال بن فارس الإسكندري عن الشاطبي، فأقرأ بالخان عند باب الخواصين، وبالجامع الأموي، وراجَ علىٰ بعض الناس، فقام شيخُنا الزاهد المحدث أبو العباس أحمد بن رجب [البعلبكي]، فبيَّن أن الإسكندري وُلِد بعد وفاة الشاطبي بستِّ سنين، فافتضح، قلت: ولم يدرك المسكينُ الكمالَ الإسكندري ولا رآه، بل يكون وُلِد بعد وفاته بأكثر من خمس عشرة سنة». وقد حكىٰ حكايته أيضًا في جامع أسانيده، انظر: (ص: ٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٢) اعتقدتْه: أي في ولايَتِه وكراماته. ودلشاد هي بنت دمشق خواجا بن جوبان، قال الحافظ:=

ـ وقال ابن الجزري: كان جامعًا لأنواع الجمال من الشَّكْل الحسن والخَلْق والخُلُق وحُسن الصوت وحُسن الكتابة وحُسن النَّظْم وحُسْن الطريقة والزهد والعبادة، سمعت منه وقرأت عليه وكان له إليّ ميل كثير وعناية بالغة.

ـ وقال الحافظ: سلك طَرِيق الزّهْد والورع، واشتَهَر بذلك، حَتَّىٰ قيل إنه لم يلمس دِينَارًا وَلَا درهمًا بِيَدِهِ، وَكَانَ لَا يتَغَيَّر عَن حَالَته وَلَو دخل عَلَيْهِ مَنْ دَخَل. وَقَالَ الشِّعْرَ الْحسن، وَلم يملك إلا مَا هُوَ لابسه، وَلَا يتَكَلَّف لما يَأْكُل وَلَا مَا يلبس، وَإِنَّمَا يمشي وعَلىٰ رَأسه طاقية. **قلت**: وذكروا له أشعارًا ومدائح نبوية.

ـ قال المصنف: توفي في شهور سنة أربع وثمانين وسبعمائة [٧٨٤هـ]، بدمشق، ودُفِن بسَفْح قاسيون. وقال الحافظ: مَاتَ سنة (٧٨٣هـ).

❁ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (٢/٢٥٣)، والدرر الكامنة، (٥/٤٩٩).

❁ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف ثلاث روايات، كلها مسلسلات:

١ ـ رقم [٥٢] المسلسل بالمصافحة.

= زوجة الشيخ حسن صاحب بغداد، تزوجها بعد عمتها ببغداد، فحظيت عنده، وكان أمرها نافذًا في الممالك ولها في كل شيء يحكم عليها زوجُها نائب، وَكَانَت تميل إِلَىٰ الغرباء وتحسن إِلَيْهِم. انظر: الدرر الكامنة، (٢/٢٢٧)، والشيخ حسن زوجُها، المشهور بصاحب بغداد، هو الحسن بن حسين بن آقْبُغَا بن أيلكان النُّوين، مَلَكَ بغداد، كانت دولته سبع عشرة سنة وملك بعده ابنُه أويس. انظر: المنهل الصافي، (٥/٦٩ ـ ٧٠).

٢. رقم [٥٧] المسلسل بتفرد الشيخ.

٣. رقم [٦١] المسلسل بقنوت الصبح.

ثلاثتهم عن مسلسلات الكازروني.

❖ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلى مسلسلات الكازَرُوني:

رقم [٥٢] و[٥٧]، و[٦١].

وهذا الشيخ يروي عن الكازروني مباشرةً بلا واسطة، والأحاديث الثلاثة في مسلسلات الكارزوني، وهي المسلسلات المعروفة بالسعيدية، وقد طُبع الكتاب، مع مسلسلات العلائي، وابن الجزري، كما ذكرنا هناك في رقم [٥٢].



١٩ ـ محمد بن محمد بن مسعود الكازَروني (٧٣٥ ـ ٨١٠هـ):

هو محمد بن محمد بن مسعود الكازروني، نسيم الدين، أبو عبد الله، ابن الشيخ سعد الدين الكازروني، الشافعي، نزيل مكة.

قال الحافظ: نشأ بكازَرون[(١)]، وكان يَذْكُر أنه من ذرية أبي عليٍّ الدقاق، وأنه ولد سنة خمس وثلاثين [٧٣٥هـ].

(١) قال ياقوت في معجم البلدان، (٤/٤٢٩): «مدينة بفارس، بين البحر وشيراز»، وهي حاضرة كبيرةٌ هناك.

الفقيه الشافعي:

سماعه:

❊ قال الحافظ إن المزيَّ أجاز له.

❊ وقال السخاوي: وسمع الكثير على أبيه وأخذ عنه وعن غيره العلم.

❊ وقال أيضًا: وقرأ بمكة على الأَمَيوطي والنشاوري.

إسماعه:

❊ أسمع كثيرين في بلده وفي مكة، وقال السخاوي: ذكره العفيف الجرهي في مشيخته.

❊ قال السيوطي: وروى لنا عنه جماعةٌ من شيوخنا المكّيّين.

❊ وقد تحمَّل عنه المصنفُ في مكة. فقد قال في روايته عنه في كتابنا ـ وهي رواية واحدة عن مسلسلات والدِه ـ: «أضافني الشيخُ العالم الأصيل.. في المشعر الحرام، أعادنا الله إليه»، وذلك في غالب الظن في غضون (٧٢٨هـ) في إقامته هناك في سياق رحلة حجّه، كما ذكرنا في ترجمة المصنِّف.

ـ قال الحافظ: اشتغل بكازَرُون على أبيه، وبَرَع في العربية، وشارك في الفقه وغيره مشاركةً حسنةً مع عبادة ونُسُكٍ وخُلُقٍ رَضِيّ.

ـ قال **السخاوي**: وكان كثير العبادة والنسك متين الديانة حسن الأخلاق جاور بمكة كثيرًا وكان قدومه لها سنة اثنتين وثمانين. وكان حسن التعليم غاية في الورع في عصرنا، ثم توجه منها إلى بلاده في سنة ثمان وتسعين فأقام بها

على عادته في الإسماع والإقراء، ثم رجع متوجها لمكة فأدرك أجله بلار[١] في شوال سنة عشر.

ـ **قلت**: قد نبه السخاوي أنه وقع للحافظ والفاسي في ترجمته اختلاط بينه وبين أخٍ له اسمُه محمد أيضًا أسنّ منه، ولد سنة (٧٢٧هـ) وتوفي سنة (٨٠١هـ).

❊ مصادر ترجمته:

إنباء الغمر، (٨٤/٢)، وذيل التقييد، (٢٤٢/١)، والضوء اللامع، (٢١/١٠)، وشذرات الذهب، (٢٣/٩)، والعقد الثمين، (٣٨٢/٢)، وبغية الوعاة، (١١٣/١).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روى عنه المصنف رواية واحدة.

١ ـ رقم [٥٣] المسلسل بالإضافة على الأسودين.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ طريقه إلى مسلسلات الكازروني:

روى عنه المصنف رواية واحدة رقم [٥٣]، إلى مسلسلات الكازروني ـ والده ـ مباشرة، وهو المسلسل بالإضافة على التمر والماء، والحديث في المسلسلات الكازرونية، المعروفة بالسعيدية، تقدَّمت الإشارة إليها في الترجمة السابقة.

---

(١) قال السمعاني في الأنساب، (٤٥٧/١٢): «هي جزيرة»، ولم يزد.

٢٠ ـ محمد بن محمد بن نصر الله الأنصاري، ابن النحاس (٧١٩ ـ ٧٩٤هـ):

هو محمد بن محمد بن النجيب نصر الله بن إسماعيل بن خليفة بن نصر بن طلائع الأنصاري، جمال الدين ابن جمال الدين الدمشقي.

قال الحافظ في إنباء الغُمر: وُلِد سنة سبع عشرة وسبعمائة سنة موت أبيه.

المعروف بابن النحاس:

سماعه:

قال الحافظ في إنباء الغُمْر: اعتنىٰ به أخوه فأسمعه الكثير.

فصَّل التقي الفاسي مسموعاتِه وحضورَه، فقال:

* أُحضِر علىٰ أبي نصر ابن الشيرازي.

* سمِعَ علىٰ أحمد بن أبي طالب الحجّار: أجزاء من صحيح البخاري فصَّلها الفاسي. وحضر عليه الثلاثيات في الرابعة.

* وسمع علىٰ أحمد بن المقداد بن هبة الله القيسي، وآمنة بنت التقي ابراهيم الواسطي، من كتاب سنن النسائي رواية ابن السني.

* وعلىٰ محمد بن عمر الأصبهاني، حفيد العماد الكاتب: أجزاء من سنن النسائي، فصَّلها الفاسي.

* وحضر علىٰ القاسم بن مظفر بن عساكر: جزءًا من جامع الترمذي، عيَّنه الفاسي.

* وعلىٰ علي بن محمود بن ممدود البندنيجي: أجزاء من جامع الترمذي،

فصَّها الفاسي.

❊ وعلىٰ عبد الله بن الحسين بن أبي التائب الأنصاري، وزينب بنت يحيىٰ بن عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمية، والحافظ أبي الحجاج المزي: المعجمَ الصغير للطبراني.

❊ إسماعه:

❊ قال المصنِّف في غاية النهاية: كمال الدين أبو عبد الله الشهير بابن النحاس، شيخنا وصاحبنا وصديقنا. روىٰ عنه المصنِّف في كتابنا حديثًا واحدًا مسلسلًا، مقرونًا بأبي هريرة ابن الذهبي، وقال: «بقرية المنيحة، ظاهر دمشق، بقراءتي عليه» [٥٥]، فبيَّن مكانَ التحمُّل، وقد شرحناه هناك.

❊ وذكر قراءتَه عليه في علم القراءات. فقال في الغاية: قرأتُ عليه مسموعَه من كتاب الكامل للهُذَلي، وهو من سورة سبأ وإلىٰ آخره، بسماعِه ذلك من القاسم بن عساكر. وقال في النشر: «قراءة مني عليهما ـ مع شيخ آخر ـ بالجامع الأموي»[(١)].

❊ وقال الحافظ في إنباء الغُمر: خرَّج له ابنُ الشرايحي مشيخةً، فمات قبل أن يحدِّث بها.

ـ قال المصنِّف: وكان رجلًا خيِّرًا لطيفًا حَسَنَ المحاضرة.

ـ قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة: حدَّث، وَكَانَ صَالحًا كثيرَ السماع.

ـ قال التقي الفاسي: ذكره شيخُنا خطيبُ دمشق شهاب الدين أحمد بن

(١) النشر، (٩٢/١).

حجي في وفياته: وكان رجلًا حسنًا عنده معرفةٌ، وعلىٰ ذهنه فوائد، وشيء من تواريخ الناس، وكان يحضر المدارس، وله وظائفُ يباشرها.

ـ قال المصنِّف: توفي ليلة الأحد، سادس شوال، سنة أربع وتسعين وسبعمئة [٧٩٤هـ] بدمشق، ودفن من الغد بسَفْح قاسيون. قال الحافظ في إنباء الغُمْر: عن خمس وسبعين سنة.

❊ مصادر ترجمته:

غاية النهاية، (٢/٢٥٥)، وإنباء الغُمْر بأَبْناء العُمْر، (١/٤٤٨)، والدرر الكامنة، (٥/٥١٢)، وذيل التقييد، (١/٢٤٤)، وشذرات الذهب، (٨/٥٧٤).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة. رقم [٥٥]، المسلسل بالعدِّ، مقرونًا بأبي هريرة ابن الذهبي، إلىٰ مسلسلات قِوام السُّنَّة.

❊ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❋ الطريق إلىٰ مسلسلات قِوام السُّنَّة:

روىٰ عنه المصنِّف رواية واحدةً إلىٰ مسلسلات أبي القاسم التيمي قِوام السُّنة، مقرونًا بشيخه أبي هريرة عبد الرحمن ابن الذهبي، بالإسناد نفسِه إلىٰ مسلسلات التيمي، الذي تقدَّم ذِكْرُه في ترجمة أبي هريرة عبد الرحمن بن الذهبي رقم (٨)، وقد تكلَّمنا عليه هناك.

٢١ ـ محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري، ابن الشِّيرَجي (٦٨٢ ـ ٧٧٠هـ):

هو مُحَمَّد بن مُوسَىٰ بن سُلَيْمَان بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب الْأَنْصَارِيّ، عماد الدين، أَبُو عبد الله بن أبي البركات الدِّمَشْقِي الشهير، بِابْن الشيرجي.

هذا هو المشهورُ في لقبه وكُنيته.

أما كنيته فالمصنِّف يكنِّيه بالمعروف: «أبو عبد الله»، ولكن لقَّبه المصنِّفُ: «عز الدين» في موضعين من هذا الكتاب، انظر رقم [١]، و(٨٣). ولقَّبه «عماد الدين» كما هو المشهور، في عواليه العشاريات، روىٰ عنه فيها سبعة أحاديث.

وُلد سنة (٦٨٢هـ) عند الجمهور، وقال زين الدين عبد الباسط بن خليل الظاهري: «مولده سنة ستّ وسبعين وستمئة [٦٧٦هـ]».

قال السمعاني: «هذه النسبة إلىٰ بيع الشِّيرَج، وهو دهن السمسم، وببغداد يقال لمن يبيع الشِّيرَج: الشِّيرَجي والشِّيرجاني»[(١)].

نصّ زين الدين عبد الباسط علىٰ مذهبه: «الشافعي». ولكن أدرجه صالح آل عثيمين النجدي في تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، ضمن الحنابلة، (١١٥٣/٢) رقم (١٨٢٦)، وأبان المحقق بكر أبو زيد أنه من زيادات صاحب الكتاب علىٰ تراجم الحنابلة، وأن قرينة المصنِّف علىٰ ذلك: أنه سمع من ابن البخاري ودُفن بمقبرة الباب الصغير. **قلت**: ليست هاتان بقرينتين أكيدتيْن، إذ السماع من الفخر ابن البخاري ليس مختصًّا بالحنابلة كما هو معلوم، بل في الآخذين عنه أعيانٌ من الشافعية، وبالجملة فقد كان مسند الدنيا، وحمَل عنه

(١) الأنساب، (٢٢٣/٨).

كلُّ أحد، وهذا المصنِّف معنا من أخص شيوخه بل أخصهم صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، وهو حنبلي، والمصنف شافعي، وكذا من كبار شيوخه الحافظ المحب ابن الصامت وهو حنبلي، وهكذا. وكذا الدفن بمقبرة الباب الصغير، من المعلوم من التراجم أنها ليست مختصّةً بالحنابلة، فكونه شافعيًّا أقرب لوجوده في الشام وولايته الحسبة والخزانة. ثم إنه قد درس بالشامية البرانية، كما سيأتي، ولم تكن مختصة بالحنابلة، بل أغلب من درّس فيها من أعلام الشافعية، كابن الزملكاني، وابن المرحَّل، وحتىٰ السبكي[(١)].

الصَّدْر الرئيس المسنِد المعمَّر:

سماعه:

* قال ابن رافع: سمع من [الفخر] ابن البُخَارِيّ جُزْءَ الْأَنْصَارِيّ، وشيئًا من المشيخة.

* وأجاز له جماعة.

إسماعه:

* قال الحافظ: وحدَّث بِهِ [أي جزء الأنصاري] وَتفرد بِهِ عَنهُ [أي عن ابن البخاري].

* وقال: وَسمع مِنْهُ ابْن كثير، وَشَيخُنَا الْعِرَاقِيّ. وزاد زين الدين الظاهري: والشريف الواني. وزاد ابن قاضي شهبة: ونور الدين الهيثمي.

* سمِع منه المصنِّفُ ابنُ الجزري، وهو من أقدم شيوخه وأعلاهم، وقد

(١) يُعلَم ذلك من سياق النُّعيمي في الدارس، انظر: (١/٢١٠ ـ ٢١٤).

ساوىٰ فيه شيوخَه، إذ يروي عنه ابن كثير والعراقي، شيخا المصنِّفِ. ولذا قال الحافظ في ترجمة المصنِّف: «سمع بدمشق وبمصر من: ابن أميلة، وابن الشِّيرَجِي»[(١)]. وقد روىٰ عنه في كتابنا كما نذكر هاهنا، وقال: «فِيمَا شَافَهَنَا بِهِ بِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ» رقم [١]. وروىٰ عنه في العوالي؛ إِذِ احتاج إليه ليعلو، ويساويَ شيخَه العراقي في عشارياته. وهو من شيوخ الحافظ العراقي كما ذكرنا[(٢)]. روىٰ عنه المصنِّف في عواليه العشاريات (خ) عشرةَ أحاديث: الحديث الأول، والخامس، والثامن، والتاسع، والثالث عشر، والخامس عشر، والتاسع عشر، وقال: «سماعًا بدار الحديث الأشرفية»، والحادي والعشرين، والخامس والثلاثين، والسابع والثلاثين، كلها قراءةً أو سماعًا، وفصَّل في مواضعَ منها تواريخ السماع ومكانه وطريقة التحمُّل، فقال في الحديث الأول: «قراءة عليه وأنا أسمع، في يوم السبت ثامن عشر ربيع الآخر، سنة ثمان وستين وسبعمئة [٧٦٨هـ]، بدار الحديث الأشرفية داخل دمشق المحروسة»، وقال في التاسع: «قراءة عليه وأنا أسمع»، وكذا في غير حديث، وفي الحديث الخامس والثلاثين: «وأنا أسمع في آخرين». ولقَّبه هناك: «عماد الدين» علىٰ الجادة. وروىٰ الحافظ التقي ابن فهد، عن ابن الجزري، عنه[(٣)].

❋ وروىٰ عنه المصنِّفُ في كتاب: النشر، في سياق كلامه عن علو الإسناد، وأنه يروي العُشاريات الصحيحة، فقال: «وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فَوَقَعَ لِي

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر، (٣/٤٦٧).

(٢) روىٰ عنه الحافظ العراقي حديثًا واحدًا في الأربعين العُشارية، (ص: ١٥٤)، وهو الحديث الثاني عشر.

(٣) في لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (ص: ٨٦).

صَحِيحًا فِي غَيْرِ مَا حَدِيثٍ عَشْرَةُ رِجَالٍ ثِقَاتٍ بِاتِّصَالِ السَّمَاعِ وَالْمُشَافَهَةِ وَاللُّقِيِّ وَالِاجْتِمَاعِ»[(١)]، ثم ساق بإسناده عنه حديث: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، وعيَّن نوعَ التحمُّل وزمانه ومكانَه، فقال: «أَمَّا الْحَدِيثُ ـ فَمِنْهُ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ الثِّقَاتِ الْمُسْنِدِينَ مِنْهُمُ الْأَصِيلُ الرَّئِيسُ الْكَبِيرُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، فِي يَوْمِ السَّبْتِ ثَامِنَ عَشَرَ مِنْ رَبِيعٍ الْآخِرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ [٧٦٨هـ] بِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ»[(٢)]. **قلت**: ولم يترجم له المصنِّفُ في غاية النهاية، ولا في جامع أسانيده، ولكن ذكر في النشر، (١/٦٥)، أنه أخبره مشافهة بكتاب العنوان، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن عمران الأندلسي.

ـ قال ابن رافع: «تَوَلَّى نظر الخزانة بِمصْر وَالشَّام، والحِسْبَة بِدِمَشْق، وَطَالَ عمره وانتُفِع بِهِ»، قال ابن قاضي شهبة: «ولِيَ نظرَ الشامية البرانية[(٣)] سنة أربع أو خمس وستين [٧٦٥هـ] إلى أن توفِّي، ولم يزل مشكورَ السيرة في مباشرته. وباشر أيضًا وظيفةَ الحسبة غيرَ مرة، بعفّة ونزاهة. وولي نظر الخزانة بدمشق وبالديار المصرية». قال الحافظ: «وَكَانَ مشكوراً فِي مُبَاشَرَته عفيفاً نزهاً»، قال ابن تغري بردي: «وكان له ثروة، ولديه فضيلة، وعنده سياسة». **قلت**: لعله لذلك لقّبه المصنف: بالقاضي، وكذا ابن تغري بردي، وإلا فلم أقف على من ذكر توليتَه القضاء، ولكن الحِسْبة نوعٌ من القضاة. وكذا يوصَف

(١) النشر في القراءات العشر، (١/١٩٦).

(٢) المرجع نفسه، (١/١٩٦ ـ ١٩٧).

(٣) قال النعيمي: المدرسة الشامية البرانية: بالعقيبة، قال ابن كثير: بمحلة العوينة، وقال ابن شداد: باني المدرسة الشامية البرانية أنشأتها ست الشام ابنة نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان، أخت الملك الناصر صلاح الدين، وهي من أكبر المدارس وأعظمها وأكثرها فقهاء وأكثرها أوقافًا. انظر: الدارس في تاريخ المدارس، (١/٢٠٨).

بالرئيس، وذلك لتوليته الولايات المذكورة أيضًا.

ـ توفي عام (٧٧٠هـ). قال ابن رافع: «فِي لَيْلَة الْأَحَد سادس عشري الشَّهْر [محرم]... ببستانه بِأَرْض مقّرىٰ من ضواحي دمشق، بتربتهم، بمقبرة الْبَاب الصَّغِير». قال الحافظ: «وَله ثَمَان وَثَمَانُونَ سنة، وَقَالَ [الحسن بن عمر] ابْن حبيب [(ت: ٧٧٩هـ)، في: تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه]: عَاشَ نيفاً وَتِسْعين سنة»، قلت: هذا مبنيٌّ علىٰ الخلاف السابق في تعيين سنة ولادته.

❊ مصادر ترجمته:

الوفيات لابن رافع (٢/ ٣٤٠)، والسلوك لمعرفة دول الملوك (٤/ ٣٣١)، وتذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب، (٣/ ٣٣١)، وتاريخ ابن قاضي شهبة، (٣/ ٣٥٧، ٣٥٨)، والدرر الكامنة، (٦/ ٢١)، والنجوم الزاهرة، (١١/ ١٠٧)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (١/ ٤٢٠)، والذيل علىٰ العبر للعراقي، (١/ ٢٧٨)، وبدائع الزهور، ج ١، ق ٢/ (٨١، ٩٢).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف أربعَ روايات:

١ ـ رقم [١] أول أثر في الكتاب، إلىٰ المستدرك.

٢ ـ رقم [٦٨] مقرونًا بشيخين: أحمد بن محمد البنَّا، وأحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، إلىٰ الترغيب والترهيب لقِوام السنة.

٣ ـ رقم (٨٧)، إلىٰ الحافظ أبي نعيم، عن أبي الشيخ، من كلام الفضيل بن عياض.

٤ ـ رقم (٨٨)، إلىٰ أبي نعيم، عن أبي الشيخ، من كلام سفيان بن عيينة.

٥ ـ وساق إسنادَه إليه باللُّقِيِّ والصُّحبة، رقم (٨٣).

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

❊ طريقه إلىٰ مستدرك الحاكم:

قال: (محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن الحاكم).

رقم [١].

وقد تقدَّم ذِكر هذا الإسناد، وشرحُه والتعليق عليه في ترجمة شيخين للمصنِّف، الأول: أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، رقم (٥)، وبه روىٰ الحديث رقم [٢٢]، والثاني: الشيخة أم محمد زينب بنت القاسم العجمية، رقم (٢٣)، وبه روت الحديث [٣٢]. وإنما قدَّمنا الكلامَ علىٰ هذا الإسناد عند ابن المهندس، رقم (٥) أن أول ورود له هو عند صاحب هذه الترجمة لأسباب ثلاثة، الأول أن المصنِّف لم يروِ عن هذا الشيخ إلا رواية واحدة، وروىٰ عن ابن المهندس المذكور روايتيْن، والثاني أن اسمه يرد قبل ابن الشيرجي في ترتيب المشيخة، والثالث وهو الأهم أن حديث ابن المهندس مرفوع، أما رواية ابن الشيرجي فمن كلام الإمام أحمد.

❊ طريقه إلىٰ الترغيب والترهيب لقِوام السُّنّة:

قال: (محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، مقرونًا بشيخيه: ابن

البنّاء، وأحمد بن إسماعيل المقدسي، عن الفخر بن البخاري، عن أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني).

رقم [٦٨].

وقد تقدَّم ذِكر هذا الإسناد في ترجمة شيخي المصنِّفِ، المقرونين معه في الإسناد، الأول: أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، رقم (٥)، والثاني: أحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، رقم (٢)، كلاهما في الحديث نفسِه [٦٨]، وشرحُه والتعليق عليه في ترجمة ابن المهندس، رقم (٥).

*** طريقه إلى أبي نعيم الأصفهاني:**

قال: (محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي المكارم الحسن بن أحمد الأصفهاني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، عن أبي نعيم).

روى بهذا الإسناد أثريْن من كلام الفضيل بن عياض، رقم (٨٧)، ومن كلام سفيان بن عيينة، رقم (٨٨)، الأول بإسناده إلى أبي نعيم الأصفهاني، عن شيخه أبي الشيخ الأصفهاني. ولم أقف على تخريجهما في شيء من الكتب التي بين يديَّ!

وهذا الإسناد عينُه روى به المصنِّفُ عن حلية الأولياء لأبي نعيم، عن شيخه الحسن بن أحمد بن هلال، ابن هبل الدقاق، وتكلمنا عليه هنا، انظر الترجمة رقم (٧)، روى عنه به ستَّ روايات: [٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٧٤]. وهو إسناد سائر معروف إلى الحلية كما شرحنا هناك.

٢٢ ـ يوسف بن محمد السُّرَّمَرِّي (٦٩٦ ـ ٧٧٦هـ):

هو يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن إبراهيم الحنبلي، جمال الدين أبو المظفَّر السُّرَّمَرِّي العقيلي الحنبلي، نزيل دمشق.

وُلد في رجب سنة (٦٩٦هـ) بسُرَّ من رأىٰ[(١)].

❊ الإمام الحافظ العلاَّمة:

❊ سماعه:

❊ قال الحافظ في إنباء الغُمر: سَمِعَ ببغدادَ: من الصفِيّ عبد المؤمن، و[أبي الثناء محمود بن علي] ابن الدَّقوقي، وبدمشق: من أصحاب ابن عبد الدائم وغيرهم، وأخذ الفقه عن سراج الدين حسين بن يوسف بن أبي السَّرِيّ التُّسْتَري، ثم انتقل إلىٰ بغداد سنة تسع وعشرين [٧٢٩هـ]، وأجاز له ابن الشِّحنة وابن الدَّواليبي وغيرهما.

❊ وقال في الدُّرر الكامنة: حدَّث بِالْإِجَازَةِ عَن [أبي العباس أحمد بن أبي طالب] الحجَّار.

❊ وقال في إنباء الغُمر: «ذكره الذهبيُّ في المعجم المختص، فقال: قدِمَ علينا سنة ست وأربعين [٧٤٦هـ]، وقرأ عليَّ، وله معرفة بالمذهب ونظم جيد في علوم الحديث وغيرها انتهىٰ». **قلت**: ذكر ذلك أيضًا ابن العماد الحنبلي، لم أعثر عليه فيه.

---

(١) هي مدينة بُنِيَت بين بغداد وتكريت علىٰ شرقي دجلة، وتسمىٰ سامراء، وسر من رأىٰ، وفيها لغات. انظر: معجم البلدان، (٣/١٧٣).

إسماعه:

❊ قال ابن حجر في إنباء الغُمر: قد أخذ عنه ابنُ رافع مع تقدُّمه، وذكره في مُعجمه، وحدَّث عنه، ومات قبله. **قلت**: ذكرَ ذلك ابن حَجّي كما نقل عنه ابن العماد.

❊ وقال الحافظ تقي الدين بن فهم: روىٰ عنه جماعةٌ، منهم ابنُه إبراهيمُ.

❊ وقال بامخرمة في قلادة النحر: أجاز لجماعة، منهم المجد الشِّيرازي [الفيروزابادي].

❊ قلت: ومنهم المصنِّف، فقد روىٰ عنه في كتابنا، وفي مسلسلاته، فقال عنه في كتابنا مرةً: «شيخنا الإمام» رقم [٥٨]، ومرة: «شيخنا الإمام المحدث» رقم [٦٦]، ومرة زاد: «فيما شافهني به»، وقال في آخرِها وأتمِّها: «مشافهة منه لي بمنزله من المدرسة الحنبلية بدمشق المحروسة، في الثالثة عشرة من ذي الحجة سنة ست وسبعين وسبعمئة [٧٧٦هـ]»، رقم [٧٢]، فأبان عن مكان التحمُّل وصفته وزمنه.

ـ قال الذهبيُّ في المعجم المختص كما نقل عنه إنباء الغُمر: «له معرفة بالمذهب ونظم جيد في علوم الحديث وغيرها».

ـ وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: الإمام الْعَلَّامَة الْحَافِظ الْبركَة الْقدْوَة ذُو الْفُنُون البديعة والمصنفات النافعة جمال الدّين عُمْدَة الْمُحَقِّقين، وكان عمدةً في نقد رجال الحديث وضبطه.

ـ وقال تقي الدين المقريزي: كان إمامًا عالمًا ثقة عمدة، زاهدًا عابدًا...، وله نظم ونثر ومعرفة برجال الحديث وضبطه وبالعربية والفرائض.

ـ وقال الحافظ في إنباء الغمر: برع في العربية والفرائض، ونظم وخرَّج وحدَّث، وأُقْعِدَ بأَخَرَةٍ، وجاز الثمانين.

ـ وقال التقي ابن فهد: الإمام العلامة الحافظ، كان عمدة ثقة ذا فنون، إمامًا علامة له مصنفات عدة في أنواع كثيرة نثرًا ونظْمًا، خرَّج وأفاد، وأَمْلَىٰ روايةً وعِلْمًا.

ـ وقال ابن العماد الحنبلي: الشيخ العالم المفنّن الحافظ.

ـ وله مصنفات كثيرة، قال ابن رافع في معجمه، كما نقل السيوطي في بغية الوعاة: «بلغت مصنفاتُه مئة»، وقال الحافظ ابن ناصر الدين في التبيان: «لم نر أكثر تصنيفًا منه بعده»، وقال الحافظ في إنباء الغُمر: «يقال: إنَّ مصنفاتِه بلغت مئةً، وإنها في نيف وعشرين علمًا». وأصله عن ابن حَجّي، فيما نقل عنه صاحب شذرات الذهب، قال: «رأيتُ بخطِّه ما صورته: مؤلفاتي تزيد علىٰ مئة مصنّفٍ كبار وصغار في بضعة وعشرين علمًا، ذكرتُها علىٰ حرف المعجم في «الروضة المورقة في الترجمة المونقة»». وقال الحافظ في الدرر الكامنة: «ونظم عدَّة أراجيز فِي عدَّة فنون، وَخرَّج لغير وَاحِد».

ـ من تصانيفه: عقد اللآلي في الأمالي، وغيث السحابة في فضل الصحابة، ونشر القلب الميت بفضل أهل البيت، وعجائب الاتفاق وغرائب ما وقع في الآفاق، والأربعين الصحيحة فيما دون أجر المنيحة [مطبوع]، والثُّمانيات، ونظم مختصر ابن رزين في الفقه الحنبلي، ونظم الغريب في علوم الحديث لأبيه نحو من ألف بيت، وشفاء الآلام في طبِّ أهل الإسلام، وإحكام الذريعة إلىٰ أحكام الشريعة [مطبوع]، والأرجوزة الجلية في الفرائض الحنبلية [مطبوع]، والحَمِيّة الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية ـ نظم [مطبوع]،

وشرح اللؤلؤة في النحو [مطبوع]، ونهج الرشاد في نظم الاعتقاد ـ نظم [مطبوع]، وخصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب على جميع الأنبياء عليهم السلام [مطبوع ومعه دراسة موسَّعة عنه وعن منهجه العقدي[(١)]].

ـ توفي يوم السبت الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة ست وسبعين وسبعمئة [٧٧٦هـ] ودُفِن بمقبرة الصوفية بدمشق. قال الحافظ في الدرر الكامنة: وقد جاز الثمانين.

❊ مصادر ترجمته:

درر العقود الفريدة للمقريزي، (٣/٥٥٨)، والرد الوافر لابن ناصر، (ص: ١٣٠)، والتبيان لبديعة البيان له، (٢/٣١٩)، والدرر الكامنة، (٦/٢٤٧)، وإنباء الغمر، (١/١٠٢)، وبغية الوعاة، (٢/٣٦٠)، ولحظ الألحاظ، (ص: ١٠٦)، ونيل الأمل في ذيل الدول، (٢/٩٥)، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، (٦/٢٨٠)، والمنهج الأحمد، (٥/١٤٣)، والدر المنضد، (٢/٥٥٥)، درة الحجال في أسماء الرجال، (٣/٣٥٧)، وشذرات الذهب، (٨/٤٢٩)، وتسهيل السابلة، (٢/١١٧٠)، والسحب الوابلة، (٣/١١٨١)، وغير ذلك.

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روى عنه المصنف أربع روايات:

١ ـ رقم [٥٨] المسلسل بوصف الثقة.

---

(١) وهو رسالة ماجستير، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (٢٠١٥م)، للباحث خالد بن منصور المطلق.

٢ ـ رقم [٦٦] المسلسل بالتجربة.

٣ ـ رقم [٧١].

٤ ـ رقم [٧٢] المسلسل بقراءة آية الكرسي قبل النوم، إلىٰ مسلسلات ابن الجوزي.

❊ طرق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنف ثلاث روايات مسلسلة: [٥٨، ٦٦، ٧٢]، ورواية غير مسلسلة: [٧١].

❊ طريق المسلسلات للسُّرَّمَرِّي:

فأما الروايات المسلسلة فيرويها عنه مباشرةً، فهو شيخه، وقد ذَكَر بعضُ من ترجم للسُّرَّمري أن له مسلسلات[(١)]. فقد ذكر النجم ابن فهد في معجمه في ترجمة شيخه: عبد السلام بن موسىٰ بن أبي بكر بن أكبر الشيرازي العجمي المكي الشهير بالزمزمي، أنه سمع «القاضي مجد الدين الشيرازي مسلسلات السُّرَّمَرِّي[(٢)] العشرة»[(٣)].

وقد روىٰ السُّرَّمَرِّيُّ المسلسلاتِ الثلاثةَ بالإسناد نفسه: [٥٨، ٦٦، ٧٢]: (عن أبي الثناء محمود بن علي الدَّقوقي، عن عبد الصمد بن أبي الجيش، عن يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي، عن **ابن الجوزي**).

---

(١) أرشدني إلىٰ ذلك الدكتور يوسف المرعشلي، في معجم المعاجم والمشيخات، (١/٤٧٧)، حيث ذكر أن له: «مسلسلات السرمري»، ذكرها النجم ابن فهد في معجمه، (ص: ١٤٢).

(٢) جاء في الأصل: «السرمدي»، وهو تحريف شائع للسرمري.

(٣) معجم الشيوخ لعمر بن فهد الهاشمي، (ص: ١٤١).

ولم أقف علىٰ المسلسليْن [٥٨ ، ٦٦] في مسلسلات ابن الجوزي، المخطوطة، وهو لم يرو في تلك المسلسلات عن أبي منصور البغدادي محمد بن عبد الملك ابن خيرون، وهو شيخه في الحديث [٥٨]، ولكنه يروي كثيرًا عن شيخه أبي الفضل السلامي محمد بن ناصر في المسلسلات وخارجها، وهو شيخه في المسلسليْن [٦٦ ، ٧٢]، ولكن لم أقف علىٰ الأول منهما [٦٦] في مسلسلات ابن الجوزي.

وأما الحديث رقم [٧٢] فقد وقفتُ عليه في مسلسلات ابن الجوزي المخطوطة، الحديث الحادي والعشرون.

وروىٰ عنه المصنِّفُ الحديثَ رقم [٧١] من غير تسلسل، وهو حديثٌ نادرٌ جدًّا، إسناده تالف، موقوف علىٰ عليٍّ رضي الله عنه.

ثانيًا: شيخات الحديث النساء

٢٣ ـ زينب بنت القاسم العجمية (ت: ٧٧٤هـ):

زينب بنت قاسم بن عبد الحميد بن أحمد بن الدبابيسي. قال الحافظ: الصالحية، الْمَعْرُوفُ أبوها بِابْن العجمي، أم الْبَهَاء. قلت: كنّاها المصنِّف في روايته عنها: أم محمد.

❊ الشيخة المسنِدة:

❊ سماعها:

❊ قال التقي الفاسي: سمعت علىٰ الفخر بن البخاري مشيختَه الظاهرية. زاد ابن حجر: سنة (٦٨٧هـ).

❊ إسماعها:

❊ قال الحافظ: حدَّثت بمشيخة ابن البخاري الظاهرية. وقال: سمع منها بعضُ شيوخنا، وحدَّثت.

❊ روىٰ عنها المصنِّف في كتابنا، وقال: «أخبرتنا الشيخة... فيما شافهتْنا به». وروىٰ عنها في عواليه عشرةَ أحاديث: الحديث الرابع، وقال: «قراءة مني عليها ببستانها بالسَّهم ظاهر دمشق»، فذكر مكان التحمّل وصفته، والحديثَ الخامس، والسابع، والتاسع، والعاشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والسابع عشر، والثاني والعشرين، والرابع والعشرين.

❊ **قلتُ**: لها ذِكرٌ ليس بالقليل في كتب الأسانيد والسماع، فالتقطتُ من ذيل التقييد والضوء اللامع بعضَ من سمع منها: محمد بن عبد الله بن ظهيرة، قاضي مكة ومفتيها، سمع منها الثالث من مشيخة الفخر تخريج ابن الظاهري، ذيل، (١٣٨/١)، وأبو هريرة عبد الرحمن بن حسن ابن السراج اللخمي المصري المعروف بالقبَّابي، الضوء اللامع، (١١٣/٤)، وأبو الفرج عبد الرحمن بن يوسف الزين الصالحي الحنبلي المعروف بابن قُريج، سمع منهى منتقًى من مشيخة الفخر، الضوء، (١٦٠/٤)، وعبد الرحيم بن أحمد بن المحب الصالحي الحنبلي، سمع عليها جزء الأنصار من المشيخة، ضوء، (١٦٧/٤)، والسخاوي نفسه، أخذ عنها إجازةً، الضوء، (٩/٨).

ـ مَاتَتْ بِدِمَشْق سنة (٧٧٥هـ) ـ في الذيل: (٧٧٤هـ)، عن تسعين سنة.

❊ مصادر ترجمته:

الدرر الكامنة، (٢٥٢/٢)، وإنباء الغُمر بأبناء العُمر (٦٥/١)، وذيل التقييد، (٣٧١/٢)، ولحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: ١٠٦).

❊ الرواية عنها في أسنى المطالب:

روىٰ عنه المصنِّف روايةً واحدة، رقم [٣٤] إلىٰ المستدرك.

❊ طريق المؤلف عنها في أسنى المطالب:

❊ طريقها إلىٰ مستدرك الحاكم:

قال: (أم محمد زينب بنت القاسم العجمية، عن الفخر ابن البخاري، عن أبي الفتوح العجلي، عن قِوام السُّنة، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم).

رقم [٣٤].

وهذا هو الإسناد نفسه للمصنف إلى الحاكم الذي ذكره في الحديث [٢٢]، وقد تقدَّم الكلام عليه في ترجمة شيخ المصنِّف: أحمد بن محمد بن الحسين البنا، المهندس، رقم (٥). وكذا تقدّم ذكره في ترجمة ابن الشيرجي، رقم (٢١)، وبه روى الأثر رقم [١] في كتابِنا. وأبو بكر بن خلف الشيرازي، معروفٌ برواية المستدرك.



٢٤ ـ سِتّ العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية:

هي سِتُّ العَرَب بنت محمد بن الفَخْر علي بن أحمد بن عبد الواحد، المعروف جدُّها بابن البخاري، أم محمد الصالحية.

❊ الشّيخة الصّالحةُ الحنبلية المُسْنِدَة المُكْثِرَة:

❊ سماعها:

❊ قال الحافظ: أُحْضِرت عليه [يعني جدّها: الفخر ابن البخاري]، فكان عندها من حديثه من الكُتُبِ الطِّوال والأجزاء شيءٌ كثيرٌ، وحدَّثت وطالَ عُمرُها.

وفصَّل التقيُّ الفاسي في سماعها على الفخر ابن البخاري، فقال:

❊ سمعتْ، وهي حاضرةٌ، على جدِّها الفخر، جميعَ السُّنَنِ الكبرى للبيهقي، خلا من باب: ما جاء في تنبيه الإمام على من يراه أهلًا للخلافة، إلى آخر الجزء الثاني والخمسين بعد المائة من الأصل، وهو في أثناء باب: ما جاء في قتال أهل البغي والخوارج، وخلا من باب: العبدُ يقذِف حُرًّا، إلى باب:

الرخصة في الأوعية بعد النهي. فإجازةً[١] لذلك عن عبد الله بن الصفَّار، عن زاهر الشحَّامي الظاهري، [وعن] منصور الفراوي، عن الفارسي، كلاهما [الشحامي والفارسي]، عن البيهقي.

❊ و[علىٰ جدّها] الغيلانيات في أحد عشر جزءًا، ومشيخة جدها تخريج ابن الظاهري، وصحيح مسلم، وفوائد سمُّويه.

❊ قال العماد: حضرت علىٰ جدِّها كثيرًا، وعلىٰ عبد الرحمن بن الزّين، وغيرهما.

❊ إسماعها:

❊ قال العماد: وحدّثت، وانتشر عنها حديثٌ كثير، وسمع منها الحافظان العراقي والهيثمي، والمقرئ [شهاب الدين] ابنُ رجب وذكرها في معجمه.

❊ قال التقي الفاسي: وحدَّثت كثيرًا، سمِعَ منها أهلُ بلدها، والرحالون، منهم شيخُنا زين الدين العراقي. ومن مسموعه عليها من كتاب الإيلاء في السنن الكبير للبيهقي إلىٰ آخر السنن.

❊ وقال الحافظ: أخذ عنها شيخنا العراقي وأحضر ولدَه عندها.

❊ وقال الفاسي: أجازت لشيخنا العز ابن الفرات.

❊ وروىٰ عنها المصنِّف في النشر بإسنادها إلىٰ سنن البيهقي الكبرىٰ، فقال: «أخبرتنا ست العرب ابنة محمد بن علي، مشافهةً في دارها بسفح قاسيون

(١) أي أنها تروي عن جدِّها هذا المذكورَ من سنن البيهقي، وجدُّها يرويه بالإجازة عن الصفار ومنصور الفراوي.

سنة ست وستين وسبعمئة»[(١)]، وقال مرة: «فيما شافهتْني به بمنزلها من الزاوية الأرموية، بسفح قاسيون، في سنة ست وستين وسبعمئة»[(٢)] إلىٰ البيهقي أيضًا. وروىٰ عنها في كتابِنا، فقال: «فيما شافهتني به»، رقم [٣٢]، وقال مرةً: «إجازةً إن لم يكن سماعًا»، رقم [٦٩]، وهذا معناه أنه قرأ عليها أو سمع منها، وأجازتْه أيضًا، ولما لم يكن المصنِّف محقِّقًا للمسموع من المجاز، فإنه يحتاط بذكر ذلك، ولا يدلس أنه سماع، ولا يقطع أنه إجازة، وهذا احتياطٌ حسن، وديانة. وروىٰ عنها في العوالي، الحديث الرابع عشر، وقال: «إجازة».

ـ قال ابن رافع[(٣)]: طال عمرُها، وانتفع بها.

ـ تُوفيت سنة (٧٦٧هـ) قال العماد: ليلة الأربعاء، مستهل جمادىٰ الأولىٰ، بسفح قاسيون، قال ابن رافع: صلِّي عليها عقيب الظّهْر بالجامع المظفَّري.

❊ مصادر ترجمته:

الوفيات لابن رافع (٢/٣٠٤)، والدرر الكامنة، (٢/٢٥٩)، وذيل التقييد، (٢/٣٧٤)، وشذرات الذهب، (٨/٣٥٧)، والمقصد الأرشد، (١/٤٣٣).

❊ الرواية عنها في أسنى المطالب:

روىٰ لها المصنِّف ثلاث روايات:

١ ـ رقم [٣٢] إلىٰ المستدرك للحاكم من طريق الحافظ أبي بكر البيهقي.

---

(١) النشر، (١/٢).

(٢) النشر، (١/٢٤٠). وقد روىٰ عنها هناك مرارًا إلىٰ سنن البيهقي بالإسناد المذكور معنا آخر الترجمة، انظر: (٢/٤١٣، ٤١٤، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٦٤، ٤٦٦).

(٣) يعني في الوفيات، كما في مصادر ترجمتها هنا. ووقع في المقصد الأرشد، (١/٤٣٤): ابن قانع، وهو عجيب.

٢ ـ رقم [٦٩] إلىٰ أبي بكر بن أبي الدنيا.

٣ ـ رقم [١٠١] إلىٰ شعب الإيمان للبيهقي (أنا أبو بكر الحافظ) (قال: وأعلىٰ من هذا بدرجة أخبرتنا الشيخة أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية مشافهة).

❊ طرق المؤلف عنها في أسنى المطالب:

❊ أولًا: طريقها إلىٰ أبي بكر البيهقي عن المستدرك للحاكم:

قال المصنف: (أم محمد ست العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية، عن جدها الفخر ابن البخاري، عن أبي سعد الصفَّار، عن أبي القاسم الشحَّامي، عن البيهقي، عن الحاكم).

رقم [٣٢]. وساق الحديثَ، وعزاه إلىٰ الحاكم، عن طريق البيهقي.

وأنا في توقُّفٍ من كونِ هذا الإسناد إلىٰ مستدرك الحاكم، وإن كان المصنِّف عزا الحديثَ إلىٰ مستدرك الحاكم، فليس هذا بمُشكل، فكثيرًا ما يروي البيهقي عن شيخه الحاكم، فيحتمل كون الحديث في أحد مصنَّفات البيهقي عن شيخه الحاكم، والحديث رواه الحاكم، فهذا كثيرٌ.

وذلك التوقُّف لأسباب:

❊ **أولًا**: لم يذكر من ترجم لستِّ العرب من مسموعاتها: المستدرك. وهذا مُجمل، فقد يقال إنهم ذكروا أن مسموعاتها عن جدها كثيرة، ومنها الكتب الطوال، ولكنني لم أجد البتة إسنادًا للمستدرك فيه ست العرب، ولو فُرض أنه من سماعاتها فإنه ينبغي أن يكون بإسناد الفخر ابن البخاري جدّها، الإسناد

المعروف له إلىٰ المستدرك، وليس ذلك الإسناد، ويؤكّد ذلك ما يلي.

❊ **ثانيًا:** أن هذا ليس الإسناد المعروف للفخر ابن البخاري لكتاب الحاكم، حيث يرويه الفخر ابن البخاري من طريق: (أبي الفتوح منتجب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصفهاني العجلي، عن قِوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن الحاكم)، وهذا الإسناد لابن البخاري إلىٰ المستدرك قد روىٰ به المصنِّف نفسُه حديثًا عن شيخه أحمد بن محمد بن الحسين البنا، وهو الحديث رقم [٢٢]، وارجع إلىٰ ترجمته في هذه المشيخة، رقم (٥)، فقد بحثنا هذا الإسناد هناك.

❊ **ثالثًا:** أن هذا ليس الإسناد المعروف لمستدرك الحاكم، الذي هو عزيزٌ أصلًا، كما قال الرُّوداني: «المستدرك، قال الحافظ: وهو قليل الوجود ولذا لم يقع بالسماع، وانما وقع بالإجازات»[(١)]. فإسناد المستدرك السائر، هو عن (القاسم بن مظفر، عن أبي الحسن بن المقير، عن أبي الفضل أحمد بن طاهر الميهني، عن أبي بكر بن خلف الشيرازي)[(٢)]، وانظر شرحنا لهذا الطريق في هذا الموضع من ترجمة شيخه البنا المذكور رقم (٥).

❊ **رابعًا:** أن هذا الإسناد المذكور هنا إنما هو الإسناد المعروف المشهور لكتب البيهقي: (الفخر، عن الصفار، عن زاهر الشحامي، عن البيهقي)، هذا إسنادٌ معروف. وقد خرَّج به المصنِّف حديثًا إلىٰ البيهقي، وهو الحديث رقم [٩٧] ولْيُرْجع إلىٰ ترجمة شيخه ابن هبل الدقاق الطحان رقم (٧)، وإلىٰ موارد المصنِّف في الكتاب.

---

(١) صلة الخلف بموصول السلف، (٢٨٣).

(٢) انظر: المعجم المفهرس، (٤٦)، وبرنامج التجيبي، (١٤١).

❊ **خامسًا:** ومما يؤكد ذلك أن الحديث الثالث الذي أخرجه عن هذه الشيخة: أخرجه بهذا الإسنادِ نفسه إلىٰ الحافظ أبي بكر البيهقي في أحد كتبه، وهو شُعَب الإيمان، وقد رواه عن الحاكم أيضًا، فهذا هذا. والمواضع العديدة التي أحلْنا إليها من روايته عنها في كتاب النشر، هي بهذا الإسناد نفسِه، وكلها إلىٰ سنن البيهقي.

فلستُ أتردد أن هذا الإسناد إلىٰ البيهقي، وإن لم أعثر عليه، فإن مصنفاتِه كثيرة، وقد لا يكون ما لدينا منها تامًّا أيضًا، ولا تعارَض بين ذلك وبين تخريجه من المستدرك، كما شرحنا من قبل.

وكما ذكرنا، فهذا إسناد سائر لكتب البيهقي، ذكره كثيرٌ من العلماء، وفي كثير من الأثبات والفهارس والإجازات، انظر علىٰ سبيل المثال: صلة الخلف، (ص: ٢٧٥). وسنذكر المزيد في الطريق الثالث، لأنه إلىٰ شُعَب الإيمان للبيهقي أصالةً. وفي تراجم رجال الإسناد: (الفخر، والصفار، والشحامي): النصُّ علىٰ تلقّيهم السنن الكبرىٰ للبيهقي بعضهم عن بعض، والفخر عن الصفار بالإجازة، وقد ذكرنا هذا في تراجم رجال الإسناد في هذا الموضع في الرواية رقم [٣٢]، وأحلنا عليه بعد ذلك حين تكرر.

❊ **ثانيًا: طريقها إلىٰ ابن أبي الدنيا:**

قال المصنِّف: (أم محمد ست العرب، عن جدها الفخر ابن البخاري، عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الخُشُوعي، عن أبي محمد عبد الكريم بن حمزة السُّلَمي، عن الخطيب البغدادي، عن أبي الحسن الحَمَّامي، عن أحمد بن سلمان النَّجَّاد، عن أبي بكر ابن أبي الدنيا القرشي).

رقم [٦٩].

وقفتُ على هذا الإسناد في معجم الشيوخ الكبير للذهبي (٢/٢٧٦)، في ترجمة: محمد بن محمد بن علي المحدث العالم مجد الدين أبو عبد الله الصيرفي الدمشقي، سبط المحتسب بن الحبوبي. حيث ساق حديثًا عنه من هذه الطريق: (أنا الخشوعي، أنا عبد الكريم بن حمزة، نا أبو بكر الخطيب، أنا أبو الحسن الحمامي، أنا أبو بكر النجاد، نا عبد الله بن محمد)، به.

وكذا في معجم الشيوخ للسبكي (ص: ٥٣٢)، في ترجمة: أبي بكر بن عبد العزيز بن أحمد بن رمضان بن صالح الأنصاري الدمشقي، الشيخ العدل سيف الدين ابن عز الدين المعدل. حيث قال: «سمعت عليه فوتَ شَهْدَةَ من كتاب: الفرج بعد الشدة، لابن أبي الدنيا القرشي، بسماعه من ابن النشبي، بسماعه من الخشوعي، بسماعه من عبد الكريم بن حمزة، بسماعه من الخطيب، عن الحمامي، عن أحمد بن سلمان النجاد، عنه»، وهذا هو كتابنا.

هذا وإن لم أقف على هذه الطريق بتمامها لمصنَّفات أبي بكر بن أبي الدنيا عمومًا، أو الفرج بعد الشدَّة له خصوصًا: في الأثبات المشهورة. والنَّجَّاد معروفٌ بالأخذ عن أبي بكر بن أبي الدنيا كما هو معروف في ترجمته.

ولكتُب ابن أبي الدنيا أسانيد متنوِّعة في كتب الرواية، ولكن الإسناد المعروف لكتب ابن أبي الدنيا: هو من رواية أبي علي بن صفوان عنه، وغالبًا يروي عن أبي علي بن صفوان: أبو الحسين بن بُشران[(١)]. وكتاب الفرج بعد

(١) انظر إسناد كتاب الوجل: المجمع المؤسس (١/٢٣٥)، وكتاب التوكل: برنامج الوادي آشي (ص: ٢٣٠)، وصلة الخلف بموصول السلف (ص: ١٥٤)، وكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: صلة الخلف بموصول السلف (ص: ١٢٧).

الشدة ـ الذي معنا هنا ـ: يُروَىٰ بهذا الإسناد أيضًا[١].

والطرقُ الأقل منها ما يروَىٰ من طريق أحمد بن الحسن النجاد ـ الذي معنا ـ، ولكن يروِي عنه غالبًا: أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان[٢]، وأحيانًا: أبو الحسن بن رزقويه، عنه[٣]، وأحيانًا: الحسن بن عثمان بن بكيران، عنه[٤].

ومن الأسانيد القريبة ممّا معنا لوجود الفخر ابن البخاري، والخطيب البغدادي، وكلاهما من رجال إسنادنا: إسنادُ كتاب الخائفين الذي ساق الرُّوداني إسنادَه في: صلة الخلف بموصول السلف، (ص: ٢٢٩): (به إلىٰ الفخر بن البخاري، عن أبي حفص ابن طبرزد، عن عبد الرحمن بن محمود القزاز، عن أحمد بن ثابت الخطيب، عن محمد بن دارست العلَّاف، عن الحسن بن صفوان البردعي عنه). ولكن منتهاه إلىٰ أبي علي بن صفوان كما ترىٰ، وليس إلىٰ النجَّاد.

ولكن هذا لا يضرُّ الإسناد، فجميع رجال هذا الإسناد معروفون بالسماع عن بعض، كما بيَّنته في بيان رجال الإسناد في موضعه عند هذا الحديث، فهو إسناد ثابت صحيح متصل إلىٰ منتهاه: ابن أبي الدنيا. وقد وقفنا عليه في معجمي الذهبي والسبكي، كما تقدَّم.

---

(١) انظر: المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (٢/١٥٠)، وبرنامج الوادي آشي (ص: ٢٢٩)، وصلة الخلف بموصول السلف (ص: ٣١٣).

(٢) انظر: إسناد كتاب: الشكر: المجمع المؤسس، (١/١١٣ ـ ١١٤)، وصِلَة الخلف بموصول السلف (ص: ٢٧٤).

(٣) انظر: إسناد كتاب: اصطناع المعروف: المجمع المؤسس، (٢/٢٧٠).

(٤) انظر: إسناد كتاب: صفة الجنة: صلة الخلف بموصول السلف (ص: ٢٨٥). وهو الذي يروي كتابه: مسند عمر، مطبوع، انظر: (ص: ٤٧).

قلت: وهذا يدل على أن كتب الأسانيد والأثبات ـ المشهورة السائرة على الأقل ـ لم تحفظ جميع الأسانيد التي كان يستعملها العلماء في الرواية الحية بالأسانيد.

❊ ثالثًا: طريقها إلى شعب الإيمان للبيهقي:

قال المصنّف: (أم محمد ست العرب، عن جدها الفخر ابن البخاري، عن أبي سعد الصفَّار، عن أبي القاسم الشحَّامي، عن البيهقي).

رقم [١٠١] (٧٤).

وهذا إسنادٌ سائرٌ معروفٌ إلى سنن البيهقي، كما ذكرنا في الطريق الأول، وتروي به الشيخة ست العرب إلى الحافظ البيهقي كثيرًا. وكما ذكرنا عن تراجم رجاله. وقد روى به المصنّف عنها في النشر، انظر: (٢/٤٤٥).

وقد رُوِي بهذا الإسناد إلى البيهقي: في مستخرج العراقي على مستدرك الحاكم، (ص: ٧١، ١١١)، وفي إسناد الذهبي إلى البيهقي، في المهذب في اختصار السنن الكبير، (المقدمة: ١٩)، وفي إسناد المزي، في تهذيب الكمال، (٢٢/٥٣٨، ٣٤/١٣٣)، وغير ذلك، وروى به القزويني في مشيخته جميعَ كتب البيهقي، انظر: مشيخة القزويني، (ص: ٥١٣)، وفي: إثارة الفوائد المجموعة للعلائي، (١/٣٥٥)، وفي إسناد القزويني في مختصر شعب الإيمان، (ص ٢٠)، وفي إسناد البوصيري إليه، في إتحاف الخيرة المهرة، (٨/٢٨٥)، والحافظ في تغليق التعليق، (٥/٣٢٣)، وفي موافقة الخُبر الخَبر، (١/١٧٥)، وانظر ترجمة الصفَّار، في التقييد، (ص: ٣٢٧).

وروى به المصنف رقم [٩٧] عن شيخه الحسن بن أحمد بن هلال، ابن

هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته رقم (٧)، وروى به الحديث رقم [٣٢]، من طريق هذه الشيخة صاحبة الترجمة، وقد تكلمنا عليه هنا، وهناك عند الحديث أبنَّا عن رجاله وتحملهم عن بعض.



ثالثًا: شيوخ القرآن

وقد اقتصرنا في ترجمة شيوخه في القرآن على ما ذكره المصنِّف في كتابه غاية النهاية في طبقات القراء، إذ كتابُه هذا هو المنتهى في هذا الفن، وفيه من تفاصيل سماعات وقراءات علماء القراءات ما ليس في غيره، كما أنه ينص فيه على شيوخه من هؤلاء القراء وما قرأ عليهم وما سمع منهم، وما سمعوا وما قرأوا على مشايخهم، ورب الدار أدرى بما فيها، فاعتمدتها أصلًا، وحليتها بزياداتٍ يسيرة من مصادر ترجماتهم.

٢٥ ـ عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن السلّار (٦٩٨ ـ ٧٨٢هـ):

ترجَم له المصنِّف ترجمةً مستوفاة في كتابه في طبقات القراء: غاية النهاية، (٢/٤٨٢ ـ ٤٨٣)، وفيما يلي أهمّ ما فيها، وأزيد عليها زياداتٍ، ثم أورد مصادرَ ترجمته:

هو عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن بَيْرم بن بهرام بن بختيار ابن السلَّار، أمين الدين، أبو محمد، وُلد (٦٩٨هـ).

قال ابن الجزري: «إمام مقرئ محقِّقٌ كامل عارف صالح»

وفصَّل مشيختَه وقراءَتَه، فقال: تلا بالسَّبْع مفردًا وجامعًا على الشيخ مجير الدين محمد بن عبد العزيز البياني، وعلى الشيخ وجيه الدين يحيى بن أحمد بن خذاذاذ الخلاطي، ثم رحل إلى الديار المصرية، فتلا بالسبع على التقي الصائغ سنة أربع وعشرين وسبعمئة، ثم رجع فتلا بالسبع أيضًا جمْعًا على

الشهاب أحمد بن محمد بن إسماعيل الحراني ، فوصل عليه إلىٰ سورة المؤمنون وتوفي .

قال ابن الجزري: «بقي حتىٰ انفرد بالتلاوة عن الصائغ ، ورحل الناسُ إليه ، وولي المشيخة الكبرىٰ بدمشق بعد وفاة ابن اللبان ، وانتهت إليه المشيخةُ بالشام ، وكان إمامًا خيِّرًا ديِّنًا مُنْقطِعَ القرين جامعًا لفنون من العلم كالنحو والفقه والتفسير» .

وحكىٰ عن تلمذته عليه ، فقال: «هو أولُ شيخٍ انتفعتُ به ولازمتُه وصحَّحْتُ عليه الشاطبية دروسًا وعرضًا[(١)] ، وتلوتُ عليه ختمةً بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير ، وختمتُ بقراءة حمزة ، وقصدتُّ الجمْعَ عليه فمنعني لسوء الوسائط ، فقرأتُ عليه لنافع وابن كثير جمعًا إلىٰ أواخر سورة الرعد ، ورأيتُ الأمرَ يطول عليَّ فانقطعت عنه لذلك وغيرِه» .

ويبدو من النصّ السابق أن المصنِّف كان يعتقد أنه كان بإمكانه القراءة بالجمْع علىٰ ابن السلَّار ، ولكن من توسط له لم يبذل العناية الكاملة لتحقيق ذلك . ولكنه يبدو أكثر تفهُّمًا لامتناع شيخه من إقرائه بالجمْع في كتاب النشر ، في بحْثِه التاريخي والفنِّي عن ظاهرة الجمْع بالقراءات في ختمة واحدةٍ ، حيث يقول: «ولم يكن أحد من الشيوخ يسمح به إلا لمن أفرد القراءاتِ وأتقن معرفةَ الطرق والروايات ، وقرأ لكل قارئ ختمةً علىٰ حِدَةٍ ، ولم يسمح أحدٌ بقراءة

(١) قال في النشر ، (١/٦٣ ـ ٦٤): «وأخبرني بشرحها للشيخ المنتجب ابن أبي العز بن رشيد الهمذاني ، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمئة بدمشق: شيخُنا الإمام أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف بن السلار سماعًا وقراءة لها وإجازة للشرح ، قال: أخبرني به كذلك الشيخ الوحيد يحيىٰ بن أحمد الخلاطي إمام الكلاسة ، قال: أخبرنا بها الصاين محمد بن الزين الهذلي سماعًا وقراءة وتلاوة ، أخبرنا المؤلف كذلك» .

قارئ من الأئمة السبعة، أو العشرة في ختمة واحدة فيما أحسب إلا في هذه الأعصار المتأخرة»[(١)]، ثم قال: «ولما طلبتُ القراءاتِ أفردتُّها على الشيوخ الموجودين بدمشق، وكنت قرأتُ ختمتيْن كاملتيْن على الشيخ أمين الدين عبد الوهاب بن السلار، ختمةً بقراءة أبي عمرو من روايتيه، وختمة بقراءة حمزة من روايتيه أيضًا، ثم استأذنتُه في الجمْع فلم يأذن لي، وقال: لم تُفْرِدْ عليَّ جميعَ القراءات، ولم يسمح بأكثر من أنْ أَذِنَ لي في جمْع قراءة نافع وابن كثير فقط. نعم، كانوا إذا رأوا شخصًا قد أفرد وجمَع على شيخٍ مُعتَبَرٍ وأُجيز وتأهَّل فأراد أن يجمع القراءاتِ في ختمْةٍ على أحدهم؛ لا يكلفونه بعد ذلك إلى إفرادٍ لعِلْمهم بأنه قد وصل إلى حدِّ المعرفة والإتقان»[(٢)].

وزاد المصنِّف تفاصيلَ تتعلق بهذه الختمات، وبيّن مضمَّنها وتاريخَها، في جامع أسانيدِه. فقال: «قرأتُ عليه القرآن العظيمَ ختمةً بقراءة أبي عمرو بن العلاء، من روايتيْه، بمضمَّن الشاطبية والتيسير، ابتدأتُها في شوال سنة خمس وستين [٧٦٥هـ]، وختمتُها في سنة ست [٧٦٦هـ]. ثم قرأتُ عليه ختمةً كاملةً بقراءة أبي عمرو بن العلاء وحمزة الزيات، ابتدأتُ بها في سنة ست [٧٦٦هـ]، وختمتُها في سنة سبع [٧٦٧هـ]. ثم شرعت عليه في ختمةٍ تالية، جمعتُ فيها بين قراءة نافع وابن كثير، ابتدأت بها في سنة سبع [٧٦٧هـ] ووصلت فيها إلى أواخر التوبة». ونلاحِظ بعض الاختلاف بين ما ذكره هنا، وما ذكره في غاية النهاية، حيث ذكر هناك أنه بلغ في قراءة الجمع بين نافع وابن كثير: أواخرَ الرعد، وهذا زيادة عما ذكره هنا من بلوغه التوبةَ فحسب. كما أن تأريخه هنا يقتضي أنه ختم لأبي عمرو وهو في الرابعةَ عشرة تقريبًا، وكان قد قال في الغاية

(١) النشر في القراءات العشر، (٢/١٩٥).

(٢) المصدر نفسه، (٢/١٩٦).

إنه دون البلوغ بكثير. ثم إن ظاهر كلامه في جامع الأسانيد أنه أفرد أبا عمرو، ثم جمع بينها وحمزة، أما كلامه في الغاية والنشر فإنه أفرد أبا عمرو وحمزة.

قلت: وكان ابن السلار من محبّي شيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه، وتزوج من قرابته، قال ابن ناصر الدين: «زَوْجُ شيخِتِنا زَيْنَب ابْنة الإمام شرف الدّين عبد الله ابْن تَيْمِية أخي تَقِيّ الدّين ﷺ، وَكَانَ الشَّيْخ أَمِين الدّين الْمشَار إليه يعظِّم الشَّيْخَ تَقِيّ الدّين ويُثْنِي عَلَيْهِ، ويذكره بشيخ الإسلام فِي تَرْجَمته، وَأوصىٰ أَن يدْفن عِنْده، فَدُفِن فِي تربته، ورثاه بقصيدةٍ دالية سُمِعَتْ مِنْهُ وَرُوِيَت عَنهُ»[(١)].

توفي ليلة الأربعاء ثامن عشر شعبان سنة (٧٨٢هـ)، ودفن بمقابر الصوفية جوار شيخ الإسلام ابن تيمية. قال المصنِّفُ: «وَوَلِيتُ بعده المشيخةَ الكبرىٰ في التاريخ المذكور».

قلت: له كتاب: «طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم»، مطبوع، بتحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية ـ صيدا بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

❊ مصادر ترجمته:

الرد الوافر، (ص ١١٠)، وغاية النهاية، (٢/٤٨٢ ـ ٤٨٣)، وجامع أسانيد ابن الجزري، (ص: ١٣٠)، والدرر الكامنة، (٣/٢٤٠)، وإنباء الغُمر، (١/٢٢٥)، ووجيز الكلام في الذيل علىٰ دول الإسلام للسخاوي، (١/٢٥٢)، وطبقات المفسرين للداوودي، (١/٣٧١)، وشذرات الذهب، (٨/٤٧٤).

---

(١) الرد الوافر، (ص ١١٠).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه رواية واحدة، رقم (٨١) إلىٰ قراءة حمزة.

❊ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

ساق المؤلف إسناده عنه إلىٰ قراءة حمزة الزيات، عن جعفر الصادق، وهو إسناد مشهورٌ، وقد أبنت عن رجاله هناك. وأبان هناك عن زمن القراءة ومكانها، فقال: «بدمشق المحروسة، سنة سبع وسبعين وسبعمئة [٧٧٧هـ]».



٢٦ ـ محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي، ابن الصائغ (٧٠٤ ـ ٧٧٦هـ):

ترجَم له المصنِّف ترجمةً مستوفاة في كتابه في طبقات القراء: غاية النهاية، (٢/١٦٣ ـ ١٦٤)، وفيما يلي أهمّ ما فيها، ثم أورد مصادرَ ترجمته:

هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن. الإمام العلامة شمس الدين بن الصائغ الزمردي الحنفي. وُلِد (٧٠٤هـ).

قرأ القراءات إفرادًا وجمعًا للسبعة والعشرة علىٰ الشيخ تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ، ثم العربية علىٰ الشيخ أبي حيان، وأخذ المعاني والبيان عن الشيخ علاء الدين القونوي، والقاضي جلال الدين القزويني. قال ابن الجزري: «ومهر في العلوم ودقَّق وتقدم في الأدب، وبالجملة لم يكن في زمنه حنفيٌّ أجمع للعلوم منه ولا أحسن ذهنًا وتدقيقًا وفهمًا وتقريرًا وأدبًا».

ورحل إلىٰ دمشق في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، حين كان القونوي

قاضيًا بها، فسمع من الحجَّار والمزي والبرزالي وغيرهم، وتصدَّر للعربية والإقراء بالجامع الأموي، وقرأ عليه الشاطبيةَ ابنُ اللبان وغيره، وعاد إلى القاهرة فتصدر للتدريس وتفسير العلوم ولم يكن له تفرُّغٌ للقراءات.

وقال المصنِّف في غاية النهاية: فقرأتُ عليه ختمةً جمْعًا بالقراءات السبع بمضمَّن الشاطبية والتيسير والعنوان في تلك السنة [٧٦٩هـ]، ثم رحلتُ إليه الرحلة الثانية سنة إحدى وسبعين [٧٧١هـ] فقرأتُ عليه جمعًا للسبعة وللعشرة بمضمن عدة كتب حسبما في إجازته من الصائغ.

وقد قرأ عليه المصنِّف غيرَ كتاب، وختم بمضمنها، وبالتتبع من كتاب النشر، وقفت على قراءته بمضمن كتاب التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر الطبري الشافعي (ت: ٤٧٨هـ)، والوجيز لابن يزداد (ت: ٤٤٦هـ)، والإيجاز لسبط الخياط، والكامل للهذلي[(١)].

وقد ذكر ابن الجزري[(٢)] قصةَ التقائه بهذا الشيخ في رحلته الأولى إلى مصر سنة (٧٦٩هـ)، وكيف أنّه تمنّع عليه أول الأمر، ثم قرأ عليه حتى ختم بالسبع والعشر، وسار به إلى الإمام الجمال الإسنوي وأشهده على ذلك، ودعيا له بطول العمر، في قصة لطيفة، ذكرناها في ترجمة المصنِّف.

وذكر المصنِّف أيضًا قصة ختمةٍ ختمها عليه، في فترة وجيزة. فقال: «ولما رحلتُ أولًا إلى الديار المصرية وأدركني السفر؛ كنتُ قد وصلت في ختمةٍ بالجمْع إلى سورة الحِجْر على شيخنا ابن الصائغ، فابتدأت عليه من أول الحِجْر يوم السبت، وختمتُ عليه ليلة الخميس في تلك الجمعة، وآخر ما كان بقي لي

(١) انظر: النشر، (١/٧٨، ٨٠، ٨٣، ٩١)، على التوالي.

(٢) انظر: غاية النهاية، (٢/١٦٤).

من أول الواقعة فقرأته عليه في مجلس واحد»[(١)].

توفي في ثالث عشر شعبان سنة (٧٧٦هـ).

❊ مصادر ترجمته:

ذكره المصنّف في الطبقة الخامسة عشر في منجد المقرئين، (ص ٦١)، غاية النهاية، (٢/١٦٣)، ذيل العبر، (٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨)، وإنباء الغمر، (١/٩٥)، والدرر الكامنة، (٥/٢٤٨)، وبغية الوعاة، (١/١٥٥)، وحسن المحاضرة، (١/٤٧١)، وطبقات المفسرين للداوودي، (٢/١٨٥)، وشذرات الذهب، (٨/٤٢٧)، وذيل التقييد، (١/١٥٢)، وتاج التراجم، (ص ٢٦٦)، والفوائد البهية للكنوي، (ص ١٧٥).

❊ الرواية عنه في أسنى المطالب:

روىٰ عنه رواية واحدة، رقم (٨٠) إلىٰ قراءة عاصم، عن حفص عنه.

❊ طريق المؤلف عنه في أسنى المطالب:

ساق المؤلف إسناده عنه إلىٰ قراءة حفص عن عاصم، وهو إسناد مشهورٌ، وقد أبنت عن رجاله هناك.



(١) النشر في القراءات العشر، (٢/١٩٨)، وذكر القصةَ نفسِها في منجد المقرئين، (ص: ١٣).

رابعًا: الشيوخ المبهَمُون

روىٰ المصنِّف عن مشايخَ أبهمهم، ووصفهم بالثقات، وذلك في أربعة مواضع، وقد ذكر في عامة المواضع بعضًا منهم، وأبهمه بالكلية في موضع.

[١] الموضع الأول: في الحديث رقم [٣١]، وقال فيه: «أخبرنا غير واحد من الثقات مشافهةً عن أحمد بن هبة الله الدمشقي وغيره»، وساق بإسنادِه حديثًا إلىٰ مسند أبي يعلىٰ الموصلي.

قال: (غير واحد من الثقات، عن أحمد بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي، عن أبي رَوْح عبد المعِزّ، عن زاهر، عن أبي سعد الكَنْجَرُوذِي، عن أبي عمرو بن حمدان، عن أبي يعلىٰ الموصلي).

رقم [٣١].

وهذا الإسناد إلىٰ مسند أبي يعلىٰ الموصلي، معروفٌ، كل رجلٍ من رجاله معروفٌ بالأخذ عن شيخه، ومعروف بتحمُّل مسند أبي يعلىٰ، كما أبنت في تراجم الرجال في هذا الحديث هناك، وأبو عمرو بن حمدان من أشهر رواة مسند أبي يعلىٰ، ومن طريقه يُروىٰ في أغلب أسانيده[(١)]، ولذا قال الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٣٧): «مسند أبي يعلىٰ الموصي رواية أبي عمرو بن حمدان»، وساق أسانيده إليه، وهي تلتقي من طريق: زاهر، عن الكنجروذي،

(١) لمسند أبي يعلىٰ الموصلي رواية أخرىٰ من رواية الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ، قال الحافظ في المعجم المفهرس، (ص: ١٣٨): «وَهُوَ أوسع من رِوَايَة ابْن حمدَان»، وساق إسناده إليه.

عن أبي عمرو بن حمدان، عن أبي يعلىٰ، انظر: (ص: ١٣٨)، وساق الروداني إسنادَه إلىٰ أبي يعلىٰ بأتمّ من هذا من طريق: أبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر ـ شيخ شيخ المصنِّف ـ إلىٰ ابن حمدان به، في صلة الخلف، (ص: ٣٥٢)، ولكنه من طريق تميم بن أبي سعيد الجرجاني، بدل زاهر السرخسي، عن الكنجروذي.

وهذا الشيخ: أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد ابن عساكر الدمشقي، شرف الدين، (ت: ٦٩٦هـ) حدَّث عنه جماعةٌ من شيُوخ المصنِّف.

فمنهم: **عُمَر بن الحسن ابن أَمِيلة**: قال الفاسي في ترجمة ابن عساكر المذكور: «وحدَّث، سمِعَ منه ابن أَمِيلة عمر بن حسن بن مزيد»، وذكره ضمن شيوخه في ترجمته[(١)]. وابن أَمِيلة من أخصِّ شيوخ المصنِّف وأعلاهم، راجع ترجمته رقم (١١)، وقد ذكر في النشر أنه قرأ عليه الغاية لابن مهران، عن ابن عساكر[(٢)].

ومنهم: **محمد بن عبد الله الصفوي الهندي**: فقد ذكر المصنف الشرفَ ابن عساكر ضمن شيوخ الصفوي في ترجمته له[(٣)]، وكذا الفاسي[(٤)]، وقد حدّث المصنِّف في النشر، عن الصَّفوي بكتاب الغاية لابن مهران، عن الشرف ابن عساكر[(٥)]. والصفوي تقدمت ترجمته رقم (١٥).

---

(١) ذيل التقييد، (١/٤٠٦)، (٢/٢٣٧)، علىٰ التوالي.

(٢) النشر، (١/٨٩).

(٣) غاية النهاية، (٢/١٩١).

(٤) ذيل التقييد، (١/١٤٦).

(٥) النشر في القراءات العشر، (١/٨٩)، وذكر ذلك في غاية النهاية أيضًا في الموضع نفسه من ترجمته.

ومنهم: **أحمد بن الحسين** بن سليمان بن فزار، **أبو العباس الكفري** الحنفي، قاضي القضاة، (ت: ٧٧٥هـ): قال المصنِّف: «روىٰ لنا القراءات إجازةً عن أحمد بن هبة الله بن عساكر»[(١)]، وذكر في النشر أنه قرأ عليه الغاية لابن مهران عن ابن عساكر المذكور[(٢)]، وروىٰ عنه في النشر حديثًا إلىٰ الإمام الحليمي، وإسناده عن أبي الفضل بن عساكر، إلىٰ الكنجروذي[(٣)].

ومنهم: **عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة الشافعي**، قاضي القضاة، (ت: ٧٦٧هـ): قال الفاسي: «وحضر بدمشق علىٰ مسندها أحمد بن هبة الله بن عساكر جزء البيتوتة»[(٤)]. وقد روىٰ عنه المصنِّفُ في عواليه الحديثَ التاسع والعشرين، إجازةً، عن أبي الفضل ابن عساكر، فساق إسنادَه إلىٰ أبي سعد الكنجروذي.

وهذا السياق والذي قبله سياقٌ مشابِهٌ للذي معنا في هذا الإسناد إلىٰ أبي سعد الكنجروذي.

فيَغْلُب أن يكون هذان الشيخان من جملة الشيوخ الثقات الذين حدثوه عن الشرف ابن عساكر، لأنه روىٰ عنهما عنه بسياقة قريبةٍ كما نبَّهنا، ولأنه روىٰ عنهما عنه أحاديثَ، أما روايته التي وقفتُ عليها من طريقه عن ابن أميلة والصفوي ففي القراءة. وهذا كله علىٰ الاحتمال، فإن ابن أميلة والصفوي كليهما تحمَّل عن ابن عساكر المذكور الحديثَ أيضًا كما نقلنا، ويحتمل أن يكون الجميعُ وغيرهُم مقصودين بالشيوخ الثقات في هذا الإسناد.

---

(١) غاية النهاية، (١/٤٨).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/٩٠).

(٣) المرجع نفسه، (٢/٤٥٣).

(٤) ذيل التقييد، (٢/١٣١).

[٢] الموضع الثاني: في الحديث رقم [٤٨]، وقال فيه: «وأخبرنا الثقاتُ من شيوخنا، ومنهم أبو العباس أحمد بن عبد الكريم إذنًا»، وساق حديثًا طويلًا من أمالي أبي الحسين بن بِشران. فصرَّح من هؤلاء الثقات: بالبعلبكي، وقد تقدمت ترجمتُه رقم (٤)، وبيان الطريق إلىٰ أمالي ابن بِشران.

[٣] الموضع الثالث: في الحديث رقم [٦٨]، وقال فيه: «أخبرنا به جماعةٌ من شيوخِنا الثقات، منهم: أحمد بن محمد بن الحسين البناء، وأحمد بن إسماعيل بن أبي عمر، ومحمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، مشافهةً من كلٍّ منهم»، وساق حديثًا إلىٰ الترغيب والترهيب لِقوام السُّنة. فذكر هؤلاء الثلاثة الذين ترجمناهم في شيوخه: ابن النجم رقم (٢)، والبنا رقم (٥)، وابن الشيرجي رقم (٢٠)، وقد تقدَّم بيانُ الطريق إلىٰ الترغيب والترهيب لِقوام السُّنَّة.

[٤] الموضع الرابع: في الحديث رقم [٧٠]، (٥٠).

وقد ساق المصنفُ هذا الحديثَ [٧٠] أولًا (٥٠)، عن محمد بن حيدر بن حيدر، انظر ترجمته رقم (١٤)، وهو قرينه، وقد وصفه بقوله: «صاحبنا». وقد روىٰ عن ابن حيدر المذكور، عن الفيروزابادي صاحب القاموس، عن الفارقي، عن الغرَّافي. وقد شرحنا هذا الإسنادَ في موضعه هناك.

ثم حوَّل الإسناد، فرواه قائلًا: «وأخبرني الثقاتُ، عن الغرَّافي»، فساقه.

وعلّة هذا التحويل واضحة، وهي طلب العلو، فقد روىٰ المصنفُ هذا الحديثَ، نازلًا، عن قرينه الحيدري المذكور، عن الفيروزبادي، عن الفارقي، عن الغرَّافي. فأراد أن يتوصل إلىٰ الغرافي عاليًا درجتين، بحيث يساوي شيخَ

شيخِه ـ الفارقي ـ فيه ويقارنُه.

والغرَّافي السكندري قديمٌ، توفي (٧٠٤هـ)، وتوصّل إليه المصنِّف بهذه الرواية التي فيها إبهام. وقد ذكر الفاسي في جملة من أخذ عن الغرافي: الذهبي[(١)]، وهو شيخ شيخ المصنِّف، فمن المعروف أن من شيوخ المصنف: أبا هريرة ابن الذهبي، انظر ترجمته (٨)، فالغالب أن حديثَه عن الغرافي عنده، ولكن لو روىٰ عنه المصنف عن أبيه عن الغرافي لكان أنزل مما روىٰ هاهنا بدرجة، إذ قد روىٰ عن شيوخه عن الغرافي مباشرة، فيكون قد قارنَ فيها الذهبيَّ أيضًا.

وللمصنِّف جماعةٌ من الشيوخ القدماء، الذين يتأتّىٰ له أن يصل بهم إلىٰ الغرَّافي (ت: ٧٠٤هـ) مباشرة.

علىٰ رأسهم: شيخه ابن أَميلة، فقد وُلد (٦٧٩هـ)، وتوفي (٧٧٨هـ)، فهو قديمٌ جدًّا ومعمَّر، ومشيخته قديمة، سمع الشرف ابن عساكر (ت: ٦٩٩هـ)، والفخر ابن البخاري، والطبقة، وسمع منه القدماء وذكروه في معاجمهم، منهم الذهبي، انظر ترجمته (١١)، فاحتمال روايته عن الغرافي (٧٠٤هـ) راجح جدًّا، بل يكاد يكون متأكِّدًا.

وكذا: شيخه أبو الثناء محمود بن خليفة المنبجي، فقد وُلد قديمًا وتوفي (٧٦٧هـ)، وهو قديم مُعمَّر، فقد أخذ عنه الحافظ البرزالي، والذهبي، وتوفيا قبله[(٢)]، وسمع الشرف ابن عساكر، وابن الصواف، وجماعة من القدامىٰ[(٣)]،

(١) انظر: ذيل التقييد، (٢/١٧٨).

(٢) انظر: هامش مستدركات العثيمين علىٰ السحب الوابلة، (٣/١١١٥).

(٣) انظر: ذيل التقييد، (٢/٢٧٤).

وقد روىٰ عنه المصنف في عواليه، الحديث التاسع والثلاثين، قال: «إجازةً إن لم يكن سماعًا»، وروىٰ عنه المسلسل بالأولية، وقال: «يوم الأحد العاشر من صفر سنة سبع وستين وسبعمئة [٧٦٧هـ] بمنزله من الديماس داخل دمشق المحروسة وهو أول حديث سمعته منه»، ثم وقفتُ في مشيخة الذهبي علىٰ نصٍّ: «وسمع بالإسكندرية من الغرَّافي»[(١)]، فتأكّد ذلك.

وكذا: ابن الشِّيرجي، فقد وُلد (٦٨٢هـ)، وتوفي (٧٧٠هـ)، فهو قديم معمَّر، وقد ذكروا أنه أجاز له جماعة، انظر ترجمته (٢١)، فاحتمال روايته عن الغرافي وارد غالب.

وكذا ابن هَبَل الدقاق، فقد ولد (٦٨٣هـ)، وتوفي (٧٧٩هـ)، فهو قديم معمر، انظر ترجمته، (٧).

وكذا: ابن قاضي الجبل، فقد ولد (٦٩٣هـ) وتوفي (٧٧١هـ)، فهو قديم، وقد أجاز له أبو الفضل الشرف ابن عساكر (ت: ٦٩٩هـ)، والقواس عمر بن عبد المنعم (ت: ٦٩٦هـ)، وهو صغير جدًّا، انظر ترجمته (٣)، فاحتمال أن يتحمل عن الغرَّافي (٧٠٤هـ) قوي، وهو أمكن من حيث التاريخ من تحمله عن الشرف ابن عساكر وعمر القواس كما ترىٰ.

وكذا: أحمد بن عبد الكريم البعلبكي، فقد وُلد (٦٩٦هـ) وتوفي (٧٧٧هـ)، فهو قديم، وقد أجاز له أبو الفضل ابن عساكر، والقواس أيضًا، انظر ترجمته (٤)، فيُقال فيه ما سبق في ابن قاضي الجبل.

وكذا: الشَّريشي، فقد وُلد (٦٩٤هـ)، وتوفي (٧٦٩هـ)، وقد سمع

(١) معجم الشيوخ الكبير للذهبي، (٢/٣٢٨).

القواس والشرف ابن عساكر أيضًا، انظر ترجمته (١٣)، فيُقال فيه ما سبق.

وكذا الصفوي، فقد وُلد (٦٩٤هـ)، وتوفي (٧٧٦هـ)، وقد أُحضِر على الشرف وأجاز له القواس، انظر ترجمته (١٥)، فيقال فيه ما سبق.

ففي الجملة: يقال في جميع شيوخ المصنِّف القدماء، الذين روى عنهم في عواليه، والذين تحمّلوا سماعًا او إجازة عن الشرف أبي الفضل ابن عساكر، وعمر القواس، وتلك الطبقة: إن احتمالَ تحمُّلهم عن الغرَّافي؛ مُتَّجِه، فهو من شيوخ الإسناد المعروفين، وقد ذكره الذهبي وأثنى عليه، وتحمل عنه وسمع منه، فهو معروف.

هذا في شيوخ المصنِّف القدماء الذين روى عنهم مشافهةً ـ أو مشافهة وإجازة معًا ـ. أمّا إذا ارتفعنا لأعلى ما عنده مطلقًا، وما ساوى فيه شيوخَه، فهما: أبو الفتح الميدومي (٦٦٤ ـ ٧٥٤هـ)، وابن الخباز (٦٦٧ ـ ٧٥٦هـ) وهو خال جدِّه، روى عنه إجازة، ثم وَجَد حضورَه عليه، كما ذكر في ترجمته. وكلاهما من شيوخ شيخِه العراقي، ساواهم فيه ـ بل الميدومي أعلى ما عند العراقي ـ.

وقد روى المصنِّفُ عن الأول ـ إجازةً ـ في عواليه، الحديث الأول والثالث. وروى عن الثاني فيها، الحديث السادس والعشرين، والسابع والعشرين، والثالث والثلاثين، وغيرها. وقال في السابع والثلاثين: «وأنبأنا المشايخ الثقات ومنهم أبو عبد الله محمد بن موسى الأنصاري»، فروى عن الفخر ابن البخاري. وقال في موضع آخر: «وأنا آخر من يروي عنه، إجازةً».

فهذان الشيخان أيضًا يُحتمل أن يكونا من جملة المقصودين بذلك

الإبهام، وتحملهم عن الغرَّافي سماعًا أو إجازةً قويّ.

وقد ذكر المصنِّف في ترجمة: أحمد بن عبد العزيز بن يوسف، ابن يغمور الحراني القاهري نزيل حلب، الشهير بابن المرحّل (ت: ٧٨٨هـ): «أجاز له يحيى بن الصواف، والغرَّافي»، ثم قال: «وكتب إليَّ بالإجازة من حلب مرّات»[(١)].

فهذا الشيخ مثلًا يدخل في المشايخ الثقات المبهمين قطعًا، فقد أجاز للمصنّف، وأجاز له الغرَّافي، فروايته عنه بالإجازة عن الإجازة حاصلة[(٢)].

قلت: وقد عبَّر المصنِّف في هذا الحديث بقوله: «أخبرني»، ولم يقل «أنبأني»؛ فهذا أقرب أن يكون في السماع أو القراءة، وإن شاع في العرض على الشيخ، أما «أنبأ» فهي التي شاعت عند المتأخرين في الاستعمال في الإجازة[(٣)]. وإن كان استعمال «أخبرني» في الإجازة جائز عند جماعة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين، بل توسَّع بعضهم إلى «حدثني»، لكنه خلاف الأصل، ثم إنه غير معهود عند المصنِّف، بل كثيرًا ما يقرِن «أنبأ» بقوله: «إجازةً»، وهذا الأحسن والأحوط. وعلى ذلك فيرجُح أن يكون مرادُه بالثقات المبهمين في هذا الحديث الشيوخ القدماء المذكورين أولًا، وليس من يروي عنه بالإجازة محضًا، كالميدومي، وابن الخباز ـ وإن كان مع الإجازة أُحضِر

---

(١) غاية النهاية، (٦٩/١).

(٢) يمنع بعض المحدثين من الرواية بالإجازة عن الإجازة لضعفها، منهم عبد الوهاب الأنماطي شيخ ابن الجوزي، وحكاه أبو علي البرداني عن بعضهم، ولكن انتصر أغلب المحدثين لصحتها، انظر: فتح المغيث، (٢٧٢/٢)، وقد انتهض المصنفُ للدفاع عنها وتصحيحها في عواليه، وناقش وبحث، وسمَّاها: «الإجازة المركّبة»، انظر: [ق ٩أ ـ ١٠ أ].

(٣) انظر: فتح المغيث، (١٦٣/٢ ـ ١٦٤، ٣٠٨ ـ ٣١١)، والغاية في شرح الهداية، للسخاوي على منظومة المصنف في أصول الحديث، (ص: ١٩٩).

عليه ولكنه في حكم الإجازة إذ كان دون العقل[١] ـ.

وختامًا: فالظاهر أن علة الإبهام في هذه المواضع كلها: انتشار تلك الرواية ودُرُوجُها، وحصولها للمصنف، ومما يوضح ذلك حكايته في رقم [٦٨] المذكورة سابقًا، فقد روىٰ عن شيوخه الثقات، ثم صرَّح بثلاثة منهم دفعةً، فهذا يدل علىٰ أن مرادَه أساسًا كثرة حصول هذه المرويات لديه، وكما تبيَّن لنا، فإن جميعَ المواضع التي أبهم المصنّفُ فيها شيوخَه؛ وجدنا أن حديثَ شيخِ شيوخِه فيه حاصل لديه من شيوخٍ كثيرين. ويحتمل ـ علىٰ قلة ـ أنه لم يكن لديه جميعُ سماعاته حين أضاف هذه النصوص إلىٰ الكتاب وهو يصنِّفه، فأبهمهم احتياطًا بدلَ التصريح ببعضهم ظنًّا. علىٰ أننا نجد هذا الإبهام في مصنفات الشيخ الأخرىٰ المحررة كالنشر، وكذا في عواليه العُشارية الأربعين، مرارًا كثيرة، فيذكر الشيخَ ويقول: «وآخرين»، أو يقول: «وغيره أو وغيرهما أو وغيرهم»، ويقول: «متفرقين»، وهذا يدل أن كثيرًا من شيوخه كانت مشيختهم متشابهة، فقد تحمَّلوا عن مُسنِدِي العصر، كالفخر البخاري والميدومي والخبّاز والذهبي والمزي ونحوهم. فيبدو أن الاحتمال الأول أولىٰ وأنه من التفنن ورفاهية المحدثين في صنعتهم. أو يكون أبهمهم في بعض المواضع لغرضٍ آخر، والعلم عند الله.



(١) ومع ذلك، فلعله بسبب هذا الإحضار الذي عثر عليه المصنف، فقد عبر عن روايته عنه في العوالي بـ«أخبرنا»، لكنه أردف ذلك في عامة المواضع بقوله: «إجازةً».

خامسًا: الظواهر الإسنادية

يمكن استفادة بعض الظواهر الإسنادية والحديثية ـ وغيرها ـ مما تقدّم من مشيخة المصنف:

١ ـ بلغ عددُ من روىٰ عنهم المصنِّف ستّةً وعشرين (٢٦) شيخًا: اثنان وعشرون من الرجال، وشيختان من النساء، وشيخان في القراءات. وتتبعنا المبهمين فحَقَّقنا هويّاتهم علىٰ قدر الطاقة، ونبّهنا علىٰ المشترك والالتباس الواقع في الأنساب والكنىٰ.

٢ ـ يغلب علىٰ شيوخ المصنِّف: الشاميّون والمصريون، مع ورود شخصيات فارسية الأصل (كالفيروزآبادي ـ وأخذ عن قرينه حيدر الحسيني في شيراز لكن أصله شاميّ أيضًا). وقد تنوّعت مذاهبهم بين الحنابلة والشافعية والحنفية، ولم نقف في هذا الكتاب علىٰ شيخٍ مالكيّ له (وقد روىٰ عن ابن عرفة خارج هذا الكتاب).

٣ ـ حضورُ النساء بيّن في هذه المشيخة، وقد ذكرنا منهن شيختين، هما زينب العجمية وست العرب، وفيه دلالة علىٰ استدامة السماع من المحدِّثات في هذا الطور.

٤ ـ يظهر تَفنُّنُ المصنّف، علىٰ عادة أهل الحديث، في تسمية الشيوخ بوجوهٍ من لَقَبٍ ونِسبةٍ وكُنية، وذلك لإكثاره من الرواية عن بعضهم، لاسيما الصلاح المقدسي؛ وقد نبّهنا علىٰ مواضع اختلاف العبارة واتّحاد المسمّىٰ،

وبصفة عامة فقد عينّا جميع مشايخه في سياق التحقيق، وأحلنا على الترجمة في المشيخة المفردة.

٥ ـ يتقدّم من مشايخه في كثرة الرواية عنه صلاحُ الدين ابن قدامة، ويليه جماعةٌ منهم ابنُ أميلة وابنُ هَبَل؛ ويبدو مدار التحديث في القرنين السابع والثامن حول الفخرِ بنِ البخاري ومن اتّصل به، بما يكشف عن شبكةٍ إسنادية كثيفة في الحواضر الكبرى للعالم الإسلامي.

٦ ـ صيغُ التحمُّل الغالبة السماع والمشافهة والقراءة، وتَرِد الإجازةُ خاصّةً عند تعذّر اللقاء. ويصرّح المصنّف أحيانًا بمكان التحديث وزمانه، من منازل ومدارس، وفي ذلك شواهد على انتشار المدارس والأوقاف والخوانق ومواضع السماع والإقراء وازدهارها في بلاد الشام في عصره.

٧ ـ يلوح قصدُ طلب العُلُوّ في انتقاء الشيوخ وطرق التحمّل، ويتصرّف المصنّف تصرّفَ المحدّثين في تحرير الأسماء، وتقييد مجالس الرواية، وجمع طرق الشيخ الواحد، وتطريق الحديث، وحرصه على تنويع مصادر الرواية، وقد بيّنا هذا أيضًا في الكلام على منهج المصنف في كتابه في قسم الدراسة، وبالجملة فأعلى شيوخه في الرواية: ابن الخبّاز، خال جدِّه، روى عنه إجازةً، وأُحضِر عليه صغيرًا، وأبو الفتح الميدومي إجازة عامة، والصلاح المقدسي، وابن أَمِيلة، وأحمد بن إسماعيل المقدسي ابن النجم، وابن قاضي الجبل، وابن البنا، وابن هبل، وابن الشيرجي المعمَّر، وأبو الثناء المنبِجي، وزينب العجمية، وقد روى عنهم جميعًا في هذا الكتاب إلا ابن الخباز، والميدومي، فقد روى عنهما في عواليه العشارية فقط.

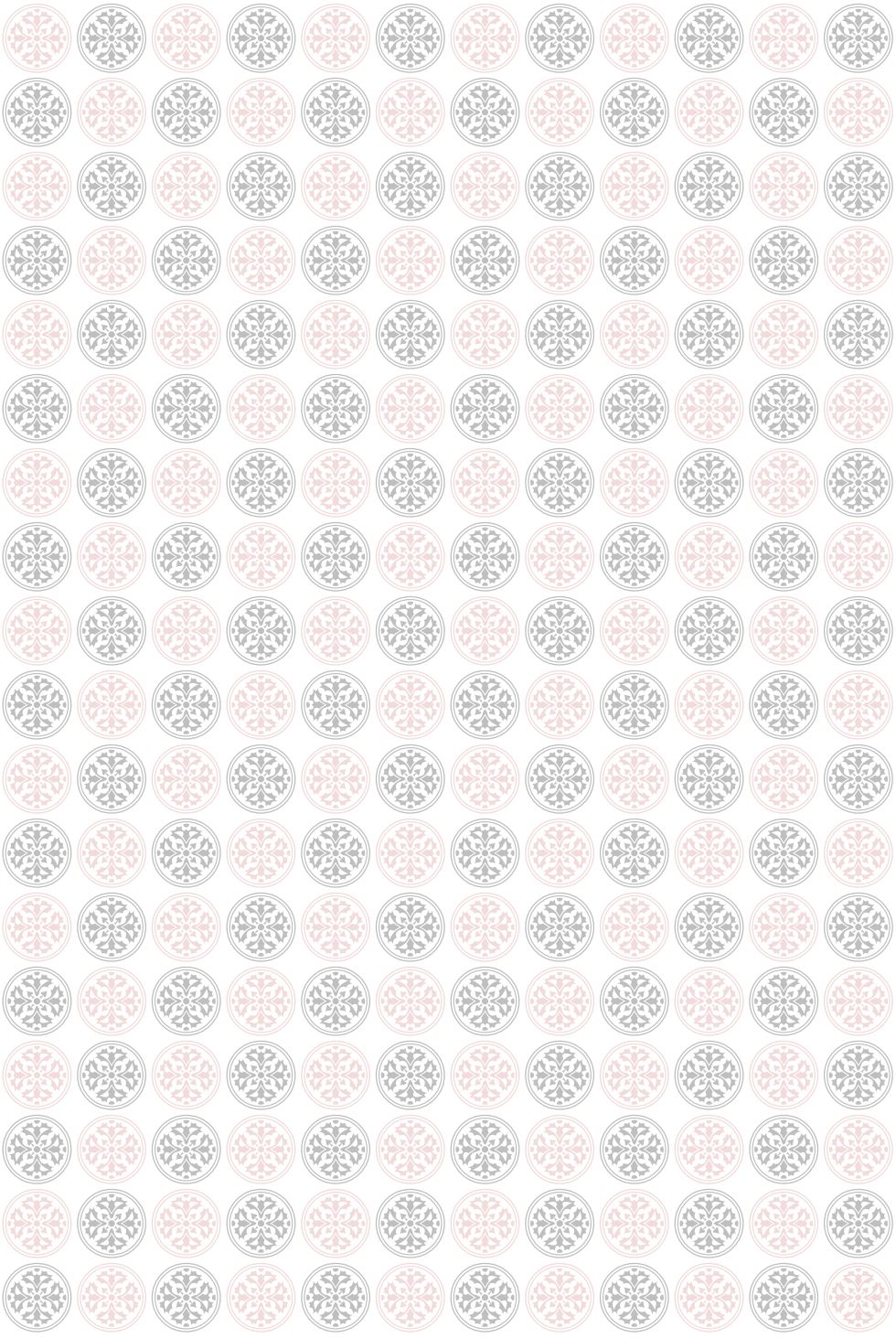

ثالثًا

النصّ المحقَّق

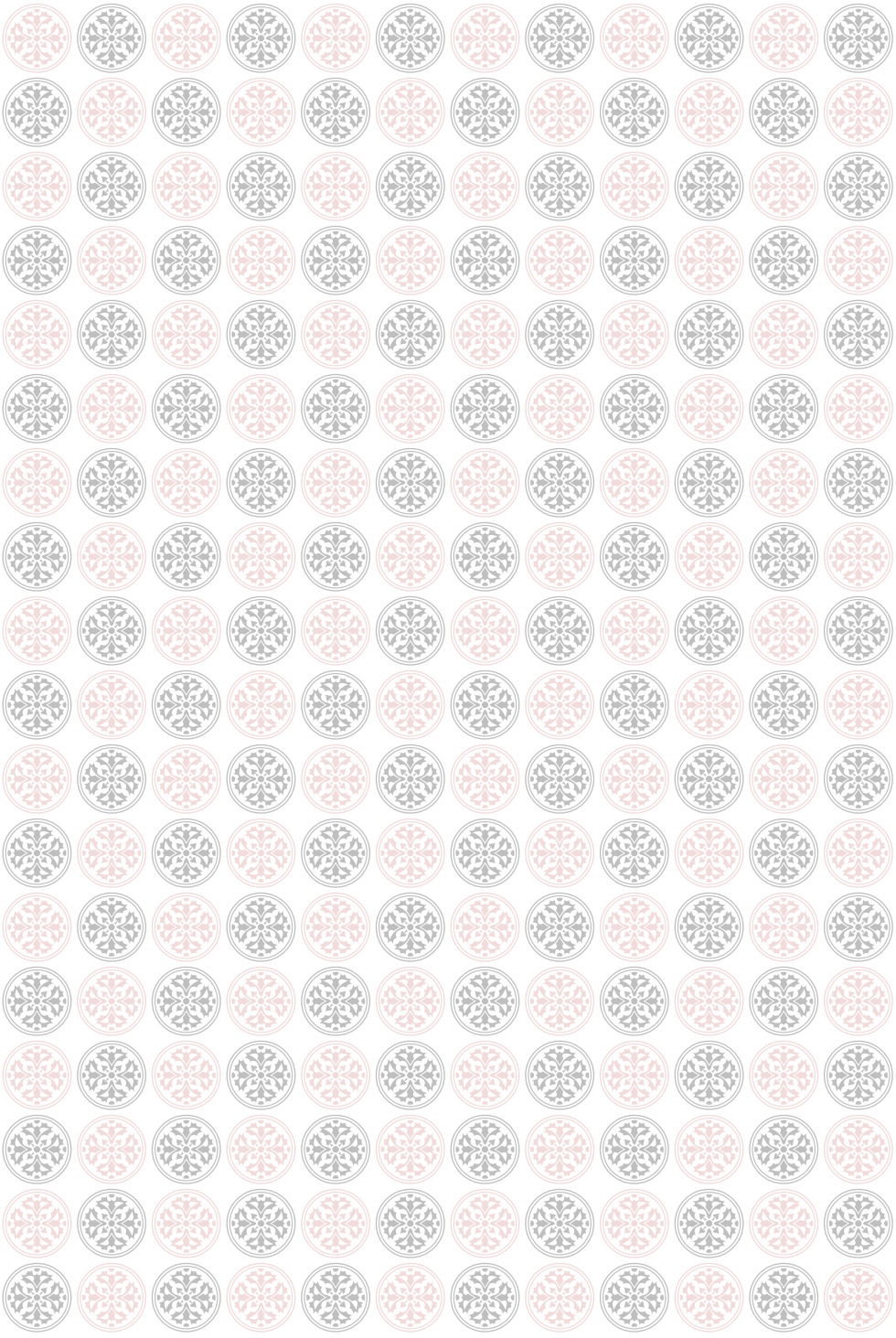

أَسْنَى المطَالِبِ

فِي مَنَاقِبِ أَمِيرِ المؤْمِنِينَ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

لِلْإِمَامِ الحافِظِ المُقْرِئ

شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ الجَزَرِيّ

(ت: ٨٣٣هـ) رحمه الله

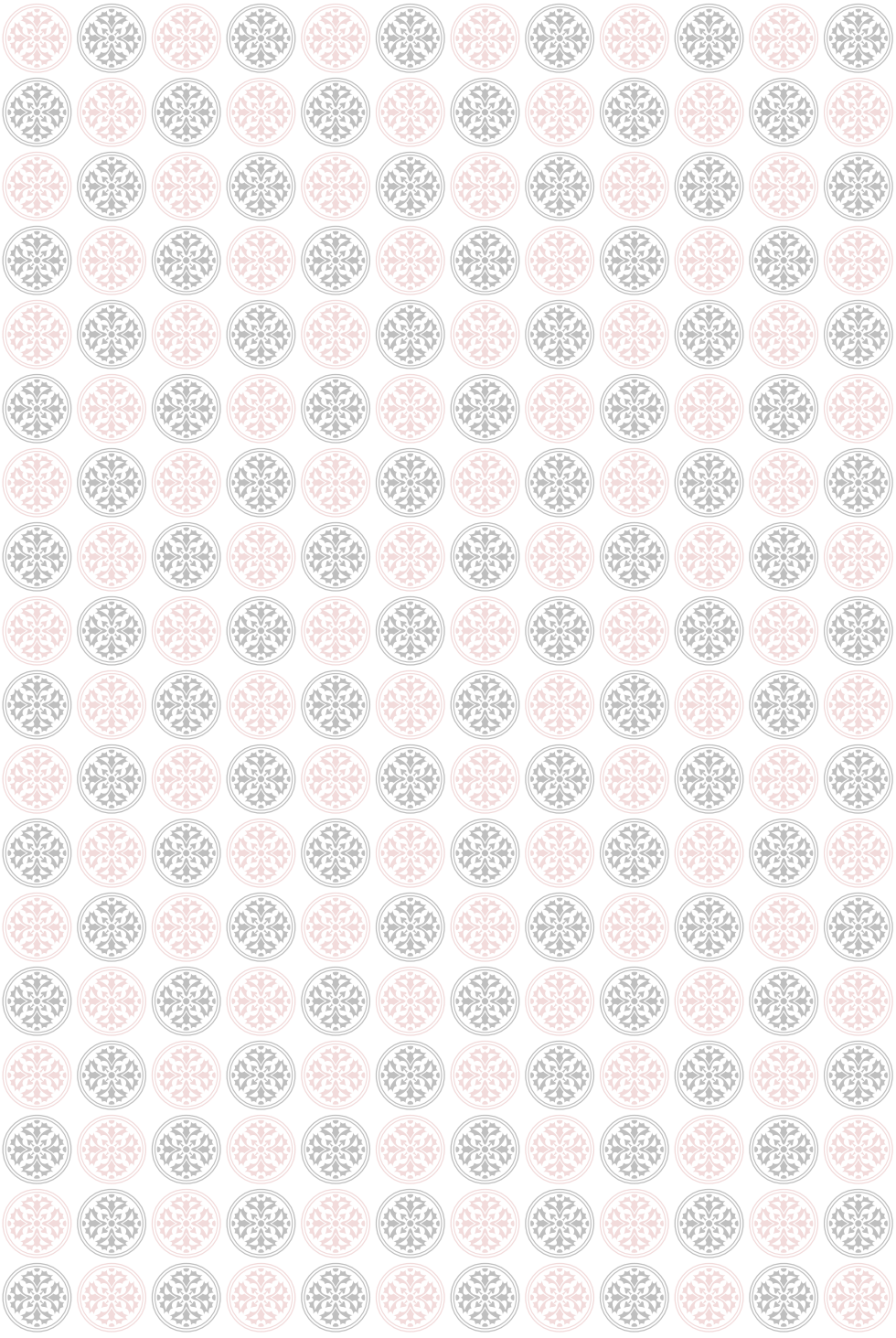

بسم الله الرحمن الرحيم

[خُطبَةُ الكِتَابِ][1]

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ يَا كَرِيمُ

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْقُرَّاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ قَاضِي الْقُضَاةِ[2]:

---

(١) ما بين المعقوفين مزيدٌ من لفظي، وكذا سائر ما يرد من عناوين بين معقوفين.

(٢) ولِيَ المصنِّفُ ﷺ القضاءَ، وكان قاضيًا في أكثر من بلد، كدمشق ـ يسيرًا ـ، وشيراز، وغيرها من نواحي البلاد التيمورية، كما بينّا في ترجمته، ولذا أطلق عليه بعضُ مَنْ ترجمه أنه: «قاضي القضاة»، أو «قاضي الممالك».

التلقب بقاضي القضاة

وقد اختلف الفقهاءُ في إطلاق «قاضي القضاة» ونحوه، حيث ألحقه بعضُ العلماء بقول النبي ﷺ: «إن أخنع اسمٍ عند الله رجلٌ تسمَّىٰ: مَلِكَ الأَمْلاك»، متفق عليه من حديث أبي هريرة، رواه البخاري، (٦٢٠٦)، ومسلم، (٢١٤٣)، واللفظ له. فذهب بعضُ العلماء لحرمة مثل هذه الألقاب لما فيها من المبالغة المنهي عنها في الإطراء، انظر: دليل الفالحين، (٥٤٢/٨)، ومثله: أقضىٰ القضاة ـ وأول من تلقّب به الماوردي وكان قد منع جوازَ تلقيب ملك عصره بملك الملوك، فأنكر عليه ذلك اللقبَ الصيمريُّ وأبو الطيب الطبري. معجم الأدباء، (٥٢/٨ ـ ٥٣)، وطبقات الشافعية للسبكي، (٢٢٨/٧)، واستقبحه الزمخشريُّ في الكشاف، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، فتعقبه ابن المنيّر بحديث: «أقضاكم عليّ»، بأنه لا مانع منه إذا أريد به إقليم معيَّن أو زمان معيّن، وتعقبه العَلَمُ العِرَاقيُّ وصوّب كلامَ الزمخشري. ومال ابنُ أبي جمرة للمنع أيضًا. وقد تُلُقِّب به في الشرق منذ قديم، فتلقَّب به أبو يوسف يعقوب القاضي صاحب أبي حنيفة. قال الحافظ: «وقد سَلِم أهلُ المغرب من ذلك، فاسم كبير القضاة عندهم قاضي الجماعة»، فتح الباري لابن حجر (٥٩٠/١٠ ـ ٥٩١)، وانظر: تفسير الكشاف، (٣٩٨/٢)، وطرح التثريب، (١٥١/٨)، وزاد المعاد، (٣١١/٢)، وسبل السلام، (٥٤٣/٢).

وعند الشافعية نقل ابنُ حجر الهيتمي عن الأَذْرَعي نقلَه تحريم قاضي القاضي عن بعض الأصحاب ـ هو أبو الطيب ـ، ولكن تعقبه وقال: حِلّه محتمل لإطباق العلماء علىٰ التسمِّي به، فقال الزيادي من المتأخرين إن المعتمد الكراهة، انظر: نهاية المحتاج وحاشية الشرواني،=

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ أَبُو الْخَيْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ[١] الْجَزَرِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، أَبْقَاهُ اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ[٢]:

الْحَمْدُ للهِ عَلَىٰ أَنْ هَدَانَا لِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَوَفَّقَنَا لِسُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَحَبَانَا بِمَحَبَّةِ[٣] أَهْلِ بَيْتِهِ الْكِرَامِ، وَصَحَابَتِهِ نُجُومِ الْهُدَىٰ الْأَعْلَامِ، عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ[٤] أَفْضَلُ صَلَاةٍ وَأَكْمَلُ سَلَامٍ، إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامِ[٥]، نَدَّخِرُهَا أَمَانًا لِلْفَزَعِ الْأَكْبَرِ فِي[٦] هَوْلِ ذَلِكَ الْمَقَامِ، وَبَعْدُ؛

فَهَذِهِ أَحَادِيثُ مُسْنَدَةٌ، مِمَّا تَوَاتَرَ وَصَحَّ وَحَسُنَ مِنْ أَسْنَىٰ مَنَاقِبِ الْأَسَدِ الْغَالِبِ، مُفَرِّقِ الْكَتَائِبِ، وَمُظْهِرِ الْعَجَائِبِ، لَيْثِ بْنِي[٧] غَالِبٍ[٨]، أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

= (٣٧٤/٩) ونفىٰ الحرمةَ الشيخُ زكريا الأنصاري، انظر: منحة الباري، (٢٩٠/٩)، وكذا ابن مفلح من الحنابلة في الفروع، (١٠٥/٦) لعدم التوقيف، ووجود الفارق، وذكر بعض المالكية الكراهة، انظر: الذخيرة للقرافي، (٣٣٨/١٣).

(١) مطموسة في الأصل.

(٢) في ط الأميني (ص: ٤٥) هنا: «فسَح الله في مُدَّتِه، وأعاد من بركاته».

(٣) في طبعة الأميني: «لمحبة».

(٤) «عليهم» ساقطة من طبعة الطنطاوي، ومثبتة في طبعة الأميني.

(٥) كذا في الأصل، وفي طبعة طنطاوي (ص: ١١)، والأميني (ص: ٤٥): «القيامة»، والمثبت هو الصواب، والموافق للسجع.

(٦) كذا في الأصل، وفي طبعة الأميني: «من».

(٧) في الأصل، وطبعة طنطاوي: «بن»، والمثبت هو الصواب، وكذا في طبعة الأميني.

(٨) هو غالب بن فهر بن مالك. قال ابن حزم: «وهم [أي: ولد فهر بن مالك] قريش، لا قريش غيرهم؛ ولا يكون قريشيٌّ إلا منهم، ولا من ولد فهر أحدٌ إلا قريشي. ولد فهر بن مالك: غالب، وفيه البيت والعدد، نعني بالبيت حيث ما ذكرناه الشرف، وبالعدد الكثرة»، جمهرة أنساب العرب، (ص: ١٢). وفهر هو الملقب بقريش، وإليه تنتسب القبيلة، وبين النبي ﷺ وفهر عشرة آباء، غالب هو عاشرهم. وغالب هو الأب العاشر لعلي بن أبي طالب ﷺ أيضًا. انظر: الروض الأنف، (٢٦/١ ـ ٤٢).

أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ورَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ. أَوْرَدْتُهَا بِمُسَلْسَلَاتٍ مِنْ حَدِيثِهِ، وَبِمُتَّصِلَاتٍ مِنْ رِوَايَتِهِ وَتَحْدِيثِهِ، وَبِأَعْلَىٰ إِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِ؛ مِنْ الْقُرْآنِ وَالصُّحْبَةِ وَالْخِرْقَةِ[١] الَّتِي اعْتَمَدَ فِيهَا أَهْلُ الرِّوَايَةِ عَلَيْهِ، نَسْأَلُ اللهُ تَعَالَىٰ أَنْ يُثِيبَنَا عَلَىٰ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُنَا بِهِ لَدَيْهِ.

[كَثْرَةُ مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

[١] أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِنَا الثِّقَاتِ، مِنْهُمْ: الْقَاضِي عِزُّ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَىٰ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ، فِيمَا شَافَهَنَا بِهِ بِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ[٣]، عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ[٤]، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفُتُوحِ أَسْعَدُ بْنُ مَحْمُودٍ [/٢أ] الْعِجْلِيُّ[٥] فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ

(١) سيأتي التعليق علىٰ ذلك في محالّه.

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢١).

(٣) دار الحديث الأشرفية: سبق التعريف بها في ترجمة المصنف.

(٤) هو علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور السعدي المقدسي الصالحي، مسند الدنيا، فخر الدين، أبو الحسن، المعروف بالفخر ابن البخاري الحنبلي، (ت: ٦٩٠هـ)، ذيل التقييد، (١٧٨/٢). **قلت**: وهو من أوسع المسنِدين الذين تدور عليهم أسانيد المتأخرين من هذه الطبقة، وسيرد مرارًا سائر الكتاب.
ومن الأعاجيب أن الأميني (ص: ٤٦) تَرْجَمه: علي بن أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي (٦٩٩هـ)، وهو مسنِد آخر معروف، وهذا يدلّ أنه لا خبرة له في الأسانيد ومعرفة الشيوخ، ويترجم كيفما اتفق، علىٰ أن اسم الشيخ فوق يخالف ما ترجَمَه أيضًا.

(٥) هو أبو الفتوح أسعد بن أبي الفضائل محمود بن خلف بن أحمد العجلي، الأصبهاني، الشافعي، الواعظ، الفقيه الواعظ، أخذ عن قِوام السنة، (ت: ٦٠٠هـ)، وقد أجاز للفخر ابن البخاري، كما نص الذهبي، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٩/١٤)، وانظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٤٠٢/٢١).

الْحَافِظُ[(١)]، أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشِّيرَازِيُّ[(٢)]، أَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ**[(٣)]، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاضِي[(٤)] أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ الحَسَنِ الْجَرَّاحِيَّ[(٥)]، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَامِدٍ مُحَمَّدَ بْنَ هَارُونَ الْحَضْرَمِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مَنْصُورٍ الطُّوسِيَّ، يَقُولُ سَمِعْتُ **أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ**، يَقُولُ: «مَا جَاءَ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْفَضَائِلِ مَا جَاءَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[(٦)].

---

(١) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر، الحافظ الأصبهاني، أبو القاسم، الإمام المعروف بقِوَام السُّنة، (ت: ٥٣٥هـ)، له تآليف كثيرة، منها: دلائل النبوة، والترغيب والترهيب. انظر: التقييد لابن نقطة، (١/٢١٠)، وتاريخ الإسلام، (١١/٦٣٢).
قلت: ومن الأعاجيب أن الأميني (ص: ٤٦) ترجمه شخصًا آخر: القاشاني، كنيته أبو الفتح، رغم أن المصنف كنَّىٰ المذكور هنا: أبا القاسم، وهو يدل علىٰ ما ذكرناه سابقًا أنه يترجم كيفا اتفق!

(٢) أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خَلَف، أبو بكر الشّيرازيّ، ثمّ النَّيْسابوريّ الأديب العلّامة، مُسْنِد نَيْسابور في وقته، قال عنه الذهبي: مسند نيسابور، صاحب الحاكم، (ت: ٤٨٧هـ)، انظر: السير، (١٩/١٤)، وترجمته، (١٨/٤٧٨)، وانظر: الوافي بالوفيات، (٧/١٤٣)، وله ترجمة مليحة في المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، (١١٦ ـ ١١٧).

(٣) هو الإمام الحاكم.

(٤) ساقطة من طبعة الأميني.

(٥) الجرَّاحي: قال السمعاني في الأنساب، (٣/٢٢٩): «هذه النسبة إلىٰ الجرَّاح، وهو اسم لبعض أجداد المنتسِب إليه».

(٦) الحاكم في المستدرك، (٤٥٧٢)، وقَرَن في إسناده مع شيخه الجراحيّ: أبا الحسين محمد بن المظفر الحافظ. والجرَّاحي؛ فيه تساهل، لكن الإسناد **قوي**.
وزعم الأميني في تحقيقه، (ص: ٤٦) أن الصحيح في الجراحي: أبو الحسن علي بن الحسن بن علان الحراني، (٣٥٥هـ)! وهذا خطأ بيِّن، والذي في المستدرك: الجَرَّاحي.
وقد جاءت بعضُ رواياته مطلقة كالتي ذكرها المصنّف عن مستدرك الحاكم، وبعضها بوصف ذلك الوارد بالصحة أو الحُسن أو الجودة، علىٰ ما بحثناه في التخريج.
ولم يرتض شيخُ الإسلام ابن تيمية الألفاظَ الدالة علىٰ التصحيح، كأسانيد جياد وحسان=

. . . . . .

= وصحاح، فقال في منهاج السُّنة، (٤٢١/٨): «قول من قال: صحَّ لعلي من الفضائل مالم يصح لغيره؛ كذب، لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث، لكن قد يقال: رُوِيَ له ما لم يرو لغيره. لكن أكثر ذلك مِنْ نَقْلِ مَنْ عُلِمَ كذبه أو خطؤه، ودليل واحد صحيح المقدمات سليم عن المعارضة؛ خير من عشرين دليلًا مقدماتها ضعيفة، بل باطلة، وهي معارضة بأصح منها يدل على نقيضها».

ووجهَّها بعضُهم، قال الحافظ في الفتح، (٧١/٧): «كأن السبب في ذلك: أنه تأخَّر، ووقع الاختلاف في زمانه وخروج مَنْ خرج عليه، فكان ذلك سببًا لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينها من الصحابة ردًّا على من خالفه، فكان الناس طائفتين، لكن المبتدعة قليلة جدًّا، ثم كان من أمر علي ما كان، فنجمت طائفة أخرى حاربوه، ثم اشتد الخطب فتنقصوه، واتخذوا لعنه على المنابر سنة، ووافقهم الخوارج على بُغضه، وزادوا حتى كفروه، مضمومًا ذلك منهم إلى عثمان، فصار الناس في حق علي ثلاثة: أهل السنة، والمبتدعة من الخوارج، والمحاربين له من بني أمية وأتباعهم، فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله، فكثر الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك، وإلا فالذي في نفس الأمر أن لكل من الأربعة من الفضائل إذا حرر بميزان العدل؛ لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلًا».

وقريب منه ما ذكره ابن حجر الفقيه في الصواعق المحرقة، (٣٥٣/٢): «قال بعض المتأخرين من ذرية أهل البيت النبوي: وسبب ذلك، والله أعلم أن الله تعالى أَطْلَع نبيه ﷺ على ما يكون بعده مما ابتلي به علي، وما وقع من الاختلاف لمَّا آل إليه أمر الخلافة، فاقتضى ذلك نصح الأمة بإشهاره بتلك الفضائل، لتحصل النجاة لمن تمسك به ممن بلغته، ثم لما وقع ذلك الاختلاف والخروج عليه؛ نشر مَنْ سمع من الصحابة تلك الفضائل وبثَّهَا نصحًا للأمة أيضًا، ثم لما اشتد الخطب واشتغلت طائفة من بني أمية بتنقيصه وسبه على المنابر، ووافقهم الخوارج، بل قالوا بكفره؛ اشتغلت جهابذة الحفاظ من أهل السنة ببث فضائله حتى كثرت نصحًا للأمة ونصرة للحق»، ومثله في لوامع الأنوار، (٣٣٩/٢).

قال الحافظ الخليلي في الإرشاد، (٤٢٠/١): «قال بعض الحفاظ: تأملتُ ما وضعه أهل الكوفة في فضائل عليّ وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف». وقال الحافظ الذهبي في تلخيص الموضوعات، (١٤١): «لم يُرْوَ لأحد من الصَّحَابَة فِي الْفَضَائِل أَكثر مِمَّا رُوِيَ لعَلي عليه السلام، لَكِنَّهَا ثَلَاثَة أَقسَام: قسم صِحَاح وَحسان، وَقسم ضِعَاف وواهيات، وفيهَا كَثْرَة، وَقسم أباطيل وموضوعات، وَهِي كَثِيرَة إِلى الْغَايَة، لَعَلَّ بَعْضهَا ضلال وزندقة، قَاتل الله من افتراها».

[حَدِيثُ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ]

[٢] (١) **أَخْبَرَنَا** أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ الْمَرَاغِيُّ[(١)]، فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ، عَنْ أَبِي الْفَتْحِ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الشَّيْبَانِيِّ[(٢)]، أَنَا أَبُو الْيُمْنِ زَيْدُ بْنُ الحَسَنِ الْكِنْدِيُّ[(٣)]، أَنَا أَبُو مَنْصُورٍ الْقَزَّازُ[(٤)]، **أَنَا الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ ثَابِتٍ الْحَافِظُ**، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ بُكَيْرٍ، أَنَا أَبُو عُمَرَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ الْأَخْبَارِيُّ[(٥)]، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الضُّبَعِيُّ[(٦)]، ثَنَا الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ يَزِيْدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ **عَلِيًّا** رضي الله عنه بِالرَّحَبَةِ[(٧)]

---

(١) هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١).

(٢) يوسف بْن يعقوب بْن مُحَمَّد بْن علي، الرئيس المعمّر، نجم الدّين، أَبُو الفتح ابن الوزير الصّاحب أَبِي يوسف ابن المجاور الشيبانيّ، الدّمشقيّ، الكاتب، روى عن التاج الكِندي ـ وهو الآتي ـ، وقال الذهبي: سمع منه كتاب تاريخ بغداد، **قلت**: وهو مصدر روايتنا، (ت: ٦٩٠هـ)، تاريخ الإسلام، (١٥/٦٧٥).

(٣) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن، الكِندي، البغدادي، أبو اليُمن تاج الدين، الشيخ، الإمام، العلامة، المفتي، شيخ الحنفية، وشيخ العربية، وشيخ القراءات، ومسند الشام، سمع جماعة، منهم أبو منصور القزاز، الآتي ـ، وحدث عنه ابن نقطة والمنذري والضياء والبرزالي والحافظ عبد الغني، وابن المجاور ـ السابق ـ وخلق، (ت: ٦١٣هـ)، سير أعلام النبلاء، (٢٢/٣٤).

(٤) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد بن الحسن بن منازل، أبو منصور بن زُرَيق الشَّيْبانيّ، القزّاز، البغداديّ، الحَرِيميّ، سمع كثيرًا وعُمّر، وقال السمعاني: سمعت منه التاريخ من الخطيب، إلا الجزء السادس والثلاثين، (ت: ٥٣٥هـ)، تاريخ الإسلام، (١١/٦٣٢). وقال السمعاني في الأنساب، (١٠/٤٠٧): «هذه النسبة إلى بيع القَزِّ وعمله».

(٥) الأَخباري: قال السمعاني في الأنساب، (١/١٣٠): «هذه النسبة الى الأخبار، ويُقال لمن يروي الحكايات والقصص والنوادر: الأخباري، اشتهر بهذه النِّسبة جماعة».

(٦) الضُّبَعي: قال السمعاني في الأنساب، (٨/٣٧٦): «هذه النسبة إلى بني ضُبَيعة بن قيس بن ثعلبة، ...، نزل أكثرُهم البصرة، وكانت بها مَحَلّةٌ تُنسَب إليهم يُقال لها بنو ضُبَيعة».

(٧) الرَّحْبة: بتسكين الحاء، ما اتسع من الأرض، وجمعها رُحَب، كقرية وقرىً، ورَحْبة المسجد،=

يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ**»، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ(١).

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ(٢)، تَوَاتَرَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ(٣).

= بالسكون، وبالتحريك: رحَبة: ساحته. انظر: تهذيب اللغة، (١٨/٥)، ولسان العرب، (٤١٥/١)، وتاج العروس، (٤٨٩/٢).

قلت: وهي مساحة واسعة خالية، كانت ملحقة بالمسجد وقصر الإمارة، تستعمل في المناسبات والاجتماعات للحاجة، ولرَحبة مسجد الكوفة أحداث ومواقف كثيرة لعليّ ﷺ مع أصحابه وجنوده وعموم الكوفيين، انظر حول رحبة مسجد الكوفة، وموقعها: ماسينيون، خطط الكوفة، (ص: ٥١) حيث يعتبرها بمثابة الميدان الذي يطل عليه القصر من الغرب، وفي وسطه «مصطبة كبيرة معدة للاجتماعات»، وصالح العلي، الكوفة وأهلها في صدر الإسلام: دراسة في أحوالها العمرانية وسكانها وتنظيماتهم، (ص: ٧٠) حيث يعين موضعها في قبلة المسجد، وانظر عمومًا حول عمارة جامع الكوفة وأبوابه وتطوراته: (ص: ٦٧ ـ ٧٦)، وهشام جعيّط، الكوفة: نشأة المدينة العربية الإسلامية، حيث يعينها جنوب غربي المسجد إلى غرب القصر، (ص: ١٠٦ ـ ١١٢)، ولعل أوسع ما كُتب حولها من جهة الأحداث الواقعة فيها ما يكون في كتابنا عن تاريخ الصحابة في الكوفة، يسر الله إتمامه.

(١) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (٣٤٨/١٦).

إسناد **ضعيف**: فيه يحيى بن عمر؛ لم أقف على حاله، والمدار على يزيد بن أبي زياد؛ ضعيف، والحديث **صحيح**: وفي ثبوت زيادة: «اللهم والِ...»؛ كلام، وقد بيّنّاه تفصيلًا في التخريج المفرد [٢].

(٢) في طبعة الأميني، (ص: ٤٨): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح من وجوه كثيرة».

(٣) ممن نصّ على تواتره عن عليٍّ ﷺ الذهبي في رسالة طرق حديث من كنت مولاه (١٧) ـ إن صحَّت نسبتُها إليه، وقد تكلمتُ عليها في التخريج المفرد ـ. ونص جماعةٌ من أهل العلم على تواتُرِه عن النبي ﷺ عمومًا، كما سيأتي الكلامُ عليه.

تواتر الحديث وذكر أطرافه من الصحابة ﷺ

وَهُوَ يَتَوَاتَرُ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ عَنِ الْجَمِّ الْغَفِيرِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ حَاوَلَ تَضْعِيفَهُ مِمَّنْ لَا اطِّلَاعَ لَهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ(١).

فَقَدْ وَرَدَ مَرْفُوعًا [/٢ب] عَنْ(٢): أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَزَيْدِ بْنَ أَرْقَمَ، وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَبُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَحُبْشِيٍّ(٣) بْنِ جُنَادَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ،

(١) نقل الخوانساري كلامَ المصنِّف على هذا الحديث، ثم قال: «وفي الحاشية أنّ المراد بمن حاول: هو السيّد المحقّق الشريف حيث منع التّواترَ في شرحه على: المواقف، وفيه من الدّلالة على عُمريّة هذا العلويّ وعلويّة ذاك العمريّ ما لا يخفى»، روضات الجنات، (١١٧/٨).
قلت: قال الشريف الجرجاني في شرح المواقف للإيجي، (٣٩٣/٨)، تعليقًا على كلام العضُد الإيجي: «(الجواب: منْع صِحَّة الحديث، ودعوى الضرورة) في العلم بصحته لكونه متواترًا)؛ مكابرةٌ، كيف ولم ينقله أكثر أصحاب الحديث) كالبخاري ومسلم وأضرابهما، وقد طعن بعضهم فيه كابن أبي داود السجستاني، وأبي حاتم الرازي، وغيرهما من أئمة الحديث». ولعلّ ممّا يشهد لكون الشريف الجرجاني هو المعنيّ بذلك ما حكاه طاش كبري زاده في الشقائق النعمانية، (ص: ٢٩)، من تقديم تيمورلنك للمصنِّف على الشريف الجرجاني في مجلسه، فيحتمل أن يكون بينهما شيء مما يكون بين العلماء. وعبارة المصنِّف إن حُملت على عمومها؛ فيها نظر، فإن من أهل العلم المطلعين على هذا العلم بل من أئمة هذا الشأن من قدح في ثبوت الحديث رأسًا، كيف بتواتره، كما سيأتي في التعليق على ذلك، فحملها على العموم المراد به الخصوص؛ أليق بالاعتذار للعبارة.

(٢) قد أشرنا في التخريج المفرد إلى تخريج هذه الأحاديث باختصار، ولم نخرجها تخريجًا تامًّا، وإلا لخرج الأمر عن معناه، والحديث مشهور وتخريجه معروف، ويحتاج بسطًا لا يحتمله ذلك التخريج هناك.

(٣) بضمٍّ فسكون، انظر في ضبطه: المؤتلف والمختلف للدارقطني، (٩٤٨/٢)، والإكمال لابن ماكولا، (٣٨٣/٢)، والأنساب للسمعاني، (٥٠/٤)، وتوضيح المشتبه، (٦٧/٣)، وفي ضبطه واشتقاقه: الاشتقاق لابن دريد، (ص: ١٩٣)، وتاج العروس، (١٢٣/١٧، ١٢٨).

وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَأَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، وَسَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَأَسْعَدَ بْنِ زُرَارَةَ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِك، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ(١).

وَصَحَّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ(٢) [مِمَّنْ](٣) يَحْصُلُ الْقَطْعُ بِخَبَرِهِمْ(٤).

---

(١) قال الذهبي في رسالته في طرق حديث من كنتُ مولاه ـ وقد تكلَّمنا عليها في التخريج المفرد ـ (ص: ١٠٢ ـ ١٠٣): «وبهذا المتن طرق كثيرة واهية، يرغب المحدِّثُ عنها، فإن في ما صح كفاية، فمن ذلك: عن حسان بن ثابت، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ ـ من نسخة علي بن موسى الرضا الموضوعة ـ وعن مالك بن الحويرث من وجه مظلم، وعن زيد بن حارثة كذلك، وأنس بن مالك، وأبي رافع مولى النبي ﷺ، وأبي برزة الأسلمي، والمقداد بن عمرو الكندي من طريق مظلم، وفيه أبان بن أبي عياش، وعن أبي ليلى الأنصاري، وسلمة بن الأكوع، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن علي، وعبد الله بن جعفر»، وأنس والزبير ذكرهما المصنِّف.

(٢) هذا دالٌّ أنّ المصنِّف إنما ذكر الأطراف السابقة، لا تصحيحًا لجميعها، وإنما لبيان المسانيد فحسب، وإفادتها التواتر.

(٣) في الأصل: «من»، وكذا في طبعة طنطاوي (ص: ١٢)، والمثبت من طبعة الأميني (ص: ٤٨)، وهو الأليق.

التعليق على تواتر الحديث وصحته

(٤) تقدَّم كلام المصنف أن الحديث متواتر عن علي وعن النبي ﷺ. وقد نصّ على تواتره أيضًا: الحافظ الذهبي، فقال: «متنه متواتر»، سير أعلام النبلاء، (٣٣٥/٨)، وانظر: تاريخ الإسلام، (١٤٦/٥)، وقال في ترجمة الإمام ابن جرير الطبري، في سياق جمْع الطبري لطرق هذا الحديث: «رأيتُ شطرَه، فبهرني سعةُ رواياته، وجزمتُ بوقوع ذلك»، سير أعلام النبلاء، (٢٧٧/١٤)، وقال في رسالة طرق الحديث، بعد أن جمعها، (ص: ١٠٣): «أفادنا ذلك العلم بأن النبي ﷺ قال ذلك. فأما قوله: «اللهم وال من والاه» وما بعدها؛ فإسناد ذلك بعضه صالح وما فيه من يتهم، فلعل النبي ﷺ قد قاله، ويجوز أن تكون زيادة من الراوي مدرجة في الخبر! والله سبحانه أعلم»، وقال الحافظ في فتح الباري، (٧٤/٧): «أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدًّا، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثيرٌ من أسانيدها صِحاحٌ وحِسان». =

. . . . . .

= ومن نصّ على تواتره أيضًا: السيوطي والمناوي والزرقاني، انظر: نظم المتناثر للكتاني، (ص: ١٩٥)، وهو قضية كلام ابن حجر الهيتمي، فقد قال في الصواعق المحرقة، (١/١٠٦ ـ ١٠٧) إنه «صحيحٌ لا مرية فيه»، وذكر أن طرقَه كثيرة جدًّا، ولكنه رجع فأثبت خلاف «جماعة من أئمةِ الحديث وعدولِه المرجوعِ إليهم فيه»، وذكرهم، فكيف يكون لا مرية فيه، وقد عُرف أن مجرد الآحاد الصحيح لا يفيد القطع. وقال العجلوني في كشف الخفاء، ت هنداوي، (٢/٣٢٩) إنه «متواتر أو مشهور»، وكذا الصنعاني، جعله من المتواتر المعنوي، في إجابة السائل، (ص: ٩٨)، ونقل عن المَقْبَلي أنه متواتر لفظًا، في الفصول، وكذا الزَّبيدي في لَقْط اللآلئ، (ص: ٢٠٥).

ولكن نوقِشت دعوىٰ التواتر، فقد نُقل عن البخاري وإبراهيم الحربي الكلام في الحديث. قال ابن تيمية في منهاج السنة، (٧/٣١٩ ـ ٣٢٠): «قوله: «من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه»؛ فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماءُ، وتنازع الناسُ في صحته، فنُقِل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعَّفوه، ونُقِل عن أحمد بن حنبل أنه حسَّنه كما حسَّنه الترمذيُّ، وقد صنَّف أبو العباس ابنُ عقدة مُصنَّفًا في جمْع طُرُقه. وقال ابن حزم: الذي صحَّ مِن فضائل عليٍّ هو قول النبي ﷺ: «أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ، إلا أنه لا نبيَّ بعدي»، وقوله: «لأُعطِيَنَّ الرايةَ غدًا رجلًا يحبُّ اللهَ ورسولَه، ويحبُّه اللهُ ورسولُه»، . . . ، وعهده ﷺ أن عليًّا لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، . . . ، وأما «من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه»؛ فلا يصح من طريق الثقات أصلًا»، وكلام ابن حزم في: الفصل في الملل والنحل، (٤/١١٦). وكذا نُقل عن أبي بكر بن سليمان، الحافظ ابن أبي داود أنه تكلَّم في الحديث، قال الذهبي في مناسبة تأليف الطبري لكتابه: «ولما بلغه أن ابنَ أبي داود تكلَّم في حديث غدير خُمّ عمل كتاب الفضائل»، تذكرة الحفاظ، (٢/٧١٣)، ونقل عن أبي حاتم أيضًا إنكاره، وقد تقدم نقل ذلك في كلام الجرجاني، وقد ذكره ابن حجر الهيتمي أيضًا في الموضع المحال إليه. وقد تقدَّم النقل عن العضُد الإيجي والجرجاني في منْع دعوىٰ التواتر، وهذه طريقةُ عامّة المتكلمين، انظر: أبكار الأفكار، (٥/١٨١)، وشرح المقاصد، (٥/٢٧٢، ٢٧٤). وقال أبو بكر محمد بن حاتم بن زنجويه (ت: ٣٥٩هـ)، في الروض الأنيق، (ص: ٥٧٥): «اختلف أهل العلم بالحديث في صحة هذا الحديث، فصحح بعضهم: «من كنت مولاه؛ فعلي مولاه» . . . فقط، وضعفه أكثر أهل العلم بالحديث».

هذا عن أصل الحديث، أما الزيادة: «اللهم وال من والاه وعادِ من عاداه»، فالكلام فيها أكثر،=

وقوع الحديث في غدير خُم في حجة الوداع

وَثَبَتَ(١) أَيْضًا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كَانَ مِنْهُ ﷺ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ(٢)، وَذَلِكَ فِي

= قال ابن تيمية في منهاج السنة، (٣١٩/٧): «وأما الزيادة، وهي قوله: «اللهم وال من والاه وعاد؛ من عاداه» الخ؛ فلا ريب أنه كذب، ونقل الأثرم في سُننه عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر وأنه حدث بحديثيْن، أحدهما: قوله لعليٍّ «إنك ستعرض على البراءة منِّي فلا تبرأ»، والآخر: «اللهم وال من والاه وعادِ من عاداه»، فأنكره أبو عبيد الله [كذا! والصواب: أبو عبد الله، يعني الإمام أحمد] جدًّا، ولم يشكَّ أنْ هذيْن كذِبٌ»، انظر: المنتخب من العلل للخلال، (ص: ٢١٠)، والضعفاء للعقيلي، (٢٤٩/١)، وحكى العباس بن عبد العظيم هناك أيضًا عن علي بن المديني أنه قال: «هذا كذب، وليس من حديث ابن عيينة».

وهذه الزيادة قال عنها الذهبي: «زيادة قوية الإسناد»، البداية والنهاية، (٦٨١/٧)، وتقدَّم عنه أنه قال في الرسالة: «فإسناد ذلك بعضه صالح وما فيه من يتهم، فلعل النبي ﷺ قد قاله، ويجوز أن تكون زيادة من الراوي مدرجة في الخبر!»، وقال ابن كثير عنها: «إسناد جيد»، البداية والنهاية، (٦٧١/٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (١٠٤/٩): «رجال أحمد ثقات»، وكذا في غير موضع من غير طريق، انظر: (١٠٤/٩ ـ ١٠٩)، وتعقب ابن حجر الهيتمي الفقيه ابنَ تيمية في الحكم بوضعها، وبالغ، انظر: الصواعق المحرقة، (١٠٧/١). وقد قال ابن زنجويه المذكور سابقًا، في الروض الأنيق، (ص: ٥٧٥) إن هذه الزيادة: «أجمع أهل العلم على ضعفها»! وقد خلص إلى ضعف هذه الزيادة من الباحثين المعاصرين: خليفة بن أرحمة آل بو كوارة، وقد استوعب بحثَ هذا الحديث استيعابًا تامًّا، في كتابه: «طرق حديث من كنت مولاه»، وخلص إلى أن هذه الزيادة لا تصح، وأنها زيادة من عمرو ذي مُرّ، وهو لا يُعرف، انظر: (ص: ٧٧٣ ـ ٧٧٦)، وقد أشرنا إلى ذلك في تخريج الحديثين [٣، ٤]، فانظره في التخريج المفرد.

(١) في طبعة الأميني، (ص: ٤٨): «يثبت».

(٢) غدير خُمّ: هو بئرٌ لكلاب بن مرة، وقيل عَيْن، أو موضع تَصبُّ فيه عينٌ، حفرها مرة بن كعب، بين مكة والمدينة، على ميل دون الجحفة، وقيل ميلين عند اليعقوبي، وقيل ثلاثة عند البكري. واختُلف في اشتقاقه: قيل من خُمَّ إذا نَطَف، أو من: خُمَّ الشيءُ إذا تُرك في الخُمّ وهو حبس الدجاج، وقيل من خَمَمْتَ البيتَ إذا كنستَه، وفلان مخموم القلب أي نقيه، فكأنه سميت بذلك لنقائها، وقيل إن خُمًّا اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير. انظر: البلدان لليعقوبي، (ص: ١٥٣)، ومعجم ما استعجم، (٣٦٨/٢)، ومعجم البلدان، (٣٨٩/٢)، ومراصد الاطلاع، (٣١٥/١، ٤٨٢)، ووفاء الوفاء، (١٧٠/٣).

قال شُرَّاب في المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، (ص: ١٠٩): «يعرف اليوم باسم «الغربة»=

خُطْبَةٍ خَطَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَهُوَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ(١)، لَمَّا رَجَعَ ﷺ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَلِذَلِكَ سَبَبٌ سَنَذْكُرُهُ قَرِيبًا، وَاللهُ أَعْلَمُ(٢).

الحديث بزيادة: اللَّهُمَّ وال من والاه

[٣] (٢) كما **أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا** أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ(٣)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ(٤)، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرُّصَافِيُّ(٥)، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ

= ويقع شرق الجحفة على ثمانية أكيال»، ويقع اليوم في واد الخرّار، قال شراب، (ص: ١٧٤): «الخرّار: واد، هو وادي الجحفة وغدير خم، يقع شرق مدينة رابغ على قرابة خمسة وعشرين كيلًا»، وانظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية للبلادي، (ص: ١١٢)، ومعالم مكة التأريخية والأثرية له أيضًا، (ص: ٢٢٣). **قلت**: سيأتي التعليق على وقوع الحديث في غدير خم، قبل الحديث [٦].

(١) في طبعة الطنطاوي، (ص: ١٣): «إحدى عشر»! وهو خطأ، والمثبت من الأصل على الصواب، وكذا في طبعة الأميني، (ص: ٤٨).

(٢) سيرد ذلك قبل الحديث رقم [٦]، وهناك التعليق عليه لمناسبته لسوق المصنف سبب ورود الحديث هناك، فليُراجع.

(٣) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وقد تكلمنا هناك على كُنيته. وقد فصَّل المصنِّف هذا الإسناد إلى الإمام أحمد ـ هو هنا عن عبد الله ـ، وترجم رجالَه، واحتفل به وجوَّده، في ختمه لمسند أحمد، المسمى: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد.

(٤) ابن البخاري، تقدم في رقم [١].

(٥) حنبلُ بنُ عَبْد الله بْن الفَرَج بْن سعادة، أَبُو عليّ، وأَبُو عَبْد الله، الواسطيُّ الأصلِ، البغداديّ الرُّصافيّ النسَّاج المكبِّر، راوي المُسند، (ت: ٦٠٤هـ)، تاريخ الإسلام، (٩٢/١٣).

والرُّصافي: نسبة لمواضع، المراد بها هنا المحلة الكبيرة ببغداد، بناها المنصور وأتمها المهدي، ويحتمل أن تكون رُصافة واسط، فإن حنبلًا المذكور واسطي الأصل، بغدادي النسبة،=

الشَّيْبَانِيُّ(١)، أَنَا أَبُو عَلِيِّ بْنُ الْمُذْهِبِ(٢)، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ(٣)، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ(٤)، [/١٣أ] أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ(٥)، قَالَا: أَنْشَدَ عَلِيٌّ رضي الله عنه النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ(٦): مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ(٧)؟، قَالَ: فَقَامَ

= ولكن الأول أشهر، فإنهم ينصون على بيان الواسطي في نسبة الرُّصافة الواسطية. انظر: الأنساب للسمعاني، (٦/١٣٧ ـ ١٣٨)، ومعجم البلدان، (٣/٤٦ ـ ٤٧).

(١) هبة الله بن مُحَمَّد بن عَبْد الْوَاحِدِ بن أَحْمَد بْن العبّاس بن الحُصَيْن، أبو القاسم الشَّيْبانيّ الهَمَذَانيّ، ثمّ البغداديّ، الكاتب، مسنِد العراق، راوية المسند عن ابن المذهب، (ت: ٥٢٥هـ)، تاريخ الإسلام، (١١/٤٤٠).

(٢) الإمام، العالم، مسند العراق، أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن وهب التميمي، البغدادي، الواعظ، ابن المُذْهِب، راوي المسند، إلا شيئًا يسيرًا، (ت: ٤٤٤هـ)، سير الأعلام، (١٧/٦٤٠)، وانظر: لسان الميزان، (٣/٩١). وقال السمعاني في الأنساب، (١٢/١٦٥)، في نسبة: المُذهِبي: «هذه النسبة إلى المذهِب، وعُرِف به بعضُ أجداد أبي علي الحسن بن علي»، فذكره، أي المترجَم معنا.

(٣) الشيخ، العالم، المحدث، مسند الوقت، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي القَطِيعي الحنبلي، راوي مسند الإمام أحمد، والزهد، والفضائل له، (ت: ٣٦٨هـ)، سير الأعلام، (١٦/٢١٠).

(٤) الأَوْدِي: قال السمعاني في الأنساب، (١/٣٨٥): «هذه النِّسبة إلى أَوْد بن صعب بن سعد العشيرة من مذحج».

(٥) مُصغَّرًا، بالياء، وقيل بالهمزة: أُثيع. انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني، (١/٢٩٥)، والإكمال، (١/١٣)، وتوضيح المشتبه، (٢/٢١)، وتبصير المنتبه، (٤/١٤٨٧).

(٦) تقدَّم التعريف بها، وهي رَحبة المسجد، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ١٣) أنها قرية بحذاء القادسية على مرحلة من الكوفة. وهذا عجيب، وهذه القرية الرُّحبة، ذكرها في معجم البلدان، (٣/٣٣)، وليست المرادة قطعًا، وقد ورد التصريح برحبة المسجد في كثير من الروايات، وهو معروف في أخبار عليٍّ رضي الله عنه في الكوفة.

(٧) قوله: «إلا قام»: كذا في الأصل، لَحَقٌ في الهامش، وفي موضعه في المتن إشارة، وأسقطها طنطاوي، (ص: ١٣)، من طبعته، وأثبتها الأميني، (ص: ٤٩).

مِنْ قِبَلِ سَعِيدٍ سِتَّةٌ[١]، وَمِنْ قِبَلِ زَيْدٍ سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ لعَلِيٍّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَيْسَ اللهُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ؟»، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»[٢].

الحديث بزيادة: وانصر من نصره

[٤] (٣) وَبِهِ: قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ، أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو ذِي مُرٍّ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، يَعْنِي: عَنْ سَعِيدٍ وَزَيْدٍ، وَزَادَ فِيهِ: «وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ»[٣].

هَكَذَا رَوَيْنَاهُ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِهِ.

طريق لطيف غريب مسلسل بالفواطم لحديث الموالاة

وَأَلْطَفُ[٤] طَرِيقٍ وَقَعَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَغْرَبُهُ:

[٥] (٤) كَمَا حَدَّثَنَا بِهِ شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْحُفَّاظِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُحِبِّ الْمَقْدِسِيِّ[٥]، مُشَافَهَةً، أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ زَيْنَبُ ابْنَةُ أَحْمَدَ بْنِ

---

(١) في طبعة الأميني، (ص٤٩): «سبعة»، وأشار في الحاشية إلى أنها في نسخة: «ستة».

(٢) مسند أحمد، (٨٣٥)، وهو من زوائد عبد الله، وقد أشار المصنف لذلك بقوله: «من حديث ابنه».
إسناد **ضعيف**: فيه شريك ساء حفظه لما ولي القضاء، وتقدَّم الحُكْم على أصل **الحديث**، راجع رقم [٢]، وراجع التخريج المفرد [٣ ـ ٤].

(٣) المسند، (٩٥٤)، من زوائد عبد الله.
إسناد **ضعيف**: فيه شريك، وفيه عمرو الهمداني ذو مُرّ، شيخ السَّبيعي؛ لا يُعرَف، وقد خالَف بهذه الزيادة. وتقدَّم الحُكْم على أصل **الحديث**، راجع رقم [٢]، وراجع التخريج المفرد [٣ ـ ٤]، وقد تقدَّم الكلام على الزيادات في الحديث، في التعليق على كلام المصنف على تواتر الحديث.

(٤) في طبعة الأميني: «فألطف».

(٥) الصامت. انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٦).

عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمَقْدِسِيَّةُ[١]، عَنْ أَبِي الْمُظَفَّرِ مُحَمَّدِ بْنِ فِتْيَانَ بْنِ الْمَنِّيِّ[٢]، أَخْبَرَنَا أَبُو مُوسَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ[٣] الْحَافِظُ، أَنَا ابْنُ عَمَّةِ[٤] وَالِدِي الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَدِينِيّ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، أَنَا ظَفَرُ بْنُ دَاعِي[٥] الْعَلَوِيُّ بِأَسْتَرَابَاذَ[٦]، أَنَا وَالِدِي، وَأَبُو أَحْمَدَ بْنُ مُطَرِّفٍ

---

(١) هي زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد، المقدسية، المعروفة ببنت الكمال، أُحضِرت علىٰ جماعة، وأجاز لها خلق، وسمِعت وأسمعت، وتفرَّدت، جاوزت التسعين (ت: ٧٤٠هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٢/٣٤٨).

(٢) هذا الصواب في رسْمه وضبطه. وفي طبعة الأميني، (ص: ٤٩): «المسيني»، وهو خطأ. وفي الأصل: علىٰ الميم ضَمّة، وهو خطأ، وابن المُنىٰ جماعةٌ، وقد نبَّه علىٰ الفرق أصحابُ المؤتلف والمختلف والمشتبه، في المصادر الآتي ذكرُها في ضَبْطه، فليرجع إليها.
هو محمد بن مُقبل بن فِتيان، المفتي، المعمَّر، المسنِد، سيف الدين، أبو المظفر، ابن المَنِّي الحنبلي، (٥٦٧ ـ ٦٤٩هـ)، سير الأعلام، (٢٣/٢٥٢).
ولم تتضح لي مناسبةُ نِسبته، فقط نصّ ابن ناصر في توضيح المشتبه، (٨/٣٣، ٢٩٣) أنه بالنون الثقيلة، ثم ذكر المترجَم، وكذا الحافظ وضبطها تامّةً بالحروف، في تبصير المنتبه، (٤/١٢٥٠). وأقرب مادة إليها في أنساب السمعاني: المُنْبِي، (١٢/٤٧٢)، قال: «بضم الميم وسكون النون وفي آخرها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلىٰ منية، وهي قرية بالأندلس، قال ابن ماكولا: يقال لهذا الموضع «منية عجب»، ومن الواضح أن هذا بعيد عما معنا، ولعله يكون من المَنِّ، قرين السلوىٰ، فالله أعلم.

(٣) هو الحافظ أبو موسىٰ المديني، (ت: ٥٨١هـ)، من الأعلام المصنِّفين. سيأتي.

(٤) كذا في الأصل، وفي نزهة الحُفَّاظ بتحقيق: عبد الراضي محمد عبد المحسن: «ابن عم»، وهو الصواب.

(٥) كذا في الأصل، وفي نزهة الحفاظ، «الراعي»، بالراء، وهو خطأ، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ١٤)، كأنه اغترَّ بالمطبوع في نزهة الحفاظ، وأثبتها الأميني، (ص: ٥٠)، علىٰ الصواب.
انظر ترجمة: ظفر بن الداعي، في تاريخ الإسلام، (١٠/٥٠٨)، وانظر: المنتخب من معجم السمعاني، (١٦٤٦).

(٦) أَسْتَرَاباذ: قال ياقوت في معجم البلدان، (١/١٧٤ ـ ١٧٥): «بلدة كبيرة مشهورة أخرجت خلقًا من أهل العلم في كل فنّ، وهي من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان».

الْمُطَرِّفِيُّ[١]، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ[٢] الْإِدْرِيسِيُّ، إِجَازَةً فِيمَا أَخْرَجَهُ فِي: تَارِيخِ أَسْتَرَابَاذَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ أَبُو الْعَبَّاسِ الرَّشِيدِيُّ[٣]، [٣/ب] مِنْ وَلَدِ هَارُونَ الرَّشِيدِ، بِسَمَرْقَنْدَ، وَمَا كَتَبْنَاهُ إِلَّا عَنْهُ، ثنا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْحُلْوَانِيُّ[٤]، ثنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَهْوَازِيُّ، مَوْلَى الرَّشِيدِ، ثنا بَكْرُ بْنُ أَحْمَدَ القَصْرِيُّ[٥]، حَدَّثَتْنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَى، حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ، وَزَيْنَبُ، وَأُمُّ كُلْثُومٍ: بَنَاتُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، قُلْنَ: حَدَّثَتْنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ، قَالَتْ: حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ عَلِيٍّ [بْنِ الحُسَيْنِ][٦][٧]، حَدَّثَتْنِي فَاطِمَةُ، وَسُكَيْنَةُ: ابْنَتَا الْحُسَيْنِ

---

(١) المُطَرِّفي: قال السمعاني في الأنساب، (٣٠٩/١٢): «هذه النِّسبَةُ إلى مُطرِّف، وهو اسم لبعض أجداد المنتسِب إليه».

(٢) كذا في الأصل، وفي المطبوعتين، وفي نزهة الحُفَّاظ: «أبو سعد»، وهو الصواب، راجع: تاريخ الإسلام، (٨٥/٩). واسمه: عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن مَتَّوَيه، الحافظ أبو سعد الإدريسي الأَسْتَراباذي، له تاريخ سمرقند وتاريخ أستراباذ.

(٣) في نزهة الحفاظ: «حدثني محمد بن الحسن الرشيدي». والرشيدي: نسبة لهارون الرشيد، كما صرَّح به في الإسناد، وانظر: الأنساب للسمعاني، (١٢٩/٦).

(٤) الحُلْواني: قال السمعاني في الأنساب، (٢١٣/٤ ـ ٢١٤): «هذه النسبة إلى بلدة حُلْوَان، وهي آخر حَدِّ عُرْضِ سَوَاد العراق مما يلي الجبالَ، وهي بلدةٌ كبيرة وَخْمَة الهواء، خَرب أكثرُها».

(٥) كذا في الأصل، وفي طبعة الأميني، وفي نزهة الحفاظ: «البصري»، وكذا كتبها الطنطاوي، (ص: ١٤). والصواب ما في الأصل، راجع: فهرست الطوسي، (٦٨)، ولسان الميزان، (٣٣٦/٢). وهذه النّسبة إلى القَصْر المعروف، ذكرها السمعاني في الأنساب، (٤٤٠/١٠)، وقال إن المعروف بها ستة قصور، ذكرها، بين العراق والشام، ونيسابور، وأسداباذ، وسمرقند، ولم أعيّن نسبة المذكور هنا يقينًا، لكن يغلب أن تكون في الثلاثة الأواخر لأنه أليق بسياق الإسناد.

(٦) في نزهة الحفاظ زيادة: «بن الحسين».

(٧) ما بين المعقوفين ثابت في الأصل، لَحقٌ في الهامش، وزاده الطنطاوي، (ص: ١٤) بين=

بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ فَاطِمَةَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهَا(١)، قَالَتْ أَنَسِيتُمْ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ**»، وَقَوْلَهُ ﷺ: «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى** عليهما السلام»(٢).

هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ(٣) فِي كِتَابِهِ الْمُسَلْسَلِ بِالْأَسْمَاءِ، وَقَالَ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ مُسَلْسَلٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ الْفَوَاطِمِ تَرْوِي عَنْ عَمَّةٍ لَهَا، فَهُوَ رِوَايَةُ خَمْسِ بَنَاتِ أَخٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَنْ عَمَّتِهَا»(٤).

سبب ورود الحديث

وَسَبَبُ هَذِهِ الْخُطْبَةِ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَقَ(٥)، وَهُوَ أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ أَمِيرًا هُوَ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَرَجَعَ، فَوَافَى النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَقَدْ كَثُرَتْ فِيهِ الْقَالَةُ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهُ بِسَبَبِ اسْتِرْجَاعِهِ مِنْهُمْ خِلَعًا(٦) كَانَ أَطْلَقَهَا لَهُمْ .....

= معقوفين من المصدر نزهة الحفاظ. أما الأميني، (ص: ٥٠) فأثبت العبارةَ كلها في المتن، بما في ذلك زيادة [بن الحسين]، ولم يشر لشيء.

(١) في نزهة الحفاظ زيادة: «عن فاطمة بنت رسول الله». وأثبتها الأميني في متن طبعته، (ص: ٥٠). وهذا الصواب في إسناده، فهو من حديث فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

(٢) نزهة الحفاظ لأبي موسى المديني، (ص: ١٠١). والإسناد **ضعيف**، مسلسل بالمجاهيل. **والحديث** تقدَّم الكلام عليه، انظر رقم [٢]. وحديث المنزلة سيأتي رقم [٦].

(٣) هو محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى، أبو موسى المديني الأصبهاني، قال الذهبي: الحافظ الكبير، صاحب التصانيف، وبقية الأعلام، (ت: ٥٨١هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (٧٣٨/١٢).

(٤) نزهة الحفاظ للمديني، (ص: ١٠٢).

(٥) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، قال الذهبي: أحد الأعلام وصاحب المغازي، (ت: ١٥١هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، (١٩٣/٤).

(٦) جمع: خِلْعة، قال الخليل في العين، (١١٨/١ :)«الخِلْعَةُ: كُلُّ ثَوْبٍ تَخْلَعُه عنْك. ويُقالُ: هو ما=

نائِبُهُ[(١)] عَلَيْهِمْ لَمَّا تَعَجَّلَ السَّيْرَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا تَفَرَّغَ ﷺ مِنْ حَجِّهِ، وَنَزَلَ غَدِيرَ خُمٍّ؛ خَطَبَ هَذِهِ الخُطْبَةَ [٤/أ] تَنْبِيهًا عَلَىٰ قَدْرِ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَرَدًّا علَىٰ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ[(٢)].

= كان علىٰ الإنسان من ثِيابِه تاماً. والخِلْعَةُ: أجْودُ مالِ الرَّجُل، يقال: أخذْتُ خِلْعَةَ مالِه، أي: خُيِّرْتُ فيها فأخذتُ الأجْود فالأجْود منها». وانظر: تهذيب اللغة، (١/١١٥)، ولسان العرب، (٨/٧٦)، وتاج العروس، (٢٠/٥٢٣).

(١) في الكلمة في الأصل نوع إبهام، لكن السياق يساعد عليها، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ١٥): «نائبة»، وهذا خطأ، وأثبتها الأميني قريبًا من الصواب، (ص: ٥١)، وكتبها: «نايبه»، وليست عادته في الرسم، فالأقرب أنه خطأ أيضًا.

(٢) راجع: سيرة ابن هشام، (٢/٦٠٣)، عن ابن إسحاق. وقد ذكره المصنِّف بمعناه، وإلا فالذي رواه ابن إسحاق عن أبي سعيد الخدري: «فقام رسول الله ﷺ فينا خطيبًا، فسمعته يقول: أيها الناس، لا تَشْكُوا عليًّا، فوالله إنه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يُشْكَىٰ».
وقد تقدَّم في الحديثين [٣، ٤] ذكر مناسبة الحديث في حجة الوداع عند غدير خم، وقد ذكرنا أن هذا من زيادات أحد شيوخ أبي إسحاق السبيعي المبهمين ـ عمرو ذي مُرّ ـ، وارجع إلىٰ التخريج المفرد فقد أبنَّا عن ذلك.
أما المناسبة الصحيحة لورود هذا الحديث فهو ما ورَدَ أصلُه عند البخاري، وأحمد، وغيرهما من حديث بُرَيدة لما قَسم عليٌّ الخمسَ واصطفىٰ شيئًا، فكان بُريدة يُبغضه، فقال له النبي ﷺ: «لا تُبْغِضْه، فإن له في الخمس أكثرَ من ذلك»، البخاري، (٤٣٥٠)، وأحمد (٢٢٥٢٦)، ورواه ابن أبي شيبة، (٣٢٦٦٨)، وأحمد، (٢٢٤٣٥)، والنسائي في الكبرىٰ في خصائص علي، (٨٤١٣)، وغيرهم، وفيه: «يا بريدة ألستُ أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم،...، من كنت مولاه...». قال الحاكم بعد أن أخرجه في المستدرك، (٣/١١٠): «هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية، (٧/٦٦٨): «هذا إسناد جيد قوي رجاله كلهم ثقات». ورواه عبد الرزاق في المصنَّف (٢٠٣٨٨)، في جامع مَعْمر، وعنه أحمد في فضائل الصحابة، (١٠٠٧) بإسناد صحيح مرسل عن طاووس، وفيه: فشكاه بريدة إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسم، فقال النبي ﷺ: «من كنت مولاه فإن عليًّا مولاه». فهذا سبب ورود الحديث، وليس فيه أن النبي ﷺ جمع لأجل ذلك خطبةً عامة، ولا أن ذلك كان عند غدير خم.

[حديث: أَمَا تَرْضَى أَنْ تكونَ مِنِّي بمنزِلَةِ هَارونَ مِن مُوسى]

سبب ورود الحديث

[٦] (٥) **أَخْبَرَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ[١]، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا ابْنُ الْحُصَيْنِ، أَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، أَنَا ابْنُ مَالِكٍ، أَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي**، ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ[٢] أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ[٣] عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى تَبُوكَ[٤]؛ خَلَّفَ عَلِيًّا، فقَالَ: أَتُخَلِّفُنِي؟، فَقَالَ: «**أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»[٥].

[٧] (٦) وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ، ثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، ثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[٦]، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهَا: أَنَّ عَلِيًّا

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢). وسائر الإسناد تقدَّم؛ راجعه في رقم [٣].
وزعم الأميني، (ص: ٥١) أن هذا خطأ، وصوابه: ابن عمر، وهو ابن كثير، وهذا خطأ قبيح مُركَّب، يدل على ما ذكرناه مرارًا.

(٢) في الأصل «عن»، وهو خطأ، والصواب هو المثبت. وأثبتها الطنطاوي والأميني على الصواب.

(٣) كذا في الأصل: «عن عبد الله بن عمر»، وعبد الله بن عُمر هو أبو حمزة بن عبد الله، فالظاهر أن زيادة «عن» خطأ من الناسخ، يدل على ذلك ورود الإسناد هكذا في المسند، والله أعلم.

(٤) تبوك: موضع بين وادي القرى والشام، وهي أول الشام، وقد خرج إليها النبي ﷺ عام تسع للهجرة لبلوغه تجمع الروم وعاملة ولخم وجذام هناك، فوجدهم تفرقوا، فأقام بها ثلاثًا، وهي آخر غزواته. انظر: معجم البلدان، (٢/١٤)، وإمتاع الأسماع، (٢/٤٧).

(٥) مسند أحمد، (١٦٠٣).
إسناد **صحيح**.

(٦) كذا في الأصل، وفي المسند، وهو الصواب، وعند الأميني، (ص: ٥٢): «إسماعيل عن عبد الرحمن»!

خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ جَاءَ ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، وَعَلِيٌّ يَبْكِي، يَقُولُ: تُخَلِّفُنِي مَعَ الْخَوَالِفِ، فَقَالَ: «**أَوَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ، إِلَّا النُّبُوَّةَ**»(١).

مُتَّفَقٌ عَلَىٰ صِحَّتِهِ بِمَعْنَاهُ، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ(٢).

كثرة طُرق الحديث

قَالَ الْحَافِظُ أبو القاسم **ابْنُ عَسَاكِرَ**(٣): وَقَدْ رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ(٤): عُمَرُ، وعَلِيٌّ، وابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ(٥)، وَمُعَاوِيَةُ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَجَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَوْفَىٰ، وَنُبَيْطُ بْنُ شُرَيْطٍ، وَحُبْشِيُّ بْنُ جُنَادَةَ، وَمَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، وَأَنَسُ بْنُ [/٤ب] مَالِكٍ، وَأَبُو الطُّفَيْلِ(٦)، وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ حَمْزَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ طُرُقَهَا كُلَّهَا بِأَسَانِيدِهِ فِي: تَارِيخِ دِمَشْقَ(٧)، رحمه الله.

---

(١) مسند أحمد، (١٤٦٦).
إسناد **صحيح**.

(٢) رواه البخاري، (٣٧٠٦، ٤٤١٦)، ومسلم، (٢٤٠٧)، من حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه، بلفظ نحوه.

(٣) هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، أبو القاسم، ثقة الدين، ابن عساكر الدمشقي، قال الذهبي: الإمام، العلامة، الحافظ الكبير، محدِّث الشام، صاحب تاريخ دمشق، (ت: ٥٧١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٠/٥٥٤).

(٤) أشرنا إلىٰ تخريج هذه الأطراف باختصارٍ في التخريج المفرد، رقم [٦ ـ ٧].

(٥) يعني عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما.

(٦) ليس في تاريخ دمشق، وإنما فيه: أبو الفِيل، وفي الهامش: كوفي صحابي، فلعله اشتبه علىٰ المصنِّف، أو الناسخ.

(٧) انظر: تاريخ دمشق، (٤٢/١٦٦ ـ ١٨٦)، باختلاف يسير في الترتيب. =

[حديث: لا يُبْغِضُني إلا منافقٌ، ولا يحبُّني إلا مؤمنٌ]

[٨] (٧) **وَأَخْبَرَنَا شَيْخُنَا** صَلَاحُ[١] بْنُ أَحْمَدَ الْإِمَامُ[٢]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ[٣]، سَمَاعًا، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ[٤] البَغْدَادِيُّ، أَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَنَا الحَسَنُ[٥] ابْنُ[٦] مُحَمَّدٍ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ[٧]، **ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي**، ثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: «**وَاللهِ إِنَّهُ لَمِمَّا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ، وَلَا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ**»[٨].

= **قلت**: والحديث لكثرة روايته أورده السيوطي في المتواتر، وذكر مسانيده عن عشرة أنفس من الصحابة، وزاد عليها الكتاني ثلاثة، وقال في نظم المتناثر، (ص: ١٩٥): «وقد تتبع ابنُ عساكر طُرَقَه في جزءٍ، فبلغ عددُ الصحابة فيه نيفًا وعشرين. وفي شرح الرسالة للشيخ جَسُّوس ﷺ ما نصه: وحديث: «أنت منِّي بمنزلة هارون من موسىٰ»؛ متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابيًّا، واستوعبها ابنُ عساكر في نحو عشرين ورقة اهـ»، وكذا أورده الزبيدي في لقط اللآلئ، (ص: ٣١ ـ ٣٢)، من عشرة مسانيد.

(١) في طبعة الأميني: صلاح الدين.

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ راجعها في رقم [٣].

(٣) هو ابن البخاري نفسه، تقدم مرارًا، وزعم الأميني، (٥٣)؛ أنه تاج الدين علي بن أحمد بن عبد المحسن الحسيني، مات (٧٥٤هـ)! وهذه الأخطاء الشنيعة، وما سبقها وما تأتي؛ تدل أنه حاطب ليل، يبحث بمجرد الشَّبَه، ولا يحرر، وليس له أدنى خبرة بالأسانيد السائرة ومداراتها المشهورة.

(٤) في طبعة الأميني: علي البغدادي.

(٥) في طبعة الأميني: الحسين.

(٦) رُسمت بالألف في الأصل، وذلك لأنه الحسن بن علي بن محمد التميمي، المعروف بابن المذهِب.

(٧) القَطِيعي: قال السمعاني في الأنساب، (١٠/٤٦٤): «هذه النسبة إلىٰ القَطِيعة، وهي مواضع وقطائع في محال متفرقة ببغداد».

(٨) المسند لأحمد، (٦٤٣). =

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ صَحِيحِهِ:

[٩] عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، و(١)عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا(٢): عَنِ الْأَعْمَشِ، وَلَفْظُهُ: «**وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ(٣)؛ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ**»(٤).

وَرَوَاهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، فِي سُنَنِهِمْ، وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ(٥)، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ أَيْضًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ(٦)

= إسناد **صحيح**. والحديث **صحيح**، كما سيأتي في الحديث الآتي [٩]، رواه مسلم وأصحاب السنن.

(١) في صحيح مسلم قبلها: (ح) علامة تحويل الإسناد؛ فيحيى متابعٌ لابن أبي شيبة على أبي معاوية. وأبو معاوية: محمد بن خازم الأعمى، صاحب الأعمش. وقال مسلم: «واللفظ له»، يعني لشيخه يحيى.

(٢) كلاهما يعني: وكيعًا، وأبا معاوية. وعبارة المصنف فيها نوع لبْس، فإنّ الراويَ عنهما ابنُ أبي شيبة، أما يحيى بن يحيى فروى عن أبي معاوية وحده، فكان الأولى لنسق هذه العبارة أن يقدّم يحيى بن يحيى، ويؤخر ابن أبي شيبة ليقول: كلاهما، أو يلزم ترتيب مسلم وعبارته، فلا يقول: كلاهما، بخاصة أن لفظ مسلم: لفظ يحيى بن يحيى، وحده.

(٣) النَّسَمة: نفَس الروح، وذو النَّسَم ذو الروح، فالمقصود: الحي. انظر: تهذيب اللغة، (١٣/١٤)، ولسان العرب، (١٢/٥٧٣)، وتاج العروس، (٣٣/٤٨٨). قال النووي في شرح مسلم (٢/٦٤ ـ ٦٥): «قوله: فلق الحبة؛ فمعناه شقَّها بالنبات، وقوله: وبرأ النَّسمة، هو بالهمزة أي: خلق النَّسَمَة، وهي بفتح النون والسين، وهي الإنسان، وقيل النفس، وحكى الأزهري أن النسمة هي النفس وأنَّ كل دابة في جوفها روح فهي نسمة والله أعلم».

(٤) مسلم، (٨٢).

(٥) الترمذي، (٣٧٣٦)، والنسائي، (٥٠١٨، ٥٠٢٢)، وابن ماجه، (١١٤).

(٦) في طبعة الأميني: وعبد الله بن نمير.

عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ(١)، به(٢).

فَوَقَعَ لَنَا مُوَافَقَةً(٣) عَالِيَةً، وَبَدَلًا(٤) عَالِيًا لِشُيُوخِ مُسْلِمٍ، وَأَصْحَابِ السُّنَنِ(٥)، وَللهِ الْحَمْدُ.

---

(١) وقد تقدم أن الإمام أحمد رواه من طريق ابن نمير، فوافقه ابن ماجه، نازلًا، فرواه ثلاثتهم: عبد الله بن نمير، ووكيع، وأبو معاوية، عن الأعمش.

(٢) «به» سقطت من طبعة الطنطاوي.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في النخبة: «الْمُوَافَقَةُ: هِيَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ». وقال المصنِّف في العوالي (خ)، [٤/أ]: «فالموافقة أن يروي الراوي حديثًا في الكتب الستة بإسنادٍ لنفسه من غير طريقها، بحيث يجتمع مع أحد الستة في شيخه، فإن كان مع عُلُوّ هذا الطريق كان: موافقة عالية. مثاله: حديث رواه البخاري: عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حميد، عن أنس، مرفوعًا: «كتاب الله القصاص». وإذا رويناه من جزء الأنصاري تقع موافقةً للبخاري في شيخه مع علو درجة. وقد يكون ذلك بعلوّ درجتين، وقد يكون بأكثر». **قلت**: المقصود جزء محمد بن عبد الله الأنصاري (٢٠١هـ)، برواية إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجي. وذلك أن الحديث في: حديث محمد بن عبد الله الأنصاري ـ شيخ البخاري ـ، (٢٠)، عن حميد، به. والمقصود بعلو الدرجة هنا أن يروي الحديث إلى شيخ البخاري بعدد رجالٍ أقلَّ من العدد الذي يقع له به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رواه عن البخاري. انظر: مقدمة ابن الصلاح، ت عتر، (ص: ٢٥٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في النخبة: «الْبَدَلُ: الْوُصُولُ إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ كَذَلِكَ».
وقال المصنِّف في العوالي (خ)، [٤/أ ـ ب]: «أما البدَلُ: فهو أن يوافقه في شيخ شيخه، مع العلو أيضًا. مثاله: حديث ابن مسعود الذي رواه الترمذي: عن عليِّ بن حُجر، عن خلف بن خليفة، بسنده: «يومَ كلَّمَ اللهُ موسى كانت عليه جُبَّة صوف»، الحديثَ. إذا رويناه من جامع الترمذي يكون بيننا وبين خلف تسعة، وإذا رويناه من جزء ابن عرفة بالإجازة يقع بيننا وبينه سبعةٌ، فيكون بدلًا بعلوِّ درجتين». **قلت**: المقصود جزء الحسن بن عرفة (٢٥٧هـ). وذلك أنّ ابن عرفة أخرجه في جزئه (٣٩) عن خلف بن خليفة ـ شيخِ شيخِ الترمذي ـ به. والمقصود بالعلو هنا ما ذكرناه في العلو في الموافقة، ولكن عن شيخ شيخ المصنف هنا.

(٥) بيان ذلك: أن المصنف بروايته إلى أحمد عن ابن نُمير، عن الأعمش به؛ قد وقع له بدلٌ لشيوخ مُسلم والترمذي والنسائي في شيوخهم، عن الأعمش، ووقع له موافقةٌ لشيخ ابن ماجه في=

[١٠] (٨) وَأَخْبَرَنَا شَيْخُنَا رُحْلَةُ[١] الْآفَاقِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ الْحَلَبِيُّ[٢] بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، أَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ السَّعْدِيُّ[٣]، أَنَا أَبُو حَفْصٍ [٥٠/أ] عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ البَغْدَادِيُّ[٤]، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي

= شيخه في الأعمش، فقد رواه شيخُ ابنِ ماجه عن ابن نُمير كما تقدَّم. وكلام المصنِّف واقع على (شيوخ) مسلم وأصحاب السنن، فالموافقة والبدل هنا لـ(شيوخ) مسلم وأصحاب السنن، لأن أحمد في طبقة شيوخهم، وإسناده أعلى منهم وأقصر، وإلا فلو وقع كلامه على مسلم وأصحاب السنن أنفسِهم لكان الجميعُ بدلًا كما هو واضح؛ لأن أحمد في طبقة شيوخهم. ويلاحَظ أن كلام المصنِّف ليس طيًّا ونشرًا مرتَّبيْنِ، لأن الموافقة في شيخ شيخ ابن ماجه، والبدل في شيوخ شيوخ مسلم والترمذي والنسائي، وقد قدّم في الذكر مسلمًا وأصحاب السنن، ولعل نكتة ذلك التقديم تقدُّم مرتبتهم على ابن ماجه كما لا يخفى، والطي والنشر يجوز من غير ترتيب اعتمادًا على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منهما وردِّه له، كما هو مقرر في علم البديع. والبدل والموافقة عاليان، لأنه توصّل إليهما بالرواية عن أحمد، وهو في طبقة شيوخ مسلم وأصحاب السنن، فعدد رجاله إلى الشيخ في الموافقة، وشيخ الشيخ في البدل؛ أقل مما لو رواه عن مسلم وأصحاب السنن. فعلى سبيل المثال: طريق المصنف إلى سنن ابن ماجه فيه سبعة رجال، انظر رقم [١٠١]، وكذا المشيخة المفردة رقم (١٧)، وطريقه إلى أحمد فيه سبعة أيضًا، وأحمد وافق شيخَ ابن ماجه، فهو في طبقة شيخه، فتكون موافقة المصنِّف لشيخه أعلى درجة.

والمصنّف من المهتمين بالعلو والعوالي، وقد ذكرنا ذلك في منهجه، وللمصنف كتاب: العوالي، ساق فيه أربعين حديثًا من عواليه العُشارية، وقدّم فيه بمقدمات حسنة في علم الحديث في مباحث العلو، فيها تحريرات وإفادات ومناقشات، وقد نقلنا عنها الآن.

(١) حكى ابن منظور في لسان العرب، (٢٧٩/١١): «الرُّحْلة، بِالضَّمِّ، الْوَجْهُ الَّذِي تأْخذ فِيهِ وَتُرِيدُهُ، تَقُولُ: أَنتم رُحْلَتي، أَي الَّذِينَ أَرتحلُ إِليهم»، وقال الحافظ في فتح الباري، (١٨٤/١): «وأما بضمها فالمراد به: الجهة، وقد تُطلق على من يُرْتَحَل إليه». **قلت**: يشيع إطلاق هذا اللقب عند المحدّثين على المسندين العالين الذين يرتحل الطلبةُ إليهم للتحمُّل عنهم.

(٢) هو ابن أَميلة، وهو نفسه عمر بن الحسن المراغي، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١١).

(٣) هو الفخر البخاري، تقدم غير مرة.

(٤) هو ابن طَبَرْزَذ. عمر بن محمد بن معمر البغدادي الدارَقَزّي، قال الذهبي: المسند الكبير الرحلة، وسمع خلقًا، وسمع جامع الترمذي من أبي الفتح الكروخي، الآتي معنا، وحدّث عنه أُمَمٌ، منهم الفخر ابن البخاري، السابق معنا، (ت: ٦٠٧هـ). انظر: تاريخ الإسلام (١٦٧/١٣)،=

الْقَاسِمِ الْهَرَوِيُّ(١)، أَنَا أَبُو عَامِرٍ الْأَزْدِيُّ(٢)، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَرَّاحِيُّ(٣)، أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ(٤)، أَنَا **أَبُو عِيسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْحَافِظُ**، ثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنِ الْمُسَاوِرِ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يُحِبُّ عَلِيًّا مُنَافِقٌ وَلَا يُبْغِضُهُ مُؤْمِنٌ**»(٥).

= وسير أعلام النبلاء، (٥٠٨/٢١). والطبرزذ ـ بالذال المعجمة ـ هو نوعٌ من السُّكَّر، انظر: وفيات الأعيان، (١٥٣/٣). وتشيع كتابته بالدال المهملة، فهو تصحيف متكرّرٌ من النسّاخ، أو إهمال للإعجام وهو كثير، وعدم انتباهٍ من كثير من المحقّقين.

(١) هو أبو الفتح الكَروخي. عبد الملك بن عبد الله بن أبي سهل: الشيخ الصالح، الصوفي، الصدوق الثقة، سمع كثيرين منهم أبو عامر الأزدي ـ الآتي معنا، قال ابن نقطة: حدّث بالجامع ـ يعني الترمذي ـ عن أبي عامر الأزدي، (ت: ٥٤٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام (٩٣٢/١١). والهَروي: نسبة إلى هَرَاة إحدى بلاد خرسان، ويُنسب الكَروخي، كما سيأتي في رقم [١١]، انظر: الأنساب للسمعاني، (٤٠٣/١٢).

(٢) هو محمود بن القاسم الأزدي المهلَّبي: من ولد المهلب بن أبي صُفرة، قال الذهبي: إمام فقيه علامة شافعي، حدَّث بجامع الترمذي عن عبد الجبار الجرّاحي، قلت: هو الآتي، (ت: ٤٨٧هـ)، تاريخ الإسلام، (٥٨٧/١٠).
والأَزْدي: نسبة لأَزْدِ شَنُوءة، نُسب إليها جمعٌ من العلماء. انظر: الأنساب للسمعاني، (١٨٠/١).

(٣) هو عبد الجبار بن محمد بن الجراح المروزي الجرّاحي، (٤١٢هـ)، راوي جامع الترمذي عن المحبوبي، صالح ثقة، تاريخ الإسلام، (٢٠٤/٩). ونسبة الجرَّاحي تقدمت في رقم [١].

(٤) هو أبو العباس محمد بن أحمد بن فضيل المروزي المحبوبي، محدِّث مَرْو، وكانت الرحلة إليه في سماع الترمذي، (ت: ٣٤٦هـ)، تاريخ الإسلام، (٨٣٨/٧).
والمحبوبي: قال السمعاني في الأنساب، (١١٢/١٢): «هذه النِّسبة إلى محبوب، وهو اسم لجد المنتسب إليه، واشتهر بهذه النسبة أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب... المحبوبي التاجر، من أهل مرو، راوية كتاب الجامع للترمذي».

(٥) الترمذي، (٣٧١٧). =

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

معرفة المنافقين ببُغْضِ عليٍّ ﷺ

[١١] (٩) **وَأَخْبَرَنَا** ابْنُ مَزِيدٍ(١)(٢)، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا ابْنُ طَبَرْزَذ(٣)، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ الْكَرُوخِيُّ(٤)، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْغُورَجِيُّ(٥)، أَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمَرْوَزِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ مَحْبُوبٍ، أَنَا **ابْنُ سَوْرَةَ**

= إسناد **ضعيف**: المساور الحميري، وأمه؛ مجهولان، وقد خرجناه في التخريج المفرد [١٠]، والحديث **صحيح**: من حديث علي ﷺ كما تقدم [٨].

(١) هذا هو الصواب، وهو ثابت في الأصل. وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ١٨): «يزيد»؛ تحريفٌ. أما الأميني، فقد أثبتها على الصواب، ثم قال في الهامش (ص: ٥٦): «الصحيح: ابن يزيد، وهو من شيوخ المؤلف، وترجمنا له في المقدمة...»، وهذا عجيب، أن يثبت الصواب ويستدرك عليه بالخطأ. والصواب في اسم شيخ المصنِّف: ابن مَزيد، ونص العلماء على ذلك، وانظر ترجمته في المشيخة المفردة رقم (١١).

(٢) هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١)، وتتمة الإسناد إلى الغورجي: راجعها في رقم [١٠].

(٣) أثبتها الطنطاوي والأميني بالدال المهملة، وهو خطأ شائع كما تقدّم، والعجيب أنها مثبتة في الأصل بالذال المعجمة، مع أنه يشيع إهمال إعجامها، تصحيفًا أو تساهلًا.
قال ابن خَلِّكان في وفيات الأعيان، (٤٥٣/٣): «طبرزذ: بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء وفتح الزاي وبعدها ذال معجمة، وهو اسم لنوع من السكر».

(٤) الكَروخي: نسبة إلى كَروخ بلدة بنواحي هراة، انظر: الأنساب، (٩١/١١)، وتقدّمت نسبته: الهروي، في رقم [١٠].

(٥) أبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجي، (٤٨١هـ)، التاجر، سمع جامع الترمذي من الجرَّاحي، الآتي معنا في الإسناد تاريخ الإسلام (٤٨٧/١٠). وفي طبعة طنطاوي (ص: ١٨): الفورجي؛ تحريف، وفي طبعة الأميني (ص: ٥٦) على الجادة.
والغُورَجي: قال الحافظ في تبصير المنتبه، (١٠٦١/٣): «الغورجي، بالضم والراء والجيم: أبو بكر أحمد بن عبد الصمد، من مشايخ الكَروخي في جامع الترمذي». وقال ابن الأثير في اللباب، (٣٩٣/٢): «هَذِه النِّسْبَة إِلَى غُورَة، وَهِي قَرْيَة من قرى هراة»، **قلت**: وهي من مستدركاته على السمعاني.

الْحَافِظُ(١) ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي هَارُونَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ ، قَالَ: «**إِنَّا كُنَّا لَنَعْرِفُ الْمُنَافِقِينَ ـ نَحْنُ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ـ بِبُغْضِهِمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ** ﷺ»(٢) .

---

(١) هو الإمام الترمذي .

(٢) الترمذي ، (٣٧١٧) .

إسناد **متروك**: فيه أبو هارون العبدي ؛ متروك ، والأثر **صحيح** عن أبي سعيد الخدري ﷺ ، انظره في التخريج المفرد [١١ ـ ١٢] ، وسيأتي عن أبي ذر الغفاري ﷺ ، انظر رقم [١٢] .

التعليق على معنى الحديث واستشكاله

قلت: أورد الإمام الذهبي الحديثَ في حبِّ عليٍّ مع حديثيْن آخرين في فضائل عليّ ﷺ ، وقال: «وهذا أشكل الثلاثة ؛ فقد أحبه قوم لا خلاق لهم ، وأبغضه بجهلٍ قومٌ من النواصب ، فالله أعلم» ، سير أعلام النبلاء ، (١٦٩/١٧) . وقد أجاب على ذلك نفسُه فقال في موضع آخر: «معناه: أنَّ حب علي من الإيمان ، وبغضه من النفاق ، فالإيمان ذو شعب ، وكذلك النفاق يتشعب ، فلا يقول عاقل: إن مجرد حبه يصير الرجل به مؤمنًا مطلقًا ، ولا بمجرد بغضه يصير به الموحد منافقًا خالصًا . فمن أحبه وأبغض أبا بكر ، كان في منزلة من أبغضه ، وأحب أبا بكر ، فبغضهما ضلال ونفاق ، وحبهما هدىٰ وإيمان» ، السير ، (٥١٠/١٢) . وأجيب على ذلك أيضًا بأن المراد بالحب الحب الشرعي ، من غير غلو ولا إفراط ، والمراد بالبغض بغض العدوان الذي لا شبهة فيه ولا تأويل ، فمن أحبّه حبًّا غير شرعي لم يكن محمودًا ، ومن «عَلِم ما قام به عليٌّ ﷺ من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ، ثم أبغضه على ذلك ، فهو منافق» ، منهاج السنة النبوية (١٥٢/٧) ، وانظر: (٢٩٦/٤ ـ ٣٠١) .

وكذا استُشكِل جَعْل ذلك علامة للنفاق ، ولكن إذا حُقِّق ؛ فمحل الاستشكال في بعض الروايات التي فيها حصر علامة النفاق في بُغض عليٍّ ، كما في بعض الألفاظ الواردة في هذه الآثار عن أبي سعيد وجابر وأبي ذر: «ما كنّا نعرف منافقينا..» ، وذلك «لأن النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي ، فكيف لا يكون على النفاق علامة إلا بغض علي؟ وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «آية النفاق بغض الأنصار» ، وقال في الحديث الصحيح: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان»» ، منهاج السنة ، (١٥١/٧ ـ ١٥٢) .

ولذلك جزم الشيخ أن ما ورد «ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي ﷺ إلا ببغضهم عليًّا» ؛ أنه كذب ، انظر: منهاج السنة ، (٢٩٨/٧) ، وقد عزاه لابن عمر ، ولم يرد عنه ، وكما تقدَّم=

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

قَالَ[١]: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ[٢]، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ[٣].



[١٢] وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ[٤] فِي صَحِيحِهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَلَفْظُهُ: «مَا كُنَّا نَعْرِفُ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا بِتَكْذِيبِهِمُ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَالتَّخَلُّفِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالْبُغْضِ لِعَلِيِّ بْنِ

= فإنَّ المقصودَ مِثْلُ هذه الألفاظ التي فيها المبالغة بحصر علامات النفاق في بغض عليٍّ، وقد بيَّنا في التخريج [١١ ـ ١٢] أنها لا تصح، وهي من روايات الغلاة، «لكن الذي قد يقال: إنَّ بُغضَه مِن علامات النفاق، كما في الحديث المرفوع»، المنهاج، (١٥٢/٧). وإن كان يمكن توجيه روايات الحصر بالحمل على المبالغة لا إرادة الحصر الحقيقي، خاصة أنها قد تكون قيلت في عصر الفتنة. وبهذا يتضح المعنى وتلتئم الأدلة.

أمّا وجه كون حبِّه علامةً للإيمان، وضده علامة للنفاق، فقد قال النووي: «[فمن] أحب الأنصار وعلياً لهذا ـ يعني لإيمانهم وعملهم الصالح وجهادهم ـ كان ذلك من دلائل صحة إيمانه، وصدقه في إسلامه لسروره بظهور الإسلام والقيام بما يرضي الله ﷻ ورسوله ﷺ، ومن أبغضهم كان بضد ذلك، واستدل به على نفاقه وفساد سريرته والله أعلم»، شرح النووي على مسلم، (٦٤/٢)، وانظر: المفهم للقرطبي، (٢٦٤/١ ـ ٢٦٦)، ومجموع الفتاوى، (٦٥/١٠)، وفتح الباري لابن رجب، (٥٩/١)، والعواصم والقواصم لابن الوزير، (١٢٢/٨ ـ ١٢٣)، وقال الحافظ: «وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة، لتحقّق مشترك الإكرام، لِمَا لَهم من حُسْن الغَنَاءِ في الدين»، فتح الباري، (٦٣/١).

(١) يعني الترمذي في الموضع المذكور سابقًا.

(٢) هو ذكوان، أبو صالح السمان، من الأئمة الثقات، من رجال الجماعة.

(٣) إسناد **قوي**. انظر التخريج: [١١ ـ ١٢].

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، ابن البَيِّع، الحاكم النيسابوري، الحافظ المعروف، صاحب المستدرك، وعلوم الحديث، (ت: ٤٠٥هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، (٨٩/٩).

أَبِي طَالِبٍ»[(١)] ، [/٥ب]

وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ[(٢)] ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ[(٣)] .

اختبار النَّسَبِ بحبِّ عليٍّ ﷺ

[١٣] (١٠) أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ الْحَنْبَلِيُّ الْقَاضِي[(٤)] ، فِي جَمَاعَةٍ مِنْ[(٥)] آخَرِينَ مُشَافَهَةً ، عَنِ الْإِمَامِ الْقَاضِي سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ الدِّمَشْقِيِّ[(٦)] ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فِتْيَانَ الْبَغْدَادِيُّ[(٧)] ، فِي كِتَابِهِ ، أَنَا الْإِمَامُ أَبُو مُوسَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظُ ، أَنَا أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ[(٨)] ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الطِّهْرَانِيُّ[(٩)] ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَىٰ ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ

(١) المستدرك للحاكم ، (٣/١٣٩) ، بإسناد **متروك** ، فيه: إسحاق بن بشر ؛ متهم. وانظر التخريج المفرد رقم [١١ ـ ١٢] .

(٢) في طبعة الأميني ، (ص: ٥٧) : «البخاري ومسلم» ؛ خطأ ، ليس في الأصل ، ولا في المستدرك .

(٣) تعقبه الذهبي في التلخيص ، فقال: «بل إسحاق بن بشر متهم بالكذب» ، (٣/١٣٩) .

(٤) انظر ترجمته في المشيخة رقم (٣) .

(٥) الظاهر أنها هكذا في الأصل ، ويحتمل أن تكون مشطوبة ، وكذا أثبتها الطنطاوي ، (ص: ١٩) ، وأسقطها الأميني ، (ص: ٥٧) .

(٦) هو تقي الدين المقدسي الصالحي الحنبلي ، مسند الشام في وقته ، بل مسند العصر ، المعمّر ، قاضي القضاة ، (ت: ٧١٥هـ) ، انظر: الدرر الكامنة ، (٢/٢٨٥) ، وذيل التقييد ، (٢/٧) .

(٧) هو ابن المَنِّي ، تقدمت ترجمته وبحثٌ فيه ، انظر رقم [٥] .

(٨) إن تعجب فعجبٌ من الأميني ، (ص: ٥٧) ، ترجم شيخَ أبي موسىٰ المديني هذا بترجمة لشيخ آخر ، وأرخ وفاته (٢٧٩هـ) ، وهو شيخٌ لابن ماجه . فيكون بين التلميذ والشيخ ثلاثة قرون! والأعجب أنه كناه في الترجمة: «أبو الأحوص» ، مع أنه في الإسناد أمام عينه: «أبو سعد»! وهذا الشيخ سيرد في رقم [١٥] ، وقد تكلمنا عليه في التخريج المفرد .

(٩) الطِّهراني: قال السمعاني في الأنساب ، (٩/١٠٣) : «هذه النسبة إلىٰ طِهران ، وهي قرية كبيرة علىٰ باب أصبهان ، وطهران أيضًا قرية بالري» . **قلت**: ولم يتعيَّن لي نسبته إلىٰ أيهما . ولكن النسبة إلىٰ طِهران الري أشهر ، كما نص السمعانيُّ ، والقيسراني في المؤتلف والمختلف ،=

بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَاتِبُ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ الْخَزَّازُ(١)، ثَنَا أَبِي(٢)، ثَنَا حُصَيْنُ بْنُ مُخَارِقٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ، قَالَ: «**كُنَّا نَبُورُ(٣) أَوْلَادَنَا بِحُبِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَإِذَا رَأَيْنَا أَحَدَهُمْ لَا يُحِبُّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَّا، وَأَنَّهُ لِغَيْرِ رِشْدَةٍ(٤)**»(٥).

قَوْلُهُ: «لِغَيْرِ رِشْدَةٍ(٦)»(٧): هُوَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، أَيْ:

= (ص: ٩٨)، وكما تبيّن لي بالبحث، والله أعلم.

(١) كذا في الأصل بالزاي المعجمة، وهو الصواب. وفي طبعة الأميني، (ص: ٥٧): «أحمد بن الحسين الخزار»، بالمهملة.
والخزّاز: قال السمعاني في الأنساب، (١١١/٥): «اشتهر بهذه الصنعة والحرفة جماعة من أهل العراقيْن من أئمة الدين وعلماء المسلمين». والخَزُّ ما يُنسج من الحرير والصوف، انظر: تاج العروس، (٣٦/١٥).

(٢) سقط من طبعة الأميني.

(٣) يعني: نختبر ونمتحن. وسيأتي في كلام المصنّف.

(٤) المراد: ابن زِنىً، وسيأتي في كلام المصنف. وفي ط الأميني، (ص: ٥٨)، والطنطاوي، (ص: ١٩): «رشده»، بالهاء، وهو خطأ.

(٥) إسناد **موضوع**: فيه حصين بن مخارق؛ وضّاع، وعلي بن الحسين بن محمد الكاتب؛ هو أبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني، أخباري لا يعتمد عليه. ولم أقف على هذا المصدر.
وستأتي عند المؤلف أخبار قريبة في المعنى عن أبي سعيد الخدري، وشريك، وكلها باطلة.
وارجع إلى التخريج المفرد رقم [١٣ ـ ١٤]، فقد خرجناه، واستفضنا في تخريج ما في معناه من أحاديث وآثار في بحث مستقل، فاعقد عليه بالخناصر.

(٦) عند الأميني، (ص: ٥٨)، والطنطاوي، (ص: ١٩): رشده، وهو خطأ كما تقدّم التنبيهُ عليه.

(٧) قال ابن سِيده في المحكم، (٢٦/٨): «هُوَ لِرِشْدَةٍ: أَيْ صَحِيحُ النَّسَبِ، بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالْفَتْحُ لُغَةٌ»، وقال الفيومي في المصباح المنير، (٢٢٧/١): «هَوَ لرِشْدَةٍ، وقد يُفْتَح، وهو نقيضُ: زِنْيَةٍ»، وراجع: مشارق الأنوار للقاضي عياض، (١٤٣/٢)، ومختار الصحاح، (ص: ١٢٣)، واللسان، (١٧٦/٣).

وَلَدُ زِنًى. وَهَذَا مَشْهُورٌ مِنْ قَبْلُ[١] وَإِلَى الْيَوْمِ، مَعْرُوفٌ[٢]: أَنَّه مَا يُبْغِضُ عَلِيًّا رضي الله عنه إِلَّا وَلَدُ زِنًى[٣].

[١٤] (١١) وَرُوِّينَا[٤] ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: «**كُنَّا ـ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ـ نَبُورُ أَوْلَادَنَا بِحُبِّهِمْ عَلِيًّا رضي الله عنه، فَإِذَا وُلِدَ فِينَا مَوْلُودٌ فَلَمْ يُحِبَّهُ؛ عَرَفْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَّا**»[٥].

قَوْلُهُ: «نَبُورُ» بِالنُّونِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالرَّاءِ: أَيْ نَخْتَبِرُ وَنَمْتَحِنُ[٦].

---

(١) في طبعة الأميني: قديم.

(٢) سقط من طبعة الأميني.

(٣) سيأتي ما في هذا الكلام في التعليق على آخر هذه الأخبار عند رقم [١٥].

(٤) يجوز في ضبطها: «رَوَيْنا» و«رُوِّينا»، والأولى أشهر وأيسر، ولكن اختار بعضُهم التشديد، انظر: نكت الزركشي على ابن الصلاح، (١/١٢٨). وقد تكلّم المحدِّثون المتأخرون في الفرق بينهما، انظر: الفتوحات الربانية لابن علان، (١/٢٨)، فقيل الأولى لما رواه عن مشايخه حقيقةً مشافهة أو إجازة، فإن لم يكن كذلك استُعمِلت الثانية، واختار بعضهم عدمَ التفريق. وللشيخ عبد الفتاح أبي غدة بحثٌ في ذلك في تعليقه على الأجوبة الفاضلة للكنوي، (١٨٤ ـ ١٨٥)، نقل فيه عن غير واحدٍ من العلماء، وعزا هذا التفريق إلى الشيخ الطبّاخ، ووقف عليه منسوبًا للحافظ ابن حجر أيضًا. وهذا التفريق معزوٌ لابن الصلاح نفسِه. وللشيخ عبد الغني النابلسي رسالة بعنوان: «إيضاح ما لدينا، في قول المحدّثين: رَوَيْنا»، مخطوطة.

(٥) لم أقف عليه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولم يذكر له المصنِّف إسناداً يُنظر فيه. وارجع إلى التخريج المفرد [١٣ ـ ١٤] في البحث المفرد في الوارد في هذا الباب، في قسم: الموقوف رقم (٤).

(٦) في النهاية لابن الأثير، (١/١٦١): «وَفِيهِ «أَنَّ دَاوُدَ سَأَلَ سُلَيْمَانَ عليهما السلام، وَهُوَ يَبْتَار علْمه» أَيْ يَخْتَبِره ويَمْتَحِنُه، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «كنَّا نَبُور أَوْلَادَنَا بَحُبّ عَلِيٍّ رضي الله عنه»»، وراجع: تهذيب اللغة، (١٥/١٩١)، واللسان، (٤/٨٧)، والتاج، (١٠/٢٥٧).

[١٥] (١٢) وَأَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْمُحِبِّ[١] شَيْخُنَا مُشَافَهَةً غَيْرَ مَرَّةٍ، أَخْبَرَتْنَا أُمُّ مُحَمَّدٍ ابْنَةُ الْكَمَالِ [/١٦أ] أَحْمَدَ، بِمَنْزِلِهَا بِسَفْحِ قَاسِيُونَ[٢]، قَالَتْ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُظَفَّرِ ابْنُ الْمَنِّيِّ فِي كِتَابِهِ، **أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو سَعْدٍ[٣] مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَا أَبُو يَعَلَى[٤] الطِّهْرَانِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الْآبَنُوسِيُّ[٥]، سَمِعْتُ مَسْرُوقَ بْنَ الْمَرْزُبَانِ، يَقُولُ سَمِعْتُ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللهِ[٦] يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ لَا يُحِبُّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَهُ يَهُودِيٌّ»[٧].

---

(١) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٦)، وسائر الترجمة راجعها في الحديث [٥].

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان، (٤/٢٩٥): «هو الجبل المشرف على مدينة دمشق وفيه عدّة مغاور وفيها آثار الأنبياء وكهوف، وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح، وهو جبل معظّم مقدّس يروى فيه آثار وللصالحين فيه أخبار». **قلت**: والجبل والسفح من الأماكن المشهورة قديمًا وحديثًا، وسيتكرر ذكره مرارًا في مشايخ المصنِّف، وكذا تقدم مرارًا في المشيخة.

(٣) في طبعة الأميني: سعيد.

(٤) في طبعة الأميني: علي.

(٥) الآبنوسي: قال السمعاني في الأنساب، (١/٦٧): «بمد الألف وفتح الباء الموحدة، أو سكونها، وضم النون وفي آخرها السين المهملة بعد الواو، هذه النسبة الى آبنوس وهو نوع من الخشب البحري يعمل منه أشياء، وانتسبت جماعة الى تجارتها ونجارتها».

(٦) ستأتي ترجمته من كلام المصنِّف.

(٧) لم أقف عليه، ومتنه **باطل**. وانظر التخريج المفرد: [١٥]، ومشيخة المصنف في ترجمة المحب المقدسي رقم (١٦).

وعلى كلٍّ؛ فليست أقوال تلك الطبقة حجة في الشريعة أصلًا، وقد بينا بطلان ما في متونها، وأسانيدها لا تنهض لتلك الدعاوى. وانظر التعليق الآتي على كلام المصنف. هذا، على أن في شريك كلامًا من جهة الميل والمذهب، كما أن مثل هذا الكلام قد يرجع إلى نوع من الاستقراء الشخصي من قائله، وليس بحجة معتبرة شرعًا ولا واقعًا، وهذا كله على فرض صحته إليه، وهو ممنوع كما تبيّن في التخريج المفرد لهذا الأثر.

شَرِيكٌ[١] هَذَا أَحَدُ الْأَعْلَامِ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، تُوُفِّيَ فِي سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةٍ[٢].

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، (٨/٢٠٠)، والجملة بتمامها ساقطة من طبعة الأميني.

(٢) لا يصح شيء من جملة الوارد في هذا الباب كما استقصيناه في بحثٍ خاص في التخريج المفرد من مصادر الفريقين.

تعليق على علاقة النسب بحب علي عليه السلام

وهذه المجموعة من المتون وغيرها من المضامين الواردة حول ربط النَّسب بموالاة أهل البيت أو محبتهم؛ منكرةٌ جدًّا، ولا يسلم ذلك من جهة العقل ولا النقل ولا الواقع. أما النقل فتقدّم. بل النقل دال على ضد ذلك، حيث إن التقوى مناط المفاضلة بين الناس، والنسَب مِنحة ليست كسبية، يمن الله على من يشاء من عباده بالأنساب الشريفة، وهو لا يقدّس أحدًا، ولا يغني عن صاحبه شيئًا إن هو لم يتق الله، والعكس، فلا يتعلق المدح والذم الديني إلا بالأمور الكسبية، نعم قد ينضاف إلى ذلك المدح بأمر تكويني إن تساوق مع الكسب، كما أن هذا التكوين الشريف إن تخلف عن الكسب أصبح مذمَّة أشنعَ. ولظهور هذا الإشكال في هذه الملازمة، وبخاصة على مباني المعتزلة المسمين بالعدلية، والإمامية تبعٌ لهم في هذا، حيث يرون أن العبد هو خالق أفعاله، ومن ثَمَّ فلا مدخل للتكوين والمشيئة فيه، قال في البحار، (٥/٢٨١): «بيان: يمكن توجيه تلك الأخبار على قانون أهل العدل بأن الله تعالى خلق من علم أنهم يكونون شرارًا باختيارهم: بهذه الصفات، وجعلهم من أهل تلك البلاد من غير أن يكون لتلك الأحوال مدخل في أعمالهم؛ أو المراد أنهم في درجة ناقصة من الكمال، غير قابلين لمعالي الفضائل والكمالات، من غير أن يكونوا مجبورين على القبائح والسيئات». والعقل قاطع بأن الجهة مُنفكّة بين الأمور النَّسَبِيَّة والأمور الدينية، وإن حصل اتحاد بين الرداءة النسبية والدينية في حالات؛ فإنها ليست على جهة الملازمة بلا إشكال؛ لعدم المناسَبة المصحِّحَة للعِلِيَّة بينهما. ولا يمكن إلا أن يُدّعى التسليم بعدم تناسب الأمرين من جهة العقل، ولكن التناسب المدَّعى حصل من جهة الجعل، أي التكوين الإلهي لمبغضي أهل البيت على هذا الخبث، بحيث يكون اتفاقيًّا من جهة العلية العقلية، ولكنه معلول من جهة العادة، التي هي الجعل الإلهي، كملازمة السواد للغراب والخضرة للنبات. وهذا حاصل ما ادعاه صاحب البحار. وهنا يأتي دور الواقع ليمنع هذا أيضًا، فالواقع شاهد بكذب هذه القاعدة بضرورة الحس، فكم من مبغض ومخالف لأهل البيت، بل وكافر، ويُعلم بالقطع أنه ليس بخبيث المولد. ومن ثَمَّ فقد أصاب محمد آصف المحسني في مشرعة بحار الأنوار، (٢/٧ ـ ٨)، حين أشكل بأمر آخر متعلق بالواقع،=

= وهو ارتفاع الوسط مع تحقق وقوعه، فقال: «أكثر الناس ـ أي الكفار وجمع من المسلمين ـ اليوم لا يحبهم ولا يبغضهم، ومعناه أنهم غير طيبي الولادة، وغير أخباث الولادة، وهو كما ترىٰ»!، ثم إن المبغض لله ﷻ، أو للنبي ﷺ؛ لا يلزم فيه ذلك المذكور الشنيع، فكيف بمن دونه؟

ومع ذلك، فعلىٰ سبيل التبرُّع، فإننا إذا سلَّمنا بعضَ هذه الروايات، فهي شيء نادرٌ كما أشرنا في خاتمة التخريج الذي أحلنا عليه، وليس منه شيء مرفوع، وتقدم أن كلام هذه الطبقة ليس بحجة شرعية، لأن الحجة في قول المعصوم، ولا نسلم بالعصمة، وبحثها أمر خارج عن محل النزاع، ثم قد يرجع مثل هذا الكلام إلىٰ نوع من الاستقراء، فيردّ إلىٰ عِلم القائل وخبرته، وليس هذا بحجة عقلًا ولا شرعًا ولا واقعًا، كما أن العموم الظاهر من هذه العبارات يخِفُّ خدشه، فدلالة العموم من هذه الألفاظ ونحوها دلالة ضعيفة، تتخصّص بأقل مخصص، عقلي أو حسي أو نصي، ثم قد يطلق ويراد به خصوص أشخاص معنيين وخرج الكلام مخرجَ العموم، وهذا كثير في اللغة والنصوص، ثم قد يقال علىٰ سبيل التشبيه أو التشنيع، أو المبالغة، أو التهويل، وإن كان هؤلاء المتكلمون أجلّ وأورع من أن يصدق عليهم هذا الاحتمال بأن يطلقوا ألسنتهم بهذا البذاء والطعن في الأنساب والقذف لأجل الخلاف، فهذا الاحتمال أُجِلّهم عنه، ناهيك أن المراد بموالاتهم في هذه النصوص نوعٌ خاص من الموالاة، وليست الخصوصية مزيد الحب فحسب، أو اعتقاد فضل خاص، بل موالاة مخصوصة بأحكام عقدية لا يتفق عليها جمهور المسلمين، كالعصمة والإمامة، فهل يُعقل أن يصدر عنهم هذا المعنىٰ ويراد به هذا العموم العظيم الذي يعمّ عامة المسلمين وجميع الكفار إلا فئة قليلة! وهذا البحثُ كله علىٰ فرض صحة بعض هذه الروايات إليهم، وهو ممنوع كما تبيّن في التخريج المفرد، ولكنه مجرد تبرّع، يبين أن الاحتمالات التي ترد علىٰ مثل هذا الكلام كثيرة، وما تطرق إليه الاحتمال، كساه ثوب الإجمال، فسقط به الاستدلال.

وقد علقنا في هذا الموضع من التخريج المفرد علىٰ لونين آخرين من مضامين هذه الروايات، لم نعلق عليهما هنا لأن المصنف لم يورِدْ شيئًا من معناهما، أحدهما يربط المعنىٰ بمشاركة الشيطان في الأولاد: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، والآخر يربطه بالخمس، وقد بحثناهما هناك، وبالله التوفيق.

[حَدِيثُ: مَنْ سبَّ عليًّا فقد سبَّني]

[١٦] (١٣) [(١)]وَأَخْبَرَنَا الصَّلَاحُ بْنُ أَحْمَدَ الْإِمَامُ[(٢)]، أَنَا الْفَخْرُ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ، أَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا **عَبْدُ اللهِ**[(٣)]، حَدَّثَنِي **أَبِي أَحْمَدَ بْنُ مُحَمَّدٍ**، ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَدَلِيِّ[(٤)]، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ لِي: أَيُسَبُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيكُمْ؟، قُلْتُ: مَعَاذَ اللهِ، أَوْ سُبْحَانَ اللهِ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ سَبَّ عَلِيًّا؛ فَقَدْ سَبَّنِي**»[(٥)].

كَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

---

(١) هذا الحديث بتمامه ساقط من مطبوعة الأميني، (ص: ٥٩ ـ ٦٠).

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ راجعه في رقم [٣].

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبوه أحمد بن محمد بن حنبل، الإمام.

(٤) الجَدَلي: نسبة إلى جَديلة، نسبة مشتركة بين جَديلة الأنصار، وبطن من قيس عيلان، وغيرهم، والثاني هو المراد، قال عز الدين بن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب، (١/٢٦٣): «وهم بطن من قيس عيلان، وهم فَهْم وعَدوان، ابْنا عَمْرو بن قيس عيلان، أمّهم جَديلة بنت مُرّ، فنسبوا إِلَيْهَا»، وذكر أبا عبد الله الجدلي منهم، وانظر: الأنساب للسمعاني، (٣/٢١٧ ـ ٢١٨).

(٥) أحمد، (٢٦٢٠٧)، وفي الفضائل، (١٠١١).
إسناد **ليِّن**، والحديث **منكر مرفوعًا**، **صحيحٌ أو حسن موقوفًا** بغير هذا اللفظ، ولكن باللفظ الآتي رقم [١٧]، وقد فصلناه وخرجناه وشواهدَه في التخريج المفرد [١٦ ـ ١٧].

بلفظ آخر موقوفًا على أم سلمة ﵂

[١٧] (١)وَرَوَاهُ أَبُو يَعَلَى الْمَوْصِلِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ(٢) بْنِ مُوسَى، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَجْلِيِّ(٣)، مِنْ بَجْلَةَ(٤) مِنْ سُلَيْمٍ(٥)، عَنِ السُّدِّيِّ(٦)، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَدَلِيِّ، قَالَ: قَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: أَيُسَبُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيكُمْ عَلَى الْمَنَابِرِ؟، قَالَ: قُلْتُ: وَأَنَّى ذَلِكَ؟، قَالَتْ: أَلَيْسَ يُسَبُّ عَلِيٌّ، وَمَنْ أَحَبَّهُ؟،

---

(١) هذا الحديث، كالذي قبله، ساقط من طبعة الأميني.

(٢) في طبعة طنطاوي (ص: ٢٠): «عبد الله»: خطأ.

(٣) الصواب أنه البَجْلي بسكون الجيم، نسبة إلى بَجْلة حي من سليم، ولكن يختلط بالبَجَلي نسبة إلى بَجِيلة. قال السمعاني، (٢/٩١): «هذه النسبة الى قبيلة بَجيلة، وهو ابن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث أخي الأسد بن الغوث، وقيل إن بَجيلة اسم أمهم، وهي من سعد العشيرة، وأختها باهلة، ولدتا قبيلتين عظيمتين، نزلت بالكوفة»، ثم ذكر الأعلام، ومنهم عيسى بن عبد الرحمن البَجْلي الذي معنا. تعقبه عز الدين بن الأثير فقال في اللباب، (١/١٢١ ـ ١٢٢): «ذكر السمعاني في البجَلي بالتحريك بَجيلة حي من سليم، منهم عيسى بن عبد الرحمن البَجَلي، وليس كذلك، وإنما يقال في النسب إلى هذا الحي من سليم بَجْلي بسكون الجيم، . . . ، ومنهم عيسى بن عبد الرحمن البَجْلي بفتح الباء المعجمة بواحدة وسكون الجيم ـ هذه النسبة إلى بَجْلة، وهم رهط من سُليم، يقال لهم بنو بَجْلةَ نُسِبوا إلى أمِّهم بَجْلة بنت هناة بن مالك بن فهم الأزدي»، وأصل هذا التنبيه في المؤتلف والمختلف للدارقطني، (١/٢٧٦)، ومشتبه النسبة لعبد الغني، (ص: ٦٥)، والمؤتلف لابن القيسراني، (ص: ٣٢)، ونص عليه ابن ماكولا في الإكمال، (٣/٣٨٦)، وانظر: توضيح المشتبه، (١/٣٧٤)، وتبصير المنتبه، (١/١٢٧). قلت: وقد أرشد إلى هذا الشيخ المعلِّمي في حاشيته على السمعاني.

(٤) في الأصل ولدى الأميني: «بجيلة»، وعند الطنطاوي: «بجلية»، وقد تبيّن لك بالتعليق السابق أن هذا تحريف، والصواب: بَجْلة، كما أثبتناه.

(٥) سُليم: بطن معروف من قيس عيلان، هم بنو سُليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان، انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم، (ص: ٢٦١).

(٦) السُّدِّي: قال السمعاني في الأنساب، (٧/١٠٩): «هذه النسبة إلى سُدّة الجامع، قال أبو عبيد: في غريب الحديث: إنما سُمِّي السُّدّي لأنه كان يبيع الخُمُر ـ يعني المقانع ـ بسُدَّة المسجد، يعني باب المسجد، قال أبو الفضل الفلكي: إنما لقب بالسُّدِّي لأنه كان يجلس بالمدينة في موضع يقال له السُّد».

وَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ [/٦ب] كَانَ يُحِبُّهُ(١).

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ(٢).

كذب من زعم أنه يحبني ويبغضك

[١٨] (٣)وَوَرَدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِهَا، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: «كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُحِبُّنِي وَيُبْغِضُكَ»(٤).

[حديث: أنتَ أخي في الدُّنيا والآخِرَةِ]

من حديث ابن عمر ﷺ

[١٩] (١٤) أَخْبَرَنَا عُمَرُ ابْنُ أَمِيلَةَ(٥) شَيْخُنَا، أَخْبَرَنَا أَبُو(٦) الْفَخْرِ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّارَقَزِّيُّ(٧)، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ الْهَرَوِيُّ، أَنَا مَحْمُودُ بْنُ

(١) مسند أبي يعلىٰ، (٧٠٣١).
إسناد **حسن**، و**الأثر صحيحٌ** موقوفًا بهذا اللفظ. راجع رقم [١٦]، والتخريج المفرد [١٦ ـ ١٧].
الحاصل أن هذا الأثر ثابت عن أم سلمة ﵂ من كلامها، بهذا اللفظ الذي هنا برقم [١٧]، لا باللفظ الوارد رقم [١٦]، تعليقًا منها علىٰ من: «يسب عليًّا ومَن يحبه»، وليس بإطلاق كما في اللفظ السابق، فلا ريب أن من سبَّ من يحبُّ عليًّا فإن سبَّهُ يتوجّه في الواقع إلىٰ الله ورسوله، إذ هما يحبان عليًّا بالنص الثابت في البخاري وغيره، وإن لم يكن ذلك السابُّ ملتزمًا ذلك، ومنتبهًا إليه في واقع الأمر، وفرقٌ بين اللزوم والإلزام والالتزام، ولكن تنبيه المتكلم علىٰ لوازم كلامه الباطلة مما يفيد في رجوعه عنه.
(٢) راجع التخريج المفرد، رقم [١٦ ـ ١٧].
(٣) هذا الحديث، كاللذيْن قبله، ساقط من مطبوعة الطهراني.
(٤) حديث **ضعيف جدًّا**، راجع التخريج المفرد، رقم [١٨].
(٥) راجع ترجمته في المشيخة رقم (١١)، وتتمة الإسناد إلىٰ الترمذي: راجعه في رقم [١٠].
(٦) ساقطة من الأميني، وهذا هو الصواب.
(٧) هو ابن طبرزذ، تقدم غير مرة. والدَارَقَزّ: محلة ببغداد، راجع: لب الألباب، (١١٠). وفي في طبعة الطنطاوي (٢١): الداقزني؛ تحريف، وفي مطبوعة الأميني علىٰ الجادة!

الْقَاسِمِ، أَنَا ابْنُ جَرَّاحٍ[١]، أَنَا ابْنُ مَحْبُوبٍ، أَنَا **أبو عِيسَى الْحَافِظُ**، ثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَالِحِ بْنِ حُيَيٍّ[٢]، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ[٣] التَّيْمِيِّ[٤]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: آخَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ عَلِيٌّ تَدْمَعُ عَيْنَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! آخَيْتَ بَيْنَ أَصْحَابِكَ وَلَمْ تُؤَاخِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنْتَ أَخِي فِي الدَّنْيَا وَالْآخِرَةِ**»[٥].

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الجَامِعِ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

[٦]وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ فقَال:

المؤاخاة بين النبي ﷺ وبين عليّ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه

[٢٠] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الجُنَيْدُ[٧]، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ

(١) في طبعة الطنطاوي (ص: ٢١): «خراج»، وهو تحريف، وفي طبعة الأميني (ص: ٦٠) على الجادة، وكذا هو في المسند.

(٢) قال الطنطاوي، (ص: ٢١): «في الأصل: «جبير»، والصواب ما أثبته كما في «الترمذي»، وكتب الرجال». انتهى. قلت: بل هو في الأصل كما أثبتناه، وصوابه: «حي»، هو أخو الحسن بن صالح بن حي، انظر: مؤتلف الدارقطني، (٢/٧٨٥).

(٣) في مطبوعة الأميني (ص: ٦٠): عمر. رغم أنه نفسه ترجمه في الحاشية: جميع بن عُمير.

(٤) في الأصل: «التميمي»: «خطأ». نبه عليه الطنطاوي (ص: ٢١)، دون الأميني.

(٥) الترمذي، (٣٧٢٠).
إسناد **ضعيف**: حكيم بن جبير، وجُميع بن عُمير؛ ضعيفان، الأول رمي بالغلو، والثاني غال. وهو **ضعيف** من حديث ابن عمر. والحديث لا يثبت من جميع طرقه، وسيورد المصنف عامة أطراف هذا الحديث، ولا يصح منها شيءٌ، كما صرَّح هو نفسه، وراجع التفصيلَ في التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٦) سقط في مطبوعة الأميني؛ من هنا، وحتى الحديث [٢٢].

(٧) كذا في الأصل، وكذا في مطبوعات المستدرك التي تحت يدي. وقرأها الطنطاوي، (٢٢): «المفيد». خطأ.

الْقُرَشِيُّ، ثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَمْرٍو الْحَنَفِيُّ، ثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُدْرِكٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: لَمَّا آخَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ النَّاسِ؛ آخَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلِيٍّ.

قَالَ الْحَاكِمُ: لَمْ نَكْتُبْهُ مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَكَأَنَّ الْمَشَايِخَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ لِكَوْنِهِ مِنْ رِوَايَةِ أَهْلِ الشَّامِ(١). انْتَهَى(٢).

المؤاخاة من حديث أنس وعمر ﷺ

[٢١] وَوَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ(٣)، [٧/أ] وَعُمَرَ(٤): أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: «**أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**».

شواهد حديث المؤاخاة والأخوَّة

وَكَذَلِكَ جَاءَ حَدِيثُ الْمُؤَاخَاةِ(٥) عَنِ: ابْنِ عَبَّاسٍ(٦)، وَزَيْدِ بْنِ أَبِي

(١) قلت: وأي شيء ينفع الإسنادَ أنْ كان شاميًّا وهو مسلسل بكذابيْن؟ ولكن معنى استحسان المشايخ الذي ينقله الحاكم هاهنا استحسان الغرائب التي يَعتني المحدِّثون بجمعها، لكنه ليس مؤثرًا في التصحيح كما هو بيِّن، وذلك أن أحاديث مناقب عليّ في الشاميين عزيزة. على أن إخراج الحاكم له في مستدركٍ على الصحيح؛ عجيبٌ على كل حالٍ، إلا إن كان قد بيّن أنه ليس من الصحيح وأخرجه لفائدة، كما يفعل في مواضع من المستدرك، ولكن ليس هذا الموضع من المستدرك بأيدينا حتى يظهر لنا وجهُ إخراجه له.

(٢) لم أقف عليه في كتب الحاكم. إسناد **موضوع**: فيه أيوب بن مدرك؛ كذاب، ولم يسمع من مكحول، وعمرو بن العلاء؛ وضاع. وانظر التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١]، وفيه أيضًا الكلام على سائر الطرق التي سيشير إليها المصنف.

(٣) حديث **باطل** أو **موضوع**. راجع التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٤) حديث **باطل متروك**. راجع التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٥) الأحاديث التي ذكر المصنّف أطرافَها ليست في خصوص قصة المؤاخاة، التي تقدمت من حديث زيد بن أبي أوفى وابن عمر وأبي أمامة ﷺ، ولكن في عموم إطلاق الأخوّة، انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١]. وجميعها ضعيفة كما نصّ على ذلك المصنِّف نفسُه في آخر كلامه، وكما بحثنا في التخريج المفرد المحال عليه.

(٦) حديث **ضعيف**، وله شواهد **ضعيفة**. راجع: التخريج المفرد.

أَوْفَىٰ(١)، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ(٢)، وَأَبِي ذَرٍّ(٣)، وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ(٤)، وَمَحْدُوجِ(٥) بْنِ زَيْدٍ الذُّهْلِيِّ(٦)، وَجَاءَ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ(٧) مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَعِيفَةً(٨)، لَكِنْ بِهَذِهِ الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ يَقْوَىٰ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ(٩)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) حديث **ضعيف**، راجع: التخريج المفرد.

(٢) يروىٰ عنه حديثان، أحدهما **منكر ضعيف جدًّا**، والآخر **موضوع**، راجع: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٣) حديث **باطل**، انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٤) **لا يصح**. انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٥) بالمهملة، وهي في الأصل علىٰ الصواب، وعند الطنطاوي: «مخدوج»، بالمعجمة، تصحيف.

(٦) حديث **موضوع**. انظر: التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١].

(٧) لا يصح منها شيء، وقد تتبعتها في التخريج المفرد [١٩ ـ ٢١]، مرفوعةً وموقوفةً.

(٨) قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (ص: ٦٤٨): «كل مَا ورد فِي أخوّته؛ فضعيف لَا يَصح مِنْهُ شَيْء».

تعليق على مسألة الأخوة والمؤاخاة

(٩) ينبغي تحرير المقصود بالتقوية بين هذه المتابعات والشواهد، فإن مضامينها مختلفة، ولو سُلِّم بالتقوية فينبغي أن يكون محلُّها معنىً مشتركًا بينها.

فأما أصل الأخوة الإيمانية؛ فلا شك أنها ثابتة، وهي ثابتة لكل المؤمنين، وثبوتها في حق عليٍّ ﷺ ومن هو مثله في الإيمان والسابقة والفضيلة؛ أشد وأقوىٰ كما هو بيِّن، وليس موقوفًا علىٰ هذه الأحاديث المعيَّنة، من غير أن يكون هذا مستلزمًا لتصحيحها أو تقويتها؛ لأن التصحيحَ نِسبةٌ قولية خاصة لا تصح بمجرد صحة المعنىٰ، كما أن في بعض هذه الأحاديث سياقات أخرىٰ مزيدة علىٰ مجرد التصريح بالأخوّة، وهذا موقوف علىٰ الثبوت. وفي الثابت غُنية وزيادة عن هذه الأحاديث الضعيفة، فحديث: «أنت مني وأنا منك»، الثابت في الصحيح، في مخاصمة الثلاثة في بنت حمزة؛ أقوىٰ في الفضيلة من الأخوّة، وحديث منزلة هارون من موسىٰ؛ واضح في فضيلة الأخوّة وما فيها من الاستخلاف، وإنما البحث في ثبوت هذه الألفاظ وتصحيحها عمومًا، ثم البحث في ثبوت خصوص حادثة المؤاخاة في المدينة بين المهاجرين علىٰ غرار المؤاخاة التي كانت بين المهاجرين والأنصار، أما أن يكون الرسول قد أخبر عن علي أنه أخوه، أو أن عليًّا أخبر بذلك؛ فليس هذا بمستنكر في نفسه، كيف وقد قال له: أنت مني وأنا منك، كما تقدّم، وهذه ـ عند التأمل ـ أعظم من قوله إني أخوك أو أنت أخي. =

. . . . . .

= أما خصوص حادثة المؤاخاة، فإن الذي يدل عليها مما ذكره المصنف هو بعض الأحاديث وليس أغلبها، فقد وردت في أحاديثَ منها حديثُ زيد بن أبي أوفىٰ، وابن عمر، وأبي أمامة، وجميعها ضعيف. وقد اختلف أهل العلم في إثبات هذه المؤاخاة بين المهاجرين بعضِهم بعضًا، ومؤاخاة النبي ﷺ عليًّا ﷺ، فقد ردَّها شيخ الإسلام ابن تيمية وصرح أن أحاديثها كلها كذب، وأنها مخالفة لحكمة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار التي هي الارتفاق، انظر: منهاج السنة، (٥/٧١، ٣٦٢ ـ ٣٦٤)، ومجموع الفتاوىٰ، (١١/١٠٠)، ووافقه ابن القيم، انظر: زاد المعاد، (٣/٥٧)، وأقره علىٰ ذلك الحافظ الذهبي، المنتقىٰ من منهاج الاعتدال، (ص: ٤٦٠)، وقال ابن كثير، في البداية والنهاية ط إحياء التراث، (٧/٣٧١): «أسانيدها كلها ضعيفة لا يقوم بشيء منها حُجة».

وقد أثبتها الحافظُ ابن حجر، وانتقد كلام ابن تيمية، وعدَّه ردًّا للنص بالقياس، وأورد حديث ابن عمر الذي خرّجناه في خصوص مؤاخاة عليّ، ولم يغفل عن ضعفه، ولكن أورد حديثًا أخرجه الحاكم وابن عبد البر من حديث ابن عباس، فيه مؤاخاة النبي ﷺ بين الزبير وابن مسعود، وهما من المهاجرين، وحسَّنه، ثم قال: «وإذا انضم هذا إلىٰ ما تقدَّمَ؛ تقوّىٰ به»، انظر: فتح الباري، (٧/٢٧١). قلت: إذا سُلِّمت صحة حديث ابن عباس المذكور، وإسناده حسن؛ فلا يلزم منه تقوية خصوص ما ورد في مؤاخاة النبي ﷺ عليًّا، كما أن هذا الحديث مطلق ليس فيه أن هذه المؤاخاة كانت في المدينة كما ورد في أحاديث مؤاخاة عليّ الضعيفة، فلا يتقوّىٰ بها، بل الأقرب أنه محمول علىٰ مؤاخاةٍ في مكة قبل الهجرة، وأن المؤاخاة تكررت مرتين، مرة في مكة علىٰ الحق والمواساة، ومرة في المدينة بين المهاجرين والأنصار علىٰ الارتفاق، كما يثبته بعض أهل العلم، انظر: زاد المعاد، (٣/٣٣٣)، وهذا ما يشير إليه حديث اختصام الثلاثة أيضًا في مؤاخاة زيد وحمزة، فذلك لا يكون إلا بمكة، كما أنه قد قيل إن مؤاخاة علي كانت في المدينة بينه وبين سهل بن حنيف الأنصاري، انظر: طبقات ابن سعد، (٣/٤٧١)، والمحبر، (ص: ٧١)، وادعىٰ الجاحظ أنه مشهور بين أصحاب الآثار لا خفاء به ولا دافع له، انظر: العثمانية، (ص: ١٦١)، أما أنه ثبتت المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم بعضًا في المدينة، وهي المؤاخاة المعروفة الثابتة في الصحيحين وغيرهما؛ فينبغي المصير إلىٰ أنه لا يصح هذا، ولم يرد فيه خبر مقبولٌ أصلًا.

ولا يفوت أن الوصف بالأخوة قد صحّ في غير واحد من الصحابة، فليس هو من الخصائص، وأجلُّ من ورد فيه الوصفُ بالأخوّة: أبو بكر الصديق ﷺ، كما في الصحيحين: «لو كنت=

[عليٌّ سَيِّدُ العَرَبِ]

حديث عائشة ﵂

(١)[٢٢] (١٥) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَنَّا(٢) مُشَافَهَةً غَيْرَ مَرَّةٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، أَنَا أَبُو الْفُتُوحِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ فِيهَا، أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ(٣) الْحَافِظُ، أَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَفٍ، أَنَا **أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَحْبُوبِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ(٤)، ثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ(٥) بْنُ الحَسَنِ الرَّاسِبِيُّ(٦)، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ

= متخذًا من أمتي خليلًا؛ لاتخذت أبا بكر، ولكن أخي وصاحبي»، وورد الوصف في حديث زيد: «أنت أخونا ومولانا»، وفي حديث البخاري، عن عروة: «أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: إنما أنا أخوك، فقال: «أنت أخي في دين الله وكتابه، وهي لي حلال»»، وهو صريحٌ في الدلالة على قوة هذه الأخوّة حتى اعتقد أبو بكر أنها تَنْشُر الحُرمةَ كأخوّة النسب. ونلاحظ أنه قد ورد شيءٌ قريب من هذا السياق فيما يتعلق بتزويج علي من فاطمة ﵄ وهو أخوه، وقد حققناه في التخريج المفرد، ولا يصح، وكأنه في موازنةِ هذا الخبر السابقِ الثابتِ عن أبي بكر وتزويج عائشة، وهذا كثيرٌ في الأحاديث الضعيفة كما نبهنا عليه مرارًا. وقد صرح الجاحظ أن الخلّة أخص منزلةً وأقرب مودةً من الأخوة، انظر: العثمانية، (ص: ١٢٥)، ثم لا يخفى أن الأخوّةَ لا تستلزم المماثلة من كل وجه ولا المناسبة.

(١) هنا ينتهي ما سقط من طبعة الأميني، (ص: ٦١).

(٢) هو زَغْلِش، أو زُغْنُش، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٥). وسائر الإسناد إلى الحاكم تقدَّم رقم [١].

(٣) هو قِوام السنة كما ترجمناه في الإسناد [١]. الطلحي: قال السمعاني، الأنساب، (٧٩/٩): «هذه النسبة إلى طلحة بن عبيد الله ﵁، والمشهور بهذا الانتساب جماعة».

(٤) سقط لدى الأميني.

(٥) في الأصل، وطبعتي الطنطاوي والأميني: «عمرو»، وهو خطأ، صوابه: عمر.

(٦) قال السمعاني في الأنساب، (٣٦/٦): «منسوب إلى بني راسب، وهي قبيلة نزلت البصرة»، وذكر قصةً في سبب التسمية. قال ابن الأثير في اللباب في تهذيب الأنساب، (٦/٢ ـ ٧): «لم يذكر أبو سعد ـ أي السمعاني ـ من أيِّ القبائل هو راسب، وهو راسب بن ميدغان بن مالك بن نصر بن الأزد، بطن من الأزد».

عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ**»(١).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ(٢)، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ(٣).

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ(٤):

[٢٣] حَدَّثَنَاهُ(٥) أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَارِيُّ(٦)، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ نَاصِحٍ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ عُلْوَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ادْعُوا لِي سَيِّدَ الْعَرَبِ**»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَسْتَ سَيِّدَ الْعَرَبِ؟، فَقَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ**»(٧).

---

(١) الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٥).
إسناد **موضوع**: فيه: عمر بن الحسن الراسبي: متهم بالوضع، انظر: التخريج المفرد [٢٢ ـ ٢٤]. وسيأتي له طريق آخر عن عائشة، رقم [٢٢]، وشاهدٌ من حديث جابر [٢٣]. والحديث **متروك** أو **موضوع** كما فصلناه في التخريج المذكور.

(٢) في طبعة الأميني (ص: ٦١): «صحيحِه المستدرك».

(٣) تتمة كلام الحاكم: «وفي إسناده عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين». قلت: وقد عرفتَ حال الراسبي.

(٤) هذه العبارة من كلام الحاكم، ومن ثَمَّ فأبو بكر القاري الآتي هو شيخ الحاكم في الإسناد.

(٥) كذا في الأصل، وفي مطبوعة الأميني. وفي مطبوعة طنطاوي: «حدثنا». وفي مطبوعة المستدرك: «أخبرناه».

(٦) قال السمعاني في الأنساب، (١٠/٢٩٤): «هذه النسبة إلى بني قارَة، وهم بطن معروف من العرب»، واختلف في الملقّب بالقارة وسبب التسمية، وذكر السمعاني في ذلك قولين.

(٧) الحاكم في المستدرك، (٤٦٢٦).
إسناد **موضوع**: فيه الحسين بن علوان؛ يضع الحديث، وتقدم طريق آخر له عن عائشة في الحديث السابق، وسيأتي شاهد له من حديث جابر. **والحديث متروك** أو موضوع. وانظر التخريج المفرد [٢٢ ـ ٢٤].

قَالَ[١]: وَلَهُ شَاهِدٌ [/٧ب] ثَالِثٌ[٢] مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ:

حديث جابر رضي الله عنه

[٢٤] حَدَّثَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَىٰ الْقَاضِي الْخَازِنُ[٣] مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَالِكٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ، ثَنَا الْمُسَيَّبُ بْنُ شَرِيكٍ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُوسَىٰ الْوَجِيهِيُّ[٤]، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ادْعُوا لِي سَيِّدَ الْعَرَبِ**»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَسْتَ سَيِّدَ الْعَرَبِ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ**»[٥][٦].

---

(١) أي الحاكم، فالمذكور أولَ الإسناد شيخُه.

(٢) في طبعة المستدرك: «آخر».

(٣) جاء الحديث في طبعة مستدرك الحاكم، (٤٦٢٧) معلقًا، ليس بالإسناد، والظاهر أنه ساقط منها، وقد تكلمنا علىٰ ذلك في التخريج المفرد [٢٢ ـ ٢٤].

(٤) قال السمعاني في الأنساب، (٢٨٦/١٣): «هذه النسبة إلىٰ الجد، وهو وجيه».

(٥) إسناد **موضوع**: فيه الوجيهي، وضاع، انظر: التخريج المفرد [٢٢ ـ ٢٤]. وسبق في رقم [٢٢، ٢٣] ذكر شاهدين له. والحديث **متروك** أو **موضوع**، خرجنا طرقه وشواهدَه في التخريج المفرد.

تعليق على حديث: سيد العرب

(٦) قلت: لا شكّ أنّ عليًّا رضي الله عنه سيِّدٌ في العرب: في الدين، وفي النَّسَب، وفي الكرم والعلم والحلم والشجاعة والرياسة، وغيرها من الصفات التي تُذكر تحت عنوان السيادة والشرف. وقد ثبت أن النبي ﷺ وصف ابنَ عليٍّ: الحسنَ رضي الله عنه أنه سيد، ولا ريب أن أباه خيرٌ منه وأسودُ. ولا يلزم من هذا الكلام العمومُ بحيث يكون سيدًا علىٰ كل العرب من كل وجهٍ، فقد يطلق الكلام ولا يراد به حقيقة العموم، بل ظهور الصفة في الموصوف بها، وهذا كثير جدًّا في تكلُّم العرب بالعمومات، اعتمادًا علىٰ فهم السامع وقرائن الحال. وهذا كله من جهة معنىٰ هذا الكلام في نفسِه، وأيضًا علىٰ فرض ثبوته، وإلا فالحديث لا يصح له إسناد، ولا يثبت ولو بمجموعه كما أشرنا، وقد بحثناه تفصيلًا في التخريج المفرد.

أما التحقيق؛ فمتن هذا الحديث منكرٌ أيضًا، لأن التقسيم الوارد فيه بين سيادة النبي ﷺ علىٰ بني آدم، وسيادة عليّ رضي الله عنه علىٰ العرب؛ مُشعر بإرادة العموم، وإن لم يكن هذا في جميع الروايات، ولكن لعله مبالغة ممن افتعل هذا الحديث في تعيين عموم سيادته رضي الله عنه، أو أن بعض من رواه استشعر أن فيه مسًّا بأولوية سيادة النبي ﷺ علىٰ العرب. ونكارته أنه مخالف لإجماع=

[حَدِيثُ: سدُّ الأبوابِ إلا بابَ عليٍّ]

[٢٥] (١٦) (١) أَخْبَرَنَا ابْنُ قُدَامَةَ(٢)، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، أَنَا حَنْبَلٌ،

= الصحابة أو جمهورهم على تفضيل غير عليٍّ عليه، بل مخالف لقول عليّ نفسِه في تفضيل أبي بكر وعمر على نفسِه. وأَمثلُ أسانيد هذا الحديث من حديث عائشة، رواه عنها إسماعيل بن أبي خالد، ففيه انقطاع، والإسناد لا يصح أصلًا، كما بيّنته في التخريج المفرد [٢١ ـ ٢٣]، ولفظه من هذا الطريق: «أنا سيد ولد آدم، وأبوكِ سيد كهول العرب، وعليٌّ سيد شباب العرب»، فليس فيه العموم، ولذا حمل بعضُ العلماء الحديثَ على هذا المعنى أصلًا، فقال المحب الطبري في الرياض النضرة في مناقب العشرة، (١٣٧/٣): «والمراد: سيد شباب العرب؛ لأنه تقدم في خصائص أبي بكر أنه سيد كهول العرب، جَمْعًا بين الحديثين»، وقد ورد مصرَّحًا به كما ذكرتُ فقال القاري في الأسرار المرفوعة، (ص: ٢٢٠)، بعد أن أورده بلفظ: «أنا سيد ولد آدم، وأبو بكر سيد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب»: «وبهذا يزول الإشكال حيث لم يُرد بالعربِ جِنْسَه في جميع الأحوال»، وقال العجلوني في كشف الخفاء، (٥٢٩/١): «وبهذا يُعلم أن سيادته بالنسبة للشباب لا مطلقًا». والصحيح أنه لا حاجة لهذا الحَمْل، ولا الجَمْع، فإن هذا فرعٌ على الثبوت ولو مرجوحًا أو يسير الضعف، أما هذه الروايات التالفة فلا ينبغي الاعتناء بها ولا الانشغال بتوجيهها. وهذا التقسيم الوارد في هذه الرواية نفسُه من أمارات ضعفها وافتعالها أيضًا، وقد أشرت في التخريج المفرد إلى هذا في الكلام على هذا الطريق.

ومما يدل على ما ذكرناه من نِسْبِيّة ذكر السيادة، وأن العموم في إطلاقها لا يكون على حقيقة إرادة العموم في إطلاق العرب أنه معارَض بأحاديثَ ضعيفةٍ لا تقل عن درجته في الضعف، كحديث: «آدم سيد البشر، وأنا سيد العرب، وصهيب سيد الروم...» الحديث، انظر: ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، (١٣٩٢)، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، (١٦٢/١)، وكنز العمال، (٣٤٦/١٢)، وفيض القدير للمناوي، (١٢٣/٤)، وكشف الخفاء، (٥٢٦/١)، والمداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، (٢٤٣/٤). وورد وصفُ العباس عمِّ النبي ﷺ أنه سيد العرب بعد رسول الله ﷺ من قول أبي سفيان، كما في تاريخ دمشق، (٣٤٠/٢٦)، وكذا ابن عمر وأبيه، من مروان بن الحكم، كما في الطبقات، (١٦٩/٤)، ومنازل الأشراف لابن أبي الدنيا، (ص: ١٠٥)، وتحريم القتل للحافظ عبد الغني، (ص: ١٨٧)، وفي وصف الأحنف بن قيس من مصعب بن الزبير، كما في أنساب الأشراف، (٢٧/٧).

(١) الحديث ليس في طبعة الأميني، انظر (ص: ٦٢).

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وسائر الإسناد=

أَنَا ابْنُ الْحُصَيْنِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ(١)، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي المَسْجِدِ، قَالَ: فقَالَ يَوْمًا: «**سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ**»، قَالَ: فَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ أُنَاسٌ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَمَرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ، غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَقَالَ قَائِلُكُمْ، وَإِنِّي وَاللهِ مَا سَدَدْتُ بَابًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنِّي أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ**»(٢).

حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ(٣).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ(٤)، وَوَرَدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ

= تقدم في رقم [٣].

(١) هذا الصحيح على الجادة، فهو عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، يتظرَّف المؤلف بتعميته تفنُّنًا على طريقة المحدثين المذكورة في تدليس الأسماء المكرورة كثيرًا، وفي الأصل: «أحمد بن عبد الله بن محمد»، وعلى: (أحمد) و(عبد الله) علامة تبديل، فهي مصححة. وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٢٤): «أحمد بن عبد الله بن محمد»! ولم يُشر في الحاشية لشيء، ولو أنه ورد كذا خطأً في الأصل، وهذا غريب، رغم أنه عزاه في الحاشية للمسند، فمن يكون أحمد بن عبد الله بن محمد عن أبيه؟!

(٢) أحمد، (١٨٨٠٠).
إسناد **ضعيف**: فيه ميمون بن أستاذ؛ ضعيف، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٢٥]، والحديث **ضعيف منكر**: وله شواهد، أشرنا إليها في التخريج المفرد، أما تمام الكلام على طرق هذا الحديث وشواهده فقد استوفيناها في كتاب مستقل لما فيه من بحوث كثيرة مهمة، كما أشرنا في التخريج المذكور.

(٣) رواه الروياني، (٤١١)، بإسناد **ضعيف**، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٢٥].

(٤) فيه ذكر عشر خصال أو فضائل لعلي، منها فتح الباب، وقد رواه أحمد، (٣٠٥٢)، والفضائل، =

سَعْدٍ(١).

الجمع بين هذا الحديث وحديث سدّ الأبواب إلا باب أبي بكر

وَلَا يُنَافِي مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَمْرِهِ ﷺ [/٨أ] فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ(٢)؛ لِأَنَّ هَذَا كَانَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ ﷺ لِاحْتِيَاجِ فَاطِمَةَ رضي الله عنها إِلَىٰ الْمُرُورِ مِنْ بَيْتِهَا إِلَىٰ بَيْتِ أَبِيهَا، فَجَعَلَ هَذَا رِفْقًا بِهَا وَسِتْرًا وَغَيْرَةً عَلَيْهَا، وَأَمَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ فَلَمَّا زَالَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ احْتِيجَ إِلَىٰ فَتْحِ بَابِ الصِّدِّيقِ لِأَجْلِ خُرُوجِهِ إِلَىٰ المَسْجِدِ لِيُصَلِّيَ بِالمُسْلِمِينَ؛ إِذْ كَانَ هُوَ الْخَلِيفَةَ بَعْدَهُ، وَرِفْقًا بِهِ أَيْضًا، وَإِشَارَةً إِلَىٰ أَنَّهُ الْقَائِمُ بَعْدَهُ(٣).

= (١١٦٨)، ومن طريقه الحاكم، (٤٦٥٢)، والنسائي من غير طريقه في الكبرىٰ، (٨٣٥٥)، وغيرهم، وإسناده **ضعيف منكر**، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٢٥]، وراجع كلامنا هناك.

(١) رواه أحمد، (١٥١١)، وابن أبي عاصم في السنة، (١٣٨٤)، والنسائي في خصائص علي، (٤١)، بإسناد **ضعيف**، كما بيناه في التخريج المفرد [٢٥].

(٢) لفظه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «إنَّ مِنْ أَمَنِّ الناسِ عليَّ في صُحبته وماله أبا بكر، ولو كنتُ متخذًا خليلًا غيرَ ربِّي؛ لاتخذتُ أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين في المسجد بابٌ إلا سُدَّ إلا بابَ أبي بكر»، (٤٦٦، ٣٦٥٤)، ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «سُدُّوا عنِّي كلَّ خَوْخَةٍ في هذا المسجد، غيرَ خوخةِ أبي بكر»، (٤٦٧).

(٣) هذا الجمع بين الحديثين مستفاد من كلام الحافظ ابن كثير، انظر: البداية والنهاية، ط هجر، (٥٧/١١)، وإن كان هو نفسه صرح في تفسيره، ت سلامة، (٣١١/٢) بأن الصواب حديث أبي بكر، وحديث عليٍّ خطأ.

وقد جُمِعَ بين الحديثين بوجوه أخرىٰ من أقربها أن الخوخة طاقات يُمرَّ منها من خارج المسجد، والباب المذكور لعلي رضي الله عنه كان من داخل، وقيل بالجمع مطلقًا يعني أن كلا الحديثين استثناء لغلق الأبواب والطاقات، انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي، (١٩٠/٩، ١٩٨)، ومعاني الأخبار للكلاباذي، (ص: ١٠٥ ـ ١٠٦)، وفتح الباري، (١٥/٧)، والقول المسدد، ط مبرة الآل والأصحاب بتحقيقي بالاشتراك مع د. أسامة الشنطي، (ص: ١٢٣).

أما من لا يقبل الحديثَ فلا حاجة عنده للجمع، بل نص شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، (٣٥/٥) أن هذا الحديث موضوع «على طريق المقابلة»، يعني لمكافأة حديث منقبة أبي بكر، بمنقبة لعليّ، رضي الله عنهما وأرضاهما.

وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي سَيَأْتِي:

حديث: حِلّ المسجد لعليٍّ وهو جُنُب

[٢٦] (١٧) [(١)]أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ[(٢)]، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَا أَبُو الْفَتْحِ، أَنَا ابْنُ الْقَاسِمِ، أَنَا الجَرَّاحِيُّ، أَنَا المَحْبُوبِيُّ، أَنَا **أَبُو عِيسَى الْحَافِظُ**، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، ثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: «**يَا عَلِيُّ! لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا المَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ**».

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ: قُلْتُ لِضِرَارِ بْنِ صُرَدَ[(٣)]: مَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ؟، قَالَ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَسْتَطْرِقُهُ جُنُبًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ سَمِعَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ـ يَعْنِي الْبُخَارِيَّ ـ مِنِّي هَذَا الْحَدِيثَ[(٤)].

---

(١) هذا الحديث، كسابقه، وما بينهما، وما بعده إلى الحديث الآتي: ليس في طبعة الأميني، انظر: (ص: ٦٢).

(٢) في الأصل، وطبعة الطنطاوي: «الحسين»، وهو تحريف. وهذا هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١)، وسائر الإسناد إلى الترمذي راجعه في الحديث رقم [١٠].

(٣) ضرار بن صُرد التيمي، من الطبقة العاشرة، كبار الآخذين عن تبع الأتباع، على تقسيم الحافظ ابن حجر، ورتبته عنده: «صدوق له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيع، وكان عارفًا بالفرائض»، التقريب، (ص: ٢٨٠).

(٤) الترمذي، (٣٧٢٧).

إسناد **ضعيف**: مداره على العوفي، ضعيف غال، والحديث **ضعيف منكر**، كما خرجناه في التخريج المفرد [٢٦ ـ ٢٨] مطولًا.

قُلْتُ: رَوَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ مِنْ طَرِيقِ:

[٢٧] كَثِيرِ النَّوَّاءِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ(١).

[٢٨] ثُمَّ رَوَىٰ مِنْ طَرِيقِ [/٨ب] أَبِي نُعَيْمٍ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي غَنِيَّةَ(٢)، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عُمَرَ الْهَجَرِيِّ(٣)، عَنْ مَحْدُوجٍ(٤)، عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دَجَاجَةَ، قَالَتْ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ سَلَمَةَ قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ صَرْحَةِ(٥) الْمَسْجِدِ فَنَادَىٰ بِأَعْلَىٰ صَوْتِهِ: «**لَا يَحِلُّ الْمَسْجِدُ لِلْجُنُبِ وَلَا لِلْحَائِضِ، إِلَّا لِمُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ**»(٦).

ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ نَحْوَهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ غَرَابَةٌ(٧).

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر، (٤٢/١٤٠). إسناد **ضعيف**: كثير النواء، ضعيف من الغلاة، والعوفي تقدّم.

(٢) في الأصل، وطبعة الطنطاوي: عيينة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه. وانظر في ضبطه: المؤتلف والمختلف للدارقطني، (٣/١٦٥٦).

(٣) الهجَري: نسبة إلىٰ هَجَرَ، وهي بلدة بأقصىٰ اليمن، انظر: الأنساب للسمعاني، (١٣/٣٨٤).

(٤) في طبعة الطنطاوي: مخدوج، بالخاء المعجمة، وهو تصحيف، وهو في الأصل بالمهملة علىٰ الصواب.

(٥) الصَّرْحة: من الأرض، ما استوىٰ وظهر، انظر: تهذيب اللغة، (٤/١٤٠)، ولسان العرب، (٢/٥١١)، وتاج العروس، (٦/٥٣٧).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر، (١٤/١٦٦).
إسناد: **ضعيف**، الهجري ومحدوج؛ مجهولان، ودجاجة فيها مقال، والحديث: **ضعيف منكر**، كما بيّناه مفصَّلًا في التخريج المفرد [٢٦ ـ ٢٨].

(٧) حديث **ضعيف جدًّا**، انظر التخريج المفرد [٢٦ ـ ٢٨]. والحديث له شواهد ضعيفة، استقصيناها في التخريج المفرد رقم [٢٦ ـ ٢٨]. فالحديث ليس بصحيح، ولو سُلِّمت صحته فإنه ليس بشاهد لحديث سد الأبواب سابق الذكر، إذ لا يلزم من جواز طروقه في المسجد=

[حديثُ إِعْطَاءِ الرَّايَةِ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

[٢٩] (١٨) (١)أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَوِيُّ(٢)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِجَامِعِ دِمَشْقَ، أَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ(٣)، وَأَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعِزِّ بْنِ مُشْرِفٍ الْأَنْصَارِيِّ(٤) سَمَاعًا، قَالَا: أَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُبَارَكِ الزُّبَيْدِيُّ(٥)، أَنَا أَبُو الْوَقْتِ عَبْدُ الْأَوَّلِ بْنُ شُعَيْبٍ السِّجْزِيُّ(٦)،

= أن يكون له باب مفتوح عليه كما لا يخفى، وإنما يقوِّي هذا بذاك والعكس مَنْ يقبل الحديثين أصالةً، أما من يرد الحديثين ـ كالإمام البخاري ـ، أو يرد أحدهما كشيخ الإسلام ابن تيمية؛ فلا يصح ذلك عنده.

(١) من هنا ينتهي السقط الذي في طبعة الطهراني، انظر: (ص: ٦٢).

(٢) مولى الصفي الهندي، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٥).

(٣) هو علي بن محمد بن أحمد، اليونيني، أبو الحسين، لزِم الحافظ المنذري، وحدَّث عن جماعة منهم: ابن الزبيدي ـ الآتي في الإسناد ـ، حدَّث بصحيح البخاري واعتنى به كثيرًا. توفي: (٧٠١هـ). انظر: المعجم المختص بالمحدثين، (ص: ١٦٩).

(٤) هو محمد بن أبي العزّ بن مشرف بن بيان شهاب الدّين الأنصاري البزّاز، مسند دمشق، وشيخ الرّواية بالدار الأشرفية. حدّث عن ابن الزّبيدي، يروي عنه ابن البخاري، توفي: (٧٠٧). انظر: درة الحجال، (٢/٢٩٨)، وبرنامج الوادي آشي (ص: ١٣٤)، وشذرات الذهب، (٨/٣٠).

(٥) هو الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم الربعي الزبيدي الأصل، البغدادي، أبو عبد الله الحنبلي، أصله من زبيد من اليمن، وولد ببغداد ونشأ بها، وأخوه الحسن أبو عليٍّ محدّث مثله، سمع ببغداد أبا الوقت عبد الأول بن عيسى السِّجزي ـ الآتي في الإسناد ـ. وقال ابن نقطة في ترجمة أخيه الحسن: سمع من عبد الأول صحيحَ البخاري، هو وأخوه الحسين، في تاريخيْن مختلفيْن، وسماعهما صحيح. قال الكمال بن العديم: حدَّث بدمشق بصحيح البخاري عن أبي الوقت مراتٍ، وسمعه منه خلْقٌ كثير. انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٢٤٣)، وبغية الطلب في تاريخ حلب، (٦/٢٧٣٥).

(٦) هو عبد الأول بن عيسى بن شعيب أبو الوقت السِّجْزي، قال الذهبي: الشيخ، الإمام، الزاهد، الخيِّر، الصوفي، شيخ الإسلام، مسند الآفاق. قال: وسمع في سنة خمس وستين وأربع مئة من جمال الإسلام أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي (الصحيح) ـ يعني البخاري ـ،=

أَنَا أَبُو الحَسَنِ بْنُ[(١)] عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاوُودِيُّ[(٢)]، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَمُّوَيْهِ[(٣)]، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنُ مَطَرٍ الْفَرَبْرِيُّ[(٤)]، ثنَا

= وهو الآتي في الإسناد ـ. حدَّث عنه جماعة لا يُحصون، منهم: الحسين بن الزبيدي ـ المتقدِّم ذكرُه ـ، وأخوه الحسن. توفي: (٥١٢هـ) وعاش مئة وثلاث سنين. انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٣٠٣/٢٠). **قلت**: السِّجْزي: نسبة إلىٰ سِجِسْتَانَ، علىٰ غير القياس، انظر: الأنساب للسمعاني، (٨٠/٧).

(١) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٢٦)، وجاءت علىٰ الصواب بحذفها في طبعة الأميني (ص: ٥٢). والصواب أن «بن» زائدة، علىٰ ما هو معروف من اسم صاحب الترجمة، وقد جاء اسمُه علىٰ الصواب في إسناد الحديث رقم [٧٧] إلىٰ البخاري أيضًا.

(٢) في طبعة الطنطاوي (ص: ٢٦): «الداروردي»، وهو تحريف، وجاء علىٰ الصواب في طبعة الأميني (ص: ٥٢).

هو أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود بن أحمد بن معاذ، الدَّاوُودي، البوشَنْجي. قال الذهبي: الإمام، العلامة، الورع، القدوة، جمال الإسلام، مسند الوقت، وسمع: الصحيح ومسند عبد بن حميد وتفسيره، ومسند أبي محمد الدارمي من أبي محمد بن حمُّويه السرخسي ـ الآتي ـ ببوشنج، وتفرد في الدنيا بعلو ذلك. حدَّث عنه جماعةٌ منهم أبو الوقت عبد الأول السجزي ـ المتقدِّم ذكره ـ. توفي: (٤٦٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٢٢/١٨).

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن حمُّويه بن يوسف بن أَعْيَن، أبو محمد ابن حمُّويه. قال الذهبي: الإمام، المحدث، الصدوق، المسند، خطيب سَرَخَس. سمع في سنة ست عشرة وثلاث مئة: الصحيحَ من أبي عبد الله الفَرَبْرِي، حدَّث عنه جماعة، منهم أبو ذر الهروي، والداوودي ـ الذي تقدَّم ذكره ـ، توفي: (٣٨١هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (٤٩٢/١٦).

(٤) هو محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، أبو عبد الله الفَرَبْرِي، قال الذهبي: راوي (الجامع الصحيح) عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفَرَبْر مرتين. ويروىٰ ـ ولم يصحَّ ـ أن الفربري قال: سمع الصحيحَ من البخاريّ تسعون ألف رجل، ما بقي أحد يرويه غيري. وفربر: بكسر الفاء وبفتحها، وهي من قرىٰ بُخارىٰ حكىٰ الوجهين القاضي عياض، وابن قرقول، والحازمي، وقال: الفتح أشهر، توفي: (٣٢٠هـ)، وقد أشرف علىٰ التسعين. انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (١٠/١٥).

الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيُّ(١)، ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ(٢)، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ**». قَالَ فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ(٣) لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُم يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُوا أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «**أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟**» [/١٩أ]، فَقَالُوا: يَشْكُو عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللهَ، قَالَ: «**فَأَرْسِلُوا إِلَيْهِ فَأْتُونِي بِهِ**»، فَلَمَّا جَاءَ؛ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ(٤).

الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي حَدِيثِ إِعْطَاءِ الرَّايَةِ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَا وَرَدَ مُخَالِفًا؛ فَهُوَ مَوْضُوعٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ(٥).

---

(١) هو الإمام البخاري.

(٢) لدى الأميني: «عبد العزيز بن أبي حازم»، تحريف.

(٣) يدوكون: يخوضون ويختلفون، انظر: تهذيب اللغة، (١٠/١٨١)، ولسان العرب، (١٠/٤٣٠)، وتاج العروس، (٢٧/١٦٤)، وقال الحافظ: «قوله: يدُوكون، بمهملة مضمومة: أي باتوا في اختلاط واختلاف، والدُّوكة بالكاف: الاختلاط»، فتح الباري، (٧/٤٧٧)، وانظر: النهاية، (٢/١٤٠).

(٤) البخاري (٣٧٠١). والحديث **متفق عليه**، رواه مسلم أيضًا (٢٤٠٩).

(٥) يشير المصنّف إلى حديث طويل مكذوب وُضع في أخذ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الراية، وأنه سبقه إلى أخذها أبو بكر ثم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لقتال مرحب ففرّ منه، فأعطاها عليًّا، انظر: منهاج السنة، (٧/٣٦٤ ـ ٣٦٩). وقد ورد في هذا الحديث الذي لا أصل له وصف عليّ في أخذه الراية أنه «كرار ليس بفرّار»، أو «ليس بفرار»، ولهذه الزيادة أصل في كتب الحديث، كما سيأتي في الحديث الآتي، والحكم عليها.

[حديث: اللهُمَّ أَذْهِبِ عَنْهُ الحرَّ والبَرْدَ]

[٣٠] (١٩) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ[١]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، أَنَا ابْنُ مَالِكٍ، أَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي**، ثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْمِنْهَالِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: كَانَ أَبِي يَسْمُرُ مَعَ عَلِيٍّ ﷺ، وَكَانَ يَلْبَسُ ثِيَابَ الصَّيْفِ فِي الشَّتَاءِ وَثِيَابَ الشِّتَاءِ فِي الصَّيْفِ، فَقِيلَ لَهُ: لَوْ سَأَلْتَهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ إِلَيَّ، وَأَنَا أَرْمَدُ الْعَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَرْمَدُ الْعَيْنِ، فَتَفَلَ فِي عَيْنِي، وَقَالَ: «**اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنْهُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ**»، فَمَا وَجَدْتُّ حَرًّا وَلَا بَرْدًا مُنْذُ يَوْمِئِذٍ، وَقَالَ: «**لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، لَيْسَ بِفَرَّارٍ**»، فَتَشَرَّفَ لَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَعْطَانِيهَا[٢].

رَوَاهُ **ابْنُ مَاجَهْ**[٣] فِي سُنَنِهِ: عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، فَوَقَعَ لَنَا بَدَلًا عَالِيًا[٤]، وَللهِ الْحَمْدُ.

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) أحمد، (٧٨٠، ١١٢٠)، وفضائل الصحابة، (٩٥٠).
إسناده **ضعيف**: ابن أبي ليلى الفقيه الكوفي المجتهد القاضي: ضعيف الحديث سيئ الحفظ. وقد استوعبنا طرقه التخريج المفرد رقم [٢٩ ـ ٣١]. والحديث في إعطاء الراية **أصله متفق عليه**، كما تقدم رقم [٢٩]، لكنه بهذه الزيادة ضعيف.

(٣) ابن ماجه (١١٧)، ومداره على ابن أبي ليلى كالإسناد السابق.

(٤) تقدم شرح معنى البدل والعلو فيه عند المحدثين في الكلام على الحديث رقم [٩]. وتفسير العلو هنا، أنه عند ابن ماجه عن ابن أبي شيبة عن وكيع، والمؤلف بلغه من طريق أحمد=

قَوْلُهُ: «فتَشَرَّفَ لَهَا»: أَيْ تَطَلَّعَ وَتَعَرَّضَ.

حديث عليٍّ: ما رمدتُ ولا صدعت منذ مسح رسول الله ﷺ

[٣١] (١)(٢٠) وَأَخْبَرَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ [/٩ب] مُشَافَهَةً(٢)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ الدِّمَشْقِيِّ(٣) وَغَيْرِهِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو رَوْحٍ عَبْدُ الْمُعِزِّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ(٤)، قَالَ: أَنَا زَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ(٥)، قَالَ: أَنَا أَبُو سَعْدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٦)، قَالَ: أَنَا أَبُو عَمْرٍو محمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحِيرِيُّ(٧)، قَالَ: ثَنَا **أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ**، ثَنَا

= إلى وكيع، مباشرة، فوافق ابن ماجه في شيخ شيخه فهذا البدل بعلو.

(١) هذا الحديث ساقط من مطبوعة الأميني.

(٢) أبهم المصنِّفُ هنا شيوخَه بالكلية، وارجع إلى بحث الشيوخ المبهمين في آخر المشيخة المفردة.

(٣) هو أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد بن عساكر الدمشقي، أبو الفضل، شرف الدين، قال الفاسي: مسند الشامِ في عصره، وذكر أنه حدث عن جماعة، وأجاز له أبو روح عبد المعز بن محمد الهروي، وهو الآتي، (ت: ٦٩٦هـ)، انظر: ذيل التقييد، (١/٤٠٦).

(٤) هو عبد المُعِزّ بن محمد بن أبي الفضل بن أحمد بن أسعد بن صاعد الهروي الصوفي، قال الفاسي: سمع على زاهر بن طاهر الشّحّامي ـ الآتي ـ كتاب المسند للسراج، ومسند أبي يعلى الموصلي. انظر: ذيل التقييد، (٢/١٥٣). **قلت**: وهذا هو الحديث معنا.

(٥) هو زاهر بن طاهر الشَّحَّامي، تقدَّم مرارًا وسيأتي، وقال ابن نقطة: سمع من أبي سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي أكثرَ مسند أبي يعلى الموصلي، من رواية أبي عمرو بن حمدان عنه. انظر: التقييد، (ص: ٢٧٢). **قلت**: وهذا هو الحديث معنا.

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد، أبو سعد الكَنْجَرُوذي، قال الذهبي: الفقيه الأديب النحوي الطبيب الفارس، شيخٌ مشهور. وقال: حدَّث عن أبي عمرو بن حمدان ـ وهو الآتي ـ، وأبي الحسين أحمد بن محمد البَحيري، (ت: ٤٥٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (١٠/٤١).

(٧) هو محمد بن أحمد بن حمدان، أبو عمرو الحيري النيسابوري، قال الذهبي: الإمام المحدّث الثقة النحوي البارع الزاهد العابد، مسند خراسان. رحل به والده إلى العجم، وإلى الموصل فأكثر عن أبي يعلى، وحمل عنه مسنده. (ت: ٣٧٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (١٦/٣٥٦). قلت: وهذا هو الحديث معنا. =

زُهَيْرٌ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أُمِّ مُوسَىٰ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رضي الله عنه يَقُولُ: مَا رَمِدْتُّ وَلا صُدِعْتُ مُنْذُ مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجْهِي، وَتَفَلَ فِي عَيْنِي، يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَعْطَانِي الرَّايَةَ(١).

[٣٢] (٢١) أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ سِتُّ الْعَرَبِ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيَّةُ فِيمَا شَافَهَتْنِي بِهِ(٢)، قَالَتْ: أَخْبَرَنَا جَدِّي الْمَذْكُورُ(٣)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ(٤) الصَّفَّارِ(٥)، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّحَّامِيُّ(٦)، .....

= والحِيرِي: قال السمعاني في الأنساب، (٤/٣٢٥): «هذه النسبة إلىٰ الحيرة وهي بالعراق عند الكوفة، وبخراسان بنيسابور»، قلت: والمراد هنا التي بنيسابور، وقد ذكر السمعانيُّ المترجَمَ في أعلام النِّسبة الثانية.

(١) مسند أبي يعلىٰ، (٥٩٣). إسناد جيد أو حسن، والحديث أصله متفق عليه.

(٢) انظر ترجمتها في المشيخة، رقم (٢٤).

(٣) هو الفخر بن البخاري، تكرر مرارًا. وترجمه الأميني شخصًا آخر!

(٤) كذا في الأصل، وفي مطبوعة طارق الطنطاوي، تحريف، وفي مطبوعة الأميني، (ص: ٦٥): «سعد»، علىٰ الصواب.

(٥) هو عَبْد الله بْن عُمَر بْن أحمد بن منصور ابن الْإِمَام مُحَمَّد بْن القاسم بْن حبيب. العلّامة أبو سعْد ابن الصّفّار النَّيْسابوريّ. سمع جماعاتٍ منهم الخواري وزاهر الشحَّامي. وسمع منه خلقٌ، وروىٰ عنه الفخرُ ابن البخاري إجازة، قال الذهبي: «سمع السُّنَن الكبير للبَيْهقيّ من زاهر. وقد روىٰ الفخر عليّ عَنْهُ هذين الكتابين ـ يعني البيهقي وسنن الدارقطني ـ بالإجازة». توفي (٦٠٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/١١٩٩).

(٦) هو زاهر بن طاهر بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن المرزبان، أبو القاسم بن أبي عبد الرحمن النَّيْسابوريّ، الشّحّاميّ، الشُّرُوطيّ، المحدّث المستملي. اعتنىٰ به أبوه فسمعه الكثير، وبكَّر به، واستجاز له الكبار، وسمع عن الكثير، ومن ذلك سنن البيهقي الكبرىٰ سمعها منه، وكان شيخًا متيقظًا، له فهمٌ ومعرفة. توفي (٥٣٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٥٩١).

أَنَا **أَبُو بَكْرٍ الْحَافِظُ**(١)، أَنَا **أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْبَيِّعِ الْحَافِظُ**(٢)، أَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْإِسْفِرَائِينِيُّ، ثَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْبَرَاءِ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَخْبَرَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﵁: لَقَدْ أُعْطِيَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﵁ ثَلَاثَ خِصَالٍ، لِأَنْ يَكُونَ فِيَّ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْطَى حُمْرَ النَّعَمِ، قِيلَ: وَمَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟، قَالَ: فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُكْنَاهُ بِالمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَحِلُّ لَهُ فِيهِ مَا يَحِلُّ لَهُ، وَالرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ(٣).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ(٤). [١٠/أ]

[السَّعيدُ مَنْ أحبَّ عليًّا]

[٣٣] (٢٢) أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الطَّحَّانِ الْمُقْرِئُ شَيْخُنَا(٥)، مُشَافَهَةً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيِّ(٦)، أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ مَنْدَه

---

(١) هو الحافظ البيهقي.

(٢) هو الحاكم.

(٣) مستدرك الحاكم (٤٦٣٢).

إسناد **ضعيف**: عبد الله بن جعفر: والد علي بن المديني؛ ضعيف. والأثر **ضعيف**، كما بيناه في التخريج المفرد [٣٢].

(٤) تعقبه الذهبي: «بل المديني عبد الله بن جعفر: ضعيف».

(٥) انظر ترجمته في المشيخة رقم (١).

(٦) هو محمد بن محمد بن هبة الله بن يحيى بن بندار بن ميل الدمشقي، المسند المكثر، شمس الدين أبو نصر بن عماد الدين أبي الفضل ابن القاضي شمس الدين أبي نصر المعروف بابن الشيرازي، توفي: (٧٢٣هـ). انظر: ذيل التقييد، (١/٢٥٧).

الْحَافِظُ[١] فِي كِتَابِهِ مِنْ أَصْبَهَانَ ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظُ[٢] ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ[٣] ، أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ[٤] ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَىٰ[٥] ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ الْكُوفِيُّ[٦] ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ[٧] ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقُرَشِيُّ[٨] ، ثَنَا جَنْدَلُ بْنُ وَالِقٍ[٩] ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْكَاسِيُّ[١٠] ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ

---

(١) هو محمود بن إبراهيم بن سفيان بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده ، أبو الوفاء العبدي الأصبهاني ، توفي: (٦٣٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار ، (١٤/٨٨).

(٢) هذا هو الحافظ أبو موسىٰ أحمد بن أبي بكر عمر المديني.

(٣) هو أبو سعد ، أفضل الدين ، السلمي الأصبهاني ، لغوي بارع ، قال الذهبي: أثنىٰ عليه الحافظ أبو موسىٰ وروىٰ عنه. توفي: (٥٤٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار ، (١١/٩٧٥).

(٤) هو عبد الرحمن بن الحسين بن محمد بن إبراهيم ، أبو الحسين بن أبي القاسم الحنائي الدمشقي ، توفي: (٤٩٦هـ). انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار ، (١٠/٧٧٩).

(٥) هو الحافظ أبو بكر أحمد بن موسىٰ بن مردويه ، توفي (٤١٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار (٩/١٤٨).

(٦) هو أحمد بن محمد بن السري بن يحيىٰ بن السري ، هو الحافظ أبو بكر بن أبي دارم الكوفي. كان غاليًا ، يروي في ثلب الصحابة المناكير ، واتهم بالوضع. توفي (٣٥٢ هـ). انظر: لسان الميزان ، (١/٦٠٩).

(٧) هو الحسين بن جعفر بن حبيب ، أبو عليّ القُرَشيّ الكُوفيُّ القتات. توفي (٢٩١ ـ ٣٠٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار ، (٦/٩٣٨).

(٨) كذا ورد هذا الاسم في الأصل ، وفي مطبوعة الطنطاوي ، (ص: ٢٩) ، والظاهر أن القرشي والكوفي واحد ، فهو كوفي قرشي كما ثبت في ترجمته ، فهذه الزيادة مقحمة ، وقد جاء الإسناد علىٰ الجادة في مطبوعة الأميني ، (ص: ٦٦) بحذف الاسم الثاني.

(٩) هو جندل بن والق بن هجرس ، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع ، روىٰ له البخاري في الأدب المفرد ، صدوق يغلط ويصحف ، توفي (٢٢٦هـ). انظر: تهذيب التهذيب ، (٢/١١٩).

(١٠) رسمه محتمل في الأصل ، ولكنه أقربُ إلىٰ ما أثبته ، وكذا أثبته الطنطاوي ، (ص: ٢٩) ،=

الْحُسَيْنِ، عَنْ فَاطِمَةَ الصُّغْرَىٰ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ ﷻ بَاهَىٰ بِكُمْ، فَغَفَرَ لَكُمْ عَامَّةً وَغَفَرَ لِعَلِيٍّ خَاصَّةً، وَإِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ غَيْرَ هَائِبٍ لِقَوْمِي وَلَا مُحَابٍ لِقَرَابَتِي، هَذَا جِبْرِيلُ عليه السلام يُخْبِرُنِي أَنَّ السَّعِيدَ، كُلَّ السَّعِيدِ، حَقَّ السَّعِيدِ؛ مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ وَفَاتِي**»[(١)].

حَدِيثٌ غَرِيبٌ[(٢)]، رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَىٰ الْمَدِينِيُّ فِي كِتَابِهِ «حُجَّةِ ذَوِي الضَّلَالَةِ[(٣)]»[(٤)]، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَهَذَا اللَّفْظِ.

[حَديثُ: يا عليُّ إنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَى مَثلًا]

[٣٤] (٢٣) أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ زَيْنَبُ بِنْتُ الْقَاسِمِ الْعَجَمِيَّةُ[(٥)]، فِيمَا شَافَهَتْنَا بِهِ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ السَّعْدِيِّ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفُتُوحِ الْعِجْلِيُّ فِي كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ التَّيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَفٍ، أَنَا **مُحَمَّدُ**

= وفي الأميني، (ص: ٦٦): «الكناسي»، ولم أقف علىٰ تعيينه بالضبط، وانظر ما ذكرناه التخريج المفرد رقم [٣٣].

(١) كتاب الحافظ أبي موسىٰ المديني الذي أسند إليه المصنف لم يصلنا.
إسناد **متروك**: أبو بكر بن أبي دارم الكوفي: متهم بالوضع، وجندل؛ فيه ضعف، والحديث: **موضوع**، انظر: التخريج المفرد [٣٣].

(٢) الحكم عليه بالغرابة فقط مع أن أسانيده لا تخلو من وضاع أو متهم؛ تساهل شديد.

(٣) في طبعة الأميني: «الصلابة».

(٤) لم أقف علىٰ هذا الكتاب للمديني، ولم أجد له ذِكْرًا في الكُتب التي بين يديَّ، ولا ذكره أحدٌ في تآليف أبي موسىٰ المديني، ولا عرفت تتمة عنوانه التي قد تعرِّف بموضوعه، والحافظ المديني مُكثِرٌ جدًّا من التصنيف، فلا يُستغرَب عدمُ معرفتنا بكثيرٍ من كتبه.

(٥) انظر ترجمتها في المشيخة، رقم (٢٣). وسائر الإسناد إلىٰ مستدرك الحاكم تقدَّم في الأثر رقم [١].

بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنِي أَبُو قُتَيْبَةَ مُسْلِمُ[١] بْنُ الْفَضْلِ الْآدَمِيُّ [/١٠ب] بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عَمِّي أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الدَّهَّانُ، ثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حُصَيْنٍ[٢]، عَنْ أَبِي صَادِقٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَاجِدٍ[٣]، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**يَا عَلِيُّ إِنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَى مَثَلًا، أَبْغَضَتْهُ الْيَهُودُ حَتَّى بَهَتُوا أُمَّهُ، وَأَحَبَّتْهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلَتْهُ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي لَيْسَ بِهَا**». قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: إِنَّهُ يَهْلِكُ فِيَّ مُحِبٌّ مُطْرٍ يَقْرِظُنِي بِمَا لَيْسَ فِيَّ، وَمُبْغِضٌ مُفْتَرٍ يَحْمِلُهُ شَنَآنِي عَلَى أَنْ يَبْهَتَنِي، أَلَا وَإِنِّي لَسْتُ بِنَبِيٍّ وَلَا يُوحَى إِلَيَّ، وَلَكِنِّي أَعْمَلُ بِكِتَابِ اللهِ وَبِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا اسْتَطَعْتُ لَهُ، فَمَا أَمَرْتُكُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ؛ فَحَقٌّ عَلَيْكُمْ طَاعَتِي فِيمَا أَحْبَبْتُمْ أَوْ كَرِهْتُمْ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِمَعْصِيَةِ اللهِ أَنَا أَوْ غَيْرِي؛ فَلا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، إِنَّما الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ[٤].

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ

---

(١) كذا في الأصل، وفي مطبوعة الأميني، (ص: ٦٨)، وهو تحريف، والصواب كما في إسناد الحاكم: «سالم»، وقد أثبتها الطنطاوي على الصواب، (ص: ٢٩).

(٢) كذا ورد في الأصل، ومثله في مطبوعة الأميني، (ص: ٦٨)، وفي مطبوعة الطنطاوي، (ص: ٢٩): «حصين»، وأثبت في الهامش ما في الأصل وقال إنه تحريف. قلت: والجميع تحريف على كل حال، فهو كما في جميع مصادر التخريج: الحارث بن حصيرة.

(٣) في الأصل على الصواب، وفي مطبوعة الأميني، (ص: ٦٨): «ناجذ» بالذال المعجمة، تصحيف، وأثبتها الطنطاوي على الصواب لكن قال إنها في الأصل «ماجد» تحريف، وليس كذلك.

(٤) المستدرك، (٤٦٢٢).

إسناد **ضعيف**: الحكم بن عبد الملك: ضعيف، والحارث بن حصيرة: من الغلاة، وهو ضعيف أيضًا، وربيعة بن ناجد: فيه جهالة. والحديث: **ضعيف**، انظر التخريج المفرد رقم [٣٤].

يُخْرِجَاهُ[١].

[حَديثُ: عليٌّ بَابُ دَارِ الحِكْمَةِ ومَدِينَةِ العِلْمِ]

علي باب دار الحكمة

[٣٥] (٢٤) أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ[٢]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ[٣]، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ[٤] فِي كِتَابِهِ مِنْ أَصْبَهَانَ[٥]، أَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ[٦] الْمُقْرِئُ[٧]، أَنَا **أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَافِظُ**، ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِيُّ، أَنَا الحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، أَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَحْرٍ، أَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا دَارُ الْحِكْمَةِ**، [/١١أ] **وَعَلِيٌّ بَابُهَا**»[٨].

---

(١) تعقبه الذهبي: «الحكم بن عبد الملك وهَّاه ابن معين». وعلى ذلك فتحسين المصنِّف له ليس بحسن.

(٢) هو ابن هَبَل الدقّاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٧).

(٣) هو الفخر البخاري، مسند العالَم المشهور في عصره، تكرر مرارًا، توفي (٦٩٠هـ).

(٤) في طبعة طنطاوي: «أحمد بن أحمد بن محمد بن محمد».

(٥) هو أحمد بن أبي عيسى محمد بن محمد بن عبد الله، القاضي العدل أبو المكارم التيمي الأصبهاني الشُّروطي اللبان، مسند أصبهان. وكان مكثرًا عن أبي علي الحداد، وهو آخر من سمع منه، وهو شيخه هنا في هذا الإسناد. وروى عنه خلقٌ، منهم الفخر عليّ ابن البخاري إجازةً، وهو الراوي عنه هنا. توفي (٥٩٧هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠٩٤/١٢).

(٦) في طبعة الأميني: الحسن.

(٧) هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن مهرة، أبو علي الأصبهاني الحداد المقرئ، مسند أصبهان في القراءات والحديث. سمع جماعات، قال الذهبي: «سمع أبا نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ، فأكثر عنه إلى الغاية»، وقال ابن نقطة: «حدث عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ فأكثر عنه». وسمع منه خلقٌ، منهم السِّلفي، وأبو المكارم اللبان وهو الراوي عنه في إسنادنا. توفي: (٥١٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٢٣٢/١١)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٢٣٦).

(٨) حلية الأولياء لأبي نعيم، (٦٤/١). =

[٣٦] رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَمَاعَةٍ(١)، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَىٰ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُومِيٍّ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ عَنْ عَلِيٍّ(٢).

وَقَالَ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ(٣)، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ شَرِيكٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنِ الصُّنَابِحِيِّ». قَالَ: «وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ عَنْ(٤) شَرِيكٍ، وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ»(٥). انْتَهَىٰ.

قُلْتُ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ سُوَيْدٍ(٦).

وَرَوَىٰ الْأَصْبَغُ بْنُ نُبَاتَةَ، وَالْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ(٧).

= إسناد **موضوع**، فيه: عبد الحميد بن بحر: كذاب، وشريك: سيئ الحفظ، كثير الخطأ، وسلمة لم يسمع من الصنابحي. والحديث **ضعيفٌ جدًّا متروك** من حديث عليٍّ ﷺ من جميع طرقه. وجميع شواهده ضعيفة جدًّا متروكة أيضًا، انظر: التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(١) لدىٰ الأميني: «جامعه»، وليس ببعيد عن الصواب، بل لعله.

(٢) الترمذي، (٣٧٢٣).
إسناد **ضعيف**، في إسناده: محمد بن عمر الرومي، ضعيف، وفيه جهالة، ضعفه أبو داود، وطعنه أبو حاتم بهذا الحديث، والحديث ضعيف جدًّا متروك من حديث عليّ كما تقدم في التعليق السابق، وانظر: التخريج المفرد رقم [٣٥ ـ ٣٨].

(٣) الذي في السنن قال الترمذي: «هذا حديث غريب منكر».

(٤) لدىٰ الأميني، وفي الترمذي: «غير».

(٥) قاله الترمذي في السنن. وحديث ابن عباس استقصينا تخريجه في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(٦) وسلمة بن كهيل لم يسمع من الصنابحي. انظر: الدارقطني، العلل، (٢٤٨/٣)، وانظر التخريج المفرد لاستقصاء من رواه هكذا بإسقاط سويد.

(٧) وكلتا الطريقين لا تصحان عن عليّ ﷺ، والأصبغ والحارث كلاهما متهم أصلًا، وهما مع طريق الصنابحي المتقدم: طرقٌ لا تصح، كما تقدم، وانظر طرقَ الحديث عن علي ﷺ=

علي باب مدينة العلم

[٣٧] وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ: مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ(١)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَفْظُه: «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ؛ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا**»(٢).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ(٣).

قُلْتُ: وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَلَفْظُهُ:

[٣٨] «**أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ؛ فَلْيَأْتِ الْبَابَ**»(٤).

= في التخريج المفرد رقم [٣٥ ـ ٣٨].

(١) هنا في المخطوط لَحَقٌ على الهامش وبالأعلى لهذا الحديث من حديث ابن عباس، وفيه بعض الحذف بسبب مساحة التصوير، ولكن أمكن تكميله لأنه بإسناد المصنف عن ابن هبل الطحان ـ أحد مشايخه الذين مروا معنا، راجع المشيخة (٦) ـ من طريقه إلى المعجم الكبير للطبراني، وهي طريق المصنف إلى معجم الطبراني، روى بها مرتين في كتابنا.

ونص اللحق: «وقد أخبرنا به أبو علي الدقاق، فيما قرئ عليه، أنبأنا أبو الحسن ابن البخاري، أنا محمد بن أبي زيد الكراني في كتابه، أنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، أنا أبو الحسين بن فاذشاه، عن سليمان بن أحمد الحافظ، ثنا المعمري، ثنا عبد السلام الهروي، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه»».

قلت: هذا الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير، (١١٠٦١)، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(٢) الحاكم، (٤٦٣٧).

إسناد **متروك**: فيه أبو الصلت، متهم بالوضع. والحديث من حديث ابن عباس **متروك**: ليس له أصل، كما بحثنا في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨]، والحديث عمومًا **ضعيف جدًّا متروك** كما تقدّم.

(٣) تعقبه الذهبي: «بل موضوع».

(٤) الحاكم، (٤٦٣٩).

إسناد **موضوع**، في إسناده: المؤدب، متهم بالوضع، والحديث من حديث جابر: **موضوع**.

وقد أشار إليه الحاكم بعد أن أخرج حديث مجاهد عن ابن عباس السالف، فقال: «وَلِهَذَا الْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ»، فتعقبه الذهبي: «العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا ـ يعني المؤدب ـ دجال كذاب».=

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ بِأَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، سَرَقَهُ مِنْهُ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ(١).

[حَدِيثُ إعطاءِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تِسْعَةَ أَجْزَاءِ الحِكْمَةِ]

[٣٩] (٢٥) أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيِّ بْنُ هِلَالٍ سَمَاعاً(٢)، أَنْبَأَنَا أَبُو الحَسَنِ بْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا الْقَاضِي أَبُو الْمَكَارِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَدَّادُ، أَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْغِطْرِيفِيُّ(٣)، حَدَّثَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ أَبِي مُقَاتِلٍ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَهْبِيُّ الْكُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ سَلَمَةَ، وَكَانَ ثِقَةً عَدْلًا مَرْضِيًّا [/١١ب]، أَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَسُئِلَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقَالَ: «**قُسِمَتِ الْحِكْمَةُ عَشَرَةَ أَجْزَاءٍ، فَأُعْطِيَ عَلِيٌّ تِسْعَةَ أَجْزَاءٍ، وَالنَّاسُ جُزْءًا وَاحِدًا**»(٤).

= والحديث من جميع طرقه وشواهده **ضعيف جدًّا متروك** ـ بحثناه مستقصىً في التخريج المفرد [٣٥ ـ ٣٨].

(١) الكامل، (١/٣١١). وقد نصّ على السرقة: ابنُ حبان في المجروحين، (٢/١٥٢)، والدارقطني في تعليقته على المجروحين، (١٧٩)، وكذا ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ، (١٣٧)، في أطراف المجروحين، كما نقلنا عنهم تفصيلًا في التخريج المفرد (٣٤ ـ ٣٧). قول ابن عدي ساقط لدى الأميني.

(٢) هو ابن هبل الدقَّاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلى أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٣) هذه النِّسبة إلى الغِطْريف، وهو الجد للمنتسب إليه، ونص عليه السمعاني في هذا الراوي، وقال: «من أهل جرجان، كان إمامًا فاضلًا مُكثرًا من الحديث، صنَّف المسندَ الصحيح على كتاب البخاري، وجمع الأبواب»، الأنساب للسمعاني، (١٠/٥٥ ـ ٥٦).

(٤) حلية الأولياء، (١/٦٤). =

كَذَا رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ[١]، وَهُوَ مُنْكَرٌ مُرَكَّبٌ عَلَىٰ سُفِيانَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

[عليٌّ أقضانا]

من قول عمر رضي الله عنه

[٤٠] (٢٦) وَأَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ[٢]، عن عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ[٣] اللَّبَّانُ كِتَابَةً، أَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقْرِئُ، **أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ**، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْهَيْثَمِ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ، أَنَا قَبِيصَةُ[٤] بْنُ عُقْبَةَ، أَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: عَلِيٌّ أَقْضَانَا، وَأُبَيٌّ أَقْرَؤُنَا[٥].

= إسناد **موضوع**، فيه: صالح بن أبي مقاتل، متهم بالوضع، ومحمد بن علي الوهبي، وأحمد بن عمران بن سلمة، مجهولان. والحديث **موضوع**، انظر التخريج المفرد [٣٩].

(١) العبارة الآتية ساقطة لدىٰ الأميني.

(٢) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٣٢): «الحسن بن أحمد بن علي بن أحمد»، وهو تحريف، والصواب هو المثبت، و«علي بن أحمد» هو الفخر البخاري شيخ ابن هبل، وما في الأصل فيه نوعٌ من التشوش، ولذا اشتبه عليه، وهو مُثبت علىٰ الصواب لدىٰ الأميني.
وهو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلىٰ أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٣) كذا في الأصل، وفي المطبوعتين، وهذا الاسم مقلوب، بل صوابه: أحمد بن محمد، وهو الشروطي، وقد تقدم في هذا الإسناد علىٰ الصواب [٣٥]، وعرفنا به هناك.

(٤) لدىٰ الأميني: «قبيضة»!

(٥) حلية الأولياء، (١/٦٥).
إسناد **صحيح**، والأثر **صحيح**، رواه البخاري وغيره. ولست أدري لِمَ لم يُسنِدْه المصنف إلىٰ البخاري وهو عنده بأسانيد كثيرة، إلا أن يكون مجرد التفنن.
وقال شيخ الإسلام في الفتاوىٰ الكبرىٰ، (٤/٤٣٧): «وأما قوله: «أقضاكم علي» فلم يروه أحد من أهل الكتب الستة ولا أهل المسانيد المشهورة لا أحمد ولا غيره بإسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما يروىٰ من طريق من هو معروف بالكذب، ولكن قال عمر بن الخطاب: «أبي أقرؤنا، وعلي أقضانا»، وهذا قاله بعد موت أبي بكر. والذي في الترمذي وغيره: أن النبي ـ ﷺ ـ قال:=

من قول ابن مسعود ﷺ

[٤١] وَأَخْرَجَ الْحَاكِمِ فِي صَحِيحِه مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَقْضَى أَهْلِ المَدِينةِ عَلِيُّ بن أَبِي طَالِبٍ(١). وقَالَ: صَحِيحٌ وَلَمْ يُخرِجَاهُ.

[عليٌّ عنده عِلْمُ الظَّاهِرِ والباطن]

[٤٢] (٢٧) أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ(٢) قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ إِجَازَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا الْقَاضِي أَبُو الْمَكَارِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ مِنْهَا، أَنَا(٣) الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقْرِي أَخْبَرَهُ، قَالَ: ثَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ**، حَدَّثَنَا نَذِيرُ بْنُ جَنَاحٍ الْقَاضِي، أَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، أَنَا أَبِي، أَنَا عَبَّاسُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، أَنَا غَالِبُ بْنُ عُثْمَانَ الْهَمْدَانِيُّ أَبُو مَالِكٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ

= «أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت» وليس فيه ذكرُ علي. والحديثُ الذي فيه ذِكْرُ عليٍّ مع ضعفه فيه أن معاذ بن جبل أعلم بالحلال والحرام وزيد بن ثابت أعلم بالفرائض، فلو قُدِّرَ صحةُ هذا الحديث؛ لكان الأعلم بالحلال والحرام أوسع علمًا من الأعلم بالقضاء؛ لأن الذي يختص بالقضاء، إنما هو فَصْلُ الخصومات في الظاهر، مع جواز أن يكون الباطن بخلافه، كما قال النبي ﷺ: «إنكم تختصمون إليَّ ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألحنَ بحُجَّته من بعض، وإنما أقضي بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعةً من النار». فقد أخبر سيدُ القضاة أنّ قضاءه لا يُحِلُّ الحرامَ، بل يحرم على المسلم أن يأخذ بقضائه ما قضى له به من حق الغير، وعلم الحلال والحرام يتناول الظاهر والباطن، فكان الأعلمُ به أعلمَ بالدين».

(١) المستدرك، (٤٦٥٦).

إسنادُه **ضعيفٌ جدًّا**: شيخ الحاكم فيه: عبد الرحمن بن الحسن القاضي؛ متهم بالكذب، لا سيما في روايته عن إبراهيم ديزيل ـ إبراهيم بن الحسين ـ كما نص ابن شاهين، وهو شيخه في ذلك الإسناد! فضلًا عن اختلاط السبيعي وعنعنته، كما بيناه في التخريج المفرد [٤٠ ـ ٤١]، وصححه الحاكم على عادته، ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص، وليس هذا إقرارًا منه على التحقيق. والأثر **ضعيف**: كما بيناه في التخريج المفرد المشار إليه.

(٢) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلى أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٣) لدى الأميني وطنطاوي: «أنَّ»، ولعله أقرب إلى الصواب.

عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، مَا مِنْهَا حَرْفٌ إِلَّا لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَإِنَّ عَلِيَّ [/١١٢أ] بْنَ أَبِي طَالِبٍ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمُ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ(١).

[حديثُ: إنْ تَسْتَخْلِفُوا عليًّا تجدوه هادِيًا مَهديًّا]

من حديث عليّ ﷺ

[٤٣] (٢٨) قُرِئَ(٢) عَلَىٰ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيِّ بْنِ هَبَلٍ الصَّالِحِيِّ(٣) بِجَامِعِ دِمَشْقَ، وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْبُخَارِيِّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَدَّادُ، أَنَا **أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ**(٤)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ(٥)، أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وُهَيْبٍ، أَنَا(٦) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ، أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

---

(١) حلية الأولياء، (١/٦٥).

إسناد **موضوع**، والأثر **موضوع** لا ريب فيه، إسناده مثخن، ومتنه منكر، كما بينته فيما يتعلق بالإسناد في التخريج المفرد [٤٢].

وأثر «لكلِّ آيةٍ ظهرٌ وبطن...» رُوي مرفوعًا من طريق الحسن (عند الفِرْيابي)، وموقوفًا على ابن مسعود: «... لكلِّ حرفٍ حدٌّ، ولكلِّ حدٍّ مُطَّلع»؛ وقد ساق السيوطي وجوهًا في معناه. قال أبو عبيد ـ وهو أَشْبَهُها بالصواب ـ: ظاهرُ قصص الهالكين خبرُها، وباطنُها عِظتُها للآخرين. وحكى ابنُ النقيب: ظهرُ الآية ما ظهر لأهلِ الظاهر، وبطنُها أسرارٌ أطلعَ اللهُ عليها أربابَ الحقائق. وقيل: ظاهرُها لفظُها وباطنُها تأويلُها؛ وقيل: الظاهرُ التلاوةُ والباطنُ الفهم. ويشهد له أثرُ ابنِ عباس (طريق الضحّاك): «القرآن ذو شُجونٍ وفنون، ... ظهرُه التلاوةُ وبطنُه التأويل»، وقولُ أبي الدرداء: «لا يفقه حتى يجعل للقرآن وجوهًا»، وابنِ مسعود: «فليثورِ القرآن». إلا أن هذا «الباطن» المعتبر ما كان تابعًا للظاهر غيرَ مُعارِضٍ له ولا مُحْدِثٍ لمعانٍ لا أصلَ لها في لسانٍ ولا سُنّة، وأنّ طريقَ السلامة: إحكامُ الظاهر ثم الاستنباطُ على مقتضاه. ينظر: الإتقان للسيوطي، (٤/٢٢٥ ـ ٢٢٧).

(٢) لدى الأميني: «قرأ»، ولا يستقيم.

(٣) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلى أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٤) هو الحافظ أبو نعيم.

(٥) هو الحافظ الطبراني.

(٦) لدى الأميني: «أخبرنا عن».

أَنَا النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْجَنَدِيُّ(١) ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ تَسْتَخْلِفُوا عَلِيًّا ، وَمَا أَرَاكُمْ فَاعِلِينَ ؛ تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا ، يَحْمِلُكُمْ(٢) عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ**»(٣) .

حَدِيثٌ حَسَنُ الْإِسْنَادِ رِجَالُهُ مُوَثَّقُونَ(٤) .

---

(١) الجَنَدي: قال السمعاني ، (٣/٣٥١): «هذه النسبة إلىٰ جَنَدَ ، بلدة من بلاد اليمن مشهورة ، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين» ، ونصّ علىٰ النعمان بن أبي شيبة: ابنُ نقطة في إكمال الإكمال ، (٢/١٦٢) .

(٢) يحتمل هذا الفعلُ الجزمَ بدلًا من «تجدوه» ، فيكون جوابًا للشرط «إن تستخلفوا عليًّا» ، لاسيما وأن البدل علىٰ نية تكرار العامل عند النحاة ، ويحتمل الرفعَ كما أثبته ، وهو أولىٰ ، لأنه يكون استئنافًا فيه معنىٰ الوصف ، ويكون إعراب الجملة الفعلية إما النصب علىٰ الحالية من الهاء في «تجدوه» ، أو النصب نعتًا تابعًا لمحل الهاء من «تجدوه» ، أو «هاديًا» المفعولين الأول والثاني ، وهذا أولىٰ بلا ريب لأن فيه تكثيرًا للمعنىٰ ، ولأن الأفعال المشابهة الآتية في روايات الحديث الأخرىٰ ؛ لا يتأتَّىٰ من حيثُ المعنىٰ كون بعضها بدلًا وجوابًا للشرط . وعلىٰ ذلك تجري هذه الأعاريب في جميع الجمل المشابهة في الروايات الأخرىٰ ، وقد مشينا علىٰ ما قدمناه هنا .

(٣) حلية الأولياء ، (١/٦٤) .

إسناد **ضعيف جدًّا**: فيه النعمان ، فيه جهالة ، وأبو إسحاق السبيعي مدلس واختلط ، وزيد بن يثيع فيه جهالة ، وفيه انقطاع بين الثوري والسبيعي ، والواسطة شريك ، من الغلاة ، ضعيف ، كما بيناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧] . والحديث **ضعيف جدًّا**: مداره علىٰ السبيعي ، وله طريق أخرىٰ عن أبي وائل شقيق بن سلمة ، ستأتي [٤٤] ، وفيه اضطراب أيضًا ، ويروىٰ أيضًا من حديث عليّ ، سيأتي [٤٦ ـ ٤٧] ، وكذا من حديث سلمان ومرسلًا ، وقد استوعبناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧] .

(٤) كذا في الأصل ، ولدىٰ الطنطاوي ، وعند الأميني ، (ص: ٧٤): «موثوقون» ، والمعنىٰ مغاير كما لا يخفىٰ .

قلت: في بناء المصنِّف هذا الحكمَ علىٰ هذه العلة نظر من جهتين ، الأولىٰ: أن كون الرواة موثَّقين لا يستلزم أنهم ثقات ، فقد يقاومه جرح معتبر ، أو جهالة ، والثاني: أن هذا ليس إلا مراعاة لشرط واحد ، فأين مراعاة الاتصال ، وأين مراعاة عدم الشذوذ والعلة؟ ولذا لم يُقدِم المصنفُ علىٰ=

وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا: إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرَّاسَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ بِهِ(١).

من حديث حذيفة ﷺ

[٤٤] وَرَوَاهُ شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا تَسْتَخْلِفُ عَلَيْنَا، قَالَ: «**إِنْ تُوَلُّوا عَلِيًّا؛ تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، يَسْلُكُ بِكُمُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ**»(٢).

وَهَذَا بَعْضُ حَدِيثٍ:

من حديث حذيفة ﷺ بلفظ تام

[٤٥] (٢٩) أَخْبَرَنَا بِهِ عَلَى التَّمَامِ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّرِيشِيُّ(٣)، مُشَافَهَةً، عَنِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

= أكثر من تحسينه، فإن الحَسَن بحرٌ لا ساحل له، لشدة نسبيته وتفاوت المحدثين في الحُكم عليه، حتى أيس بعض كبار الحفاظ كالذهبي من تحصيل قاعدةٍ له.

(١) هذا الكلام لأبي نعيم في الحلية أيضًا، لكن المصنِّف لم يذكر تتمته، فأوهم الكلامُ أن هذه المتابعة من ابن هراسة لحديث حذيفة ﷺ، ولكن أبا نعيم ساقه بالإسناد من هذه الطريق من حديث عليّ ﷺ، ولم أقف على طريق لابن هراسة عن الثوري لحديث حذيفة، فذِكر المصنف له هاهنا في هذا الموضع فيه نظر من جهة الصناعة الحديثية، وغرض مَنْ ذكر هذه المتابعة لعبد الرزاق من ابن هراسة تقويةُ رواية الثوري عن السبيعي ولم يذكر شريكًا، خلاف ما صرح به الحاكم في علوم الحديث، (٢٨) من أن في الإسناد انقطاعًا بين الثوري والسبيعي، والواسطة شريك. وابن هراسة متروك على كل حال، فلا يفرح بمتابعته، كما بيّنّاه في التخريج المفرد، [٤٣ ـ ٤٧].

(٢) رواه الحاكم، (٤٤٣٥)، وأبو نعيم في الحلية، (١/٦٤)، وغيرهما، وسيأتي من رواية البزار في الحديث الآتي [٤٥]، مع ملاحظة خطأٍ في إسناده. وهذا طريقٌ ثانٍ لحديث حذيفة السابق [٤٣] من طريق زيد بن يثيع، وهو **ضعيف** أيضًا، فيه شريك، وأبو اليقظان ضعيف، وقد خرجناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧]، وسيأتي في الحديث الآتي أيضًا، ومن حديث عليّ [٤٦، ٤٧].

(٣) انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٣).

الزُّبَيْرِ[١]، أَنَا أَبُو الحَسَنِ الْغَافِقِيِّ[٢]، إِجَازَةً، أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَجْرِيُّ[٣]، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَافِظُ[٤]، ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الصَّدَفِيُّ[٥]، أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[٦]، أَنَا أَبُو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ[٧]، إِجَازَةً، أَنَا

(١) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجياني، المحدث الكبير، النحوي الأصولي المقرئ المفسر المؤرخ الشاعر، سمع سنن النسائي الكبرىٰ برواية ابن الأحمر علىٰ الشاري الغافقي، شيخه في هذا الإسناد، وجملة من الشيوخ، (٧٠٨هـ)، الفاسي، ذيل التقييد، (١/٢٨٩).

(٢) علي بن محمد بن علي بن يحيىٰ الغافقي أبو الحسن الشاري، الحافظ المقرئ، سمع علىٰ أبي محمد عبد الله بن محمد الحجري شيخه في هذا الإسناد كتابَ السنن الكبير للنسائي، نصّ الفاسي أنه سمع من شيخه الحجري: «كتاب المسند لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، رواه عنه أبو جعفر بن الزبير إجازة عنه»، وهذا إسنادُنا فوقَ، وقد نصَّ ابنُ الزبير أنه إجازة، توفي (٦٤٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٣/٢٧٥)، وذيل التقييد (٢/٢١٥).

(٣) عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الله الحَجْري أبو محمد، الحافظ المتقن المقرئ، قرأ وأقرأ كثيرًا، وقد قرأ مسند البزار كما قال الفاسي علىٰ محمد بن الحسين، الآتي. توفي (٥٩١هـ). انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١١٠)، وذيل التقييد (٢/٦٠). والحَجْري بفتح فسكون، نسبة إلىٰ قبيلة: حَجْر ذي رعين. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، (١/٣٤٣).

(٤) محمد بن حسين بن أحمد بن محمد أبو عبد الله الأنصاري، الأندلسي، المريِّي. كان متحقِّقًا بالحديث ونقله، منسوبًا إلىٰ معرفة الرجال، وكان ظاهريًّا، وكان يعرف بابن إحدىٰ عشرة، أو ابن أبي أحد عشر. توفي (٥٣٢هـ). تاريخ الإسلام، ت تدمري، (٣٦/٢٩٢).

(٥) الحسين بن محمد بن فِيرَّة بن حيُّون بن سُكَّرَة، أبو عليّ الصَّدَفيّ السَّرَقُسْطيّ. الأندلسيّ الحافظ. وكان عالمًا بالحديث وطُرُقه، عارفًا بعَلله ورجاله، بصيرًا بالجرْح والتّعديل، مليح الخطّ، جيّد الضَّبْط، كثير الكتابة، حافظًا لمصنَّفات الحديث، ذاكرًا لمتُونها وأسانيدها، ورواياته كثيرة جدًّا، خرج له القاضي عياض مشيخة، ولابن الأبّار معجم أصحاب القاضي الصدفي، مطبوع. استُشْهِد في وقعة قُتُنْدَة بثغر الأندلس (٥١٤هـ). تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١/٢١٨).

(٦) عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن قُورْتس، أبو مُحَمَّد السَّرَقُسطيّ. روىٰ عَنْ أَبِيهِ، وأبي الوليد الباجيّ. وأجاز لَهُ أبو عُمَر الطَّلَمَنْكيّ، وأبو عُمَر السّفاقُسِيّ. توفي: (٤٩٥ هـ). تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٧٦٨).

(٧) أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري، الأندلسي، الطلمنكي. الإمام، المقرئ،=

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ(١) بْنِ مُفَرِّجٍ(٢)، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ الصَّمُوتِ(٣)، **ثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْحَافِظُ**، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ [/١٢ب] وَضَّاحٍ الْكُوفِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ(٤)، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ: أَلَا تَسْتَخْلِفُ عَلَيْنَا؟، قَالَ: «**إِنِّي إِنْ أَسْتَخْلِفْ عَلَيْكُمْ فَتَعْصُونَ خَلِيفَتِي؛ يَنْزِلْ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ**»، قَالُوا: أَلَا تَسْتَخْلِفُ أَبَا بَكْرٍ؟، قَالَ: «**إِنْ تَسْتَخْلِفُوهُ؛ تَجِدُوهُ ضَعِيفًا فِي بَدَنِهِ، قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللهِ**»، قَالُوا: أَلَا تَسْتَخْلِفُ عُمَرَ؟، قَالَ: «**إِنْ تَسْتَخْلِفُوهُ؛ تَجِدُوهُ قَوِيًّا فِي بَدَنِهِ، قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللهِ**»، قَالُوا:

= المحقق، المحدث، الحافظ، الأثري. وطَلَمَنْك ـ بفتحات ونون ساكنة ـ: مدينة استولى عليها العدو قديمًا. كان من بحور العلم، وشديدًا في السُّنَّة. حدَّث عن جماعة، منهم أبو عبد الله بن مفرج، الآتي. توفي (٤٢٩هـ). سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٧/٥٦٧).

(١) كذا في الأصل، وكذا لدى الطنطاوي، (ص: ٣٤)، وجاءت على الصواب في طبعة الأميني، (ص: ٧٦): «محمد بن أحمد»، فهذا هو الصحيح، وهو المعروف بالرواية عن الصموت، وهذا إسناد مشهور.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مُفرِّج، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر الأندلسي القُرْطُبي، مولى بني أُمَيّة. الحافظ محدث الأندلس. سَمِعَ: قاسم بن أصبغ بقُرْطُبَة، ومحمد بن الصَّمُوت بمصر، وغيرهم كثير، ورَوَى عَنْهُ: الحافظ أبو سَعِيد عَبْد الرَّحْمَن بْن أَحْمَد بْن يونس الصَّدَفي شيخه، وأبو عمر الطَّلَمَنْكي، وعدة. توفي (٣٨٠ هـ). تاريخ الإسلام، ت بشار (٨/٤٨٢)، وجذوة المقتبس، (٤٠).

(٣) محمد بْن أيّوب بْن حبيب الرَّقّيّ الصَّمُوت، أَبُو الْحَسَن. نزيل مصر. قال ابن عساكر: «الصموت صاحب أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري». توفي: (٣٤١ هـ). تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/١١٧) تاريخ الإسلام، ت بشار (٧/٧٧١).

(٤) كذا في الأصل، وفي الطبعتين. والذي في مسند البزار: «شريك»، وهو المعروف في هذا الإسناد، ولكن في كشف الأستار، (٢/٢٣٤): «إسرائيل»، والحافظ الهيثمي صاحب زوائد البزار في طبقة مشايخ المصنف، فالذي يغلب على ظني أن جادة هذا الإسناد: شريك، وأن المصنف اعتمد في التخريج على كشف الأستار، فسرى إليه هذا الوهم، والعلم عند الله.

أَلَا تَسْتَخْلِفُ عَلِيًّا؟، قَالَ: «**إِنْ تَسْتَخْلِفُوهُ ـ وَلَنْ تَفْعَلُوا ـ؛ يَسْلُكْ بِكُمُ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ، وَتَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا**»(١).

رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُهُ رُوِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ إِلَّا بِهَذا الْإِسْنَادِ، وَأَبُو الْيَقْظَانِ اسْمُهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَيْرٍ.

قُلْتُ: أَبُو الْيَقْظَانِ هَذَا رَوَىٰ لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهْ، وَقَدْ ضَعَّفُوهُ، وَقَالُوا كَانَ شِيعِيًّا، وَلَكِنْ رَوَىٰ عَنْهُ مِثْلُ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الكِبَار(٢)، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ، فَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، كَمَا تَقَدَّمَ(٣).

---

(١) مسند البزار، (٢٨٩٥).

إسناد **ضعيف**: فيه أبو اليقظان؛ ضعيف، مختلط، ومن الغلاة، والصحيح في إسناده شريك ـ لا إسرائيل ـ حاله معروف، تقدمت الإشارة إليه. وهذا طريق ثانٍ لحديث حذيفة الذي تقدم من طريق زيد بن يثيع [٤٣]، وتقدم التعليق عليه أيضًا في الحديث السابق [٤٤]، وهو حديث **ضعيف**، وسيأتي من حديث علي [٤٦ ـ ٤٧]، وقد استوعبناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧].

(٢) كذا في الأصل، ولدىٰ الأميني، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٣٤): «الكتاب»!

(٣) يعني ما تقدم [٤٣]. وقد ناضل المصنِّف عن هذا الإسناد، وحاصل محاماته عن أبي اليقظان المذكور دفعان: الأول: أنه روىٰ عن بعض المتشددين في الرواية كشعبة، والثاني: أنه توبع.

فأولًا: مجرد رواية الثقات عن شيخٍ لا تستلزم توثيقه أصلًا، إذ قد يكون لهم أغراض أخرىٰ من الرواية، كجمع الباب والتقميش وغيرها من الأغراض كأن يكون محتاجًا للحديث ولم يتصل إليه إلا عن طريقه، وقصارىٰ ما قيل إنه لا يروي إلا عن ثقة ـ كشعبة ومالك ـ أن يكون ثقةً عنده، وليس مطلقًا، انظر: اللسان، (١/١٥)، فلا يكون هذا حجة علىٰ غيره، فقد يخفىٰ علىٰ شعبة أو يحسن فيه الظن، ومن ثم فليس هذا علىٰ إطلاقه، فكما قال الشيخ الألباني، الضعيفة، (٢/٢٨٢): «كون شعبة معروفًا بالتشدُّد في الرواية لا يستلزم أن يكون كل شيخ من شيوخه ثقة، بله من فوقهم، فقد وجد في شيوخه جمعٌ من الضعفاء»، قلت: منهم داود بن يزيد، ومجاعة،=

من حديث علي ﷺ من طريق آخر

[٤٦] (٣٠) أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ(١) فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ، عَنِ الْخَطِيبِ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيِّ(٢)، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْقَسْطَلَّانِيُّ(٣) إِجَازَةً، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشَّاطِبِيِّ(٤)

= وسيف بن وهب، وأبان بن أبي عياش، وكان هو يتكلم فيهم، وللدكتور إبراهيم اللاحم بحثٌ نفيس في هذه المسألة وحالة شعبة خصوصًا في كتابه: الجرح والتعديل، (٢٦١ ـ ٢٨٠)، فلا يعدو هذا أن يكون أمارة أو قرينة لا تقاوم الجرح المفسَّر أو الكثير، فكيف وقد ثبت جرح هذا الراوي عن يحيىٰ وأحمد والدارقطني وغيرهم، وحسبُك بهم، وقد قال ابن عدي في الكامل في ترجمة هذا الراوي: «رديء المذهب...، يؤمن بالرجعة، علىٰ أن الثقات قد رووا عنه، ويُكتب حديثه مع ضعفه»، فالثقات لم يكونوا غافلين عنه، ولكن مجرد الكتابة عنه لا تستلزم توثيقه، بل قد تكون لمجرد الاعتبار، ومن ثَم قال الترمذي، السنن، ت بشار، (٦/٢٣٨): «فلا يغتر برواية الثقات عن الناس»، ولذلك لم يتردد الذهبي في تعقب الحاكم في تصحيحه، (٣/٧٤)، هذا الإسناد بأن فيه أبا اليقظان ضعفوه، وكذا صرح الهيثمي بضعفه في مجمع الزوائد، (٥/١٧٦) مع أنه يتساهل.

وثانيًا: ما استدل به من المتابعة، فليست سالمةً إلىٰ الثوري أصلًا، لأنها تتصل إليه من طريقي: النعمان، ويحيىٰ بن العلاء، الأول فيه جهالة، والثاني متروك، علىٰ أن الحديث لا يتقوىٰ بمثل هذه الأسانيد، كما بحثناه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧].

(١) هو الحافظ العراقي، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٩).

(٢) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عنان، صدر الدين أبو الفتح ابن المحدث شرف الدين المَيْدُومي المصري. محدِّث مسندٌ كبير مكثِر، سمع كثيرًا، وأسمع كثيرًا. توفي: (٧٥٤هـ)، وقد جاوز التسعين. انظر: ذيل التقييد، (١/٢١٧). **قلت**: وقد ذكرنا في ترجمة العراقي في المشيخة المفردة أن الميدومي أعلىٰ مَن أخذ عنه العراقيُّ إسنادًا، وأنه سمع عليه كثيرًا.

(٣) هو علي بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن القيسي، تاج الدين أبو الحسن القسطلاني المصري المكي، أخو الشيخ قطب الدين القسطلاني. كان من المسندين المشهورين، سمع أغلب الكتب الستة، وقال الفاسي في العقد الثمين: وآخر أصحابه أبو الفتح الميدوميّ، له منه إجازة. توفي: (٦٦٥هـ)، انظر: ذيل التقييد، (٢/١٧٩)، والعقد الثمين، (٥/٢٣٩).

(٤) هو يوسف بْن عَبْد الله بْن يوسف بْن أيّوب بْن موهوب، أبو الحَجّاج الفِهري، الأندلسيّ،=

فِي كِتَابِهِ مِنَ الْمَغْرِبِ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَتَّابٍ(١)، حَدَّثَنِي أَبِي(٢)، أَنْبَأَنَا سُلَيْمانُ بْنُ خَلَفٍ(٣)، أَنَا ابْنُ مُفَرِّجٍ، أَنَا ابْنُ الصَّمُوتِ(٤)، ثَنَا **أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْحَافِظُ**، ثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الرَّبَالِيُّ(٥)، ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، ثَنَا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ تُوَلُّوا** [/١٣أ] **أَبَا بَكْرٍ؛ تَجِدُوهُ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ تُوَلُّوا عُمَرَ؛ تَجِدُوهُ قَوِيًّا أَمِينًا لَا تَأْخُذُهُ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، وَإِنْ تُوَلُّوا عَلِيًّا؛ تَجِدُوهُ**

= الدّانيّ، وقيل الشّاطبيّ. ذكره الأَبّار فقال: كان من أَهْل العناية بالرواية والتّقدّم فِي الآداب. وكان إمامًا فِي معرفة الشُّرُوط، كاتبًا بليغًا، شاعرًا. كتبَ للقُضاة، وناب فِي الأحكام. قال الذهبي: أجاز له أبو مُحَمَّد بْن عتّاب، توفي: (٥٩٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩٩٣/١٢).

(١) هو عبد الرحمن بْن مُحَمَّد بْن عتَّاب بْن محسن، أبو محمد القرطبيُّ، مسند الأندلس في عصره. قال ابن بشكوال: هو آخر الشيوخ الجلَّة الأكابر بالأندلس في علوِّ الإسناد، وسعة الرِّواية، سمع معظم ما عند أبيه. توفي: (٥٢٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣١٩/١١).

(٢) هو مُحَمَّد بْن عتَّاب بْن محسن، مَوْلَى عَبْد الملك بْن أَبِي عتاب الجذامي، أَبُو عَبْد الله. قال الذهبي: مفتي قرطبة وعالمها. توفي: (٤٦٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٦٨/١٠).

(٣) هو سليمان بن خلف بن سليمان بن عمرون بن عبد ربه بن ديسم بن قيس: من أهل قرطبة، يكنى: أبا أيوب، ويُعرف: بابن نفيل، ونفيل لقبه، ويعرف أيضًا بابن عمرون. سمع من جماعة، منهم ابن مفرج. قال أبو عبد الله بن عتاب: هو خيّر فاضل ولي القضاء في بعض الكور أحسبها أستجة. توفي: (٤٠٨هـ). انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال، (ص: ١٩٤ ـ ١٩٥).

(٤) ابن مفرِّج، وابن الصموت، تقدَّم التعريف بهما في إسناد الحديث السابق، رقم [٤٥].

(٥) كذا في الأصل، والطنطاوي، (ص: ٣٤)، والصواب كما في إسناد البزار ومصادر الترجمة: «عمرو»، وأثبتها الأميني، (ص: ٧٨)، على الصواب.
الرَّبَالي: قال السمعاني، الأنساب (٧١/٦)، «هذه النسبة إلى رَبَال، وهو الجد لأبي عمر حفص بن عمرو بن ربال البصري».

هَادِيًا مَهْدِيًّا ، يَأْخُذُ بِكُمُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، وَلَنْ تَفْعَلُوا»[(١)] .

رَوَاهُ الْبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَىٰ إِلَّا[(٢)] بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قُلْتُ: وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ ، إِلَّا زَيْدَ بْنَ يُثَيْعٍ فَقَدْ رَوَىٰ لَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ[(٣)] .

---

(١) مسند البزار ، (٧٨٣).

إسناد **ضعيف**: الفضيل بن مرزوق؛ من الغلاة ، من غير سب ، وهو صدوق ، لكنه ليس إلىٰ الغاية ، في حفظه شيء ، وتكلموا في وهمه ، وضعفه بعض الحفاظ ، والسبيعي تقدم الكلام عليه مرارًا ، وزيد بن يثيع؛ فيه جهالة. والحديث **ضعيف جدًّا**: تقدّم معنا من حديث حذيفة ﷺ [٤٣ ، ٤٥] ، وسيأتي له طريق آخر عن علي ﷺ عن السبيعي أيضًا ، من طريق إسرائيل ، هو الآتي [٤٧] ، وقد فصَّلنا تخريجه في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧].

(٢) سقطت لدىٰ الأميني.

(٣) فيه: **أولًا**: أنه لا يلزم من إخراج مسلم له أن يكون ثقة ، فمن المعلوم أن الرواة في مسلم طبقات ، منهم الثقات ومنهم ما دون ذلك ، كما صرح في مقدمته ، وهذا ليس من الطبقة الأولىٰ اتفاقًا ، فقد ضعفه غير واحد من أئمة الشأن كما بيّناه في التخريج المفرد ، حتىٰ اقتصر فيه الحافظ في التقريب علىٰ «أنه صدوق يهم رمي بالتشيع» ، فليس هو من باب الصحيح أصلًا ، حتىٰ قال الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح وقد عيب علىٰ مسلم إخراجه لحديثه ، انظر: تهذيب التهذيب ، (٢٩٩/٨) ، كما سيأتي بيانه في ثانيًا ، فليس كل حديثه يلزم أن يُقبل ، بل ينتقىٰ منه بحسب القرائن ، ولذلك تحاماه البخاري في الصحيح.

ثانيًا: أن مسلمًا إنما أخرج له نزرًا يسيرًا ، مرتين ، واحدة في الصلاة وأخرىٰ في الزكاة ، انظر: رجال مسلم لابن منجويه ، (١٣٥/٢) ، صحيح مسلم ، (٦٣٠ ، ١٠١٥) ، ثم إنه لم يعتمد عليه في الموضعين ، بل ذكره في المتابعات والشواهد كما يظهر بأدنىٰ تأمل ، فتحقق بذلك أنه ليس في المرتبة التي يحتج بها أو يقبل حديثه من غير فحص.

ثالثًا: أن زيد بن يثيع لم يوثقه إلا العجلي ، ومجرد ذكره في ثقات ابن حبان لا يعني توثيقه لما عُرف من شرطه في كتابه ، ولذا مال الذهبي إلىٰ تجهيله في الميزان ، وقد بحثنا هذا في التخريج المفرد أيضًا.

من حديث علي ﷺ من طريق آخر

[٤٧][(١)] (٣١) وَأَخْبَرَنَاهُ أَعْلَى مِنْ هَذَا بِدَرَجَاتٍ: أَبُو عُمَرَ بْنُ قُدَامَةَ شَيْخُنَا[(٢)]، أَنَا السَّعْدِيُّ أَبُو الْحَسَنِ[(٣)]، أَنَا[(٤)] فَرَجٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ، أَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْمُذْهِبِ، أَنَا الْقَطِيعِيُّ، ثنا **عَبْدُ اللهِ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، ثنا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، يَعْنِي الْفَرَّاءَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ! مِنْ يُؤَمَّرُ بَعْدَكَ؟ قَالَ: «**إِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ؛ تَجِدُوهُ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا رَاغِبًا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عُمَرَ؛ تَجِدُوهُ قَوِيًّا لَا تَأْخُذُهُ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عَلِيًّا ـ وَلَا أَرَاكُمْ فَاعِلِينَ ـ؛ تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا يَأْخُذُ بِكُمُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**»[(٥)].

كَذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ.

[أثرٌ في بَيْعَةِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمنْ تقدَّمَهُ مِن الخُلفاءِ الرَّاشِدِينَ]

أثر طويل عن علي ﷺ في ذلك

[٤٨] (٣٢) وَأَخْبَرَنَا الثِّقَاتُ مِنْ شُيُوخِنَا، وَمِنْهُمْ أَبُو الْعَبَّاسِ[(٦)] أَحْمَدَ بْنِ

---

(١) من هنا سقط طويل في طبعة الأميني، حتى الحديث رقم [٥٢]، ومن أثنائه ثلاثة أحاديث في بيعة عليٍّ لأبي بكر رضي الله عنهما!

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) في الأصل المخطوط: تقديم وتأخير عليه علامة، ولحَقٌ، فقرأ ذلك الطنطاوي في طبعته (ص: ٣٥): «أبو عمر بن قدامة، أنا شيخنا السعدي أبو الحسن».

(٤) كذا في الأصل، والجادة أن يكون: ابن فرج، لأنه حنبل بن عبد الله بن الفرج، وقد جاء على الصواب في رقم: [٦٧].

(٥) مسند أحمد (٨٦١).

إسناد **ضعيف**: عبد الحميد؛ شبه مجهول، وإسرائيل تقدم الكلام في روايته عن أبيه في حديث غلق الأبواب، والسبيعي؛ تقدم أيضا، وزيد؛ تقدمت الإشارة إلى جهالته، فالحديث **ضعيف جدًّا**، كما بيّنا في التخريج المفرد [٤٣ ـ ٤٧]، وقد سبقت طرق له من حديث حذيفة وعليّ رضي الله عنهما.

(٦) ورد في الأصل خطأً زيادة «بن» بعد العباس، وصحح في الهامش، ولكن أثبتها الطنطاوي، (ص: ٣٦).

عَبْدِ الْكَرِيمِ[(١)] إِذْنًا، أَنَّ عَبْدَ الْخَالِقِ بْنَ عَلْوَانٍ أَخْبَرَهُمْ[(٢)]، أَنَا ابْنُ قُدَامَةَ الْإِمَامُ[(٣)]، أَنَا ابْنُ الْبَطِّيِّ[(٤)]، .....

(١) هو البعلبكي. انظر ترجمته في المشيخة رقم (٤). وفيها أنه أخذ عن التاج عبد الخالق، عن ابن قدامة.

(٢) هو عبد الخالق بن عبد السلام بن سعيد بن عَلْوان، القاضي، تاج الدين، أبو محمد، المعرّي الأصل، البعلبكي، قال الذهبي: الإمام، الشافعي، الأديب، ولد سنة ثلاث وستمئة [٦٠٣هـ]. قلت: حدَّث عن جماعة، منهم الشيخ الموفق ابن قدامة. قال الذهبي: حدَّث بسنن ابن ماجه بدمشق، وسمعناه منه ببعلبك، وأكثرت عنه. وهو من جِلَّة شيوخي علمًا ودِينًا وصلاحًا وعلوَّ إسنادٍ وتواضُعًا وأدبًا ومروءة، وله ترسُّل وشعر جيد، ولي قضاء بعلبك وحُمِدت سيرته، وكان صاحب أوراد وتهجد وبكاء من خشية الله، وحضرت درسه بالأمينية وهو ابن نيف وتسعين سنة. توفي: (٦٩٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٥/٨٤٠).

(٣) هو الإمام أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة، توفي: (٦٢٠هـ)، شيخ الإسلام، عَلم مشهور، صاحب المغني والمقنع والكافي والروضة وغيرها كثير.

(٤) هو محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان، الحاجب أبو الفتح ابن البطِّي، البغدادي. قال الذهبي: ولد سنة سبع وسبعين وأربعمئة [٤٧٧هـ]، وأجاز لَهُ أَبُو نصر الزَّيْنَبِيّ وهو آخر من روىٰ عَنْهُ بالإجازة، وكان أَبَوَاه صالحين عادت عليه بركتهما، وعني به الحافظ أبو بكر ابن الخاضبة فسمّعه من مالك بْن أحمد البانياسيّ ـ وهو الآتي في الإسناد ـ. توفي: (٥٦٤ هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/٣٢٦)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، (ص: ٨٣).

والبَطِّي: قال السمعاني في الأنساب، (٢/٢٦١ ـ ٢٦٢): «بفتح الباء الموحدة والطاء المشددة المكسورة، هذه النسبة الىٰ البطة، وهو لقب لبعض أجداد المنتسب إليه، وإلىٰ بيع البط، . . ، وأبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان ابن البطي البغدادي، شيخ صالح متميز من أهل بغداد ولعل واحداً من أجداده كان يبيع البط فنُسب إلىٰ ذلك». فنقل المعلميُّ وغيره في الحاشية: «في رسم (البتي) من التوضيح: «وبتّ قرية قرب بعقوبا من نواحي بغداد، وقرية أخرىٰ من قرىٰ بغداد قرب الراذان، لكن المشهور في هذه أنها بالطاء المهملة، وإليها يُنسَب أبو الفتح ابن البطي» وفي رسم (البطي) من المشتبه: «قرية بط علىٰ طريق دقوقا، فأبو الفتح محمد بن عبد الباقي نسيب إنسان من القرية فُعرف به»»، وانظر مَوْرِدَيْه: توضيح المشتبه لابن ناصر، (١/٣٤١)، وتبصير المنتبه للحافظ، (١/١٦٢).

أَنَا مَالِكُ بْنُ أَحْمَدَ(١)، ثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ(٢)، أَنَا أَبُو الْفَضْلِ بْنُ خُزَيْمَةَ(٣)، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوْحٍ، ثَنَا شَبَابَةُ [/١٣ب]، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَصْرَةَ؛ قَامَ إِلَيْهِ ابْنُ الْكَوَّاءِ(٤) وَقَيْسُ بْنُ عُبَادَةَ(٥)،

(١) مالك بن أحمد بن علي بن إبراهيم، أبو عبد الله، البانِيَاسي الأصل، البغدادي، ابن الفراء. قال الذهبي: الشيخ، الصالح، المسند، كان يقول: هكذا سمَّاني الوالد، وكنَّاني، وسمتني أمي عليًّا، وكنتني أبا الحسن، فأنا أُعرف بهما. سمع جماعةً منهم أبو الحسين بن بِشْران، الآتي. توفي: (٤٨٥ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (٥٢٦/١٨).
البانِيَاسي: قال السمعاني في الأنساب، (٦٧/٢): «بفتح الباء المنقوطة بواحدة وكسر النون بعدها ياء منقوطة باثنتين من تحتها في آخرها سين مهملة، هذه النسبة الى بلدة من بلاد فلسطين»، وذكره.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشر الأموي، البغدادي. أبو الحسين بن بِشران. قال الذهبي: الشيخ، العالم، المعدل، المسند، أبو الحسين، روىٰ عن جماعة كثيرة. روىٰ شيئًا كثيرًا علىٰ سداد وصدق وصحة رواية، كان عدلًا وقورًا. قال الخطيب: كان تام المروءة، ظاهر الديانة، صدوقًا ثبتًا. توفي: (٤١٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٣١٢/١٧).
قلت: هو أخو أبي القاسم بن بِشران. عبد الملك بن محمد بن عَبْد الله بْن بِشْران بْن محمد بْن بِشْرَان بن مِهْرَان، مولىٰ بني أُميّة، أبو القاسم البغداديّ الواعظ. قال الذهبي: مُسْنِد العراق في زمانه. سمع جماعة، منهم أحمد بن خُزَيْمَة، الآتي. توفي: (٤٣٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٧٦/٩).

(٣) كذا وقع اسمه، وفيه سقطٌ بيِّن، فهو أبو علي أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة، من شيوخ ابن بِشران الذين أكثر عنهم في الأمالي. ترجمه الخطيب والذهبي، سمع جماعة منهم عبد الله بن روح المدائني ـ شيخه في هذا الإسناد ـ، وروىٰ عنه الدارقطني وابن بِشران وغيرهما، قال الذهبي: وهو ثقة. توفي: (٣٤٧ هـ). انظر: تاريخ بغداد، (١٠٩/٥)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٤٩/٧).

(٤) قال الحافظ في لسان الميزان، ت أبي غدة، (٥٤٩/٤): «عبد الله بن الكواء: من رؤوس الخوارج. انتهىٰ. قال البخاري: لم يصح حديثه. قلت: وله أخبار كثيرة مع عليّ، وكان يلزمه ويعنته في الأسئلة، وقد رجع عن مذهب الخوارج وعاود صحبة علي».

(٥) كذا في الأصل ولدىٰ الطنطاوي، والصواب: عُبَاد.

فَقَالَا: أَلَا تُخْبِرُنَا عَنْ مَسِيرِكَ هَذَا الَّذِي سِرْتَ فِيهِ يَضْرِبُ النَّاسُ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ، أَعَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فحَدِّثْنَا فَأَنْتَ الْمَوْثُوقُ الْمَأْمُونُ، فَقَالَ: أَمَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدِي عَهْدٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا وَاللهِ، إِنْ كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ صَدَّقَ بِهِ[١]؛ لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي مِنْهُ عَهْدٌ؛ مَا تَرَكْتُ أَخَا بَنِي تَيْمِ ابْنِ مُرَّةَ[٢] وَعُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَتَوَثَّبَانِ عَلَى مِنْبَرٍ وَلَقَاتَلْتُهُمَا بِيَدِي، وَلَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا بُرْدِي هَذَا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يُقْتَلْ قَتْلًا وَلَمْ يَمُتْ فَجْأَةً، مَكَثَ فِي مَرَضِهِ أَيَامًا وَلَيَالِيَ، يَأْتِيهِ الْمُؤَذِّنُ فَيُؤْذِنُهُ[٣] بِالصَّلَاةِ، فَيَأْمُرُ أَبَا بَكْرٍ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَهُوَ ﷺ يَرَى مَكَانِي، وَلَقَدْ أَرَادَتِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِ أَنْ تَصْرِفَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فَأَبَى وَغَضِبَ، وَقَالَ: «**أَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ**»[٤]. فَلَمَّا

---

(١) اختُلف في أول الصحابة إسلامًا، فقيل: أبو بكر الصديق، قاله ابن عباس والنخعي والشعبي، وعليه أدلة كحديث أبي سعيد الخدري: «ألستُ أولَ من أسلم»، الترمذي، (٣٦٦٧)، وحديث عمرو بن عبسة: «حر وعبد» يعني أبا بكر وبلالًا، مسلم، (٨٣٢).
وقيل: عليّ، وروي في ذلك عن جماعة من الصحابة، كأنس وجابر وخباب وزيد بن أرقم والمقداد وابن عباس أيضًا، وادعى عليه الحاكمُ إجماع أهل التاريخ، ولكن قال: اختلفوا في بلوغه، ولكن أنكره عليه ابن الصلاح وابن كثير وغيرهما، وقيل: أولهم زيد بن حارثة كما روي عن الزهري، وقيل: خديجة، وحكي عليه الاتفاق، وقيل: الخلاف فيمن بعدها، وقال النووي إنه الصواب عند المحققين، وقيل غير ذلك.
قال السخاوي: «وقد جمَعَ ابنُ الصلاح بين هذه الأقوال فقال: والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال. وهو أحسن ما قيل؛ لاجتماع الأقوال به»، وراجع البحث بطوله في فتح المغيث، (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٨).

(٢) يعني أبا بكر الصديق رضي الله عنه، فهو تيميٌّ.

(٣) أي: يُعْلِمه.

(٤) أصله متفق عليه، البخاري، (٧١٦)، ومسلم، (٤١٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها، والبخاري=

قُبِضَ ؛ نَظَرْنَا فِي أُمُورِنَا ، فَاخْتَرْنَا لِدُنْيَانَا مَنْ رَضِيَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِدِينِنَا ، وَكَانَتِ الصَّلَاةُ رَأْسَ الْإِسْلَامِ وَقِوَامَهُ ، فَبَايَعْنَا أَبَا بَكْرٍ ، وَكَانَ لِذَلِكَ أَهْلًا ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ مِنَّا اثْنَانِ ، وَلَمْ يَشْهَدْ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ(١) ، وَلَمْ نقْطَعْ(٢) مِنْهُ الْبَرَاءَةَ ، فَأَدَّيْتُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ حَقَّهُ ، وَعَرَفْتُ لَهُ طَاعَتَهُ ، وَغَزَوْتُ مَعَهِ فِي جُنُودِهِ ، وَكُنْتُ آخُذُ مِنْهُ إِذَا أَعْطَانِي ، وَأَغْزُو إِذَا [/١٤أ] أَغْزَانِي ، وَأَضْرِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحُدُودَ بِسَوْطِي ، فَلَمَّا قُبِضَ وَلَّاهَا عُمَرَ ، فَأَخَذَهَا بِسُنَّةِ صَاحِبِهِ وَمَا يَعْرِفُ مِنْ أَمْرِهِ ، فَبَايَعْنَا عُمَرَ لَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ مِنَّا اثْنَانِ ، فَأَدَّيْتُ إِلَيْهِ حَقَّهُ ، وَعَرَفْتُ لَهُ طَاعَتَهُ ، وَغَزَوْتُ مَعَهُ فِي جُنُودِهِ ، وَكُنْتُ آخُذُ إِذَا أَعْطَانِي ، وَأَغْزُو إِذَا أَغْزَانِي ، وَأَضْرِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحُدُودَ بِسَوْطِي ، فَلَمَّا قُبِضَ ؛ تَذَكَّرْتُ فِي نَفْسِي قَرَابَتِي وَسَابِقَتِي وَفَضْلِي ، وَأَنَا أَظُنُّ أَلَّا يَعْدِلَ بِي ، وَلَكِنْ خَشِيَ أَنْ لَا يَعْمَلَ الْخَلِيفَةُ بَعْدَهُ شَيْئًا إِلَّا لَحِقَهُ فِي قَبْرِهِ ، فَأَخْرَجَ مِنْهَا نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ(٣) ، وَلَوْ كَانَتْ مُحَابَاةً مِنْهُ ؛ لَآثَرَ بِهَا وَلَدَهُ ، فَبَرِئَ مِنْهَا إِلَىٰ رَهْطٍ أَنَا أَحَدُهُمْ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ الرَّهْطُ ؛ تَذَكَّرْتُ فِي نَفْسِي قَرَابَتِي وَسَابِقَتِي وَفَضْلِي ،

= (٦٧٨) ، ومسلم ، (٤٢٢) ، من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه ، ورواه البخاري ، (٦٨٢) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) في الشريعة للآجري ، (١١٩٤) : «ولا يشهد أحدٌ منّا علىٰ أحدٍ بالشِّرك» ، وبهذا يتضح معنىٰ : «ولم نقطع منه البراءة» ، يعني لم نخالفه مخالفةَ من يجزم بالبراءة من مخالفه ، فهذا لا يكون للمسلم بل للمشرك .

(٢) في الأصل : «يقطع» ، وكذا لدىٰ الطنطاوي ، (ص : ٣٦) ، والمثبت هو الصواب الموافق للسياق ، ولمصادر التخريج .

(٣) أصله في صحيح البخاري ، (٥/١٥) ، «باب قصة البيعة ، والاتفاق علىٰ عثمان بن عفان ، وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما» فيه ذِكر قصة استشهاد عمر رضي الله عنه وعهده بعده للستة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ ، وفيه أنه «يشهدكم عبد الله وليس له من الأمر شيء» ، وفيه تتمة القصة في مبايعة عثمان .

وَأَنَا أَظُنُّ أَنْ لَا يَعْدِلُوا بِي ، فَأَخَذَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَوَاثِيقَنَا أَنْ نَسْمَعَ وَنُطِيعَ لِمَنْ وَلَّاهُ أَمْرَنَا ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ ابْنِ عَفَّانَ فَضَرَبَ بِيَدِهِ ، أَيْ بَايَعَهُ ، فَنَظَرْتُ فِي أَمْرِي ؛ فَإِذَا طَاعَتِي قَدْ سَبَقَتْ بَيْعَتِي ، وَإِذَا مِيثَاقِي قَدْ أُخِذَ لِغَيْرِي ، فَبَايَعْنَا عُثْمَانَ ، فَأَدَيْتُ إِلَيْهِ حَقَّهُ ، وَعَرَفْتُ لَهُ طَاعَتَهُ ، وَغَزَوْتُ مَعَهُ فِي جُيُوشِهِ ، وَكُنْتُ آخُذُ إِذَا أَعْطَانِي ، وَأَغْزُو إِذَا أَغْزَانِي ، وَأَضْرِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحُدُودَ بِسَوْطِي[(١)] ، فَلَمَّا أُصِيبَ ؛ نَظَرْتُ فِي أَمْرِي ، فَإِذَا الْخَلِيفَتَانِ اللَّذَانِ أَخَذَاهَا بِعَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ قَدْ مَضَيَا ، وَهَذَا الَّذِي [/١٤ب] قَدْ أَخَذَ مِيثَاقِي قَدْ أُصِيبَ ، فَبَايَعَنِي أَهْلُ الْحَرَمَيْنِ وَأَهْلُ هَذَيْنِ الْمِصْرَيْنِ[(٢)] .

هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ ، وَقَدْ ضُعِّفَ[(٣)] .

فَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ الْحُجَّةُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ فِي مُسْنَدِهِ ، فَقَالَ:

---

(١) كما ثبت في صحيح مسلم ، (١٧٠٩) ، أنه وليَ الحدّ على الوليد بن عقبة بأمر عثمان رضي الله عنه .

(٢) المصران: الكوفة والبصرة .

الأثر رواه المصنف من طريق الإمام ابن قدامة ، إلى أبي الحسين بن بِشران . وهذا الحديثُ بإسناده كله من أحمد بن الفضل ابن خزيمة حتى منتهاه في أمالي أبي القاسم بن بشران ، (٢٢٢/١) ، أخيه ، ولكن لم أقف عليه في أمالي أبي الحسين بن بشران المتاحة عندي مخطوطةً ، وهو يروى من طريقه أيضًا كما ساقه الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ، ط الرسالة ، (الراشدون ، ٢٤١) ، وغيره ، وأصله أخرجه: ابن سعد في الطبقات ، (٩٧/٣) ، وغيره ، كما فصلنا في التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠] .

إسناد **ضعيف جدًّا**: فيه أبو بكر الهذلي ؛ أخباري متروك تالف ، وصورة هذا الإسناد صورة المنقطع ، الحسن لم يسمع عليًّا ، وقد حررناه في التخريج المذكور ، والأثر **قابل للتحسين**: راجع التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠] .

(٣) أبو بكر الهذلي ، أخباري متروك تالف ، له ترجمة حافلة في ميزان الاعتدال ، (٤٩٧/٤) ، فلا يقال في مثله «ضُعِّف» ، وتقويته بالمتابعة الآتية سيأتي الكلام عليها .

طريق آخر للأثر عن علي رضي الله عنه

[٤٩] حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ سَالِمٌ الْمُرَادِيُّ(١)، سَمِعْتُ الْحَسَنَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: فَوَثَبَ فِيهَا مَنْ لَيْسَ مِثْلِي، وَلَا قَرَابَتُهُ كَقَرَابَتِي، وَلَا عِلْمُهُ كَعِلْمِي، وَلَا سَابِقَتُهُ كَسَابِقَتِي، وَكُنْتُ أَحَقَّ بِهَا مِنْهُ(٢)، قَالَا لَهُ: فَأَخْبِرْنَا عَنْ قِتَالِكَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ ـ يَعْنِيَانِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ ـ، فَقَالَ: بَايَعَانِي بِالْمَدِينَةِ، وَخَالَفَانِي بِالْبَصْرَةِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مِمَّنْ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ أَوْ عُمَرَ خَلَعَهُ؛ لَقَاتَلْنَاهُ أَيْضًا(٣).

وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ سَالِمٍ؛ يَعْلَى(٤) بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ(٥).

---

(١) المرادي: قال ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، (١٨٨/٣): «هذه النسبة إلى مُراد، واسمه يحابر بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، ومالك بن أدد هو مذحج، وينسب إلى مراد خلق كثير من الجاهلية والصحابة».

(٢) إن كان المراد بهذه العبارة: الشيخين؛ فهي زيادة منكرة جدًّا، وذلك لمخالفتها الواقع في نفس الأمر، ولمخالفتها لما كان يصرح به عليّ رضي الله عنه من تفضيل الشيخين، كما ثبت عنه من سؤال ابنه محمد بن الحنفية إياه، البخاري، (٣٦٧١)، وقد جاء هذا من طرق كثيرة، قيل ثمانين، فهو متواتر، انظر: جامع الرسائل، (٢٦١/١)، كما روي عنه أنه كان يصرح على منبر الكوفة: «لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جلدتُه حدَّ المفتري»، السنة لعبد الله بن أحمد، (١٣١٢). ولكن الأقرب أن المراد بهذا عثمان رضي الله عنهم أجمعين، فقد كان الشأن بينهما قريبًا، وحادثة البيعة تُبين أنه لم ينزل له قبل بيعة عبد الرحمن بن عوف له، ما يدل أنه كان يرى نفسه أولى، ولكن اتفقت الروايات أنه بايع وسمع وأطاع، لكن المطالع لأخبار التاريخ يرى أن عليًّا كان لا يرضى بعض الأمور في خلافة عثمان، وإن كان لم يؤيد الخارجين عليه ولا يرضى بجريمتهم، ولكن كما سيأتي فهذا الإسناد ضعيف، وجبر هذا الأثر بمجموع طرقه يعني المعنى الإجمالي، ولا يستلزم قبول كل لفظ وارد فيه.

(٣) رواه إسحاق في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري، (٤٦٥٧)، والمطالب العالية للحافظ ابن حجر، (٤٣٩٤).

إسناد **ضعيف**: سالم المرادي، هو ابن عبد الواحد؛ ضعيف، والأثر **قابل للتحسين** بمجموع طرقه كما خلصنا إليه في التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠].

(٤) في الأصل: تُشبه «يعني»، ووافقه الطنطاوي، (ص: ٣٧)، وهو تحريف، فضلًا عن أنه لا يكون للعبارة معه معنًى، وإسناد الأثر يعيِّن الصواب المثبت.

(٥) أخرجه ابن عساكر، (٤٤٠/٤٢)، من طريق: يعلى بن عبيد الطنافسي، عن سالم، عن=

طريق آخر للأثر عن علي ﷺ

[٥٠] وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنِ الْجَرِيرِيِّ(١)، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ إِلَىٰ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَوْمَ صِفِّينَ، فَسَأَلَهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ(٢).

وَهَذِهِ كُلُّهَا طُرُقٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، وَالنَّفْسُ تَرْكَنُ إِلَىٰ صِحَّتِهَا، وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ(٣).

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا رَوَيْنَاهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ:

الأثر الصحيح عن علي ﷺ في المسير إلى صفين

[٥١] (٣٣) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهُذَلِيُّ، ثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِكَ هَذَا، أَعَهْدٌ

= الحسن، به.

إسناد **ضعيف**: وهو كالسابق مداره على سالم المرادي.

والطَّنَافسي: قال في الأنساب، (٩/٨٤): «هذه النسبة إلى الطنفسة»، ونص على فتح الطاء، وفي لسان العرب، (٦/١٢٧): «الطِّنْفِسَة والطُّنْفُسة، بِضَمِّ الْفَاءِ: النُّمْرُقَة فَوْقَ الرَّحْلِ، وَجَمْعُهَا طَنافِسُ؛ وَقِيلَ: هِيَ البِساط الَّذِي لَهُ خَمْلٌ رَقِيقٌ»، ولكن قال في القاموس، (ص: ٥٥٥): «الطَّنْفَسَةُ، مُثَلَّثَةَ الطاءِ والفاءِ، وبكسر الطاءِ وفتح الفاءِ، وبالعَكْسِ: واحِدَةُ الطَّنافِسِ للبُسْطِ والثيابِ، والحَصيرِ من سَعَفٍ عَرْضُهُ ذِراعٍ».

(١) بالحاء المهملة في الأصل، ولا إشكال في ذلك كما هو واضح، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٣٨): «الحريري»، وهو تصحيف، ثم أثبت «نضرة» بالضاد المعجمة، رغم أنها ـ كالحريري ـ مهملة في الأصل.

(٢) محمد بن المظفر بن موسى في حديث شعبة، (٤٦).

إسنادٌ **ضعيفٌ جدًّا**: فيه الحسن بن عمرو؛ متروك، والجفري؛ ضعيف جدًّا، وفيه انقطاع بين أبي نضرة وعليّ، والأثر **قابل للتحسين**، وقد بيّنا ذلك في التخريج المفصَّل [٤٨ ـ ٥٠].

(٣) قد خلصنا في التخريج المفرد [٤٨ ـ ٥٠] إلى تقوية هذا الأثر، لكنه لا يبلغ الصحة كما ذهب المصنف رحمه الله، بل قصاراه التحسين أو ما هو أدنى، كما أن هذا التحسين إجمالي لا يستلزم ثبوت كل لفظ من ألفاظه، كما تقدمت الإشارةُ إليه.

عَهِدَهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَمْ رَأْيٌ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: مَا عَهِدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ، وَلَكِنْ رَأْيٌ رَأَيْتُهُ(١).

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِيهِ، فرَضِيَ اللهُ [/١١٥أ] عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، لَمْ يَأْلُ(٢) فِيمَا قَالَ عَنِ الْحَقِّ، وَمَحْضِ الصِّدْقِ، وَهَذَا هُوَ الْمَظْنُونُ بِهِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ.

(٣)قُلْتُ: فَهَذَا نَزْرٌ(٤) مِنْ بَحْرٍ، وَقُلٌّ مِنْ كُثْرٍ(٥)؛ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ مَنَاقِبِهِ الْجَلِيلَةِ، وَمَحَاسِنِهِ الْجَمِيلَةِ، وَلَوْ ذَهَبْنَا لِاسْتِقْصَاءِ ذَلِكَ بِحَقِّهِ(٦)؛ لَطَالَ الْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ هَذَا الْمَقَامِ، وَلَكِنْ نَرْجُو مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ أَنْ يُيَسِّرَ إِفْرَادَ ذَلِكَ بِكِتَابٍ يُسْتَوْعَبُ فِيهِ مَا بَلَغَنَا مِنْ ذَلِكَ، وَاللهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.



(١) أبو داود، (٤٦٦٦). إسناد **صحيح**، والأثر **صحيح**: رجاله ثقات.

(٢) أي: لم يقصِّر، في لسان العرب، (١٤/٤٠): «قال الأصمعي: يقال: ما ألوت جهدًا: أي لم أَدَعْ جُهدًا، قال: والعامة تقول: ما آلُوكَ جُهدًا، وهو خطأ. ويقال أيضًا: ما أَلَوْتُه، أي: لم أستطعه ولم أُطقه»، وانظر: تاج العروس، (٣٧/٩٣).

(٣) إلىٰ هنا ينتهي السقط من طبعة الأميني.

(٤) في لسان العرب، (٥/٢٠٣): «النزر: القليل التافه. قال ابن سيده: النزر والنزير القليل من كل شيء»، وانظر: تاج العروس، (١٤/٢٠٤).

(٥) في تاج العروس، (٣٠/٢٧٣): «القُلُّ، بالضَّمِّ، والقِلَّةُ، بِالْكَسْرِ: ضِدُّ الكَثْرَةِ والكُثْرِ، وَفِيه لَفٌّ ونَشْرٌ غيرُ مُرَتَّبٍ، قَالَ شيخُنا: وأَجازَ البُرهانُ الحلبيُّ فِي شرحِ الشِّفاءِ: الكَسْرَ فِي القُلِّ والكُثْرِ، وَنَقله الشِّهابُ فِي إعجاز الْقُرْآن. قلتُ: وَنَقله ابنُ سِيدَه أَيضاً، وَمِنْه قولُهُم: الحَمدُ للهِ علىٰ القُلِّ والكُثْرِ، بالوَجهَيْنِ»، وانظر: تهذيب اللغة، (٨/٢٣٢)، واللسان، (١١/٥٦٣).

(٦) ساقطة من الأميني.

وَمِمَّا رَوَيْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسَلْسَلَاتِ(١) عَنْهُ رضي الله عنه:

[المسَلْسَلُ بالمصَافَحَةِ](٢)

[٥٢] (٣٤) صَافَحْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْعَالِمَ الزَّاهِدَ أَبَا مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيَّ(٣) الْجَمَالِيَّ(٤) رحمه الله، وَهُوَ صَافَحَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْمُحَدِّثَ أَبَا مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْعُودٍ الْكَازَرُونِيَّ(٥)، قَالَ: صَافَحْتُ

---

(١) الحديث المسلسل: في اصطلاح المحدثين: ما توارد فيه الرواةُ كلُّهم واحدًا فواحدًا على صفة واحدة، أو حالة واحدة، للرواة تارة، وللرواية تارة أخرىٰ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص: ٤١٤)، وانظر: مقدمة ابن الصلاح، ت عتر، (ص: ٢٧٥)، ونزهة النظر، ت عتر، (ص: ١٢٢)، وفتح المغيث، (٤/٣٨).
وللمصنِّف كتابٌ في أحاديثه المسلسلات، طُبع بتحقيق: أبي الحسن عبد الله بن عبد العزيز الشبراوي، في دار الرسالة بالقاهرة، وقد قال السخاوي في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٩/٢٥٨) في ترجمة المصنِّف: «وَخرج جُزْءًا فِيهِ مسلسلات بالمصافحة وَغَيرهَا، جمع أَوْهَامه فِيهِ فِي جُزْءٍ الْحَافِظُ ابْن نَاصِر الدّين، وقفتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُفِيد»، وسننقل تعقبات الحافظ ابن ناصر الدمشقي علىٰ أوهام المصنّف في هذه المسلسلات، مفرَّقةً علىٰ مواضعها.

(٢) هكذا سماه ابن عقيلة، في مسلسلاته، وهو مشهورٌ بهذه التسمية، وإن كان من غير حديث عليٍّ كما سننبه.

(٣) لدىٰ الأميني: المسائي. وقد ذكرنا في المشيخة (١٨) أن الحافظ أورده: السرائي.

(٤) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٨).

(٥) هو محمد بن مسعود بن محمد سعيد الدين الكازروني، محدِّث، سمع الكثير، وأجاز له المزي وجماعة، وله مسلسلات مشهورة بالمسلسلات السعيدية، وهي مصدر هذا المسلسل عن هذا الشيخ، وغيرها من مسلسلات أيضًا ستأتي. توفي (٧٥٨هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٦/٧).
وقد ترجم المصنِّفُ الكازرونيَّ هذا في مشيخة الجُنيد البلياني، فقال: «كَانَ سعيد الدّين مُحدِّثًا فَاضلًا، سمع الْكثير، وَأَجَازَ لَهُ الْمزي وَبنت الْكَمَال وَجَمَاعَة، وَخرّج المسلسل، وَألف المولد النَّبَوِيّ فأجاد»، كما نقل الحافظ في الدرر.
والمسلسلات السعيدية المذكورة طُبعت، مع مسلسلات العلائي، ومسلسلات ابن الجزري ـ المصنِّف ـ بتحقيق: عبد الله الشبراوي، دار الرسالة، القاهرة، (٢٠١٧م)، وعندي لها=

أَبَا الْخَيْرِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْفَهَانِيَّ الْمَوَازِينِيَّ[١]، وَقَالَ: صَافَحْتُ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الدُّونِيَّ[٢]، وَقَالَ: صَافَحْتُ الشَّيْخَ أَبَا الْفَضَائِلِ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّغَانِيَّ[٣]، قَالَ: صَافَحْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ

= أيضًا مخطوط مكتبة الحرم المكي، رقم عام (٨٠٤)، وكنت ظننت أنني لن أحتاج إليها، لكن احتجتُ!

(١) لم أقف على ترجمة هذا الموازيني. والمعروف في هذه الطبقة هو الحافظ مسند الشام: أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن سالم، ابن الموازينيّ، توفي (٧٠٨ هـ)، وله أربع وتسعون سنة. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، (٤/١٨٤). وقد جهدتُّ أن أقف له على خبر فلم أقف، ثم وجدتُّ في كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، (١/٨٥٧) أنه قال: «رسالة التهديد، والوعيد لتارك الصلاة: لأبي الخير: محمد بن علي بن محمد بن خالد الموازيني، المعروف: بالزاهد الأصبهاني. أولها: (الحمد لله الذي سبحت لعظمته الأغوار... الخ)»، فهذا هو الاسم الذي معنا، ولم أقف له ولا لهذين الكتابيْن على ذِكر.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الدُّوني، مجد الدين أبو الحسن، اللغوي، نزيل أسداباد. قال الفوطي: من أفاضل الزمان وعلمائه وأدبائه، قدم بغداد شابًّا، وحصّل علم اللغة على الشيخ العالم رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمّد الصغانيّ، وكتب بخطّه الكثير من كتب اللغة المطوّلات والمتوسّطات والمختصرات. انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب (٤/٤٧٥).
والدُّوني: قال السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب، (ص: ١٠٨): «بالضم إلى دُونة قرية بنهاوند أيضًا، ودُون قرية بدِينَوَر».

(٣) وقع تشوش يسير في الأصل، ولكن لا يأبى على الصواب، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٣٩): «الصنعاني»، وأثبتها الأميني، (ص: ٧٩)، على الصواب، وهو الموافق للترجمة، ولما في المسلسلات السعيدية.
هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر، رضي الدين أبو الفضائل الصَّاغاني الأصل، اللهوري المولد، البغدادي الوفاة، الإمام المحدث اللغوي المشهور، صاحب العباب ومشارق الأنوار، قال الفاسي: وسمع بعدن من إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن محمد القريظي ـ وهو الآتي ـ. توفي (٦٥٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٢/٢٨٢) ذيل التقييد، (١/٥١٢).
والصاغاني: قال السمعاني، (٨/٢٥٢): «هذه النسبة إلى صاغان، وهذه النسبة إلى قرية بمرو يقال لها چاغان عند نسفان».

أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَرَظِيَّ[١] بِمَدِينَةِ عَدَنَ، قَالَ: صَافَحْتُ وَالِدِي[٢] بِعَدَنَ[٣]، قَالَ: صَافَحْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي بَكْرِ بْنِ حِمْيَرَ بْنِ تُبَّعٍ[٤] بِالمَسْجِدِ السَّعِيدِيِّ فِي عَدَنَ، قَالَ: صَافَحْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ الْإِمَامَ[٥]، قَالَ:

(١) في الأصل: «القُرَظي»، مضبوطةً بالشكل هكذا، وكذا أثبتاها، والصواب القَرِيظي، وكذا ورد في المسلسلات السعيدية، وكما في الترجمة.
هو إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن سالم القَرِيظي. قرأ علىٰ أبيه وغيره. قال بامخرمة: وأظنه وَلِيَ القضاءَ بعَدَن، وكان فقيهًا نبيهًا بارعًا محققًا، ولم يذكر الخزرجي تاريخ وفاته ولا مكانه. انظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٥/٣٥)، وذكر هناك رواية الحسن الصاغاني عنه، وانظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي اليمني، (١/٤٦٦).
والقَريظي لم تسعفني مصادر الأنساب والألقاب التي طالتْها يدي فيه بشيء، لكن في معجم البلدان، (٤/٣٢٥): أن ذو قَرَظ، وذو قَرِيظ: موضع باليمن، وهذا الإسناد مسلسل بيمنيين كما هو واضح، وقد صرح في هذا الإسناد بعدن، فيحتمل أن يكون القَريظي نسبة إليها، وكذا القَرَظي، لكن يكون بفتح أولِّه في كلٍّ.

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي سالم اليمني القَريظي، قاضي عدن. قال بامخرمة: كان فقيهًا محدِّثًا حافظًا، مجوِّدًا في الحديث، عارفًا باللغة والعربية، أقام في مجلس الحكم بعدن أربعين سنة. توفي (٥٨٤هـ). انظر: قلادة النحر، (٤/٣٢٧).

(٣) جملة المصافحة ساقطة لدىٰ الأميني.

(٤) هو علي بن أبي بكر بن حِمْير بن تُبَّع بن يوسف بن محمد بن فضيل، سراج الدين الهمدانيّ، العرشاني الحافظ. فقيه شافعيّ يمني، من الحفاظ، توفي: (٥٥٧هـ). قال الجندي اليمني: كَانَ غَالب فنه الحَدِيث بِحَيْثُ كَانَ يُمَيّز بَين صَحِيحه ومعلوله ومرسله وَمُسْنَده ومقطوعه ومعضله، أثنىٰ عَلَيْهِ ابْن سَمُرَة ثَنَاء مرضيًّا وَقَالَ: هُوَ شيخ الْمُحدثين وعمدة المسترشدين. انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك، (١/٣٠٣).

(٥) هو سالم بن عبد الله بن محمد بن سالم بن عبد الله بن يزيد الشعبي، الشهير بسالم الشعبي، وباليزيدي، نسبة لجده. تفقه بأبيه وجماعة. قال بامخرمة: وكان فقيهًا فاضلًا مشهورًا. قلت: كان شافعيًّا، وينسب الأَشْرقي، نسبة إلىٰ ذي أشرق من بلاد اليمن. توفي: (٥٣٣هـ). انظر: قلادة النحر، (٤/١١١)، وتوضيح المشتبه، (١/٢٤٩)، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، (ص: ٤٥٨).

صَافَحْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الثَّغْرِيَّ[١]، قَالَ: صَافَحْتُ أَحْمَدَ الْأَسْوَدَ[٢]، قَالَ: صَافَحْتُ مُمْشَاذَ[٣] الدِّينَوَرِيَّ، قَالَ: صَافَحْتُ عَلِيًّا الرُّزَيْنِيَّ[٤] [/١٥ب]، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ رُزَيْنٍ الْخُرَاسَانِيُّ، قَالَ: صَافَحْتُ عِيسَى الْقَصَّارَ[٥]، قَالَ: صَافَحْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، قَالَ: صَافَحْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: صَافَحْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**صَافَحَتْ كَفِّي هَذِهِ سُرَادِقَاتِ[٦] عَرْشِهِ**»[٧].

---

(١) لم أعثر له على ترجمة. والثَّغْري، قال ابن الأثير في اللباب، (١/٢٤٠): هَذِه النِّسْبَة إِلَى الثغر وَهُوَ الْموضع الْقَرِيب من الْعَدو. ينْسب إِلَيْهِ أَبُو أُمَيَّة مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم الْبَغْدَادِيّ الثغري، الْمَعْرُوف بالطرسوسي، قيل لَهُ ثغري لِأَنَّهُ سكن طرسوس، وَكَانَت حِينَئِذٍ ثغرَ الْمُسلمين من نَاحيَة الرّوم، وَجَمَاعَة سواهُ.

(٢) أحمد الأسود، والذي يليه: ممشاذ، انظر في بيانهما حديث لبس الخرقة، رقم (٨٤).

(٣) لدى الطنطاوي، (ص: ٣٩): «حمشاد»، تحريف.

(٤) هو عليّ بن رُزَيْن، أبو عبد الله الهَرَويّ. قال الذهبي: من سادة الصُّوفيّة، كان أستاذ أبي عبد الله المغربيّ الزّاهد. ذكر إبراهيم بن شَيْبان الصُّوفيّ عليًّا، فقال: أتى عليه مئة وعشرون سنة. وقد صحب الحسن البصري. قلت [يعني الذهبي]: هذا ليس بصحيح. توفي: (٢٢٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٥/٦٣٥).

(٥) قال الذهبي: عيسى من كبار تلامذة ممشاذ الدِّينوريّ. انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٧٢١). ولكن لم أقف له على ترجمة، وإنما يُذكَر في سياق بعض الأخبار لشخصيات أخرى، مثل مقتل الحلاج، حيث روي عنه أنه قال: آخر كلمة تكلم بها الحلاج حين قُتل أن قال: حسبُ الواحدِ إفرادُ الواحد له. فما سمع بهذه الكلمة أحدٌ من المشايخ إلا رقَّ له، واستحسن هذا الكلامَ منه. انظر: تاريخ بغداد، (٨/١٢٨)، وسير أعلام النبلاء، (١٤/٣٤٢)، والبداية والنهاية، ط إحياء التراث، (١١/١٦٢). وفي معجم السَّفَر للسِّلفي (ص: ١٠٤) ذكر له روايةً عن ممشاذ الدينوري، وفي أيضًا، (ص: ٣٤٢): أنه أخذ الخرقة من يد ممشاذ.

(٦) السرادق: ما أحاط بالبناء، والجمع سرادقات، لسان العرب (١٠/١٥٧)، وانظر: تاج العروس، (٣٥/٤٤١).

(٧) مسلسلات الكازروني، المعروفة بالمسلسلات السعيدية، (مخطوط الحرم المكي) ق (١٤٦ ـ ١٤٧)، النوع الثمانون، ولم يخرجه المصنِّف في مسلسلاته التي بين أيدينا، وإنما أخرجه=

. . . . . .

= من حديث أنس بن مالك ﷺ، الحديث الثاني: المسلسل بالمصافحة، (ص: ٤٣١)، كما سننبه عليه آخرَ التخريج. ولم يذكره إلا عقيلة الابن، في الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة، (٦٧). ومن عجبٍ أن كلا المسلسلات ـ الكازروني وابن الجزري ومعهما العلائي ـ حُقِّقا في سِفر واحد، وقد حُزتُه بعد جَهْد، كي أستغني به عن العزو إلىٰ المخطوط، ثم سهوتُ عن عزو هذا الحديث إلىٰ طبعة المسلسلات السعيدية المذكورة، وحين المراجعة والتدقيق قبل النشر لم أعثر علىٰ الكتاب عندي، فدونك متاعبَ تشتُّت المكتبات ـ والعَزَمَات ـ بين البلاد، فأحوجني هذا إلىٰ عزوه إلىٰ المخطوط ومقابلته به في هذا الموضع، مع أني أعزو إلىٰ النص المحقق في سائر المواضع غيره!

إسناد موضوع: مسلسل بالمجاهيل، والإسناد تالف ومعضل، والحسن لم يصافح عليًّا، إنما رآه رؤية كما تقدم في التعليق علىٰ الحديث رقم (٤٨)، السابق.

وهذا الإسناد علىٰ تلك الصورة فيه انقلاب، ثم هو منقطع بل معضل جدًّا، فإن عيسىٰ القصار لا يتأتىٰ له أن يصافح الحسنَ، فإن بينهما سنين عددًا، فالقصار أدرك الحلاجَ كما سبق، وهو أخص تلاميذ ممشاذ، وشيخه ممشاذ توفي (٢٩٩هـ)، فالقصار بعده حتمًا، فيكون في القرن الرابع، فأين هو من الحسن البصريّ؟ ولذا فإن طريق الخرقة المعروف عندهم من طريق ممشاذ، وقد رواها المصنف، كما سيأتي رقم (٨٤)، يَلبسها ممشاذ من الجنيد، والجنيد من سَرِي السَّقَطي، وسري من معروف الكرخي، ومعروف من داود الطائي، وداود من حبيب العجمي، وحبيب من الحسن البصري، فتوصل ممشاذ إلىٰ الحسن بخمسِ وسائط! هذا عن الانقطاع، أو الإعضال، أمّا القلب فهو واضح، فإن القصار تلميذ ممشاذ، ولكن الذي في الإسناد هنا أنه شيخ شيخ ممشاذ، فشيخ ممشاذ في الإسناد هنا هو علي بن رزين، توفي (٢٢٩هـ)، وهذا الذي زعموا أنه عُمِّر جدًّا وصحب الحسن، ودَفَعَ ذلك الذهبيُّ كما تقدّم نقله في التعريف به، ثم جعل عيسىٰ القصار شيخَ عليّ بن رزين. فالحاصل أن هذا إسناد تالف بمرة، مجعولٌ ثُم غَلطوا في جَعله، فهو يصدق عليه ما يصف به الحافظ ابن حجر بعض الأحاديث والأسانيد أحيانًا بأنها: طُرُقِية. وذلك أنهم لعدم معرفتهم بهذا العلم تقع لهم في أسانيدهم أوهام فظيعة وشناعات. وقد خرّجناه هاهنا لأنه لا حاجة لإفراده بالتخريج.

وهذا الإسناد هو علىٰ هذه الشاكلة في مسلسلات الكازروني، فليست التبعة علىٰ المصنِّف فيه، ولم يستدركه ابن ناصر علىٰ المصنف في جزئه المشار إليه، لأنه ليس في مسلسلات=

[المسَلْسَلُ بالضِّيَافَةِ علَى الأَسْوَدَيْنِ: التَّمْرِ والمَاءِ][(١)]

[٥٣] (٣٥) أَضَافَنِي الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْأَصِيلُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ الْكَازَرُونِيُّ[(٢)] ﷺ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، أَعَادَنَا اللهُ تَعَالَىٰ إِلَيْهِ؛ بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي وَالِدِي[(٣)] الْمَذْكُورُ بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي شَيْخِي أَبُو الْفَضَائِلِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ[(٤)] بِأَحَدِ

= ابن الجزري من حديث علي ﷺ كما تقدم التنبيه عليه.

هذا، والحديث المسلسل بالمصافحة عند المحدثين هو من غير حديث علي بن أبي طالب ﷺ، بل من حديث أنس ﷺ المشهور: «صَافَحْتُ بِكَفِّي هَذِهِ كَفَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَمَا مَسِسْتُ خَزًّا، وَلا حَرِيرًا، أَلْيَنَ مِنْ كَفِّهِ ﷺ»، وأصله في البخاري ومسلم، لكن تسلسله ضعيف أو موضوع، مع صحة متنه، وانظر: الفوائد الجليلة، (٦٥)، وجياد المسلسلات للسيوطي، (١٣٦)، والجواهر المكللة للسخاوي، (ق ٧٣)، والعجالة للفداني، (ص: ١٢). قال الفيّاض في مباحث في الحديث المسلسل، (ص: ١٥٦): «فقد ذكر الأيوبي ـ يعني صاحب المناهل المسلسلة ـ: أن كثيرًا من المحدثين جزم بأن هذه أصح المصافحات، ولذلك اقتصر عليها كثيرون، وزعموا أن ما عداها من الطرق كلها واه. انتهى». قلت: وهذا المعروف هو الذي ساقه **المصنِّف** في مسلسلاته، بإسناده إلىٰ أنس ﷺ، الحديث الثاني، (ص: ٤٣١)، وأعرض عن هذا، ولكن كأنه احتاج هذا هنا لأنه من حديث علي ﷺ، وليته لم يلجأ إليه إذ في المقبول وما هو قريبٌ منه من يسير الضعف غُنْيةٌ عن الاستكثار بمثل هذا الحديث الشنيع سندًا ومتنًا.

(١) كذا أسماه الكازروني والمصنِّف في مسلسلاتهما.

والأسودان: للتغليب، إذا كان الشيء مع الشيء قرينًا؛ سُمّي باسمه، وقد ورد في حديث عائشة ﷺ: «لقد رأيتنا ومالنا طعام إلا الأسودان» انظر: النهاية، (٢/٤١٩).

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٩).

(٣) هو المحدِّث سعيد الدين محمد بن مسعود بن محمد سعيد الدين الكازروني، صاحب المسلسلات السعيدية، تقدَّمت ترجمته في الحديث رقم [٥٢].

(٤) هو ظهير الدين أبو الفضائل إسماعيل بن المظفر. قال معين الدين الشيرازي: كان عالمًا بارعًا ذا جاه رفيع ومنصب عال، يبسط السّجّادةَ في كلّ محفل مشهود يذكّر النّاس في بقعة أبيه ويواظب علىٰ العبادة، وكان طريقه التّعظيم لأمر اللّه والشّفقة علىٰ خلق اللّه، وله روايات كثيرة=

الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو الْمَفَاخِرِ عُمَرُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ رُوزْبَهَانَ(١) بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَابُورٍ(٢) بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ(٣) بِالْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو مَسْعُودٍ سُلَيْمَانُ

= وأسانيد عالية رواها العلماءُ الأثبات، وصنّف كتابًا في الحديث سمّاه: فضائل الصلوات. توفي: (٧٣٠هـ). انظر: شد الإزار في حط الأوزار عن زوار المزار للشيرازي، (٢٠١ ـ ٢٠٢).

(١) هو شمس الدين أبو المفاخر عمر بن المظفر بن روزبهان بن طاهر. قال معين الدين الشيرازي: كان أستاذ العلماء المتبحّرين في عهده، أخذ العلم عن القاضي سراج الدّين أبىٰ العزّ مكرّم بن العلاء، وكان معاصرًا للإمام فخر الدّين الرازي، يمدحه وينشر كُتُبَه، وهو يثني عليه أيضًا ويراسله، وروىٰ عن الشّيخ أبي الفتوح العجلّي ومَن في طبقته، وروىٰ عن الشّيخ شهاب الدّين السّهروردي وقد لقيه حين توجّه إلىٰ الحجاز وقدم بغداد وقرأ عليه بعض: العوارف، وحدّث وروىٰ وتكلّم، وجمع بين المعقول والمنقول والفروع والأصول، وكان الغالب عليه ذلك. وذكر له كتبًا كثيرة في المعقول والفلك والطب. توفي (٦٣٢هـ). انظر: شد الإزار للشيرازي، (ص: ٢٣٥ ـ ٢٣٨).

(٢) في الأصل: «شابور» بالشين المعجمة، وكذا أثبتاها، والصواب ما أثبتُّه، وهو اسم يكثر فيه التصحيف لدىٰ المحدثين، لأنه بالمهملة والمعجمة علمٌ لكثير من المحدثين.
ولم أقف علىٰ ترجمته مفصّلة، لكن ذكره ابن نقطة في إكمال الإكمال، (٣/٣٨٨)، قال: «أَبُو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن سَابُور الشِّيرَازِيّ: سمع من أبي الْمُبَارك عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن مَنْصُور الْآدَمِيّ المقرئ الْكثير، وسماعه مِنْهُ صَحِيح»، وهو شيخه في هذا الإسناد، ونصّ أن اسمه بالسين المهملة لا بالشين المعجمة.

(٣) هو عبد العزيز بن محمد بن منصور بن إبراهيم، أبو المبارك الآدمي، الشيرازي المقرئ. سمع بأصبهان وشيراز جماعة، منهم سليمان بن إبراهيم الملنجي ـ الآتي ـ، قال التقي الفاسي: ذكره حمد بن عثمان بن سالار وقال: كان إمامًا عالمًا متقنًا. توفي: (٥٥٩هـ) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٣٦٤).
قال السمعاني في الأنساب، (١/٧٢): الآدمي: هذه النسبة الىٰ آدم، وهو اسم لبعض أجداد المنتسِب إليه، وإن كانت هذه النسبة لجميع ولد آدم عليه السلام عامة.

بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ[١] بِالْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو مَنْصُورٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِيسَى المَالِكِيُّ[٢] بِالْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الصَّيْقَلِيُّ[٣] بِأَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا أَبُو شَيْبَةَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَخْرَمِيُّ الْعَطَّارُ[٤] عَلَى أَحَدِ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ

---

(١) هو سليمان بن إبراهيم بن محمد بن سليمان، الحافظ أبو مسعود الأصبهاني المِلَنْجيّ. قال الذهبي: سمع الكثير، ورحل وتعب. قال السّمعانيّ: كانت له معرفة بالحديث، جمع الأبواب، وصنَّف التّصانيف، وخرَّج على الصّحيحين. توفي: (٤٨٦ هـ)، تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٥٥٩).

قال السمعاني في الأنساب، (١٢/٤٢٧): «الملنجي: هذه النسبة إلى قرية بأصبهان يُقال لها مِلَنْجَه، وقد قيل: إنه محلة بأصبهان».

(٢) هو عبد الله بن إبراهيم بن عيسى بن مغنين، أبو محمد المَتِّيجِي. فقيه مالكي محدث صالح. قال الذهبي: وقدم الإسكندرية في حياة السِّلفي، وسمع من عبد المجيد بن دليل، والقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، وجماعة. وعجيسة: قبيلة بالمغرب. ومَتِّيجة: ناحية وولاية بالمغرب. توفي: (٦٣٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/٢١١). وانظر: توضيح المشتبه، (٨/٢٧٧)، وتبصير المنتبه، (٤/١٣٩٤). **قلت**: لكن كنيته: أبو محمد، باتفاق، ولم أقف على من كناه أبا منصور كما ورد في هذا الإسناد.

(٣) هو علي بن الحسن بن محمد بن عبد الله الصيقلي القزويني. محدث حافظ لغوي واعظ، حدَّث عن مشيخة كثيرة، منهم القطيعي وابن شاهين، ولكن رمي بتركيب الإسناد. توفي: (٤٠٣ هـ). انظر: لسان الميزان، (٥/٥٢٤).

(٤) قال الحافظ ابن ناصر الدين في استدراكاته على المصنِّف تعليقًا على هذا الاسم: «فيه أمران: أحدهما: أن إبراهيم جده، فهو: أحمد بن أحمد بن إبراهيم، هكذا قاله الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذانيُّ العطار. رواه أبو بكر محمد بن يوسف ابن مَسْدي، عن الفخر محمد بن إبراهيم الفارسي، عن أبي العلاء.

والثاني: قوله: «المخرمي العطار»، فالعطار هو الراوي عن أبي شيبة المذكور، وهو أبو الحسن علي بن الحسن بن جعفر بن كرنيب الواعظ العطار المخرمي أيضًا»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٠).

قلت: ولكن لهذا الراوي ترجمة في تاريخ بغداد كما لدى المصنف. قال الخطيب في تاريخ=

وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ الدِّمَشْقِيُّ(١) [/١٦أ] عَلَىٰ أَحَدِ(٢) الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، وَقَالَ: أَضَافَنَا مُؤَمَّلُ(٣) بْنُ إِهَابٍ(٤) عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مَيْمُونٍ الْقَدَّاحُ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ

= بغداد، ت بشار، (٢٦/٥): «أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم أَبُو شيبة الصوفي من أهل البردان، حكىٰ عَن الجنيد بْن مُحَمَّد، وأبي عَلِيّ الروذباري، رَوَىٰ عَنْهُ: عَلِيّ بْن الْحَسَن بْن الصيقلي، وغير الصقيلي أوثق منه»، وساق له رواية بهذا الإسناد.

وقد رواه الفاداني في العجالة، (ص: ١٤)، كما سيأتي في التخريج، من طريق الحافظ أبي العلاء الهمذاني، لكن ليس بالسياقة التي أوردها الحافظ ابن ناصر، ولكن فيه: «عن الحافظ أبي العلاء الحسن بن علي الهمداني، عن أبي بكر بن الفرج المعروف بابن أخت الطويل، عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن محمد الصوفي، عن علي بن الحسن الواعظ [هذا هو الصيقلي]، عن أبي شيبة أحمد بن أحمد بن إبراهيم العطار المخزوم»، ففيه ما استدركه ابن ناصر من ابن الأب، ولكن ليس فيه ما استدركه من النِّسبتين. فالله أعلم.

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة، وذكره الذهبي في شيوخ علي بن محمد بن خلف بن موسىٰ البغدادي النيسابوري، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣٣٣/٩).

(٢) ساقطة من الأميني.

(٣) كذا في الأصل المخطوط، وفي مسلسلات المصنِّف، ولدىٰ الأميني: «نوفل»، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٤٠): «مؤمَّل»، وقال في الهامش: «في الأصل: «نوفل» والصواب ما أثبتُّه»! وهو في مسلسلات الكازروني: «مؤمل»، وهو الصحيح، وبه خرج عن عهدته، وبه ثبت الوهم علىٰ المصنِّف فيه، فما وقع تصحيف لدىٰ المصنف، كما سيأتي في التعليق الآتي من استدراكات الحافظ ابن ناصر علىٰ أوهام المصنّف.

(٤) قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته علىٰ المصنف: «في إسناد الحديث شيءٌ آخر، وهو قوله: «عن نوفل بن إهاب»، قوله: «نوفل» تصحيفٌ، وإن كان قد ذكره أبو بكر محمد ابن مسدي في مسلسلاته هكذا، إنما هو بميمَيْن: مؤمل بن إهاب العجلي الكوفي، نزيل الرملة المحدث المشهور، وهو شيخ أبي داود والنسائي، وهو صاحب القداح المذكور، صدوقٌ فيما قاله أبو حاتم وغيره»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٠)، ومؤمل: له ترجمة في السير، (٢٤٦/١٢)، وانظر: الجرح والتعديل، (٣٧٥/٨)، وتهذيب الكمال، (١٨١/٢٩ ـ ٢٨٢)، ضعفه ابن معين، ووثقه النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، الميزان، (٢٢٩/٤).

وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، قَالَ: أَضَافَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَىٰ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ، وقال: أَضَافَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَىٰ الأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ والماءِ، وَقَالَ: «**مَنْ أَضَافَ مُؤْمِنًا فَكَأَنَّمَا أَضَافَ آدَمَ، وَمَنْ أَضَافَ اثْنَيْنِ فَكَأَنَّمَا أَضَافَ آدَمَ وَحَوَّاءَ، وَمَنْ أَضَافَ ثَلَاثَةً فَكَأَنَّمَا أَضَافَ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ**»(١).

(١) رواه: الكازروني في مسلسلاته، المعروفة بالسعيدية، النوع العاشر، (ص: ١٢٠)، والمصنف من طريقه في مسلسلاته، الحديث السابع، (ص: ٤٤٧).

إسناد موضوع: فيه القداح؛ متروك ذاهب الحديث، روىٰ أحاديث موضوعة، انظر: التاريخ الكبير، (٥/٢٠٦)، والجرح والتعديل، (٥/١٧٢)، والميزان، (٢/٥١٢)، والإسناد مسلسلٌ بمجاهيل.

وهذا الإسناد فيه سقطُ رجلين أو أكثر، فهو معضل أيضًا، وذلك بين عبد الله بن إبراهيم المالكي المتّيجي، وبين الصيقلي، كما يتبين من وفاتهما. وكما يتبين بمقايسة الإسناد بالإسناد لدىٰ الفاداني الذي من طريق الحافظ العلاء الهمداني الذي أشرنا إليه في التعليق علىٰ رجال الإسناد، في ترجمة أبي شيبة أحمد بن إبراهيم.

والحديث رُوي مسلسلًا، أخرجه: ابن رُشيد السبتي في مِلء العَيبة، (٣٠٩)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين، (٢/١٠)، وابن عقيلة في الفوائد الجليلة، (٧٣)، والكتاني في رسالة المسلسلات، (٤٧)، والفاداني في العجالة، (١٤).

وفي سنده عند ابن رشيد سقوطٌ نبَّه عليها، وتتمة مَتْنه الزيادة التي أشار إليها المصنِّف: «وَمَنْ أَضَافَ أَرْبَعَةً فَكَأَنَّمَا قَرَأَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَالْفُرْقَانَ، وَمَنْ أَضَافَ خَمْسَةً فَكَأَنَّمَا صَلَّىٰ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْجَمَاعَةِ مِنْ يَوْمِ خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، ...»، إلىٰ ضيافة التسعة! وما أحسنَ تعليقَه إذ قال بعد أن تكلم عن القداح: «وَأَهْلُ الْبَيْتِ قَوْمٌ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِمْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ!».

قال السخاوي في الجواهر المكللة، (ق ٨٩ ـ ٩٠): «وهو مما تفرد به القدَّاح أحد المتهمين بالكذب والوضع، ولوائح الْوَضع عَلَيْهِ ظَاهِرَة، وَلَا أستبيح ذكره إِلَّا مَعَ بَيَانه، قبح الله واضعه»،=

وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ[١].

وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ جِدًّا، لَمْ يَقَعْ لَنَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

[المُسَلْسَلُ بتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ يَومَ الخَمِيسِ][٢]

[٥٤] (٣٦) رَأَيْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الشَّيْخِ الصَّالِحِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ الشَّامِيِّ[٣] أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيِّ[٤] رحمه الله يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ

= قلت: وقد اعتمدت على هذا الكتاب مخطوطًا، نسخة مكتبة تشستربيتي رقم (٣٦٦٤)، ثم طُبع طبعتين متتاليتين!، حُزتُهما، ولكن كسلت أن أرجع إليه بعد أن أتممت التحقيق، فليُنتبه لهذا.
وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «وشيخ[ـه] ـ أي مؤمل ـ القداح وإن كان ذاهبَ الحديث فيما ذكره البخاريُّ، وواهي الحديث فيما ذكره أبو زرعة الرازي، فحاله ترتفع عن هذا الحديث، والمتهمُ به فيما أرى ـ والله أعلم ـ شيخ أبي منصور المالكي، وهو أبو الحسن ابن كرنيب العطار، فإنه متهم بالكذب والوضع، توفي سنة ست وسبعين وثلاثمئة»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٠). قلت: هذا ساقط من إسنادنا كما أشرنا من قبل.
واستروح الفاداني في العجالة، (١٥): «لكِنّ الْمُحدثين مَعَ كَثْرَة كَلَامهم فِي القدَّاح، ومبالغتهم فِي تَضْعِيفه، ورميه بِالْوَضْعِ؛ لَا يزالون يذكرُونَهُ، ويسلسلونه بالتبرك، وحُسن النِّيَّة؛ وَلذَلِك لم يتعقبه أَكثر المسلسِلين بل يطلقونه، وَالله أعلم»، قلت: وهو كما ترى، لا يُغني هذا من الحق شيئًا، والمنبغي بل الواجب اطّراح مثل هذه المسلسلات التالفة الموضوعة وعدم أدائها أو تحملها، وهي مضافًا إلى شناعة الإسناد؛ شنيعة المتن أيضًا، فما الحاجة إلى روايتها والتكثُّر بها؟ والموضوع ـ وما في معناه ـ لا تحل روايته إلا لبيانه أو التحذير منه، فأين هذا من التبرك؟ وهل في المكذوب بركة أصلاً؟

(١) وتتمته في المسلسلات السعيدية المشار إليها، فيها التسعة التي ذكرناها من ملء العيبة، وزاد العشرة. وقد خرجنا هذا الحديث هنا، كسابقه، ولاحقه، ولا حاجة لإفراده بالتخريج.

(٢) كذا أسماه المصنف في مسلسلاته، وهي تسميته المشهورة.

(٣) لدى الأميني: «حافظ الشام».

(٤) انظر ترجمته في المشيخة رقم (٨).

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ الْبَعلِيَّ(١) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ الشَّيْخَ الْعَالِمَ أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسَمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيَّ الْخَطِيبَ(٢) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ [/١٦ب] الْخَطِيبُ(٣): رَأَيْتُ الْإِمَامَ الْمُسْنِدَ أَبَا الْفَرَجِ يَحْيَىٰ بْنَ مَحْمُودٍ الثَّقَفِيَّ(٤) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ جَدِّي **أَبَا الْقَاسِمِ إِسَمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدٍ**(٥) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ

---

(١) وقع في طبعة الطنطاوي، (ص: ٤٠): «البغلي»، تصحيف.
هو أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن أبي نصر، شهاب الدين أبو العباس بن الفخر البعلبكي، ثم الدمشقي، السكاكيني الحنبلي. سمع على محمد بن إسماعيل المقدسي خطيب مردا ـ الآتي ـ، وغيره، وحدَّث، سمع منه البرزالي والذهبي. توفي: (٧٣٢هـ). انظر: ذيل التقييد، (٣٣٢/١).

(٢) هو محمد بْن إسماعيل بْن أحمد بْن أبي الفتح، الْفَقِيهُ أبو عَبْد الله المقدسي، النابلسي، خطيب مَرَدا. قال الذهبي ـ مختصرًا ـ: كان أسن مِن الشَّيْخ الضياء. قِدم دمشق للاشتغال فِي صِباه، فتفقه عَلَىٰ مذهب أحمد، وحفظ القرآن، وسَمِعَ مِنْ يحيىٰ الثّقَفيّ ـ الآتي ـ، وابن الموازيني، وجماعة. وقال ابن الحاجب: سَأَلت الحافظ الضياء عَنْهُ فقال: ديِّن، خيِّر، ثقة، كثير المروءة، تفقَّه عَلَىٰ شيخنا الموفق. وقال الدمياطي: كَانَ صالحًا، صحيح السَّماع. قال الذهبي: وخطب بِمَرَدا مدة طويلة وحدَّث بكتُب كبار كصحيح مُسْلِم والسيرة لابن إسحاق، والمُسند لأبي يعْلىٰ، والأجزاء الّتي لم يحدث بها أحدٌ بعده بدمشق. توفي: (٦٥٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٣٨/١٤).

(٣) ساقطة لدىٰ الأميني.

(٤) هو يَحْيَىٰ بْن محمود بْن سعد، أَبُو الفَرَج الثَّقَفيّ، الصُّوفيّ، الأصبهاني. سمع جماعةً، قال الذهبي: منهم: وجَدّه لأمه إِسْمَاعِيل بْن مُحَمَّد الحافظ مؤلف: الترغيب والتّرهيب ـ وهو الآتي ـ. وقال: وحدَّث بأصبهان ودمشق، وحلب، والمَوْصِل، وكان لَهُ نسخٌ بمسموعاته، اقتناها لَهُ والده، ورحل فِي آخر عمره، ونشر حديثَه. رَوَىٰ عَنْهُ جماعةٌ منهم الشَّيْخ الموفَّق، وخطيب مَرْدا ـ السابق ـ. توفي: (٥٨٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٩٣/١٢).

(٥) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقِوَام السنة: من أعلام الحفاظ. توفي: (٥٣٥هـ).

الْحَسَنَ بْنَ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيَّ(١) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَغْفِرِيَّ(٢) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْمَكِّيَّ(٣) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ شَاهٍ الْمَرْوَرُّوذِيَّ(٤) بِهَا يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ

---

(١) هو الحَسَن بْن أحمد بْن محمد، الحافظ أبو محمد السَّمَرْقَنْديّ، قال الذهبي: صاحب الحافظ جعفر بْن محمد المُسْتَغفريّ ـ الآتي ـ، كَانَ مكثِرًا فاضلًا، وغيره أتقن وأحفظ منه. توفي: (٤٩١ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٧٠٣).

(٢) هو جعفر بن محمد بن المعتزّ بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس، الحافظ أبو العبّاس المستغفريّ النَّسَفيّ. قال الذهبي ـ مختصرًا ـ: مؤلّف: تاريخ نَسَف، وكش، وكتاب معرفة الصحابة، وكتاب الدعوات، وكتاب المنامات، وكتابُ خُطَب النّبيّ ﷺ، وكتاب دلائل النُّبُوّة، وكتاب فضائل القرآن، وكتاب الشّمائل، وغير ذلك من الكُتُب. حدَّث عن: زاهر بن أحمد السَّرْخَسِي، وجماعة كثيرة. روىٰ عنه: الحسن بن عبد الملك النَّسَفيّ، والحسن بن أحمد السَمَرْقَنْديّ الحافظ ـ السابق ـ. وكان محدِّث ما وراء النّهر في عصره، وهو صدوق، يروي الموضوعات. توفي: (٤٣٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٥١٦).

(٣) لم أقف علىٰ ترجمته، لكنه زاد في اسمه في العجالة في الأحاديث المسلسلة، (ص: ٢٩)، فقال: محمد بن أحمد بن عبد العزيز المكي. ولم ينفع.

(٤) في طبعة الطنطاوي، (ص: ٤١): «المزورديّ»، تصحيف، وفي طبعة الأميني، (ص: ٨٢): «المروالروذي»، وهو صحيح.

وقفت له علىٰ ذكر في أسانيد قليلة لدىٰ ابن عساكر في تاريخ دمشق، وفي معجمه أيضًا، لكن لم أقف علىٰ ترجمته.

قال في الأنساب، (١٢/٢٠٠): «المروَالرُّوذيٰ: هذه النسبة إلىٰ مروالروذ، وقد يخفف في النسبة إليها ويقال: المرُّوذِي أيضًا، وهي بلدة حسنة مبنية علىٰ وادي مرو، بينهما أربعون فرسخًا، والوادي بالعجمية يقال له «رود» فركبوا عن اسم البلد الّذي ماؤه في هذا الوادي والبلد اسمًا وقالوا: مروالروذ».

ويقع أيضًا: المَرْوَرُّوذِي براءَيْنِ، كما ورد في الأصل معنا، قال ابن ماكولا في الإكمال، (٧/٢٤٠): «وأما المرُّوذي بالذال المعجمة فنسبه إلىٰ مَرْو الرُّوذ، وأكثر ما يقال فيه: المَرْوَرُّوذِيّ، وربما قيل فيه المرُّوذ».

الْخَمِيسِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ النَّيْسَابُورِيَّ(١) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُوسَىٰ(٢) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ الْكُوفِيَّ(٣) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ هَارُونَ الضَّبِّيَّ(٤) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ حَفْصٍ(٥) يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ(٦) يُقَلِّمُ

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الحافظ، أبو بكر الشيباني الجَوْزقي المعدل، قال الذهبي: شيخ نيسابور ومحدثها، صنَّف المسند الصحيح على كتاب مسلم، وكتاب: المتفق، مشهور، وجوزق: من قرىٰ نيسابور. توفي: (٣٨٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦٤٠/٨).

الجَوْزقي: قال السمعاني في الأنساب، (٤٠٥/٣): بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الزاىٰ وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلىٰ جوزقين، أحدهما إلىٰ جَوْزق نيسابور، منهم أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الجوزقي صاحب كتاب المتفق، الإمام الزاهد الورع العالم.

(٢) هو عبد الله بن موسىٰ بن كريد، أبو الحسن السَّلاميُّ. قال الذهبي: حَدَّثَ عَنْ: يحيىٰ بن صاعد، وغيره بخُرَاسان وسَمَرْقَنْد، وفي حديثه مَنَاكير وعجائب، وكتب عمّن دبّ ودَرَج. وكان أديبًا شاعرًا. توفي: (٣٧٤هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٠٢/٨).

(٣) لم أقف علىٰ ترجمته أيضًا، فما الحيلة؟

(٤) هو الْحُسَيْن بْن هارون بْن مُحَمَّد، أَبُو عَبْد الله الضّبّي البغدادي. قال الذهبي: وُلِّي القضاء بربع الكرخ، ثم أضيف إليه قضاء مدينة المنصور وقضاء الكوفة. روىٰ عن جماعة، ووثقه الدارقطني والبرقاني. توفي: (٣٩٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٨٦/٨)، وتاريخ بغداد، ت بشار، (٧٢٩/٨).

(٥) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٦٣٩/١٠): عمر بن حفص بن غياث أبو حفص، عن: أبيه؛ قاضي الكوفة، وأبي بكر بن عياش، وعبد الله بن إدريس، وغيرهم. يكنىٰ: أبا حفص، وكان من العلماء الأثبات. حدث عنه: الشيخان في صحيحيهما، وروىٰ أرباب السنن ـ سوىٰ ابن ماجه ـ عن رجل، عنه.

(٦) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٢٢/٩): حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، الإمام، الحافظ العلامة القاضي، أبو عمر النخعي الكوفي، قاضي الكوفة، ومحدثها،=

أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، ثُمَّ قَالَ: «**يَا عَلِيُّ! قَصُّ الظُّفْرِ وَنَتْفُ الْإِبْطِ** [١٧/أ] **وَحَلْقُ الْعَانَةِ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَالْغُسْلُ وَالطِّيبُ وَاللِّبَاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ**»(١).

= وولي القضاء ببغداد أيضًا. **قلت**: روىٰ له الجماعة.

(١) قوام السنة التيمي في مسلسلاته، (ق) (٢/ ب)، ومن طريقه المصِّنف في مسلسلاته، الحديث الثامن، (ص: ٤٤٩).

إسناد **ضعيف جدًّا**: مسلسل بالمجاهيل، ومداره علىٰ عبد الله بن موسىٰ؛ لم يختلفوا في ضعفه وتحمله الغرائب عمن هبَّ ودرج، راجع: ميزان الاعتدال، (٢/٥٠٩)، واللسان، (٥/٢٤).

والحديث **ضعيف جدًّا**:

أخرجه: قِوام السنة التيمي في مسلسلاته، (ق) (٢/ ب)، وابن حَمُّويه الجويني في جزء فيه مسلسلات له (ق) (١)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين، (٢/٩)، والفاداني في العُجالة، (٢٩).

وعزاه الألباني إلىٰ مسلسلات الكازروني (١/١٢٢ ـ ٢)، ـ وهو أيضًا مما وافاني بعد أن ضاع مني الكتاب كما شكوتُ لك ـ والزَّبيدي في إتحاف السادة المتقين، (٢/٤١٤)، كذلك.

وهو في الفردوس بمأثور الخطاب، (٨٣٥٢ ـ ٥/٣٣٣)، عن علي، ونصَّ السخاويُّ وغيره أنه مروي هناك بالتسلسل.

وقال الفاداني: «وَنبهَ عَلَيْهِ الْجلَالُ [يعني السيوطي] وَغَيره، وَصرح السخاوي فِي الْجَوَاهِر بِأَنَّهُ ضَعِيف، رِجَاله لَا يعْرفُونَ، وَنقل عَن شَيْخه الْحَافِظ ابْن حجر أَنه لم يثبت فِي اسْتِحْبَاب قصّ الْأَظْفَار يَوْم الْخَمِيس شَيْء، وَالله أعلم». وكلام السخاوي في الجواهر المكللة، (ق ٧)، وفيه الكلام عن انفراد عبد الله بن موسىٰ به، وهو ضعيف، وقال أيضًا: «ووراء ما تقدم: إن ابن هارون الضبي إن كان هو القاضي، شيخ ابن النقور، وصاحب الأمالي؛ ففي السند سقط، بينه وبين عمر بن حفص»، وحكم عليه الشيخ الألباني في الضعيفة، (٣٢٣٩) بالنكارة، وقال في موضع آخر: «قلت: ولذلك كلِّه، ولما عرفت من حاله؛ كتب الحافظُ الذهبي بخطِّه علىٰ نسخة=

[المُسَلْسَلُ بِقَوْلِ كُلِّ رَاوٍ: وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي]

[٥٥] (٣٧) أَخْبَرَنَا الْعَدْلُ الْأَصِيلُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الذَّهَبِيِّ(١) قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِقَرْيَةِ كَفْرِ بَطْنَا(٢) ظَاهِرَ دِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ، وَالْكَمَالُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ(٣) بِقَرْيَةِ المَنِيحَةِ(٤) ظَاهِرَ دِمَشْقَ، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، وَعَدَّهُنَّ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي يَدِي، قَالَ كُلٌّ مِنْهُمَا(٥): أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَعْلِيُّ(٦)، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْخَطِيبُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي،

= المسلسلات للتميمي: حديث منكر»، كذا وقع في الضعيفة: (التميمي) في موضعين، وصوابه: التَّيْمِيُّ، هو إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني، أبو القاسم قوام السنة.

قلت: وقد ذكره أحمد أيوب الفيّاض في بحثه القيّم مباحث في الحديث المسلسل، (ص: ١٦٥)، وعزاه من كلام ابن الجزري، ونسبه لمخطوطه ـ سابق الذكر ـ (٣ ـ ٤)، وكذا نسبه الشيخ الألباني في الضعيفة، (٣٢٣٩) لابن الجزري في المسلسلات.

(١) انظر ترجمته في المشيخة المفردة، رقم (٨).

(٢) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان، (٤/٤٦٨): «من قرئ غوطة دمشق من إقليم داعية، قال أبو القاسم الدمشقي: سكنها معاوية بن أبي سفيان بن عبد الله بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، ونُسب إليها» جماعة، ذكرهم. وراجع: خطط الشام، (١/١٦٤).

(٣) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٠)، ولكن ذكر لقبه هناك: الجمال.

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان، (٥/٢١٧)، باختصار: «من قرئ دمشق بالغوطة، ينسب إليها أبو العباس الوليد بن عبد الملك بن خالد بن يزيد المنيحي، ...، وبها مشهد يقال إنه قبر سعد بن عبادة الأنصاري، والصحيح أن سعداً مات بالمدينة»، وذُكر هذا المرقد في خطط الشام، (٦/١٥٤).

(٥) سقط من طبعة الأميني: الكمال الأنصاري، الشيخ الثاني للمصنف في هذا الحديث.

(٦) عند الأميني: «البعلبكي». تقدَّم التعريف به إلى قِوام السُّنة أبي القاسم التيمي، إلى المستغفريّ فوقه، في المسلسل بالتقليم، انظر رقم [٥٤]. ولعل الحديث ذكره المستغفري في كتابه الدعوات، كما نقل ذلك ابن الملقن في البدر المنير، (٤/٩٥).

قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَرَجِ يَحْيَىٰ بْنُ مَحْمُودٍ الثَّقَفِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَدِّي **الْإِمَامُ قِوَامُ السُّنَّةِ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ التَّيْمِيُّ**، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ[1] الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَد السَّمَرْقَنْدِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَغْفِرِيُّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَرْزَمِيُّ[2]،

---

(١) ساقطة عند الأميني.

(٢) في طبعة الطنطاوي، (ص: ٤٢): «العزري»، تصحيف، والذي في الأصل لا يأبىٰ علىٰ الصواب. ولم أقف علىٰ أبي القاسم علي بن الحسن، ولكن الظاهر قريبًا من الجزم أن اسم أبيه محرَّف عن: الحُسَيْن، وهذا ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، (٣٩٩/١١)، قال: «علي بن الحسين بن علي بْن مُحَمَّد، أَبُو القاسم العَرْزَمي الكوفي: قدم بَغْدَاد، وحدَّث بها عن مُحَمَّد بن علي بن دحيم الشيباني، وعبيد الله بن أبي قتيبة الغنوي، وأبي بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَحْيَىٰ الطَّلْحِيُّ، وأبي بكر بن أبي دارم التميمي. حَدَّثَنِي عنه التنوخي وقال: سمعت منه فِي دار أَبِي إِسْحَاق الطبري. قرأت فِي كتاب أبي العلاء الواسطيّ، سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة فيها مات أَبُو القاسم علي بْن الحسين العرزمي، وكان كثير الحديث ثقة فيه». وله ذكر في بعض الأسانيد في موضوعات ابن الجوزي، **قلت**: ومما يؤكّد ذلك أنه يروي عن ابن دارم، وستعرف في التخريج أن الصحيح في هذا الإسناد أنه من روايته لا كما ساقه المصنِّف. وقد جاء في مسلسلات الكلاعي، (٥٩)، علىٰ الصواب: أبو القاسم علي بن الحسين بن علي العرزمي الكوفي، ولكنه يرويه عنده عن أبي الهيثم أحمد بن محمد بن عون الكتاني، عن العجلي به. وكذا ورد في مسلسل للسيوطي في بغية الوعاة، (٣٩٩/٢).

والعَرْزَمِي: قال السمعاني في الأنساب، (٢٧١/٩): «بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الزاي، هذه النِّسبة إلىٰ عرزم، وظنِّي أنه بطن من فزارة، وجَبَّانة عرزم بالكوفة معروفة، ولعل هذه القبيلة نزلت بها فنسب الموضع إليهم»، وذكر جماعةً ينتسبون إليها، ولم يذكر أبا القاسم الذي معنا.

وقال ياقوت في معجم البلدان، (١٠٠/٤): «هو اسم جبّانة بالكوفة، وأصله الشديد المكتنز، وقيل: عرزم محلة بالكوفة تعرف بجبّانة عرزم نسبت إلىٰ رجل كان يضرب فيها اللَّبِنَ اسمه عرزم، ولبنها رديء فيه قُصُبٌ وخِرَق، فربما أصابها الشيء اليسير من النار فاحترقت حيطانها، وقيل: عرزم بطن من فزارة نُسبت الجبَّانة إليه».

وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعِجْلِيُّ[١]، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا الحَارِثُ[٢] بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الطَّحَّانِ[٣]، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بْنُ مُسَاوِرٍ[٤]، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي،

(١) هو علي بن أحمد بن الحسين العجلي، أبو الحسن الكوفي، قال الذهبي: الفقيه، المقرئ، المعروف بابن أبي قربة. روىٰ عن: أبي كريب، وهناد بن السري، ومحمد بن طريف. وعنه: أبو بكر الإسماعيلي، ومحمد بن زيد بن مروان. توفي: (٣٠٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٣٦/٧). **قلت**: وثقه الحافظ أبو الحسن بن سفيان، وقال: لكن تكلموا فيه. انظر: سؤالات السَّهمي للدراقطني، (٣٠٤).

(٢) كذا في الأصل: «الحارث»، وفي مسلسلات المصنف، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٤٢): «حرب»، وقال في الهامش: «في الأصل: «الحارث»، والتصويب من مصادر التخريج»، وأثبتها الأميني، (ص: ٨٣): «حرب» علىٰ الصواب. والصواب أنه: حرب، كذا في مصادر الرواية، وكتب الرجال.

وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي علىٰ المصنِّف، فقال: «قول المخرِّج فيه: الحارث بن الحسن الطحان؛ وهمٌ، إنما هو حربٌ بعد الحاء المهملة راء ساكنة تليها موحّدة كما تقدَّم عن الحاكم وغيره. وكذا سماه الذهبي في الميزان. وهو كذلك في مسلسلات أبي الفرج بن الجوزي، رواه من طريق: محمد بن عمر بن سلم الجعابي، وعلي بن الحسين السواق، وهو علي بن أحمد العجلي المذكور، الجميع قالوا: حرب بن الحسن. وكذلك رواه الحسن بن محمد الخلال مسلسلًا عن أبي القاسم علي بن الحسين بن علي العرزمي الكوفي، عن أبي الهيثم أحمد بن محمد بن عون الكندي، عن علي بن أحمد بن الحسين العجلي، عن حرب بن الحسن، فذكره»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٧ ـ ٤٩٨).

(٣) هو حرب بن الحسن الطحان، كوفي، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (٢٥٢/٣) «سألت أبي عنه فقال: شيخ»، وذكره ابن حبان في الثقات، (٢١٣/٨)، وقال: «من أهل الْكُوفَة يروي عَن وَكِيع والكوفيين روىٰ عَنهُ أهل الْعرَاق»، وقال الأزدي: «ليس حديثه بذاك»، ميزان الاعتدال، (٤٦٩/١)، وفي لسان الميزان، ت أبي غدة، (٨/٣): «قال ابن النجاشي: عامي الرواية ـ أي سني ـ، قريبُ الأَمْر، له كتابٌ روىٰ عنه يحيىٰ بن زكريا اللؤلؤي».

(٤) هو والذي بعده: عمرو بن خالد الواسطي، كذّابان، ذكرناهما في التخريج والحكم علىٰ الحديث.

حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ[(١)]، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، [/١٧ب] قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي، قَالَ: «**عَدَّهُنَّ فِي يَدِي جِبْرِيلُ، قَالَ جِبْرِيلُ: هَكَذَا نَزَلْتُ بِهِنَّ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الْعِزَّةِ ﷻ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ وترَحَّمْ على مُحَمَّدٍ، وآلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَرَحَّمْتَ على إِبْرَاهِيمَ، وعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ وَتَحَنَّنْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَحَنَّنْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ وَسَلِّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا سَلَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**»[(٢)].

---

(١) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الإمام، أحد الأعلام.

(٢) ابن الجوزي في مسلسلاته، (١٧)، الحديث السادس عشر، والمصنف في مسلسلاته، الحديث التاسع، (ص: ٤٥١)، من طريق قوام السنة في مسلسلاته، لكنه ليس فيها بهذه السياقة، فالظاهر أنه روي على الخطأ عند المصنِّف، كما نبه الحافظ ابن ناصر الدين كما سيأتي النقل عنه الآن في التخريج.

إسناد **موضوع**: عمرو بن خالد الواسطي؛ كذاب، كذبه وكيع، وأحمد، ويحيى، وغيرهم، لا خلاف فيه، راجع: الميزان (٣/٣٥٧)، واللسان (٩/٣٨٤).

ويحيى بن مساور: كذَّبه الأزدي، الميزان، (٤/٤٠٨)، واللسان، (٨/٤٧٦).

وحرب الطحان: أمره ليس بالقوي، قال عنه أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي: ليس حديثه بذاك، وضعفه السخاوي في الجواهر كما سأنقل، راجع: الجرح والتعديل، (٣/٢٥٢)، والثقات، (٨/٢١٣)، والميزان، (١/٤٩٦)، واللسان، (٣/٨).

والحديث **موضوع**: =

. . . . . .

= قال الحافظ ابن ناصر الدمشقي في استدراكاته على المصنِّف: «كذا ساقه المخرِّج، وقد انقلب عليه ـ والله أعلم ـ؛ فإن التيمي قال في مسلسلاته: أخبرنا الشيخ أبو بكر ابن خلف، وعدَّهن في يدي، قال: أخبرنا الحاكم أبو عبد الله وعدَّهن في يدي، وقال: عدهن في يدي أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة، وقال لي: عدهن في يدي علي بن أحمد بن الحسين العجلي، وقال لي: عدهنّ في يدي حربُ بن الحسن الطحان، فذكره.

وهكذا رواه الحاكمُ شيخ شيخ التيمي في كتابه: علوم الحديث.

وخرّجه هنّاد النسفي في مسلسلاته، بشرطه، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الرزار، عن جعفر بن محمد بن نصير الخواص، عن علي بن أحمد بن الحسين العجلي، عن حرب بن الحسن، فذكره». النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٧) ـ **قلت**: انظر: مسلسلات قوام السنة، مخطوط، (ق ٥)، الحديث رقم (٤)، وفي علوم الحديث للحاكم، (ص: ٣٢).

فسياق الإسناد كما ساقه في مسلسلات قوام السنة، وشيخ شيخه الحاكم في معرفة علوم الحديث: قوام السنة، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم، عن أبي بكر بن أبي دارم، عن العجلي، به.

فلعل المصنّف أو شيخَه، أو أحد شيوخه؛ رواه على جادة أخرى، كالمسلسل الذي قبله، انظر رقم [٥٤]، ففيه أيضًا: قوام السنة، عن السمرقندي، عن المستغفري.

وقد أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث، (٣٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، (١٤٨٥)، ومن طريق الحاكم: الحافظُ قِوَام السنة في مسلسلاته، (ق) (٥/ ب)، وكذا القاضي عياض في الشفا، (٢/ ٤٥)، من غير تسلسل، وابن الجوزي في مسلسلاته، (خ)، الحديث السادس عشر، بإسناده إلى حرب بن الحسن الطحان، والرافعي في التدوين، (٣/ ١٥٦)، والكلاعي في مسلسلاته، (٥٩، ٦١)، و(٦٠) من طريق الحاكم، وابن حمويه الجويني في مسلسلاته، (ق) (٤)، والكازروني في مسلسلاته، النوع السادس عشر، (ص: ١٣٤ ـ ١٤١) من طرقٍ، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (١٨٧)، من طريق الحاكم، وكذا الفاداني في العجالة، (٩٧)، كلهم من طريق: عمرو بن خالد الواسطي.

قلت: وعزاه محقق مسلسلات المصنف إلى الفهرست الأوسط لابن طولون، (١/ ٢٠٥)، والصيداوي في مشيخته، (٧/ ٤٩٩)، ليسا تحت يدي.

والحديث في مسند زيد، (١/ ٣٨٢)، أيضًا من طريق: عمرو بن خالد الواسطي.

قال البيهقي في الشعب: «وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ»، وقال العراقي في تحفة الأبرار بنكت الأذكار=

. . . . . .

= للنووي، (ص: ٧٧): «ضعيف جدًّا»، وأشار الحافظ عبد الحق في الأحكام الوسطى، (٤١٢/١) إلى ذلك بذكر آفة إسناده، وقال السخاوي في الجواهر المكللة، (ق) (٨١/ ب ـ ٨٢/ أ): «قال النميري إن عَمْرًا يضع على أهل البيت، . . . ، وحرب الطحان ضعيف»، وقال، (٨٢/ أ): «وقد أخرجه ابن مَسْدِيٍّ بنحوه مسلسلًا أيضًا، ولكنه لا يصح أيضًا»، **قلت**: قد أخرجه السيوطي في بغية الوعاة، (٣٩٩/٢) من طريقه، وقال بعده: «فِي هَذَا الْإِسْنَاد حَرْب بن الْحسن عَن عَمْرو بن خَالِد، وَسقط بَينهمَا رجل، وَهُوَ يحيى ابْن الْمسَاوِر، وَلَا يتَّصل الْإِسْنَاد إِلَّا بِثُبُوتِهِ، وَقد ورد ثَابتًا فِي رِوَايَة أُخْرَى؛ ذَكرنَاهَا فِي المسلسلات».

ونقل ابن عقيلة في الفوائد الجليلة، (١٨٩) أن الحافظ ابن المسدي أخرجه في مسلسلاته، وقال عقبه: «إنه غريب من هَذَا الوجه».

وقال السخاوي في القول البديع، (٤٨): «أخرجه أبو القاسم التيمي وابن بشكوال وغيرهما مسلسلًا أيضاً، ورجال سنده فيهم من اتهم بالكذب والوضع، فالحديث بسبب ذلك تالف»، وقال في الجواهر: «وروي معنى المتن، عن عبد الله بن عمرو، وعائشة، كما بينته في القول البديع».

قال في الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة، (١٨٩): «قَالَ ـ يعني السخاوي ـ: وَقَدْ رُوِيَ بمعناه بدون تسلسل، من حَدِيث عَبْد اللهِ بْن عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، ﷺ، رَوَاهُ الْقَاضِي عياض فِي الشفا، من طريق المطوعي عَنِ الحاكم. ورواه غيره، والله أعلم».

وقال الفاداني في العجالة، (٩٨): «وَأخرجه أَبُو نعيم فِي الْمعرفَة مسلسلًا، وَمن طَرِيقه الغزنوي، والديلمي فِي مُسْنده، وَابْن مَسديّ، وَابْن الْمفضل، وَابْن بشكوال، وَغَيرهم من أهل المسلسلات، والتسلسل لَا يَخْلُو عَن ضعف، والمتن رُوِيَ مَعْنَاهُ عَن عبد الله بن عمر ـ كذا ـ، وَعَائِشَة، وأوضحه السخاوي فِي القَوْل البديع، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَوَاهِر»، **قلت**: والتسلسل موضوع كما ألمعنا، لا أنه لا يخلو من ضعف فقط، ولم أجده في معرفة الصحابة لأبي نعيم.

وقد رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٣١٥/٤٨ ـ ٣١٦)، بالتسلسل في أغلبه، من حديث أنس بن مالك، من طريق: يزيد بن هارون، بإسناد فيه مجاهيل.

فالحاصل أنه بهذا التسلسل لا يرتاب في **وضعه**.

فالحديث بهذا اللفظ: «وتحنّن»، في الصلاة على النبي ﷺ، لا يصح، لمداره على هذا الوضاع، فهو ضعيف جدًّا أو موضوع، وأما أصل الصلاة على النبي ﷺ وآله بالجمع مع=

[المُسَلْسَلُ بِوَضْعِ اليَدِ علَى الكَتِفِ][1]

[٥٦] (٣٨) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْمُسْنِدُ الصَّالِحُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْبَعْلَبَكِّيُّ الصُّوفِيُّ[2]، بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ بِمَدْرَسَةِ الْحَنَابِلَةِ مِنْ مَدِينَةِ بَعْلَبَكَّ الْمَحْرُوسَةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ[3] سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي تَاجُ الدِّينِ عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَلْوَانَ[4]، سَمَاعًا، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو **مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ**، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَاجِبُ[5]، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي، أنا أبو

= إبراهيم عليه السلام فصحيحة ثابتة جزمًا بألفاظ متقاربة في الصحيحين وسائر دواوين الإسلام.
نعم، قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة، (١/٣٠٧): «لا يلزم من وجود كذاب في السند أن يكون الحديث موضوعًا؛ إذ مطلق كذب الراوي لا يدل علىٰ الوضع، إلا أن يعترف بوضع هذا الحديث بعينه أو ما يقوم مقام اعترافه»، قلت: نعم، لكن أمارات الوضع والتلفيق إذا ظهرت علىٰ الحديث لم يتوقف الحكم بوضعه علىٰ ذلك، وأمارات التلفيق في هذا الإسناد مع التسلسل أظهر من أن تُظهر.
وكون وجود الكذاب في الإسناد لا يستلزم الوضع؛ مسلَّم؛ لكن كون الحكم بالوضع موقوفًا علىٰ اعترافه بالكذب أو ما يقوم مقامه؛ ممنوع ليس بمسلم، وعامة أحكام الأئمة علىٰ الأحاديث بالوضع لم تراع هذا القيد، بل لم يأخذ الأئمة في الحكم علىٰ الحديث بالوضع أن يكون في السند كذابٌ أصلًا فضلًا عن هذا القيد، فتأمل هذا.

(١) كذا لقبه المصنف في مسلسلاته، الحديث الرابع، (ص: ٤٣٥).

(٢) انظر ترجمته في المشيخة رقم (٤).

(٣) ساقطة من الأميني.

(٤) تقدمت ترجمة التاج عبد الخالق، والإمام ابن قدامة وشيخه ابن البطي في الحديث رقم [٤٨]، وقد روىٰ المصنِّف عن شيخه البعلبكي عن التاج عن ابن قدامة في الرواية السابقة له عنه، رقم [٤٨]، وقد قدَّمنا في ترجمة البعلبكي شيخ المصنف أنه أخذ عن شيخه التاج عبد الخالق: مسألة العلو والنزول لابن قدامة، فهذا مصدر الرواية.

(٥) هو ابن البطي، تقدَّم التعريف به في الحديث رقم [٤٨]. ووقع في اسمه هنا اختصار وتحريف.=

عَبْد الله مُحمَّدُ بْنُ أبي نَصْرٍ الحُمَيْدِي[(١)]، ويَدُه على كَتِفي، أَنَا أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ النُّعْمَانِ[(٢)]، وَيَدُهُ عَلَى كَتِفِي، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَافِظُ[(٣)]، وَيَدُهُ عَلَى كَتِفِي، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ

= قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته على المصنِّف: «هذا خطأ في موضعيْن، إنما هو أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان بالتكبير، وهو ابن البَطِّيّ المشهور، أحد مسندي بغداد ومكثريها، توفي سنة أربع وستين وخمسمئة، عن سبع وثمانين سنة»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٨).

(١) هو محمد بن أبي نصر فتُّوح بن عبد الله بن فتُّوح بن حُمَيْد بن يصل، الحافظ أبو عبد الله الأَزْديّ الحُمَيْديّ الأندلسيّ المَيُورقيّ. قال الذهبي ـ باختصار ـ: سمع الكثير ورحل وتعب، وكان من كبار الحفّاظ. وكان ثقة، متدينًا، بصيرًا بالحديث، عارفًا بفنونه، خبيرًا بالرجال، لا سيما بأهل الأندلس وأخبارها، مليح النّظم، حَسَن النَّغْمة في قراءة الحديث، صيِّنًا ورِعًا، جيّد المشاركة في العلوم، وكان ظاهريّ المذهب، ويُسِرّ ذلك بعض الشيء. سمع بالأندلس، ومصر، والشّام، والحجاز، وبغداد واستوطنها، وكان من كبار أصحاب أبي محمد بن حزْم الفقيه، وأخذ عنه أكثر كُتُبه، وسمع أبا عمر بن عبد البَرّ. ورحل وسمع بإفريقية ومكة ومصر ودمشق وبغداد، روى عنه شيخه الخطيب في مصنَّفاته، وأبو نصر بن ماكولا، وطائفة آخرهم أبو الفتح ابن البطّيّ ـ الذي معنا في الإسناد ـ. توفي: (٤٨٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦١٧/١٠).

(٢) هو إبراهيم بن سعيد بن عبد الله بن عبد الله، أبو إسحاق النعماني مولاهم، المصري، الكتبي، الوراق، الحبال، الفراء. المشهور بالحبال. قال الذهبي ـ باختصار ـ: الإمام، الحافظ المتقن، العالم، من أولاد عبيد القاضي بن النعمان المغربي، العبيدي، الغالي. سمع جماعةً، منهم الحافظ عبد الغني بن سعيد وكان آخر من سمع منه، وأبو سعد الماليني ـ الآتي ـ. ولم يرحل. وقد خرج لنفسه عوالي سفيان بن عيينة، وكان يتجر في الكتب ويخبرها، وحصل من الأصول والأجزاء ما لا يوصف كثرة. حدث عنه: أبو عبد الله الحميدي ـ السابق معنا ـ، وغيره. توفي: (٤٨٢ هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٤٩٥/١٨).

(٣) تحرفت كنيته في الأصل إلى «أبي سعيد»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٤٣)، وعند الأميني: «أبو الحسن».

وكما ذكرنا فقد تحرفت كنيته من أبي سعد. قال ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته على المصنِّف: «قوله في الحديث المذكور: أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن أحمد الحافظ.=

بْنُ عِيسَىٰ الْفَرَضِيُّ[١] ، وَيَدُهُ [/١١٨أ] عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَىٰ الْوَكِيلُ الْمَكِّيُّ[٢] ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عُمَرَ بْنِ هِلَالِ بْنِ الْعَلَاءِ الْبَاهِلِيُّ[٣] ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، .....

= إنما هو: أبو سعْد ـ بسكون العين المهملة تليها الدال المهملة من غير مثناة تحت قبل الدال ـ ، وهو الحافظ أبو سعد الماليني الهروي الصوفي» ، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية ، (ص: ٤٨٨).

وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن الخليل الأنصاري ، الحافظ أبو سعد الهروي الماليني. قال الذهبي ـ باختصار ـ: الصوفي الصالح ، طاووس الفقراء ، سمع بخراسان ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والنواحي ، جماعةً كثيرة وحدَّث عنهم ، وكتب من الكتب الطوال ما لم يكن عند غيره. قال الخطيب: كان ثقة متقنًا صالحًا. توفي: (٤١٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام ، ت بشار ، (٩/٢٠٠).

(١) في طبعة الأميني ، (ص: ٨٥): «القرظي» ، وهو تحريف مخالف لما في الأصل وسائر مصادر التخريج ومسلسلات المصنف. ولم أقف علىٰ ترجمته ، بل ولا روايته ، غير هذه.

(٢) استدرك الحافظ ابن ناصر في ذلك الاسمِ علىٰ المصنِّف ، فقال: «إنما هو أحمد بن الحسن بن محمد المكي.

والحديث مخرَّج من التذكرة لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ، وفيها: أخبرنا أبو الحسن أحمد بن الحسن بن محمد المكي ويده علىٰ كتفي ، قال: حدثنا أبو عمرو هلال بن العلاء فذكره.

كذا وقع في روايتنا بـ التذكرة: أبو عمرو ، وإنما هو: هلال بن العلاء بن هلال الباهلي الرقي الحافظ». النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية ، (ص: ٤٨٨).

قلت: قال الذهبي في ميزان الاعتدال ، (١/٩١): «كان بعد الثلاثمئة. رمىٰ بالكذب من أهل جرجان. زعم أنه من ولد جرير. كذبه أبو زرعة الكشي». وكذبه الدارقطني كما في سؤالات السهمي ، (١٥٤) ، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء ، (٢١): ليس بثقة.

(٣) وردت كنيته هنا أبو محمد. فاستدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي علىٰ المصنِّف. فقال: «وقول المخرِّج: «أبو محمد هلال بن العلاء غير معروف» ، وإنما أبو محمد كنية والده العلاء بن هلال بن عمر بن هلال ، محدِّثُ الجزيرة ، روىٰ عنه ابنُه المذكور مناكير فيما ذكره النسائي في ترجمة ولده هلال ، وقال: «فلا أدري الريب منه أو من أبيه»» النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية ، (ص: ٤٨٨ ـ ٤٨٩). =

حَدَّثَنِي أَبِي[(١)] ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرَ[(٢)] ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي: **«حَدَّثَنِي الصَّادِقُ النَّاطِقُ رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَمِينُهُ عَلَىٰ وَحْيِهِ جِبْرِيلُ عليه السلام[(٣)] ، وَيَدُهُ عَلَىٰ كَتِفِي ، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْرَافِيلَ يَقُولُ:**

= **قلت**: هو هلال بن العلاء بن عمر بن هلال بن أبي عطية أبو عمر الباهلي الرقي. حدث عن: أبيه، الآتي، وجماعة، وعنه الطبراني والنسائي وخيثمة. قال النسائي: لا بأس به، روىٰ أحاديث منكرة عن أبيه، لا أدري الريب منه، أو من أبيه. ونقل ابن عساكر عن النسائي أنه قال: صالح. وقال في الضعفاء في ترجمه أبيه: روىٰ عنه ابنه هلال غير حديث منكر، فلا أدري منه أتي أو من ابنه. وقال ابن أبي حاتم: سمع أبي منه بالرقة، وكتب إلي ببعض فوائده، سمعت أبي يقول: هو صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: إمام أهل الجزيرة في وقته بلا مدافعة. انظر: الجرح والتعديل، (٧٩/٩)، شيوخ النسائي، رقم (١٦٣)، المعجم المشتمل لابن عساكر، رقم (١١٢٤)، ضعفاء الدارقطني، (٤٣٦)، الإرشاد للخليلي، (٤٧٥/٢).

(١) هو العلاء بن هلال بن عمر بن هلال الباهلي، أبو محمد الرقي. قال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: هلال بن العلاء بن هلال روىٰ عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدرىٰ منه أتي أو من أبيه. وقال أبو بكر الخطيب: في بعض حديثه نكرة. انظر: الجرح والتعديل، (٣٦١/٦)، وتهذيب الكمال، (٥٤/٢٢)، روىٰ له النسائي، قال الحافظ في التقريب: فيه لين.

(٢) عند الأميني: «عمرو»، ورجع في الهامش فترجمه: عبيد الله بن عمر!

(٣) علىٰ هذا الموضع من مسلسلات المصنِّف قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: «سقط من إسناد هذا الحديث عند المخرِّج أيضًا ذكر جبريل عليه السلام بعد قوله: حدثني رسول الله ﷺ ويده علىٰ كتفي، قال: حدثني الصادق الناطق رسول رب العالمين وأمينه علىٰ وحيه جبريل ويده علىٰ كتفي، قال: سمعت إسرافيل، وذكر بقيته، وهو ثابت في رواية الحميدي وابن بُريه والفقيه سلطان عن الحبال عن أبي سعد الماليني»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٩).
قلت: جاء هنا في كتابنا علىٰ الصواب، وفيه أنّ المصنِّف كان يراجع ويحرر ويصحح، وربما يكون قد استفاد من هذه الاستدراكات عينها.

سَمِعْتُ الْقَلَمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللَّوْحَ يَقُولُ: سَمِعْتُ اللهَ ﷻ مِنْ فَوْقِ الْعَرْشِ يَقُولُ لِلشَّيْءِ: كُنْ، فَلَا تَبْلُغُ الْكَافُ النُّونَ حَتَّىٰ يَكُونَ مَا يَكُونُ»[(١)].

(١) ابن قدامة في إثبات صفة العلو (١٤)، ومن طريقه المصنف في مسلسلاته، الحديث الرابع، (ص: ٤٣٥)

إسناد **باطل**: فيه الفرضي؛ مجهول، والمكي؛ كذاب، والعلاء بن هلال: ضعفه أبو حاتم، كما تقدَّم في التعريف بهم. والحارث الأعور متهم.

والحديث باطل:

أخرجه أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبال في جزء من حديثه ق (٣)، ومن طريق الحبّال: محمد بن أبي نصر الحميدي في أخبار وأشعار له، (١١٢٩)، وفي التذكرة له، (٦)، ومن طريق الحميدي: ابن قدامة في إثبات صفة العلو (١٤)، وكذا الذهبي في العلو (٧٣)، وكذا الكلاعي في مسلسلاته (٦١)، وكذا الكازروني في مسلسلاته، (ص: ٢٠١)، النوع الرابع والأربعون، وكذا السخاوي في الجواهر (٧٦/أ ـ ب، ٧٧/أ)، والأيوبي في المناهل السلسلة، (ص: ٧٥)، وكذا الفاداني في العجالة (٩٥)، كلهم من طريق ابن قدامة، عن الحميدي، عن الحبال.

وزاد محقق مسلسلات المصنف في تخريجه: ابن طولون في الفهرست الأوسط، (١/٢١٦/ بتحقيقه)، والأسكداري في طنين المجلجلات، (٦٧٨/ رقم ٢٨٠/بتحقيقه)، ليسا عندي.

وفي بعض إسناده اختلاف واضطراب، حكاه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته على المصنف، فقال: «وقد رواه أبو الحسن بن محمد بن علي بن محمد ابن بُرَيه عن شيخ الحميدي أبي إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله ابن الحبّال الحافظ، وذكر شيخ الماليني أنه أحمد بن الحسن بن أحمد المكي، لكنه زاد في روايته عن المكي المذكور: «قال: حدثني أبي ويده على كتفي، قال: حدثنا أبو عمرو هلال بن العلاء»، وذكر بقيته، فلعله سمعه من أبيه عن هلال، ثم سمعه من هلال، والله تعالى أعلم.

وقد رواه عن الحافظ أبي إسحاق الحبّال كنحو رواية الحميدي عنه بإسقاط والد المكي: الفقيهُ أبو الفتح سلطان بن إبراهيم بن المسلم بن صدقة الشافعي، قال: حدثنا الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبّال ويده على كتفي، قال: حدثنا أبو سعد أحمد بن محمد الماليني لفظًا ويده على كتفي، قال: حدثنا أبو الحسين أحمد بن عيسى الفَرَضي ويده على كتفي، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن الحسن بن محمد المكي ويده على كتفي، قال: أخبرنا أبو عمرو هلال بن العلاء فذكره» النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٨٩).=

[الحديثُ المسَلْسَلُ بِانْفِرَادِ كلِّ راوٍ بِصِفَةٍ][(١)]

حديث: من أقرَّ لي بالتوحيد؛ دخل حصني

[٥٧] (٣٩) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَمَالِيِّ زَاهِدُ عَصْرِهِ[(٢)]، أَخْبَرَنَا **الْإِمَامُ سَعِيدُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ** مُحَدِّثُ فَارِسَ فِي زَمَانِهِ[(٣)]، أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا ظَهِيرُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشِّيرَازِيُّ[(٤)] عَالِمُ وَقْتِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْحَنَفِيُّ[(٥)] مُحَدِّثُ زَمَانِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بن شَابُورَ[(٦)] الْقَلَانِسِيُّ شَيْخُ

= **قلت**: وذلك كله من وهاء الحديث.

قال الذهبي في العلو: «هذا حَدِيثٌ بِاطِلٌ، مَا حَدَّثَ بِهِ هِلالٌ أَبَدًا، وَأَحْمَدُ الْمَكِّيُّ كَذَّابٌ، رَوَيْتُهُ لِلتَّحْذِيرِ مِنْهُ»، وقال السخاوي في الجواهر: «هو باطل سندًا، وتسلسلًا، ولكن معناه صحيح». وانظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (١/١٤٨).

(١) هكذا سماه المصنف في مسلسلاته، وسماه ابن عقيلة، قال: «الحديث المسلسل بانفراد كل راو من رواته بصفة عظيمة فِي زمانه، وَهُوَ فِي فضل كلمة لا إله إلا الله»، الفوائد الجليلة، (ص: ٩١)، وقد سماه ابن ناصر الدين الدمشقي «المسلسل بترجمة الرواة».

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٨).

(٣) هو الكازَروني صاحب المسلسلات، تقدَّم التعريف به في الحديث رقم [٥٢].

(٤) انظر التعريف به في الحديث رقم [٥٣].

(٥) هو عماد الدين أبو طاهر عبد السلام بن أبي الربيع محمود بن محمد بن محمود بن محمد بن أبي الربيع الشيرازي المحدث. قال ابن الفوطي: كان من العلماء المتبحّرين والحفّاظ المحدّثين، بقية الأكابر والأعيان، سافر في طلب الحديث وسمع الحفاظ والمشايخ بفارس والعراق، وصنَّف في علم الحديث كتاب «صنوان الرواية وقنوان الدراية»، وكتاب «نخبة المعلي ونزهة المحلي»، وكتب مشيخةً تحتوي على قريب ثلاثمئة شيخ، حصلوا له بالقراءة والرواية والإجازة، وبقي إلى سنة خمسين وستمائة. انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب، (٢/٩٧)، وشد الإزار، (ص: ٥٧). **قلت**: ترجمة هذا والذي قبله: عزيزة، وكلاهما شيرازي، وكذا الكازروني صاحب المسلسلات، فهذا إسناد شيرازي نيسابوري.

(٦) كذا في الأصل، ولدى الطنطاوي، (ص: ٤٤) بالمعجمة، وعند الأميني، (ص: ٨٦):=

عَصْرِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْآدَمِيُّ(١) إِمَامُ أَوَانِهِ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَان بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ نَادِرَةُ دَهْرِهِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ [/١٨ب] أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ(٢) غَرِيبُ وَقْتِهِ، حَدَّثَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَحْمِش(٣) الزِّيَادِيُّ(٤) فَرِيدُ دَهْرِهِ، حَدَّثَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمٍ الْبَلَاذُرِيُّ(٥) حَافِظُ زَمَانِهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ

= «شاهور»! وترجم لشخص آخر، وكان قد أثبته في الموضع السابق [٥٣]: «شابور»، والصواب فيه بالسين: «سابور»، كما نص على ذلك ابن نقطة، كما بيّناه في رقم [٥٣].

(١) انظر التعريف به في رقم [٥٣].

(٢) هو أحمد بن عبد الملك بن علي بن أحمد بن عبد الصمد بن بكر، أبو صالح النيسابوري. قال الذهبي: المؤذن الحافظ الصوفي، محدث نيسابور. سمع جماعة، منهم أبو طاهر الزيادي، الآتي. توفي: (٤٧٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٢٨٦).

(٣) في الأصل على الصواب، وكذا لدى الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٤) «محش»، وهو تحريف.

(٤) هو محمد بن محمد بن مَحْمِش بن علي بن داود الفقيه، أبو طاهر الزيادي الأديب الفقيه الشافعي. قال الذهبي: كان يسكن ميدان زياد بن عبد الرحمن من نيسابور، فنسب إليه، وكان أبوه من أعيان العباد. وكان إمام أصحاب الحديث بنيسابور، وفقيههم، ومفتيهم بلا مدافعة، وكان متبحِّرًا في علم الشروط، قد صنف فيه كتابًا، وله معرفة قوية بالعربية. توفي: (٤١٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/١٥٨). وقال السمعاني في الأنساب، (٦/٣٦٠): إنما قيل له الزيادي لأنه كان من موالي زياد بن أبي سفيان أمير العراقيْن. قلت: هذا غير ما قال الذهبي.

(٥) قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في استدراكاته على المصنِّف: «إنما كنية البلاذري هذا: أبو محمد، وكذا قاله الحاكمُ أبو عبد الله في جزئه المعروف بـ«المئة»، وسماه: «فوائد الفوائد»: حدثنا أبو محمد أحمد بن محمد بن هاشم البلاذري الحافظ، وذكره. قال الحاكم: لم نكتبه إلا عنه. ورواه الحاكمُ أيضًا في كتابه: «الأحاديث الألف التي يعز وجودها»، فقال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد الجلال الرومي، قال: حدثني أبو محمد البلاذري، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن علي إمام عصره، قال: حدثني أبي محمدُ بن علي السيد المحجوب، فذكره. وكذا كنّاه أبا محمد الحافظُ أبو طاهر السِّلفي في كتابه: «شرط القراءة=

بْنِ عَلِيٍّ[(١)] إِمَامُ عَصْرِهِ، حَدَّثَنَا أَبِي الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ[(٢)] السَّيِّدُ الْمَحْجُوبُ، حَدَّثَنَا أبي[(٣)] عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ الرِّضَىٰ، حَدَّثَنَا أَبِي مُوسَىٰ بْنُ جَعْفَرٍ الْكَاظِمُ، حَدَّثَنَا أَبِي

= علىٰ الشيوخ». والبلاذُري هذا هو الصغير، استشهد بالطابران علىٰ مرحلةٍ من نيسابور في سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة. أما البلاذري الكبير فمن طبقة أبي داود السجستاني، اسمه أحمد بن يحيىٰ بن جابر أبو جعفر، وقيل: أبو الحسن أخباري شاعر، له تاريخ وغيره. نعم، في شيوخ أبي طاهر الزيادي: أبو حامد أحمد بن محمد، وهو ابن بلال الذي روىٰ عنه الحديثَ المسلسل بالأولية»، النكت الأثرية، (ص: ٤٩٨). **قلت**: وفي كلام ابن ناصر هذا فوائد: التعريف بهذا البلاذري، وتصحيح كنيته، وذكر بعض مصادر تخريج هذا الحديث العزيز جدًّا ـ كلها ليست تحت يدِنا وما أعلمها موجودةً ـ، وفيه بيان سبب الوهم في تلك الكنية بسبب هذا الشيخ الذي لأبي طاهر الزِّيادي في المسلسل بالأولية.

قلت: البلاذري الصغير هذا له ترجمةٌ في السير (٣٦/١٦)، مما قال فيها: الإمام، الحافظ، المفيد الواعظ، شيخ الجماعة، قال أبو عبد الله الحاكم: كان أوحد عصره في الحفظ والوعظ، وكان شيخنا الحافظ أبو علي ومشايخنا يحضرون مجلسه، ويفرحون بما يذكره علىٰ رؤوس الملأ من الأسانيد، ولم أرهم قط غمزوه في إسناد أو اسم أو حديث. سمع جماعة كثيرة بالعراق وخراسان وخرج صحيحًا علىٰ وَضْع صحيح مسلم، إلىٰ أن قال: واستشهد بالطابران وهي مرتحله من نيسابور سنة تسع وثلاثين وثلاث مئة. قلت: كان قد انتخب علىٰ حاجب الطوسي وغيره. وهذا هو البلاذري الصغير. فأما البلاذري الكبير، فهو أحمد بن يحيىٰ صاحب (التاريخ الكبير) حافظ أخباري علامة، أدرك عفان بن مسلم ومن بعده، يعد من طبقة أبي داود صاحب السنن.

(١) لم أقف له علىٰ ترجمة. لكن ذكر الطبري في تاريخه في حوادث (٣٠٢هـ) قصةً جاء فيها خبر رجل ادعىٰ عند المقتدر أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسىٰ بن جعفر، ثم ظهر أنه دعيٌّ، انظر: تاريخ الطبري، (٥٠/١١). فإن يكن هو فحسبك. ولكن عندي في هذا الإسناد كلام آخر انظره في التخريج المفرد [٥٧]، فإنه تعيَّن عندي أنه محمد بن الحسن العسكري، الملقب بالمهدي عند الإمامية.

(٢) لم أقف له علىٰ ترجمة. ولم أجد من تلقَّب من أهل البيت بالمحجوب. وستعرف أنه الحسن العسكري، كما بينته في التخريج المفرد [٥٧].

(٣) هذا الأشبه بالأصل، وهو الصواب بحسب سياقة الإسناد، كما يتبين من الاسم الذي بعده، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٤٤): «ابن علي»، وهي علىٰ الجادة لدىٰ الأميني.

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ، حَدَّثَنَا أَبِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ، حَدَّثَنَا أَبِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ، حدَّثَنا أَبِي الْحُسَيْنُ بنُ عليٍّ سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ(١)، حَدَّثَنَا أَبِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ سَيِّدُ الْأَوْلِيَاءِ، أَخْبَرَنِي سَيِّدُ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ سَيِّدُ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: قَالَ اللهُ سَيِّدُ السَّادَاتِ: إِنِّي أَنَا اللهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، مَنْ أَقَرَّ لِي بِالتَّوْحِيدِ؛ دَخَلَ حِصْنِي، وَمَنْ دَخَلَ حِصْنِي؛ أَمِنَ مِنْ عَذَابِي**»(٢).

كَذَا وَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا السِّيَاقِ مِنَ الْمُسَلْسَلَاتِ السَّعِيدِيَّةِ(٣)، وَالْعُهْدَةُ(٤) فِيهِ عَلَى الْبَلَاذُرِيِّ(٥). وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) هنا اضطراب في المخطوط، وتصحيح على الهامش، وأسماء مضروب عليها، والمثبت هو الصحيح بحسب سياقة الإسناد، وكذا أثبته الأميني على الصواب، واضطرب على الطنطاوي ففسد، (ص: ٤٤): «حدثنا أبي الحسين بن الحسين ابن سيد الشهداء»!

(٢) الكازروني في مسلسلاته (خ)، ق (٦٥) (النوع التاسع والعشرون)، ومن طريقه: المصنف في مسلسلاته، الحديث العاشر، (ص: ٤٥٣).
إسناده **ضعيف جدًّا**: مسلسل بالمجاهيل، وفي هذا الإسناد تحريف وإعضال، بيّنا الصواب فيه على الجادة في التخريج المفرد [٥٧]، والحديث **موضوع**.

(٣) كذا على الصواب في الأصل، مع عُسر في رسمها، ولذا اشتبهت على الطنطاوي، (ص: ٤): «السعيدة»، وأثبتها الأميني على الصواب.

(٤) على الصواب في الأصل، وكذا عند الأميني، أما الطنطاوي، (ص: ٤٤) فقرأها: «العمدة»، وكذا محقق مسلسلات المصنف، (ص: ٤٥٤)، والمثبت هو الصواب، ويدل عليه نقل المرتضى الزبيدي الآتي، وفهمه للعبارة. وسياقها ظاهر.

(٥) عبارة المصنف مشيرة إلى عدم وثاقته، كما فهم المرتضى، قال كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، (١/٣٧٢ ـ حداد): «أخرجه ابن الجزري، وقال: هكذا هو في المسلسلات السعيدية، يعني به محمد بن مسعود الكازروني، قال: والعهدة فيه علي البلاذري، أي هو متكلم فيه»، وقد تقدم الكلام على البلاذري وأنه حافظ وثقه الحاكم ثم الذهبي. ولكن يبدو أنه خفي على المصنِّف، خاصة أنه التبس في كنيته، فآفة هذا الإسناد ليست منه كما تقدَّم.

[المسَلْسَلُ بِوَصْفِ الثِّقَةِ]

الحديث عن عليٍّ ﷺ في الاستحلاف في الحديث مسلسلًا بوصف الثقة

[٥٨] (٤٠) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ جَمَالُ[١] الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّرَمَرِّيُّ[٢] ﷺ مُشَافَهَةً، وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو الشَّامِ[٣] مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدِ[٤] بْنِ مَحْمُودٍ الدَّقُوقِيُّ[٥][٦]، وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَحْمَدَ

(١) على الصواب في الأصل، ولدى الأميني، وعند الطنطاوي، (ص٤٤): «جلال»، وزاد بعدها «بن»، فصار الاسم عنده: «جلال الدين بن يوسف بن»، وهو خطأ.

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٢).

(٣) كذا في الأصل، ولدى الطنطاوي، (ص: ٤٤)، وهو تحريف، والصواب: «أبو الثناء»، وأثبته الأميني على الجادة.

(٤) كذا في الأصل، والمطبوعتين. والصواب كما في مصادر ترجمته: «علي».
وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي على المصنف، في النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١)، وسيأتي أيضًا في رقم [٦٦].

(٥) كذا في الأصل على الصواب، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٤): «الدقوني»، تصحيف، وأثبته الأميني على الصواب.

(٦) هو محمود بن علي بن محمود، ابن مقبل العراقي، تقي الدين الدَّقوقي الحنبلي، قال الصفدي: «الإمام المتقن محدّث بغداد، شيخ المستنصرية، طلب هو بنفسه يسيراً، وكان يحدّث الناس على كرسي ببغداد، ويحضره خلق عظيم ويأتي بكل نفيس، وله نثر ونظم ومعرفة بالنحو واللغة، وكان يعظ في الأعزّية». (ت: ٧٣٢هـ). أعيان العصر وأعوان النصر (٥/٤٠٦)، وانظر: الدرر الكامنة، (٦/٨٨).
والدَّقوقي نسبة إلى دَقُوقاءَ، قال ياقوت في معجم البلدان، (٢/٤٥٩): «بفتح أوله، وضم ثانيه، وبعد الواو قاف أخرى، وألف ممدودة ومقصورة: مدينة بين إربل وبغداد معروفة، لها ذكر في الأخبار والفتوح، كان بها وقعة للخوارج». وقيَّده ابن ناصر بفتح الدال، وقال الذهبي: «محدث بَغْدَاد فِي وقتنا تَقِيّ الدّين مَحْمُود بن عَليّ بن مَحْمُود، عذب الْقِرَاءَة، فصيح الْعبارَة، يحضر مَجْلِسه نَحْو الْأَلْفَيْنِ»، قال ابن ناصر الدين: «قلت: سمع الدقوقي هَذَا بقرَاءَته كثيرًا على جمَاعَة، مِنْهُم عبد الصَّمد بن أبي الْجَيْش...»، توضيح المشتبه (٤/٣٨). قلت: وهو الآتي.

ابْنِ أَبِي الْجَيْشِ الْبَغْدَادِيُّ(١)، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ(٢)، وَكَانَ ثِقَةً، قَالَ: أَخْبَرَنَا **وَالِدِي**(٣)، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ(٤)، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ(٥) [/١٩أ]، وَكَانَ ثِقَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو حَفْصِ بْنُ شَاهِينَ(٦)، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ(٧)، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

(١) هو عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش، الإمام المقرئ، المجود، الزاهد، القدوة، مجد الدين، أبو أحمد الحنبلي، البغدادي، (ت: ٦٧٦ هـ)، تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣١٤/١٥).

(٢) هو يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله، الصاحب العلامة محيي الدين، أبو المحاسن ابن الإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي، البكري، البغدادي، الحنبلي، أستاذ دار المستعصم بالله (ت: ٦٥٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٥٤/١٤).

(٣) والده الإمام ابن الجوزي، (ت: ٥٩٧هـ)، أحد الأعلام.

(٤) هو محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم، الشيخ أبو منصور البغدادي، المقرئ، الدباس. قال الذهبي: شيخ معمر، ثقة، إمام صالح، بارع في القراءات، صنف فيها كتاب: المفتاح، وغيره، وتصدر للإقراء، وطال عمره. سمع: أبا بكر الخطيب، والصَّرِيفيني، وجماعةً، قال الذهبي: وأجاز له أبو محمد الجوهري، وتفرد بها، ـ قلت: وهو الآتي ـ. وروى عنه أبو القاسم بن عساكر، وأبو موسى المديني، وابن السمعاني، وابن الجوزي. (ت: ٥٣٩هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧١٨/١١).

(٥) هو الحسن بن علي بن محمد بن الحسن، أبو محمد الجوهري الشيرازي، ثم البغدادي. قال الذهبي: مسند العراق، بل مسند الدنيا في عصره. سمع أبا بكر القَطيعي، وأبا عبد الله العسكري، وخَلْقًا، وحدث عن القَطيعي بمسند العشرة، وبمسند أهل البيت من مسند الإمام أحمد. وروى عنه أبو نصر بن ماكولا الحافظ، وأبو الغنائم محمد بن علي النرسي، وغيرهما، قال الذهبي: وآخر من روى عنه بالإجازة أبو منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون، ـ قلت: وقد تقدَّم ـ. (ت: ٤٥٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٥/١٠).

(٦) هو عمر بن أحمد بن محمد بن حسن بن شاهين، أبو حفص الشاهيني الفارسي السمرقندي. قال الذهبي: مسند تلك الديار. عاش نيفًا وتسعين سنة. (ت: ٤٥٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٥١/١٠).

(٧) هو أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني. ابن الإمام ابي داود صاحب السنن.=

خَشْرَمٍ[(١)]، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَكَانَ ثِقَةً، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمِسْعَرٌ، وَكَانَا ثِقَتَيْنِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ[(٢)]، قَالَ وَكِيعٌ: وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ[(٣)] الْوَالِبِي[(٤)]، وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ[(٥)]، وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي غَيْرُهُ؛ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي؛ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنَا، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ[(٦)]، قَالَ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يُصِيبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُصَلِّي**

= قال الذهبي: «الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ بغداد، صاحب التصانيف، كان من بحور العلم، بحيث إن بعضهم فضله على أبيه. صنف: السُّنَن، والمصاحف، وشريعة المقارئ، والناسخ والمنسوخ، والبعث، وأشياء». روى عن: أبيه، وأحمد بن صالح، وإسحاق الكوسج، والحسن بن أحمد بن أبي شعيب، وعمرو بن علي الفلاس، وعلي بن خشرم. ـ قلت: وهو الآتي ـ. حدث عنه: خلق كثير، منهم: ابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو طاهر المخلص، وأبو حفص بن شاهين. قلت: وقد تقدَّم. (ت: ٣١٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٣/٢٢١).

(١) هو علي بن خَشرم بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال، أبو الحسن المروزي، ابن أخت بشر الحافي. سمع جماعةً منهم وكيع، وهو شيخه هاهنا، وعنه جماعة منهم مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وابن أبي داود، وقد تقدّم. (ت: ٢٥٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١١/٥٥٢).

(٢) هو عثمان بن أبي زرعة الثقفي، وثقه أحمد ويحيى وغيرهما، روى له الجماعة إلا مسلمًا.

(٣) كذا في الأصل، ولدى الطنطاوي، والصواب: «ربيعة»، كما هو معروف في ترجمته، وأثبته الأميني، (ص: ٨٨) على الصواب.
والصواب: علي بن ربيعة بن نضلة، الوالبي، قال في التقريب، (ص: ٦٩٦): «ثقة من كبار الثالثة». قال السمعاني في الأنساب، (١٣/٢٧٤): «هذه النسبة إلى والِبَة، وهي حي من بني أسد».

(٤) على الصواب في الأصل، ولدى الأميني، وعند الأميني: «الوالي»، تصحيف.

(٥) عند الأميني: «الحكيم».

(٦) زاد الأميني: «أن رسول الله ﷺ».

رَكْعَتَيْنِ وَيَسْتَغْفِرُ اللهَ ؛ إِلَّا غُفِرَ لَهُ»[١].

[المسلسل بقول: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ]

طريق آخر لحديث الاستحلاف مسلسلًا بقول: والله إنه لحقٌّ إن شاء الله

[٥٩] (٤١)[٢] وَأَخْبَرَنَا شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْحُفَّاظِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُحِبِّ[٣] ، مُشَافَهَةً ، وَوَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، أَنَا الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَمْزَةَ الْحَنْبَلِيُّ[٤] ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيُّ[٥] ،

(١) لم أقف عليه في المسلسلات المطبوعة للمصنف ، وقد رواه المصنِّف بإسناده إلى مسلسلات ابن الجوزي ، لكن لم أقف عليه فيها . وهو مروي في مسلسلات الكازروني بإسناده إلى مسلسلات ابن الجوزي ، (٧٢) النوع الخامس والثلاثون ، ورغم أن التسلسل المذكور عند المصنف في إسناده أبو حفص بن شاهين ، فقد أخرجه ابن شاهين في الترغيب ، من طريق غير هذا ، دون تسلسل ، وقد نبهت عليه في موضعه من التخريج المفرد .
والحديث بإسناده ومتنه معروف في دواوين السنة ، لكن لم أقف على من ذكره بهذا التسلسل ـ وهو التسلسل بالثقات ، أو بصيغة: وكان ثقة ـ ، إلا المصنف ، في مسلسلاته (ق٤ ـ ٥) مخطوط بدار صدام للمخطوطات في العراق ، كما في: مباحث في الحديث المسلسل لأحمد الفياض ، في مقدمة تحقيق: مسلسلات العلائي ، (ص: ١٦١) ، ولم أقف عليه في مسلسلاته المطبوعة بتحقيق الشبراوي ، ومن طريق المصنف ـ ابن الجزري ـ السخاوي في الجواهر المكللة (خ) (٣٨ أ ـ ب) .
وهذا إسناد **ضعيف** ، لأجل الكلام في أسماء بن الحكم الفزاري ، مجهول ، انظر تحرير الكلام فيه في التخريج المفرد رقم [٥٨ ـ ٦٠] ، والحديث **منكر فيما يتعلق بالاستحلاف**: من حديث علي ، ولمتنه شواهد **صحيحة** .

(٢) هذا الحديثُ ساقط من طبعة الأميني ، (ص٨٨) .

(٣) هو الحافظ الصَّامت ، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٦) .

(٤) هو أبو الربيع ، تقي الدين ، قاضي القضاة بدمشق ، الصالحي المقدسي ، (٧١٥هـ) ، انظر: ذيل التقييد ، (٢/٧) .

(٥) هو جعفر بن علي بن أبي البركات هبة الله ، أبو الفضل الهمداني الإسكندراني ، قال الذهبي: المقرئ المجوِّد المحدث الفقيه المالكي . قرأ الفقه ، وقرأ بالروايات للسبعة ، ويعقوب . . . ،=

وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، أَنَا الْقَاضِي الشَّرِيفُ أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ الْعُثْمَانِيُّ(١)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُشَرَّفِ(٢)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ(٣)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا وَالِدِي الْحَسَنُ(٤)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا أَبُو عُمَرَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْحَسَنِ السُّلَمِيُّ(٥)(٦)، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ بْنُ

= ثم سمع الحديث وله أربع وعشرون سنة من السِّلفي. ونسخ، وقابل، وحصل الفوائد. وسمع من أبي محمد العثماني، وهو الآتي. (ت: ٦٣٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/٢٠٧)، وذيل التقييد، (١/٤٩٦).

والهمْداني: بسكون الميم، نسبة إلىٰ هدمان باليمن، انظر: الأنساب للسمعاني، (١٣/٤١٩).

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيىٰ بن إسماعيل السكندري، قال الذهبي: القاضي الإمام المحدث. **قلت**: المعمَّر، التالي في الرتبة للسِّلفي، نسبه ينتهي إلىٰ عثمان بن عفان ﷺ، (ت: ٥٧٢هـ)، انظر: السير، (٢٠/٥٩٦). قلت: كنّاه المصنِّف هاهنا أبا الفضل، والمعروف في ترجمته أن كنيته: أبو محمد. وانظر ما سيأتي في الحديث رقم [٧٠].

(٢) الأنماطي السكندري، سمع منه السِّلفي، وقال: زوَّر سماعاتٍ، (٥١٧هـ)، انظر: الميزان، (٣/١٥٦). والمشرَّف بالتشديد والفتح، انظر: تكملة إكمال الكمال للصابوني، (ص: ١١٦).

(٣) القاسم الضرَّاب، محدث مصري، مكثر عن أبيه. قال ابن ماكولا: سمعنا منه شيئًا صالحًا، الإكمال، (٥/٢٠٧).

(٤) أبو محمد الغساني الضرَّاب، المحدث المصري، راوي المجالسة عن الدينوري، (٣٩١هـ)، انظر: حسن المحاضرة، (١/٣٧١).

(٥) في طبعة طنطاوي (ص: ٤٥) بإسقاط السلمي، وإلحاقه بالاسم الذي بعده، وهو خطأ.

(٦) عبد العزيز بن الحسن بن أحمد بن جحَّاف، أبو عمر السلمي المصري، (٣٨٠هـ)، كذا ترجمه في تاريخ الإسلام، (٨/٤٨٠)، ولم يزد علىٰ ذلك شيئًا. ولعله مَن قال عنه الحافظ في اللسان: مجهول، (٤/٣٧). وفي الجواهر المكللة والعجالة وغيرهما: أبو عمرو، والذي في النسخة: أبو عمر، وهو الموافق لما في ترجمة المذكور.

مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مَسْعَدَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ(١)(٢) ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ [١٩/ب] إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ صَفْوَانَ(٣) ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ(٤) ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ(٥) بْنِ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الطَّيَّارِ(٦) ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَمَةَ ، وَأَسْلَمُ الزُّرَقِيُّ(٧) ،

---

(١) خرج الاسمُ شائهًا في طبعة الطنطاوي ، فجعله: (أبو محمد يوسف بن محمد السلمي بن يوسف بن مسعدة الأصفهاني)! ، والسبب في ذلك أن اللَّحق (السلمي) في آخر السطر على اليسار ، فظنه مُلحقًا بالاسم الأخير في السطر ، والواقع أنه مُلحق بالاسم الأول في السطر ، وهو عبد العزيز بن الحسن .

(٢) فيه غموض ، وقد ظننته في اثنين: أبو محمد يوسف بن محمد بن يوسف الأصبهاني ، المؤذن ، (٣١٠هـ) ، تاريخ الإسلام ، (١٦٨/٧) . ولكن لم أقف على (مسعدة) في اسمه ، كما أن في تاريخ وفاته بُعدًا عن الراوي عنه ، ولا نعلم هل كان ـ عبد العزيز هذا ـ معمَّرًا أم لا!
والثاني الذي يقع معه الاشتباه ، وهو الأرجح: هو: أحمد بن محمد بن يوسف بن مَسْعَدَة بن خَبَاب وقيل: جَنَاب أبو العباس الفَزَاريُّ الأصفهاني ، (٣٢٩هـ) ، تاريخ أصبهان لأبي الشيخ ، (١٦٢/١) ، إلا أن اسمه وكنيته مختلفان ، ولكن فيه مسعدة ، وتاريخه مناسب ، كما أنهم نصوا أنه حدَّث عن ابن ديزيل ، وهذا هو الذي معنا ، فيحتمل أن يكون يوسف المذكور معنا أخاه ، ولكنني فتشت عنه فما وقفت عليه ، أو يكون ذلك محرفًا أو سهوًا من الناسخ ، ولكن نفس سياقة اسمه موجودة في كتب المسلسلات التي روت هذا الحديث ، كمسلسلات السخاوي وعقيلة والفاداني ، والله أعلم .

(٣) ينبغي أن يكون ابن ديزيل ، ثقة ثبت معروف ، (٢٨١ هـ) ، انظر: السير ، (١٨٤/١٣) . فهذا اسمه ، وهو يروي عن إسحاق الفروي . لكنني لم أقف على من ذكر في اسمه: صفوان .

(٤) الإمام المحدث العالم ، (٢٢٦ هـ) ، انظر: السير ، (٦٤٩/١٠) .

(٥) سقط لدى الطنطاوي .

(٦) ضعيف أو متروك ، مترجم في لسان الميزان ، (٥٦٨/٦) .

(٧) كذا ورد في نسختنا ، وفي سياقة في مسلسلات الكلاعي ، ثم خطَّأها ، وذكرها على الجادة: عبد الله بن سلمة بن أسلم الزرقي ، وهو الذي في الجواهر المكللة ، والفوائد الجليلة ،=

وَقَالَا[١]: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، ثَنَا أَبِي [٢] سَلَمَةُ[٣][٤]، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، وَقَالَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: مَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا سَأَلْتُهُ أَنْ يُقْسِمَ لِي لَقَدْ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِلَّا أَبُو بَكْرٍ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَصَدَقَ وَاللهِ أَبُو بَكْرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا ذَكَرَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فَقَامَ عِنْدَ ذِكْرِهِ إِيَّاهُ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ؛ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ ذَنْبَهُ ذَلِكَ**»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ[٥].

= والعجالة، فيكون هذا تحريفًا من بعض الرواة. وفي الجملة فهذا الإسناد فيه تخليط وأغلاط، كما بيّناه في التخريج المفرد.

(١) كذا في الأصل، بناء على الخطأ السابق ذكره في الإسناد.

(٢) لدى الطنطاوي: «أبو».

(٣) أبي سلمةُ: فاعل وبدل منه، وليس سلمة مضافًا إليه مجرورًا، لأن التركيب ليس تركيبًا إضافيًّا لكُنيةٍ كما قد يتبادر، فهو على نمط: جاء أخي زيدٌ.

(٤) سلمة بن أسلم من نوع المتشابه في الحديث، فسَلَمة بن أسلَم بن حريش الأنصاري، صحابي بدري، والذي معنا في الإسناد: سَلَمَة بن أسْلم الرَّبَعي، وقيل الجهني، نص عليه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم، (٨٩/١)، وقال: «مَدَنِيٌّ، حَدَّثَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ»، وساق له إسنادًا بالسياقة التي معنا: بإسناده إلى: إبراهيم بن الحسين الهمذاني، ثنا محمد بن إسماعيل الجعفري، حدثني عبد الله بن سلمة، عن أبيه سلمة بن أسلم قال: سمعت أنس بن مالك، . . . ، انتهى. قلت: وهذه نكتة حسنة. ولم أجد فيه كلامًا في الجرح والتعديل.

(٥) لم أقف عليه في مسلسلات المصنف المطبوعة بتحقيق الشبراوي، ورواه بهذا التسلسل الكلاعي في المسلسلات، (١٧)، وكذا السخاوي في الجواهر المكللة، (خ) (٥٢ ب ـ ٥٣ أ)، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (١٥٥ ـ ١٥٦)، ولكن باختلاف في إسناده، وجعلوه عن أبي هريرة عن عليّ، كما بينتُه في التخريج المفرد [٥٨ ـ ٦٠]، تحت حديث عليّ، من طريق المقبري.
إسناد **موضوع**: فيه مجاهيل، وعلي بن المشرف، ضعيف، ومحمد بن إسماعيل الجعفري، متروك، وعبد الله بن سلمة بن أسلم، ضعفه الدارقطني، والحديث بهذه السياقة بالتسلسل:=

[حديثُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الاسْتِحْلَافِ عَلَى رِوَايَةِ الحَدِيثِ واسْتِثْنَاءِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

طريق آخر لحديث الاستحلاف من غير التسلسل

[٦٠] (٤٢) وَأَخْبَرَنَا أَعْلَى مِنْ هَذَا بِدَرَجَتَيْنِ، وَهُوَ أَتَمُّ مِنْهُ: شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْإِمَامُ[(١)]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَحْمَدَ، سَمَاعًا، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، وَسُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ [/٢٠أ] بْنِ الْمُغِيرَةِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْوَالِبِيِّ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا؛ نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، فَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ؛ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ؛ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنِي، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ يُصِيبُ ذَنْبًا، فَيَتَوَضَّأُ، فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ** ـ قَالَ مِسْعَرٌ: **فَيُصَلِّي**، قَالَ سُفْيَانُ: **ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ** ـ، **فَيَسْتَغْفِرُ اللهَ؛ إِلَّا غَفَرَ لَهُ**»[(٢)].

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ[(٣)]،

= **موضوع**، لا يشك فيه. أما أصل الحديث فقد خلصنا في التخريج المفرد [٥٨ ـ ٦٠] إلى أنه **ضعيف منكر** من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وله شواهد صحيحة دون ذكر الاستحلاف.

(١) هو صلاح الدين بن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) أحمد، (٢)، وفي الفضائل، (١٤٢).

إسناد **ضعيف**: لجهالة أسماء بن الحكم، والحديث **منكر**، ولمتنه شواهد صحيحة دون الاستحلاف، كما فصلناه في التخريج المفرد [٥٨ ـ ٦٠].

(٣) أبو داود، (١٥١٢)، وسكوته عليه لا يستلزم صحته، لا عنده، ولا في نفس الأمر، وقد جاءت الإشارة إليه عند المصنف في الحديث [١٠٣]، وأحلنا هناك على تحرير البحث في ذلك=

وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ(١)، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ(٢).

[المسَلْسَلُ بالقُنُوتِ في صَلَاةِ الصُّبْحِ]

[٦١] (٤٣) رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْإِمَامَ الْعَالِمَ الزَّاهِدَ الْمُقْرِئَ الْمُحَدِّثَ أَبَا مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيَّ(٣)، وَكَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: رَأَيْتُ الْإِمَامَ شَيْخَنَا الْمُحَدِّثَ **سَعِيدَ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْعُودٍ الْكَازَرُونِيَّ**(٤)، وَكَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا ظَهِيرُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَرَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ شَابُورَ(٥)، وَرَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَرَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَنَا أَبُو مَسْعُودٍ سُلَيْمَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ النَّيْسَابُورِيُّ، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ

= ملخَّصًا في التخريج المفرد [١٠٣]، فليرجع إليه.

(١) الترمذي، (٤٠٦)، وقال: «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ».

(٢) النسائي في الكبرىٰ، (١١٠١٢)، وابن ماجه، (١٣٩٥).

(٣) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٨).

(٤) هو صاحب المسلسلات السعيدية، تقدم التعريف به انظر رقم [٥٢]، وكذا شيخه إلىٰ أبي صالح النيسابوري انظر رقم [٥٧]، وشيخ شيخه في هذا الإسناد تقدم في رقم [٥٣]، وحققنا اسمه ونسبته هناك. وفي ذلك الإسناد السابق [٥٧] كان بينهما شيخٌ، هو أبو طاهر بن عبد السلام بن أبي الربيع الحنفي.

(٥) كذا في الأصل والمطبوعتين، وصوابه: «سابور»، كما حققناه في رقم [٥٣].

الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ[١]، وَرَأَيْتُهُ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ [/٢٠ب]، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَمُّوَيْهِ[٢]، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: سَمِعْتُ السَيِّدَ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ[٣]، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، يَقُولُ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي أبي عِمْرَانَ[٤]، وَرَأَيْته يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي وَقَدْ رَأَى أَبَاهُ عَلِيًّا يَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللهِ[٥]، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَكَانَ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَدَعِ الْقُنُوتَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تُوُفِّيَ ﷺ[٦].

---

(١) هو محمد بن عبد الرحيم بن الحسن بن سليمان أبو الحارث الحافظ الأثري الخبوشاني. قال الصَّرِفِيني: فاضِلٌ ثِقَةٌ من حفَّاظ الحديث، كتب الحديث، ورحل في طلبه، واجتهد في جمعه، سمع الصحيح للبخاري من الكشميهني. توفي سنة نيف وثلاثين وأربعمئة. انظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، (ص: ٤٩)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٦٠٢).

(٢) كذا ورد في الأصل، ولدى الطنطاوي، وفي مصادر التخريج، وأثبته الأميني، (ص: ٨٩): «حيويه». لم أقف على ترجمته. ويحتمل أن يكون محمد بن عبد الله بن زكريا بن يحيى حيويه، صاحب النسائي المعروف، انظر: تاريخ دمشق، (٥٣/٣٤٥)، ولذا أثبته الأميني هكذا، لكن هذا كنيته: أبو الحسن، وليس أبا عبد الله، فالله أعلم بحقيقة الحال.

(٣) لم أقف على ترجمته. وسيأتي أصل الإشكال في اسمه.

(٤) كذا في الأصل، واتفق الطنطاوي، (ص: ٤٧)، والأميني، (ص: ٩٠)، على إثباته: «أبي عمران». ولم أقف على ترجمته، ولا من يكنى أبا عمران من أهل البيت، ولا من اسمه عمران أيضًا. ولم أقف على الاثنين اللذيْن فوقه أيضًا.

(٥) عبد الله بن الحسن بن أبي طالب، قُتل مع الحسين عمِّه في كربلاء ولم يعقب، وإنما العقب من عبد الله بن الحسن المثنى بن علي، فلعل هذا خطأ في الإسناد، أو اختصار فيه ولكنه مخلّ، كما سيأتي في التعليق على تخريج الحديث.

(٦) الكازروني في مسلسلاته، السعيدية، تقدَّم ذكرها، ق (١٢٤) النوع التاسع والستون، ولم أقف=

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ بِهَذَا السِّيَاقِ وَهَذَا الْإِسْنَادِ.

شاهد من حديث أنس ﷺ في القنوت في صلاة الصبح

[٦٢] وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ: رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ حَتَّىٰ فَارَقَ الدُّنْيَا.

رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْأَرْبَعِينَ الْكُبْرَىٰ لَهُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ(١).

= عليه في مسلسلات المصنِّف.

إسناد **ضعيف جدًّا**: مسلسل بالمجاهيل، وفيه تلَفٌ من جهة الإشكال في عبد الله بن الحسن، فإنه لم يعقب. والحديث له شاهد من حديث أنس، وهو **منكر**، كما سيأتي في الحديث الآتي.

وقد رواه الكازروني في مسلسلاته: ولكنه قال في النسب الطويل: الحسين، مكان الحسن، فالاسم عنده: محمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحسين. ورواه السخاوي في الجواهر المكللة، (خ) (٦٨ أ)، ومن طريقه الفاداني في العجالة (٩٢)، من طريق المصنف. والنسب الطويل في العجالة: محمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. فجعله ابنَ الحسن المثنّىٰ.

فهكذا لدينا ثلاثة أسماء: الذي في رواية المصنِّف فوق، وهذا لا وجود لترجمته، بل لا وجود له علىٰ التحقيق أصلًا، كما أشرنا، حيث إن عبد الله بن الحسن قد قتل في كربلاء، الطبري، (٥/٤٦٨). أو أن يكون من ولد: عبد الله بن الحسين ـ لا الحسن ـ بن علي كما في أصل المصنِّف: مسلسلات الكازروني. وللحسين بن علي: عبد الله، قال ابن حزم: له عقب، جمهرة الأنساب، (ص: ٥٢)، ولكن ذكره الأصفهاني في مقاتل الطالبيين، (ص: ٩٤)، ممن قُتل صبيًّا في كربلاء قبل والده، وأصله في تاريخ الطبري، (٥/٤٤٨). أو أن يكون من ولد الحسن المثنىٰ، قال ابن حزم في جمهرة أنساب العرب، (١/٤١): «ولد الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ـ ﷺ ـ: عبد الله، وفيه البيت والشّرف والعدد»، ولكن ليس لعبد الله بن الحسن المثنىٰ ولدٌ اسمه علي. فعلىٰ كل تقدير: ليس هذا المذكور المنسوب إلىٰ أيٍّ منهم معروفًا، وربما ليس موجودًا أصلًا.

قال السخاوي في الجواهر (خ)، (٦٩ ب): «وهو ضعيفٌ لجهالة غير واحد من رواته، ولكن لمتنه شاهد صحيح، عن أنس...»، وذكر مثل كلام المؤلف بحرفه.

(١) لم أقف علىٰ الأربعين المذكورة، وللحاكم أربعون ذكرها العلماء، وله أيضًا جزء في القنوت=

دعاء علي ﷺ في قنوت الفجر

[٦٣] وَرَوَىٰ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَىٰ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَنَفِيةِ قَالَ: إِنَّ أَبِي ـ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ـ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي قُنُوتِهِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، إِلَىٰ آخِرِهِ(١).

[المسلسل بالقضاة]

حديث: شموا النرجس

[٦٤] (٤٤) أَخْبَرَنَا الْقَاضِي الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ شَرَفُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ابْنِ قَاضِي الْجَبَلِ رحمه الله(٢)، فِيمَا شَافَهَنِي بِهِ، عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْقَاضِي تَقِيِّ الدِّينِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَمْزَةَ الْحَنْبَلِيِّ، عَنْ عَمِّ أَبِيهِ الْقَاضِي الْإِمَامِ شَيْخِ [/٢١أ] الْإِسْلَامِ أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عُمَرَ(٣)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْجَوْزِيِّ الْقَاضِي** فِي فَنِّهِ، كِتَابَةً، أَخْبَرَنَا عَلِيٌّ

= عزا بعض المحدثين هذا الحديث إليه، فقد يكون هو أو غيره، كما بينته في التخريج المفرد [٦٢].

والحديث رواه الشافعي في الأم، (٩/٢٠)، وأحمد في المسند، (١٢٦٥٧)، والدارقطني في سننه، (١٦٩٢)، وغيرهم، وقد خرجته من مصادره في التخريج المفرد المشار إليه. وقد اختلف المحدثون في الحكم عليه، والذي خلُصت إليه أنه حديث **ضعيف منكر**، مخالف لما في الصحيحين من حديث أنس من قنوت النبي ﷺ على أحياء من العرب شهرًا.

(١) البيهقي، السنن الكبرىٰ، (٣١٣٩).

هذا أثرٌ **فيه اضطراب**، وإن كان يحتمل التحسين، وقد فصلنا القول فيه في التخريج المفرد [٦٣].

وأصل حديث: "اللهم اهدنا فيمن هديت" صحيح مشهور من حديث الحسن بن علي ﷺ مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ.

(٢) انظر ترجمتَه في المشيخة، رقم (٣)، وشيخَه في الحديث رقم [١٣].

(٣) شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، شيخ الإسلام، من أعيان الحنابلة، أول من ولي قضاءهم بدمشق، صاحب الشرح الكبير على المقنع، (٦٨٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، (١٥/٤٦٩)، وذيل التقييد، (٢/٩٥).

بْنُ يَحْيَىٰ المُدِيرُ[١] الْقَاضِي، أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي، أَخْبَرَنَا الْقَاضِي هَنَّادُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو الْبَحْرِ زَيْدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَصْرِيِّ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي الْقَاضِي يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ[٢]، قَالَ: حَدَّثَنَا القَاضِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي شُرَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَوْحَدُ الأَئِمَّةِ[٣] عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شُمُّوا النَّرْجِسَ وَلَوْ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً، وَلَوْ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً، وَلَوْ فِي السَّنَةِ مَرَّةً، وَلَوْ فِي الدَّهْرِ مَرَّةً؛ فَإِنَّ فِي الْقَلْبِ حَبَّةً مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ لَا يَقْطَعُهَا إِلَّا شَمُّ النَّرْجِسِ**»[٤].

هَذَا الْحَدِيثُ رَوَيْنَاهُ هَكَذَا مُسَلْسَلًا بِالْقُضَاةِ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ بِهَذَا اللَّفْظِ.

رواية أخرى لحديث: شموا النرجس

(١) كذا في الأصل، وهو الصواب، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٤٨): «المديني»، وفي طبعة الأميني، (ص٩١): «المدبر»، وكلاهما تحريف.

(٢) هذا المثبت هو الصحيح في اسمه، وكذا في طبعة الأميني، (ص: ٩١)، وجاء في طبعة طنطاوي: (ص: ٤٨): «سلمة»، وهي في الأصل محتملة، فكان الأولىٰ إثباتها علىٰ الصواب، لاسيما أنه ورد في الأصل علىٰ الجادة في الموضع الثاني كما سنشير آخر الحديث الآتي.

(٣) كذا في الأصل، ولم يثبته الطنطاوي، ولدىٰ الأميني: «أقضىٰ الأمة» وهو الملائم للسياق.

(٤) المصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٥)، الحديث الحادي عشر: المسلسل بالقضاة، من طريق ابن الجوزي في مسلسلاته (خ) الحديث الثامن والثلاثون.
إسناد **موضوع**: فيه هناد، ومحمد بن مسلمة، ومسلسل بالمجاهيل، والحديث **موضوع**، كما بينتُ في التخريج المفرد [٦٤ ـ ٦٥]. وهو علىٰ خلاف الواقع في كثير من رواته، فحماد ومالك لم يقضيا قط، كما نص غير واحد من العلماء، كما نقلته في التخريج.

[٦٥] (٤٥) وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مَنْصُورٍ شِيرَوَيْهِ الدَّيْلَمِيُّ مُسَلْسَلًا أَيْضًا بِالْقُضَاةِ مُتَّصِلًا بِالْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالِ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو عُمَرَ [٢١/ب] مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي مَالِكٌ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، حَدَّثَنَا الْقَاضِي شُرَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْقَاضِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**شُمُّوا النَّرْجِسَ، فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شُعْبَةٌ بَيْنَ الصَّدْرِ وَالْفُؤَادِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ لَا يُذْهِبُهَا إِلَّا شَمُّ النَّرْجِسِ**»(١).

فَجَعَلَ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ بَدَلَ مُحَمَّدِ بْنِ مسْلَمَةَ(٢).

وَالْحَدِيثُ مُنْكَرٌ(٣)، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ مَالِكًا وَلِيَ قَضَاءً. نَعَمْ، هُوَ قَاضٍ فِي اجْتِهَادِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٤).

---

(١) الفردوس بمأثور الخطاب، (٣٥٨٨)، وهو **موضوع** كسابقه، نص على ذلك غير واحد من العلماء، انظر التخريج المفرد [٦٤ ـ ٦٥].

(٢) فيه ما ورد من الفرق في القراءة لدى طنطاوي (ص: ٤٩)، والأميني (ص: ٩٣)، ولكنه ورد في الأصل «مسلمة» واضحًا هذه المرة، والحمد لله.

(٣) من هنا إلى آخر العبارة سقط عند الأميني.

(٤) نص ابنُ عساكر وابن حجر وغيرهما فيما يتعلق بالتسلسل بالقضاة أنه مخالف للواقع، انظر: ابن عساكر، (٢٧٤/٣١)، الجواهر المكللة، (خ) (١٨ب)، وما ذكره المصنف من أنّ مالكًا قاضٍ في اجتهاده؛ لا يصدق فيه معه أن يقال عنه قاض بهذا الإطلاق لاسيما في سياق القضاة المذكورين في سائر الإسناد كي يتم التسلسل بالوصف المقصود، وإلا فكل فقيه قاض بهذا الاعتبار، وبيِّنةُ ذلك أن لأصحاب المسلسلات أنواعًا من الحديث المسلسلة بالفقهاء، بإطلاق، وبالمذاهب: كالشافعية والحنابلة وغيرهم، فما كان للتفريق بين المسلسل بالقضاة والفقهاء معنًى على ذلك. وهو ظاهر.

[المسلسل بـ(جرّبتُه فوجدته كذلك)]

حديث التأذين في الأذن للهمّ

[٦٦] (٤٦) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ السُّرَّمَرِّيّ[١] ﷺ مُشَافَهَةً، أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ أَبُو الثَّنَاء[٢] مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٣] بْنِ مَحْمُودٍ الْمُقْرِئُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الجَيْش[٤]، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ **يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الجَوْزِيِّ**[٥]، قَالَ: أَخْبَرَنَا **وَالِدِي**، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ الْحَافِظُ[٦]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى السُّلَمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُفَضَّلُ[٧] بْنُ عَبَّاسٍ

---

(١) على الصواب في الأصل، ولدى الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٩): «البرمري»، تحريف. انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٢). وتقدّم التعريف بسائر الإسناد إلى ابن الجوزي، في الحديث رقم [٥٨].

(٢) مهمل النقط في الأصل، وهو أبو الثناء، كما تقدّم التعريف به في الحديث المحال إليه. وفي الطنطاوي، (ص: ٤٩): «البناء»، تحريف.

(٣) كذا في الأصل، وتقدّم التعليق على ذلك وأن صوابه «محمود بن علي»، وهو الدَّقوقي، في الحديث [٥٨]، فالظاهر أنه كذا وقع للمصنِّف.
وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي على المصنف، في النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١)، قال: «أبو الثناء المذكور إنما هو محمود بن علي بن محمود».

(٤) على الصواب في الأصل، ولدى الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٩): «الحبيش»، تحريف.

(٥) على الصواب في الأصل، ولدى الأميني، وعند الطنطاوي، (ص: ٤٩): «الجزري»، تحريف.

(٦) هو محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر الحافظ، أبو الفضل السلامي. قال الذهبي: الإمام، المحدث، الحافظ، مفيد العراق. وقال: قال تلميذه أبو الفرج ابن الجوزي: كان حافظًا، ضابطًا، ثقة، متقنًا، من أهل السنة، لا مغمز فيه، وهو الذي تولى تسميعي الحديث، فسمعت بقراءته المسند للإمام أحمد، وغيره من الكتب الكبار والأجزاء، وكان يثبت لي ما أسمع، وعنه أخذت علم الحديث، وكان كثير الذكر، سريع الدمعة. (ت: ٥٥٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩٩١/١١)، وسير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٢٦٥/٢٠).

(٧) عند الأميني: «الفضل».

الْكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ هَارُونَ الضَّبِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: رَآنِي النَّبِيُّ ﷺ حَزِينًا(١)، فَقَالَ: «**يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ أَرَاكَ حَزِينًا**»، قُلْتُ: هُوَ كَذَلِكَ، قَالَ: «**فَمُرْ بَعْضَ أَهْلِكَ يُؤَذِّنْ فِي أُذُنِكَ**؛ [٢٢/أ] **فَإِنَّهُ دَوَاءُ الْهَمِّ**». قَالَ: فَفَعَلْتُ فَزَالَ عَنِّي(٢).

---

(١) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٠): «حدثنا»، وهي مقحمة في هذا السياق لا معنىٰ لها، والكلمة في الأصل فيها نوع من التشوش، لكن لا ينبغي الارتياب في أنها كما أثبتناه، وهي لدىٰ الأميني علىٰ الصواب.

(٢) المصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٧)، الحديث الثاني عشر، ولم أقف عليه في مسلسلات ابن الجوزي.

إسناد ضعيفٌ جدًّا:

أبو عبد الرحمن السلمي: قال الذهبي في الميزان، (٥٢٣/٣): «شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم، تكلموا فيه، وليس بعمدة»، واتهمه الدارقطني بالوضع للصوفية، كما في تاريخ بغداد، (٢٤٨/٢).

وعبد الله بن موسىٰ السلمي: الظاهر أنه السلامي، عبد الله بن موسىٰ بن كريد، حدّث بأوابد ومناكير، راجع: الميزان، (٥٠٩/٢). كما أنه منقطع كما سيأتي من كلام السخاوي.

والحديث ضعيف جدًّا:

رواه السخاوي في الجواهر المكلّلة (خ) (٦٠ب)، ومن طريقه الفاداني في العجالة (٨٤)، بإسناده إلىٰ ابن الجوزي، بإسناده إلىٰ أبي عبد الرحمن السلمي، به. **وهذا الطريق الذي رواه المصنِّف.**

ورواه الديلمي في مسند الفردوس، كما في الغرائب الملتقطة للحافظ (خ) (الجزء الرابع ب/ق ٢٦١)، رقم (٣٢٧٦، ٣٢٧٧)، عن محمد بن الحسن الواعظ، ومحمد بن جابار، عن صالح المؤدب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، به.

ضعفه السخاوي فقال في الجواهر: «هذا حديث ضعيف، أخرجه الديلمي في الياء التحتانية من مسنده عن شيخين، كلاهما عن أبي صالح المؤذن، عن أبي عبد الرحمن السلمي، به».

قلت: في مخطوط الغرائب الملتقطة: صالح المؤدب، وفي مخطوط السخاوي أبي صالح المؤذن، هل هما لقبان لشخص واحد؟ فليُحرر. =

قَالَ الْحُسَيْنُ رضي الله عنه: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: جَرَّبْتُهُ

= وقال المصنف، كما سيأتي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ التَّسَلْسُلِ لَمْ أَرَ فِي رِجَالِهِ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ بِقَدْحٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ».

علق عليه ابنُ ناصر الدين الدمشقي، فقال: «كأنه لم يقف علىٰ ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي الصوفي راوي هذا الحديث، وهو محمد بن الحسين، قال الذهبي: «تكلموا فيه وليس بعمدة»، قاله في الميزان. وحكىٰ عن الخطيب عن محمد بن يوسف القطان أن السلمي كان يضع الأحاديث للصوفية. ووقفت علىٰ كلام الخطيب في تاريخ بغداد، قال: «قال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري: كان أبو عبد الرحمن السلمي غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البيع حدث عن الأصم بتاريخ يحيىٰ بن معين وبأشياء كثيرة سواه. قال: وكان يضع للصوفية الأحاديث. قال الشيخ أبو بكر ـ يعني الخطيب البغدادي ـ: قدر أبي عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، ومحله في طائفته كبير، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجوِّدًا جمع شيوخًا وتراجمَ وأبوابًا»»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١ ـ ٥٠٢). وانظر نقولَه: ميزان الاعتدال، (٥٢٣/٣)، وتاريخ بغداد، (٢٤٥/٢)

وتعقب السخاويُّ المصنفَ أيضًا في تحسينه، قال في الجواهر: «ورواه ابن الجزري عن يوسف، وحسّن إسناده، وقال: إنه لم ير في رجاله من تكُلّم فيه بقدح. قلتُ: شيخ السلمي أسلفتُ القدحَ فيه في الحديث الثالث، والسلمي قد ذكره الذهبي في الميزان، وقال: إنه ليس بعمدة، ونسبه غيره إلىٰ الوضع، لكن برأه البيهقي بقوله إنّ مثلَه إن شاء الله لا يتعمد، ونسبه إلىٰ الوهم. وابن هارون الضبي إن كان هو القاضي شيخ ابن النقور، وصاحب الإمارة؛ فبينه وبين عمر بن حفص مسافة». قلت: توفي الحسن بن هارون سنة (٢٩١ هـ)، وتوفي عمر سنة (٢١٢ هـ). ونقل الفاداني كلامَ السخاوي مختصَرًا، ولكن قال: «ابن الجوزي»، بدلًا من «ابن الجزري»، وهو تحريف، والصواب ما عند السخاوي، فابن الجزري رواه عن يوسف يعني ابن الجوزي في مسلسلاته.

قال السخاوي في الجواهر: «وأخرج الحاكم من جهته، والديلمي في: اللهم، من مسنده عن ابن مسعود حديثًا آخر مسلسلًا كذلك».

وقد اعتمد بعضُ الفقهاء علىٰ ذلك الحديث، فذكروا سُنِّيَّة التأذين في أذن المهموم، قال الشمس الرملي في نهاية المحتاج، (٤٠١/١): «يُسَنُّ للمهموم أن يأمر مَن يؤذِّن في أذنه؛ فإنه يزيل الهم، كما رواه الديلمي عن عليٍّ يرفعه»، وقد عرفتَ ما في ذلك، فإنه لا يجري ولو علىٰ قواعد الفقهاء في العمل بالضعيف في الفضائل والترغيب؛ فإنه شديد الضعف جدًّا.

فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ[١]، قَالَ حَفْصُ بْنُ غَيَّاثٍ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ الْحَسَنُ بْنُ هَارُونَ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ الْفُضَيْلُ[٢]: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الجوزي[٣]: لَمْ أَسْمَعِ ابْنَ نَاصِرٍ يَقُولُ فِيهِ شَيْئًا، بَلْ جَرَبْتُهُ أَنَا فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ[٤]، قُلْتُ: وَلَمْ أَسْمَعْ شَيْخَنَا السُّرَّمَرِّيَّ[٥] يَقُولُ فِيهِ شَيْئًا، وَلِكنِّي جَرَّبْتُهُ فَوَجَدْتُهُ كَذَلِكَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ التَّسَلْسُلِ لَمْ أَرَ فِي رِجَالِهِ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ بِقَدْحٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ[٦].

---

(١) زاد الأميني هنا: «قال محمد بن علي: جربته فوجدته كذلك». قلت: وهو من رجال الإسناد فينبغي أن يكون كذا هنا.

(٢) كذا هنا في الأصل، وكان في الموضع الأول: «المفضل»، ولدى الأميني: «الفضل» في الموضعين.

(٣) لدى الطنطاوي، (ص: ٥٠): «الجزري»، وهو تحريف تقدم التنبيهُ عليه. وفي طبعة الأميني سقطت سائر العبارة إلى قوله: «جربته...».

(٤) وهذا ساقط عند الأميني.
قلت: هذا فيه خطأ، فهو مخالف لإسناد الحديث كما تقدّم.
وقد استدرك ذلك الحافظُ ابن ناصر الدين الدمشقي على المصنِّف، فقال: «ما ذكره المخرِّجُ في آخر هذا الحديث بعد ذكر عبد الصمد: «قال أبو الربيع: جرَّبْتُه فوجدته كذلك»؛ وهمٌ، إنما هو أبو الثناء، وهو محمود المذكور أولًا، وهو ابن علي بن محمود بن مقبل بن سليمان الدَّقوقي، محدث بغداد، توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة، عن ست وستين سنة، حدثونا عنه»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠١).

(٥) لدى الطنطاوي، (ص: ٥٠): «البرمري»، وهو تحريف تقدم التنبيه عليه.

(٦) هذا الكلام فيه نظر، وقد نقلنا في التخريج نقدَ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ذلك في تعقبّاته على المصنِّف، وكذا من كلام السخاوي، وبيَّنَّا ما فيه.

[دُعاءُ الكَرْبِ]

قُلْتُ: صَحَّ وَجُرِّبَ لِمَنْ نَزَلَ بِهِ كَرْبٌ أَوْ شِدَّةٌ مِمَّا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا رضي الله عنه وَلَقَّنَهُ إِيَّاهُ، وَهُوَ مُجَرَّبٌ(١):

[٦٧] (٤٧) مَا قَرَأْتُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ شَيْخِنَا(٢)، أَخْبَرَكَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، فَأَقَرَّ بِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ فَرَجٍ(٣)، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْحُصَيْنِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، أَخْبَرَنَا الْقَطِيعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ**، حَدَّثَنَا **أَبِي**، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، [حَدَّثَنَا لَيْثٌ](٤)، عَنِ ابْنَ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ [٢٢/ب] اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَقَّنَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ هَؤُلاءِ الْكَلِمَاتِ، وَأَمَرَنِي إِنْ نَزَلَ بِي كَرْبٌ أَوْ شِدَّةٌ أَنْ أَقُولَهُنَّ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْكَرِيمُ الْحَلِيمُ، سُبْحَانَ اللهِ، وَتَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**»(٥).

---

(١) ليس للعلماء المتقدمين كلام واضح في تصحيح الحديث بالتجربة أو موافقة الواقع، وقد توسع فيه وفي الاستدلال له في كتاب بعنوان: «مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية»، وفي الباب: «أثر الواقع في الحكم على الحديث» لسعد بن محمد المري، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ٣٦(١٢٧)، ٩٣ ـ ١٣١، ولكن الحاصل منه قليل.
والذي ينبغي الاستمساك به في هذا المقام، أن خصوص نسبة القول المعين للقائل المعين ـ الذي هو غرض علم الحديث ـ غير ثبوت الواقع أو صحة القول، إذ لا يلزم من نفس مطابقة الواقع مطابقة النسبة المعينة للقائل كما لا يخفى.

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) في طبعة الطنطاوي، (ص: ٥١): «فرح»، تصحيف.

(٤) المثبت هو الصواب، وهو الذي في إسناد المسند، وقد جاء في الأصل: «حديثًا كتبه»، وهو تحريف، وجاء على الصواب لدى الطنطاوي ـ ونبه على التحريف الأميني ـ.

(٥) المسند، (٧٠٣، ٧٢٨). =

هَذَا حَدِيثٌ(١) صَحِيحُ(٢) الْإِسْنَادِ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَكُلُّهُمْ فِي الصَّحِيحِ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِمَا(٣).

وَلَهُ شَاهِدٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ(٤).

[دُعَاءٌ آخَرُ للكَرْبِ]

قَدْ رَوَيْنَاهُ مِنَ الدُّعَاءِ لِلْكَرْبِ فِي الشِّدَّةِ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا:

[٦٨] (٤٨) أَخْبَرَنَا بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِنَا الثِّقَاتِ مِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَنَّاءُ(٥)، وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَبِي عُمَرَ(٦)، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَىٰ

= إسناد **حسن**: محمد بن عجلان؛ صدوق حسن الحديث، من رجالهما. والحديث **صحيح موقوف**: كما بحثناه تفصيلًا في التخريج المفرد [٦٧]، وأصله **صحيح مرفوعًا** من حديث **ابن عباس**، كما سيأتي في كلام المصنِّف.

(١) ساقطة لدىٰ الأميني.

(٢) ساقط لدىٰ الطنطاوي.

(٣) النسائي في الكبرىٰ، (٧٦٢٦، ١٠٣٩١، ١٠٣٩٢)، وابن حبان، (٨٦٥)، والحاكم في المستدرك، (١٨٧٤)، وقد تقصينا هذه الطرقَ كلها في التخريج المفرد [٦٧].

(٤) متفق عليه:

البخاري، (٦٣٤٥، ٦٣٤٦، ٧٤٢٦، ٧٤٣١)، ومسلم، (٢٧٣٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ».

قلت: ولذا قال الحاكم في المستدرك لما خرجه: «قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصَرًا مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما».

(٥) زَغْلِش، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٥)، وسائر الترجمة إلىٰ إسماعيل قوام السنة؛ تقدمت، انظر رقم: [٢٢].

(٦) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢).

بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ[١]، مُشَافَهَةً مِنْ كُلٍّ مِنْهُمْ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَّامَةُ أَبُو الْفُتُوحِ الْعِجْلِيُّ فِي كِتَابِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ**[٢]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُوسَىٰ الْحَافِظُ[٣]، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَىٰ بْنُ حَمَّادٍ النَّرْسِيُّ[٤]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أُمَيَّة[٥] الْكُوفِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ الْحَاجِبِ[٦]، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عَلِيُّ! إِذَا حَزَبَكَ**[٧] **أَمْرٌ؛ فَقُلْ: اللَّهُمَّ احْرُسْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَاكْنُفْنِي**[٨] **بِرُكْنِكَ الَّذِي** [/٢٣أ] **لَا يُرَامُ، وَاغْفِرْ لِي**

---

(١) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢١).

(٢) هو الحافظ قِوام السُّنَّة.

(٣) هو الحافظ العلامة أبو بكر ابن مردويه، (٤١٠هـ).

(٤) ليست الكلمة واضحةً في الأصل، وهي مُهملة، ولكن المعرفة بالراوي تُعيِّن هذه القراءة، وقد جاء علىٰ الصواب لدىٰ الأميني، أما لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٢): «القرشي»، وهو تحريف.
والنسبة: النَّرسي: الأصل فيها ما قاله السمعاني في الأنساب، (١٣/٧٤): «هذه النسبة إلىٰ النَّرس، وهو نهر من أنهار الكوفة، عليه عدة من القرىٰ، فينسب إليه جماعة من مشاهير المحدثين بالكوفة»، ولكن لصاحبنا مناسبة خاصة!، قال، (١٣/٧٧): «وأما أبو يحيىٰ عبد الأعلىٰ بن حماد بن نصر النرسي، من علماء البصرة وأئمتهم، وإنما قيل له: النرسي لأن جده اسمه نصر، والنبط إذا أرادوا أن يقولوا نصر؛ قالوا «نرس»، فبقي عليه، وقيل له نرس لهذا».

(٥) ليست الكلمة واضحةً في الأصل، وقد تُقرأ: «ابنه»، ولكن المعرفة بالراوي تُعيِّن هذه القراءة، وقد جاء علىٰ الجادة في الأميني، وأثبتها الطنطاوي، (٥٢): «ابنه».

(٦) هو حاجب المنصور، وانظر الحديث رقم [٧٠].

(٧) عند الأميني: «حزنك».

(٨) عند الأميني: «واكفني». قال الخليل: «كَنَفا الإنسان: جانباه، وناحيتا كلِّ شيء: كَنَفاه. ويقال: كَنَفَهُ الله، أي: رعاه وحفظه. وهو في حفظ الله وكَنَفِه، أي: حِرْزِه وظِلِّه، يَكْنُفُهُ بالكلاءة=

بِقُدْرَتِكَ حَتَّىٰ لَا أَهْلِكَ وَأَنْتَ رَجَائِي، رَبِّ كَمْ مِنْ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا شُكْرِي، وَكَمْ مِنْ بَلِيَّةٍ أَبْلَيْتَنِي[1] بِهَا قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا صَبْرِي، فَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ نِعْمَتِهِ شُكْرِي فَلَمْ يَحْرِمْنِي، وَيَا مَنْ رَآنِي عَلَىٰ الْبَلَايَا[2] فَلَمْ يَفْضَحْنِي، يَا ذَا الْمَعْرُوفِ الَّذِي لَا يَنْقَضِي أَبَدًا، وَيَا ذَا النَّعْمَاتِ[3] الَّتِي لَا تُحْصَىٰ أَبَدًا، أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِ مُحَمَّدٍ، وَبِكَ أَدْرَأُ فِي نُحُورِ الْأَعْدَاءِ وَالْجَبَّارِينَ، اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَىٰ دِينِي بِالدُّنْيَا، وَعَلَىٰ آخِرَتِي بِالتَّقْوَىٰ، وَاحْفَظْنِي فِيمَا غِبْتُ عَنْهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَىٰ نَفْسِي فِيمَا حَظْرَتَهُ عَلِيَّ، يَا مَنْ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا تُنْقِصُهُ الْمَغْفِرَةُ؛ اغْفِرْ مَا لَا يَضُرُّكَ، وَأَعْطِنِي مَا لَا يُنْقِصُكَ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ، أَسْأَلُكَ فَرَجًا قَرِيبًا، وَخَيْرًا عَاجِلًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَالْعَافِيَةَ مِنْ جَمِيعِ الْبَلَايَا، يَا كَرِيمُ»[4].

قُلْتُ: وَلِهَذَا الْحَدِيثِ قِصَّةٌ:

= وحسن الولاية»، العين، (٥/٣٨١)، وانظر: التهذيب، (١٠/١٥٢)، واللسان، (٩/٣٠٨)، والتاج، (٢٤/٣٣٣).

(١) كذا في الأصل. والذي في الترغيب والترهيب لقوام السنة: «ابتليَتني»، وهذا اللفظ أقوم؛ وأَبْلَىٰ: يعني أخبر، أو أحسن، ويأتي بمعنىٰ: امتحن، انظر: التهذيب، (١٥/٢٨١)، واللسان، (١٤/٨٤)، والنهاية في غريب الحديث، (١/١٥٥).

(٢) عند الأميني: الخطايا.

(٣) في الأميني، (ص: ٩٦): «النَّعماء»، والمثبت من الأصل. ويجوز في عين: «نِعمات» جمع «نِعمة» فتح العين وكسرها، ويجوز الإسكان وهو أجود، انظر: تهذيب اللغة، (٣/٩).

(٤) الترغيب والترهيب لقِوَام السنة، (٢/١١٧)، (١٢٧٣).

إسناد **ضعيف**: علي بن أمية، والربيع الحاجب؛ ليس فيهما توثيق معتبر، والإسناد المسلسل بجعفر عن آبائه لا يخلو عن انقطاع في الصورة. والحديث **ضعيف**: من حديث عليّ ومن شاهده من حديث أنس، وإن كان يحتمل أن يكون هذا الدعاء ثابتًا عن أهل البيت ومنهم جعفر ﷺ، ولكن البحث في رفعه. وفي الباب أذكارٌ وأحاديثُ أُخرُ في الكرب والدخول علىٰ الجورة، وقد تقدّم في الحديث السابق اللفظُ الثابت في الباب من حديث ابن عباس، وقد بيّنا هذا كلَّه في التخريج المفرد [٦٨ ـ ٦٩].

[قِصَّةُ أَبِي جَعْفَرٍ المَنْصُورِ وجَعْفَرٍ الصَّادِقِ]

[٦٩] (٤٩) أَخْبَرَنَا بِهَا كَمَا وَقَعَتْ الشَّيْخَةُ الصَّالِحَةُ الْمُعَمَّرَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ سِتُّ الْعَرَبِ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبُخَارِيِّ(١) الْمَقْدِسِيَّةُ(٢) ﷺ، إِجَازَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعاً، قَالَتْ: أَخْبَرَنَا جَدِّي عَلِيٌّ الْمَذْكُورُ(٣)، عَنْ أَبِي طَاهِرٍ بَرَكَاتِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُشُوعِيِّ(٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ حَمْزَةَ السُّلَمِيُّ(٥)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْخَطِيبُ الْحَافِظُ**(٦)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْحَمَّامِيُّ(٧)، أَنَا أَبُو

---

(١) عند الأميني: «بن عبد البخاري».

(٢) انظر ترجمتها في المشيخة، رقم (٢٤).

(٣) هو جدُّها الفخر بن البخاري، تكرَّر مرارًا.

(٤) هو بركات بن إِبْرَاهِيم بْن طاهر بْن بركات، أبو طاهر الخُشُوعيّ الدَّمشقيّ، الرّقّاء، الأَنْماطيّ، الذّهبيّ مُسْنِد الشّام، روىٰ عن جماعةٍ كثيرة، منهم: هبة الله بن أحمد الأكفاني كتاب الرسالة للإمام الشافعي، وغيرهم ممن لا يُحصَىٰ، وسمع أيضًا من شيوخ دمشق: عَبْد الكريم بن حمزة ـ الآتي في الإسناد ـ، توفي: (٥٩٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/١١٣٥)، وذيل التقييد، (١/٤٨٩).

(٥) هو عبد الكريم بن حمزة بن الخضر بن العباس، أبو محمد السلمي الدمشقي الحداد، وكيل المقرئين. سمع: أبا القاسم الحنَّائي، وأبا بكر الخطيب ـ الآتي في الإسناد ـ، وغيرهما، روىٰ عَنْهُ: أبو القاسم بْن عساكر، وقال: كان ثقة مستورًا سهلًا، قرأتُ عليه الكثير، وبركات الخشوعي ـ الذي تقدَّم ـ، وكان من أسند شيوخ الشّام في عصره. توفي: (٥٢٦ هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (١١/٤٥٠)

(٦) هو الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي.

(٧) هو عليّ بن أحمد بن عمر بن حَفْص، أبو الحَسَن ابن الحَمَّاميّ البغداديّ، مقرئ العراق. قرأ القراءات علىٰ أَبِي بَكْر محمد بن الحسن النّقّاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وجماعة. وسمع الحديث من أبي عمرو ابن السّمّاك، وأبي بَكْر النّجّاد ـ الآتي ـ، توفي: (٤١٧ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٢٨٥). =

بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ[١] النَّجَّادُ[٢]، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الدُّنْيَا** الْقُرَشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَىٰ بْنُ أَبِي حَرْبٍ الصَّفَّارُ، وَالْمُغِيرَةُ [/٢٣ب] بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَىٰ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَجَّ أَبُو جَعْفَرٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فَقَالَ: ابْعَثْ إِلَىٰ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَنْ يَأْتِينِي بِهِ تعِبًا[٣]، قَتَلَنِي اللهُ إِنْ لَمْ أَقْتُلْهُ. قَالَ: فَأَمْسَيْتُ[٤] عَنْهُ رَجَاءَ أَنْ يَنْسَاهُ، فَأَغْلَظَ إِلَيَّ الْقَوْلَ فِي الثَّالِثَةِ، فَقُلْتُ: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِالْبَابِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: ائْذَنْ لَهُ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَدَخَلَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ: لَا سَلَّمَ اللهُ عَلَيْكَ يَا عَدُوَّ اللهِ، تُنَازِعُنِي فِي سُلْطَانِي، وتَبْغِينِي الغَوائِلَ[٥] فِي مُلْكِي، قَتَلَنِي اللهُ إِنْ لَمْ أَقْتُلْكَ!

= الحَمَّامي: قال السمعاني في الأنساب، (٤/٢٣٢): «هذه النسبة إلىٰ الحمَّام الّذي يغتسل فيه الناس ويتنظَّفون»، وذكر جماعةً منهم المترجَم.

(١) عند الأميني: «سليمان».

(٢) هو أحمد بْن سلْمان بْن الْحَسَن بْن إسرائيل بْن يونس الفقيه، أَبُو بَكْر البغداديّ النّجّاد الحنبلي. سَمِعَ: يحيىٰ بن أبي طالب، وأبا دَاوُد السِّجِسْتانيّ، وأبا بَكْر بْن أَبِي الدُّنيا، قَالَ الخطيب: وكان صدوقًا عارفًا، صنَّف كتابًا كبيرًا فِي السُّنَن. رَوَىٰ عَنْهُ: أَبُو بَكْر القَطِيعيّ مَعَ تقدُّمه، والدّارَقُطْنيّ، وابن شاهين، والحاكم، وأبو الْحَسَن الحَمّاميّ ـ المتقدم ذكره ـ. توفي: (٣٤٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧/٨٦٠).

قلت: النجَّاد نسبة إلىٰ «هذه الحِرْفَة المشهورة»، الأنساب للسمعاني، (١٣/٣٠)، وذكر جماعةً منهم المترجَم.

(٣) كذا في الأصل، وفي ابن أبي الدنيا، والأميني، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٣): «حيًّا».

(٤) كذا في الأصل، والطنطاوي. وفي ابن أبي الدنيا، والأميني، (ص: ٩٧): «فأمسكتُ»، وهذا أصح في السياق، والمثبت ليس يأباه المعنىٰ.

(٥) كذا في ابن أبي الدنيا، وهو الصحيح، وأثبتها الأميني علىٰ الجادة. وفي الأصل جاءت:=

قَالَ جَعْفَرٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّ سُلَيْمَانَ أُعْطِيَ فَشَكَرَ، وَإِنَّ أَيُّوبَ ابْتُلِيَ فَصَبَرَ، وَإِنَّ يُوسُفَ ظُلِمَ فَغَفَرَ، [وَأَنْتَ أَسْمَحُ][(١)] مِنْ ذَلِكَ؟ فَسَكَتَ طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، قَالَ: [إِلِيَّ وعِنْدِي][(٢)] يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، الْبَرِيءَ السَّاحَةِ، [السليمَ][(٣)] النَّاحِيَةِ[(٤)]، الْقَلِيلَ الغَائِلَةِ[(٥)]، جَزَاكَ اللهُ مِنْ ذِي رَحِمٍ أَفْضَلَ مَا يَجْزِي ذَوِي الْأَرْحَامِ عَنْ أَرْحَامِهِمْ!

ثُمَّ تَنَاوَلَهُ بِيَدِهِ، فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَىٰ مِفْرَشَةٍ[(٦)]، ثُمَّ قَالَ: يَا غُلَامُ عَلَيَّ

= «تبغيني» مهملة، ولكن المصدر يعيِّن قراءته، وجاء بعدها «بالقوابل»، وهذا تصحيف، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣): «وتنعتني بالقوابل»، ولا معنىٰ لها.
والغوائل: الدواهي، انظر: تهذيب اللغة، (١٧١/٨)، واللسان، (٥٠٧/١١)، والتاج، (١٣٠/٣٠)، وفي النهاية في غريب الحديث والأثر، (٣٩٧/٣): «وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ ذِي يَزَن «ويَبْغُون لَهُ الغَوَائِل» أَي المَهالِكَ، جَمْع غَائِلَة».

(١) في الأصل اضطراب، والعبارة فيه: «وأنت الشيخ»، والكلمة الثانية مهملة، والمثبت من المصدر، ابن أبي الدنيا. أما الطنطاوي، (ص: ٥٣) فأثبتها: «وأين الشيخ من ذلك؟»، وفي الفرج بعد الشدة للتنوخي من طريق ابن أبي الدنيا، والأميني، (ص: ٩٧): «وأنت السنخ من ذلك». والسِّنخ: أصل كل شيء، انظر العين، (٢٠٠٠/٤).

(٢) في الأصل اضطراب، والعبارة فيه: «ألا وعدني»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣)، والمثبت من المصدر، وكذا أثبتها الأميني. والمقصود بقوله: «إليَّ» اسم الفعل، يعني تعالَ وأقبِل.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وأثبته من المصدر، ابن أبي الدنيا، وبه يستقيم المعنىٰ، ولم يثبته الطنطاوي، وأسقط الأميني الكلمتين معًا.

(٤) في الأصل: «الناجية»، بالمعجمة، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣)، وهو تصحيف، والمثبت هو الصواب كما في ابن أبي الدنيا، وتقدم أن الأميني أسقطها برمتها.

(٥) في الأصل: «الغالية»، بتقديم اللام، وكذا لدىٰ الطنطاوي، (ص/ ٥٣)، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، كذا في ابن أبي الدنيا، والأميني. والغائلة تقدّم معناه، وقال في العين، (٤٤٧/٤): «الغائلة: فِعْلُ المُغْتالِ، يقال: خفت غائلة كذا، أي: شرَّهُ».

(٦) كذا في الأصل، وفي ابن أبي الدنيا: «مفرشه». والمفرشة: الوِطاء الذي يُجعَل فوق الصُّفَّة. انظر: اللسان، (٣٢٦/٦)، والتاج، (٣٠٧/١٧).

بِالْمُتْحِفَةِ[١] ـ والْمُتْحِفَةُ مُدْهُنٌ[٢] كَبِيرٌ فِيهِ غَالِيَةٌ[٣] ـ فَأَتَى بِهِ فَغَلَّفَه[٤] بِيَدِهِ، حَتَّى خِلْتُ لِحْيَتَهُ قَاطِرَةً، ثُمَّ قَالَ لَهُ: فِي حِفْظِ اللهِ وَكَلَاءَتِهِ[٥]. يَا رَبِيعُ! أَلْحِقْ أَبَا

(١) جاءت الكلمتان عند ابن أبي الدنيا: «المتفحة» بتقديم الفاء على الحاء. أما في الأصل، فجاءت الأولى: «بالمتحفة» بتقديم الحاء على الفاء، والثانية: «المتفحة» بتقديم الفاء على الحاء. وقد أثبتُّها في الموضعين بتقديم الحاء على الفاء، وعلى زِنَةِ اسم الفاعل، لما سيأتي الآن في توجيه هذا الاختيار. وقد جاءت على الجادة في المطبوعتين.
أما المَتْفَحة فهي الأرض الذي يكثر فيها شجر التفاح، انظر: تاج العروس، (٦/٣٢٨). وليس في النصّ قرينةٌ أن هذا هو المراد هنا، بل جاء في النص تفسيرها بأنها المُدهن، فأشكل ذلك أكثر.
أما المُتْحِفة، بتقديم الحاء على الفاء؛ فلم أقف لها على ذكر في المعاجم، وقد تقع تأنيثًا للمُتْحَف المعروف، الذي هو موضع الآثار، أو العِلْم الذي يبحث في المتاحف، وليس هذا مرادًا هاهنا قطعًا. **قلت**: الذي يظهر لي، إن لم يكن في النصِّ تحريفٌ؛ أن المُتحِفة، بكسر الحاء؛ قد تكون اسمًا عَلَمًا على وعاء الدُّهن الذي للمنصور، ويكون اشتقاقه من الإتحاف، فإنه يقال: أتحفه تُحفةً يعني أهداه من طُرَف الفاكهة وغيرها من الرياحين، انظر: تهذيب اللغة، (٤/٢٥٧)، ثم توسِّع فيها وصارت تعني مطلق الإهداء، فقيل: «التُّحْفة: ما أتحفتَ به الرجلَ من البر واللطف»، وجاء في الحديث: «تحفة الصائم: الدُّهن والمِجْمَر»، انظر: لسان العرب، (٩/١٧)، والله أعلم.

(٢) المُدهُن: آلة الدُّهن وهو الطِّيب. قال الخليل: «وأصل المُدْهُنِ: مِدْهَنٌ، فلمّا كثُر على الألسُنِ ضمّوه، مثل المُنْخُل»، العين (٤/٢٧)، وانظر: تهذيب اللغة، (٦/١١٧)، ولسان العرب، (١٣/١٦١)، وتاج العروس، (٣٥/٤٠).

(٣) الغَالِيَة: ضرب من الطِّيب المركَّب من المسك والعنبر والعود والدهن. انظر: تاج العروس، (٣٠/١١٩).

(٤) جاء في الأصل: «علَّقه» بالقاف المثنّاة، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣)، وهو تصحيف، والمثبَت هو الصواب، وكذا أثبتها الأميني، وهو استعمال معروف عند العرب، قال الأزهري: «قَالَ اللحياني: تَغَلَّفَ بالغالية وتغلَّلَ. وَقَالَ بَعضهم: تغلفَ بالغالية: إِذا كَانَ ظَاهرًا، فَإِذا كَانَ دَاخِلًا فِي أصولِ الشَّعر، قيل: تغلَّلَ»، تهذيب اللغة (٨/١٣٢)، وانظر: اللسان، (٩/٢٧١)، والتاج، (٢٤/٢٢٦).

(٥) أثبتها الطنطاوي، (ص/ ٥٣): «كلائه». الكلاءة: الحفظ والحراسة، انظر: لسان العرب، (١/١٤٦)، والتاج، (١/٤٠٣).

عَبْدِ اللهِ جَائِزَتَهُ(١) وَكِسْوَتَهُ.

فَانْصَرَفَ فلَحِقْتُه(٢)، فقُلْتُ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ قَبْلَ ذَلِكَ مَا لَمْ تَرَ(٣)، وَرَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا قَدْ رَأَيْتَ، وَقَدْ [/٢٤أ] رَأَيْتُكَ تُحَرِّكُ شَفَتَيْكَ، فَمَا الَّذِي قُلْتَ؟

قَالَ: نَعَمْ! إِنَّكَ رَجُلٌ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ، وَلَكَ مَحَبَّةٌ وَوُدٌّ. قُلْتُ: اللَّهُمَّ احْرُسْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَاكْنُفْنِي(٤) بِرُكْنِكَ الَّذِي لَا يُرَامُ، وَاغْفِرْ لِي بِقُدْرَتِكَ عَلَيَّ، وَلَا أَهْلِكُ وَأَنْتَ رَجَائِي، رَبِّ كَمْ مِنْ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيَّ قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا شُكْرِي، وَكَمْ بَلِيَّةٍ ابْتَلَيْتَنِي بِهَا قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا صَبْرِي، فَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ بَلِيَّتِهِ صَبْرِي فَلَمْ يَخْذُلْنِي، وَيَا مَنْ رَآنِي عَلَى الْخَطَايَا فَلَمْ يَفْضَحْنِي، يَا ذَا الْمَعْرُوفِ الَّذِي لَا يَنْقَضِي أَبَدًا، وَيَا ذَا النِّعَمِ الَّتِي لَا تُحْصَى أَبَدًا(٥): أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبِكَ أَدْرَأُ فِي نَحْرِ أَعْدَائِي، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِمْ، اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى دِينِي بِالدُّنْيَا، وَأَعِنِّي عَلَى آخِرَتِي بِالتَّقْوَى، وَاحْفَظْنِي فِيمَا غِبْتُ عَنْهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي فِيمَا حَضَرْتُهُ، يَا مَنْ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا

---

(١) الجائزة: الهدية أو العطية. قال الأزهري: «أجَاز السلطانُ فلانًا بجائزة، وأصل الْجَائِزَة أَن يعطي الرجلُ الرجلَ مَاء يُجيزه ليذهبَ لوجهه، فَيَقُول الرجلُ إِذا وردَ مَاء لِقَيِّم المَاء: أجزْني، أَي أَعْطِنِي مَاء حَتَّى أذهب لوجهي، وأجوز عَنْك، ثمَّ كثر هَذَا حَتَّى سَمُّوْا العطيّة جَائِزَةً»، تهذيب اللغة، (١١/١٠٣)، وانظر: اللسان، (٥/٣٢٧)، والتاج، (١٥/٧٩).

(٢) في الأصل كلمة مضطربة، يشبه أن تكون: «لحينه»، والمثبت هو الصواب، وكذا جاء في ابن أبي الدنيا، والأميني. وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٣): «بلحيته»، وهو تحريف.

(٣) يحتمل أن تكون في الأصل: «ير» للغائب، وكذا أثبتها المطبوعتان، والمثبت فوق أصح للسياق، وكذا جاء في ابن أبي الدنيا.

(٤) تقدَّم معناها في رقم [٦٨].

(٥) عند ابن أبي الدنيا والأميني: «عددًا».

تُنْقِصُهُ الْمَغْفِرَةُ؛ اغْفِرْ لِي مَا لَا يَضُرُّكُ، وَأَعْطِنِي مَا لَا يُنْقِصُكَ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ، أَسْأَلُكَ فَرَجًا قَرِيبًا، وَصَبْرًا جَمِيلًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَالْعَافِيَةَ مِنْ جَمِيعِ الْبَلَايَا، وَشُكْرَ الْعَافِيَةِ(١).

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ عَزِيزٌ، رَوَاهُ(٢) الْأَئِمَّةُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ إِسْمَاعِيلُ التَّيْمِيُّ فِي كِتَابِهِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ مِنَ الطَّرِيقِ الْأُولَى كَمَا رَوَيْنَاهُ، وَالْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ كَمَا أَخْرَجْنَا، وَهُوَ مُجَرَّبٌ فِي الشَّدَائِدِ.

[الحديثُ المسَلْسَلُ بِقَوْلِ كُلِّ رَاوٍ: وَكَتَبْتُهُ وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي]

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ بِأَغْرَبَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مُسَلْسَلًا:

رواية أخرى لقصة المنصور وجعفر الصادق

[٧٠] (٣)(٥٠) حَدَّثَنِي صَاحِبُنَا السَّيِّدُ الْعَالِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَيْدَرِ بْنِ حَيْدَرٍ الْحُسَيْنِيُّ(٤) مِنْ لَفْظِهِ، [٢٤/ب] أَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ(٥) بْنُ يَعْقُوبَ الْفِيرُوزَبَادِيُّ(٦) بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ

(١) روى هذه القصة ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة، (٧٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في المنتظم، (١٠٦/٨)، وإسنادها إلى عبد الأعلى جيد، لكن من فوقه مستورون، ولا يخلو الإسناد من إشكال، كما بحثناه في التخريج المفرد [٦٨ ـ ٦٩]، ولكن الخطب فيها يسير، لأن الشأن في بحث المرفوع.

(٢) زاد الأميني: «من».

(٣) هذا الحديث والذي بعده حتى رقم [٧١] ساقط من طبعة الأميني.

(٤) انظر حول ترجمته المشيخة، رقم (١٤).

(٥) في هامش الأصل: «هو صاحب القاموس».

(٦) كذا في الأصل، وورد في آخر الحديث مرتين: «الفيروزابادي»، وقد تناقل المتقدمون نسبته بالذال المعجمة كما نص الزركلي في الأعلام، (١٤٧/٧)، ولكن ذكر أن بعض النسخ القديمة=

الْفَارِقِيُّ[(١)]، أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ [الغَرَّافي][(٢)]، .....

= بخط المؤلف بالدال المهملة. وقد أثبته الطنطاوي، (ص: ٥٤): «الفيروزابادي». وهو الفيروزابادي (٨١٧هـ)، اللغوي الفقيه المحدث، صاحب القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز.

والفِيرُوزَابَاذي: قال السمعاني في الأنساب، (٢٧٧/١٠): «هذه النِّسبة إلىٰ فيروزآباد، وهي بلدة بفارس».

(١) هو محمد بن أبي القاسم بن إسماعيل بن المظفر، المحدِّث ناصر الدين الفارِقي المصري. قال الحافظ: سمع بالإسكندرية من تاج الدين الغَرافي ـ وهو الآتي ـ وغيره، وقرأ بنفسِه كثيرًا، وكان لا يترك قراءةَ صحيحِ البخاري في الجامع الأزهر، (ت ٧٦١هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٤٠٩/٥)، وذيل التقييد، (٢٠٩/١).

الفارِقي: قال السمعاني في الأنساب، (٥١٣/١٢) في نِسبة: «الميَّافارِقي»: «هذه النسبة إلىٰ مَيّافارقين، وهي مدينة كبيرة عند آمد من بلاد الجزيرة، ولكثرة حروفها وثقلها خففوا هذه النسبة وأسقطوا من أولها ذكر «ميا» وقالوا: «الفارقي»، واشتهر أهلها بهذه النسبة»، وذكرها في نِسْبة «الفارِقي»، (١٢٤/١٠)، وشرحها بمزيد.

(٢) في الأصل: «العراقي» بالعين المهملة، والقاف المثنّاة، وكذا الطنطاوي، (ص: ٥٤). وصوابه: الغرافي، بالمعجمة والموحَّدَة. وقد جاء علىٰ الصواب عند السخاوي في الجواهر المكللة، والزبيدي في الأمالي، والفاداني في العجالة، وجاء في الفوائد الجليلة: «العراقي»؛ تحريف.

وهو علي بن أحمد بن عبد المحسن بن أحمد، الحُسيني المحدِّث، تاج الدين أبو الحسن، الغرَّافي ثم الإسكندراني، قال الذهبي: المعدَّل، شيخ دار الحديث النبيهية بالثغر. (ت: ٧٠٤هـ). انظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي، (١٢/٢)، وذيل التقييد، (١٧٧/٢). قلت: وهو سيِّد شريف، ينتهي نسبه إلىٰ الإمام موسىٰ الكاظم، وكان محدِّث الإسكندرية، وأثنىٰ عليه الحافظُ أبو الفتح بن سيد الناس جدًّا. انظر: لحظ الألحاظ، (ص: ٦٦).

قال الكتاني، فهرس الفهارس، (٦٥٨/٢): «مسلسلات الغرافي ـ بالغين لا بالقاف ـ: وهو أبو الحسن علي بن أحمد، نرويها بأسانيدنا: إلىٰ الحافظ، عن المجد الفيروزبادي، عن محمد بن أبي القاسم الفارقي، عنه»، وهذا هو الإسناد معنا من الفيروزابادي.

الغرَّافي: قال السيوطي في لب اللباب في تحرير الأنساب، (ص: ١٨٥): «بالفتح والتشديد=

(ح)[١]:

وَأَخْبَرَنِي **الثِّقَاتُ**[٢]، عَنِ [الغَرَّافِي][٣]، أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيُّ[٤]، أَنَا الْقَاضِي الشَّرِيفُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ الشَّرِيفِ مُحَمَّدٍ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى العُثْمَانِيُّ الدِّيبَاجِيُّ[٥]، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ

= وفاء: إلى الغرَّاف، نهر تحت واسط عليه قرى كبيرةٌ»، وفي توضيح المشتبه، (٦/٢٢٠): «قُلْتُ [أي ابن ناصر]: هِيَ من أَعمال وَاسِط، وهي بغين مُعْجمَة مَفْتُوحَة، ثمَّ رَاء مُشَدّدَة مَفْتُوحَة، تَلِيهَا ألف، ثمَّ فَاء. قَالَ [أي الذهبي]: وإليها ينْسب شَيخنَا تَاج الدّين عَليّ بن أَحْمد الْعلوِي الغرافي، مُحدث الْإِسْكَنْدَريَّة»، وانظر: تبصير المنتبه، (٣/١٠٠١).

(١) علامة تحويل الإسناد.

(٢) هذا إسنادٌ أوله مبهم، ليتوصَّل إلى الغرافي، والظاهر أنه لطلب العلو بعد أن حدَّث المصنِّف عن قرينه محمد بن حيدر الحسيني، عن الفيروزابادي، عن الغرافي، فنزلَ في إسناده درجتيْن. وانظر ما ذكرناه في المشيخة، في بحث المشايخ المبهمين، فقد بحثنا ذلك هناك.

(٣) في الأصل: «الغراقي»، وأثبتها الطنطاوي: «العراقي»، كالموضع الأول وقد تقدّم بيان الصواب.

(٤) تقدم التعريف به هو وشيخه، انظر رقم [٥٩].

(٥) قد كنّاه المصنِّف هنا على الجادة: «أبا محمد»، وكان قد كنّاه في الحديث رقم [٥٩]: «أبا الفضل»، وليس هذا بمعروف. ولكن اسمه هناك كان على الجادة: «عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى»، أما هاهنا فقد وقع اضطراب في اسم أبيه، فسمّاه: «عبد الله بن محمد أبي الفضل عبد الرحمن بن يحيى»، فكأن أباه له اسمان: محمد وعبد الرحمن، وكنيته «أبو الفضل»، ولم أقف على ذلك. وجاء الاسم على الجادة في الجواهر المكللة للسخاوي: «أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الديباجي»، وكذا الزبيدي في الأمالي، والفاداني في العجالة، وعند ابن عقيلة في الفوائد: «أبو محمد العثماني الديباجي».

والعثماني: تقدمّت النسبة في رقم [٥٩]، وهي إلى عثمان بن عفان ﷺ. والدِّيباجي: قال السمعاني في الأنساب، (٥/٤٣٥): «هذه النِّسبة إلى شيئين، أحدهما لقب ابن لمطرف، واسمه محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وكان يُلَقَّب بالدِّيباج، وابنه محمد بن المطرف بن عبد الله الديباجي، وكان أبوه يقال له الديباج»، **قلت**: وهو المقصود. =

الْحَسَنِ[(١)] بْنِ صَدَقَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْإِسْكَنْدَرِيُّ[(٢)]، ثَنَا أَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الشَّاشِيُّ[(٣)]، قَدِمَ عَلَيْنَا الْإِسْكَنْدَرِيَّةَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَاقُولِيُّ[(٤)]، ثَنَا الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ .....

= وجاء في ترجمته في سير أعلام النبلاء، (٢٠/٥٩٧): «روىٰ عنه: الحافظ عبد الغني، والحافظ علي بن المفضل، والحافظ عبد القادر، وحماد الحراني، وجعفر بن علي الهمذاني، وآخرون»، قلت: الهمداني هو السابق في هذا الإسناد.

(١) كذا في الأصل. وفي الجواهر المكللة، والزبيدي، والفوائد الجليلة، والعجالة: «الحسين». وما في الأصل أصح كما رجّح المقريزي، كما في الهامش الآتي.

(٢) قال المقريزي: «البوصيريّ الناسخ: محمّد بن الحسن ـ وقيل: ابن الحسين، والأوّل أصحّ ـ بن صدقة بن سليمان، أبو عبد الله، البوصيريّ، المالكيّ، الناسخ. سمع الحديثَ وحدّث بالإسكندريّة، ومات ليلة الثلاثاء سادس عشر ذي القعدة سنة تسع عشرة وخمسمائة [٥١٩هـ]»، انظر: المقفّىٰ الكبير، (٥/٢٩٣).

قلت: وليس هو محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن صدقة، أبو عبد الله الحراني، التاجر السَّفَّار، المعروف بابن الوَحِش، فهذا قد توفِّي (٥٨٤ هـ)، ولم يذكروا فيه أنه سكندري، وفي اسمه زيادة في أبيه: «علي». انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢/٧٨٨). **قلت**: وهذا الإسناد مُسَلْسل بأربعة محدِّثين سكندريين في سِلْك واحدٍ، من الغرَّافي إلىٰ البوصيري، وإذا اعتُبر الفارقي الآخذ عن الغرَّافي، وأبو الفتح الشاشي الآخذ عن البوصيري؛ سكندريين؛ لأنهما قدِما الإسكندرية وتحمَّلا الحديثَ بها؛ صاروا ستةً سكندريين.

(٣) هو نَصْر بن الحسن بن القاسم بن الفضل، أبو اللَّيْث، وأبو الفتح التُّرْكيّ التُّنْكتيّ الشّاشيّ. قال الذهبي: نزيل سمرقند، وتنكت: بلده عند الشاش. ونقل عن عبد الغافر بن إسماعيل: هو شيخ مشهور، ورع، نظيف، بهي متجمل، متطلس. جال في الآفاق، وحدث، ورأىٰ العز والقبول بسبب تسميع: [صحيح] مُسْلم. وسمع منه الخلق في تلك الديار، وبورك له في كسبه، (ت: ٤٨٦ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٥٧٠).

الشاشي: قال السمعاني في الأنساب، (٨/١٣): «هذه النسبة إلىٰ مدينة وراء نهر سيحون يقال لها الشاش، وهي من ثغور الترك».

(٤) كذا وقع اسمه هنا. وفي مسلسلات الكلاعي أيضًا، وزاد الكنية: «أبو الحسن»، وفي الجواهر المكللة وأمالي الزبيدي والعجُالة بالكنية نفسِها، ولكن جعلوا الاسم: «علي بن إبراهيم»=

[صَخْرٍ][(١)] الْأَزْدِيُّ[(٢)]، ثَنَا أَبُو عِيَاضٍ[(٣)] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَرَوِيُّ[(٤)]، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ[(٥)]، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ

= من دون «الحسن»، وزادوا في نسبته: «الشافعي»، وفي الفوائد الجليلة: «علي بن الحسيني بن إبراهيم العاقولي الشافعي»، والظاهر أنه تحريف.

وقد جاء في سياق ترجمة مشرف بن مُرَجَّى بن إبراهيم أبي المعالي المقدسي الفقيه، في تاريخ دمشق، (٥٨/٢٠٥)، بالكنية والاسم تامًّا: «أبو الحسن علي بن الحسن بن إبراهيم العاقولي»، ولم أقف له على ترجمة، ولا ذِكرٍ شافٍ. وفي التراجم: أبو الحسن العاقولي المعروف بتاج القرّاء (ت: ٤٨٤هـ)، محدّث مقرئ، من هذه الطبقة، وفي ترجمته أنه كان ينسخ تعليقة القاضي أبي الطيب، وهذا قد ينفع في تلقيبه بالشافعي كما يذكر السخاوي والزبيدي وغيرهما، ولكن تاج القراء هذا اسمه: «علي بن الحسن بن طاوس بن سكر»، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/٥٣٤)، فالعلم عند الله.

والعاقولي: قال السمعاني في الأنساب، (٩/١٤٩): «هذه النسبة إلى دير العاقول، وهي بُلَيْدة على خمسة عشر فرسخًا من بغداد، وقد ينسب إليها بالدير عاقولي» أيضًا».

(١) في الأصل: «بحر»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٤)، وهو تحريف. وجاء على الصواب في سائر المصادر، وعند المصنِّف نفسِه في آخر التسلسل.

(٢) هو محمّد بن علي بن محمد بن صخر، أبو الحسن القاضي الأزدي البصري الضرير. قال الذهبي: كان كبير القدر، عالي الإسناد، حدَّث بمصر والحجاز، (ت: ٤٤٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٦٤٩).

(٣) كذا على الصواب في الأصل، وفي مسلسلات الكلاعي، والجواهر المكللة، والعجالة. وفي المستغيثين: «أبو عياش»؛ تحريف، وفي الفوائد الجليلة: «أبو العباس»؛ تحريف، واسمه هناك: «أحمد بن يعقوب الهروي»، فيه اختصار.

(٤) هو أحمد بن محمد بن يعقوب، أبو عياض، ذكره ابن عساكر وأورد بعض شيوخه ومن تحمَّل عنه، ولم يَزِدْ. انظر: تاريخ دمشق، (٥/٤٧١).

الهَرَوِيّ: قال في الأنساب، (١٣/٤٠٣): «هذه النسبة إلى بلدة هراة، وهي إحدى بلاد خراسان، ...، فتحها خليدُ بن عبد الله الحنفي، من جهة عبد الله بن عامر بن كريز زمن عثمان بن عفان ﷺ، خرج منها جماعةٌ من العلماء والأئمة في كل فن».

(٥) لم تزِد مصادرُ الرواية كنيته أو نسبته لتساعد في تعيينه، فقط زاد الكلاعي والزبيدي والفاداني: «المعدَّل»، وفي الفوائد الجليلة: «المؤذِّن». =

الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَطَّانُ الْبَلْخِيُّ[(١)] بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ صَدُوقًا، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ

= والراجح أنه: أحمد بن منصور [بن محمد] بن ثابت، أبو العباس الشيرازي، قال الذهبي: الإمام الحافظ الجوال. حدّث عن جماعة منهم الطبراني، والرامهرمزي، وعنه الحاكم وتمّام. قال الحاكم: جمَعَ من الحديث ما لم يجمعه أحد، وصار له القبول بشيراز، بحيث يضرب به المثل. (ت: ٣٨٢هـ)، انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٨/٦)، وبغية الطلب في تاريخ حلب، (١١٥٣/٣)، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤٧٢/١٦)، وتذكرة الحفاظ، (١٤٢/٣)، وقال فيهما: «أحمد بن منصور بن ثابت»، وكذا الصفدي في الوافي، (١٨٩/٨)، ولكن اسم جده «محمد» ثابت لدىٰ ابن عساكر وابن العديم. **قلت**: ولعل وصفَه بالمعدَّل إشارة لقدْح الدارقطني فيه، إذ دفع عنه ابن منده التهمةَ باشتباه الدارقطني باسمِ رجل آخر يشبهه، والقصة مذكورة في السِّير وغيرها.

(١) كذا في مسلسلات الكلاعي أيضًا. وفي المستغيثين بالله، وتاريخ دمشق والجواهر المكللة والعجالة: «بن الحسن». وفي الفوائد الجليلة: «أبو علي بن الحسين بن أحمد»، وهذا تحريف، دخل اسمه في كنيته، والله أعلم.

ولم أعيِّنه يقينًا. فقد ترجم الخطيب في تاريخ بغداد، (٣٨٣/١١) لرجل سمّاه: «علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسن البلخي»، فقال: «قدم بغداد وحدث بها عن محمد بن رميح بن بزيع، والحسين بن أحمد بن الخاني، والخضر بن أحمد بن الخضر القزويني، وعلي بن أحمد بن ميمون الحلواني، وغيرهم. حدث عنه أبو طالب عمر بن إبراهيم المعروف بابن حمامة»، **قلت**: وهذه الطبقة تقتضي أنه في النصف الثاني من القرن الرابع.

ويُحتَمل أن يكون: علي بن الحسن بن أُحَيْد، أبو الحسن البلْخي القطّان. قال الذهبي: سَمِعَ: المَحَامِلي، وأبا العباس بن عُقْدَة، وإسحاق بن شبيب البلْخي، وَعَنْهُ: يوسف القوّاس الزّاهد، وهو أكبر منه، وتمّام الرّازي، والحاكم. تُوُفّي بعد السبعين وثلاث مئة [٣٧٠هـ]، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٩٢/٨). قلت: وهو من الطبقة نفسِها، ويكون «أُحَيْد» تحرَّف في هذه الأسانيد إلىٰ «أحمد»، وليس ذلك ببعيد، فهي أسانيد كما ترىٰ.

والبلخي: قال السمعاني الأنساب، (٣٠٣/٢ ـ ٣٠٤): «هذه النِّسبة إلىٰ بلدةٍ من بلاد خراسان، يُقال لها: بَلْخ، فتَحَها الأحنف بن قيس التميمي من جهة عبد الله بن عامر بن كريز، زمنَ عثمان بن عفان ﷺ، خرج منها عالَمٌ لا يُحْصَىٰ من العلماء والأئمة والمحدثين والصلحاء قديمًا وحديثًا».

عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ المحْتَسِبُ[١] الْبَلْخِيُّ[٢]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْهَاشِمِيُّ[٣]، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ .....

(١) الكلمة مشكلة في الأصل، ولكنها ثابتة في مصادر التخريج: «المحتسب»، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٤): «المقست».

(٢) كذا في الأصل، ومثله في أمالي الزبيدي، والعجالة. وفي مسلسلات الكلاعي والفوائد الجليلة: «بن المحتسب» ويحتمل أن يكون بإضمار: «محمد». وفي تاريخ دمشق: «علي بن محمد بن عبد الله المحتسب»، فجعل أباه: «محمداً»، وزاد: «عبد الله»، ويحتمل أن يكون اختصر اسم الأب، فنسبه إلىٰ الجدّ. وفي المستغيثين: «أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد القطان المحتسب البلخي»، جعله والذي قبله راوياً واحداً، فهذا خطأ. **قلت**: ولم أقف عليه علىٰ كل تقدير.

(٣) كذا في الأصل، وكذا في الكلاعي، والزبيدي، والفاداني أيضًا. وفي تاريخ دمشق: «أمير المؤمنين محمد بن هارون الرشيد». وفي الفوائد الجليلة: «محمد بن عرعرة الهاشمي»، وهذا خطأ والله أعلم، فمحمد بن عرعرة روىٰ له الشيخان، من صغار التابعين، وليس بهاشمي. وفي المستغيثين بالله: «الحسن بن محمد بن هارون الهاشمي»، وهذا خطأ أيضًا.
قلت: لم أعيّنه يقينًا. فإذا صحّ ما في تاريخ دمشق، فهو إمّا محمد بن هارون الرشيد، المسمّىٰ: الأمين، أخو المأمون، بويع بالخلافة بعد أبيه، ثم تحارب مع أخيه المأمون، حتىٰ قُتل (١٩٨هـ)، وتولّىٰ المأمون بعده. وهذا قديم، لا يتأتىٰ أن يكون في طبقة الرواية. أو أن يكون أخاهما محمد بن هارون الرشيد، المسمّىٰ: المعتصم، بويع بالخلافة ودام فيها أكثر من ثماني سنين، وتوفي (٢٢٧هـ)، وكلاهما ليس من أهل الراوية. والأقرب أن يكون أخٌ آخر لهما اسمه محمد أيضًا، معروفٌ بكنيته أبي العباس، قال الذهبي: «وهو معروف بكنيته، لأنّ له عدة إخوة، إنّما يُعرفون بكُناهُم. وكان هذا مغفَّلا»، تاريخ الإسلام، ت بشار (٥/١٢٤٩)، وذكر له قصة، وقد توفي هذا (٢٤٥هـ) فهو أقرب لهذه الطبقة، ولكنه ليس من أهل الرواية أيضًا، وعلىٰ هذا يكون ابن أمير المؤمنين، وليس أمير المؤمنين كما في إسناد تاريخ دمشق.
ويحتمل أن يكون محمد بن هارون بن بُرَيْه الهاشمي، ضعفه الدارقطني وقال: لا شيء، انظر: ميزان الاعتدال، (٤/٥٧)، وقال الخطيب: في حديثه مناكير، وقال ابن عساكر: يضع الحديث، انظر: اللسان، (٧/٥٥٥). وهو يروي عن حميد بن الصلاح مولىٰ الخليفة المنصور، انظر: تاريخ بغداد، (٨/١٥٨)، وله رواية أخرىٰ موضوعة في إسنادها المنصور، عن أبيه عن جده، عن ابن عباس، انظر: اللسان، (٧/٥٥٥)، والرواية معنا منتهاها المنصور. فالله أعلم.

الْمَازِنِيُّ[١]، ثَنَا مُوسَىٰ بْنُ سَهْلٍ[٢]، عَنِ الرَّبِيعِ[٣]، قَالَ: لَمَّا اسْتَوَتِ الْخِلَافَةُ لِأَبِي جَعْفَرٍ[٤] قَالَ لِي: يَا رَبِيعُ! ابْعَثْ إِلَىٰ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَقُمْتُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقُلْتُ: [أَيُّ بَلِيَّةٍ][٥] تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ[٦]؟! فَأَوْهَمْتُهُ أَنِّي أَفْعَلُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ سَاعَةٍ، فَقَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ ابْعَثْ إِلَىٰ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ؟! فَوَاللهِ لَتَأْتِيَنِّي بِهِ، أَوْ لَأَقْتُلَنَّكَ شَرَّ قِتْلَةٍ.

قَالَ: فَذَهَبْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ اللهِ، أَجِبْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَامَ مَعِي، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْبَابِ؛ قَامَ فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، [/٢٥أ] ثُمَّ دَخَلَ، فَسَلَّمَ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ،

---

(١) كذا اسمه لدىٰ الجميع، وانفرد في تاريخ دمشق فسمّاه: «محمد بن أحمد القيسي». وهذا رجلٌ آخر.
محمد بن أحمد القيسي، هو ابن نافع العبدي، روىٰ له مسلم والترمذي والنسائي، توفي بعد (٢٤٠هـ)، قال الحافظ في التقريب: «صدوق».
أما محمد بن يحيىٰ المازني؛ فالأقرب أنه محمد بن يحيىٰ بن ضرار المازني الأهوازي، ضعيف، اتهمه ابن حبان والحاكم، وقال أبو نعيم: حدّث بمناكير. انظر: لسان الميزان، (٥٧٥/٧). وليس هو محمد بن يحيىٰ بن حبان الأنصاري المازني، الذي روىٰ له الجماعة، فإنه قديم، توفي (١٢١هـ).

(٢) موسىٰ بن سهل بن قادم، أبو عمران الرملي، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع، (ت ٢٦٢هـ)، أخرج له أبو داود والنسائي، وقال الحافظ في التقريب: «ثقة».

(٣) هو الربيع بن يونس الحاجب، أبو الفضل مولىٰ المنصور، قال ابن عساكر: حدَّث عن المنصور وجعفر الصادق، وروىٰ عنه موسىٰ بن سهل. (ت ١٧٠هـ). انظر: تاريخ دمشق، (٨٥/١٨)، وسير أعلام النبلاء، (٣٣٥/٧).

(٤) هو الخليفة العباسي الثاني، عبد الله بن محمد بن علي بن العباس، أبو جعفر المنصور، (٩٥ ـ ١٥٨هـ).

(٥) ما بين المعقوفين من مصادر التخريج، والذي في الأصل مضطرب غير معجَم، قد يُقرأ علىٰ الصواب، وقد يُشكِل، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٤): «إنه يريد أن تفعل».

(٦) في المصادر: «يريد أن يفعل» بصيغة الغائب.

وَوَقَفَ فَلَمْ يَجْلِسْ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: يَا جَعْفَرُ! أَنْتَ الَّذِي أَلَّبْتَ وَكَبَّرْتَ(١).

وَحَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ لِلْغَادِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِوَاءً يُعْرَفُ بِهِ**»(٢).

قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ بِطَانِ(٣) الْعَرْشِ: أَلَا لِيَقُمْ مَنْ كَانَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ، فَلَا يَقُومُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الْمُتَفَضِّلُونَ(٤)**»(٥).

---

(١) هذا أقرب ما في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٥): «ألنت وكبرت». ويحتمل الفعل أن يكون «كبُرتَ»، من الكِبْر، أو مضعّفًا «كبّرت» من الإكثار أو التهويل. هذا إن لم يكن مصحّفًا وهو محتمل. وعند ابن بشكوال: «وكثّرت»، وعند ابن عساكر: «أنت ألَّبت علينا وكثَّرت وعذرت»، وعند عقيلة: «كيتَ كيتَ»، وهي كناية عن إهانته إياه، وعند سائرهم: «أَكْثَرْتَ».

(٢) هذا يكون من مسند ابن عباس ﷺ. ولم أقف عليه من حديثه إلا في هذه المصادر التي روت الحديثَ المسلسل. وهذا الحديث أصله متفق عليه من حديث ابن عمر ﷺ: رواه البخاري، (٣١٨٨)، ومسلم، (١٧٣٥)، ومن حديث أنس ﷺ: رواه البخاري، (٣١٨٧)، ومسلم، (١٧٣٧)، ورواه مسلم من حديث ابن مسعود ﷺ، (١٧٣٦)، ومن حديث أبي سعيد ﷺ، (١٧٣٨).

(٣) كذا في الأصل، ولدىٰ سائر المصادر: «بُطنان». وقال محقق تاريخ دمشق: «بالأصل بطان» وأثبت «بطنان» عن مختصر ابن منظور.
والبِطان عند العرب الحِزام، قال الخليل: «البِطانُ للبعير كالحِزام للدّابّة»، العين (٤٤١/٧)، وقال الأزهري: «البِطَانُ: الحِزامُ الَّذِي يَلِي البَطْن»، تهذيب اللغة (٢٥٢/١٣)، وانظر: لسان العرب، (٢٥٣/١٣)، وتاج العروس، (٢٦٥/٣٤).
أما البُطنان؛ فوسط الشيء، أو أصله. قال ابن الأثير في النهاية، (١٣٧/١): «يُنادي مُنادٍ مِنْ بُطْنَان الْعَرْشِ» أَيْ مِنْ وَسَطه. وَقِيلَ مِنْ أَصْله. وَقِيلَ البُطْنَان جَمْع بَطْن: وَهُوَ الْغَامِضُ مِنَ الْأَرْضِ، يُرِيد مِنْ دوَاخِل العَرش.
قلت: فالفرق بينهما من حيث المعنىٰ في سياق هذا الكلام؛ قريب.

(٤) في تاريخ دمشق: «إلا من عفا عن أخيه».

(٥) هذا لفظه هنا، وفي بعض ألفاظه: «إلا من عفا». قد رُوي هنا من حديث الحسين بن علي=

فَمَا زَالَ يَقُولُ حَتَّىٰ سَكَنَ مَا بِهِ، وَلَانَ لَهُ[١]، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ أَبَا عَبْدِ اللهِ، ارْتَفِعْ أَبَا عَبْدِ اللهِ. ثُمَّ دَعَا بِمُدْهُنٍ[٢] فِيهِ غَالِيَةٌ[٣]، .....

= بإسناد: جعفر عن أبيه عن جده، وهذا الإسناد منقطع أو مرسل، تقدم الكلام عليه. ويروىٰ من حديث عمران بن الحصين ﷺ، رواه الخطيب في تاريخ بغداد، (٧٢/٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق، (١٥٥/٧)، وفيه قصة شبيهةٌ بالتي معنا هنا، ولكن بين المأمون، وإبراهيم بن المهدي المعروف بابن شكلة.

ويروىٰ من حديث أنس ﷺ، من غير القصة، وباختلاف في اللفظ، رواه ابن أبي الدنيا في الأهوال، وابن أبي عاصم في الديات، (٢٥٦)، والطبراني في مكارم الأخلاق، (٥٥)، والعقيلي في الضعفاء، (١١٣٦/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، (٧٩٦٠)

ويروىٰ من حديث ابن عباس ﷺ، رواه ابن شاهين في الترغيب، (٥١٩)، من غير القصة، ويروىٰ في قصة بين المأمون وعمر بن حبيب العدوي أحد القضاة، رواه المعافىٰ بن زكريا في الجليس الصالح، (٤٣٥)، والخطيب في تاريخ بغداد، (٣٠/١٣)، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٨٧/١٨) في قصة المنصور وجعفر، وفيها قال جعفر: حدثني أبي عن أبيك عن جده! ويروىٰ مرسلًا عن الحسن البصري، في أنساب الأشراف، (٢٦٢/٤)، وتاريخ دمشق، (٣١٦/٣٢)، وفيه قصة أيضًا مع المنصور.

وجميع هذه الأسانيد لا يصح منها شيء، وتكرُّر تلك القصص فيه من أظهر الأدلة أنه مفتعل موضوع، يتداوله هؤلاء الرواة فيركبونه علىٰ أكثر من قصة.

(١) في أمالي الزبيدي، (ق ٢١ب) إفصاحٌ عن ذلك: «وإنَّ سُليمان أعطي فشكر، وإن أيوب ابتُلِيَ فصبر، وإن يوسف ظُلِمَ فغَفَر، وأنت علىٰ أَثَرٍ منهم، وأنت أحقُّ مَنْ تأسَّىٰ بهم. فنكس المنصور رأسَه مليًّا، ثم رفع رأسه وقال: يا أبا عبد الله، وأنت قريبُ القرابة، وأنت ذو الرحم الواشِجَة السليم الناجية القليل القابلة [كذا وقد نقلنا قبلًا: الغائلة]، ثم صافحه بيمينه وعانقه بشماله وأجلسه من علىٰ فراشه وأقبل يسأله دعاءً». وقد تقدَّم قريب من ذلك في رقم [٦٩] مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٢) وكذا في الأصل، وفي تاريخ دمشق. وعند السخاوي والفاداني والزبيدي: «بمُدهنِ غالية»، والمعنىٰ واحد، من إضافة الظرف للمظروف أو الآلة لذيها. وعند عقيلة: «دِهن». والمُدْهُن آلة الطيب، انظر رقم [٦٩].

(٣) الغَالِيَة: ضرب من الطِّيب المركَّب. انظر رقم [٦٩].

فدافه بِيَدِهِ[١]، وَالْغَالِيَةُ تَقْطُرُ مِنْ بَيْنِ أَنَامِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: انْصَرِفْ أَبَا عَبْدِ اللهِ فِي حِفْظِ اللهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا رَبِيعُ! أَتْبِعْ أَبَا عَبْدِ اللهِ جَائِزَتَهُ[٢]، وَأَضْعِفْهَا.

قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! تَعْلَمُ مَحَبَّتِي لَكَ، قَالَ: أَنْتَ مِنَّا.

حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ**»[٣].

فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! شَهِدْتُ مَا لَمْ تَشْهَدْ، وَسَمِعْتُ مَا لَمْ تَسْمَعْ، وَقَدْ دَخَلْتُ فَرَأَيْتُهُ وَرَأَيْتُكَ تُحَرِّكُ شَفَتَيْكَ عِنْدَ دُخُولِكَ إِلَيْهِ، قَالَ: دُعَاءٌ كُنْتُ أَدْعُو بِهِ. قُلْتُ: دُعَاءٌ حَفِظْتَهُ عِنْدَ دُخُولِكَ إِلَيْهِ أَمْ شَيْءٌ تَأْثِرُهُ[٤] عَنْ آبَائِكَ الطَّاهِرِينَ؟

---

(١) كذا في الأصل، وكذا عند السخاوي والزبيدي، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٥): «فدهن يده». وفي تاريخ دمشق والكلاعي: «فعلقه»، وعند ابن بشكوال: «فجعل يغلقه بيده»، وعند عقيلة: «فأراقه عليه».
ومعنىٰ داف: بلّله أو خلطه في الماء. قال الأزهري: «دَافَ الطِّيبَ فِي المَاء يَدُوفه دَوْفاً فَهُوَ دَائِفٌ، والطِّيبُ مَدُوف»، تهذيب اللغة (١٣٩/١٤)، وفي لسان العرب: «الْجَوْهَرِيُّ: دُفْتُ الدَّواء وَغَيْرَهُ أَي بللتُه بِمَاءٍ أَو بِغَيْرِه، فَهُوَ مَدُوفٌ ومَدْوُوفٌ»، لسان العرب، (١٠٨/٩)، وقال الزبيدي: «دَافَ الشَّيْءَ يَدِيفُه: لُغَةٌ فِي دَافَهُ يَدُوفُهُ، أَي: خَلَطَهُ. وَفِي الحديثِ: "وتَدِيفُونَ فِيهِ مِن القُطَيْعَاءِ" أَي: تَخْلِطُون، وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ ﷺ: "دَعَا فِي مَرَشِهِ بِمِسْكٍ، فَقَالَ لامْرَأَتِه: أَدِيفِيهِ فِي تَوْرٍ"»، تاج العروس، (٣١٢/٢٣).
قلت: أمَّا من ورد عنده: «علقه» بالعين المهملة والقاف المثنّاة، أو «غلقه» بالغين المعجمة والقاف؛ فتصحيف، والصواب فيهما: «غلَّفه»، وهو استعمال معروفٌ في لغة العرب، وقد تقدَّم ذكره في الحديث [٦٩].

(٢) الجائزة: الهدية أو العطية. انظر رقم [٦٩].

(٣) لم أقف عليه من مسنده. وقد رواه البخاري، (٦٧٦١)، من حديث أنس ﷺ، ورواه أبو داود، (١٦٥٠)، والترمذي، (٦٥٧)، والنسائي، (٢٦١٢)، من حديث أسلم ﷺ بنحوه.

(٤) قال الخليل: «أَثْرُ الحديث: أَنْ يأثِرَه قَوْمٌ عن قَوْمٍ، أي: يُحدِّثُ به في آثارهم، أي: بَعْدَهم»،=

قَالَ: بَلْ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ[1] أَمْرٌ؛ دَعَا بِهَذَا الدُّعَاءِ.

وَكَانَ يَقُولُ: «دُعَاءُ الْفَرَجِ بَعْدَ الشِّدَّةِ: اللَّهُمَّ احْرُسْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَاكْنُفْنِي[2] [/٢٥ب] بِرُكْنِكَ الَّذِي لَا يُرَامُ، وَارْحَمْنِي بِقُدْرَتِكَ عَلِيَّ، أَنْتَ ثِقَتِي وَرَجَائِي، فَكَمْ مِنْ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلِيَّ قَلَّ لَكَ بِهَا شُكْرِي، وَكَمْ بَلِيَّةٍ ابْتَلَيْتَنِي بِهَا قَلَّ لَكَ عِنْدَهَا صَبْرِي، فَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ نِعْمَتِهِ شُكْرِي فَلَمْ يَحْرِمْنِي، وَيَا مَنْ قَلَّ عِنْدَ بَلَائِهِ صَبْرِي فَلَمْ يَخْذُلْنِي، وَيَا مَنْ رَآنِي عَلَى الْخَطَايَا فَلَمْ يَفْضَحْنِي؛ أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى دِينِي بِدُنْيَايَ، وَعَلَى آخِرَتِي بِالتَّقْوَى، احْفَظْنِي فِيمَا غِبْتُ عَنْهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي فِيمَا حَضَرْتُ، يَا مَنْ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا تُنْقِصُهُ الْمَغْفِرَةُ؛ هَبْ لِي مَا لَا يَضُرُّكَ وَاغْفِرْ لِي مَا لَا يُنْقِصُكَ. يَا إِلَهِي أَسْأَلُكَ فَرَجًا قَرِيبًا، وَصَبْرًا جَمِيلًا، وَأَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ مِنْ كُلِّ بَلِيَّةٍ، وَأَسْأَلُكَ الشُّكْرَ عَلَى الْعَافِيَةِ، وَأَسْأَلُكَ دَوَامَ الْعَافِيَةِ، وَأَسْأَلُكَ الْغِنَى عَنِ النَّاسِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ».

قَالَ الرَّبِيعُ: فَكَتَبْتُهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. وَقَالَ مُوسَى:

= العين، (٨/٢٣٧)، وقال الأزهري: «حديثٌ مأثُورٌ: أَي يُخبر الناسُ بِهِ بعضُهم بَعْضًا، يُقال مِنْهُ: أَثَرْت الحديثَ يأثِرُه أَثْراً، فَهُوَ مأْثُور»، تهذيب اللغة، (١٥/٨٧)، وانظر: اللسان، (٤/٦)، من باب: ضرب، ومن باب نصر، انظر: التاج، (١٠/١٥).

(١) قال ابن الأثير: ««كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلّى»: أَيْ إِذَا نَزَلَ بِهِ مُهِمٌّ أَوْ أصابَه غمٌّ»، النهاية في غريب الحديث والأثر، (١/٣٧٧).

(٢) تقدم شرحها في الحديث [٦٨].

فَكَتَبْتُهُ عَنِ الرَّبِيعِ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ ابْنُ يَحْيَىٰ: فَكَتَبْتُهُ عَنْ مُوسَىٰ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. وَقَالَ مُوسَىٰ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ ابْنِ يَحْيَىٰ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي(١). قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمُحْتَسِبُ: فَكَتَبْتُهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ الْقَطَّانُ: فَكَتَبْتُهُ مِنْ عَلِيٍّ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْقَطَّانِ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: فَكَتَبْتُهُ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مَنْصُورٍ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ [٢٦/أ] بْنُ [صَخْرٍ](٢): فَكَتَبْتُهُ عَنِ أحمدَ بنِ محمدٍ(٣)، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْعَاقُولِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ ابْنِ صَخْرٍ، وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ الشَّاشِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْعَاقُولِيِّ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ صَدَقَةَ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الشَّاشِيِّ، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثْمَانِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَدَقَةَ، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْهَمْدَانِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْقَاضِي الشَّرِيفِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثْمَانِيِّ، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ أَبُو الحَسَن(٤) [الغرَّافيُّ](٥): فَكَتَبْتُهُ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ جَعْفَرٍ

---

(١) كذا في الأصل، والطنطاوي، (ص: ٥٦)، وهذا خطأ، فإن موسىٰ بن سهل إنما كتبه عن الربيع حاجب المنصور، كما في الإسناد. وكان حقُّه أن يكون مكانه: قال محمد بن هارون: فكتبته عن ابن يحيىٰ، كما في الإسناد، وسائر المصادر.

(٢) في الأصل: «بحر»، وهو خطأ تقدَّم التنبيه عليه في الكلام علىٰ رجال هذا الإسناد.

(٣) هنا في الأصل: «القطان، فها هو في جيبي»، مضروبٌ عليها، وبعدها عبارة مكرورة: «قال أحمد بن محمد: فكتبته من أحمد بن منصور، فها هو في جيبي، فكتبته»، ومضروبٌ عليها أيضًا، وهي زيادة، يختل بها المعنىٰ، فحذفتُ المضروبَ عليه، وأثبت ما بقي ليصح التسلسل بحسب الإسناد، وهذا غرض الناسخ من التصحيح. أما الطنطاوي، (ص: ٥٦) فأثبت الجميع، ففسدت عليه العبارة.

(٤) كذا في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٥٦): «الحسين».

(٥) في الأصل والطنطاوي: «العراقي»، وهو خطأ تقدَّم التنبيهُ عليه في الكلام على رجال هذا الإسناد.

الْهَمْدَانِيِّ، وَجَعَلْتُ نُسْخَتَهُ فِي جَيْبِي. قَالَ الْفَارِقِيُّ: فكتبتُه عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْغَرَّافِيِّ[(١)]، فَهَا هُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ الْفِيْرُوزْابَادِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الْفَارِقِيِّ، وَهُوَ فِي جَيْبِي. قَالَ السَيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ حَيْدَرٍ الْحُسَيْنِيُّ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ الفِيرُوزْابَادِيِّ. قُلْتُ: فَكَتَبْتُهُ عَنِ السَيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ حَيْدَرٍ الْحُسَيْنِيِّ، وَهُوَ الْآنَ فِي جَيْبِي[(٢)].

[قِرَاءَةُ ثَلَاثِ آيَاتٍ لِلْحِفْظِ]

[٧١] (٥١) أَخْبَرَنَا شَيْخنَا الْإِمَام المحدث جمال الدين يُوسُف بن مُحَمَّد البَغْدَادِيُّ[(٣)] فِيما شافهني به، أَنَا أَبُو هاشم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بنِ أَحْمَدَ بن الْكُوفِي[(٤)]،

---

(١) في الأصل كلمة مُبهمة غير معجمة، فأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٦): «البران»! وكونه الغرَّافي كما تبيَّن؛ يُعيِّن أن نقرأها كذا.

(٢) هذا الحديث المسلسل بقول كُل راو: «وكتبته وها هُوَ فِي جيبي»، وقد أخرجه جماعةٌ ممن صنَّف في المسلسلات، وأصله في مسلسلات الغرافي المذكورة في التعليق على اسمه كما تقدم، ورواه السخاوي في الجواهر المكلَّلة، الحديث الستون، خ (ق٦٥/أ ـ ب)، ومن طريقِه محمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة، (٢٨ ـ ٣٢)، ومن طريق الأيوبي: الفاداني في العجالة، (ص: ٩٠)، بإسناد السخاوي إلى الفيروزابادي وغيره عن الغرَّافي، به. وكذا رواه الزبيدي في أماليه، (ق ٥٤)، وعقيلة في الفوائد الجليلة، (ص: ١٦٠) الحديث المسلسل الرابع والثلاثون، بإسنادهما إلى الفيروزابادي، به. وهذا هو إسناد مسلسلات الغرافي كما تقدم ذكره. وأعرض عنه المصنِّف في مسلسلاته.

إسنادٌ **ضعيف جدًّا**: فيه: محمد بن هارون الهاشمي: إن كان ابن بريه فهو متهم بالوضع، وإن كان ابن هارون الرشيد فهو مغفل ليس من أهل الراوية، انظر على التوالي: لسان الميزان، (٥٥٥/٧)، وتاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢٤٩/٥)، ومحمد بن يحيى المازني، يروي المناكير، كما تقدَّم بيانه، والربيع؛ مستور. والحديث **ضعيف جدًّا**: كما بيَّناه في التخريج المفرد [٧٠]، وأصله في الحديث [٦٨ ـ ٦٩].

(٣) هو السُّرَمَرّي، انظر ترجمته المشيخة، رقم (٢٢).

(٤) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الكوفي، ثم البغدادي، الأُتْرَاري الأصل،=

أَنَا عِيسَىٰ بن مُحَمَّد ابن أبي الفُتُوح بن البُنْدَار(١) الهاشِمِيُّ(٢)، أنا الشَّيْخ أَبُو مَنْصُور مُحَمَّد بنُ عَلِيّ بنِ عَبْد الصَّمَد الخيَّاط(٣)، أنا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّد عَبْد الْعَزِيز بن مَحْمُود بن المبارَك [/٢٦ب] بن الأَخْضَر(٤)، أنا أَبُو الفضل مُحَمَّدُ بنُ ناصر بن مُحَمَّد السَّلَامِيّ(٥) الْحَافِظ، أنا أَبُو مَنْصُور عَبْد المُحْسِنِ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد البَزَّارُ(٦)(٧)، أنا أَبُو مُحَمَّد **الحَسَن بن مُحَمَّد بن الحَسَن**

= جلال الدين، أبو هاشم الهاشمي. قال ابن حجر: رُتِّبَ مُسْمِعًا للحديث بالمستنصرية بعد تقي الدين الدقوقي وكان أكبر أمناء بغداد. (ت: ٧٤٦هـ). انظر: الدرر الكامنة، (٥/٤٢٥ ـ ٤٢٦). قلت: لذلك رجّحت أنه هو، فإن الدَّقوقي شيخ المستنصرية من شيوخ السرمري المعروف بالراوية والإكثار عنه. وانظر الحديثين: [٥٨، ٦٦].

(١) الكلمة مبهمة محتملة في الأصل، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٦): «السدار»، والمثبت هو الصواب.

(٢) هو عيسى بن محمد بن أبي الفتوح، عماد الدين أبو هاشم ابن البُندار العباسي، الجوهري، البغدادي. سمع من ابن شقيرة وأبي منصور ابن الهني، وهو الآتي. (ت: ٦٩٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٥/٨٧٨).

(٣) هو محمد بن علي بن عبد الصمد بن الهَنِيِّ بن أحمد، الإمام أبو منصور البغدادي المقرئ، الخيَّاط البوَّاب. من كبار القراء ببغداد. سمع من: ابن طبرزذ، وابن مَنِينا، وابن الأخضر، وهو الآتي. (ت: بعد ٦٥٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/٦٥٢).

(٤) هو عَبْد العزيز بن أَبِي نصر محمود بن المبارك بن محمود، الحافظ أبو محمد ابن الْأخضر، الْجُنابَذِيّ الْأصل، البَغْدَادِيّ التّاجر البَزَّاز. قال الذهبي: كتب الكثير، وعُنِيَ بالفنِّ أتمَّ عناية، وحدَّث نحوًا من ستين سنة، وصنَّف تصانيف مفيدة. وكان حافظ العراق في زمانه، وكانت له حلقة بجامع القصر للحديث، وكان ثقة صالحًا دينًا عفيفًا. (ت: ٦١١ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٣/٣١٦).

(٥) تقدم التعريف به في رقم [٦٦]. والسَّلامي: نسبة لمدينة السلام، بغداد، انظر: الأنساب للسمعاني، (٧/٣٣٤).

(٦) كذا في الأصل، ويحتمل أن يكون القزّاز أيضًا، كما أثبتها الطنطاوي، (ص: ٥٧)، وهو إنما يُعرف بالتاجر، أو السَّفّار أو الجوَّال، كما في ترجمته الآتية.

(٧) هو عبد المحسن بن محمد بن علي بن أحمد بن علي، أبو منصور الشِّيحِي التاجر السَّفَّار=

الخلَّال(١) الْحَافِظ ، سَمِعْتُ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن رِزْقٍ(٢) ، سَمِعْتُ أَحْمَد بن نصر بن مُحَمَّد بن إِشْكَابٍ الْبُخَارِيّ(٣) ، سَمِعْتُ مُسْلِمَ بن صَالِح(٤) ، سَمِعْتُ الرِّضَىٰ عَلِيّ بن مُوسَىٰ ، يقول: سَمِعْتُ مُوسَىٰ بن جَعْفَر ، يقول: سَمِعْتُ جَعْفَر بن مُحَمَّد ، يقول: سَمِعْتُ مُحَمَّد بن عَلِيّ ، يقول: سَمِعْتُ عَلِيّ بن الْحُسَيْن ، يقول: سَمِعْتُ الْحُسَيْن بن عَلِيّ ، يقول: سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ ، يقول: عَجِبْتُ ممّنْ يحفَظُ القُرآنَ كيف لا يَقْرأُ ثلاثَ آياتٍ بالغَدَاةِ كُلَّ يومٍ ليَحْفَظَه اللهُ: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ

= المعروف بابن شُهْدَانْكَه. قال الذهبي: الإمام المحدث الجوَّال الصدوق، سمع الكثيرَ من أبي منصور محمد بن محمد ابن السواق، وأبي محمد الخلال ـ وهو الآتي ـ، والعتيقي، وطبقتهم. وكتب بخطه أكثر مسموعاته. حدث عنه شيخُه أبو بكر الخطيب، وأبو بكر ابن الزاغوني، وأبو الفضل بن ناصر ـ وهو السابق ـ وخلق سواهم. (ت: ٤٨٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦٢٩/١٠)، وسير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٥٢/١٩).

(١) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن علي، البغدادي، الخلال، أبو محمد. قال الذهبي: الإمام، الحافظ، المجوِّد، محدِّث العراق، سمع جماعةً منهم القطيعي، وأبو سعيد السيرافي، والدارقطني، وخلقًا. خرَّج: المسند على الصحيحين، وجمع أبوابًا وتراجم كثيرة. (ت: ٤٣٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٥٩٣/١٧).

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رَزْق بْن عبد الله بْن يزيد البغداديّ البزّاز المحدث، أبو الحَسَن بْن رَزْقُوَيْه. قَالَ الخطيب: كَانَ ثقة صدوقًا، كثير السَّماع والكتاب، حسن الاعتقاد، مُديمًا لتلاوة القرآن، بقي يُملي في جامع المدينة مِن بعد سنة ثمانين وثلاثمائة إلى قبل وفاته بمُديدة، وهو أوّل شيخ كتبتُ عنه. (ت: ٤١٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٢٠٦/٩).

(٣) هو أَحْمَد بْن نصر بن مُحَمَّد بْن إشكاب بْن الْحَسَن، أَبُو نصر الْقَاضِي الزعفراني البخاري. قال الخطيب: كتب الناس عنه بانتقاء الدارقطني. وَحَدَّثَنَا عنه أَبُو الْحَسَن بْن رزقويه، .... ـ قلت: وهو المتقدِّم ـ وكَانَ ثقة. انظر: تاريخ بغداد، (٣٩٢/٥).

(٤) كذا في الأصل: «مسلم بن صالح»، ولدى الطنطاوي، وهذا خطأ. وجادّة الإسناد كما عند الكلاعي في مسلسلاته: «أحمد بن نصر بن محمد بن إشكاب البخاري، قال: سمعت محمد بن داود بن يزيد الخصيب، قال: سمعت عبد السلام بن صالح الهروي، يقول: سمعت الرضى علي بن موسى».

وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٣ ـ ١٧٤]، وقوله ﷻ: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤]، وقوله: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢][(١)].

[المسَلْسَلُ بقِراءةِ آيةِ الكُرْسِيِّ قبلَ النَّومِ]

[٧٢][(٢)] (٥٢) أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ العَالِمُ المحَدِّثُ الكَبِيرُ أَبُو المُظَفَّرِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّرَّمَرِّيُّ الْحَنْبَلِيُّ[(٣)] ﷺ، مُشَافَهَةً مِنْهُ لِي بمَنْزِلِه مِن المدْرَسَةِ الْحَنْبَلِيّةِ دَاخِلَ دِمَشْقَ المَحْرُوسَةِ، فِي الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ[(٤)] مِنْ ذِي الحَجَّةِ سَنَةَ سِتٍّ وسَبْعينَ[(٥)] وسَبْعِمِئَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو [الثَّنَاءِ][(٦)] مَحْمُودُ بنُ مُحَمَّدٍ[(٧)] الدَّقُوقيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو أَحْمَد عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي الجَيْشِ البَغْدَاديُّ، أَخْبَرَنَا

---

(١) رواه الكلاعي في مسلسلاته، خ (ق٤٣)، من طريق الخلال، به.
إسناد **ضعيف جدًّا**: فيه: محمد بن داود بن يزيد؛ وثّقه الخطيب في تاريخ بغداد، (٢/٣٣٣)، ولكنه يحدث بالغرائب، قال الحافظ في اللسان، (٧/١٢٨): «قال الحاكم: وفي حديثه غرائب». ومداره على أبي الصلت؛ تقدم الكلام فيه مرارًا، والحاصل أنه متهم.

(٢) إلى هنا ينتهي السَّقْط في طبعة الأميني.

(٣) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٢). وسائر الإسناد إلى أبي الفضل محمد بن ناصر شيخ ابن الجوزي، تقدم في رقم [٥٨].

(٤) في الأصل: «عشر»، وأثبتها الطنطاوي على الصواب، وعند الأميني، (ص: ٩٩): «الثالث عشر»، والتأنيث حملًا على الليلة أولى.

(٥) عند الأميني: «وستين».

(٦) في الأصل، الطنطاوي، (ص: ٥٧): «البنا»، تحريف، والمثبت هو الصواب، وكذا أثبتها الأميني.

(٧) وهذا هو الدَّقوقي شيخ السُّرَّمَري الذي تقدّمت ترجمته في الحديث رقم [٥٨]، ففي اسمه هنا خطأ، كما هناك، وقد نبَّهنا عليه هناك أيضًا، وقد استدركه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي على المصنِّف، فقال بعد أن نقل أول هذا الإسناد إلى محله: «إنما هو أبو الثناء محمود بن علي»، النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٢).

أَبُو مُحَمَّد يُوسُفُ ابنُ الْإِمَام أبي الفَرَجِ **عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَلِيٍّ الْجَوْزِيُّ البَكْرِيُّ**، قَالَ: أَخْبَرَنَا **والِدِي**، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ ناصِرٍ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ(١)، [٢٧/أ] قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ العَلَوِيُّ(٢)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ المطَّلِبِ(٣)، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي سُفِيانَ .....

(١) هو محمد بن علي بن ميمون بن محمد، الحافظ أبو الغنائم النرسي، الكوفي، المقر. قال الذهبي: ثقة، مُفيد، سمع الكثيرَ بالكوفة، وببغداد، وكان ينوب عن خطيب الكوفة، وجمع لنفسه معجمًا، وخرَّج مجاميعَ حِسانًا، ونسخ الكثير. سمع: محمد بن علي بن عبد الرحمن العلوي ـ وهو الآتي ـ وأبا طاهر محمد بن العطار، وكريمة المروزية، وغيرهم. روى عنه: أبو الفتح نصر المقدسي الفقيه مع تقدمه، وابن كليب إجازة وبينهما في الموت مئة وست سنين، ومحمد بن ناصر، وهو السابق. (ت: ٥١٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤٢/١١).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي، الكوفي. قال الذهبي: الإمام، المحدث، الثقة، العالم، الفقيه، مسند الكوفة، انتقى عليه الحافظ أبو عبد الله الصوري، وغيره. حدَّث عن: علي بن عبد الرحمن البكائي، وأبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، وهو الآتي. وحدَّث عنه جماعة، منهم أبو الغنائم محمد بن علي النرسي، وهو السابق، وغيره. (ت: ٤٤٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة (٦٣٦/١٧). **قلت**: انتقاء الصُّوري المشار إليه هو «الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان عن الشيوخ الكوفيين»، وقد نشره محقّقًا: د. عمر عبد السلام تدمري، عن دار الكتاب العربي، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

(٣) ليس هذا الاسم في إسناد ابن الجوزي في المسلسلات، وأورده المصنِّف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٩) رقم (١١)، وكذا الفاداني والأيوبي، وقد عزونا إليهما في التخريج المفرد. وأما السخاوي في الجواهر المكللة ق (٤١/أ) فقال فيه: «أبو الفضل محمد بن عبيد [أو عبد الله] الله بن المطلب»، وفي هذا تحريف، وسيأتي أن الصواب فيه: أبو المفضَّل. وأما عبيد فهو من أسماء أجداده. ولكن لم أقف في ترجمته على: عبد المطلب.

هو مُحَمَّد بْن عَبْد الله بْن مُحَمَّد بْن عُبَيْد الله، أَبُو المُفَضَّل الشَّيْباني الكوفيُّ، نزيل بغداد. قال الذهبي: حَدَّثَ عَنْ: مُحَمَّد بْن جرير، والباغَنْدِي، وأَبِي القاسم البَغَوي، وخلق كثير من العراقيين والشاميين والمصريين. وَرَوَى عَنْهُ جماعة، وانتخب عَلَيْهِ الدَّارَقُطْنيّ، ثم بان كذبه، ومزقوا حديثه. وكان حافظاً عارفاً بالفن أخباريًّا مصِّنفًا، لكن لحقه الإدْبار. (ت: ٣٨٧ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٦٢٤/٨). ولم أقف في تسميته على: «عبد المطلب»، فالله أعلم.

القُرَشِيُّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ عُمَرَ[٢] السَّكْسَكِيُّ[٣]، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) لم أقف له على ترجمة، وذكره السخاوي في إسناده في الجواهر المكللة، فأبان عنه شيئًا، فقال: «أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان القرشي الشعراني إملاء بالموصل»، وكذا سمّاه الغماري في المداوي، (٦٣٥/١).
وهذا الموصلي وقع في بعض الأسانيد، فسمّاه تمّام في فوائده، (١١٧٩): «أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان بن زياد بن خالد الموصلي»، وهو أتم سياقٍ لاسمه، وكذا روى له أبو نعيم في الطب النبوي، (١٣١)، والخطيب في الكفاية، (ص: ٢٣١)، والطيوري كما في انتخاب السِّلفي، (١٣٣)، وذكره ابن عدي في الكامل مرارًا، وهو شيخه، انظر: (٣١٣/١، ٣٤١، ٣٤٧) ومواضع كثيرة.
وفي المصادر أنه روى عن المزني، انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٥١/١)، وعن عبد الله بن أحمد، انظر: الكامل، (٣٧٤/١)، وعن عباس الدوري، الكامل، (٣٨٤/١، ٤١٨). وذكره الخطيبُ البغدادي مرارًا في شيوخ وتلاميذ مترجميه، انظر: تاريخ بغداد، (١٥٠/٣، ٨٦، ١٥٨/٧)، وغيرها كثير، وكذا ابنُ عساكر في تاريخ دمشق، (١٦٣/١١، ١٦٤، ٣٢٢/١٣)، وغيرها كثير، وذكره الحافظ المزي في تهذيب الكمال، (٢٣٦/١٥) في الرواة عن عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خداش، من رجال النسائي، وعن عبيد بن آدم بن أبي إياس، (١٨٤/١٩)، وذكره الذهبي مرارًا، قال في سياقٍ منها: «عبد الله بْن أبي سفيان شيخ لابن جُمَيْع»، قلت: كشف عليه في معجم الشيوخ لابن جميع فلم أقف عليه.
فعلى كل حال، هو من محدِّثي النصف الأول من القرن الرابع، وذِكْره سائِرٌ في الأسانيد في هذه الطبقة، ولم أقف على ذكر اسم أبيه، وذكره بعضُ من نقلنا عنه بنسبة الشعراني مع الموصلي.
ثم وقفت على توثيقٍ مقتَضَبٍ له من كتاب التاريخ لمسلمة بن القاسم الأندلسي (ت ٣٥٣هـ)، نقله ابن قطلوبغا في كتابه: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، (٢٨/٦) (٥٨٩١)، فقال: «عبد الله بن أبي سفيان الموصلي: قال مسلمة: روى عنه بعض الحفاظ ووثقه». قلت: وإنما أطلت في تحرير ترجمته لعزَّتها، إذ نص غير واحد من الباحثين أنه لم يعرفه أو لم يقف له على ترجمة.

(٢) كذا في الأصل والمطبوعتين، وكذا لدى السخاوي في الجواهر المكللة. وفي مسلسلات ابن الجوزي: «عمرو»، والصواب فيه بالواو، فإن أباه: عمرو بن بكر السكسكي، من مفاريد ابن ماجه، انظر: المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، (١٥١١)، قال الحافظ في التقريب: «متروك».

(٣) هو إبراهيم بن عمرو السكسكي، قال الدارقطني متروك، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة، وأبوه أيضاً لا شيء. انظر: ميزان الاعتدال (٥١/١). =

شُعَيْبِ بْنِ [شابُورَ](١)(٢)، حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بنُ أَبِي العَاتِكَةِ الهِلَالي(٣)، عن عَلِيّ بنِ يزَيْدَ(٤)، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاسِمَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٥)، أخبره عن أبي أُمَامَةَ الباهِلِيِّ أنَّه سمع عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ يَقُولُ: مَا أَرَىٰ رَجُلًا أَدْرَكَ عَقْلُهُ الْإِسْلَامَ، أو وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ، يَبِيتُ لَيْلَةً حتَّى يقْرَأَ هذِهِ الآيَةَ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إِلَىٰ آخِرِها. ثُمَّ قَالَ: لو تَعْلَمُونَ مَا هِيَ ـ أَوْ قَالَ: مَا فِيها ـ؛ لمَا تركتُمُوهَا عَلَىٰ حَالٍ. إنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَخْبَرَنِي قَالَ: «**أُعْطِيتُ آيَةَ الكُرْسِيِّ مِنْ كَنْزٍ تحْتَ العَرْشِ، ولم يُؤْتَها نَبِيٌّ كانَ قَبْلِي**». قَالَ عَلِيٌّ: فما بِتُّ لَيْلَةً قَطُّ مُنْذُ سَمِعْتُ هذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حتَّىٰ أَقْرَأَها، ولا

= والسَّكْسَكِيّ: قال السمعاني في الأنساب، (١٥٩/٧): «هذه النسبة إلىٰ السَّكاسك وهو بطن من كندة، ووادي السكاسك موضع بالأردن نزلته السكاسكُ حين قدموا الشام زمن عمر بن الخطاب»، ونسبته إلىٰ الموضع.

(١) في الأصل: بالمهملة «سابور»، وأثبتتها الطبعتان علىٰ الصواب بالشين المعجمة، ونبه الطنطاوي إلىٰ التصحيف، وهو في ابن الجوزي وغيره: «شابور» علىٰ الصواب، وهو صحيح معروف كما في ترجمته، وكما سيأتي في آخر الإسناد علىٰ الصواب في الأصل نفسِه.

(٢) محمد بن شعيب بن شابور القرشي الأموي، (ت: ٢٠٠)، من صغار أتباع التابعين، روىٰ له الأربعة، قال الحافظ في التقريب: «صدوق صحيح الكتاب».

(٣) هو عثمان بن أبي العاتكة سليمان الأزدي، أبو حفص الدمشقي القاصّ، (ت: ١٥٢هـ)، من كبار أتباع التابعين، روىٰ له أبو داود وابن ماجه والبخاري في الأدب، قال الحافظ في التقريب: «صدوق، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني».

(٤) هو علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، أو الهلالي، أبو عبد الملك أو أبو الحسن، الدمشقي، أدرك صغارَ التابعين، توفي عام مئة وبضعة عشر، روىٰ له الترمذي وابن ماجه، قال الحافظ في التقريب: «ضعيف».

(٥) هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي، أبو عبد الرحمن الدمشقي، مولىٰ آل أبي سفيان بن حرب الأموي، (ت: ١١٢هـ)، وهو صاحب أبي أمامة، يروي عنه نسخةً طويلة، من الوسطىٰ من التابعين، قال الحافظ في التقريب: «صدوق يُغرِب كثيرًا».

تركْتُها منذ سَمِعْتُ هذا الخَبَرَ مِن نَبِيِّكم ﷺ.

قَالَ أَبُو أُمَامَةَ: ما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا منذ سَمِعْتُ هذا من عَلِيٍّ رضي الله عنه. قَالَ الْقَاسِمُ: وأنَا ما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا كلَّ ليلةٍ منذُ حَدَّثَنِي أَبُو أُمامةَ بفَضْلِها حتَّىٰ الآنَ. قَالَ عَلِيُّ بنُ يَزِيدَ: فأُخْبِرُكَ أَنَّنِي ما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا فِي كلِّ ليلةٍ مُنْذُ بَلَغَنِي فَضْلُ قِرَاءَتِهَا(١). قَالَ ابنُ شابُورَ: وأنَا مَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا فِي كلِّ لَيلةٍ مُنْذُ بَلَغَنِي فَضْلُ قِرَاءَتِهَا. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وأنَا فَمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا فِي كلِّ ليلةٍ مُنْذُ بَلَغَنِي فَضْلُ قِرَاءَتِهَا. قَالَ عَبْدُ الله بنُ أبي سُفِيانَ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ [٢٧/ب] قِرَاءَتَهَا مُنْذُ كَتَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي فَضْلِ قِرَاءَتِهَا. قَالَ ابْنُ [عَبْدِ](٢) المطلَّبِ: وأنَا بحَمْدِ اللهِ فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ كَتَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ. قَالَ العَلَوِيُّ(٣): وما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا فِي كلِّ ليلةٍ قَبْلَ المنامِ وفِي دُبُرِ كلِّ صلاةٍ مَفْرُوضةٍ مُنْذُ بَلَغَنِي فَضْلُ قِرَاءَتِهَا. قَالَ ابنُ مَيْمُونٍ: وما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ(٤). قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابنُ الْجَوْزِيِّ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا عَقِيبَ الصَّلَواتِ مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَلَدُهُ: وأنَا فما تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ أَبُو الثَنَاءِ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ. قَالَ شَيْخُنَا السُّرَّمَرِّيُّ(٥): وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا مُنْذُ بَلَغَنِي هذَا الْحَدِيثُ. قُلْتُ: وأنَا فمَا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا كلَّ ليلةٍ

(١) كذا في الأصل، فسقط التسلسل: ابن أبي العاتكة، وهو ثابت في الأميني.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل والأميني، وأثبتتها الطنطاوي، وهو الصواب.
(٣) العلوي ساقط من الأميني.
(٤) كذا في الأصل، فسقط ابن ناصر من التسلسل، وهو ثابت في الأميني.
(٥) ساقط من الأميني.

مُنْذُ بَلَغَنِي هذا الْحَدِيثُ، ولا تَرَكْتُ قِرَاءَتَهَا عَقِيبَ الصَّلَواتِ المكْتُوبَاتِ مُنْذُ بَلَغَنِي حديثُ فَضْلِها(١).

حَدِيثٌ صَالِحُ الْإِسْنَادِ(٢).

رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِه بإسناده(٣)، ولفظه:

[٧٣] مَا أَرَىٰ أَحَدًا يَعْقِلُ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ فَيَنَامَ حَتَّىٰ يَقْرَأَهَا(٤).

وَرَوَىٰ نَحْوَه ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ أَيْضًا(٥)، وَمِنْ

---

(١) ابن الجوزي في مسلسلاته (خ)، الحديث الحادي والعشرون المصنف في مسلسلاته، (ص: ٤٥٩) رقم (١١).

إسناد متروك: فيه علي بن يزيد الألهاني، والسكسكي، متهمان. **والأثر** مضطرب **ضعيف**، كما بيّناه في التخريج المفرد [٧٢ ـ ٧٣].

(٢) كلام المصنف فيه ما فيه كما تبين، وقد علق علىٰ هذا الحُكم ابن ناصر الدين الدمشقي فقال: «ليس كذلك، فإن عثمان بن أبي عاتكة أحد رواته ضعّفه يحيىٰ بن معين والنسائي. وشيخه علي بن يزيد، هو الألهاني، ليس بثقة فيما قاله النسائي، وقال الدارقطني: متروك. ووهّاه غيرهما. والقاسم بن عبد الرحمن الدمشقي صاحبُ أعاجيب فيما ذكره أحمدُ بن حنبل، وهذا منها والله تعالىٰ أعلم»، النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٥٠٢). انظر: ميزان الاعتدال، (٣/٤٠، ١٦١، ٣٧٣) علىٰ التوالي.

(٣) لدىٰ الأميني: «بإسناد حسن».

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، (٦/٤٠) (٢٩٣١٥).

(٥) لم أقف علىٰ رواية ابن مردويه التي عناها المصنِّف، لا في الدر المنثور ولا غيره، إن كان يعني الروايةَ في فضل قراءة آية الكرسي قبل النوم، وهذا ظاهر سياقه، لأنه أوردها شاهدًا علىٰ رواية مصنف ابن أبي شيبة والأخيرة في فضل آية الكرسي. وإنما الذي رواه أبو بكر بن مردويه في فضل قراءة آية الكرسي هو عقب الصلاة لا قبل النوم من حديث أبي أمامة، انظر: تفسير ابن كثير، ت سلامة، (١/٦٧٧)، وسيأتي في الكلام علىٰ أحاديث قراءتها عقب الصلاة، أو القراءة قبل النوم ولكن لخواتيم البقرة، انظر: تفسير ابن كثير، ت سلامة، (١/٧٣٥)، وقد تكلمنا=

حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وجَابِرٍ[١].

[قراءةُ آيةِ الكُرْسِيّ عَقِيبَ الصَّلَواتِ المَكْتُوبَةِ]

وَأَمَّا حَدِيثُ قِرَاءَتِهَا عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوبَةِ:

من حديث عليّ ﷺ

[٧٤] (٥٣) فَأَخْبَرَنَا بِهِ الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ الدَّقَّاقُ[٢] مُشَافَهَةً، عن عَلِيّ بن أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو المكَارِمِ اللبَّانُ فِي كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَدَّادُ، قَالَ: [/١٢٨أ] أَخْبَرَنَا **أَبُو نُعَيْم الْحَافِظُ**، أنا أَبُو الشَّيْخِ ابْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الرَّقَاشِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحُسَيْنِ[٣] بْنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، [عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ][٤]، عن رَسُول الله ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ آيَةَ الكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ المَكْتُوبَةِ؛ كَانَ فِي ذِمَّةِ اللهِ إِلَىٰ الصَّلَاةِ الأُخْرَىٰ**»[٥].

= عليه في التخريج المفرد [٧٢ ـ ٧٣]. إلا إن كان ما ذكره ابن كثير عقبه: «ورواه وكيع عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمير بن عمرو الخارفي، عن علي قال: ما أرىٰ أحدًا يعقل، بلغه الإسلام، ينام حتىٰ يقرأ آية الكرسي وخواتيم سورة البقرة، فإنها من كنز تحت العرش»؛ منسوبًا لابن مردويه أيضًا، وقد احتملناه في التخريج المفرد أيضًا.

(١) لم أتبين ذكرَ المصنف حديث جابر والمغيرة هاهنا أيضًا، فقد جهدت في الوقوف علىٰ حديث لهما في قراءة الكرسي قبل النوم؛ فما وجدت، وإنما لهما حديثان في قراءة الكرسي عقيب الصلاة، فكان ذكرهما هناك أولىٰ، وقد خرجناها في التخريج المفرد أيضًا [٧٢ ـ ٧٣].

(٢) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر إسناده إلىٰ أبي نعيم في الحلية تقدَّم في رقم [٣٥].

(٣) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي، وأثبتها الأميني، (ص: ١٥١): «الحسن»، وهو جادة الإسناد المذكور، فهو عبد الله بن الحسن المثنّىٰ.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، ولا طبعة الطنطاوي، وأثبتها الأميني، (ص: ١٥١)، وهذه جادة الإسناد المذكور في مصادر التخريج.

(٥) رواه الطبراني في الكبير، (٢٧٣٣)، وغيره. ولم أقف عليه من طريق أبي نعيم الأصبهاني=

من حديث أبي أمامة ﷺ

[٧٥] (٥٤) وأَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ هَبَلٍ الصَّالِحِيُّ[(١)] فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَجَازَنِيهِ، أَخْبَرَنَا عليُّ بنُ أَحْمَدَ[(٢)] كَذَلِكَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ[(٣)] فِي كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّيْرَفِيُّ[(٤)]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَد بن مُحَمَّد بن فَاذِشَاهْ[(٥)]، قَالَ: أَخْبَرَنَا **سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ**، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ

= الحافظ، ولا فيما وقفت عليه من كتب شيخه أبي الشيخ ابن حيان، كما ساقه المصنِّف، بل روىٰ أبو نعيم حديثَ أبي أمامة الباهلي، تاريخ أصبهان، (٤١٧/١)، والمغيرة بن شعبة، الحلية، (٢٢١/٣)، لا علي بن أبي طالب.

إسناد **جيّد**، وإن كان يحتمل الانقطاع، والحديث **حسنٌ**، وله شواهد، وأكثره من حديث أبي أمامة صُدَيّ بن عجلان، وسيذكره المصنف، وقد فصَّلناه في التخريج المفرد، [٧٤ ـ ٧٥].

(١) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وقد أثبته الطنطاوي، (ص: ٥٩): «الصالح»، وهو في الأصل محتمل، لكن ينبغي حمله علىٰ الصواب.

(٢) هو الفخر البخاري، تكرر مرارًا. توفي (٦٩٠هـ).

(٣) مُحَمَّد بْن أَبِي زيْد بن حمد بْن أَبِي نصْر، أبو عَبْد الله الإصبهانيّ، الكَرَّاني، الخبّاز. شيخ معمّر عالي الإسناد، رُحلة الوقت، قال ابن نقطة: «سمع علىٰ محمود بن إسماعيل الصيرفي جميع المعجم الكبير للطبراني سوىٰ مواضع ستة». توفي (٥٩٧ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١١٢٠/١٢)، وذيل التقييد، (١٢٦/١).

(٤) محمود بن إسماعيل بن محمد بن محمد، أبو منصور الأصبهانيّ الصَّيْرفيّ الأشقر، قال الذهبي: «راوي المعجم الكبير عن أَبِي الحسين أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن فاذشاه». توفي: (٥١٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٢٢٧/١١).

(٥) أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن فاذشاه، أبو الحسين الأصبهاني، الثّانيّ الرّئيس. سمعَ الكثير من أبي القاسم الطَّبَرانيّ، وروىٰ عنه معجمه الكبير. روىٰ عنه جماعة، منهم محمود بن إسماعيل الصيرفي. كان ينتحل الاعتزال والتشيع. توفي (٤٣٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٥٢٤/٩). والثانيّ: نِسبَةٌ إلىٰ التِّنَاية، وهي الدهقنة، ويقال لصاحب الضياع والعقار: الثانيّ. انظر: الأنساب للسمعاني، (١٣/٣).

ولم أقف علىٰ مَقْنَعٍ في ضبط اسمه، إذ يضبطه المحقِّقون للكتب كيف اتفق، ورأيت العلامة الزركلي كسَرَ الذال، وفي تهذيب الكمال يسكنّها، والبعض يحرك الهاء في آخره، ولا ينبغي تحريكها لأن شاهْ كلمة فارسية معروفة بمعنىٰ: الملِك، وتلفظ موقوفةً، ولا شك أن هذا الاسم=

بنِ كَيْسَانَ، قَالَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ بِشْرٍ الطَّرْسُوسِيُّ(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حِمْيَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِيِّ(٢)، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ آيَةَ الكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ؛ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الجَنَّةِ إِلَّا المَوْتُ**».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ(٣).

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي اليَوْمِ واللَّيْلَةِ عن الْحُسَيْنِ بْنِ بِشْرٍ، بِهِ(٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ(٥) مِنْ طَرِيقِ: مُحَمَّد بن حِمْيَرٍ(٦)، وهُوَ

= فارسي، وأكبر ظني أن أصله: باذ شاه، وحرف پ الفارسي كثيرًا ما يتعاور رسمُه بالفاء والباء كما في الأصبهاني والأصفهاني، لاسيما وأن الفوطي في مجمع الآداب، (٤٦/٢) أورد ترجمة عماد الدين باذشاه بن قاضي همذان، ثم ترجمه مرة أخرىٰ باسم فاذشاه بن محمود، (١٢٩/٢). والذال والدال يتعاوران في الرسم والنطق أيضًا في الأسماء ذات الأصل الفارسي. وبادشاه معروف في الفارسية، يعني الملك الكبير أو السيد الأعلىٰ. وعلىٰ ذلك فالأصل أن يكون ساكن الذال، ولكن تُكسر باعتبار الإضافة كما هو معلوم في الفارسية.

(١) قال في الأنساب، (٦٥/٩): «هذه النسبة إلىٰ طَرْسوس، وهي من بلاد الثغر بالشام».

(٢) قال في الأنساب، (٣٤٢/١) «هذه النسبة الىٰ ألهان بن مالك أخي همدان بن مالك»، وذكره.

(٣) الطبراني في مسند الشاميين، (٨٤٢)، والأوسط، (٨٠٨٦)، والكبير، (٧٥٣٢)، والدعاء، (٦٧٥)، ورواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره، كما نقل ابن كثير في التفسير، ت سلامة، (٦٧٧/١)، والسيوطي في الدر المنثور، (١٠/٢).
إسناد **حسن**: محمد بن حمير؛ فيه كلام، وهو من رجال البخاري، والحديث **حسن**، كما بيّناه في التخريج المفرد [٧٤ ـ ٧٥].

(٤) النسائي، في الكبرىٰ، عمل اليوم والليلة، (٩٨٤٨).

(٥) كذا ذكر المصنف هذا الحديث معزوًّا إلىٰ صحيح ابن حبان، وكذا ابن كثير في تفسيره ت سلامة (٦٧٧/١)، وابن مفلح في الفروع، (٢٢٨/٢)، والسخاوي في الأجوبة المرضية، (٦٧٣/٢)، لكن عزاه المنذري في الترغيب والترهيب، (٢٩٩/٢) إلىٰ ابن حبان في كتاب الصلاة، وهذا هو الصحيح، وقد نصّ علىٰ ذلك ابن حجر، نتائج الأفكار (٢٩٥/٢).

(٦) عند الطنطاوي: «حميد».

الحِمْصِيُّ، مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ، عن مُحَمَّدِ بن زِيَادٍ [الأَلْهَانِيِّ][(١)]، وهذَا إِسْنَادٌ عَلَىٰ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ[(٢)].

والعَجَبُ مِن ابْنِ الْجَوْزِيِّ كَيْفَ أَدْخَلَهُ فِي كِتَابِهِ المَوْضُوعَاتِ[(٣)] [/٢٨ب].

[من أحاديثِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

وأَمَّا مَا [نُورِدُهُ][(٤)] مِنْ حَدِيثِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لَمِنْ[(٥)] أَصَحِّهِ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ، أَعْنِي الْبُخَارِيَّ ومُسْلِمًا[(٦)] فِي صَحِيحَيْهِمَا اللَّذَيْنِ هُمَا أَصَحُّ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، وَأَصَحُّ ذَلِكَ مَا اتَّفَقُوا[(٧)] عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ وَقَطَعَا لَهُ[(٨)] وَوَافَقَهُمَا عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ أَصْحَابُ السُّنَنِ الَّتِي هِيَ كُتُبُ الْإِسْلَامِ، كَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

(١) في الأصل: «البخاري»، ومثله الطنطاوي، (ص: ٦٠)، وهو خطأ، وأثبته الأميني على الصواب، وزاد بعده: «الحمصي، وهو أيضًا من رجال البخاري».

(٢) وصرح بذلك جماعةٌ أيضًا، منهم الحافظ المزي، والزيلعي والسيوطي، ولكن في هذا الحكم نظر، انظر تعقب العلامة المعلمي، الفوائد المجموعة، (ص: ٢٩٩)، وقد بيّناه في التخريج المفرد [٧٤ ـ ٧٥].

(٣) الحديث أورده ابن الجوزي في كتاب الموضوعات، (١/٢٤٤)، من طريق الدارقطني إلى محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة به، ثم قال: «قال الدارقطني: غريب من حديث الألهاني عن أبي أمامة، تفرد به محمد بن حمير عنه. قال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوي». وانتقده على ذلك جماعة من المحدثين، منهم ابن كثير، والحافظ ابن حجر، انظر: تفسير ابن كثير، (١/٦٧٧)، ونتائج الأفكار، (٢/٢٩٥)، وراجع التخريج المفرد.

(٤) في الأصل: «يورده»، وكذا في الطنطاوي، (ص: ٦٠)، وهو تصحيف، وقد أثبتها الأميني، (ص: ١٠٢): «نورده»، وهو الصحيح الموافق للسياق.

(٥) لدى الأميني: «فمن» ولعله أصح.

(٦) في الأصل: «مسلم»، وكذا الطنطاوي، (ص: ٦٠)، والجادة ما أثبتناه، وكذا أثبتها الأميني.

(٧) كذا في الأصل، وفي الطنطاوي، وأثبتها الأميني «اتفقا»، وهو الأجود.

(٨) زاد الأميني: «به».

وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ وسُنَنِ النَّسَائِيِّ، وسُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ، عَلَىٰ أنَّ ما اتَّفَقَ عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ الشَّيْخانِ وقَطَعَا بِصِحَّتِه[١] مِمَّا يَجِبُ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ قَبُولُهُ؛ حَيْثُ أَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَىٰ تَلَقِّي هَذَيْنِ الكِتَابَيْنِ بِالقَبُولِ، والحُكْمِ بِصِحَّةِ مَا فِيهِمَا، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِنَا: البِدَايَة فِي مَعَالِمِ الرِّوَايَةِ[٢] وأَوْضَحْنَاهُ، وأَشَرْنَا إِلَىٰ كَلَامِ العُلَمَاءِ فِيهِ.

فَمِنْ ذَلِكَ[٣]:

ما رواه عنه أَبُو مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

حديث النهي عن التختم في السبابة وما يليها

[٧٦] (٥٥) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الشَّيْخُ المُسْنِدُ رُحْلَةُ الآفَاقِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ شَيْخِ الإِسْلَامِ أَبِي عُمَرَ الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ الإِمَامُ[٤]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ بِمَنْزِلِهِ بِدَيْرِ الْحَنَابِلَةِ[٥]، .....

(١) زاد الأميني: «هو».

(٢) كتاب معروفٌ للمصنِّف، ذكره في كتابه: المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، وذكره السخاوي في الضوء اللامع، (٩/٢٥٧)، واسمه هناك: «البداية في علوم الرواية»، وقد ذكر فوق: «البداية في معالم الرواية»، لم يُطبع هذا الكتابُ في حدود علمنا، وله نسخة مخطوطة في مكتبة غوته بألمانيا [٢/٥٨٢]، انظر: شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، إعداد: محمد مطيع الحافظ، آفاق الثقافة والتراث، عدد (٣)، ديسمبر (١٩٩٣)، (ص: ٩).

(٣) لمّا كانت هذه الأحاديث إما في الصحيحين أو أحدهما، أو أصلها في الصحيحين من غير حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكونها ليست من أحاديث مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي هي موضوع الكتاب؛ فقد اكتفينا بتخريجها في هامش التحقيق تخريجًا مختصرًا، ولم نخرجها في التخريج المفرد، وهذا حتىٰ الحديث [٨٤] إذ هو وما بعده في المناقب، فرجعنا فيه إلىٰ خطتنا في التخريج المفرد.

(٤) هو صلاح الدين ابن قدامة، انظر ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٥) في خطط الشام، (٦/٢٩)، عن تاريخ الصالحية: «من الناحية الشرقية دَير يُقال له دير الحنابلة، وكان أولًا لناسٍ من الرهبان، فاتفق أنهم أحدثوا شيئًا فأُخْرِجوا منه، ثم بنىٰ الشيخُ أبو عمر المدرسة».

بِسَفْحِ قَاسِيونَ[(١)] ظَاهِرَ دِمَشْقَ المَحْرُوسَةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمُسْنِدُ رُحْلَةُ الأَقْطَارِ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ الْبُخَارِيِّ الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، أَخْبَرَنَا العَدْلُ الْمُسْنِدُ أَبُو عَلِيٍّ حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الفَرَجِ الرُّصَافِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ هِبَةُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الحُصَيْنِ الشَّيْبَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُذْهِبُ التَّمِيمِيُّ الوَاعِظُ [/٢٩أ]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكٍ الْقَطِيعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ** بْنِ هِلَالِ بْنِ أَسَدٍ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي **أبي**، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، أَنَا أَبُو مُوسَىٰ، عن عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: **نَهَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَجْعَلَ خَاتَمِي فِي هَذِهِ السَّبَّابَةِ[(٢)] أَوِ الَّتِي تَلِيهَا[(٣)]**.

---

(١) قال ياقوت، معجم البلدان، (٤/٢٩٥): «هو الجبل المشرف علىٰ مدينة دمشق، وفيه عدّة مغاور، وفيها آثار الأنبياء وكهوف، وفي سَفْحه مقبرة أهل الصلاح، وهو جبل معظّم مقدّس يروىٰ فيه آثار وللصالحين فيه أخبار».

(٢) عند الأميني: «السبّاحة».

(٣) رواه بهذا الإسناد: أحمد، (٥٨٧)، وهذا لفظه، وفيه: «السَّبّاحة»، والبزار، (٣١٢٦)، والروياني، (٤٩٠)، والدارقطني، (٤٢٦).
واللفظ عندهم فيه زيادة في صفات الصلاة، وفيه: «وَلا تَلْبَسْ خَاتَمَكَ فِي هَاتَيْنِ يَعْنِي السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَىٰ»، ولم يخرج الدارقطني تلك القطعة.
قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُعْرَفُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَجَمَعَ هَذَا الرَّجُلُ فِيهِ أَبَا مُوسَىٰ مَعَ عَلِيٍّ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا جَمَعَهُمَا إِلا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ حُسَيْنٍ وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ». تابعه: محمد بن فضيل شيخ أحمد في المسند، والعزرمي؛ متروك، عند الروياني.
والجمع بين الأصبعين معلول شاذ، فالصواب من رواية عاصم بن كليب التردد بـ(أو) بين الأصبعين، راجع: السلسلة الضعيفة، (١١/٨٥٩) (٥٤٩٩)، كما في رواية مسلم: «لَمْ يَدْرِ عَاصِمٌ فِي أَيِّ الثِّنْتَيْنِ»، والثابت النهي عن التختم في الوسطىٰ. =

هَذَا حديثٌ مُتَّفقٌ عَلَىٰ صِحَّتِه أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وأَبُو دَاوُدَ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَهْ، مِنْ طَرِيقِ: عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ـ واسمُهُ: عَامِرٌ، وقِيلَ: الحَارِثُ ـ، عن عَلِيٍّ نَفْسِه، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا مُوسَىٰ(١).

وَكِلاهُمَا صَحِيحٌ؛ فإنَّ أَبَا بُرْدَةَ أَدْرَكَ عَلِيًّا، ورَوَىٰ عَنْهُ، وَعَنِ الزُّبَيْرِ أَيْضًا،

= ومحمد بن فضيل، صدوق، لم يبلغ حد التوثيق المطلق الذي ذكره المصنف، وتلك المسألة من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد ذكره الدارقطني في العلل، (٤/١٦٩ ـ ١٧١)، ورجح رواية الجمهور: أبي بردة عن علي.

قال: «قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَىٰ.

وَقَالَ خَالِدٌ الْوَاسِطِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَوَهِمَا فِي قَوْلِهِمَا: أَبِي مُوسَىٰ؛ لِأَنَّ أَبَا بُرْدَةَ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عَلِيٍّ، وَأَبُو مُوسَىٰ حَاضِرٌ ذَلِكَ، بيَّنَ أبو عَوَانَةَ ذَلِكَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ.

وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَوَهِمَ، وَالصَّوَابُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ».

قلت: تلك نكتة حسنة جدًّا، وهي دالة على فضل علم السلف على الخلف. والرواية التي يشير إليها الدارقطني عند أحمد، (١٣٢٣)، عن عفان، عن أبي عوانة، عن عاصم بن كليب، قال: «حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَىٰ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مُوسَىٰ فَأَتَانَا عَلِيٌّ رضي الله عنه، فَقَامَ عَلَىٰ أَبِي مُوسَىٰ، فَأَمَرَهُ بِأَمْرٍ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ»، فذكره بطوله، وفيه الكلام عن الخاتم.

وبذلك يظهر أن ما ذكره المصنف من صحة الطريقين؛ ليس بصحيح، وهو من احتمالات الجمْع المجردة التي توجد عند المتأخرين.

(١) البخاري تعليقًا، باب لبس القسِّيّ، ولم يذكر فيه التختم، ومسلم، (٢٠٧٨)، وأبو داود، (٤٢٢٥)، والترمذي، (١٧٨٦)، والنسائي، (٥٢١٠)، وابن ماجه، (٣٦٤٨). وراجع: تحفة الأشراف، (٧/٤٥٩) (١٠٣١٨).

فليس مُتَّفقًا عليه، فقد علَّقه البخاري، ولم يخرجْه كما تُوهم عبارةُ المصنِّف، ولم يذكر تلك الجملةَ منه في تعليقه أيضًا. كما أنهما لم يخرجاه من حديث أبي موسى، ولكن أبي بردة.

وَعَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَىٰ، وغَيْرِهِم(١).

ولكنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ مِنْ حَدِيثِهِ عَن عَلِيٍّ، ولَا يَبْعُدُ أَنْ يَكونَ سَمِعَهُ مِنْ أَبِيهِ أَيْضًا، فَرَواهُ تَارَةً عَنْهُ، وتَارَةً عَنْ أَبِيهِ؛ فإِنَّ مُحَمَّدَ بنَ فُضَيْلٍ، شَيْخَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ حَافِظٌ مُتْقِنٌ شِيعِيٌّ ثِقَةٌ، تُوُفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ(٢).

وما رواه عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاس عن أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:

ثناء علي على عمر رضي الله عنهما عند وفاته

[٧٧] (٥٦) أَخْبَرَنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَحَافِظُ الأَنَامِ أَبُو الفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ(٣) بْنِ كَثِيرٍ القُرَشِيُّ(٤) رَحِمَهُ اللهُ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ غَيْرَ مَرّةٍ فِي آخَرِينَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ بنِ أبي النِّعَمِ بْنِ بَيَانٍ الصَّالِحِيُّ(٥)، أَخْبَرَنَا أَبُو

(١) انظر: تهذيب الكمال، (٣٣/٦٦)، وجامع التحصيل للعلائي، (ص ٢٠٤)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي، (ص ١٦٥).

(٢) قال الذهبي: «ثقة شيعي»، وقال الحافظ: «صدوق عارف رُمِي بالتشيع». وقد خطّأه أحمد في أحاديث، ولكن قال حسن الحديث، وفضّله على عبيد الله بن موسى. ووثقه يحيى، والدارقطني، وقال أبو حاتم: «كثير الخطأ»، وقال ابن سعد: «بعضهم لا يحتج به». انظر: الكاشف، (٢/٢١١)، وتهذيب التهذيب، (٩/٤٠٥)، ومن تُكُلِّم فيه وهو موَثَّق، (ص ١٦٧)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد، (٣/٣٠٤). قلت: فليس هو في الوثاقة والضبط إلى المنتهى، فلعلَّ جعلَه الحديثَ من مسند أبي موسى الأشعري من ذلك.

(٣) في الأصل: «عمرو»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦١)، وأثبتها الأميني على الصواب. «عمر».

(٤) هو الحافظ ابن كثير المشهور، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٦).

(٥) هو أحمد بن أبي طالب بن أبي النِّعَم نِعْمة بن حسن بن علي بن بَيَان الدين، الدِّير مَقَرّي الصالحي المعمَّر، شهاب الدين، أبو العبَّاس الحجَّار مُسند الدنيا. قال التقي الفاسي: سمع على الحسن بن المبارك الزُّبَيدي صحيحَ البخاري بكمالِه، وقيل: له فَوْتٌ ولم يصِحَّ ذلك كما ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي. وهو أحد رواة الصحيح عن أبي الوقت السِّجزي. توفي: (٧٣٠هـ). انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، (١/٣١٧).

عَبْدِ اللهِ الحَسَنُ[١] بْنُ المُبَارَكِ [/٢٩ب] بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَىٰ الزُّبَيْدِيُّ البَغْدَادِيُّ[٢]، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الوَقْتِ عَبْدُ الأَوَّلِ بنُ عِيسَىٰ بنِ شُعَيْبٍ السِّجْزِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدٍ الدَّاوُودِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمُّوَيْهِ السَّرَخْسِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بنِ مَطَرٍ الفَرَبْرِيُّ، أَخْبَرَنَا الْإِمَام أَبُو عَبْدِ الله **مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الجُعْفِيُّ**[٣]، قَالَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَىٰ بنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ سَعِيدِ بْنِ حُسَيْنٍ[٤] المكِّيُّ، عَنِ ابنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنِّي لَوَاقِفٌ فِي قَوْمٍ يَدْعُونَ اللهَ لعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ وَقَدْ وُضِعَ عَلَىٰ سَرِيرِهِ، إِذَا رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي قد وَضَعَ مِرْفَقَيْهِ عَلَىٰ مَنْكِبِي يقُولُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، إِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللهُ مع صَاحِبَيْكَ؛ لأَنِّي كَثِيرًا ما كنتُ أسمَعُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «**كُنْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، وفَعَلْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، وانْطَلَقْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ**»، فإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللهُ مَعَهُمَا. [فَالْتَفَتُّ][٥] فإِذَا هُوَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٦].

حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَىٰ صِحَّتِه، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ والنَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَهْ، مِنْ طريقِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ.

---

(١) عند الأميني: «الحسين».

(٢) من هنا إلىٰ نهاية الإسناد إلىٰ البخاري تقدَّم التعريف به في الحديث رقم [٢٩]، من طريق الصَّفوي.

(٣) هو الإمام البخاري.

(٤) في الصحيحين: «بن أبي حسين».

(٥) في النسخة المخطوطة: «بالثبت»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦٢)، وأثبتها الأميني علىٰ الصواب. وهذا هو المعروف في الرواية، ولم أقف علىٰ هذا اللفظ في أي رواية للحديث وإلا كنتُ أثبتها في المتن وعلقتُ عليها، فيبدو أنها ذهولٌ من الناسخ.

(٦) البخاري، (٣٦٧٧، ٣٦٨٥)، ومسلم، (٢٣٨٩)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨٠٦١)، وابن ماجه، (٩٨).

وَمَا رَوَاهُ أَبُو الطُّفَيلِ عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وهُوَ آخِرُ صَحَابِيٍّ مَاتَ عَلَىٰ وَجْهِ الأَرْضِ مِمَّنْ رَأَىٰ النَّبِيَّ ﷺ ورَوَىٰ عَنْهُ، تُوُفِّيَ سنَةَ عَشْرٍ ومِئَةٍ عَلَىٰ الصَّحِيحِ [/٣٠أ]، وكَانَ مِنْ مُحِبِّي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللهِ عليْهِ وَمِنْ شِيعَتِهِ(١).

حديث صحيفة علي رضي الله عنه

[٧٨] (٥٧) أَخْبَرَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ(٢)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أنا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أنا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثنا **أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ(٣)، ثنا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي بَزَّةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: هَلْ خَصَّكُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟، فقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فِيها: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ(٤) الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَىٰ مُحْدِثًا**»(٥).

لفظ آخر لحديث الصحيفة

(١) انظر: سير أعلام النبلاء، (٣/٤٦٧)، والاستيعاب، (٤/١٦٩٦)، وأسد الغابة، (٣/١٤٣)، والإصابة، (٧/١٩٣).

(٢) هو صلاح الدين المقدسي، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) زاد الأميني: «بن جعفر».

(٤) قال في النهاية في غريب الحديث والأثر، (٥/١٢٧): «المنار: جمع منارة، وهي العلامة تجعل بين الحدين. ومنار الحرم: أعلامه التي ضربها الخليل عليه السلام على أقطاره ونواحيه. والميم زائدة»، وانظر: العين، (٨/٢٧٦)، وتهذيب اللغة، (٧/١٣٨)، ولسان العرب، (٥/٣٤١)، وتاج العروس، (١٤/٣٠٤).

(٥) مسند أحمد، (٩٥٧، ١٣٠٩).

[٧٩] (٥٨) وأَخْبَرَنَاه أعلَىٰ مِنْ هَذَا بِدَرَجَةٍ شَيْخُنَا ابْنُ قُدَامَةَ(١)، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ الله، أَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا **عَبْد الله بن الْإِمَام أَحْمَد**، حَدَّثَنِي أَبُو الشَّعْثَاءِ عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ(٢) بْنِ سُلَيْمَانَ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، عَنِ ابْنِ حَيَّانَ(٣)، قَالَ سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ وَاثِلَةَ قَالَ: قِيلَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْبِرْنَا بِشَيْءٍ أَسَرَّ إِلَيْكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فقَالَ: مَا أَسَرَّ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَيْءٍ وَكَتَمَهُ النَّاسَ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُول: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ سَبَّ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ(٤) الأَرْضِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَىٰ مُحْدِثًا**»(٥).

لفظ آخر لحديث الصحيفة

[٨٠] (٥٩) **وَبِهِ**، قَالَ [/٣٠ب] **عَبْدُ اللهِ**: ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْنَا لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَخْبِرْنَا بِشَيْءٍ أَسَرَّهُ إِلَيْكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فقَالَ: مَا أَسَرَّ إِلَيَّ شَيْئًا كَتَمَهُ النَّاسَ،

---

(١) هو صلاح الدين المقدسي، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) في الأصل والأميني: «الحسين»، والمثبت هو الصواب، وكذا أثبته الطنطاوي.

(٣) كذا في الأصل والطنطاوي، وأثبت الأميني، (ص: ١٠٧): «منصور بن حيان»، وكذا هو في المسند.

(٤) قال في العين، (٤/٢٤٢): «تُخُومُ الأرض اسم علىٰ فُعُول، وبعض يقول: تَخُوم الأرض، كأنه جميعٌ، ولا يُفرد منه واحد. وهو مَفْصِلُ ما بين الكُورَتَيْن أو القريتين، ومنتهىٰ أرضِ كلّ قريةٍ وكورةٍ تُخُومُها»، وانظر: تهذيب اللغة، (١٥/١٦٦)، ولسان العرب، (١٢/٦٤)، وتاج العروس، (٣١/٣٢٣).

وقال في النهاية، (١/١٨٤): «وقيل: أراد بها حدودَ الحرم خاصة، وقيل: هو عامٌّ في جميع الأرض، وأراد المعالِمَ التي يُهتَدىٰ بها في الطرق. وقيل: هو أن يدخلَ الرجلُ في مِلْك غيرِه فيقتطعه ظُلمًا. ويُروىٰ: "تَخوم الأرض"؛ بفتح التاء علىٰ الإفراد، وجمعه تُخُم بضم التاء والخاء».

(٥) زوائد عبد الله علىٰ المسند، (٨٦٠).

وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ تُخُومَ الْأَرْضِ**»، يَعْنِي: المَنَارَ(١).

هَذَا الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَلَفْظُهُ:

لفظ حديث الصحيفة عند مسلم من حديث أبي الطفيل رضي الله عنه

[٨١] كُنْتُ عِنْدَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟، فَغَضِبَ، ثُمَّ قَالَ: مَا كَانَ يُسِرُّ إِلَيَّ شَيْئًا يَكْتُمُهُ عَنِ النَّاسِ، غَيْرَ أَنَّه حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ، قَالَ: «**لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ...**»، الْحَدِيثَ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ(٢).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جُحَيْفَةَ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّوَائِيِّ(٣) الصَّحَابِيِّ، وَلَفْظُهُ:

لفظ حديث الصحيفة عند البخاري من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه

[٨٢] قُلْتُ لعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الوَحْيِ مِمَّا لَيْسَ فِي القُرْآنِ؟، فقَالَ: لَا، والَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ(٤)، إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهُ اللهُ رَجُلًا فِي القُرْآنِ، ومَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: ومَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟، فقَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ(٥).

---

(١) زوائده على المسند، (٨٥٧).

(٢) مسلم، (١٩٧٨)، والنسائي، (٤٤٢٢). يعني طريق: منصور بن حيان، به.

(٣) قال السمعاني في الأنساب، (٢٨٨/٧): «هذه النسبة إلى بنى سُواءة بن عامر بن صعصعة».

(٤) قال في النهاية، (٤٩/٥): «النَّسَمَة: النَّفْس والرُّوح...، وكلُّ دابة فيها رُوحٌ فهي نَسَمَة..، ومنه حديث عليٍّ: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة» أي خلق ذاتَ الروح، وكثيرًا ما كان يقولها إذا اجتهَدَ في يمينه»، وانظر: العين، (٢٧٥/٧)، وتهذيب اللغة، (١٥/١٣)، ولسان العرب، (٥٧٣/١٢)، وتاج العروس، (٤٨٨/٣٣).

(٥) البخاري، (١٠٩، ٢٨٣٧).

وكَذَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ(١).

واتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ وأَبُو دَاوُدَ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ طَرِيقِ: يزَيْدَ بْنِ شَرِيكٍ التَّيْمِيِّ، وَلَفْظُهُ:

[٨٣] مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ نَقْرَأُ إِلَّا كِتَابَ اللهِ، وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ(٢).

ورَوَاهُ [/٣١أ] الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ: قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، ومِنْ طَرِيقِ: عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه(٣).

وما رَوَيْناهُ مِنْ طُرُقِ أولادِهِ عَنْهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وعَنْهُ وكَرَّمَ وَجْهَه:

فَمِنْ طَرِيقِ **أبي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ**، وتُوُفِّيَ سنَةَ خَمْسينَ مِنَ الهِجْرَةِ، وكانَ أَشْبَهَ النَّاسِ وَجْهًا بجَدِّهِ رَسُولِ الله ﷺ(٤).

---

(١) الترمذي، (١٣٢٨)، والنسائي، (٤٦٨٩)، وابن ماجه، (٢٦٥٠).

(٢) البخاري، (١٨٧٠)، ومسلم، (١٣٧٢، ١٥٠٩)، والترمذي، (٢١٢٧)، وأبو داود، (٢٠٣٤)، والنسائي في الكبرىٰ، (٤٢٦٣، ٤٢٦٤)، من طريق: إبراهيم التيمي، عن أبيه: يزيد بن شريك التيمي.

(٣) أحمد، (٥٩٩)، من طريق: الشعبي، عن أبي جحيفة، به، و(٩٩٣)، من طريق: قيس بن عباد، عن علي، به.

(٤) أخرج البخاري، (٣٣٧٠، ٣٥٤٢) عن عقبة بن الحارث، قال: صلىٰ أبو بكر رضي الله عنه العصر، ثم خرج يمشي، فرأىٰ الحسنَ يلعب مع الصبيان، فحمله علىٰ عاتقه، وقال: بأبي، شبيه بالنبي لا شبيه بعلي، وعلي يضحك. وأخرج أيضًا، (٣٧٥٢) عن أنس، قال: «لم يكن أحد أشبه بالنبي ﷺ من الحسن بن علي». وأخرج أيضًا، (٣٥٤٣) عن أبي جُحيفة رضي الله عنه، قال: «رأيت النبي ﷺ، وكان الحسن يشبهه».

وروىٰ الترمذي، (٣٧٧٩)، وأحمد في المسند، (٧٦٩، ٧٧٤، ٨٥٤)، وفي الفضائل، (١٣٦٦)، والطيالسي، (١٣٢)، وابن حبان، (٧١٣٢)، وابن عساكر، (٤٥/٣٠)،=

حديث: سيِّدا كهول الجنة من حديث علي ﷺ

[٨٤] (٦٠) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ شَيْخُنَا[١]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ البَغْدَادِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الحُصَيْنِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ حَمْدَانَ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَد**، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ الوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، يَعْنِي اليَمَامِيَّ[٢]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ اليَمَامِيِّ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الحَسَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، فقَالَ: «**يَا عَلِيُّ! هَذَانِ سَيِّدَا النَّاسِ لِكُهُولِ[٣] أَهْلِ الجَنَّةِ وَشَبَابِهَا بَعْدَ النَّبِيِّينَ والمُرْسَلِينَ**»[٤].

= (٣٩٤/٣١): عن علي، قال: «الحسن أشبه برسول الله ﷺ ما بين الصدر إلى الرأس، والحسين أشبه برسول الله ﷺ ما كان أسفل من ذلك». وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. قلت: ولهذا الحديثِ الأخيرِ خصّ المصنِّف الشبَهَ بالوجه. والأحاديث الأولى أثبت من هذا.

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة المقدسي، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) قال السمعاني في الأنساب، (٥٢٢/١٣): «هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي مشهورة، وأكثر من نزل بها بنو حنيفة، وكان مسيلمة الكذاب المتنبي منها خرج وبها قتل زمن أبي بكر ﷺ».

(٣) عند الأميني: «سيدا كهول»، وهو كذلك في المسند.

(٤) زوائد عبد الله على المسند، (٦٠٣)، والفضائل، (١٤١).

إسناد **ضعيف**: الحسن بن زيد؛ ضعيف، والحديث **ضعيف**، له طرق عن عليّ ﷺ، وشواهد من حديث أنس وأبي جحيفة ﷺ ـ الآتيين ـ، وغيرهما، كما فصّلناه في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥]، وخلصنا لضعفه.

قال الطحاوي في شرح مشكل الآثار، (٢٢٠/٥): «وأسنان الكهول يدخل في أسنان الشباب، لأنّه يُقال: شابٌّ كهل، فيجعل كهلًا وهو شاب، ولا يقال: شيخ كهل، إنما يكون شيخًا بعدما يخرج من التكهُّل، والتكهُّل هو آخر مدة الشباب، ومنه قالوا: قد اكتهل هذا الزرع، يعنون: إذا بلغ الحال الذي يحصد مثله عليها»، وفي شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (ص: ١١)، عن: اللمعات: «وصفهما بالكهولة بِاعْتِبَار مَا كَانُوا فِي الدُّنْيَا، وإلا فَلَا كهلَ فِي الْجنَّة، فَالْمَعْنى سيِّدَا مَنْ مَاتَ كهلًا من الْمُسلمين، وَقيل أَرَادَ هَهُنَا الْحَلِيم الْعَاقِل، أَي يدخلهما الله الْجنَّة عُلَمَاء=

حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

التعريف بالحسن بن زيد

والحَسَنُ بنُ زَيْدٍ هَذَا هُوَ وَالِدُ السَّيِّدَةِ نَفِيسَةَ ﵂، ذَاتُ السِّتْرِ الرَّفِيعِ والحِجَابِ المنيعِ، المَدْفُونَةِ بِقَرَافَةِ[(١)] مِصْرَ[(٢)]، وَمَاتَ الحَسَنُ هَذَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةٍ، وَكَانَ أَمِيرَ المَدِينَةِ، رَوَىٰ عَنْ أَبِيهِ وَعِكْرِمَةَ صَاحِبِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَىٰ عَنْهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ[(٣)]، .....

= عقلاءَ»، وفي حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (٤٩/١): «قال الطيبي: اعتبر ما كانوا عليه في الدنيا، وإلا فليس في الجنة كهلٌ، كقوله تعالى ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾ [النساء: ٢]، قيل: فالمعنى: هما سيدا من مات كهلًا من المسلمين، وإذا كان سيدا الكهول؛ فبالأولى أن يكونا سيدا الشباب، كذا قالوا».

وفي بعض ألفاظه من حديث عليّ، من غير الطريق التي أوردها المصنف: «لا تخبرهما».

روى الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث، (ص: ٩٠)، أن ثعلبًا سئل: «أَيْشِ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَلِيٍّ، وَقَدْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ: «هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، لَا تُخْبِرْهُمَا يَا عَلِيُّ»؟ قَالَ: أَشْفَقَ عَلَيْهِمَا مِنَ التَّقْصِيرِ فِي الْعَمَلِ».

وفي بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخبار للكلاباذي، (ص: ٦٣): «معنى قوله ﷺ: «يا علي لا تخبرهما»، يجوز أن يكون ذلك على معنى لا تخبرهما قبلي، كأنه ﷺ أراد أن يكون هو المخبر لهما، والمبشر لهما بهذه البشارة، ليكون ذلك أجل قدرًا، وأعظم موقِعًا، ويكون فضل السبق بالبشارة له، وتكون هذه الفضيلة من الفضائل التي لا تكون إلا له ﷺ، وليس ذلك إن شاء الله على مخافة الفتنة عليهما، فقد أخبرهما رسول الله ﷺ بذلك، وبما هو أعظم منه». تأمل.

(١) عند الأميني: «بغرافة».

(٢) السيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن بن علي، صاحبة المشهد الكبير المعمول في القاهرة، تحوَّلت إلى المدينة مع زوجها الشريف إسحاق بن جعفر بن محمد الصادق، بعد وفاة والدها بالحاجر قرب المدينة، ثم توفيت بمصر في شهر رمضان سنة (٢٠٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (١٠٦/١٠)، ووفيات الأعيان، (١٦٩/٢)، والدر المنثور في طبقات ربّات الخدور، (٥٢١/١).

(٣) الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد المدني، من كبار أتباع التابعين، قال ابن حجر: صدوق يهِمُ، وكان فاضلًا، وقال الحافظ الذهبي: «قد ولي المدينة للمنصور=

وأَبُوه زَيْدُ بْنُ الحَسَنِ[١].

[٢]والْحَدِيثُ قَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَفْظُهُ:

حديث سيدا كهول الجنة من حديث أنس ﷺ

[٨٥] قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الْأَوَّلِينَ** [/٣١ب] **وَالْآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ والمُرْسَلِينَ**»[٣].

وَإِسْنَادُ رِجَالُ الْبُخَارِيِّ[٤]، وقَالَ التِّرْمِذِيّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

= خمس سنين، ثم عزله، وصادره ثم سجنه، فلما ولي المهدي أطلقه وأكرمه وأدناه. وكان شيخ بني هاشم في زمانه». وقد ضعَّفه ابن معين. وقال ابن عدي: أحاديثه معضلة، وأحاديثه عن أبيه أنكر مما روى عن عكرمة. روى له النسائي. انظر: ميزان الاعتدال (٤٩٢/١)، وتهذيب التهذيب، (٢٧٩/٢). وما ذكره المصنف من فضيلته لا يستلزم الوثاقة بمعنى الضبط في الحديث، وما أشار به من رواية مالك عنه من جهة أن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة؛ قد نقدنا هذا المبنى أكثر من مرة تفصيلًا.

(١) اقتصر على هذا في المخطوط. وفي الطنطاوي (ص: ٦٥): «وأبو زيد بن الحسن»، وهو تحريفٌ قَلَب المعنى. وفي مطبوعة الأميني (ص: ١٥٩): «وأبوه زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، من ثقات التابعين وفضلائهم، مات سنة عشرين ومئة»، وليست هذه الزيادة في الأصل المخطوط.

وزيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أخو الحسن المثنّى، ووالد الحسن بن زيد والي المدينة، من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين، لم يُخرجوا له في الستة، وقال الحافظ: ثقة جليل، وذكره ابن حبان في الثقات. وأمر عمر بن عبد العزيز أن تُؤدَّى إليه صدقاتُ رسول الله. توفي (١٢٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٤٨٧/٤)، وتهذيب التهذيب، (٤٠٦/٣).

(٢) هذا الحديث ساقط من طبعة الأميني (ص: ١١٤ ـ ١١٥).

(٣) الترمذي، (٣٦٦٤)، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه». ومداره على محمد بن كثير المصيصي؛ ضعيف. وقد خرجناه تفصيلًا في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥].

(٤) كذا جاءت العبارة في المخطوط، وكذا لدى الطنطاوي. ويمكن تصحيحها بتنكير إسناد ويكون «رجال البخاري» خبرها، والأقرب أنه سهوٌ من الناسخ وأن العبارة على الجادة: «إسناده رجال البخاري». =

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ(١) رضي الله عنه(٢).

شذوذ لفظ: سيدا شباب أهل الجنة؛ في حديث الشيخين

وَأَمَّا قَوْلُه: «سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ»؛ فَالمحفُوظُ(٣) أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي شَأْنِ الحَسَنِ والْحُسَيْنِ رضي الله عنهما، كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»(٤).

= قلت: الحسن بن الصباح البزار، والأوزاعي، وقتادة، كلهم أخرج لهم البخاري، ولكن محمد بن كثير المصيصي لم يخرج له البخاري، والحديث حديثه، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي، وبه يتعلق من يضعّف الحديث. وقد ذكر الشيخ الألباني علةَ ذلك، فقال في الصحيحة، (٢/٤٧٠): «قلت: رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير محمد بن كثير، وهو الصنعاني المصيصي، قال الحافظ: صدوق كثير الغلط. قلت: ويبدو أن بعضهم توهم أنه محمد بن كثير العبدي البصري، وهو من رجال الشيخين أيضًا. فقال المناوي: «قال الصدر المناوي: سنده سند البخاري» فالتبس عليه الصنعاني المضعف بالبصري الثقة!»، فكذا الظاهر أنّ المصنِّفَ التبس عليه.

(١) وضعها الطنطاوي بين معقوفتين، وقال (ص: ٦٥): «ما بين المعقوفتين ساقط، واستدركناه من مصادر التخريج»، وفعل مثله الطهطاوي صاحب طبعة دار الكتب العلمية (ص: ٨٦)، الذي نسخ تحقيق الطنطاوي بصوابه وخطئه ولم يزد فيه حرفًا، وهذا يدل أنه لا يرجع إلىٰ النسخة الخطية أصلًا، ولذا أهملناه بالكلية، وهذا خطأ، فهو ثابتٌ في المخطوط.

(٢) ابن ماجه، (١٠٠)، وابن حبان، (٦٩٠٤). وقد خرجناه تفصيلًا في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥]. أبو جحيفة اسمه: وهب بن وهب السُّوائي، رضي الله عنه.

(٣) إشارة من المصنف إلىٰ أن الجمع بين الشباب والكهول في هذا الحديث شاذ ليس بمحفوظ، لأن المحفوظ في "سيدا شباب أهل الجنة" هو في الحسنين، كما سيذكر. وسائر ألفاظ هذا الحديث وطرقه وشواهد مقتصرة علىٰ الكهول، كما لاحظناه في التخريج المفرد [٨٤ ـ ٨٥].

(٤) رواه الترمذي، (٣٧٦٨)، وأحمد، (١٠٦١٦، ١١٢٠٠، ١١٢٢٤، ١١٣٤٧، ١١٣٦٨)، وفي الفضائل، (١٣٣١، ١٣٦٠، ١٣٦٨، ١٣٨٤)، وابن أبي شيبة، (٣٢٧١٣)، والنسائي في الكبرىٰ، (٨١١٣، ٨٤٦١، ٨٤٧٢، ٨٤٧٣)، وغيرهم، وبعض رواته متكلم فيهم، ففيه يزيد بن أبي زياد؛ ضعيف، وأخرجه الحاكم في المستدرك: (٤٧٧٨) من طريق الحكم بن=

الجمع بين حديثي: سيدا كهول أهل الجنة، وسيدا شباب أهل الجنة

وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ(١).

وسُئِلَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ ﷺ عَنْ مَعْنَىٰ الْحَدِيثِينِ، فقَالَ: «تُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ والحَسَنُ والْحُسَيْنُ ﷺ وَهُمْ شُيُوخٌ كلُّهُمْ، والمَعْنَىٰ أنَّ الحَسَنَ والْحُسَيْنَ سَيِّدا كُلِّ مَنْ مَاتَ كَهْلًا، وكُلُّ أَهْلِ الجنَّةِ يَكُونُ فِي سِنِّ أَبْنَاءِ ثَلاثٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً»(٢).

= عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبيه، عن أبي سعيد، ولفظه: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة»، وقال: «هذا حديث صحَّ من أوجه كثيرة، وأنا أتعجّب أنهما لم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «الحَكَم فيه لِين». وله شواهد من حديث حذيفة وجابر وجهم البلوي وعلي وأبي هريرة وابن عمر وأسامة بن زيد وقرة بن إياس وعمر وابن مسعود ومالك بن الحويرث وابن عباس وعامر بن الحصيب والحسين وأنس والبراء ورفاعة بن يثربي، ومرسلًا من حديث أبي وائل شقيق والحارث الأعور وعكرمة. وقد توسّعْتُ في تخريجها في كتابي الكبير عن الحسن بن علي ﷺ، ولو استقصيته هنا لخرج الكلام عن معناه. ولا يخلو حديثٌ منها من مقال، لكن مجموعها ينهض لثبوت أصل الحديث، فهو حديث حسنٌ إن شاء الله، وقد ثبَتَ تصحيحُه عن الإمام أحمد. فجاء في المنتخب من علل الخلال (١/٢١٣): «أخبرنا المرُّوذي أن أبا عبد الله سئل عن حديث النبي ﷺ في الحسن والحسين أنهما سيدا شباب الجنة: أصحيح هو؟ قال: نعم. قلت: فإن قومًا زعموا أنه ليس بصحيح؟ فأنكر ما قالوا». وقال ابن كثير في البداية والنهاية، ط إحياء التراث (٨/٢٢٥): «وقد رُوي مثلُ هذا من حديث علي بن أبي طالب ومن حديث الحسين نفسه، وعمر وابنه عبد الله وابن عباس وابن مسعود وغيرهم، وفي أسانيده كلِّها ضَعْفٌ، والله أعلم»، وقال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء، (٣/٢٨٢): «في الباب عن: ابن عمر، وابن عباس، وعمر، وابن مسعود، ومالك بن الحويرث، وأبي سعيد، وحذيفة، وأنس، وجابر من وجوهٍ يقوِّي بعضُها بعضًا».

(١) يعني أن هذا الحديث في الكهول، وذاك في الشباب، وذلك بعد فراغ المصنف من تشذيذ ورود الشباب في حديث منقبة الشيخين الذي معنا.

(٢) فتاوىٰ النووي، (ص: ٢٥٥). والجمع فرع الثبوت كما لا يخفىٰ.

[مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا]

حديث: قوم يسمون الرافضة من حديث علي رضي الله عنه

[٨٦] (٦١) وأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ التَّقِيِّ شَيْخُنَا[١]، [أَخْبَرَنَا][٢] أَبُو الحَسَنِ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أَخْبَرَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ**، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُوَيْنٌ[٣] فِي سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَىٰ بْنُ المُتَوَكِّلِ، عَنْ كَثِيرٍ النَّوَّاءِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَسَنٍ[٤] بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَظْهَرُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ**»[٥].

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الوَرْكَانِيِّ[٦]، عَنْ يَحْيَىٰ

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، ولكن لا يستقيم الإسناد من دونه، فأبو الحسن السعدي هو الفخر البخاري، شيخُ شيخِ المصنِّف، وهذا إسناده تكرر مرارًا كما تقدَّم. وقد أثبتها الأميني في طبعته (ص: ١١٥)، وأما الطنطاوي (ص ٦٦)، فأثبت: «وأخبرنا محمد بن التقي شيخنا أبو الحسن السعدي»، وهذا خطأ في الإسناد، إذ يكون أبو الحسن السعدي بدلًا أو عطف بيان من محمد بن التقي شيخِه، فيكونان واحدًا، ولم ينبِّه على حلِّ ذلك في الهامش.

(٣) في سبب تلقيبه لُوينًا قولان: «أحدهما: أنه لقب لقبته به أمه، قاله محمد بْن القاسم الأزدي، والثاني: أنه كَانَ يبيع الدواب فيقول: هَذَا الفرس لَهُ لُوَيْن، فلقب لوين»، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (١١/٣٥١)، وانظر: تهذيب الكمال، (٢٥/٢٩٩)، وسير أعلام النبلاء، (١١/٥٠١).

(٤) ساقط عند الأميني.

(٥) عبد الله بن أحمد في السُّنَّة، (٢/٥٤٦).
إسناد **ضعيف**: ابن المتوكل وكثير النوَّاء وإبراهيم بن الحسن؛ ضعفاء، والحديث **ضعيف جدًّا** بشواهده، كما فصلنا في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٧].

(٦) قال السمعاني في الأنساب، (١٣/٣١٧ ـ ٣١٨): «هذه النِّسبة إلى محلَّةٍ وقَرية. أما الأولى:=

بْنِ [/٣٢أ] المتَوَكِّلِ ، بِهِ[(١)] .

ويَحْيَىٰ بْنُ المتَوَكِّلِ أَبُو عَقِيلٍ المدَنِيُّ ؛ ضَعَّفُوهُ[(٢)] ، وكَثِيرٌ النَّوَّاءُ ؛ شِيعِيٌّ وَثَّقُوهُ[(٣)] ، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَسَنِ ؛ سَيِّدٌ جَلِيلٌ[(٤)] ، وَابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ؛ هُوَ

= فوَرْكان محلة معروفة بأصبهان وبها سوق قائمة» ، ثم ذكر: «والثانية منسوبة إلىٰ وَركان ، وهي قرية من قُرىٰ قاشان ، بلدة عند قم» ، وذكر منهم المترجَم.

(١) الذي رواه هو عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند ، (٨١٠) ، والسنة ، (٢/٥٤٦ ، ٥٤٧) . ورواه ابن عدي في الكامل ، (٧/٢٦٦٤) ، كلهم من طريق الوركاني . والوركاني ثقة روىٰ له مسلم . والحديث من حديث عليّ ﷺ ضعيف كما تقدّمت الإشارة ، وفصلناه في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٧] .

(٢) يحيىٰ بن المتوكل العمري ، أبو عقيل المدني ، الكوفي الحذاء الضرير ، من الوسطىٰ من أتباع التابعين ، روىٰ له مسلم في مقدمة الصحيح ، وأبو داود ، قال أحمد: منكر الحديث ، وضعَّفه يحيىٰ بن معين وأبو علي بن المديني وأبو حاتم والنسائي ، ورماه ابن حبان بالوضع ، وغيرهم كثير . انظر: تهذيب التهذيب ، (١١/٢٧٠) .

(٣) كثير بن إسماعيل النوَّاء ، أبو إسماعيل التيمي الكوفي ، من الذين عاصروا صغار التابعين ، روىٰ له الترمذي ، وهو ضعيف ، ضعفه أبو حاتم والنسائي والجوزجاني ، وابن عدي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال العجلي: لا بأس به . قال الذهبي: «ضعفوه ، ومشّاه ابن حبان ، شيعي جلد» . انظر: تهذيب التهذيب ، (٨/٤١١) ، والكاشف ، (٢/١٤٣) . فإطلاق المصنِّف أنهم وثَّقوه فيه نظرٌ ظاهر ، بل هو بعكس عبارة الذهبي كما ترىٰ .

(٤) إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، أخو عبد الله بن الحسن ، يروي عن أبيه وفاطمة ، وروىٰ عنه فضيل بن مرزوق ، ويحيىٰ بن المتوكل ، وكثير النواء ، انظر: التاريخ الكبير للبخاري ، (١/٢٧٩) ، والثقات لابن حبان ، (٦/٤٠٣) ، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ، (٢/١٧١) . لم أقف فيه علىٰ توثيق صريح . بل ذكره الذهبي في ديوان الضعفاء ، (ص ٩) ، وانظر: لسان الميزان ، (١/٤٧) . له حديثان: حديث ردّ الشمس لعلي ، وهذا الحديث . ولعله بريء منهما . قال المعلمي في حاشيته علىٰ الفوائد للشوكاني ، (ص: ٣٥٣): «إبراهيم لا يكاد يُعرف بالرواية ، إنما يذكر عنه هذا الخبر ـ يعني خبر ردّ الشمس لعلي ـ ، وخبر آخر رواه عن أبيه عن جده عن علي مرفوعًا: "يظهر في آخر الزمان قومٌ يُسمَّون الرافضة يرفضون الإسلام" ، أخرج في زوائد مسند أحمد الحديث (٨٠٨) ، وذكره البخاري في التاريخ في ترجمة=

المَدْفُونُ شَرْقِيَّ[١] وَاسِطٍ[٢].

[٣]وقد رويناه من حديث ابن عَبَّاس:

حديث: قوم يسمون الرافضة من حديث ابن عباس ﷺ

[٨٧] (٦٢) فأَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ[٤] شَيْخُنَا، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وَشَافَهَنِي بِهِ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ كَذَلِكَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ الكَرَّانيِّ، أَنَا مَحْمُودُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّيْرَفِيُّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَاذِشَاهْ، أَنَا **أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ**، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عن أَبِي[٥] عِمْرَانَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الحجَّاجِ بْنِ تَمِيمٍ، عن مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ؛ فَاقْتُلُوهُمْ فإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ**». وَفِي رِوَايَةٍ: «**يُنْبَزُونَ**[٦]».

= إبراهيم، وفي ذلك إشارة إلى أن الحمْلَ فيه عليه، وذكره الذهبي في الضعفاء، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، كأنه بنى على أن هذين الخبرين لا يثبتان عنه، فيبقى عنده على أصل العدالة بحسب قاعدته».

(١) هذا نائب عن ظرف المكان، فيُعرب إعرابه، وأصله: «مكانًا شرقيَّ واسط»، انظر: الأشموني على الألفية، (١/٤٩٠).

(٢) انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم، (ص: ٤٢)، وكان يلقب بالديباج الأصفر من جماله، قتله المنصور وهو شاب جميل لم يتزوج، قيل دفنه حيًّا، انظر: لباب الأنساب لابن فندمه، (ص ٣٧)، وخبره في مقاتل الطالبيين، (ص ١٨١)، وقيل دُفِن في محلة الحزّامين، وهي محلة واسعة كبيرة في شرقي واسط، يقال بها قبر محمد بن إبراهيم بن الحسن، وعليه قبة عالية، انظر: توضيح المشتبه لابن ناصر، (٣/١٦٧).

(٣) من هنا، وإلى تمام حديث ابن عباس ﷺ [٨٧]: ساقط من طبعة الأميني.

(٤) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧). وسائر الإسناد إلى الطبراني تقدَّم في الحديث [٧٥].

(٥) كذا في الأصل، وتابَعه الطنطاوي، والذي في معجم الطبراني، ومصادر الترجمة: «عمران بن زيد».

(٦) أي: يُلَقَّبون، ذمًّا، قال ابن الأثير، النهاية، (٥/٨): «التنابز: التداعي بالألقاب. والنَّبَز،

رَواهُ الطَّبَرانيُّ فِي مُعْجَمِه، وكذا رَوَاهُ الحارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامةَ فِي مُسْنَدِه، عن أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، بِهِ، وَرَوَاهُ أَبُو يَعَلَى الْمَوْصِلِيُّ أَيْضًا(١).

وَمِنْ طَرِيقِ ابنِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

فَمِمَّا(٢) رَوَيْنَاهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ حَفِيدِهِ زَيْدِ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، الذِي اسْتُشْهِدَ فِي صَفَرٍ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِئَةٍ(٣)، وَكَانَ قَدْ خَرَجَ وبايعه خلقٌ بالكوفة(٤)، وَحَضَرَ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ كَثِيرةٌ، فقَالُوا لَهُ: «تَبَرَّأْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ

بالتحريك: اللقب، وكأنه يكثر فيما كان ذمًّا»، وقال الخليل في العين، (٣٧٥/٧): «النبْزُ: مصدر النَّبَز، وهو اسم، كاللّقب، والتَّنْبيز: التّسمية»، ونقل في تهذيب اللغة، (١٥٦/١٣) عن الزجّاج: «وَيحْتَمل أَن يكون فِي كلّ لقب يَكرَهه الْإِنْسَان، لأنّه إِنَّمَا يجب أَن يُخاطِب الْمُؤمن أَخَاهُ بأحبّ الأسماءِ إِلَيْهِ»، وانظر: لسان العرب، (٤١٣/٥)، وفي تاج العروس، (٣٤٢/١٥): «التَّنابُز: التّعايُر، وَهُوَ أَن يُلقِّبَ بَعْضُهم بَعْضًا بِمَا يُعيِّرُه بِهِ».

وفي رواية لهذا الحديث: «لهم نَبَز»، بالتحريك، وهو اللَّقَبُ كما تقدَّم نقلُه عن المعاجم.

(١) الطبراني في المعجم الكبير، (١٢٩٩٧)، والحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث، (١٠٤٨)، وأبو يعلى، (٢٥٨٦).

إسناده **ضعيف**: فيه الحجاج بن تميم، ضعيف متفق على ضعفه، والحديث **ضعيف جدًّا**: كما تقدم من حديث عليّ، وكذا سائر شواهده، كما فصّلناه في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٧].

(٢) في الأصل: «فممن»، وهو تصحيف، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦٧)، وأثبتها الأميني، (ص: ١١١) على الصواب.

(٣) انظر في ترجمته: الطبقات الكبرى لابن سعد، (٣٢٥/٥)، الثقات، (٢٤٩/٤)، تهذيب الكمال، (٩٥/١٠)، سير أعلام النبلاء، (٣٨٩/٥)، تاريخ الإسلام، (٤١٥/٣)، إكمال تهذيب الكمال، (١٦٢/٥)، تهذيب التهذيب، (٤١٩/٣).

(٤) في الأصل بعضُ التشويش، لكن يمكن تعيين الجملة على الصواب، وكذا أثبتها الأميني، (ص: ١١١)، على الصواب، ولكن أثبتها الطنطاوي، (ص: ٦٧): «وتابعه حلوما لكونه»، وقال في الهامش: «كذا بالمخطوط، والصواب: خلق كثيرون»! وليس كذا أيضًا، والصواب ما أثبتناه.

وعُمَرَ حَتَّىٰ نُبَايِعَكَ»، فَأَبَىٰ، فقالُوا: «إِذًا نَرْفُضَكَ»، فَمِنْ ذَلِكَ الوَقْتِ سُمُّوا الرَّافِضَةَ، وُسُمِّيَتْ شِيعَتُه الزَّيْدِيَّةَ(١)، وهُمْ جمَاعَةٌ كَثِيرونَ، وَمِنْهُمُ اليَوْمَ إِمَامُهُم بِصَنْعَاءَ اليَمَنِ، وآخَرُونَ بِكِيْلَانَ(٢)، [٣٢/ب] وَقَوْمٌ بالحِجَازِ، وهُمْ يُخَالِفُونَ الشِّيعَةَ فِي الأُصُولِ والفُرُوعِ(٣)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

حديث من قتل دون ماله

[٨٨] (٦٣) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ(٤)، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ(٥)، أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ بْنُ يَعْقُوبَ المُؤَدِّبُ(٦)، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ المُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قُتِلَ**

(١) انظر: تاريخ دمشق، (١٩/٤٦٤)، وسير أعلام النبلاء، (٥/٣٩٠)، وانظر: مقالات الإسلاميين، (١/٣٧)، الحجة في بيان المحجة، (٤٧٨/)، والملل والنحل، (١/١٥٥)، ومنهاج السنة، (١/٨). وقيل في سبب تسميتهم أقوال أخرىٰ، انظر: مقالات الإسلاميين، (١/٨٩).

(٢) وترسم بالفارسية: گيلان، وتكتب بالعربية: جِيلان. قال ياقوت، معجم البلدان (٢/٢٠١): «بالكسر: اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان، . . . ، وليس في جيلان مدينة كبيرة إنما هي قرىٰ في مروج بين جبال، ينسب إليها جيلانيّ وجيليّ، والعجم يقولون كيلان، وقد فرق قوم فقيل: إذا نُسب إلىٰ البلاد قيل: جيلانيّ، وإذا نسب إلىٰ رجل منهم قيل: جيليّ، وقد نسب إليها من لا يحصىٰ من أهل العلم في كل فنّ».

(٣) فمما يخالفون فيه في الأصول: العصمة، وفي الفروع: جواز المتعة، والجمع بين الصلاتين ـ عند جمهورهم. وانظر: مقالات الإسلاميين، (١/٦٦، ٨٨، ١٣٧)، الملل والنحل، (١/١٤٥).

(٤) هو صلاح الدين المقدسي، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٥) زاد الأميني: «أخبرنا حنبل بن عبد الله، أخبرنا هبة الله بن محمد»، وتلك جادة الإسناد.

(٦) لدىٰ الأميني: «أبو عون يعقوب المؤدب جارنا»، وفي المسند: «أبو يوسف يعقوب».

دُونَ مَالِهِ ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ»(١).

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ(٢).

---

(١) أحمد في المسند ، (٥٩١).
ومن طريقه: الخطيب في تاريخ بغداد ، (١٦/٣٩٥) ، ورواه أبو يعلىٰ في مسنده ، (٦٧٧٥) ، وفي معجمه ، (٣٣٠) ، عن أبي يوسف المؤدِّب به.
إسناد ليِّن:
شيخ الإمام أحمد: أبو يوسف المؤدب يعقوب ، كان جاره ، انظر: تاريخ بغداد ، (١٤/٢٧٣) ، وعبد العزيز بن المطلب ، من رجال الشيخين ، قال البزار: لين الحديث ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ، وكذا قال يحيىٰ ، وقال الدارقطني: شيخ يعتبر به ، وقال أبو داود: لا أدري كيف حديثه ، انظر: تهذيب التهذيب ، (٦/٣٥٧) ، وعبد الرحمن بن الحارث ، ضعفه أحمد مره وتركه مرة ، وقال النسائي: ليس بالقوي ، ومرة: ضعيف ، وضعفه علي بن المديني ، ووثقه ابن سعد ، والعجلي ، وقال يحيىٰ: صالح ، ومرة: ليس به بأس ، وقال ابن نمير: لا أقدر علىٰ ترك حديثه ، وقال الحافظ: صدوق له أوهام ، وقالا في تحرير التقريب: ضعيفٌ يعتبر به ، انظر: تهذيب التهذيب ، (٦/١٥٥) ، والتقريب ، (ص ٣٣٨) ، وتحرير التقريب ، (٢/٣١٢).
وتُكُلِّم في اتصال هذا الإسناد ، فإن قوله: «عن جده» إن كان عائداً علىٰ علي بن الحسين زين العابدين ، فإنه لم يدرك علي بن أبي طالب ، انظر: تفسير ابن كثير ، ت سلامة (٦/٤٣) ، قال العيني تعليقًا علىٰ الحديث: «قَالَ شيخنا: أوردهُ أَحْمد هَكَذَا فِي مُسْند عَليّ ، وَهُوَ يدل علىٰ أَن المُرَاد بقوله عَن جده ، عَليّ بن حُسَيْن ، فعلىٰ هَذَا يكون مُنْقَطِعًا» ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، (١٣/٣٤) ، فهذا مقتضىٰ من يجعل الحديثَ من مسند علي ، أما من جعله من مسند الحسين ؛ فإنه يكون متصلًا علىٰ ذلك.
ولكن الحديث **صحيحٌ** متفق عليه ، لا ريب في ثبوته ، فهذا الإسناد ليِّن في نفسه ، ولكن قد يرتقي إلىٰ الجيد ، تحت الحَسَن ، لأن الشأن ثبوته من طريق زيد عن أبيه عن جده.
فله شواهد كثيرة جدًّا ، كما ذكر المصنِّف ، نذكر أهمها تعليقًا علىٰ كلام المصنف.

(٢) متفق عليه ، رواه البخاري ، (٢٤٨٠) ، من طريق: أبي الأسود ، عن عكرمة ، عن عبد الله بن عمرو ، به ، ومسلم ، (١٤٢) ، من طريق: ابن جريج ، عن سليمان الأحول ، عن ثابت ، عن عبد الله به.

وَفِي البَابِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(١)، وسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ(٢)، وَبُرَيْدَةَ(٣)، وابْنِ عُمَرَ(٤)، وابْنِ عَبَّاسٍ(٥)، رضي الله عنهم.

---

(١) رواه من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه فوق: ابن ماجه، (٢٥٨٢)، من طريق: عبد الله بن الحسن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به. وأصله في صحيح مسلم، (١٤٢)، من طريق: العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولفظه: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ».

(٢) رواه من حديث: سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه: الترمذي، (١٤١٨)، من طريق: طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل، عن سعيد، به، وفيه زيادة. وقال: هذا حديث حسن صحيح. و(١٤٢١)، من طريق: طلحة بن عبد الله، عن سعيد به، بلفظ مقارب للذي ساقه المصنف، وقال الترمذي أيضًا: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) رواه من حديث: بريدة بن الحصيب رضي الله عنه: النسائي في الصغرىٰ، (٤٠٩٢)، من طريق: علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

(٤) رواه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: ابنُ ماجه، (٢٥٨١)، من طريق: يزيد بن سنان الجزري، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، ولفظه: «مَنْ أُتِيَ عِنْدَ مَالِهِ، فَقُوتِلَ، فَقَاتَلَ، فَقُتِلَ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

(٥) رواه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: الحارثُ كما في إتحاف الخيرة المهرة، (٦٠٥٣)، وبغية الباحث، (٦٣٤)، من طريق: جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وهو من زوائده علىٰ الستة، باللفظ الذي فوق.

ورواه أحمد في المسند، (٢٧٧٥)، من طريق: إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس، بلفظ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قلت: وسوىٰ مَنْ ذكرهم المؤلف، ففي الباب عن: أنس، وجابر، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان، وسويد بن مقرِّن، وضمرة، وطلحة، وعبد الله بن الزبير، وابن مسعود، ومخارق، ومعاوية، وأم سلمة، رضي الله عنهم جميعًا، ويروىٰ مرسلًا، يهمُّنا منه: عن أبي جعفر الباقر، رواه: النسائي في الصغرىٰ، (٤٠٩٣)، ولفظه: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وممَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَخِيهِ[١] الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَاقِرِ بْنِ زَيْنِ العَابِدِينَ:

الأثر من طريق الحسين عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل الرجلين

[٨٩] (٦٤) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ العَدْلُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ المُحْسِنِ السُّبْكِيُّ[٢] قِرَاءَةً عَلَيْهِ مِنِّي، أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الصَّوَّافِ[٣] سَمَاعًا، بِقِرَاءَةِ خَالِي الْعَلَّامَةِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الكَافِي السُّبْكِيِّ[٤]، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَاقَا[٥] البَغْدَادِيُّ، قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو زُرْعَةَ

---

(١) قوله: «أخيه»، عائدة على قوله في سياقة الحديث السابق: «حفيده زيد بن علي زين العابدين علي بن الحسين».

(٢) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٠).

(٣) علي بن نصر الله بن عمر القرشي المصري ابن الصواف، قال الذهبي: الفقيه الرئيس، المعروف بابن الماسح، قال السيوطي: «راوي سنن النسائي عن ابن باقا» ـ وهو الراوي الآتي ـ، (ت: ٦٣٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٤/١٨٣)، وحسن المحاضرة، (١/٣٨٩).
قلت: وسماع السبكي من ابن الصواف مسموعَه من سنن النسائي معروف، كما ذكرنا في ترجمته في مشيخة المصنِّف.

(٤) تقي الدين السبكي، قاضي دمشق، أحد الأعلام، وهو خال شيخ المصنِّف عبد اللطيف السبكي، وقد تقدَّم في ترجمته في المشيخة أنه ابن أخت التقي السبكي، وأنه سمع على ابن الصواف بإفادته.

(٥) هذا ثابتٌ في الأصل، وقد جاء على الصواب في مطبوعة الأميني، (ص: ١١٣) وفي طنطاوي، (ص: ٦٨): «بن البغدادي» بإسقاط باقا.
هو عبد العزيز بن أبي الفتح أحمد بن عمر بن سالم بن محمد بن باقا صفي الدين أبو بكر البغدادي الحنبلي، قال الذهبي: العدل التاجر. سمع ابن النقّور، والبطائحي، وأبا زرعة المقدسي، الآتي، وخلقًا، وحدَّث عنه ابن نقطة وابن المنذر والصواف، السابق. قال الذهبي في سياق بيان مسموعاته: «سَمِعَ من أبي زرعة: مسند الشافعيّ، وسنن ابن ماجه بفوتٍ، وسنن النَّسائيّ بفوتٍ أيضًا»، قلت: وهذا الذي معنا. (ت: ٦٣٠ هـ)، انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٣/٩٢١). وفصّل الفاسي في ذلك الفوت، انظر: ذيل التقييد، (٢/١٢٥).

طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ(١)، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدٍ الدُّونِيُّ(٢)، أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الحُسَيْنِ الكَسَّارُ(٣)، قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ السُّنِّيُّ(٤)، قَالَ: أَخْبَرَنَا **أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ الْحَافِظُ**، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ(٥) المِقْسَمِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، أَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ** [١٣٣/أ] أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي

---

(١) هو طاهر بن محمد بن طاهر بن علي الشيباني، المقدسي، ثم الرازي، ثم الهمذاني. قال الذهبي: الشيخ، العالم، المسنِد، الصدوق، الخيِّر، وقال: حدَّث بسنن النسائي المجتبىٰ عن عبد الرحمن بن حمد الدوني، قلت: وهو الآتي. وحدَّث عنه جماعة: منهم: السمعاني وابن الجوزي والحافظ عبد الغني وأبو محمد بن قدامة، وابن باقا، وهو السابق. (ت: ٥٦٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٠/٥٠٣).

(٢) هو أبو محمد عبد الرحمن بن حمد بن الحسن بن عبد الرحمن الدوني، قال الذهبي: من قرية الدُّون: من أعمال همذان، علىٰ عشرة فراسخ منها، مما يلي مدينة الدِّينَوَر. كان آخرَ من روىٰ كتابَ المجتبىٰ من سنن النسائي، وغير ذلك عن القاضي أبي نصر أحمد بن الحسين الكسَّار صاحب ابن السُّنِّي ـ قلت: هو الآتي ـ. حدّث عنه: ابن طاهر المقدسي، وابنه أبو زرعة ـ قلت: وهو السابق ـ، وأبو بكر بن السمعاني، وأبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني، وأبو طاهر السِّلفي، (ت: ٥٠١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (١٩/٢٣٩).

(٣) هو أبو نصر أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن بَوَّان الدِّينَوَري. قال الذهبي: القاضي الجليل، العالم، سمع سنن النسائي المختصر من الحافظ أبي بكر بن السُّنّي، وسماعه له في سنة ثلاث وستين وثلاث مئة، وحدث به في جمادىٰ الأولىٰ، سنة ثلاث وثلاثين وأربع مئة. حدّث عنه جماعة: منهم عبد الرحمن بن حمد الدوني، السابق. وقال: كان الكسّارُ صدوقًا، صحيحَ السماع، ذا علم وجلالة. مات في هذا الوقت بعد تحديثه بالكتاب بيسير، توفي بعد (٤٣٣هـ) بيسير. انظر: سير أعلام النبلاء، (١٧/٥١٤).

(٤) في الكلمة نوعٌ من الالتباس في الأصل، لكن القرينة توضحه، فهو راوي النسائي، واسمه مشهور. وقد أثبته الأميني علىٰ الصواب، (ص: ١١٢)، في حين جاء في طنطاوي (ص: ٦٨)، وتبعه الطهطاوي (ص ٨٨): «الشيرجي»، وهو خطأ لا حامل عليه.

(٥) عند الأميني: «الحسن».

عَلِيٌّ أنّ[١] الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ ، قَالَ: دَعَانِي أَبِي[٢] عَلِيٌّ بوَضوءٍ ، فقرَّبْتُهُ لَهُ ، فغَسَلَ كفَّيْهِ ثَلَاثَ مرَّاتٍ قَبْلَ أن يُدْخِلَهُمَا فِي وَضُوئِهِ ، ثُمَّ تمَضْمَضَ ثَلاثًا واسْتَنْثَرَ ثَلاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَىٰ إِلَىٰ المِرْفَقِ ثَلاثًا ثُمّ اليُسْرَىٰ كَذَلِكَ ، ثُمَّ مسَحَ برَأْسِهِ مَسْحَةً واحِدَةً ، ثُمّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُمْنَىٰ إِلَىٰ الكَعْبَيْنِ ثَلَاثًا ثُمَّ اليُسْرَىٰ كَذَلِكَ ، ثُمّ قامَ قَائِمًا فقَالَ: نَاوِلْنِي ، فنَاوَلْتُهُ الإِنَاءَ الذي فِيهِ فَضْلُ وَضُوئِهِ ، فَشَرِبَ مِن فَضْلِ وَضُوئِه قَائِمًا ، فعَجِبْتُ ، فلمَّا رَآنِي قَالَ: لَا تَعْجَبْ ؛ فإنِّي رَأَيْتُ أَبَاكَ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتَنِي صَنَعْتُ ، يَقُولُ لوُضُوئِه هذا[٣] ، وشَرِبَ فَضْلَ وَضُوئِه قَائِمًا[٤] .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ جَماعَةٌ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ، وَصَحَّ عَنْهُ الوُضُوءُ بهذِهِ الصِّفَةِ مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ[٥] ، .....

---

(١) جاء في الأصل: «أخبرني علي بن الحسين» ، وهو وهم ، فإنه يقتضي أن عليًّا زين العابدين هو المدعوّ من عليٍّ بالوَضوء ، وزين العابدين لم يدرك عليًّا ، فالصواب كما أثبتُّه فوق: «أخبرني عليٌّ أن الحسين بن علي قال» ، وهذا الذي في سنن النسائي الذي يرويه عنه المؤلف ، وفي غيره ، فهذا وهم من الناسخ ، وقد جاء النص على الصواب في الأميني ، (ص: ١١٣) ، وأثبته الطنطاوي ، (ص: ٦٨) ، ولم ينبِّه على ذلك في الهامش ، رغم أنه ينبه على تحريفات في المخطوط مرارًا .

(٢) كذا في الأصل وفي المصادر وهو الصواب ، وجاء على الصواب في مطبوعة الأميني (ص: ١١٣) ، وفي الطنطاوي ، (ص: ٦٨) : «ابن علي» ، وهو خطأ .

(٣) يعني يشير إلى وضوئه على الصفة المذكورة .

(٤) النسائي في السنن الصغرى ، (٥٩) .
إسنادٌ **صحيح**: رجاله ثقات ، مسلسل بآل البيت الكرام ، والحديث **صحيح**: كما بيّناه تفصيلًا في التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢ ، ٩٦ ـ ٩٧] ، وسيذكر المصنف كثيرًا من طرقه فيما سيأتي ، وقد استقصيناها في التخريج المفرد المذكور ، وزدنا عليها ، وسنشير إليها في مواضعها أيضًا .

(٥) سيأتي الآن الحديث عن حديث الوضوء من رواية جماعةٍ عن علي ﷺ ، وسيذكرها المصنِّف=

وَثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ(١) تَوَضَّأَ كَذَلِكَ بِالرَّحَبَةِ مِنَ الكُوفَةِ وشَاهَدَهُ الجَمُّ الغَفِيرُ:

الأثر من طريق أبي حية عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل الرجلين

[٩٠] (٦٥) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الرُّحْلَةُ صَلَاحُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ التَّقِيِّ الْإِمَامُ(٢)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ فَخْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ الشَّمْسِ(٣) الْبُخَارِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الفَرَجِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الحُصَيْنِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ الوَادِعِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ بَالَ فِي الرَّحَبَةِ(٤)، وَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وغَسَلَ [/٣٣ب] وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وغَسَلَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ كَالَّذِي رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُرِيكُمُوهُ(٥).

= من طريق: أبي حية الوادعي، ثم عبد خير، ثم أبي الغريف، ثم النزال بن سبرة، كلهم عن عليّ ﷺ، وقد خرجناها في التخريج المفرد [٨٦ ـ ٨٩]، وزدنا عليها سائر الطرق عن عليّ ﷺ.

(١) كذا على الصواب في الأصل، وكذا في مطبوعة الأميني (ص: ١١٣)، وعند الطنطاوي (ص: ٦٨): «أن».

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي، وفي طبعة الأميني، (ص: ١١٣): «أحمد».

(٤) تقدم معنى الرحبة في أول الكتاب عند الحديث [٢].

(٥) أحمد في المسند، (١٠٥٣).

إسناد **حسن**: رجاله ثقات، إلا أن إسرائيل فيه بعض الكلام، لكن عامة أهل العلم على صدقه، وأنه يتقن حديثَ جده أبي إسحاق السبيعي، والحديث **صحيح**: من حديث علي ﷺ كما تقدمت الإشارة، وله طرق كثيرة عن علي، تقدم منها حديث الحسين، وسيأتي فيما يلي طرق أخرى، كما استقصيناه في التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ(١).

الأثر من طريق عبد خير عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل ظهور القدمين

[٩١] (٦٦) وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ أَبِي عُمَرَ(٢)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي السَّوْدَاءِ(٣)، عَنْ ابْنِ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ **أَبِيهِ**، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ ظُهُورَ قَدَمَيْهِ، وقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَغْسِلُ ظُهُورَ قَدَمَيْهِ؛ لَظَنَنْتُ أَنَّ بُطُونَهُمَا أَحَقُّ بِالْغَسْلِ(٤).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ والنَّسَائِيُّ(٥).

---

(١) رواه من طريق أبي حية: الترمذي، (٤٤، ٤٨، ١٣٥٧)، والنسائي، (٩٦، ١٣٦)، وفي الكبرىٰ، (١٠٢)، وابن ماجه، (٤٥٦)، وقد فصلناه في التخريج المفرد المشار إليه.

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٣) في الأصل: «السواد»، وكذا أثبته الطنطاوي، (ص: ٦٩)، والمثبت هو الصواب، وكذا أثبته الأميني، (ص: ١١٤).

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في زوائده، (٩٢٠)، (١٠١٧)

إسناده **صحيح**: رجاله ثقات، والحديث **صحيح**: كما بيناه في التخريج المفرد مفصَّلًا [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧]، ففي طرقه وألفاظه تفصيل كثير.

(٥) رواه النسائي في الكبرىٰ، (١١٩)، وعلقه أبو داود، (١٦٤)، من حديث ابن عبد خير الذي ساقه المصنِّف فوق. أما ما رواه أبو داود متصلًا، (١١١)، فمن حديث خالد بن علقمة، عن عبد خير، وقد خرَّجناه في التخريج المفرد، ومن طرقٍ عن أبي إسحاق عن عبد خير، وقد استقصيناها في التخريج المفرد في حديث عبد خير، انظر [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

الأثر من طريق أبي الغريف عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل الرجلين

[٩٢] (٦٧) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عُمَرَ(١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْبُخَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْبَلٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِبَةُ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُذْهِبِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْقَطِيعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الله**، قَالَ حَدَّثَنِي **أَبِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد**، قَالَ: حَدَّثَنَا عَائِذُ بْنُ حَبِيبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ السِّمْطِ، عَنْ **أَبِي الغَرِيفِ**، قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِوَضُوءٍ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، وغَسَلَ يَدَيْهِ وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: هكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ، [/٣٤أ] ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا الجُنُبُ؛ فَلَا، ولَا آيَةً**»(٢).

أَبُو الغَرِيفِ، بِفَتْحِ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِالْيَاءِ، آخِرِ الحُرُوفِ: اسْمُهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ خَلِيفَةَ الهَمْدَانِيُّ، رَوَىٰ لَهُ النَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ(٣).

تواتر غسل الرجلين عن النبي ﷺ

وَقَدْ تَوَاتَرَ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ فِي الوُضُوءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ(٤) الَّذِي بُعِثَ مُبَيِّنًا لِمَا

---

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) رواه أحمد في المسند، (٨٧٤).
إسناد **حسن**: رجاله موثَّقون، وعائذ بن حبيب صدوق، والحديث: **حسن**، وقد فصلناه في التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

(٣) هو عبيد الله بن خليفة الهمداني أو المرادي، كوفي ثقة تكلم فيه بعضهم، من أصحاب علي، كان من أصحاب شرطته وجنوده، انظر: طبقات ابن سعد، (٦/٢٤٠)، وتهذيب التهذيب، (٧/١٠).

(٤) فيما يتعلق بتواتر غسل الرِّجلين في الوضوء، فقد رُوِي في صفة الوضوء عمومًا عن: اثنين وعشرين صحابيًّا، كما أحصىٰ السيوطي في الأزهار المتناثرة، انظر: نظم المتناثر للكتاني، (ص: ٥٤)، وزاد عليهم الكتاني في غسل الرجلين خصوصًا إلىٰ الأربعة والثلاثين، (ص: ٥٨)، ونقل مَنْ نص علىٰ التواتر، وهم أبو إسحاق الشيرازي، وابن الجوزي، والكمال=

أُنْزِلَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَعْلَمُ بِمُرَادِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَصَحَّ ذلكَ عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ(١)، وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(٢)، وعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ(٣)، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ(٤)، وعَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ(٥)، والمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ(٦)، ومُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفِيانَ(٧)، وغَيْرِهِم(٨)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

= بن الهمام، وشارحه ابن أمير الحاج، والزرقاني وغيرهم، وهو تواتر معنوي.

(١) الغَسلُ من حديث عثمان، متفق عليه، رواه البخاري، (١٦٠)، ومسلم، (٢٢٩)، من حديث حمران عن عثمان.

(٢) لقد تقدم في أحاديث صفة الوضوء من طريق علي، وفي عامتها النص على غسل الرجلين، وقد نقل المؤلف منها حديث: أبي حية، وعبد خير، ووأبي الغريف، وهذا تقدَّم، وزدنا عليها في التخريج المفرد رواية جماعةٍ من أصحابه، فليُنظر التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧].

(٣) روي الغَسلُ من حديث ابن عباس، في البخاري، (١٤٠)، وأبو داود، (١٣٧)، والنسائي، (١٠٢)، وابن ماجه، (٤٣٩)، من طريق: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، به.

(٤) روي الغسلُ من حديث عبد الله بن عمرو، في سنن أبي داود، (١٣٥)، والنسائي، (١٤٠)، وابن ماجه، (٤٢٢)، من طريق: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به.

(٥) الغسل من حديث عبد الله بن زيد، متفق عليه، رواه البخاري، (١٨٦)، ومسلم، (٢٣٧)، من حديث يحيى بن عمارة عن عبد الله بن زيد، به.

(٦) روي الغسل من حديث المقدام في سنن أبي داود، (١٢٢)، وابن ماجه، (٤٥٧)، من طريق: عبد الرحمن بن ميسرة، عنه به.

(٧) لم يذكره الأميني. روي الغَسلُ من حديث معاوية في سنن أبي داود، (١٢٤)، ومسند أحمد، (١٦٤١٢)، (١٦٤١٣)، من حديث المغيرة بن فروة ويزيد بن أبي مالك، عن معاوية، به.

(٨) فيروى الغَسلُ من حديث أبي بن كعب، وأسلم أبي رافع، وأنس، والبراء بن عازب، وجابر، والربيع بنت معوِّذ، وعائشة، وأبي هريرة، وابن عمر، وعقبة بن عامر، والمستورد، ونفيع بن الحارث أبي بكرة، وغيرهم.

الوعيد على ترك غسل الرجلين في الوضوء

وَوَرَدَ الوَعِيدُ لِمَنْ لَمْ يَغْسِلْ رِجْلَيْهِ فِي الوُضُوءِ:

[٩٣] حَيْثُ قَالَ ﷺ: «**وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، وَوَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ**»، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَمَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ(١)، وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ(٢)، وعَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ(٣)، وَمُعَيْقِيبٍ(٤)، وأَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ(٥)، وَعَائِشَةَ(٦).

[٩٤] وَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَدْرَكَنَا وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ، صَلَاةُ العَصْرِ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»(٧).

---

(١) رواه البخاري، (١٦٥)، ومسلم، (٢٤٤)، من طريق: محمد بن زياد عن أبي هريرة. والعراقيب لفظ مسلم.

(٢) رُوي من حديث جابر في سنن ابن ماجه، (٤٥٤)، ومسند أحمد، (١٤٥٤٨)، (١٤٧٧٣)، (١٤٨٠٤)، من طريق: سعيد بن أبي كرب، عن جابر، به، ولفظه: «للعراقيب»، إلا في موضعٍ لأحمد: «للعقب».

(٣) روي من حديث عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزبيدي في مسند أحمد، (١٧٢٥٤)، (١٧٢٥٨)، من طريق: عقبة بن مسلم عنه، ولفظه: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار».

(٤) روي من حديث معيقيب بن أبي فاطمة في مسند أحمد، (١٥٠٨٤)، من طريق: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عنه.

(٥) روي من حديث صدي بن عجلان في سنن الدارقطني، (٣٧٥)، من طريق: عبد الرحمن بن سابط، عن أبي أمامة. ولكنه فيه بالشك: عن أبي أمامة، أو أخي أبي أمامة. وأخوه: أُبَيّ بن عجلان، صحابي. وفي مسند الروياني، (١٢٤٤)، بالجزم.

(٦) روي من حديث عائشة في صحيح مسلم، (٢٤٢)، من طريق: سالم مولى شداد، عنها. ورواه ابن ماجه، (٤٤٥)، من طريق: أبي سلمة، عنها.

(٧) أصله متفق عليه في الصحيحين، بالسياق نفسه، رواه البخاري، (٩٦)، ومسلم، (٢٤٢)،=

[٩٥] وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ [/٣٤ب] فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرٍ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فقَالَ: «**ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ**»(١).

وَكَذَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ(٢).

وَلِبَسْطِ(٣) هَذَا بِحَقِّهِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هذَا، والقَصْدُ هُنَا الإِشَارَةُ إِلَى الحَقِّ، والنُّصْحُ للمُسْلِمينَ، وَلْيَتَحَفَّظِ(٤) المُؤْمِنُ لِدِينِهِ، وَلْيَكُنْ بَرِيئًا مِنَ التَّعَصُّبِ، نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنَا للحَقِّ وَيَهْدِيَنَا إِلَيْهِ.

ما ورد في مسح الرجلين في الوضوء وتوجيهه

وأَمَّا مَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الرِّجْلَيْنِ؛ فَهُو مَحْمُولٌ عَلَى المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، أَوْ تَجْدِيدِ وُضُوءٍ غَيْرِ المُحْدِثِ، أَوِ الغَسْلِ الخَفِيفِ، كَمَا

= من طريق: يوسف بن ماهك، عنه، ولفظه: «ويل للأعقاب من النار». وانفرد مسلم، عن البخاري، (٢٤٢)، ورواه أبو داود، (٩٧)، والنسائي، (١١١)، وابن ماجه، (٤٥١)، من طريق: أبي يحيى مصدَّع الأسلمي عنه: «ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»، ورواه الطيالسي، (٢٤٠٤)، وأحمد، (٢٧٧٦٨)، والبزار، (٦١٩)، (٢٣٦٢)، ومستخرج أبي عوانة، (٦١٩)، (٦٨١)، من طريق: أبي يحيى مصدَّع الأسلمي عنه: «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار»

(١) رواه مسلم، (٢٤٦) من طريق: أبي الزبير، عن جابر، عن عمر، به.

(٢) له شاهد من حديث أنس، في سنن أبي داود، (١٧٣)، وابن ماجه، (٦٦٥)، ومرسلًا من حديث الحسن البصري، في مصنف ابن أبي شيبة، (٤٤٨).

(٣) هكذا في الأصل، وكذا أثبته الأميني، (ص: ١١٥)، وفي الطنطاوي، (ص: ٧١): «وأبسط هذا في موضع غير هذا»، فقرأ الكلمة الأولى خطأ، وزاد «في» وليست واردةً في الأصل.

(٤) في الأصل المخطوط نوع من الإبهام، وقد أثبتها الأميني، (ص: ١١٥): «وليحفظ المؤمن لدينه»، والطنطاوي (ص: ٧١): «وليحتفظ المؤمن لدينه». والمثبت فوق أولى وأليق بالسياق، والله أعلم.

وَرَدَ مُصَرَّحًا بِهِ؛ جَمْعًا بَيْنَ الأَحَادِيثِ، وَرَدًّا إِلَى مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، سِيَّمَا الثَّابِتُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ[١]؛ فَقَدْ:

حديث عبد خير عن علي ﷺ في المسح على الخفين

[٩٦] (٦٨) أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ الْمَرَاغِيُّ[٢]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا عَلِيّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ[٣]، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرٍ[٤]، أَنَا

(١) ومثل هذه الوجوه للجمع والتوجيه ذكرها البيهقي في الكبرى، (١/١٢٢): «وَفِي هَذَا دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْمَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي وُضُوءٍ مُتَطَوَّعٍ بِهِ لا فِي وُضُوءٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ مِنْ حَدَثٍ يُوجِبُ الْوُضُوءَ، أَوْ أَرَادَ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، أَوْ أَرَادَ الْمَسْحَ عَلَى جَوْرَبَيْهِ وَنَعْلَيْهِ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ مُقَيَّدًا بِالْجَوْرَبَيْنِ، وَأَرَادَ بِهِ جَوْرَبَيْنِ مُنَعَّلَيْنِ فَثَابِتٌ عَنْهُ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ، وَثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ وَالْوَعِيدُ عَلَى تَرْكِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ»، وقال في معرفة السنن، (١/٢٩٠): «فَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ»، وَفِي ذَلِكَ دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ مَسَحَهُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنْهُ مُطْلَقًا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ فِي صِفَةِ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي رِوَايَةِ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ».

وكونه في وضوء التجديد لمن لم يحدث؛ ورد في بعض هذه الروايات، وعليه حملها ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما، ولكن كان عامة الفقهاء لا يرون جواز ترك غسل الرجلين في وضوء التجديد، فحمله على المسح على الخف والرش على القدمين في النعلين هو الأولى، كما ورد مصرحًا في رواية عبد خير وغيره، وقد قال بعضهم: بل الحديث منسوخ، ولا داع لذلك كما بينته في التخريج المفرد. وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود، ط غراس، (١/٢٩١): «واعلم أن بعض العلماء فهموا من قوله في هذه الرواية: للطاهر ما لم يحدث؛ أي: حدثًا أصغر، وبناءً على ذلك قالوا: (إنما يجوز المسح على النعلين لمن كان على وضوء، ثم أراد تجديده)، وليس يظهر لنا هذا المعنى؛ بل المراد ما لم يحدث حدثًا أكبر؛ أي: ما لم يُجْنِب؛ فهو بمعنى حديث صفوان بن عسال بلفظ: "إلا من جنابة، ولكن من غائط أو بول أو نوم"»، واستدل على ذلك بكلام حسن، فليراجع.

(٢) هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١).

(٣) الفخر بن البخاري، تقدم غير مرة.

(٤) ابن طبرزذ، تقدم غير مرة.

مُفْلِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الدُّوْمِيُّ(١)، أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ(٢)، أَنَا أَبُو عُمَرَ الْقَاسِمُ بْنُ جَعْفَرٍ الهَاشِمِيُّ(٣)، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ اللُّؤْلُؤِيُّ(٤)، أَنَا **سُلَيْمَانُ بْنُ الأَشْعَثِ الْحَافِظُ**، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثَنَا حَفْصٌ، يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ **عَبْدِ خَيْرٍ**، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ؛ لَكَانَ أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَىٰ بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَىٰ ظَاهِرِ خُفَّيْهِ(٥).

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، أَخْرَجَه [/٣٥أ] أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ.

---

(١) أبو الفتح الدومي (٥٣٧هـ)، الشيخ الوراق، تاريخ الإسلام، (١١/٦٧٩).

(٢) الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)؛ علَمٌ مشهور.

(٣) القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي العباسي البصري (٤١٤هـ)، قاض محدث، وثقه الخطيب، معروف بتحمل سنن أبي داود عن اللؤلؤي، تاريخ الإسلام، (٩/٢٤١).

(٤) اللؤلؤي (٣٣٣هـ)، صاحب أبي داود، قرأ عليه السنن عشرين سنة وسمِّيَ ورَّاقه، تاريخ الإسلام، (٧/٦٧١). وطريقه أشهر طرق السنن، مع طريقي ابن داسة، ثم ابن الأعرابي.

(٥) أبو داود، (١٦٢).

إسناده **ليّن**: فيه حفص بن غياث تغير حفظه، والكلام في السبيعي معروف، لكن الحديث **قوي**، وقد قدّمه الدارقطني ـ بذكر «باطن الخفين» ـ على سائر ألفاظ حديث الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير، في العلل، (٤/٤٥)، حيث اختلف في رواية الأعمش عن أبي إسحاق في هذا الحديث اختلافًا طويلًا في لفظه، هل هو «باطن القدمين» أم «باطن الخفين»، وقد استقصيناه في موضعه من التخريج المفرد [٨٩ ـ ٩٢، ٩٦ ـ ٩٧]، وزدنا طرقًا أخرى للحديث من طريق عبد خير، وهذا الحديث **صحيح**، له طرق كثيرة عن علي في صفة الوضوء، تقدّم للمؤلف منها حديث الحسين ﷺ، وأبي حية الوادعي، وأبي الغريف، وعبد خير، [٨٩ ـ ٩٢]، وسيأتي من حديث النزال بن سبرة [٩٧]، وسبق عند المصنِّف من حديث عبدِ خيرٍ نفسِه، ولكن أورده سابقًا في غسل الرجلين، من حديث أبي السواد عن ابن عبد خير، عن عبد خير به،[٩١]، وأورده هنا في مسح الخفين من حديث أبي إسحاق السبيعي عن عبد خير.

حديث النزال بن سبرة عن علي ﷺ في المسح على الرجلين

[٩٧] (٦٩) وأَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ[١] قِرَاءَةً عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي الحَسَنِ ابْنِ الْبُخَارِيِّ[٢]، أَنَا أَبُو سَعْدٍ الصَّفَّارُ فِي كِتَابِهِ، أنا زَاهِرُ بنُ طَاهِرٍ، أَنَا **أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَافِظُ**، أنا أَبُو عَلِيّ الرُّوذْبَارِيُّ[٣]، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ حَمُّوَيْهِ العَسْكَرِيُّ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ القَلَانِسِيُّ، ثَنَا آدَمُ، ثَنَا شُعْبَةُ، ثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ، سَمِعْتُ **النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ** يحدِّثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّه صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحَبَةِ الكُوفَةِ حتىٰ حَضَرَتْ صَلَاةُ العَصْرِ، ثم أُتِيَ بكُوزِ ماءٍ فأَخَذَ مِنْهُ حَفْنَةً وَاحِدَةً، فمَسَحَ بهَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ورَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمّ قَالَ: إنَّ ناسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائمًا، وإنَّ رَسُولَ الله ﷺ صنَعَ كما صَنَعْتُ، وقَالَ: هذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ[٤].

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ آدَمَ بِبَعْضِ مَعْنَاهُ[٥].

---

(١) هو ابن هبل الدقاق الطحان، انظر ترجمته في المشيخة رقم (٧).

(٢) هو الفخر ابن البخاري، تقدَّم مرارًا. وسائر الإسناد إلىٰ البيهقي تقدَّم بيانه في الحديث [٣٢].

(٣) عند الأميني: «الروذبادي».

(٤) البيهقي في السنن الكبرىٰ، (١/٧٥).

إسناد **حسن**: رجاله ثقات، وجعفر القلانسي؛ صدوق، انظر: تاريخ دمشق، (٧٢/١٤٩)، والحديث **صحيح**: كما استقصيناه في التخريج المفرد المحال عليه.

وقال الطحاوي تعليقًا علىٰ طريق النزال بن سبرة هذا، في شرح معاني الآثار، (١/٣٤): «وليس في هذا الحديث عندنا دليل أن فرض الرجلين هو المسح؛ لأن فيه أنه قد مسح وجهه، فكان ذلك المسح هو غسل، فقد يحتمل أن يكون مسحه برجله أيضًا كذلك». وقال ملا علي القاري، مرقاة المفاتيح، (٧/٢٧٤٨): «وهذا يدلُّ علىٰ أنه لم يغسل وجهه ولا ذراعيه، وقد سبق أنه غسلهما، فالمراد بمسحهما غسلهما خفيفًا أو أنه لم يغسلهما، فالمراد بالوضوء في كلامه الوضوء اللغوي، وهو مطلق التنظيف، ولا يبعد أن يقال بتعدد الواقعة والله أعلم».

(٥) هذا من كلام البيهقي في المصدر نفسه. =

حديث علي ﷺ في المسح على الخفين وتوقيته

[٩٨] (٧٠) وأَخْبَرَنَا الرُّحْلَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْإِمَامُ[١]، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا حَنْبَلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، أَنَا ابْنُ مَالِكٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا يَزِيْدُ، عَنِ الحَجَّاجِ، عَنِ الحَكَمِ[٢]، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ المَسْحِ، فقَالَتْ: سَلْ عَلِيًّا؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا مِنِّي؛ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَسَأَلْتُ عَلِيًّا؛ فقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [/٣٥ب] وَسَلَّمَ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»[٣].

[٩٩] (٧١) وَبِهِ، قَالَ أَحْمَدُ، ثَنَا يَزِيْدُ، عَنِ الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مِثْلَهُ[٤].

= قلتُ: روى البخاري، (٥٦١٦)، من طريق: آدم، عن شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، قال: سمعت النزال بن سبرة يحدث عن علي رضي الله عنه، أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحَبَةِ الْكُوفَةِ، حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، ثُمَّ أُتِيَ بِمَاءٍ فَشَرِبَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قِيَامًا، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ». وقد علقَّنا على هذا في التخريج المفرد.

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) عند الأميني: «الحكيم».

(٣) إسنادٌ **حسن**: رجاله ثقات، إلا الحجاج بن أرطاة، صدوق مدلس، كثير الخطأ، الكلام فيه معروف، قد أخرج له مسلم، وقد توبع عليه. والحديث **صحيح**: رواه أحمد، (٧٥٠)، (٩٠٨)، (١١٢٩)، (١٢٨٠)، (١٢٤٩)، ومسلم، (٢٧٨)، والنسائي، (١٢٨)، (١٢٩)، وابن ماجه، (٥٥٢)، والدارمي، (٧١٤)، من طريق: شريح بن هانئ، سأل عائشة، عن علي، به. وقد توبع الحجاج بن أرطاة الذي رواه في أحد أسانيد أحمد ـ وهو الوارد في إسناد المصنف ـ، فقد تابعه جماعةٌ على الحكم بن عتيبة، وقد رواه مسلم من طريق عمرو بن قيس المُلائي عن الحكم بن عتيبة به.

(٤) إسناد **حسن**: رجاله ثقات، إلا الحجاج بن أرطاة، تقدّم في الإسناد السابق، والسبيعي إمام=

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَحِيحِ ، والنَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِمَا[١] .

وَفِي الجُمْلَةِ: فَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ وَالمَسْحُ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ قَوْلًا وَفِعْلًا[٢] ، وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يُنْكِرُ مِنَ الشِّيعَةِ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ ولَا يُجِيزُ المَسْحَ عَلَىٰ الخُفَّيْنِ[٣] مَعَ ثُبُوتِ ذَلِكَ بالتَّوَاتِرِ وَصِحَّتِهِ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ، وَعَنِ الطَّاهِرِينَ مِنْ أَوْلَادِهِ. اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَهْدِيَنَا لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

توجيه قراءتي النصب والجر في آية الوضوء

وَمِنْ أَحْسَنِ ما تُحْمَلُ القِرَاءَتَانِ فِي: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] نَصْبًا وَخَفْضًا ؛ عَلَىٰ: الغَسْلِ لِغَيْرِ لَابِسِ الْخُفَّيْنِ ، والمَسْحِ لِلَابِسِهِمَا ، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ المُجْمَلِ[٤] الذِي بَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ .....

= ثقة ، لكنه يدلس ، واختلط بأخرة. والحديث **صحيح**: رواه أحمد ، (٧٥٠) ، من طريق: أبي إسحاق السبيعي ، عن علي بن ربيعة ، عن علي ، به.

(١) تقدَّم تخريجه [٩٨] عند النسائي وابن ماجه ، من حديث القاسم بن مخيمرة ، عن شريح بن هانئ.
ولكن لم أقف عليه في صحيح البخاري كما عزاه المصنف ، وليس لربيعة بن علي الكوفي حديثٌ عن عليٍّ رضي الله عنه في الصحيح أصلًا ، إنما له رواية في البخاري من حديث المغيرة ، «من كذب عليّ متعمدًا» ، بل لم يخرج البخاري حديثًا في توقيت المسح أصلًا ، وإنما ذلك في مسلم والسنن ، فالله أعلم ، وإنما الحديثُ من أفراد مسلم ، كما خرجناه من حديث القاسم بن مخيمرة [٩٨].

(٢) تقدَّمت الإشارة إلىٰ من حكىٰ التواتر علىٰ غسل الرجلين. وأما المسح علىٰ الخفين ، فقد روي عن ستة وستين نفسًا ، انظر: نظم المتناثر ، (ص: ٦٠ ـ ٦١) ، ونقل هناك كلامًا للإمام أحمد وابن عبد البر وابن منده والترمذي والبيهقي والحافظ ابن حجر وغيرهم جماعة ، فليرجع إليه.

(٣) من قوله: «قولًا وفعلًا» إلىٰ قوله: «الخفين» ساقط من طبعة الطنطاوي ، رغم أنها في الأصل.

(٤) في الأصل: «أجمل» ، وكذا الطنطاوي ، (ص: ٧٣) ، وقد تلفت عليه الفقرة كلها! والمثبت=

قَوْلًا وَفِعْلًا[1]، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ أَنَّهُ يُجْمَعُ بَيْنَ المَسْحِ والغَسْلِ؛ .....

= هو الصواب، وقد أثبته الأميني على الصواب، (ص: ١٢٥).

توجيه قراءة الجر وحكم الغسل والمسح

(١) اختلف العلماء في تفسير آية الوضوء، وتوجيه قراءة الجر فيها.

فذهب بعضُ العلماء إلى حمل قراءة الجرّ على القدم في النعل، فيكون مسحًا، وقراءة النصب على غسل القدم، انظر: التمهيد، (٢٤/٢٥٦)، والمجموع للنووي، (١/٤٢٠).

وحملها بعضُهم على الدلك، فيُجمَع بين القراءتين بالجمع بين المسح والغسل، وهو قول الطبري، وسيأتيك مفصّلًا من تفسيره.

وقال بعض العلماء إن المراد بآية الجر المسح ولكنه هو الغسل، ونُقل عن مالكٍ، لأن أصل الغسل مرور الماء على العضو، والمسح مرورٌ رقيق، ونقلوا عن العرب أنهم يسمون الغسل الرقيق مسْحًا، انظر: المحرر الوجيز لابن عطية، (٢/١٦٣)، وتفسير القرطبي، (٦/٩٢)، والأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، (٢/٤٩٨ ـ ٤٩٩)، والتمهيد، (٢٤/٢٥٦).

وقال بعضهم أُريد بقراءة الجر التخفيف في الغسل، وهو قريب من السابق، وقالوا إن فيه إشارة دقيقة لترك السرف في غسل الرجلين لشيوعه، انظر: ابن قدامة في المغني، (١/٩٩)، وابن تيمية في منهاج السنة، (٤/١٧٤)، ومال إليه الزمخشري في الكشاف، (١/٦١١)، فلم يذكر غيره.

وسلك بعضُ النحاة مسالك إعرابية أخرى لتوجيه قراءة الجر: فمِن قائلٍ يحتمل أن قراءة الجر على المجاورة ـ من أنواع الجر ـ، أو إن الجر بالعطف اللفظي، فيكون الجر لفظًا، والنصب معنًى، انظر: الإنصاف، (٢/٤٩٩)، وتفسير القرطبي، (٦/٩٢). وهذا فيه ما فيه ـ حتى قال النحاس إنه غلطٌ عظيم ـ فإن الجر اللفظي كالذي بالمجاورة شاذ، وهو نوعٌ من عيوب الكلام أو الغَلَبَة عليه على التحقيق، كالقَلْب مثلًا، فلا يُحمَل كلامُ الله على مِثل ذلك. كما أن الخفض بالمجاورة لا يحسُن في المعطوف وإنما يكون في النعت لأن حرف العطف حاجز يمنع المجاورة، ومن ثَمَّ صرَّح ابن هشام أنه ليس منه هذه الآية على الأصح، انظر: شرح شذور الذهب، (١/٤٢٨ ـ ٤٢٩)، وأجاب بالوجهين بالسابقين: الغسل الرقيق، أو الحمل على النعلين. وانظر البحث في: مغني اللبيب، (١/٨٩٥ ـ ٨٩٧)، وعامة أعاريب القرآن ونحوها، كالنحاس، (١/٢٥٩)، والزجاج، (٢/١٥٢)، ومشكل إعرابه لمكي، (١/٢١٩)، والكشاف، (١/٦١٠)، وانظر: حاشية الطيبي عليه، (٥/٢٩٢)، والبحر المحيط، (٤/١٩١)، والتبيان للعكبري، (١/٤٢٢).

وقد حُكِي **الإجماع** على وجوب الغسل، فقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: «أَجْمَعَ أَصْحَابُ=

فَقَدْ أَخْطَأَ[1]، وَلِلْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَحَلٌّ غَيْرُ هَذَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

= رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَىٰ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ»، انظر: فتح الباري، (١/٢٦٦)، وقريب منه ما حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام من عدم العلم بالمخالف، انظر: الطهور، (ص ٣٩٠). وهذا لا يتمّ؛ لأن الخلاف ثابت عن بعض السلف، كما سيأتي الآن. ومن قال بهذا الإجماع فإما أنه لا يصحح ما ورد في الخلاف، مثل عدم تصحيح ما ورد عن عليٍّ في المسح ـ وقد أبنّا في التخريج ثبوت الغسل عنه، وأن عامة ما يروىٰ عنه من المسح إما لا يصح أو أنه محمول علىٰ الخفين، وذهب بعضهم إلىٰ أنه منسوخ ـ. وقد رُوي أيضًا عن ابن عباس ﷺ، ولكن لم نبحثه لخروجه عن موضوع البحث حول عليٍّ ﷺ. ولكنه ثابت عن بعض التابعين، وقال به طوائف من غير أهل السنة. ولكن قد يقول بالإجماع من لا يعتبر خلافَ المخالِف، وهذا قولٌ لبعض الأصوليين.

وفيما يتعلق بالسجال مع المخالفين حول مسألة غسل القدمين أو مسحهما فقد كنت قد جمعتُ مخطوطاتٍ لرسائل في بحث هذه المسألة سجالًا، منها رسالة: لبدر الدين العامري الغزي الشافعي في تفسير آية الوضوء، وأخرىٰ: مسألة غسل الرجلين لأحمد بن حيدر، ونجاة الدارين لمحمد عارف الدمشقي الشافعي، ورسالة في المسح علىٰ القدمين لداود بن سليمان المعروف بابن سرجيس ـ وهذه مطبوعة ـ وأطولها: مشهىٰ الكلام لميرخان، فيها تحريرات حسنة، ثم صرفتني عنها أشغال. ففي مثل تلك الرسائل أبحاثٌ لمن يعتني بذلك، وانظر: منهاج السنة، (٤/١٧١ ـ ١٧٦)، ففيه سجالٌ محرَّرٌ أيضًا.

وقد يقولُ بالإجماع من يثبت الخلاف القديم، لكنه يرىٰ أن الإجماع الحادث يرفعُ الخلافَ القديم، وهذا بيِّنٌ في كلام علاء الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء، حيث قال: «وَالصَّحِيح قَول عَامَّة الْعلمَاء؛ لِأَن الْعلمَاء أَجمعُوا علىٰ وجوب غسل الرجلَيْن بعد وجود الِاخْتِلَاف فِيهِ فِي السّلف، وَالْإِجْمَاع الْمُتَأَخر يرفع الِاخْتِلَاف الْمُتَقَدّم»، وفي هذه المسألة خلافٌ مشهورٌ بين الأصوليين، سنشير إليه في بحثٍ مماثل حين الكلام عن المتعة. وأشار ابن عبد البر إلىٰ الإجماع من سبيل آخر، فقال: «وَدَلِيلٌ آخَرُ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَىٰ أَنَّ مَنْ غَسَلَ قَدَمَيْهِ أَدَّىٰ الْوَاجِبَ الَّذِي عَلَيْهِ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ مَسَحَ قَدَمَيْهِ، فَالْيَقِينُ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ دُونَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ»، التمهيد، (٢٤/٢٥٦)، قلت: وهذا نوعٌ آخر من الإجماع الخاص، يسميه بعض الأصوليين بالإجماع علىٰ أقل ما قيل، أو الأخذ بأقل ما قيل، ويدخله بعضهم في بحث الاستصحاب، ويسميه: استصحاب موطن الإجماع في محل الخلاف، وهو علىٰ كلِّ تقديرٍ مسلكٌ من مسالك الاستدلال، أو الإلزام، وليس هو الإجماع الحجي الأصولي.

(١) ذهب إلىٰ المسح بعضُ السلف، كالشعبي وعكرمة، انظر: مصنف عبد الرزاق، (١/١٩)=

. . . . . .

= رقم (٥٦)، ومصنف ابن أبي شيبة، (٢٦/١) رقم (١٨٤، ١٨٥)، والمغني، (٩٨/١)، والمحلى، (٣٠١/١)، ونقل ابن جرير آثارًا في التفسير.

ونُسب القول بالجمع بين المسح والغسل إلى بعض الظاهرية، انظر: حلية العلماء للشاشي، (١٥٥/١)، ولكن لم أقف على ذلك في كتاب ابن حزم، وإنما يقول ابن حزم بأن الوارد في القرآن يلزم منه المسح على كل تقدير، وأن إيجاب الغسل إنما هو بالسنة، وأنها ناسخة، انظر: المحلَّى، (٣٠٢/١)، ونُسب إلى الحسن البصري، وابن جرير الطبري، وداود الظاهري: أنه مخيَّرٌ بين المسح والغسل، انظر: حلية العلماء، (١٥٥/١)، ورؤوس المسائل الخلافية للعكبري، (٣٤/١)، والمغني لابن قدامة، (٩٨/١)، وتحفة الفقهاء لأبي بكر السمرقندي، (١١/١)، وأحكام القرآن لابن العربي، (٧١/٢).

نسبة التخيير للطبري

قلت: نسبة التخيير لابن جرير الطبري شائعةٌ ينقلها العلماء بعضهم عن بعض، وكذا بين الباحثين، بل قد عزا ابن حزم إليه القولَ بالمسح مطلقًا، في المحلَّى (٣٠/١)، وكذا ابن العربي كما نقل عنه القرطبي حيث قال إن الطبري ردّ وجوبَ الغسل، انظر: تفسير القرطبي، (٩١/٦).

وعجبتُ لهذا. وكذا عجبتُ كيف نقل ذلك ابن قدامة ـ وإن كان قال إنه يُحكى عنه ـ، فما الداعي إلى الحكاية وكلامه في التفسير واضحٌ جليّ أن المراد بالآية عنده: مسح الرجلين بالماء، يعني غسلهما مع إمرار اليدين عليهما بالماء، وهو الدَّلْكُ المعروف عند الفقهاء، حتى جعله مالكٌ ركنًا من أركان الوضوء على ما هو معروفٌ في مذهبه؛ جمْعًا من الطبري بين دلالة الآية على المسح وأحاديث غسل الرجلين، فقد قال الطبري بعد أن ساق الأقوال عن السلف، (٦١/١٠ ـ ٦٢): «والصوابُ من القول عندنا في ذلك، أن الله عزّ ذِكْرُه أَمَرَ بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم. وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ، كان مستحقًّا اسمَ: "ماسحٍ غاسلٍ"؛ لأنَّ "غَسْلَهُما": إمرارُ الماء عليهما أو إصابتهما بالماء، و"مَسْحَهُما": إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما. فإذا فعل ذلك بهما فاعِلٌ فهو "غاسل ماسح".

ولذلك = [أي] من احتمال "المسح" المعنيين اللذين وصفتُ من العموم والخصوص، اللذين أحدهما: مسح ببعضٍ، والآخر مسح بالجميع = اختلفت قراءة القَرَأَةِ في قوله: "وأرجلكم"، فنصبها بعضُهم = توجيهًا منه ذلك إلى أنَّ الفرض فيهما الغسل وإنكارًا منه المسحَ عليهما، مع تظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بعموم مسحهما بالماء =، وخفضها بعضهم، توجيهًا منه ذلك إلى أن الفرض فيهما المسح. ولِمَا قلنا في تأويل ذلك= إنه معنِيٌّ به عمومُ مسح الرجلين بالماء = كره مَنْ كَرِه للمتوضئ الاجتزاءَ بإدخال رجليه في الماء دون مسحهما بيده، أو بما قام مقام=

وَمِمَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى الْكَاظِمِ، وَأَخِيهِ عَلِيٍّ، وَأَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

[مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وأبَاهُمَا وأُمَّهُمَا]

[١٠٠] (٧٢) أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيُّ[(١)]،

= اليد، توجيها منه قولَه: "وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين" إلى مسح جميعهما عامًّا باليد، أو بما قام مقام اليد، دون بعضهما مع غسلهما بالماء»، ثم ذكر بعض الآثار في كراهة غمس الرجلين دون الدلك، ليخلص إلى القول، (١٠/٦٣): «[ف] كان صحيحًا بالأدلّة الدالة التي سنذكرها بعدُ، أنّ مرادَ الله من مسحِهما: العمومُ، وكان لعمومهما بذلك معنى "الغَسْل" و"المسح" = فبيِّنٌ صوابُ قَرَأَةِ القراءتين جميعًا. = أعني النصب في "الأرجل" والخفض. لأنَّ في عموم الرجلين بمَسحهما بالماء غَسْلُهما، وفي إمرار اليد وما قام مقام اليد عليهما مَسْحَهما. فوجهُ صوابِ قراءةِ مَن قرأ ذلك نصبًا: لِمَا في ذلك من معنى عمومِها بإمرار الماء عليهما. ووجهُ صوابِ قراءة مَنْ قرأه خفضًا: لما في ذلك من إمرار اليد عليهما، أو ما قام مقام اليد، مسحًا بهما»، ثم قال موردًا ومناقشًا، (١٠/٦٤): «فإن قال قائل: وما الدليل على أن المراد بالمسح في الرجلين العموم، دون أن يكون خصوصًا، نظيرَ قولك في المسح بالرأس؟ قيل: الدليل على ذلك، تظاهرُ الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ويل للأعقاب وبُطون الأقدام من النار". ولو كان مسحُ بعضِ القدم مجزئًا عن عمومها بذلك لما كان لها الويل بترك ما تُرك مسحه منها بالماء بعد أن يُمسح بعضها. لأن من أدَّى فرض الله عليه فيما لزمه غسلُه منها لم يستحق الويل، بل يجب أن يكون له الثواب الجزيل. وفي وجوب الويل لعَقِب تارك غسل عَقِبه في وضوئه، أوضحُ الدليل على وجوب فرض العموم بمسح جميع القدم بالماء، وصحةِ ما قلنا في ذلك، وفسادِ ما خالفه»، ثم أطنب في رواية أحاديث غَسْل الأعقاب.

وإنما أطلتُ في ذلك لكثرة ما يُنسَب مذهب التخيير إلى الطبري. ولا يقال: ربما يكون هذا مذهبه في غير كتاب التفسير ولم يُنْقَل، فليس بنا اضطرارٌ إلى ذلك وكلامه واضح بين أيدينا، كيف وليس هو بكلام مجمل، بل بحث وأخذ وردٌّ ونقْلٌ وتحقيق في المسألة، انظر بحثه الطويل: (١٠/٥٣ ـ ٨٠). فهذا هو الأصل الذي لا يجوز العدولُ عنه في نسبةِ قولٍ للطبري، إلا أن ينقلَ عن ذلك بينةٌ جليّة.

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

أَنَا الشَّيْخُ فَخْرُ الدِّينِ أَبُو الحَسَنِ بْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أَنَا ابْنُ الحُصَيْنِ، أَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا **عَبْدُ اللهِ** [/٣٦أ] **ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ**، حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الأَزْدِيُّ، أَخْبَرَنِي **عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ** بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي **أَخِي مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ**، عَنْ أَبِيهِ **جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ**، عَنْ أَبِيهِ، عنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ حَسَنٍ وَحُسَيْنٍ، فقَالَ: «**مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا؛ كَانَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ**»(١).

حَدِيثٌ حَسَنُ الْإِسْنَادِ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، فَوَافَقْنَاهُ بِعُلُوٍ(٢)، وَللهِ الحَمْدُ.

---

(١) عبد الله في زوائد المسند، (٥٧٧)، وزوائد الفضائل، (١١٨٥).
إسنادٌ ليِّن: رجاله ثقات، إلا علي بن جعفر بن محمد، أخي موسىٰ الكاظم، ليس فيه توثيق، والحديث منكر.
قال الذهبي في ميزان الاعتدال، (١١٧/٣): «حديثه منكر جدًّا، ما صححه الترمذي ولا حسنه»، وقال في سير الأعلام، (٢٥٤/٣): «إسناده ضعيف، والمتن منكر»، وقال في سير أعلام النبلاء، (١٣٥/١٢) أيضًا: «وما في رواة الخبر إلا ثقة، ما خلا عليَّ بن جعفر ـ فلعله لم يضبط لفظ الحديث ـ، وما كان النبي ﷺ مِن حُبِّه وبثِّ فضيلة الحسنيْن ليجعل كلَّ مَنْ أحبَّهما في درجته في الجنة، فلعله قال: فهو معي في الجنة. وقد تواتر قوله ﷺ: "المرء مع من أحب". ونصر بن علي، فمن أئمة السنة الأثبات». وانظر التخريج المفرد [١٠٠].

(٢) سنن الترمذي، (٣٧٣٣)، تقدم معنا تفسير العلو غيرَ مرة، وحاصل الموافقة العالية: «أن يروي الراوي حديثًا في أحد الكتب الستة مثلًا بإسنادٍ لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، بحيث يجتمع معه في شيخه مع علو هذا الطريق علىٰ ما لو رواه من طريق أحد أصحاب هذه الكتب»، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، (ص: ١٢١).
قال الحافظ ابن حجر، نزهة النظر، ت عتر، (ص: ١١٧): «مثاله: روىٰ البخاري عن قتيبة عن مالك حديثًا، فلو رويناه من طريقه ـ أي البخاري ـ كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا=

وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «[(١)]لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ». قُلْتُ: عَلِيٌّ هَذَا هُو أَخُو مُوسَى الْكَاظِمِ، مِنْ وُجُوهِ السَّاداتِ، تُوُفِّيَ سنَةَ عَشْرٍ وَمِائَتَيْنِ[(٢)].

وَمِنْ طَرِيقِ: عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَى، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى الْكَاظِمِ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

وَتُوُفِّيَ سنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائتيْنِ بِطُوسَ، ودُفِنَ بِمَشْهَدِهِ[(٣)].

حديث: الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان

[١٠١] (٧٣) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ العَالِمُ الأَصِيلُ كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ المحدِّثِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ حَبِيبٍ[(٤)] المعدَّلُ الْحَلَبِيُّ، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ، فِي سنَةِ سَبْعِينَ وسَبْعِمِئَةٍ، بالمَدْرَسَةِ الظَّاهِرِيَّةِ[(٥)] داخلَ دِمَشْقَ المَحْرُوسةِ، أَنَا المسْنِدُ أَبُو سَعِيدٍ سُنْقُرُ بنُ عَبْد الله القَضَائِيُّ[(٦)]، قِرَاءَةً عَلَيّه وأَنَا حَاضِرٌ أسمَعُ

= ذلك الحديث بعينه عن طريق أبي العباس السراج؛ لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد بدرجة».

(١) زاد الأميني: «غريب»، وهي كذلك في سنن الترمذي.

(٢) انظر ترجمته في تهذيب الكمال، (٣٥٢/٢٠)، ولم يرو له من الجماعة إلا الترمذي، حديثًا واحدًا، هو هذا الحديث. قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٢٩٣/٧): «له في الترمذي حديث واحد في الفضائل واستغربه»، وقال في التقريب، (ص: ٣٩٩): «مقبول»، واستنكر حديثه في ميزان الاعتدال، (١١٧/٣)، وتَمَّ المزيد في التخريج المفرد [١٠٠].

(٣) قال الذهبي، تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢٨/٥): «وكان سيّد بني هاشم في زمانه، وأجلّهم وأنبلهم. وكان المأمون يعظّمه ويخضع لَهُ، ويتغالى فيه، حتّى أَنَّهُ جعله وليّ عهده من بعده. وكتب بذلك إلى الآفاق. فثار لذلك بنو العبّاس وتألّموا لإخراج الأمر عَنْهُمْ، كما هُوَ مذكور في الحوادث».

(٤) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (١٧).

(٥) المدرسة الظاهرية: الجوانية، من مدارس الشافعية بدمشق، كانت دارًا لأيوب والد صلاح الدين، وأرخ ابن كثير أول بنائها عام (٦٧٦هـ)، انظر: الدارس، (٢٦٣/١).

(٦) هو سُنْقُر بن عبد الله الزيني الأرمني القضائي، علاء الدين أبو سعيد الحلبي. قال الفاسي:=

فِي الرَّابِعَةِ، أَنَا الْإِمَامُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بنُ يُوسُفَ بنِ مُحَمَّدٍ البَغْدَادِيُّ(١)، أنا أَبُو زُرْعَةَ طاهِرُ بن مُحَمَّدِ بْنِ طاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ، أنا أَبُو مَنْصُور بنُ الْحُسَيْنِ بنِ الهَيْثَمِ المقَوِّمِيّ(٢)، أنا أَبُو طَلْحَةَ الْقَاسِمُ بنُ أبي المُنْذِرِ [/٣٦ب] الخَطِيبُ الْقَزْوِينِيُّ(٣)، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ القَطَّانُ(٤)، أَنَا **أَبُو عَبْدِ اللهِ**

= مسند حلب. سمع على الموفق عبد اللطيف بن يوسف البغدادي ـ الآتي ـ: الموطأ لمالك رواية القعنبي، ومسند الشافعي، وسنن ابن ماجه ـ ومنه حديثنا ـ ومعجم ابن قانع، وغير ذلك، (ت: ٧٠٦هـ). انظر: ذيل التقييد، (١٣/٢). قلت: فيكون ابن حبيب سمع منه في الرابعة من عمره، كما ذكر فوق، فإنه ولد تقريبًا سنة (٧٠٢هـ).

(١) هو عبد اللطيف ابن الفقيه أبي العز يوسف بن محمد بن علي بن أبي سعد، العلامة موفق الدين أبو محمد الموصلي الأصل البغدادي، قال الذهبي: الفقيه الشافعي النحوي اللغوي المتكلم الطبيب، الفيلسوف المعروف قديمًا بابن اللبّاد. سمَّعه أبوه من ابن البطي، وأبي زرعة المقدسي ـ الآتي ـ، وأبي علي الحسن بن علي البطليوسي، ويحيى بن ثابت، وجماعة كثيرة. روى عنه الزكيان البرزالي والمنذري، والضياء، وابن النجار، والكمال العديمي، وغيرهم. قال ابن نقطة: كان حسن الخلق، جميل الأمر، عالمًا بالنحو والغَرِيبين، وله يد في الطب. سمع: سنن ابن ماجه ـ وهو الآتي ـ، ومسند الشافعي من أبي زرعة، (ت: ٦٢٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (٨٨٩/١٣). قلت: أبو زرعة طاهر المقدسي تقدّم في [٨٩].

(٢) هو محمد بن الحسين بن أحمد بن الهيثم، أبو منصور القزويني المقَوِّمِي، قال الذهبي: راوي سنن ابن ماجه عن القاسم بن أبي المنذر الخطيب ـ الآتي ـ، روى عنه جماعة، منهم محمد بن طاهر المقدسي، وابنه أبو زرعة المقدسي ـ السابق ـ، وهو آخر من حدث عنه. (ت: ٤٨٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (٥٣٦/١٠).

(٣) هو القاسم بن أبي المنذر أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور، أبو طلحة القَزويني الخطيب. قال الذهبي: حدَّث بسنن ابن ماجه، عن أبي الحسن القطان ـ الآتي ـ، عن ابن ماجه في هذا العام [٤٠٩هـ]، فسمِعَه منه أبو منصور محمد بن الحسين المقَوِّمي مع أبيه بقراءة خُدادُوست بن باموسى الديلمي، (ت: ٤٠٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (١٤٤/٩). قلت: لعل الصواب: ماموسى، كما في التقييد لابن نقطة، (ص: ٦٣).

(٤) هو علي بن إبراهيم بن سلمة بن بَحْر، أبو الحسن القَزْويني. قال الذهبي: الحافظ القطان، قال فيه الخليلي: عالِمٌ بجميع العلوم والتفسير والفقه والنحو واللغة. ارتحل، وسمع: أبا حاتم=

مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ الْقَزْوِينِيّ(١) **الْحَافِظُ**، حَدَّثَنَا سَهْلُ بنُ أبي سَهْلٍ الرَّازيُّ، ومُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الصَّلْتِ عَبْدُ السَّلامِ بنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ (ح).

(٧٤) وأعلَىٰ مِنْ هَذَا بِدَرَجَةٍ أَخْبَرَتْنَا الشَّيْخَةُ أُمُّ مُحَمَّدٍ سِتُّ الْعَرَبِ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيَّةُ مُشَافَهَةً(٢)، قَالَتْ: أنَا جَدِّي عَلِيٌّ المَذْكُورُ، عن أبي سَعْدٍ(٣) بْنِ الصَّفَارِ، أنا أَبُو الْقَاسِمِ الشَّحَّاميُّ، أنا **أَبُو بَكْرٍ الْحَافِظُ**(٤)، أنَا **أَبُو عَبْدُ اللهِ الْحَافِظُ**(٥)، أنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الفَقِيهُ، أنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ:

ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ بنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عن عَلِيّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ باللِّسَانِ، وعَمَلٌ بالأَرْكَانِ**»(٦).

= الرازي، وإبراهيم بن ديزيل، والحارث بن أبي أسامة، وإسحاق الدَّبَري، وخَلْقًا سواهم، وسمع السنن من ابن ماجه، (ت: ٣٤٥ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، (٨٢٢/٧).

(١) هو ابن ماجه، الحافظ العَلَم.

(٢) انظر ترجمتها في المشيخة رقم (٢٤)، وسائر الإسناد إلىٰ البيهقي تقدم بيانه في الحديث رقم [٩٧].

(٣) في الأصل: «سعيد»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٧٤)، وهو تحريف، وأثبتها الأميني، (ص: ١٢٣) علىٰ الصواب، كما هو المعروف في ترجمته.

(٤) هو الحافظ أبو بكر البيهقي.

(٥) هو الحاكم.

(٦) ابن ماجه، (٦٥)، والبيهقي في الاعتقاد، (١٤٦/١). =

حَدِيثٌ حَسَنُ اللَّفْظِ والمَعْنَىٰ[١]، رِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ غَيْرَ عَبْدِ السَّلامِ بْنِ صَالِحٍ الْهَرَوِيِّ، وَهُوَ خَادِمُ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَىٰ الرِّضَىٰ، فَإِنَّهُم ضَعَّفُوهُ مَعَ صَلَاحِهِ، وَقَدْ رَوَىٰ أيضًا عَن مَالِكٍ، وحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَرَوَىٰ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، وعَبْدُ اللهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَجَماعَةٌ، وتُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ وَمِئَتَيْنِ[٢].

وَلَكِنْ تَابَعَهُ عَلَىٰ رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَىٰ الرِّضَىٰ: مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ، فَقَالَ [/٣٧أ] الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ:

متابعة للحديث

[١٠٢] حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْقُشَيْرِيُّ، أنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَىٰ بْنِ كَعْبٍ، ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الْبَيْهَقِيُّ، ثَنَا أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ عَبْدُ السَّلَامِ، ومُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَىٰ الرِّضَىٰ، عَنْ أَبِيهِ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «**الإِيمَانُ إِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، ومَعْرِفَةٌ بِالقَلْبِ، وعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ**»[٣].

= إسناد **منكر**: رجاله ثقات إلا أبا الصلت، ضعيف متهم منكر الحديث، والحديث **شبه موضوع**: كما بحثناه في التخريج المفرد [١٠١ ـ ١٠٢].

(١) حُسن اللفظ وصحة المعنىٰ لا يستلزم ثبوت الحديث، ففي كلام المصنِّف نظر، فالحديث ضعيف جدًّا، بل شبه موضوع، وقد تكلمنا علىٰ جميع طرقه في التخريج المفرد.

(٢) أبو الصلت الهروي ضعفه محل اتفاق بين العلماء، فقط حسّن به ابن معين الظن في بعض أقواله، وقد بحثنا هذا تفصيلًا في التخريج المفرد [١٠١ ـ ١٠٢]، وقد بحثنا أبا الصلت أيضًا في حديث مدينة العلم، [٣٧ ـ ٣٨]، فليراجع ذلك.

(٣) البيهقي في شعب الإيمان، (١٧)، وكذا التعليق المنقول عن البيهقي.
إسناده **ضعيف**: الفضل بن محمد بن المسيب البيهقي، وهو وإن كان حافظًا مُكثرًا، لكن متكلم فيه، وهو من الغلاة، والحديث شبه موضوع كما تقدم.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وشاهِدُ هَذَا الْحَدِيثِ مَا فِي الْحَدِيثِ الثَابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَدَدِ شُعَبِ الإيمانِ».

فخَرَجَ أَبُو الصَّلْتِ مِنْ عُهْدَتِه(١).

وفِي الجُمْلَةِ حيثُ صَحَّ السَّنَدُ إلىٰ أحَدِ هَذِه الذُّرِّيَّةِ الطَّاهِرة؛ فالْحَدِيثُ إمَّا صَحِيحٌ أو حَسَنٌ أو صَالِحٌ مُحْتَجٌّ بِهِ، وَلَكِنِ الكَلَامُ فِيمَنْ بَعْدَهُم(٢).

وما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ:

وَهُوَ المَشْهُورُ بِابْنِ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ كانَتْ مِن بَنِي حَنِيفَةَ الذين ارتَدُّوا بعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وقَاتَلَهُم أَبُو بَكْر الصِّدِّيقُ رضي الله عنه.

وَقَدْ ضَلَّ الحِمْيَرِيُّ(٣) حَيْثُ قَالَ: [من الوافر]

---

(١) بحثنا في التخريج المفرد [١٠١ ـ ١٠٢] جميعَ هذه المتابعات، وهذه الطريق منها، وتبين أن الحديثَ حديثُ أبي الصلت الهروي، فلم يخرج من عهدته، وقد نصّ الحفاظ النقاد أن الحديثَ حديثُه، فعامة تلك الطرق مسروقة منه.

(٢) هذا الكلام ليس بمسلَّم بهذا الإطلاق، فبعض الرواة من أهل البيت مجهولون أو مستورون، وبعضهم ضعيف، وهذا أقلُّ، وبعضهم متَّهم بما فوق ذلك، وهذا أقل وأقل، ولكن المقصود أن هذه ليست بقاعدةٍ عند المحدّثين، وقد مر بنا قريبًا في الحديث السابق [١٠٠] حديث عليٍّ أخي موسىٰ الكاظم: «من أحبني وهذين»، وقد قدح فيه العلماء واستغربوه وأنكروه. ثم هذا الحديث علىٰ ما بحثناه لم يصح إلىٰ الرضىٰ أصلًا، فأبو الصلت متهم.

(٣) السيد الحميري: إسماعيل بن محمد بن يزيد، قال الذهبي: من فحول الشعراء، لكنه غالٍ جلد، له مدائح بديعة في أهل البيت، قيل: كان أبواه ناصبيين، وكان يرىٰ رأي الكيسانية في رجعة ابن الحنفية إلىٰ الدنيا، فقيل: إنه اجتمع بجعفر الصادق، فبيَّن له ضلالته، فتاب. قيل: توفي سنة ثلاث وسبعين ومائة، وقيل: سنة ثمان وسبعين ومائة، ونَظْمُه في الذروة، ولذلك حفظ ديوانَه أبو الحسن الدارقطني. انظر: سير أعلام النبلاء، (٨/٤٤ ـ ٤٥) ملخصًا، وأيضًا:=

أَلَا إِنَّ الأَئِمَّـــةَ مِـــنْ قُـــرَيْشٍ ❁ لِـــذِي[1] التَّحْقِيـــقِ أَرْبَعـــةٌ سَـــوَاءُ
عَلِـــيٌّ والثَّلاثَـــةُ مِـــنْ بَنِيـــهِ ❁ هُـــمُ الأَسْـــبَاطُ لَـــيْسَ لَهُـــمْ خَفَـــاءُ
فسِـــبْطٌ سِـــبْطُ إِيمـــانٍ وبِـــرٍّ ❁ وسِـــبْطٌ غَيَّبَتْـــهُ كَـــرْبَلَاءُ
وسِبْطٌ لا يَـذُوقُ المـوْتَ[2] حتَّـى ❁ تَجِـيءَ الخَيْـلُ يَقْـدُمُها لِـوَاءُ
لِعِلَّـةٍ[3] تَـوَارَىٰ لَا نَـرَاهُ مِـنْ زَمَـانٍ ❁ بِرَضْـوَىٰ عِنْـدَهُ عَسَـلٌ وَمَـاءُ[4]

= أنساب الأشراف، (٤/٧٨)، والأغاني، (٧/٢٢٩، ٢٧٨).
والكَيْسَانِية: من فرق الغلاة، هم أصحاب المختار بن أبي عبيد، ويذكرون أن لقبه كيسان، وقيل بل هو مولىٰ لعلي بن أبي طالب، وهم فرق كثيرة، منها المختارية والهاشمية، وبعدها فرق كثيرة، وجعلوا الإمامة في محمد ابن الحنفية بعد الحسن والحسين، ثم اختلفوا من بعده اختلافًا طويلًا، انظر حول الكيسانية: مقالات الإسلاميين، (ص: ١٨)، والملل والنحل، (١/١٤٧).

(١) عند الأميني: «لدىٰ».

(٢) لدىٰ الأميني: «الماء».

(٣) ساقطة من الأميني، وليس في المراجع، وبها يختل وزن البيت.

(٤) تلِف هذا البيت في طبعة الطنطاوي، (ص: ٧٦)، فكثرت فيه أخطاؤه.
يُنسب هذا الشعر إلىٰ كُثَيِّر عزة، وكان كيسانيًّا أيضًا، نسبها إليه أبو علي القالي في المقصور والممدود، (ص: ٤٠٦)، وابن قتيبة في الشعر والشعراء، (١/٥٠٨)، وعيون الأخبار، (٢/١٦٠)، وابن عبد ربه في العقد الفريد، (٥/١٠٩)، وأوردوه في ملحق ديوانه، (ص: ٥٢١)، وكذا في مروج الذهب، (٣/٨٧، ٨٨)، والأغاني، (٩/١٤، ١٥)، والملل والنحل، (١/٢٠٠)، والوافي بالوفيات، (٤/٩٩، ١٠٠)، وتهذيب الكمال، (٣/١٢٤٧)، والبداية والنهاية، (٩/٣٨)، ومرآة الجنان، (١/١٦٥)، ووفيات الأعيان، (٤/١٧٢).
ونسبها في الأغاني، (٧/٢٤٥) للسيد الحميري، وقال: «وهذه الأبيات بعينها تُروىٰ لكثيِّر».
ورضوىٰ: جبل منيف ذو شعاب وأودية، وهو من ينبع علىٰ مسيرة يوم، ومن المدينة علىٰ سبع مراحل، وهو المكان الذي زعم الكيسانية أن محمد ابن الحنفية به مقيم حي يرزق، وأنه بين أسد ونمر يحفظانه، عنده عينان نضاختان، تجريان بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة، فيملأ الأرض عدلًا كما مُلئت جَوْرًا، انظر: معجم البلدان، (٣/٥١)، وانظر حول الكيسانية: مقالات الإسلاميين، (ص: ١٨)، والملل والنحل، (١/١٤٧).

قُلْتُ: كان عَالِمًا كَبِيرًا من أَئِمَّةِ[١] التَّابِعِينَ، روَىٰ عن أَبِيهِ، وعُثْمَان بن عَفَّانَ، وجماعةٍ مِنَ الصَّحَابة[٢]. [/٣٧ب]

حديث الرخصة في تسمية محمد بن علي باسم النبي ﷺ وتكنيته بكنيته

[١٠٣] (٧٥) وَرُوِّينَا عَنْ عَلِيّ رضي الله عنه أنه قَالَ: يا رَسُولَ اللهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ وُلِدَ لِي مِنْ بَعْدِكَ وَلَدٌ، أُسَمِّيهِ بِاسْمِكَ وأُكَنِّيهِ بِكُنْيَتِكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ»[٣].

رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، والتِّرْمِذِيُّ، وقَالَ: «صَحِيحٌ»[٤].

رَوَىٰ عَنْهُ بَنُوهُ الحَسَنُ[٥]، وعَبْد الله، وإِبْرَاهِيم[٦].

---

(١) لدىٰ الأميني: «أعيان».

(٢) المقصود: محمد ابن الحنفية، انظر ترجمته: طبقات ابن سعد، (٥/٩١)، ونسب قريش، (ص: ٤١)، وسير أعلام النبلاء، (٤/١١٠).

(٣) رواه أبو داود، (٤٩٦٧)، والترمذي، (٢٨٤٣)، وأحمد، (٧٣٢)، والبخاري في الأدب المفرد، (٨٤٣)، وهو حديث **حسن**، كما فصلناه في التخريج المفرد [١٠٣].
وفي الباب حديث: «تسمّوا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي»، ثابت متفق عليه، من حديث **أبي هريرة**: رواه البخاري، (١١٠)، ومسلم، (٢١٣٦)، ومن حديث **جابر**: البخاري، (٣٥٣٨)، ومسلم، (٢١٣٣).
فاختلف العلماء في حكم الجمع بين اسمه وكنيته، والجمع بين حديث النهي، وحديث الرخصة، فمنهم من رجح النهي، ومنهم من رجح الرخصة، ثم من رجح الرخصة منهم من جعلها خاصة بابن علي رضي الله عنه، ومنهم من رجح عموم الرخصة وأن النهي للكراهة كالطبري، أو الرخصة كانت خاصة بحياته، وهو مذهب مالك حيث قال بجواز الجمع بين الاسم والكنية مطلقًا، وهو كذا في مذهب الحنفية وعن محمد: الكراهة، وذهب الشافعي لمنع التكني بكنيته مطلقًا ولو لم يسم محمدًا، وقيل لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره، وفي مذهب أحمد القولان، ولكن ليس هذا موضوع البحث، انظر: تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود (ص: ٤٠٦)، والحجة علىٰ أهل المدينة، (٣/٢)، والمحيط البرهاني، (٥/٣٨٢)، ومواهب الجليل، (٣/٢٥٦)، وروضة الطالبين، (٧/١٥)، والمجموع، (٨/٤٣٩)، وكشاف القناع، (٣/٢٧ ـ ٢٨).

(٤) وردت هذه الجملة لَحَقًا في هامش الأصل، وأسقطها الطنطاوي من طبعته، وأثبتها الأميني.

(٥) تحرفت في طبعة الطنطاوي، (ص: ٧٦)، إلىٰ: «الخمسة»!

(٦) روىٰ عنه بنوه: إبراهيم، والحسن، وعبد الله، وأيضًا من بنيه ممن روىٰ عنه: عمر، وعون،=

فِيمَا رويناه من طريق الحَسَنِ وعَبْدِ اللهِ ابْنَيْه:

حديث النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة

[١٠٤] (٧٦) ما أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا صَلَاحُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ التَّقِيِّ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ رحمه الله[(١)]، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أَنَا الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْحَنْبَلِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الرُّصَافِيُّ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الحُصَيْنِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا أَبُو **عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ**، حَدَّثَنِي أَبِي، يَعْنِي **أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ**، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ **حَسَنٍ وعَبْدِ اللهِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ**، عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه قَالَ لابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ أَكْلِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، وعَنْ نِكَاحِ المُتْعَةِ؛ زَمَنَ خَيْبَرَ[(٢)].

هذَا حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَىٰ صِحَّتِهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابْنُ مَاجَهْ[(٣)].

= انظر: تهذيب الكمال، (١٤٨/٢٦).

(١) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

(٢) أحمد، (٥٩٣).

إسناد **صحيح**: رجاله ثقات. الحسن بن محمد بن الحنفية، تابعي من الوسطىٰ، ثقة فقيه، روىٰ له الجماعة. قال الدارقطني: هو أول من تكلم في الإرجاء، وهو صحيح الحديث. انظر: تهذيب التهذيب، (٣٢٠/٢)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني، (٧٤٨/٢). وعبد الله بن محمد بن الحنفية، من الطبقة التي تلي الوسطىٰ من التابعين، ثقة قليل الحديث، روىٰ حديثه الجماعة، انظر: تهذيب التهذيب، (١٦/٦). والحديث **صحيح**: كما سيأتي تخريجه من الكتب التسعة.

(٣) الحديث صحيح متفق علىٰ صحته.

وهذا الحديث في تحريم المتعة من حديث عليّ رضي الله عنه روايتُه كثيفة في كُتُب السُّنَّة، ولو رُمنا تخريجه لخرج البحث عن مقصوده، ولذا نكتفي هنا بتخريجه من حديث عليّ، وذكر شواهده، كلاهما من الكتب التسعة، التي هي أصول السنة التي عليها مدار حديث النبي ﷺ. =

. . . . . .

= فقد رواه مالك، (١١٥١)، ومن طريقه: البخاري، (٤٢١٦)، (٥٥٢٣)، ومسلم، (٥٦١)، (١٤٠٧)، والترمذي، (١٧٩٤)، والنسائي، (٣٣٦٦)، (٣٣٦٧)، وابن ماجه، (١٩٦١)، والدارمي، (١٩٩٠)، من طريق: مالك، عن الزهري.

ورواه أحمد، (٥٩٣)، البخاري، (٥١١٥)، ومسلم، (٥٦١)، والترمذي، (١١٢١)، (١٧٩٤)، والنسائي، (٤٣٣٤)، (٤٣٣٥)، والدارمي، (٢١٩٧)، من طريق: سفيان بن عيينة، عن الزهري.

ورواه مسلم، (٥٦١)، (١٥٠٨)، والنسائي، (٣٣٥٦)، من طريق: عبيد الله بن عمر العدوي، عن الزهري.

ورواه مسلم، (٥٦١)، (١٤٠٨)، من طريق: يونس الأيلي، عن الزهري.

ورواه مسلم، (٥٦١)، وأحمد، (١٢٠٧)، من طريق: معمر، عن الزهري.

جميعهم ـ كما تقدَّم ـ عن الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية، عن أبيهما، عن علي، به.

ورواه أحمد، (٨١٤)، من طريق: معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن محمد بن الحنفية، عن علي، به. فأسقط أخاه الحسن، وأباه محمد بن الحنفية، مرسلًا.

قال الترمذي (١٧٩٤): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ وَالْحَسَنِ هما ابنا محمد ابن الحنفية، وعبد الله بن محمد يكنىٰ أبا هاشم، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ أَرْضَاهُمَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وقَالَ غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ: وَكَانَ أَرْضَاهُمَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ. قال الترمذي: «حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وقد سئل الدارقطني «عن حديث محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ؛ في تحريم نكاح المتعة، وتحريم لحوم الحمر الأهلية» في كتاب العلل، (٤/١٠٧ ـ ١١٧)، فأطال وأطاب في الجواب، فساقَ الحديث، وطرَّقه وبالَغ في تطريقه، وبيَّن إسنادَ كلِّ راوٍ عن شيخه، وبين المدارَ والاختلاف علىٰ الزهري، وعلىٰ من تحته، كمالكٍ وغيره، والاختلاف في إسناده في الجمع بين الأخوين ابني محمد بن الحنفية، أو إفراد أحدهما، أو إسقاط ابن الحنفية، وغير ذلك كثيرٍ، فأجاد أيَّما إجادة، وخلص إلىٰ أن قال، (٤/١١٤): «وهو حديث صحيح. والصواب من ذلك ما رواه مالك في الموطأ، وابن عيينة، ويونس، وأسامة بن زيد، ومن تابعهم، عن الزهري، عن عبد الله والحسن، عن أبيهما، عن علي»، **قلت**: وهذا هو عامة=

تحريم نكاح المتعة، والكلام على قول ابن عباس

وإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لابْنِ عَبَّاسٍ؛ لأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَىٰ جَوَازَ الْمُتْعَةِ(١)؛ بِنَاءً عَلَىٰ مَا كَانَ أَوَّلًا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ بَلَغَهُ النَّسْخُ،

= ما في الكتب التسعة، كما تقدَّم تخريجه.

وقد رواه أحمد، (١٢٥٧) من وجه آخر عن عليٍّ، فرواه من طريق: حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، بلفظ أطول، قال: «أن النبي ﷺ نَهَىٰ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَعَنْ ثَمَنِ الْمَيْتَةِ، وَعَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنْ مَهْرِ الْبَغِيِّ، وَعَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، وَعَنِ الْمَيَاثِرِ الْأُرْجُوَانِ».

فهذا حديثُ عليٍّ في الكتب التسعة.

وله **شواهدُ** في الكتب التسعة من حديث: سلمة بن الأكوع، وسبرة الجهني، وابن عمر:

حديث سلمة بن الأكوع: رواه مسلم، (١٤٠٦)، وأحمد، (١٦١١٧)، من حديث: أبي عميس، عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه، به. وهو في إباحة المتعة ثلاثًا عام أوطاس، ثم النهي عنها.

حديث سبرة الجهني: رواه مسلم، (١٤٠٦)، من طريق: عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني. ورواه مسلم، (١٤٠٦)، من طريق: عبد العزيز بن الربيع بن سبرة. ورواه مسلم، (١٤٠٦)، وأبو داود، (٢٠٧٣)، والدارمي، (٢١٩٦)، وأحمد، (١٤٩١٣)، (١٤٩٢٢)، (١٤٩٢٥)، (٢٧٥٢٥)، من طريق: الزهري، مختصرًا ومطولًا وفي بعض طرقه عند مسلم حكاية، سقناها في الكلام على قول ابن عباس. ورواه مسلم، (١٤٠٦)، والنسائي، (٣٣٦٨)، وأحمد، (١٤٩٢٤)، من طريق: الليث. ورواه مسلم، (١٤٠٦)، (١٤٠٧)، وابن ماجه، (١٩٦٢)، والدارمي، (٢١٩٥)، ورواه أحمد، (١٤٩٢٠)، (١٤٩٢٦)، من طريق: عبد العزيز بن عمر الأشج. ورواه أحمد، (١٤٩٢١)، من طريق: عمارة بن غزية الأنصاري. جميعهم: عن الربيع بن سبرة، عن أبيه، به. في المتعة عام الفتح، ثم النهي عنها قبل الخروج من مكة.

حديث ابن عمر: رواه ابن ماجه، (١٩٦٣)، من طريق: أبي بكر بن حفص، عن ابن عمر، قال: لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ حَرَّمَهَا، وَاللهِ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَمَتَّعَ وَهُوَ مُحْصَنٌ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنِي بِأَرْبَعَةٍ يَشْهَدُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ أَحَلَّهَا بَعْدَ إِذْ حَرَّمَهَا.

موقف ابن عباس رضي الله عنهما من المتعة

(١) لقد ورد موقف ابن عباس في إباحة المتعة أو التقليل من شأنها في أكثر من طريقٍ في سياق=

. . . . . .

= هذا الحديث وأنه كان السبب في ذكر عليٍّ ﷺ.

فروي أحمد، (١٢٠٧)، من طريق الزهري، عن ابني ابن الحنفية، عن أبيهما عن علي أنه «قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَلَغَهُ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ»، وفي صحيح مسلم، (١٤٠٨)، من طريق الزهري السالف، «عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُلَيِّنُ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فقَالَ: مَهْلًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ»، وفيه (١٤٠٧) من طريق جويرية عن مالك عن ابن شهاب، بإسناده إلى ابن الحنفية: «قَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ نَهَانَا رَسُولُ اللهِ»، ورواه النسائي، (٣٣٦٥)، من حديث عبيد الله بن عمر عن الزهري، بإسناده السابق: «أَنَّ عَلِيًّا بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا لَا يَرَى بِالْمُتْعَةِ بَأْسًا، فَقَالَ: إِنَّكَ تَائِهٌ»، وذكره، قال الخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، (١٧٧/٣): «الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ يَفْتِي بِالْمُتْعَةِ وَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ: أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، ثم ساق الحديثَ بإسناده، وفيه: «عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: تَكَلَّمَ عَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ عَلِيٌّ لابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ امْرُؤٌ تَائِهٌ! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن المتعة»، ومثله ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة، (٨١٤/٢).

وورد ذلك أيضًا في صحيح مسلم، (١٤٠٧)، بين عبد الله بن الزبير وابن عباس، بسياقٍ أتم. فروي عن عروة: «أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، قَامَ بِمَكَّةَ، فقَالَ: إِنَّ نَاسًا أَعْمَى اللهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ يُفْتُونَ بِالْمُتْعَةِ، يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ، فَنَادَاهُ، فقَالَ: إِنَّكَ لَجِلْفٌ جَافٍ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتِ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ، يُرِيدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَجَرِّبْ بِنَفْسِكَ، فَوَاللهِ لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ، قال ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفِ اللهِ: أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَهُ بِهَا، فقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ: مَهْلًا، قَالَ: مَا هِيَ؟ وَاللهِ لَقَدْ فُعِلَتْ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنِ اضْطُرَّ إِلَيْهَا كَالْمَيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا»، قال النووي في شرح مسلم (١٨٨/٩): «يعرِّض برجل: يعني يعرِّض بابن عباس». قال أبو العباس القرطبي في المفهم، (٩٨/٤ ـ ٩٩): «قوله: (يُعَرِّضُ بِرَجُلٍ) يعني به ابن عباس ﷺ، وكان إذ ذاك قد عَمِي، وكان هذا من عبد الله بن الزبير ﷺ زمن إمارته، وإنما قَذَعَه ابنُ الزبير بهذا القول؛ لظهور الناسخ لنكاح المتعة، وشُهرة الأحاديث في ذلك، فكأنَّه نسبه إلى التفريط، وكان عبد الله بن عبَّاس ﷺ في آخر عمره قَلَّ ما يُصغي لمن يحدّث=

. . . . . .

= عن رسول الله ﷺ، كما تقدّم في أوائل كتاب مسلم من قوله: فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»، وقال (٤/٩٩): «كِنَايَتُهم عن ابن عباس في هذه المسألة بـ(رجل) سترٌ منهم له؛ لأجل هذه الفتيا التي صدرت عنه ما كانت تليق بعلمه، ولا بمنصبه في الفضل والدين».

وبصورة عامة فإن القول عن ابن عباس بالرخصة فيها شائعٌ معروف، قال ابن عبد البر، في التمهيد، (١٠/١١١): «ذهب ابن عباس إلىٰ إجازتها، فتحليلها لا خلاف عنه في ذلك، وعليه أكثر أصحابه، منهم عطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وطاووس».

وقد رُوي القول بإباحة المتعة والترخيص فيها عن ابن عباس، علىٰ وجهين، **مطلقٍ ومقيَّدٍ**.

فمن **المطلق**: ما تقدَّم في الصحيح، وأنها كانت تفعل في عهد إمام المتقين. ومنها ما رواه ابن جرير في التفسير، ت شاكر (٨/١٧٧)، (٩٠٣٦): «عن أبي نضرة قال، سألت ابن عباس عن متعة النساء. قال: أما تقرأ سورة النساء؟ قال: قلت: بلىٰ! قال: فما تقرأ فيها: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ (إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى)﴾؟ قلت: لا! لو قرأتُها هكذا ما سألتك! قال: فإنها كذا». وانظر في روايات الإباحة المطلقة عنه أيضًا: مصنف عبد الرزاق، (١٤٠٢١)، (١٤٠٢٧)، (١٤٠٢٢)، (١٤٠٢٤)، وشرح معاني الآثار للطحاوي، (٤٣٠٦)، (٤٣١٨). قلت: نُسبت هذه القراءة بتلك الزيادة إلىٰ ابن عباس وأُبيّ وابن مسعود وابن جبير، انظر: الكشاف، (١/٣٩١)، والبحر المحيط، (٣/٢١٨)، والقرطبي، (٥/١٣٠)، وردّها الطبري، ت شاكر، (٨/١٧٩)، وقال: «فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالىٰ شيئًا لم يأت به الخبرُ القاطعُ العذرَ عمن لا يجوز خلافه».

وجاءت روايات أخرىٰ عنه **مقيِّدةً** الإباحةَ بالحاجة والاضطرار. فروىٰ البخاري، (٥١١٦)، عن أبي جمرة قال: سمعت ابن عباس: سئل عن متعة النساء «فرخص»، فقال له مولىٰ له: إنما ذلك في الحال الشديد، وفي النساء قلة؟ أو نحوه، فقال ابن عباس: «نعم». وفي سنن البيهقي، (١٤١٦٢): «أنه سُئِل عن متعة النساء، فقال مولىٰ له: إنما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل، قال: فقال ابن عباس ﷺ: صدق». وانظر: مصنف عبد الرزاق، (١٤٠٣٩)، وشرح معاني الآثار، (٤٣٢١)، ومستخرج أبي عوانة، (٤٠٥٧)، وناسخ الحديث لأبي عبيد، (ص: ١٠٤ ـ ١٠٥). ورُوي أنه أفتىٰ بها، حتىٰ تناقلت فتياه الركبان، وقيل فيها الشِّعر، فقال ابن عباس: «ما هذا أردت، وما بهذا أفتيت في المتعة، إن المتعة لا تحل إلا لمضطر ألا إنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير»، السنن الكبرىٰ للبيهقي، (١٤١٦٥)، (١٤١٦٦)، وانظر: الاعتبار=

أَوْ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ(١)، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ؛ رَجَعَ إِلَىٰ قَوْلِهِ(٢)، وَانْعَقَدَ عَلَىٰ ذَلِكَ

= للحازمي، (ص: ١٤١)، وناسخ الحديث لأبي عبيد، (ص: ١٠٥)، وأخبار مكة للفاكهي، (١٧١٢)، وتفسير ابن المنذر، (١٥٩٣). وفي لفظ لدىٰ البيهقي في السنن الكبرىٰ، (١٤١٦٧) عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قال في المتعة: «هي حرام كالميتة والدم ولحم الخنزير». قال ابن القيم: «فهاتان الروايتان المقيدتان عن ابن عباس تفسِّران مراده من الرواية المطلقة والله أعلم»، حاشية ابن القيم علىٰ هامش عون المعبود، (٦/٥٨). وذكر الحافظ بعضَ أسانيد هذه الآثار، ثم قال في فتح الباري، (٩/١٧٢): «فهذه أخبارٌ يقوَّىٰ بعضُها ببعضٍ، وحاصِلُها أن المتعة إنما رُخِّص فيها بسبب الغُرْبة في حال السفر».

(١) وجّه العلماءُ قولَ ابن عباسٍ بالإباحة بعللٍ مختلفة، كما صنع المصنف. فقيل: لم يبلغه النهي أو لم يعلم به، أو لم يثبت لديه، قال ابن القيم في الصواعق المرسلة، (٢/٥٣٢): «كان حُكْم المتعة والحُمُر الأهلية عند عليٍّ وغيرِه، ولم يعلمْه ابنُ عباس». قال القرطبي في المفْهِم، (٤/٩٩): «كان عبد الله بن عبَّاس ﷺ في آخر عمره قَلَّ ما يُصغي لمن يحدّث عن رسول الله ﷺ، كما تقدّم في أوائل كتاب مسلم من قوله: «فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»، وكان قد عَرَفَ الإباحة، فاقتصر عليها، ولم يُصْغِ إلىٰ غيرها، كما قال: لقد كانت تُفعل علىٰ عهد إمام المتقين ﷺ».

وقال بعض العلماء إنه أباحه بالقياس، وهذا يعني أنه كان عالمًا بالتحريم، ولكن قاسه علىٰ تحريم الميتة والدم إذ يُباح للضرورة والحاجة المنزلة منزلتها. قال الخطابي في معالم السنن، (٣/١٩١): «قال ابن عباس: «..، والله ما بهذا أفتيت، ولا هذا أردت، ولا حللتُ إلَّا مثلَ ما أحلَّ اللهُ من الميتة والدم ولحم الخنزير، وما تحل إلّا للمضطر، وما هي إلّا كالميتة والدم ولحم الخنزير». قال الشيخ [الخطابي]: فهذا يُبيِّن لك أنه إنما سلك فيه مذهبَ القياس، وشبَّهَه بالمضطر إلىٰ الطعام. وهو قياس غير صحيح؛ لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهِيَ في باب الطعام الذي به قِوَام النَّفس وبعدمه يكون التَّلَفُ، وإنما هذا من باب غلبة الشهوة، ومُصابرتُها مُمكِنَةٌ، وقد تُحْسَم حِدَّتها بالصَّوم والعلاج، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر».

رواية رجوع ابن عباس عن إباحة المتعة

(٢) رُوِيَ عن ابن عباس الرجوعُ عن إباحة المتعة:

وقد ذكر ذلك عددٌ من العلماء، فقال القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم، (٤/٥٣٧): «قد رُوِيَ عنه أنه رجع عن ذلك»، وقال الرافعي في شرح مسند الشافعي، (٣/٤٣): «يقال إن ابن عباس رجع عما كان يقوله»، وقال ابن العطار في العدة في شرح العمدة، (٣/١٢٧٥):=

. . . . . .

= «وما نقل عن ابن عباس من القول بجوازه؛ رجع عنه إلىٰ منعه».

وللعلماء الذين يثبتون هذا الرجوعَ مسالك. منها: مسلك التوقُّع، وهو راجعٌ لحديث عليّ السابق. وهذه طريقة الترمذي حيث قال بعد حديث الترادِّ بين علي وابن عباس في المتعة: «وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْءٌ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمُتْعَةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حَيْثُ أُخْبِرَ عَنِ النَّبِيِّ»، قال أبو الوليد الباجي في المنتقىٰ شرح الموطأ، (٣/٣٣٤ ـ ٣٣٥): «لعلَّ عبد الله بن عباس إنما رجع لقول عليٍّ له، والله أعلم»، وقال ابن الملقِّن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (٢٤/٣٥٣): «وأما ما يُحْكَىٰ عن ابن عباس فإنه كان يتأول في إباحته للمضطرين إليه بطول العُزْبة وقِلَّة اليسار، ثم توقف عنه، فيوشك أن يكون سبب رجوعه عنه قول علي وإنكاره عليه»، وقال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية، (٤/١٩٠): «قد روي عن ابن عباس ﷺ أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهي عنهما»، وقريب منه البغوي في شرح السنة، (٩/١٠٠)، قلت: ينبغي أن يكون مراده حديث علي، لأن رواية الرجوع الصريحة عن ابن عباس إنما فيها الاستدلال بالقرآن والنسخ. وهذا القولُ استظهارٌ، ولكنه غير منقول عن ابن عباس بهذا السياق فيما وقفتُ عليه. ويُضْعِفه أيضًا أن الإباحة منقولة عن ابن عباس في الصحيح في عهد خلافة ابن الزبير في مكة، وهذا بعد وفاة عليٍّ بزمن، فهذا يدل علىٰ استمراره علىٰ الترخيص، وأنه لم يرجِعْ لقول عليٍّ.

ومنها: مسلك الرواية الصريحة بالرجوع. فقد روىٰ ابن أبي حاتم في تفسيره، (٥١٣٠)، والترمذي، (١١٢٢)، والطبراني في الكبير، (١٠٧٨٢)، والحازمي في الاعتبار، (ص: ١٤٠)، والبيهقي في السنن الكبرىٰ، (١٤١٦٨): من طريق موسىٰ بن عبيدة، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس ﷺ قال: «كانت المتعة في أول الإسلام، وكانوا يقرأون هذه الآية: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] الآية، فكان الرجلُ يقدَمُ البلدةَ ليس له بها معرفةٌ، فيُزَوَّجُ بقدر ما يرىٰ أنه يفرغ من حاجته لتحفظ متاعه، وتصلح له شأنه، حتىٰ نزلت هذه الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلىٰ آخر الآية، فنسخ الله ﷻ الأولىٰ، فحُرِّمت المتعةُ، وتصديقها من القرآن ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، وما سوىٰ هذا الفرج فهو حرام». قال الحافظ في التلخيص الحبير، (٣/١٥٨): «في إسناده موسىٰ بن عبيدة الرّبذي، وهو ضعيف»، وقال في الفتح، (٩/١٧٢): «إسناده ضعيف، وهو شاذٌّ مخالف لما تقدم من عِلّةِ إباحتها» يعني الحاجة والاضطرار، وهذا لا يُنسَخ. وقد قَدَح في=

. . . . . .

= هذا الرجوع غيرُ واحدٍ من العلماء. قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري، (٧/٢٢٥) ناقلًا: «روىٰ أهلُ مكَّة واليمن عن ابن عباس تحليلَ المتعة، ورُوِيَ أنه رجع عنها بأسانيد ضعيفة، وإجازة المتعة عنه أصح»، وقال ابن عبد البر في الاستذكار، (٥/٥٠٧): «وقد روي عن ابن عباس أنه انصرف عن المتعة وأنه قال: نسَخَ المتعةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [سورة الطلاق: ١]، وروي أنه قال: الاستمتاع هو النكاح. وهي كلُّها آثارٌ ضعيفةٌ، لم ينقلها أحدٌ يُحْتَجّ به، والآثار عنه بإجازة المتعة أصحّ، ولكن العلماء خالفوه فيها قديمًا وحديثًا»، وقال في التمهيد، (١٠/١٢١): «هذه الآثار كلها عن ابن عباس معلولةٌ لا تجِبُ بها حُجَّةٌ من جهة الإسناد، ولكن عليها العلماءُ، والآثارُ التي رواها المكيون عن ابن عباس صِحَاحُ الأسانيد عنه، وعليها أصحابُ ابن عباس».

ومنها: مسلك التعليل. وهذا يعتمد علىٰ رواية الإباحة المقيَّدة عنه بالضرورة والإباحة، ثم لما زالت الضرورة رجع إلىٰ التحريم. قال الطحاوي في شرح معاني الآثار، (٣/٢٧): «ابن عباس ﷺ يقول: إنما أبيحت والنساء قليل، أي: فلما كثرن؛ ارتفع المعنىٰ الذي من أجله أبيحت»، قال البدر العيني في نُخَب الأفكار، (١٠/٣٦٠): «ما روي عن ابن عباس من إباحة المتعة إنما كان لعلة ذكرها، وإن تلك العلة قد زالت، وزال الحكم المبني عليها بزوالها». وهذا القول محمولٌ علىٰ أنها كانت مباحة والنساء قليل أيام جهاد الصحابة، كما جاء في البخاري وغيره، وكون إباحة المتعة كانت خاصّة بالصحابة قولٌ مرويّ عن بعض السلف أيضًا. وهذا في حقيقته قولٌ بالرجوع، بناء علىٰ أنه لما زال العذر حَرُمت، كما قال الطحاوي في الكلام الذي نقلناه عنه آنفًا، وهذا بخلاف طريقة من يقول هو مباح للضرورة، ويبقىٰ علىٰ هذا الحال دائرًا مع علته وجودًا وعدمًا، كما سيأتي الآن، فهذا لا يُقال إنه رجوعٌ، فإنما الرجوعُ القولُ بالحرمة.

ومنها: مسلك سد الذريعة. وهذا يشير إليه ابن القيم، حيث جمع بين الأمرين: أنكر الإباحة المطلقة وجعلها للضرورة، ثم جعل ابن عباس رجع عنها لما اشتهرت عنه وقال فيها الشاعر. قال عن تحريم المتعة في زاد المعاد، (٥/١٠٢): «ولكن النظر: هل هو تحريمُ بَتَاتٍ أو تحريمٌ مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الأمة فيُباح عند الضرورة وخوف العَنَتِ؟ هذا هو الذي لحظه ابن عباس، وأفتىٰ بحلها للضرورة، فلما توسع الناس فيها، ولم يقتصروا علىٰ موضع الضرورة؛ أمسك عن فتياه ورجع عنها»، وقال في حاشية أبي داود، مع عون المعبود، (٦/٥٨): «وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة،=

الإِجْمَاعُ[(١)]، ولَمْ يُخَالِفْ فِيهِ إِلَّا مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ شِيعَةِ

= ولم يبحها مطلقًا، فلما بلغه إكثار الناس منها رجع، وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها». قلت: ولكن رواية الإكثار والشاعر لا تعُطي ذلك، ولكن تفيد أنه رجع عن الإباحة المطلقة إلى المقيدة، أو فُهمت عنه الإباحة غلطًا أنها مطلقة، وهذا نصه في الرواية التي نقلناها، أنها كالميتة، قاله جوابًا على ذلك، فأين ما يفيد أن هذا كان سببًا لتحريمه إياها مطلقًا، أو إمساكه عن الفتيا بها؟ وبخاصة أن عامة تلاميذه ظلوا على الإفتاء بها من بعده.

مناقشة الإجماع على تحريم المتعة

(١) نقل بعضُ العلماء الإجماع على تحريم المتعة. قال ابن المنذر في الإشراف، (ص: ٧٥)، بعد أن نقل الإجماع على التحريم: «جاء عن الأوائل الرخصة فيها، ولا أعلم أحدًا يجيز نكاح المتعة إلا بعض [الغلاة]، ولا معنى لقول يخالف القائل به الكتاب والسنة»، وقال الخطابي في معالم السنن، (٣/١٩٠): «تحريمُ المتعة كالإجماع، إلا عن الشيعة»، وقال عياض، في إكمال المعلم، (٤/٥٣٧): «وقع الإجماع على تحريمها بعدُ من جميع العلماء إلا [الغلاة]»، وقال البغوي في شرح السنة، (٩/١٠٠): «اتفق العلماء على تحريم نكاح المتعة وهو كالإجماع بين المسلمين»، وقال القرطبي في المفهم، (٤/٩٣): «على الجملة: فالروايات كلُّها متفقة على وقوع إباحة المُتعة، وأن ذلك لم يَطُل، وأنه نُسخ، وحُرِّم تحريمًا مؤبدًا. وأجمع السَّلف والخلف على تحريمها، إلا ما روي عن ابن عباس، ورُوي عنه: أنَّه رجع عنه، وإلَّا [الغلاة]، ولا يُلتَفَت لخلافهم»، وقال الحافظ في الفتح، (٩/١٧٣)، «وجزم جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس بإباحتها، فهي من المسألة المشهورة: وهي ندرة المخالف».

قلت: لا يصح هذا إلا مع اعتماد رجوع ابن عباس، وإنكار ثبوت الإباحة عن أحد غيرِه من الصحابة والتابعين، مع القول بعدم اعتبار خلاف غير أهل السنة، وهذا محل خلاف بين الأصوليين، أو بالقول بأن الإجماع الحادث يرفعُ الخلافَ القديم، انظر: المنتقى شرح الموطأ، (٣/٣٣٦)، وهذا أيضًا محل خلاف، والصحيح أنه لا يرفعه. أو مع القول بعدم اعتبار المخالف النادر كالواحد والاثنين، كمذهب الطبري، ولكن عامة العلماء أن خلاف الواحد يضر. وتصريحات العلماء السابقة عن الإجماع تُشير إلى هذه المناطات أو بعضها.

ولكنَّ الخلافَ ثابتٌ، في طبقة الصحابة والتابعين، ثم من صار إلى ذلك من فقهاءِ غيرِ أهل السنة والجماعة. قال ابن عبد البر في التمهيد، (١٠/١١١): «وأما الصحابة فإنهم اختلفوا في نكاح المتعة»، وقال في الاستذكار، (٥/٥٠٥): «وأما الصحابة فإن الأكثر منهم على النهي عنها وتحريمها»، وقال: «أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن كلهم يرون المتعة حلالًا على مذهب ابن عباس، وحرمها سائرُ الناس»، وقال «أبو بكر الطرطوشيّ: ولم يرخّص في=

. . . . . .

= نكاح المتعة إلا عمران بن حُصين، وابن عبّاس، وبعض الصحابة، وطائفة من أهل البيت، وفي قولٍ ابن عباس»، تفسير القرطبي، (١٣٣/٥)، ولمَّا «قال الإمام أبو عبد الله المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزًا في أول الإسلام، ثم ثبت نسخه بالأحاديث المتأخرة وتقرر الإجماع على منعه ولم يخالف فيه إلَّا طائفة من المبتدعة، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ذكرنا أنها منسوخة؛ قال عبد الحق: في كلامه مسامحة لقوله: «لم يخالف فيه إلَّا طائفة من المبتدعة» وقد حكينا من خالف فيه من الصحابة والتابعين، قال: واختلاف الأحاديث في زمن النسخ ليس بقادح»، نخب الأفكار، (٣٤٣/١٠). وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٩٣/٣٢): «رخص فيه ابن عباس وطائفة من السلف»، وقال ابن قدامة في المغني، (١٧٨/٧): «وممن روي عنه تحريمها عمر، وعلي، وابن عمر، وابن مسعود، وابن الزبير، قال ابن عبد البر: وعلى تحريم المتعة مالك، وأهل المدينة، وأبو حنيفة في أهل العراق، والأوزاعي في أهل الشام، والليث في أهل مصر، والشافعي، وسائر أصحاب الآثار.... وحكي عن ابن عباس، أنها جائزة. وعليه أكثر أصحاب عطاء وطاووس. وبه قال ابن جريج، وحكي ذلك عن أبي سعيد الخدري، وجابر، وإليه ذهب الشيعة».

وعقد ابنُ حزم بحثًا فيمن ذهب من السلف إلى إباحتها ـ و«توسَّع» كما قال ابن الملقن في التوضيح، (٣٦٤/٢٤) ـ، فقال في المحلَّى، (١٢٩/٩): «وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف رضي الله عنهم منهم من الصحابة»، وذكر جماعةً، ومن التابعين، سيأتون في كلام الحافظ. قال في الفتح، (١٧٤/٩): «وقال ابن حزم: ثبت على إباحتها بعد رسول الله ﷺ: ابنُ مسعود، ومعاوية، وأبو سعيد، وابن عباس، وسَلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف، وجابر، وعمرو بن حريث، ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر إلى قُرْب آخر خلافة عمر، قال: ومن التابعين: طاووس، وسعيد بن جبير، وعطاء، وسائر فقهاء مكة، قلت: وفي جميع ما أطلقه نظرٌ»، وردَّ عليه واحدًا واحدًا: فأبطل عليه جميعَ الصحابة، فليُرجع إليه، ففيه أبحاثٌ محررة، كثيرٌ منها مُسَدَّدٌ، وفي بعض الجوابات نظر وصعوبة. منها ما يتعلق بابن مسعود، حيث إنّ «ظاهر كلام ابن مسعود إباحتها»، كما قال ابن القيم في الزاد، (١٠٢/٥)، وانظر: إغاثة اللهفان، (٢٧٧/١). ثم قال الحافظ: «وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة».

قلت: قد نُقِلت الإباحة عن بعض الصحابة والتابعين. ففي مصنف عبد الرازق: نُقِلت الإباحةُ=

. . . . . .

= عن معاوية، وعطاء، وابن جريج، وعمرو بن حريث، انظر: مصنف عبد الرزاق، (١٤٠٢١)، ومعاوية خصوصًا، (١٤٠٢٦)، ومعبد بن أمية، (١٤٠٢٧)، وعمرو بن حريث، (١٤٠٢٨، ١٤٠٢٩)، وعطاء، وابن جريج، (١٤٠٢٠) ـ وابن جريج شأنه معروفٌ لمن طالع ترجمته، فقد ذُكر عنه أنه تمتع بستين أو سبعين أو تسعين، انظر: التهذيب، (٦/٣٥٥)، ومع ذلك فقد رويَ عنه الرجوع، رواه أبو عوانة في مستخرجه على مسلم، ط الجامعة الإسلامية، (١١/٢٥٠) (٤٥٤٢): قال ابن جريج: اشهدوا أني قد رجعت عنها بعد ثمانية عشر حديثًا أروي فيها لا بأس بها ـ، وسعيد بن جبير، (١٤٠٢٠)، وهذا المروي عن مجاهد وحبيب بن أبي ثابت وسعيد بن جبير، تفسير ابن جرير، (٨/١٧٦ ـ ١٧٩)، وانظر حول المبيحين والمحرِّمين: التمهيد، (١٠/١١٢ ـ ١١٥، ١١٧ ـ ١١٨).

فالحاصل أن عامّة الصحابة والتابعين والعلماء من بعدهم على تحريم المتعة، مستدلّين بنهي النبي ﷺ الثابت عنها. قال ابن عبد البر في الاستذكار، (٥/٥٠٨): «اتفق أئمة علماء الأمصار من أهل الرأي والآثار، منهم مالك وأصحابه من أهل المدينة، وسفيان وأبو حنيفة من أهل الكوفة، والشافعي ومَنْ سلك سبيله من أهل الحديث والفقه والنظر، والليث بن سعد في أهل مصر والمغرب، والأوزاعي في أهل الشام، وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وداود والطبري: على تحريم نكاح المتعة لصحة نهي رسول الله ﷺ عندهم عنها».

وقد ذكر العلماءُ تواترَ الأخبار عن النبي في تحريمها، قال شيخ الإسلام في منهاج السنة، (٤/١٩٠): «الروايات المستفيضة المتواترة متواطئة على أنه حرَّم المتعةَ بعد إحلالها»، وقال ابن رشد في بداية المجتهد، (٣/٨٠): «وأمَّا نِكَاحُ المُتْعَةِ فَقَد تَواتَرَتِ الأَخْبَارُ عَن رَسُولِ الله ﷺ بَتَحْرِيمِه»، قال الحافظ الغماري في الهداية في تخريج أحاديث البداية (٦/٥٠٢): «قلتُ: ورد من حديث علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وسلمة بن الأكوع، وسبرة بن معبد، وأبي هريرة، وجابر، وثعلبة بن الحكم، وابن عمر، وأبي ذر، ورجلٍ، والحارث بن غزية، وسهل بن سعد، وكعب بن مالك، وابن عباس، وابن مسعود، وأنس، وحذيفة»، وخرَّجها وأطال.

والحاصل أيضًا أن جماعة من الصحابة والتابعين، لم يبلغهم النسخ، أو لم يثبت لديهم، أو تأولوه لدليل آخر. ولكنه خلافٌ ضعيف، خلاف الثابت من نسخها، ولا يُخرج من النهي إلا بتعسُّفٍ بتأويلات بعيدة. وإنما الحجة كلامُ رسول الله، كيف وقد صار إليه جمهور الصحابة=

عَلِيٍّ رضي الله عنه[(١)].

والمُنْصِفُ يَرَىٰ هذَا الْإِسْنَادَ الذِي لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، الذِي رَوَاهُ مِثْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ مِثْلِ سُفِيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيث، عَنْ مِثْلِ الزُّهْرِيِّ[(٢)] [/٣٨أ] الْإِمَامِ التَّابِعِيِّ الجَلِيلِ، أَحَدِ أَعْلَامِ الأُمَّةِ، عَنْ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيةِ[(٣)]، العَالِمِ الكَبِيرِ الثِّقَةِ، الذِي قَالَ فِيه مِثْلُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ[(٤)]:

= أيضًا، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ، (٣١١/٢٧): «فابن عباس رضي الله عنهما كان يقول في المتعة والصَّرف بخلاف السُّنَّة الصحيحة، وقد أنكر عليه الصحابة ذلك،... [و]بيَّنوا له سُنَّةَ رسول الله ﷺ المخالفة لقولِه، فعليٌّ رضي الله عنه روىٰ له عن النبي ﷺ أنه حرم المتعة»، وقال الشوكاني في نيل الأوطار، (١٦٤/٦): «وعلىٰ كلِّ حالٍ فنحن مُتَعبَّدون بما بلغنا عن الشارع، وقد صحَّ لنا عنه التحريمُ المؤبَّد، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قادحة في حُجَّيتِه ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ورووه لنا». **قلت**: هذا كلام نفيس، ينبغي المصيرُ إليه، والله أعلم، وليست الأدلة منحصرة في الإجماع، ولا كل قول صحيح يلزم أن يُجمع عليه أو يكون دليله الإجماع، وقد يكون الخلاف شاذًّا علىٰ خلاف النص، ونظائره كثيرة، فيقال إن القول المخالف شاذ غير سائغ ولا يقال مع ذلك إن الدليل علىٰ القول الآخر الإجماع، فالمقصود أنه لا ملازمة بين القول الصحيح والإجماع، ولا يجب مع تشذيذ القول المخالف أو كونه غير سائغ لمخالفته النصَّ أن يُدَّعىٰ الإجماع أو تُقبل حكايته خلافَ الواقع لأن الجهة منفكة، ولأن إثبات الإجماع قول نظري يجب تنقيحه.

(١) قال الحافظ في فتح الباري، (١٧٣/٩): «ولا يصحُّ علىٰ قاعدتهم في الرجوع في المختَلَفَات إلىٰ عليٍّ وآل بيته فقد صح عن عليٍّ أنها نسخت».

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، الفقيه الحافظ، متفق علىٰ جلالته وإتقانه، روىٰ له الجماعة، توفي سنة (١٢٥هـ) علىٰ خلاف، انظر: سير أعلام النبلاء، (٣٢٦/٥).

(٣) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، الإمام العلوي الثقة، قيل أول من تكلم في الإرجاء، روىٰ له الجماعة، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٣٠/٤).

(٤) عمرو بن دينار المكي، ثقة ثبت إمام، من رجال الجماعة، توفي سنة (١٢٦هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء، (٣٠٠/٥).

مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَعْلَمَ مِنْهُ[١]. مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، وَعَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ[٢]، المُجْمَعِ عَلَىٰ أَنَّهُ ثِقَةٌ، الذِي هُوَ ابْنُ أُخْتِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ.

وأَمَّا الْبُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ؛ فَرَوَوْهُ[٣] عَنْ مَشَايِخِهِم الأَئِمَّةِ الثِّقَاتِ الكِبَارِ، مِثْلِ: مَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، الحُجَّةِ، وَمُسَدَّدٍ، وَبُنْدَارٍ[٤]، وابْنِ أَبِي عُمَرَ، والحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، وأَمْثَالِهِمْ، عَنْ مِثْلِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وسُفِيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، ويَحْيَىٰ القَطَّانِ، وأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، ويُونُسَ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، وأَمْثَالِهِمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَمِمَّا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ[٥]:

حديث: المهدي منا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة

[١٠٥] (٧٧) ما أَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ[٦]، أَنَا عَلِيٌّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ،

(١) العبارة: «ما رأيتُ أحدًا أعلمَ بما اختلف فيه الناس من الحسن بن محمد، ما كان زُهريُّكُم إلا غلامًا من غلمانه»، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٣٠/٤). قلت: والعبارة مقيَّدة بالعلم بالخلاف، بخلاف ما نقله المصنف.

(٢) عبد الله بن محمد ابن الحنفية، الإمام العلوي، روىٰ له الجماعة، توفي سنة (٩٩هـ) بالشام، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٢٩/٤).

(٣) يعني تحريم المتعة.

(٤) هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، حافظ ثقة مشهور، من رجال الستة. قال في تاج العروس، (٢٥١/١٠): «وفي كتاب ابن الصلاح في معرفة الحديث: البندار: من يكون مكثرًا من شيء يشتريه منه من هو دونه، ثم يبيعه،...، وبندارٌ بالضم لقبه: محدث حافظ، أحد أئمة السنة؛ ولذلك لقب بُندارًا؛ لأنه جمع حديث مالك».

(٥) إبراهيم بن محمد بن الحنفية: قال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال الحافظ: «صدوق»، أخرج له الترمذي وابن ماجه والنسائي في مسند علي. انظر: التاريخ الكبير، (٣١٧/١)، والجرح والتعديل، (١٢٤/٢)، وثقات العجلي، (٣٤)، وتهذيب التهذيب، (١٥٧/١)، تقريب التهذيب، (ص: ٩٣).

(٦) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

أَنَا الحَسَنُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي أَبِي أَحْمَدُ، ثَنَا فَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثَنَا يَاسِينُ العِجْلِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**المَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ، يُصْلِحُهُ اللهُ فِي لَيْلَةٍ**»(١).

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ(٢)، ولَكِنْ يَاسِينُ العِجْلِيُّ؛ ضَعِيفٌ(٣).

جملة من صفات المهدي

إِلَّا أَنَّ أَحَادِيثَ المَهْدِيِّ، وأَنَّهُ يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ، مِنْ ذُرِّيَّةِ فَاطِمَةَ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهَا(٤)؛ صَحَّتْ عِنْدَنَا(٥).

---

(١) أحمد، (٦٤٦).

إسناد **ضعيف**: فيه: ياسين العجلي: ضعيف، والحديث **ضعيف**: كما فصلناه في التخريج المفرد [١٠٥].

(٢) ابن ماجه، (٤٠٨٥).

(٣) ياسين بن سيار، وقيل بن شيبان، وقيل بن سنان، العجلي، الكوفي، من كبار أتباع التابعين، لم يرو له إلا ابن ماجه، وقد وثّقه بعضُ النقاد، لذا قال الحافظ في التقريب: «لا بأس به»، والعجب من المصنف لم يمشّه بهذا كما تقدّم له في نظائر أضعف منه، لكن غمزه جماعة من النقاد، كالبخاري، وابن عدي، والعقيلي والدارقطني وغيرهم، وانتقدوا انفرادَه بهذا الحديث، كما نقلناه تفصيلًا في التخريج المفرد.

(٤) ورد في ذلك بعض الأحاديث، كحديث أم سلمة وأبي سعيد الخدري وابن مسعود رضي الله عنهم وغيرهم، وقد تكلمنا على بعضها اختصارًا في التخريج المفرد [١٠٥]، وانظر للمزيد: عقد الدرر للسلمي، (ص: ٦٧ ـ ٨٩)، والعَرْف الوردي للسيوطي، (ص: ٤٨ ـ ٥٩).

الخلاف في أحاديث المهدي

(٥) اختلف الناس في أحاديث المهدي. وأكثرُ العلماء على قَبولها. وعدَّها كثيرٌ منها من قَبيل **المتواتر**، الذي يفيد القطع والعلمَ. وقد جمع الكتاني أطرافَه في نظم المتناثر، (ص: ٢٢٥ ـ ٢٢٨)، وذكر فيه الأحاديث المروية في المهدي عن عشرين صحابيًّا، ونقل تصريحات من نصّ من العلماء على تواتره، وإفادته العلم، وذكر منهم: أبا الحسين الآبري، والسخاوي، والسفَّاريني، والشوكاني. وكلهم من المتأخرين كما هو واضح.

وفي هذا نظر. فإثبات التواتر مبني على سلامة كثير من الأحاديث المتنوعة المخرج، وكثير من الأحاديث الواردة في هذا الباب ضعيفة أو فيها ضعف، وما يسلم منها قليلٌ، فلا يتم التواتر.=

وأنَّ اسْمَهُ بِاسْمِ النَّبِيِّ ﷺ، .....

= قال الحُوت في أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص: ٣٠٤): «فِي الْمهْدي أَحَادِيث أفردت فِي التَّأْلِيف، وَكلهَا فِيهَا مقَال». وقد قال الحازمي في شروط الأئمة الستة، (ص: ٥٠): «إثبات التواتر عسِرٌ جدًّا، لاسيما علىٰ مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده»، قال أبو غدة معلقًا: «وقد تساهل كثيرٌ ممن ألَّف في الحديث في دعوىٰ التواتر في أحاديث غاية ما ثبت فيها انجبار ما فيها من الضعف بطرُق تُسرَد». قلت: هذا كلامٌ غايةٌ في النفاسة. فالأقرب أن يقال مثل ما قال ابن القيم في المنار المنيف، (ص: ١٥٢): «هذه الأحاديث وإن كان في إسنادها بعض الضعف والغرابة فهي مما يقوِّي بعضها بعضًا ويشد بعضها ببعض». وقد صرَّح العُقيلي وابن حجر أن في المهدي أحاديثَ جيادًا. ولكن أين هذا من دعوىٰ التواتر والقطع؟ وبخاصة أن الشيخين أعرضا عن أحاديثه، حتىٰ إن الشيخ الكتاني قال معلقًا علىٰ إيراد حديث جابر في المهدي، فقال في نظم المتناثر (ص: ٢٢٥): «جابر بن عبد الله أخرجه أحمد ومسلم، إلا أنه ليس فيه تصريح بذكر المهدي، بل أحاديث مسلم كلها لم يقع فيها تصريحٌ به». وقد صرَّح ابنُ مهدي لما سأله أحمد بأن أصح شيء في الباب أثر موقوفٌ علىٰ ابن عباس وليس بصريح، انظر: المنتخب من العلل للخلال، (ص: ٣٠٥)، فهذا يدل أن المرفوع عنده ليس أصح ما في الباب، علىٰ أن الأصحية لا تستلزم الصحة، أما أحمد فكان يقول في أحاديث الملاحم: ما صح عندي منها شيء، المنتخب، (ص: ٣٠١)، وللإطالة في هذا محلٌّ غير هذا التعليق المختصر علىٰ التحقيق. وممن حمل علىٰ دعوىٰ التواتر ـ والكلام هنا عن تواتر معنوي كما لا يخفىٰ ـ، وعلىٰ إفادة العلم القطعي بمثل هذا: ابن بدران الحنبلي، فتعقب السفّاريني في شرحه لعقيدته، وحرَّر كلامًا نفيسًا حول هذين المعنيين، انظر: العقود الياقوتية، (ص: ٧١ ـ ٧٢، ٧٦، ٧٧)، بل قال إنه لم يجد أحدًا من المحدثين قطع بصحتها، فكيف بتواترها. وكذا انتقد إدخالَ هذا الموضوع في العقائد، ودفع بأن كتب العقائد خالية منها، وأن النصوص الواردة فيها ليست من جنس ما يجب علىٰ كلِّ أحدٍ اعتقاده، فضلًا عن أن يكفر بمخالفتها، وانتقد السفاريني علىٰ إدخالها في العقائد، وإنها من الفروع السمعيات (ص: ٦٣، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨).

وقد ذكر أحاديثَ المهدي السخاويُّ في الأحاديث **المشهورة**، فأدرجه في المقاصد الحسنة، (ص: ٦٨٠)، فقال: «يُرْوَىٰ ذِكْرُهُ فِي أَحَادِيثَ أَفْرَدَهَا بَعْضُ الْحُفَّاظِ بِالتَّأْلِيفِ»، وذكر بعضَ أحاديثه، وهذا أقرب وأصح من القول بالتواتر، بخاصة أن المشهور هنا هو العرفي لا الاصطلاحي.=

واسْمَ أَبِيهِ بِاسْمِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ(١).

= قلت: وقد أفرد أحاديث المهدي بالتصنيف جماعةٌ، أشهرهم بترتيب الزمن: الحافظ ابنُ أبي خيثمة، والحافظ أبو نعيم، له: صفة المهدي، والأربعون في المهدي، والكنجي المنسوب للشافعية ـ والصحيح أنه من الغلاة ـ له: البيان في أخبار صاحب الزمان، والسلمي الشافعي له: عقد الدرر، والسيوطي له: العَرف الوردي، وابن حجر الهيتمي الشافعي له: القول المختصر، والشوكاني له: التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح، وغيرهم، وذلك فضلًا عن الفصول التي في كتب الفتن والملاحم وأشراط الساعة، ككتب نعيم بن حماد والداني والقرطبي وابن كثير والبرزنجي، وفضلًا عن كتب مناقب أهل البيت، وأجمعها كتابا: السخاوي: استجلاب ارتقاء الغرف، والسمهودي: جواهر العقدين.

وانتقد جماعةٌ أحاديثَ المهدي ولم يقولوا بموجِبها، وهم فريقٌ أقل. وقد أشار السيوطي إلىٰ الخلاف، فقال في الحاوي في الفتاوىٰ، (٢/٦) في جوابٍ له حول الموضوع: «الأحاديث في المهدي مختلفة، وكذلك العلماء». فمنهم: القاضي أبو محمد بن الوليد البغدادي، الذي اعتمد حديث: «لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم» ـ حديث رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف ـ. قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٨/٢٥٦): «وهذه الأحاديث غلط فيها طوائف: طائفة أنكروها، واحتجوا بحديث ابن ماجه أن النبي ﷺ قال: «لا مهدي إلا عيسىٰ بن مريم»، وهذا الحديث ضعيف»، ثم ذكره. وأشهرهم ابن خلدون، في المقدمة، حيث عقد فصلًا خاصًّا له (١/٣٨٨ ـ ٤١٠)، استقصىٰ فيه الروايات ونقدها علىٰ طريقة المحدثين، ثم تكلم علىٰ أقوال الطوائف، وأفاض، وخلص إلىٰ إنكار ثبوته. قال الكتاني في نظم المتناثر (ص: ٢٢٧): «وتتبع ابن خلدون في مقدمته طرقَ أحاديث خروجه مستوعباً لها علىٰ حسب وُسْعه، فلم تسلم له من علة، لكن ردوا عليه بأن الأحاديث الواردة فيه علىٰ اختلاف رواياتها كثيرة جداً تبلغ حد التواتر»، وقد انتصب له من المتأخرين الشيخ أحمد الغماري في رسالة نقض فيها كلامه، سمَّاها: «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون، أو: المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي». ومال إلىٰ هذا الرأي غيرُ واحدٍ من المتأخرين والمعاصرين، منهم العلامة ابن بدران الدمشقي الحنبلي، حيث ضعَّف عامَّةَ أحاديثه، (٧٩ ـ ٨٣)، واقتصر علىٰ إثبات مضمون قليل مخالفٍ للمشهور، (ص: ٦٧ ـ ٦٨، ٨٣ ـ ٨٥).

(١) جاء في ذلك بعض الأحاديث، عن ابن مسعود، وأبي هريرة، بأسانيد لينة، أشرنا إليها في التخريج المفرد [١٠٥]، وسيأتي أيضًا من حديث علي بن أبي طالب، الذي سيورده المصنف [١٠٦]. وانظر حول الأحاديث في اسمه: عقد الدرر، (ص: ٨٩ ـ ٩٥)، والعَرْف الوردي، (ص: ٥١ ـ ٥٢).

والأَصَحُّ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ الحَسَنِ(١) بْنِ عَلِيٍّ ﷺ(٢)؛ لِنَصِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ﷺ عَلَىٰ ذَلِكَ فِيمَا:

أثر عن علي ﷺ في أنه من ذرية الحسن ﷺ

[١٠٦] (٧٨) أَخْبَرَنَا بِهِ شَيْخُنَا المُسْنِدُ رُحْلَةُ زَمَانِهِ عُمَرُ بْنُ الحَسَنِ(٣) [/٣٨ب] المَرَاغِيُّ(٤)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أنا أَبُو الحَسَنِ بْنُ(٥) الْبُخَارِيِّ، أنا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّارَقَزِّيُّ(٦)، أنا أبُو البَدْرِ الكَرْخِيُّ(٧)، أَنَا **أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ**، أَنَا أَبُو عُمَرَ الهَاشِمِيُّ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ اللُّؤْلُؤِيُّ، أنا **أَبُو دَاوُدَ الْحَافِظُ**، قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، ثنا عُمَرُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ ﷺ، ونَظَرَ إِلَىٰ ابْنِهِ الحَسَنِ(٨)، فقَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، كَمَا سَمَّاهُ

---

(١) عند الأميني: «الحسين»!

(٢) عبَّر المصنِّف بالأصح إشارة لوجود الخلاف. قال البرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، (ص: ١٧٨): «الذي في الروايات الكثيرة الصحيحة الشهيرة: أنه من ولد فاطمة ﷺ. وجاء في بعضها: أنه من ولد العباس ـ ﷺ ـ، ثم اختلفت الروايات في ولدي فاطمة ﷺ؛ ففي بعضها: أنه من أولاد الحسن، وفي بعضها: أنه من أولاد الحسين». وقد ذكرنا هذه الأحاديث في التخريج المفرد [١٠٥]، وسيأتي في حديث عليّ ﷺ الآتي الذي سيورده المصنف [١٠٦] أنه من ذرية الحسن، وهو أمثل من هذه الأحاديث، وإن كان لا يصح أيضًا.

(٣) هو ابن أَميلة، راجع ترجمته في المشيخة، رقم (١١)، وتتمة الإسناد إلىٰ أبي داود راجعه في رقم [٩٦].

(٤) في الأصل تشبه أن تكون: «المرعي»، فيحتمل أن الألف محذوفة والعين المهملة غين معجمة، فهذا هو الصواب فيه علىٰ كل حال، وما في الأصل لا يأبىٰ علىٰ الصواب، أو يكون غلطًا من الناسخ. واضطربت الطبعتان فيها، فجعلها الطنطاوي (ص: ٧٨): «المربي»، والأميني، (ص: ١٣٠): «الحرمي»؛ وكلاهما تحريف.

(٥) ساقطة من طبعة الأميني (ص: ١٣٠).

(٦) في طبعة الطنطاوي (ص: ٧٨): الدراقزني؛ تحريف، تقدم التنبيه عليه، انظر رقم: [١٩].

(٧) إبراهيم بن محمد بن منصور، أبو البدر الكرخي (٥٣٩هـ)، صالح معمر، سمع من الخطيب البغدادي، تاريخ الإسلام، (٧٠٢/١١).

(٨) عند الأميني: «الحسين».

النَّبِيُّ ﷺ، وَسَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ يُسَمَّىٰ بِاسْمِ نَبِيِّكُمْ، يُشْبِهُهُ فِي الخُلُقِ، وَلَا يُشْبِهُهُ فِي الخَلْقِ ـ ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةً ـ يَمْلَأُ(١) الأَرْضَ عَدْلًا(٢).

هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ(٣).

وَمِمَّا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(٤):

حديث: ثلاثة يا علي لا تؤخرهن

[١٠٧] (٧٩) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ شَيْخُنَا(٥)، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا هِبَةُ اللهِ أَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَنَا الْقَطِيعِيُّ، ثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ**، حَدَّثَنِي **أَبِي**، ثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، قَالَ **عَبْدُ اللهِ**: وأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ هَارُونَ بْنِ مَعْرُوفٍ، أَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الجُهَنِيِّ، أَنَّ **مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ**، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**ثَلَاثَةٌ يَا عَلِيُّ لَا تُؤَخِّرْهُنَّ: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا**

---

(١) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٧٨): «تملأ»، تصحيف.

(٢) أبو داود، (٤٢٩٠).
إسناد **ضعيف منقطع**: فيه إبهام شيخ أبي داود، والسبيعي لم يسمع عليًّا. والحديث **ضعيف**: كما فصلناه في التخريج المفرد [١٠٦].

(٣) في كلام المصنِّفِ إشارةٌ مشهورة لدىٰ كثيرٍ من المحدثين للاحتجاج بسكوت أبي داود علىٰ الحديث في سُننه بأنه حسن أو صالح، لما قاله أبو داود في رسالته إلىٰ أهل مكة (ص: ٢٥ ـ ٢٨)، إلا أن في هذه المسألة تفصيلًا كثيرًا، من أحسن من جمع أطرافه السخاوي في فتح المغيث، (١/١٠٢ ـ ١٠٥)، وقد نقلناه ولخّصناه وعلقنا عليه في التخريج المفرد [١٠٣]، فلا نطيل بتكراره هنا، فانظره هناك.

(٤) عُمَر بن علي بن أبي طالب: من الوسطىٰ من التابعين، روىٰ له الأربعة، وهو آخر أبناء عليٍّ وفاةً، قيل مات في زمن الوليد بن عبد الملك، انظر: سير أعلام النبلاء، (٤/١٣٤).

(٥) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وتتمة الإسناد؛ تراجع في رقم [٣].

حَضَرَتْ، والأَيِّمُ إِذَا وَجَدَتْ كُفُؤًا»(١).

حَدِيثٌ حَسَنٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ(٢)، فَوَقَعَ لَنَا بَدَلًا عَالِيًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ هَارُونَ(٣)، ولِلهِ الحَمْدُ.

وأَخْرَجَ مِنْهُ قِصَّةَ الْجَنَازَةَ ابْنُ مَاجَهْ، عَنْ حَرْمَلَةَ [/٣٩أ] بْنِ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ(٤).

---

(١) أحمد، (٨٣٠).
إسنادٌ **ضعيف**: فيه سعيد بن عبد الله الجهني؛ مجهول، والحديث **ضعيف**: خرجناه في التخريج المفرد [١٠٧].

(٢) رواه الترمذي، (١٧١)، من طريق: قتيبة، عن ابن وهب، عن سعيد بن عبد الله الجهني، عن عبد الله بن عمر بن علي، عن أبيه، عن عليّ ﷺ.

(٣) المراد بالبدل: الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنِّفين بإسنادٍ لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، بحيث يجتمع معه في شيخ شيخه، يعني بعلو درجة أو أكثر عما إذا رواه من طريقه، انظر: الوسيط، (ص: ١٢١)، ونزهة النظر، ت عتر، (ص: ١١٧).
وتطبيقُه هنا: أن المصنف بلغ ابنَ وهب، شيخ شيخ الترمذي، من غير طريقه، بحيث يجتمع معه في شيخ شيخه، إذ يرويه شيخُ الترمذي قتيبةُ، عن ابن وهب، ويرويه شيخُ عبد الله: هارونُ عن ابن وهب، والعلو في الإسناد هنا بدرجة، إذ لو رواه من طريق الترمذي لحصل له ابن وهب بتسعة رجال، وأما بروايته من طريق عبد الله فقد حصل له بثمانية.
وغرضُ المحدثين من البدل والموافقة في هذه الطبقة هو العلو أصالةً لأنه مزيةٌ فنية في الإسناد، يقول الحافظ: «وأَكثرُ ما يعتَبِرونَ المُوافَقَةَ والبَدَلَ إِذا قارَنَا العُلُوَّ، وإِلَّا؛ فاسمُ المُوافقةِ والبَدلِ واقِعٌ بدُونِه»، النزهة، (ص: ١١٧)، «كما وقَعَ في كلام الذهبي وغيره. وقال ابن الصلاح: هو موافقةٌ وبدل، ولكن لا يُطلق عليه ذلك لعدم الالتفات إليه»، تدريب الراوي، (٦١٢/٢).

(٤) رواه ابن ماجه، (١٤٨٦)، من طريق: حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن سعيد بن عبد الله الجهني، عن عبد الله بن عمر بن علي، عن أبيه، عن عليّ ﷺ، واقتصر على: «لَا تُؤَخِّرُوا الْجِنَازَةَ إِذَا حَضَرَتْ».

فَهَذَا مَا تَيَسَّرَ ذِكْرُهُ مِنْ صَحِيحِ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ حَدِيثِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ، وحَسَنِهِ، وَغَيْرِهِ.

وَأَعْلَىٰ مَا وَقَعَ لَنَا أَنَّ بَيْنَنَا وبَيْنَهُ بِاتِّصَالِ السَّمَاعِ والرُّؤْيَةِ والمُجَالَسَةِ والصُّحْبَةِ؛ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وعَشَرَةً أَيْضًا، وهَذَا إِسْنَادٌ لَا يُوجَدُ اليَوْمَ أَعْلَىٰ مِنْهُ. وَذَلِكَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا بِتِلَاوَةِ القُرْآنِ العَظِيمِ:

فَوَقَعَ بَيْنَنا وَبَيْنَهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، وَبَيْنَنا وَبَيْنَ الصَّادِقِ عشَرَةُ رِجَالٍ.

وَذَلِكَ أَنِّي[1]:

إسناد المصنف لرواية حفص عن عاصم إلى علي ﷺ

(٨٠) قَرَأْتُ القُرْآنَ كُلَّه مِن أَوَّلِه إلىٰ آخِرِه مُجَوَّدًا مُرَتِّلًا[2] عَلَىٰ جماعَةٍ مِن

(١) تلك رواية المصنِّف لقراءة عاصم من رواية حفص، ومنتهاها عليٌّ ﷺ، وبينه وبين عليٍّ ﷺ ثلاثة عشر نَفْسًا. وحفص وعاصم علَمان مشهوران، ولكن ستأتي ترجمتها في سياق الإسناد.

(٢) التجويد والترتيل من مصطلحات الأداء عند القرَّاء، واختلفت عباراتُهم في التعبير عن معناهما، ولكن أنقل تعريف المصنِّف نفسه لهما فهو أولىٰ بتعيين مراده. قال ابن الجزري في التمهيد في علم التجويد (ص: ٤٧): «التجويد: مصدرٌ من جَوَّد تجويدًا إذا أتىٰ بالقراءة مجوَّدَةَ الألفاظ، بريئةً من الجور في النُّطْقِ بها. ومعناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يُقال: جوَّد فلانٌ في كذا: إذا فعل ذلك جيدًا، والاسم منه الجودة. فالتجويد هو حِلْيَة التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاءُ الحروفِ حقوقَها، وترتيبُها مَرَاتِبَها، وردُّ الحرف إلىٰ مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشَكْلِه، وإشباع لفظه، وتلطيف النُّطق به، علىٰ حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسُّفٍ، ولا إفراطٍ ولا تكلُّفٍ».

وقال (ص: ٤٨): «الترتيل: مصدرٌ من رتَّل فلانٌ كلامَه، إذا أتبع بعضَه بعضًا علىٰ مُكْثٍ،=

الشُّيُوخِ بِمِصْرَ والشَّامِ وغيرِهِمَا مِنْهُم: الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ شَمْسُ الدِّين أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنَفِيّ(١) بالدِّيَار المِصْرِيّةِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وسِتِّينَ وسَبْعِمِئَةٍ ﷺ، وقَرَأَ هُوَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُسْنِدِ القُرَّاءِ تَقِيِّ الدِّينِ أبي عَبْد اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الصَّائِغِ(٢)، وقَرَأَ هُوَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُسْنِدِ القُرَّاءِ كَمَالِ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّمِيمِيِّ(٣)، وقَرَأَ هُوَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ أَبي اليُمْنِ زَيْدِ بْنِ الحَسَنِ بن زَيْدِ

= والاسم منه: الرَّتْلُ، والعرب تقول: ثغْرٌ رَتْلٌ، إذا كان مُفَرَّقًا لم يركَبْ بعضُه بعضًا، قال صاحب العين: رتَّلْتُ الكلامَ: تمهَّلْتُ فيه. وقال الأصمعيُّ: في الأسنان الرتل، وهو أن يكون بين الأسنان الفُرَجُ، لا يركب بعضُها بعضًا. وحدُّه: ترتيب الحروف علىٰ حَقِّها في تلاوتها، بتلبُّثٍ فيها». وانظر حول التجويد والترتيل: النشر في القراءات العشر، (١/٢٠٧ ـ ٢١٣).

(١) هو ابن الصائغ الزمردي الحنفي، انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢٦) في شيوخ القرآن.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكي، تقي الدين أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي. توفي (٧٢٥هـ). جعله المصنف في الطبقة الثالثة عشرة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٥٨)، وترجمه في غاية النهاية، (٢/٦٥)، وقال: «مسند عصره ورحلة وقته وشيخ زمانه وإمام أوانه»، وقال: «قرأ علىٰ الشيخ كمال الدين إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس جمعًا بالقراءات الاثنتي عشرة ختمتين، الأولىٰ في جماعة، والأخرىٰ بمفرده عندما حضر ابن فارس إلىٰ مصر بطلب من السلطان»، وهذا هو شيخه الآتي في الإسناد.

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس أبو إسحاق التميمي الإسكندري الأصل. توفي (٦٧٦هـ). جعله المصنف في الطبقة الحادية عشرة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٥٥)، وترجمه في غاية النهاية، وقال (١/٦): «قرأ بكل ما قرأ به الكندي عليه، ثم طال عمره فكان آخر من قرأ علىٰ الكندي وقصده الناسُ من الأقطار»، وهو الآتي. وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ٣٥٧).

قلت: ذكر ابن ناصر الدين الدمشقي في النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٣)؛ هذا الإسناد، وعلق علىٰ هذا الاسم بأن المصنِّف أسقط اسم أبيه واسم أبي جده.

بن الحَسَنِ الكِنْدِيِّ[(١)]، وقَرَأَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَيْخِ الإِقْرَاءِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَحْمَد سِبْطِ الخَيَّاطِ[(٢)]، وقَرَأَ عَلَىٰ الْإِمَامِ شَيْخِ القُرَّاءِ الشَّرِيفِ[(٣)] أَبِي الفَضْلِ عَبْدِ القَاهِرِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَبَّاسِيِّ[(٤)]، وقَرَأَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ [٣٩/ب] أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بن آذَر بُهْرام[(٥)]

(١) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير، العلامة تاج الدين أبو اليمن الكِندي البغدادي. توفي (٦١٣هـ) بدمشق. جعله المصنف في الطبقة التاسعة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٥١)، وترجمه في غاية النهاية (١/٢٩٧)، وقال: «تلقن القرآن على سبط الخياط وله نحو من سبع سنين، وهذا عجيبٌ، وأعجب من ذلك أنه قرأ القراءات العشر وهو ابن عشر، وهذا لا يُعْرَف لأحد قبله، وأعجب من ذلك طول عمره وانفراده في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات والحديث، فعاش بعد أن قرأ القراءات ثلاثًا وثمانين سنة، وهذا ما نعلمه وقع في الإسلام»، وهو شيخه الآتي. وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ٣١٨).

(٢) هو عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط. مات (٥٤١هـ). جعله المصنف في الطبقة السابعة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٤٥)، وترجمه في غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٣٤)، وقال عنه: «الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد في عصره»، وقال: «وهو أحد الذين انتهت إليهم رئاسة القراءة علمًا وعملًا والتجويد علمًا وعملًا وطربًا وكان إمامًا في اللغة والنحو جميعًا»، وقرأ على جماعة كبيرة، منهم جده أبو منصور الخياط، «والشريف عبد القاهر العباسي وفي قراءته عليه ألف كتابه المبهج»، وهو الآتي، وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ٢٧٥).

(٣) عند الأميني: «عز الشرف».

(٤) هو عبد القاهر بن عبد السلام بن علي الشريف أبو الفضل العباسي المكي. توفي (٤٩٣هـ). جعله المصنف في الطبقة الخامسة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين (ص: ٤١)، وترجمه في غاية النهاية (١/٣٩٩)، وقال عنه: «إمام مقرئ ضابط ثقة محقق»، وقال: «قرأ بالروايات الكثيرة على أبي عبد الله محمد بن الحسين بن أذر بهرام الكارزيني، وعُمِّر حتى بقي آخرَ أصحابه، وكان نقيب الهاشميين بمكة»، وهو شيخه الآتي. وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ٢٥٠)، والكلامُ السابقُ فيه بحرفه.

(٥) هذا الصحيح في الأصل، ولدى الأميني، وأثبته الطنطاوي، (ص: ٨٠): «آذر نهزام»، وهو تصحيف.

الكَارَزِيني[(١)] شيخ الإِقْرَاءِ بالحَرَمِ الشَّريفِ، وقَرَأَ كذلك عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بن صَالِحِ بن دَاوُدَ الهاشِمِيِّ[(٢)]، وقَرَأَ الهاشِمِيُّ كذلِكَ

(١) كذا في الأصل، وهو الصحيح، وأثبته الطنطاوي، (ص: ٨٠): «الكازريني»، والأميني، (ص: ١٣٢): «الكارذيني»، كلاهما تحريف.
قال المقريزي في المقفىٰ الكبير (٣١٩/٥): «بتقديم الراء المهملة علىٰ الزاي»، وقال الفاسي المكي في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (١٦٦/٢): «بتقديم الراء،...، وكان الأستاذ أبو علىٰ عمر بن عبد المجيد الترمذي يصحِّف فيه، يقول: الكازريني بتقديم الزاي». وكارَزين: بلدة في فارس، انظر: معجم البلدان، (٤٢٨/٤)، وقال السمعاني في الأنساب (١٣/١١): «بفتح الكاف والراء وكسر الزاي بعدها الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها نون، هذه النسبة إلىٰ كارزين، وهي من بلاد فارس بنواحيها عما يلي البحر».
هو محمد بن الحسين بن محمد بن آذر بهرام، أبو عبد الله الكارزيني الفارسي. قال الذهبي: عاش تسعين سنة أو دونها ولا أعلم متىٰ توفي إلا أنه كان حيًّا في سنة (٤٤٠هـ). وجعله المصنف في الطبقة الثالثة ممن قرأ بالثلاثة في منجد المقرئين (ص: ٣٩)، وترجمه في غاية النهاية، (١٣٢/٢)، وقال عنه: «إمام مقرئ جليل، انفرد بعلو الإسناد في وقته»، وقال الذهبي: «مسند القراء في زمانه». وذكر ابن الجزري مشايخَه، وأجلهم المطوّعي، وذكر منهم «علي بن محمد بن صالح الهاشمي بالبصرة»، شيخه الآتي. وانظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (ص: ٢٢١).

(٢) هو علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشمي البصري، توفي (٣٦٨هـ)، ترجمه المصنِّف في غاية النهاية، (٥٦٨/١)، وقال: «البصري شيخها الضرير، ويعرف بالجوخاني ثقة عارف مشهور، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أحمد بن سهل الأشناني»، وهو الشيخ الآتي، وانظر: معرفة القراء للذهبي، (ص: ١٨١).
تعليق على تعقب ابن ناصر على المصنف في إسناد قراءة عاصم
قلت: قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في انتقاداته في رسالة: النكت الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٣ ـ ٤٩٤)، معلِّقًا علىٰ هذا الموضع من الإسناد: «وفي الإسناد أيضًا أن شيخ الكارزيني: أبو الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي، عن الأشناني. المعروف في إسناد حرف عاصم بن أبي النجود، من طريق عبيد بن الصباح، عن حفص، عنه: من طريق الشيخ تقي الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكي المصري الشهير بالصايغ شيخ شيوخنا، عن ابن فارس المذكور، عن أبي اليُمن الكندي،=

. . . . . .

= وقرأ الكندي علىٰ أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد سبط الشيخ أبي منصور الخياط، وقرأ سبط الخياط علىٰ أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العباسي وغيره، وقرأ العباسي علىٰ أبي عبد الله محمد بن الحسن الكارزيني مقرئ الحرم، وقرأ الكارزيني علىٰ أبي عبد العباس الحسن بن سعيد بن جعفر العباداني المطوَّعي...، وقرأ المطوَّعي علىٰ أبي العباس أحمد بن سهل الفيرزان الأشناني، وقرأ الأشناني علىٰ عبيد بن الصباح المذكور».

قلتُ: لئن كان الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي أحذقَ من ابن الجزري ـ الحافظ ـ في الحديث ودقائقه، فهنا لاقىٰ ابنُ ناصر الدين مَن هو أحذق منه في القراءات وطرقها وأسانيدها، فهذا هو العِلم الذي مهر فيه المصنف كما اتفق العلماء، وإليه فيه نهاية الدراية والتحقيق، ولا أستحسن أن أستعير ما قاله ابن كثير في سياق ترجمةِ بعض العلماء أن «ساقيتَه لاطمت بحرًا»، ففي هذا الاستدراك الذي ذكره هنا نظرٌ ظاهر. فهذه الطريق التي أوردها المصنِّفُ لرواية حفص عن عاصم من طريق عبيد بن الصباح؛ معروفة مشهورة، ويكفي في ذلك أنها الطريق التي اقتصر عليها الداني في التيسير، (ص: ١١٨)، الذي هو أصل الشاطبية، التي إليها منتهىٰ قراءة المسلمين منذ أكثر من ثمانية قرون. وقد فصّل المصنِّف في النشر، (١/١٥٢ ـ ١٥٣)؛ روايةَ حفصٍ من طريق عبيد بن الصباح، من طريق الهاشمي هذا، وذكر لها خمسَ طرق عنه من عشر روايات، وجوَّدها من مصادرها، منها طريق الكارزيني عنه ـ وهي الخامسة ـ، من المبهج لسبط ابن الخياط. قلت: والمبهج لسبط ابن الخياط مُحقّق في رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، انظر الإسناد فيه: المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، (١/٥٣). وليس في المبهج إلا طريقا الهاشمي وأبي هاشم ـ كما اقتصر النشر كما سيأتي ـ، وسبط ابن الخياط هو الطريق الذي ذكره ابنُ ناصر لرواية المطوَّعي وقال إنه المعروف، فهذا مشكل، فتأمَّل. فالمقصودُ هاهنا أن إسناد حرف حفص عن عاصم، من طريق عبيد بن الصبّاح، معروفٌ من رواية علي بن محمد بن صالح الهاشمي الجوخاني، عمومًا، ومن رواية الكارزيني عنه خصوصًا، يكفي أن أثبتها الداني عمومًا، وابن سبط الخياط من طريق الكارزيني عنه خصوصًا، وكلاهما من كتب القراءات العالية المعتمدة، ثم فصّل تلك الطرقَ وزاد عليها خاتمةُ المحققين في القراءات ابن الجزري كما ذكرنا عن النشر.

والأهمُّ من ذلك أن رواية حفص عن عاصم، من طريق عبيد بن الصباح عنه: قد ذكر الإمام الجزري أسانيدَها من مصادره ـ وهي أشهر وأهم مصادر القراءات ـ، وجملتها أربع وعشرون=

. . . . . .

= طريقًا، عن اثنين فقط: خمس طرق ـ بعشر روايات ـ عن الهاشمي ـ الذي معنا هنا في الكتاب ـ، وأربع طرق ـ بأربع عشرة رواية ـ عن أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي. وقد أجمل ذلك فقال في النشر أيضًا، (١/٥٥): «وأما حفص فمن طريقيْ عبيد بن الصباح وعمرو بن الصباح، فعبيد من طريقَيْ أبي الحسن الهاشمي وأبي طاهر عن الأشناني عنه فعنه، وعمرو عن طريقي الفيل وزَرعان عنه فعنه».

ولم أقِفْ على طريق عبيد بن الصباح عن حفص برواية المطوّعي ـ أبي العباس الحسن بن سعيد العباداني الذي ذكره ابن ناصر ـ، إلا في مصدريْن فقط، كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهُذَلي، (ص: ٢٧٧)، وكتاب الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، (ص: ٣٧)، ويُلاحَظ أنّ فيهما طريقَ الهاشمي أيضًا!، وأن ابن ناصر لم يسند طريقَ المطوعي عن الأشناني عن عبيد التي قال إنها المعروفة عن أحد هذيْن، وإنما عن سبط ابن الخياط الذي لم يسندها هكذا في المبهج. وكلا الكتابيْن ـ الكامل والإقناع ـ من مصادر النشر كما هو معلوم، وساق أسانيدَه إليهما وجوّدهما، وقرأ بمضمَّن الكامل ونقل عن الإقناع في مواضع قليلة، بل الكامل من أحسن ما عند الجزري كما قال الحافظُ ابن حجر في المعجم، وهو أكثر الكتب التي استقىٰ منها، كما بيَّن المحقق الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي في طبعة النشر المحققة أكاديميًّا ط مجمع الملك فهد، وقد انتقىٰ منه (١٣٤) طريقًا، مُوَزَّعةً علىٰ القراء العشر ورواتهم، منها خمس طرق عن حفص، انظر: (١/٢١٠ ـ ٢١١)، وليس منها طريق المطوَّعي. وذلك من جملة (٦٨) كتابًا هي جملة موارد النشر. ولست أدري لمَ أعرض المصنِّف عن هذه الطريق فيما انتقاه من طرق لرواية حفص ـ (٢٤) طريقًا ـ، إلا أن يكون ذلك لسببٍ أو تحرير عنده، ومن ذلك أن يكون ما اقتصر عليه هو الأشهر والأكثر، وهو كذلك بحسب المصادر، فيعسر جدًّا أن تكون رواية المطوَّعي هي الأشهر وتفوت ابنَ الجزري، بل وسائر هذه المصادر.

وإنما المشهور أن أبا العباس المطوَّعي روىٰ حرفَ أبي بكر شعبة، عن عاصم، وليس حفص، وقد ذكره ابن الجزري: من طريق الأصم، عن شعيب بن أيوب، عن يحيىٰ بن آدم، عنه، (١/١٤٦) ـ وهي من طريق المبهج لسبط ابن الخياط الذي أدلىٰ به ابن ناصر في إسناده الذي قال إنه المعروف.

وقد روىٰ المصنِّف هنا كما سيأتي الآن روايةَ جعفر من طريق خلف، من رواية المطوّعي. =

عَلَىٰ أبي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ بن الفِيروزانِ[١] الأُشْنَاني[٢]، وقرأ الأُشْنَانيُّ كذلك عَلَىٰ أبي مُحَمَّدٍ عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ النَّهْشَلِيِّ[٣]، وقَرَأَ عُبَيْدٌ عَلَىٰ أبي عُمَرَ[٤] حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ[٥]، وقَرَأَ حَفْصٌ كذلك عَلَىٰ

= **فالحاصل**: أنه علىٰ كلِّ تقدير فإن هذه الطريق التي استدرك بها الحافظ ابن ناصر الدمشقي هي رواية قليلةٌ، ولا يمكن والحال هذه أن يُقال إنها المعروفة دون ما ذكره المؤلف، بل العكس هو الصحيح.

فائدة: ذكر المصنِّف في غاية النهاية، (٥٦٨/١) أن إسناده لقراءة حفص من طريق علي بن محمد بن صالح الهاشمي عالٍ جدًّا، مساوٍ لطريق الشاطبي ـ ومن المعروف أن الشاطبي توفي (٥٩٠هـ)، أي قبل المصنف بأكثر من مئتين وأربعين سنة.

(١) وقع في المخطوط: «الفيروزاني»، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٠): «الفيروزآني»، وأما الأميني فأثبتها كما أثبتناها.

والأشهر كما أثبته فوق وهو الموافق لما في عامة مصادر الترجمة، ومنها غاية النهاية للمصنِّف، ولعل هذا الخطأ من الناسخ.

(٢) هو أحمد بن سهل بن الفيروزان، أبو العباس الأشنانىٰ، توفي (٣٠٧هـ)، ترجمه المصنف في غاية النهاية، (٥٩/١) وقال: «ثقة ضابط خير مقرئ مجود»، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار، (ص: ١٤٢): «بقية المسندين في القراءة»، وقال: «قرأ علىٰ عبيد بن الصباح، صاحب حفص... قال: قرأت علىٰ عبيد بن الصباح، وكان ما علمت من الورعين المتقين. قال: قرأت القرآن كله علىٰ حفص بن سليمان، ليس بيني وبينه أحد»، وهو شيخه الآتي.

الأُشناني بالضم: نسبة إلىٰ بيع الأُشْنَان ـ كالصابون ـ، وإلىٰ قنطرة الأُشنان موضع ببغداد. انظر: اللباب لابن الأثير، (٦٧/١)، ولب اللباب للسيوطي، (ص ١٧).

(٣) عبيد بن الصباح بن أبي شريح بن صبيح أبو محمد النهشلي الكوفي ثم البغدادي، توفي (٢١٩هـ)، وقد ترجمه المصنف في غاية النهاية (٤٩٥/١)، وقال: «مقرئ ضابط صالح، أخذ القراءة عرضًا عن حفص عن عاصم، قال الحافظ أبو عمرو: وهو من أجلِّ أصحابه وأضبطهم»، وانظر: معرفة القراء، (ص ١٢٠).

(٤) وقع في المخطوط: «عمرو»، والمثبَت هو الصواب، وأثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٠)، والأميني، (ص: ١٣٢): «عمر وحفص»، فجعلا الواو عاطفة، وهو خطأ أيضًا.

(٥) هو حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي الغاضري البزاز، الإمام=

الْإِمَامِ أبي بَكْرٍ عَاصِمِ بن أَبِي النَّجُودِ[١] مَوْلاهُمْ إمامِ الكُوفَةِ وقَارِئِها، وقَرَأَ عاصِمٌ كذلكَ عَلَىٰ أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَبيبِ بْنِ رَبِيعَةَ السُّلَمِيِّ[٢]، وقَرَأَ السُّلَمِيُّ كذلِكَ عَلَىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ **أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأَرْضَاهُ، وقرأ عَلَيٌّ كذلِكَ عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ، وقرأ رَسُول الله ﷺ كمَا أُنْزِل عَلَىٰ الرُّوحِ الأَمينِ جِبْرِيلَ رَسُولِ رَبِّ العَالَمِينَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والتَّسْلِيمُ.

وهذا إسنادٌ لا مَزِيدَ عَلَىٰ حُسْنِه وعُلُوِّه وثِقَةِ رِجَالِهِ وفَضْلِهم وتقَدُّمِهِم فِي عِلْمِ[٣] القِرَاءَةِ.

= المعروف في القراءة، توفي (١٨٠هـ). ترجمه المصنِّف في غاية النهاية، (١/٢٥٤)، وقال: «ويعرف بحفيص، أخذ القراءة عرْضًا وتلقينًا عن عاصم، وكان ربيبَه ابنَ زوجته»، وقال الذهبي: «كانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلىٰ علي ﷺ»، وانظر: معرفة القراء، (ص ٨٤، ٨٥).

(١) هو عاصم بن بهدلة أبي النَّجود، أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الحناط، توفي (١٢٩هـ) علىٰ ما صحّحه المصنف. ترجمه المصنف في غاية النهاية (١/٣٤٦)، وقال: «بفتح النون وضم الجيم، وقد غلط من ضم النون»، وقال: «شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القرَّاء السبعة، ويقال: أبو النجود اسم أبيه لا يعرف له اسمٌ غير ذلك وبهدلة اسم أمه، وقيل: اسم أبي النجود عبد الله، وهو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي في موضعه، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن»، وانظر: معرفة القراء، (ص ٥١).

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي الضرير مقرئ الكوفة، توفي (٧٤هـ)، وحديثه في الكتب الستة، ترجمه المصنّف في غاية النهاية، (١/٤١٣)، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار، (ص: ٢٧): «لأبيه صُحبة، وولد هو في حياة النبي ﷺ، وقرأ القرآن وجوده وبرع في حفظه، وعرض علىٰ عثمان وعلي وابن مسعود ﷺ وغيرهم، وحدث عن عمر وعثمان ﷺ. قال أبو عمرو الداني: أخذ القراءة عرضًا عن عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب ﷺ».

وحول قراءة عليٍّ ﷺ، انظر: معرفة القراء للذهبي، (ص ١٢)، وغاية النهاية، (١/٥٤٦).

(٣) في الأميني: «تقدمهم علىٰ القراءة».

وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ جَعْفَرٍ[١]:

إسناد المصنف لقراءة حمزة الزيات من رواية جعفر الصادق عن آبائه

(٨١) فقَرَأْتُ القُرْآنَ العَظِيمَ كُلَّهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَىٰ آخِرِهِ بالتَّجْويدِ والتَّحْقيقِ والتَّرْتِيلِ[٢] عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَيْخِ الإِقْرَاءِ أَمينِ[٣] الدِّينِ عَبْدِ الوَهَّابِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ السَّلَّارِ[٤] بدِمَشْقَ المَحْرُوسَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وسَبْعِينَ[٥] وسَبْعِمِئَةٍ، وقَرَأَ هُوَ القُرْآنَ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّائِغِ [/٤٠أ]، وقَرَأَ الصَّائِغُ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ، وقَرَأَ التَّمِيمِيُّ كذلِكَ عَلَىٰ الْعَلَّامَةِ تَاجِ الدِّينِ أَبِي اليُمْنِ زَيْدِ بْنِ الحَسَنِ الكِنْدِيِّ، وقَرَأَ الكِنْدِيُّ كذلِكَ عَلَىٰ أبي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الخَيَّاطِ، وَقَرَأَ سِبْطُ الخَيَّاطِ كذلِكَ عَلَىٰ الشَّرِيفِ

---

(١) تلك رواية المصنِّف للقراءة برواية حمزة الزيات، وستأتي ترجمته، من رواية جعفر الصادق عن آبائه ﷺ.

(٢) تقدم تفسير الترتيل والتجويد، وأما التحقيق؛ فقد قال المصنِّف في التمهيد في علم التجويد (ص: ٤٨): «التحقيق: مصدرٌ من حقَّقَ تحقيقًا، إذا أتى بالشيء على حقه، وجانَبَ الباطلَ فيه، والعرب تقول: بلغت حقيقةَ هذا الأمر، أي بلغتُ يقينَ شأنِه، والاسم منه الحقُّ. ومعناه أن يؤتَىٰ بالشيء على حقه، من غير زيادة فيه ولا نقصان منه». وفي الفرق بين الترتيل والتحقيق، قال في التمهيد (ص: ٤٩): «الترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن، وترقيق الألفاظ الغليظة، وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه، من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن معه تحريك ساكن واختلاس حركة. وتفكيك الحروف وفكُّها: بيانُها وإخراج بعضها من بعض بيُسْرٍ وترسُّلٍ، ...، قال الداني: الفرق بين الترتيل والتحقيق أن الترتيل يكون بالهمز وتركه والقصر لحرف المد والتخفيف والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق. وكذا قال أبو بكر الشذائي». وانظر حول التحقيق: النشر في القراءات العشر، (١/٢٠٥).

(٣) كذا في الأصل، وأثبتها الأميني، وهو الصحيح، وأثبتها طنطاوي، (ص: ٨٠): «أمير الدين»، وهو تحريف.

(٤) انظر: ترجمته في مشيخة القرآن، رقم (٢٥)، وقد ذكر المؤلف أنه ختم عليه بقراءة حمزة، ونقلناه هناك. ورجال الإسناد من ابن الصائغ إلىٰ الكارزيني، أبنَّا عنهم في الإسناد السابق، رقم (٨٠).

(٥) لدىٰ الأميني: «وستين».

أَبِي الفَضْلِ، وقَرَأَ الشَّرِيفُ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ الكارَزِينيِّ شَيْخِ الحَرَمِ، وقَرَأَ شَيْخُ الحَرَمِ كذلِكَ عَلَىٰ الْإِمَام أبي الْعَبَّاسِ الحَسَنِ بن سَعِيدٍ المطوَّعِيِّ(١)، وقَرَأَ المطوَّعِيُّ كذلِكَ عَلَىٰ أبي الحَسَنِ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْد الكريم الحدَّادِ(٢)، وقَرَأَ الحدَّادُ كَذلِكَ عَلَىٰ أَبِي مُحَمَّدٍ خَلَفِ بْنِ هِشَامٍ البَزَّارِ(٣)، وقرَأَ خلَفٌ كذلِكَ عَلَىٰ أبي عِيسَىٰ سُلَيْمِ بن عِيسَىٰ الْحَنَفِيِّ مولاهُم الْكُوفِيِّ(٤)، وقَرَأَ سُلَيْمٌ كذلك عَلَىٰ الْإِمَامِ أبي عُمَارَةَ **حَمْزَةَ بْنِ حَبِيبٍ الزَّيَّاتِ**(٥) إِمامِ الكُوفَةِ فِي القِرَاءَة، وقرأ حَمْزَةُ

(١) هو الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان، أبو العباس المطوَّعي العباداني البصري العمري. توفي (٣٧١هـ)، وقد جاوز المئة. جعله المصنف في الطبقة الأولىٰ ممن قرأ بالثلاث في منجد المقرئين، (ص: ٣٠)، وترجمه في غاية النهاية، (١/٢١٣)، وقال: «إمام عارف ثقة في القراءة»، وقال: «اعتنىٰ بالفن ورحل فيه إلىٰ الأقطار، فقرأ علىٰ إدريس بن عبد الكريم»، وهو شيخه الآتي، وانظر: معرفة القراء الكبار، (ص: ١٧٩).

(٢) هو إدريس بن عبد الكريم الحداد المقرئ، أبو الحسن البغدادي، توفي (٢٩٢هـ)، جعله المصنف في الطبقة الأولىٰ ممن قرأ بالثلاث في منجد المقرئين، (ص: ٢٩)، وترجمه في غاية النهاية، (١/١٥٤)، وقال: «إمام ضابط متقن ثقة، قرأ علىٰ خلف بن هشام روايتَه واختياره»، وانظر: معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار، (ص: ١٤٥).

(٣) يشبه أن يكون «البزاز» في الأصل، بالزاي المعجمة، والمثبت هو الصواب المشهور، وقد أثبتاها علىٰ الصواب.
هو خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل ابن طالب بن غراب، أبو محمد البغدادي المقرئ البزار، توفي (٢٢٩هـ)، وترجمه المصنف في غاية النهاية، (١/٢٧٢)، وقال الذهبي: «أحد الأعلام. وله اختيار أقرأ به، وخالف فيه حمزة، قرأ علىٰ سليم عن حمزة»، انظر: معرفة القراء الكبار، (ص: ١٢٣).

(٤) سليم بن عيسىٰ بن سليم بن عامر بن غالب بن سعيد بن سليم بن داود أبو عيسىٰ ويقال: أبو محمد الحنفي مولاهم الكوفي المقرئ، توفي (١٨٨هـ)، وقيل غير ذلك. ترجمه المصنف في غاية النهاية، (١/٣١٨)، وقال: «ضابط محرر حاذق»، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار، (ص: ٨٣): «صاحب حمزة الزيات، وأخص تلامذته به، وأحذقهم بالقراءة، وأقومهم بالحرف. وهو الذي خلف حمزة في الإقراء بالكوفة، قرأ عليه خلف بن هشام البزار».

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل، أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم وقيل من=

كَذَلِكَ عَلَىٰ الْإِمَامِ **أبي عَبْدِ اللهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ**[١] ، وقَرَأَ الصَّادِقُ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِيهِ الْإِمَامِ أبي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ ، وَقَرَأَ البَاقِرُ كذلِكَ عَلَىٰ أبيه الْإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيٍّ ، وقرَأَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِيهِ الْإِمَامِ السَّيِّدِ[٢] سَيِّدِ شَبَابِ أَهْلِ الجنَّةِ أبي عَبْدِ الله الحُسَيْنِ ، وقرأ الْحُسَيْنُ كذلِكَ عَلَىٰ أَبِيهِ الْإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ **عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ** كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ، وقَرَأَ عَلِيٌّ كذلِكَ عَلَىٰ رَسُولِ الله ﷺ ، عنْ جِبْرِيلَ ، عَنْ رَبِّ العالَمِينَ .

وأَمَّا الصُّحْبَةُ واللُّقِيُّ:

طريق المصنف في الصحبة بينه وبين علي بن أبي طالب أحد عشر رجلًا

(٨٢) فَإِنِّي صَحِبْتُ الشَّيْخَ الصَّالِحَ العَالِمَ الوَرِعَ النَّاسِكَ صَلَاحَ الدِّينِ[٣] أَبَا عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدَ بْنَ الشَّيْخِ[٤] الصَّالِحِ العَالِمِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ [٤٠/ب] العَالِمِ عِزِّ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَبَرَكَةِ وَقْتِهِ وَشَيْخِ عَصْرِهِ الزَّاهِدِ الكَبِيرِ الوَرِعِ الدَّاعِي إلىٰ اللهِ تَعَالَىٰ **أَبِي عُمَرَ**

= صميمهم ، توفي (١٥٦هـ) ، أحد القرَّاء السبعة ، ترجمه المصنِّف في غاية النهاية ، (٢٦١/١) ، وقال الذهبي في معرفة القراء الكبار ، (ص: ٦٦): «وُلِد سنة ثمانين ، وأدرك الصحابة بالسِّنِّ ، فلعله رأىٰ بعضَهم ، وقرأ القرآن عرضًا علىٰ الأعمش ، وحمران بن أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ ، ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم . وقرأ أيضًا علىٰ طلحة بن مصرف ، وجعفر الصادق» ، والأخير شيخُه الآتي الذي ساق لأجله المصنِّفُ الإسناد .

(١) حول قراءة جعفر الصادق ، انظر: غاية النهاية ، (١٩٦/١) ، وقال: «قرأ علىٰ آبائه رضوان الله عليهم محمد الباقر فزين العابدين فالحسين فعلي رضي الله عنهم أجمعين» ، وعزاه بالحروف إلىٰ كتابَي: المستنير لأحمد بن علي ، ابن سوار ، أبي طاهر البغدادي الحنفي ، والكامل لأبي القاسم الهذلي ، من مصادر القراءات المعروفة ، التي يُقرأ بمضمَّنِها .

(٢) زاد الأميني: «الشهيد» .

(٣) هو صلاح الدين ابن قدامة ، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢) ، وسائر رجال الإسناد تقدَّموا في الحديث رقم [٣] .

(٤) من هنا إلىٰ «شيخ الإسلام» ساقط من الأميني .

مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ بْنِ نَصْرٍ الْمَقْدِسِيَّ الْحَنْبَلِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ولا زَمْتُهُ[١] نَحْوَ عَشْرِ سِنِينَ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ[٢] أَلْفِ حَدِيثٍ، وَكَانَ مُسْنِدَ عَصْرِهِ وَشَيْخَ وَقْتِهِ، أَقْرَبَ أَهْلِ زَمَانِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِسْنَادًا، كَثِيرَ الْخُشُوعِ سَرِيعَ الدَّمْعَةِ، لَا يَكَادُ يُمْسِكَ عَبْرَةً[٣] إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَوْ ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ عَنْ نَحْوِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْعَالِمَ الصَالِحَ الخَيِّرَ فَخْرَ الدِّينِ أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْدِسِيَّ الْحَنْبَلِيَّ، المَشْهُورَ بابْنِ الْبُخَارِيِّ، وَكَانَ شَيْخَ زَمَانِهِ وَمُسْنِدَ وَقْتِهِ، انْتَهَى إِلَيْهِ عُلُوُّ الْإِسْنَادِ فِي عَصْرِهِ، مَعَ الزُّهْدِ والوَرَعِ والانْقِطَاعِ عنِ النَّاسِ والتَّقَلُّلِ[٤] مِنَ الدُّنْيَا، وتُوُفِّيَ سنَةَ تِسْعينَ وسِتِّمِئَةٍ عَنْ خَمْسٍ وتِسْعينَ سنَةً، ونَزَلَ الْحَدِيثُ فِي الدُّنْيَا بِمَوْتِهِ دَرَجَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الصَالِحَ الخَيِّرَ أَبَا عَلِيٍّ حَنْبَلَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الفَرَجِ الرُّصَافِيَّ المُكَبِّرَ[٥] البَغْدَادِيَّ، وَكَانَ ثِقَةً خَيِّرًا، تُوُفِّيَ سنَةَ أَرْبَعٍ وسِتِّمِئَةٍ عَنْ نَحْوِ تِسْعِينَ سنَةً، وهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ المُسْنِدَ الصَالِحَ أَبَا القَاسِمِ هِبَةَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الحُصَيْنِ الشَّيْبَانِيَّ، وكَانَ عَدْلًا خَيِّرًا صَالِحًا مَشْهُورًا، وَتُوُفِّيَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وخَمْسِمِئَةٍ [/٤١أ] عَنْ أَرْبَعٍ وتِسْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ

(١) كذا في الأصل، في الطنطاوي، (ص: ٨١): «لازمنا».

(٢) عند الأميني: «خمسة عشر».

(٣) عند الأميني: «عبرته».

(٤) كذا في الأصل، ولدى الطنطاوي، (ص: ٨١): «التقليل».

(٥) يطلق المكبِّر بإزاء المؤذِّن وهذا الغالب، وأحيانًا على من يكبِّر في العيد، قال ابن نقطة في إكمال الإكمال، (٣١٥/٢): «المكبِّر بِجَامِع الْمهْدي بالرصافة»، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام، ت بشار (٩٢/١٣): «وكان يُكَبِّر بجامع المهديّ، ويُنادي عَلَى الأملاك»، أي أنه كان دلّالًا، وكان فقيرًا جدًّا.

العَالِمَ الصَالِحَ أَبَا عَلِيٍّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيَّ المَعْرُوفَ بابْنِ المُذْهِبِ، وكَانَ عَالِمًا(١) زَاهِدًا وَاعِظًا مُذَكِّرًا(٢) صَالِحًا مَشْهُورًا، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وأَرْبَعِينَ وأَرْبَعِمِئَةٍ عَنْ تِسْعٍ وثَمَانِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الصَالِحَ العَالِمَ الثِّقَةَ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكِ بْنِ شَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقَطِيعِيَّ، وَكانَ عَالِمًا صَالِحًا مُحَدِّثًا مُقْرِئًا ثِقَةً، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَسِتِّينَ وَثَلَاثِمِئَةٍ عَنْ سِتٍّ وَتِسْعِينَ سَنَةً(٣)، وَهُوَ صَحِبَ الشَّيْخَ الْإِمَامَ العَالِمَ الزَّاهِدَ الصَّالِحَ الْحَافِظَ **أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدَ اللهِ بْنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيَّ**، وكَانَ عَالِمًا كَبِيرًا حَافِظًا(٤) لِلْحَدِيثِ عَارِفًا بِهِ مَعَ الزُّهْدِ والوَرَعِ والانْقِطَاعِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِئَتَيْنِ عَنْ سَبْعٍ وثَمَانِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ أَبَاهُ إِمَامَ زَمَانِهِ والمُمْتَحَنَ فِي اللهِ فَمَا رَدَّهُ عَنْ إِيمَانِهِ، أَزْهَدَ الأَئِمَّةِ وصَاحِبَ المِنَّةِ عَلَى الأُمَّةِ، **أَبَا عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ هِلَالِ بْنِ أَسَدٍ الشَّيْبَانِيَّ**، الذي قَالَ فِيهِ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ: «خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ وَمَا خَلَّفْتُ بِهَا أَفْقَهَ ولَا أَزْهَدَ ولَا أَوْرَعَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»(٥)، وَقَالَ هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ(٦): «مَنَّ اللهُ عَلَى النَّاسِ بِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ،

---

(١) عند الأميني: «عابدًا».

(٢) كذا في الأصل، وفي الطنطاوي، (ص: ٨١): «ذاكرًا»، وعند الأميني: «مذاكرًا».

(٣) «ست وتسعين سنة» ساقطة عند الأميني.

(٤) زاد الأميني: «نقادًا».

(٥) رواه البيهقي في مناقب الشافعي، (١/٥٢٩)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، (٥/١٨٤)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق، (٥/٢٧٢)، ومن طريق غيره (٥/٢٧٣)، ومن طريق الخطيب أيضًا ابن الجوزي في مناقب أحمد، (ص ١٤٣)، عن حرملة بن يحيى عن الشافعي.

(٦) هلال بن العلاء بن هلال الباهلي، الحافظ الإمام الصدوق، شيخ الرَّقَّة وعالمها، توفي (٢٨٠هـ)، روى عن أحمد وروى عنه النسائي، انظر: سير أعلام النبلاء، (١٢/٣٠٩)، وطبقات الحنابلة، (١/٣٩٥).

ثَبَتَ فِي المِحْنَةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ؛ لَكَفَرَ النَّاسُ»[(١)]، تُوُفِّيَ سنَةَ إِحْدَىٰ وأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ عَنْ سَبْعٍ وسَبْعِينَ سنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ أَحَدَ أَعْلَامِ الأُمَّةِ وأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ أَبَا مُحَمَّدٍ سُفِيانَ بْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ مَيْمُونٍ الهِلَالِيَّ الْكُوفِيَّ، نَزِيلَ مَكَّةَ، والمُجْمَعَ عَلَىٰ [٤١/ب] عِلْمِهِ وَفِقْهِهِ وزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ، وهُوَ القَائِلُ وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ: «حَجَجْتُ سَبْعِينَ حَجَّةً، وَفِي كُلِّ عَامٍ أَقِفُ بِهَذَا المكَانِ وَأَسْأَلُ اللهَ أَنْ لَا يَجْعَلَهُ آخِرَ العَهْدِ مِنْهُ، وقَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ فِيمَا أَسْأَلُهُ»، فَمَاتَ مِنَ السَّنَةِ القَابِلَةِ[(٢)]، مُسْتَهَلَّ رَجَبٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وتِسْعِينَ ومِئَةٍ عَنْ إِحْدَىٰ وتِسْعِينَ سَنَةً، وهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ الجَلِيلَ التَّابِعِيَّ الكَبِيرَ أَبَا مُحَمَّدٍ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ الجُمَحِيَّ[(٣)]، مَوْلَاهُمُ المَكِيَّ، الذِي قَالَ فِيه مِثْلُ شُعْبَةَ[(٤)]: .....

(١) ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب، (٢٩/٩)، قال: «قال هلال بن العلاء: لقد منَّ الله علىٰ الناس بأربعٍ: بالشافعي فقَّه الناس في حديث رسول الله ﷺ»، ولم يذكر تَتِمَّتَهم، وهو بذِكْر أحمد في تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي (١٩٤/١). ثم وقفتُ عليه تامًّا، فقد رواه مسندًا الجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، (٤٤٩/١)، رقم (٢٦٩)، ولفظه: «منَّ الله علىٰ الناس بأربعة في زمانهم: الإمام أحمد بن حنبل، والشافعي، وأبو عبيد، ويحيىٰ بن معين، وأما أحمد بن حنبل: فجعله الله للناس إمامًا في القرآن، ولولاه لكفر الناس، وأما الشافعي: فتفقَّه بحديث رسول الله ﷺ، وأما أبو عبيد: ففسَّر لهم غريب الحديث، ولولا ذلك، لاقتحم الناس في الخطأ، وأما يحيىٰ بن معين، فنفىٰ الكذبَ عن رسول الله ﷺ، وبين الصادق والكاذب».

(٢) ذكره ابن منده في المستخرج من كتب الناس، (٥٦٨/٣).

(٣) هو عمرو بن دينار الجمحي مولاهم، الحافظ شيخ الحرم في زمنه، وُلِد في إمرة معاوية سنة خمس أو ست وأربعين، سمع جماعة من الصحابة، منهم ابن عباس وجابر وابن عمر وأنس وغيرهم، توفي (٢١٢هـ)، روىٰ له الستة، وحديثه مشهور في دواوين الإسلام. انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٠٠/٥).

(٤) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة ومحدثها، رأىٰ الحسن البصري، وروىٰ عن ابن سيرين، والمقبري، وكان من أوعية العلم، توفي (١٦٠هـ)، حديثه في الكتب الستة. انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٠٢/٧).

«لَمْ أَرَ مِثْلَهُ»(١)، تُوُفِّيَ أَوَّلَ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وعِشْرِينَ وَمِئَةٍ عَنْ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ الحَبْرَ البَحْرَ تَرْجُمَانَ القُرْآنِ أَبَا الْعَبَّاسِ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ الهَاشِمِيَّ، الذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الحِكْمَةَ، وَفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»(٢)، وهُوَ صَحِبَ ابْنَ عَمِّهِ سَيِّدَ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ **أَبَا الْقَاسِمِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ** حَتَّىٰ تُوُفِّيَ وَهُوَ ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ صَحِبَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ حَتَّىٰ تُوُفِّيَ، ثُمَّ صَحِبَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ حَتَّىٰ تُوُفِّيَ، ثُمَّ صَحِبَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ حتَّىٰ تُوُفِّيَ، ثُمَّ اخْتُصَّ بِصُحْبَةِ ابْنِ عَمِّهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَحِبِيبِ حَبِيبِ(٣) رَبِّ العَالَمِينَ **أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ** حَتَّىٰ تُوُفِّيَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَبَقِيَ بِمَكَّةَ، وَنَزَلَ بالطَّائِفِ حتَّىٰ تُوُفِّيَ بِهَا سنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ عَنْ نَحْوِ ثَلَاثٍ وثَمَانِينَ سَنَةً، وصَلَّىٰ عَلَيْهِ ابْنُ ابْنِ(٣) عَمِّهِ أَبُو الْقَاسِمِ **مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ**(٤).

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، (١/١٣٩، ١٤٧)، (٦/٢٣١)، وقريب منه الفسوي في المعرفة والتاريخ، (٢/٢٠).

(٢) روىٰ البخاري، (٣٧٥٦)، والترمذي، (٣٨٢٤)، من طريق: خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: ضَمَّنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ صَدْرِهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ». وروىٰ البخاري، (١٤٣)، من طريق: ورقاء، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن عباس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ، فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: مَنْ وَضَعَ هَذَا؟ فَأُخْبِرَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». وروىٰ ابن ماجه، (١٦٦)، من طريق: خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْكِتَابِ». وروىٰ الترمذي، (٣٨٢٣)، من طريق: عطاء، عن ابن عباس، قَالَ: «دَعَا لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُؤْتِيَنِي اللهُ الْحِكْمَةَ مَرَّتَيْنِ». ورواه أحمد في المسند، (٢٣٩٣)، من طريق: سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ عَلَىٰ كَتِفِي أَوْ عَلَىٰ مَنْكِبِي ـ شَكَّ سَعِيدٌ ـ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ».

(٣) ساقطة من الأميني.

(٤) محمد بن علي بن أبي طالب، الملقَّب بابن الحنفية، نسبةً إلىٰ أُمِّه من سبي اليمامة زمن أبي=

فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ فِي الصُّحْبَةِ لَمْ يَكُنْ أَعلَىٰ مِنْهَا ولَا أَصَحُّ، وَقَعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ [٤٢/أ] أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا.

طريق آخر ألطف للصحبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

وَيَقَعُ لَنَا مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي الصُّحْبَةِ مَا هُوَ أَلْطَفُ مِنْ هَذَا وأحَسَنُ عِنْدَ العَارِفِينَ[(١)] بِقَدْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ:

أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ صَحِبَ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيَّ، وهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ أَبَا عَبْدِ اللهِ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إِمَامَ دَارِ الهِجْرَةِ، وصَحِبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا الْإِمَامَ الكَبِيرَ فَقِيهَ زَمَانِهِ مُحَمَّدَ بْنَ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيَّ، وَهُوَ صَحِبَ الْإِمَامَ الأَعْظَمَ أَبَا حَنِيفَةَ نُعْمَانَ بْنَ ثَابِتٍ الْكُوفِيَّ، وثَبَتَ عِنْدَنَا أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وأَبِي حَنِيفَةَ ﵄؛ صَحِبَ الْإِمَامَ أَبَا عَبْدِ اللهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ[(٢)]،

= بكر الصديق، وهي خولة بنت جعفر الحنفية. الإمام الكبير، من كبار التابعين، ورأىٰ عمر، وروىٰ عنه، وعن: أبيه، وأبي هريرة، وعثمان، وعمار بن ياسر، ومعاوية، وغيرهم. حدث عنه: بنوه؛ عبد الله، والحسن، وإبراهيم، وعون، وسالم بن أبي الجعد، ومنذر الثوري، وأبو جعفر الباقر، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وعمرو بن دينار، وغيرهم، وحديثه في الكتب الستة، توفي بعد عام (٨٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (٤/١١٠).

(١) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٨٣): «العارضين»، تحريف.

دعوى تعلم أبي حنيفة من الصادق

(٢) روىٰ الإمام مالك في الموطأ عن جعفر الصادق نحو أربعة عشر حديثًا.
أما أبو حنيفة، فقد انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية دعوىٰ تعلّمه منه والأخذ عنه بشدّة، فقال في منهاج السنة (٧/٥٣٢): «إن أبا حنيفة من أقران جعفر الصادق، توفي الصادق سنة ثمان وأربعين، وتوفي أبو حنيفة سنة خمسين ومائة، وكان أبو حنيفة يُفتي في حياة أبي جعفر والد الصادق، وما يُعرف أنّ أبا حنيفة أخذ عن جعفر الصادق ولا عن أبيه مسألة واحدة، بل أخذ عمَّن كان أسن منهما كعطاء بن أبي رباح، وشيخه الأصلي حماد بن أبي سليمان، وجعفر بن محمد كان بالمدينة». وقد أثبت سماعَه منه الذهبيُّ، فقال في تاريخ الإسلام، (٩/٨٨): «حدث عنه أبو حنيفة»، إلا أن روايته عنه شحيحة بحسب ما نجد فيما بين أيدينا من الكتب، فليس له رواية عنه في عامة الكتب المعروفة، ـ ورواية أبي حنيفة في الكتب الستة نادرة، له رواية=

حتَّىٰ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «مَا رَأَيْتُ أَفْقَهَ مِنْهُ، وَقَدْ دَخَلَنِي مِنْهُ مِنَ الهَيْبَةِ مَا لَمْ يَدْخُلْنِي للمَنْصُور»[1]؛ وَصَحِبَ جَعْفَرٌ الصَّادِقُ وَالِدَهِ مُحَمَّدًا الْبَاقِرَ، وصَحِبَ الْبَاقِرُ

= واحدة في سنن النسائي الكبرىٰ ـ، أما في المسانيد التي جُمعت لأبي حنيفة، فوجدت له رواية واحدة عنه في المسند براوية أبي نعيم، (ص: ٢٧)، ووجدتُّ له رواية عنه في صفوة التصوف، لأبي زرعة المقدسي، مخطوط، لحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، مسلسلٌ بالمجاهيل، فالله أعلم بثبوته إليه. وجاء الخبر باجتماع أبي حنيفة بجعفر بن محمد في حضور ابن شبرمة، ومناقشتهما بشأن القياس، وهي مناظرة نقلها غير واحد من المؤرخين والمحدثين، انظر: ذم الكلام للهروي، (١٩٩/٢)، ومسند أبي حنيفة برواية أبي نعيم، (ص ٦٦)، والعظمة لأبي الشيخ، (١٦٢٦/٥)، وأخبار القضاة لوكيع القاضي، (٧٧/٣)، وحلية الأولياء، (١٩٦/٣)، والأخبار الموفقيات للزبير، (ص: ١٩)، والفقيه والمتفقه للخطيب، (١٦١/٢)، وذكرها ابن القيم في إعلام الموقعين، (٤٦٩/٢)، فسياق هذا الخبر، والخبر الذي سنذكره عن اجتماع أبي حنيفة بالصادق لدىٰ المنصور، يدلّ علىٰ أنهما قرينان يتناظران، فليس الاجتماع تتلمُذًا أو تعلُّمًا أو تحمُّلًا. ويدل علىٰ هذا قصة أخرىٰ عن اجتماعهما في الحرم، وإِذْن جعفر لأبي حنيفة بالإفتاء، رواها الصيمري في أخبار أبي حنيفة وأصحابه، (ص: ٨٧). ولا نجد في كتب الآثار الحنفية لمحمد أو أبي يوسف، ولا في كتب الفقه الحنفي وبخاصة كتب ظاهر الرواية، رواية لأبي حنيفة عن جعفر الصادق، وإن كانوا يذكرون روايات عدّة من أشياخ أبي حنيفة، وبخاصة إبراهيم، بل إن محمد بن الحسن يروي في الحجة عن جعفر بواسطةٍ، ولو كان أبو حنيفة يروي عنه لحرص أن يروي من طريقه.

وقد أورد بعضُ الكاتبين جملةً منسوبةً لأبي حنيفة: «لولا السَّنَتانِ لهلك النعمان»، يعني أن أبا حنيفة درس علىٰ جعفر الصادق سنتين، وقد ذكرها أبو الثناء الألوسي، في صبِّ العذاب علىٰ من سب الأصحاب، (ص ٣١٩)، وأصله لدىٰ عبد العزيز الدهلوي، كما في مختصر التحفة الاثني عشية للألوسي، (ص ٨)، ولكن ليس لهذه العبارة ذِكْرٌ في الكتب المسندة، ولا في الكتب القديمة عمومًا، وقد تبيَّن أنه لا مستند صحيحًا لها.

(١) جاء الجزء الأول من العبارة: «ما رأيت أحدًا أفقه من جعفر بن محمد»، في تاريخ الإسلام، (٨٩/٩)، وسير أعلام النبلاء، (٢٥٧/٦)، وذكرها بسياق آخر، ثم ذكر قصةً لمعاياة أبي حنيفة لجعفر لدىٰ الخليفة أبي جعفر المنصور بأربعين مسألة، وفيها: «فلما بصرت بهما؛ دخلني لجعفر من الهيبة ما لم يدخلني للمنصور»، تاريخ الإسلام، ت تدمري، (٨٩/٩ ـ ٩٠)، وذكر تمام القصة، وقد رواها ابن عدي في الكامل، (٣٥٨/٢).

وَالِدَهِ زَيْنَ الْعَابِدِينَ، وصَحِبَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ وَالِدَهِ الْحُسَيْنَ، وصَحِبَ الْحُسَيْنُ وَالِدَهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا.

فانْظُرْ إِلَىٰ مَا اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الشَّرِيفِ مِنَ الأَئِمَّةِ المُقْتَدَىٰ بِهِمْ فِي العِلْمِ[١] رَحِمَهُمُ اللهُ ورَضِيَ اللهُ عَنْهُم وَعَنَّا بِهِمْ.

طريق آخر للصحبة، بين المصنف وبين أمير المؤمنين علي ﷺ فيه عشرة رجال

وَوَقَعَ إِليَّ أَيْضًا مِن غَيْرِ هذا الطَّرِيقِ لِلِّقَاءِ[٢] والرُّؤْيَةِ وسَمَاعِ الْحَدِيثِ أَنَّ بَيْنِي وبَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِالسَّنَدِ الصَحِيحِ عَشَرَةَ رِجَالٍ ثِقَاتٍ، وهو أَنِّي:

(٨٣) لَقِيتُ الْقَاضِيَ الرَّئِيسَ عِزَّ الدِّينِ[٣] مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَىٰ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيَّ[٤]، ورَأَيْتُه وسَمِعْتُ مِنْه الْحَدِيثَ، وهُوَ لَقِيَ الْإِمَامَ أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ الْبُخَارِيِّ، ورَآهُ وسَمِعَ منه الْحَدِيثَ، وَهُوَ لَقِيَ أَبَا حَفْصٍ عُمَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ [/٤٢ب] بْنِ طَبَرْزَذَ كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ الْقَاضِيَ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ البَاقِي الْأَنْصَارِيَّ[٥] كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُمَرَ البَرْمَكِيَّ[٦]، وَهُوَ لَقِيَ عَبْدَ اللهِ

---

(١) عند الأميني: «العالم».

(٢) عند الأميني: «باللقي».

(٣) لدىٰ الطنطاوي، (ص: ٨٤): «الرئيسي عز الدين بن محمد»، تحريف.

(٤) انظر ترجمته في المشيخة، (٢١)، والفخر البخاري، وابن طبرزذ، تقدَّما مرارًا.

(٥) هو محمد بْن عَبْد الباقي بْن مُحَمَّد بْن عَبْد الله الأنصاري، القاضي أبو بكر بن أبي طاهر، البغداديّ، الحنبليّ، البزّاز، ويُعرف أبوه بصهر هبة، ويعرف هو بقاضي المارستان. قال الذهبي: مُسْنِد العراق، بل مُسْنِد الآفاق، سمَّعه أبوه حضورًا في الرابعة من أبي إسحاق البرمكيّ جزء الأنصاريّ، ـ وهو الآتي ـ، توفي: (٥٣٥ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٦٣٩/١١).

(٦) هو إبراهيم بن عمر بن أَحْمَد بن إبراهيم، أبو إسحاق البرمكيّ البغداديّ، الفقيه الحنبليّ. قال الذهبي: كان أسلافه يسكنون محلَّةً تُعرَف بالبرامكة، وقيل: بل كانوا يسكنون قريةً تُسمّىٰ البرمكيّة، وإلّا فليس هو من ذريّة البرامكة. سمع أبا بكر القَطِيعيّ، وأبا محمد بن ماسي ـ وهو الآتي ـ توفي: (٤٤٥ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦٦٧/٩).

بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَاسِي[(١)]، وهُوَ لَقِيَ أَبَا مُسْلِمٍ الكَجِّيَّ[(٢)] كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيَّ[(٣)] كَذَلِكَ، وَهُوَ لَقِيَ أَبَا عَوْنٍ[(٤)] كَذَلِكَ، وهُوَ لَقِيَ الشَّعْبِيَّ[(٥)] كَذَلِكَ، وهُوَ لَقِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ **عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ** رضي الله عنه وصَحِبَهُ وسَمِعَ مِنْهُ[(٦)]، وكَانَ مِنْ أَكْبَرِ شِيعَتِه، وهذَا مَعَ صِحَّتِه لا يوجَدُ اليومَ أَعْلَىٰ مِنْهُ ولَا أَقْرَبَ إِلىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْه.

---

(١) هو عبد الله بن إبراهيم بن أيّوب بن مَاسِي، أبو محمد البغدادي البزّاز. سَمِعَ جماعةً منهم أبو مسلم الكَجّي ـ وهو الآتي ـ. قال الخطيب: كان ثقة ثَبتًا، سألت البَرْقَاني: أيّما أحبّ إليك، ابن مالك القَطِيعي أو ابن مَاسِي؟ فقال: ليس هذا مما يُسأل عنه، ابن ماسي ثقة ثبت لم يتكلم فيه، توفي: (٣٦٩ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣٠٥/٨).
وماسي: قال في الأنساب، (٣٩/١٢): «بفتح الميم وكسر السين المهملة، هذه اللفظة لها شكل النسبة»، وذكر المترجَم من المعروفين بها.

(٢) هو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن المهاجر البَصْريُّ، أبو مسلم الكَجّيّ، قال الذهبي: صاحب السُّنَن ومُسْنِد زمانه، وكان رئيسًا نبيلًا من سَرَوات بلده، وأُولي العِلم والأمانة، قدِم بغداد وروىٰ الكثير بِهَا. وثَّقَه الدَّارَقُطْنيّ، وغيره. وَسَمِعَ: أبا عَاصِمٍ النَّبيل، وَمُحَمَّدُ بْن عَبْد الله الْأَنْصَارِيّ ـ وهو الآتي ـ. توفي (٢٩٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩١١/٦).

(٣) هو محمد بن عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُثَنَّىٰ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. الإمام أبو عبد الله الأنصاري النجاري الأنسيّ البَصْريُّ، قاضي البصرة زمن الرشيد، ثم قاضي بغداد. سَمِعَ: حُمَيْدًا الطّويل، وسليمان التَّيْميّ، وابن عَوْن ـ وهو الآتي ـ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُه، وحديثه في الكتب الستة. توفي: (٢١٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٤١/٥).

(٤) هو عَبْد الله بْن عون بْن أَرْطَبان أَبُو عَوْن المُزَنيُّ مولاهم البَصْريُّ الحافظ. أحد الأئمة الأعلام. روىٰ عَنْ: سعيد بْن جبير، وأبي وائل، وإبراهيم، والشعبي. قَالَ عَبْد الرحمن بْن مهدي: مَا كَانَ بالعراق أعلم بالسُّنَّة من ابْن عون. وقال ابْن معين: ابْن عون ثقة فِي كل شيء. توفي: (١٥٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠٢/٤).

(٥) هو عَامِرُ بن شراحيل الشَّعْبِيُّ، أَبُو عَمْرٍو. من أئمة الإسلام، عَلامَةُ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي زِمَانِه، وُلِدَ فِي وَسَطِ خِلافَةِ عُمَرَ، وَرَوَىٰ عَنْ: عَلِيٍّ يَسِيرًا، توفي بعد (١٠٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٠/٣).

(٦) عند الأميني: «سمعه».

[الإِسْنَادُ بِلُبْسِ الخِرْقَةِ مُتَّصِلًا بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ]

وأمَّا **لُبْسُ الخِرْقَةِ** واتِّصالُها بأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ؛ فإِنِّي لَبِسْتُها مِنْ(١) جماعَةٍ ، ووَصَلَتْ إليَّ مِنْهُ مِنْ طُرُقٍ ، رَجَاءَ أَنْ أَكُونَ فِي زُمْرَةِ مُحِبِّيهِ وجُمْلَةِ مَوَالِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ(٢):

فمِنْ ذَلِكَ أَنِّي:

إسناده بلبس الخرقة المشتركة

(٨٤) لَبِسْتُ الخِرْقَةَ المتَبَرِّكَةَ مِنْ يَدِ شَيْخِي وأُسْتَاذِي الشَّيْخِ الصَّالِحِ المسْنِدِ الْمُعَمَّرِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الحَسَنِ بن مَزِيدِ بْنِ أَمِيلَةَ الْمَرَاغِيِّ ثم الْحَلَبِيّ ثم المِزِّيِّ(٣) فِي يوْمِ الثُّلَاثَاءِ ثَانِي عشَرَ شَوَّالٍ سنَةَ اثنتَيْنِ وسَبْعِينَ وسَبْعِمِئةٍ ،

---

(١) زاد الأميني: «يد».

تعليق على لبس الخرقة

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما لباس الخرقة التي يُلبِسُها بعضُ المشايخ المريدين: فهذه ليس لها أصل يدل عليها الدلالةَ المعتبرة من جهة الكتاب والسنة ، ولا كان المشايخ المتقدمون وأكثر المتأخرين يُلبسونها المريدين ، ولكن طائفة من المتأخرين رأوا ذلك واستحبوه ـ ثم ذكر بعض أدلتهم ونقدها ـ وليس في هذين الحديثين دليلٌ على الوجه الذي يفعلونه ؛ فإن إعطاء الرجل لغيره ما يلبسه كإعطائه إياه ما ينفعه ، وأخذ ثوب من النبي ﷺ على وجه البركة كأخذ شعره على وجه البركة ، وليس هذا كلباس ثوب أو قلنسوة على وجه المتابعة والاقتداء ؛ ولكن يشبه من بعض الوجوه خِلَعَ الملوك التي يخلعونها على من يُوَلُّونه ، كأنها شعار وعلامة على الولاية والكرامة ؛ ولهذا يسمونها تشريفًا . وهذا ونحوه غايته أن يُجعل من جنس المباحات ؛ فإن اقترن به نيةٌ صالحة كان حسنًا من هذه الجهة ، وأما جَعْلُ ذلك سُنَّةً وطريقًا إلى الله ﷻ ؛ فليس الأمر كذلك» ، مجموع الفتاوى ، (١١/ ٥١٠ ـ ٥١١) ، باختصار .

وقال الغزي العامري في الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث ، (ص: ٩٢): «(١٤٣) خِرْقَةُ التَّصَوُّفِ وَأَنَّ الْحَسَنَ لَبِسَهَا مِنْ عَلِيٍّ: قَالَ ابْنُ دِحْيَةَ وَابْنُ الصَّلاحِ: بَاطِلٌ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِهَا مَا يَثْبُتُ ، وَلَمْ تُثْبِتْ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ لِلْحَسَنِ مِنْ عَلِيٍّ سَمَاعًا فَضْلا عَنْ أَنْ يُلْبِسَهُ الْخِرْقَةَ ، وَأَنْكَرَهَا جَمَاعَةٌ آخَرُونَ حَتَّى مَنْ لَبِسَهَا وَأَلْبَسَهَا ، كَالدِّمْيَاطِيِّ وَالذَّهَبِيِّ وَالْهَكَّارِيِّ وَأَبِي حَيَّان والعلائي ومغلطاي والعراقي والأبناسي وَالْبُرْهَانِ الْحَلَبِيِّ وَابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ وَالسَّخَاوِيِّ» .

(٣) انظر ترجمته في المشيخة ، رقم (١١) .

وأَخْبَرَنِي أَنَّه لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِه الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الزَّاهِدِ العَارِفِ العَابِدِ النَّاسِكِ خَطِيبِ الخُطَبَاءِ عِزِّ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ(١) الصَّالِحِ الزَّاهِدِ مُحْيِي الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ بْنِ الفَرَجِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شَابُورَ(٢) الوَاسِطِيِّ الفَارُوثِيِّ(٣) شَيْخِ القِرَاءاتِ والتَّفْسيرِ والتَّصوُّفِ فِي سَنَةِ تِسْعين وسِتِّمِئةٍ(٤).

وللشَّيْخِ عِزِّ الدِّينِ المَذْكُورِ فِي خِرْقة التصوُّفِ ثَلَاثُ طُرُقٍ: أَحْمَدِيّةٌ وقَادِرِيّةٌ وسُهْرَوَرْدِيَّةٌ: [٤٣/أ]

إسناد الخرقة الأحمدية

فأَمَّا **الأَحْمَدية**(٥): فإنه لَبِسَهَا مِنْ يَدِ وَالِدِهِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ(٦) المذْكُورِ، وهُوَ لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِه(٧) ومُرَبِّيهِ الشَّيْخِ الصَّالِحِ الْإِمَامِ العالِمِ سَيِّدِ مَشَايِخِ

---

(١) زاد الأميني: «العالم».

(٢) كذا في الأصل، وأثبتاها في المطبوعتين، وهو في جميع المصادر بالسين المهملة، وكذا بالمهملة في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٢).

(٣) هو أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم بْن عُمَر بْن الفَرَج بْن أَحْمَد بْن سابور بْن عليّ بْن غُنَيْمة، الإِمَام، المقرئ، الواعظ، المفسّر، الخطيب، شيخ المشايخ عزَّ الدِّين، أبو العباس، الفاروثي، الواسطيّ، الشّافعيّ، الصُّوفيّ. سمع من الشيخ شهاب الدِّين عُمَر السُّهْرَوَرْديّ، ولبس منه خرقة التّصوُّف، توفي: (٦٩٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٧٨٢/١٥). قال السيوطي: «الفاروثي: بمثلثة، قرية على دجلة»، لب اللباب في تحرير الأنساب، (ص: ١٩٢).

(٤) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٢).

(٥) نسبة إلى الشيخ أحمد الرفاعي.

(٦) قال ابن الفوطي: «كان من الزّهّاد العبّاد والأئمّة الأفراد، حافظًا واعظًا فقيهًا نبيهًا عالمًا عاملًا، حدّثنا عنه جماعةٌ من شيوخنا، منهم ولده الإمام الثقة الأمين عزّ الدين أبو العباس أحمد، وكان يتكلّم إذا وعظ على طريقة السلف بغير تكلّف»، مجمع الآداب في معجم الألقاب، (٤٢/٥)، ووصفه المصنِّف بالإمام العالم، وترجمه يسيرًا، انظر: غاية النهاية، (٢٢/١). ولم أقف له على ترجمة مستوعبة، وإنما يُذكر في سياق ترجمة ابنه كثيرًا، وقد تقدَّمتْ.

(٧) زاد الأميني: «ومربيه».

زَمَانِهِ سَيِّدي أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَىٰ بْنِ حَازِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ رِفَاعَةَ المغْرِبِيِّ[١] المعْرُوفِ **بابْنِ الرِّفَاعِيِّ** رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ[٢].

إسناد الخرقة القادرية

وأَمَّا **القَادِرِيَّةُ**[٣]: فإِنَّهُ لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِه الْإِمَامِ شَيْخِ العَارِفِينَ وإِمَامِ السَّالِكِينَ شِهَابِ الدِّينِ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ[٤] ـ المعْرُوفِ بِعَمُّوَيْهِ[٥] ـ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ البَكْرِيِّ .....

(١) لدىٰ الأميني: «الفاروقي».
هو أحمد بن علي بن أحمد بن يحيىٰ بن حازم بن علي بن رفاعة، أبو العباس، الرفاعي: الصوفي مؤسس الطريقة الرفاعية، مغربي الأصل، وُلد بالعراق، وتصوَّف فانضم إليه خلق من الفقراء وأحسنوا فيه الاعتقاد وتبعوه، قال الصفدي: ويقال لهم: الأحمدية، والبطائحية، ولهم أحوال عجيبة، توفي: (٥٧٨هـ). انظر: الوافي بالوفيات، (١٤٣/٧).

(٢) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٢). وقد استدرك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في انتقاداته علىٰ المصنِّف رجلًا ساقطًا في هذا الإسناد، فقال في النكث الأثرية علىٰ الأحاديث الجزرية، (ص: ٤٩٤ ـ ٤٩٥): «وقد أسقط رجلًا بين المذكورَيْن؛ فإن الشيخ عز الدين الفاروثي لبس الخرقة من أبيه، وأبوه لبسها من ابنه ـ [الصواب: أبيه] ـ أبي حفص عمر بن الفرج، وعمر المذكور لبسها من الشيخ أبي العباس ابن الرفاعي رحمة الله عليه. وعلىٰ الصواب رويناها في «مشيخة صفي الدين عبد الكريم ابن المخلص» التي خرَّجها له في جزأين المحدِّثُ المفيدُ أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ بن سعد المقدسي، قال فيها: وللشيخ عز الدين الفاروثي طريقٌ أخرىٰ، وهو: أنه لبسها من والده، عن جده، عن سلطان العارفين محيي الدين أبي العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد الرفاعي، وذكر بقيته».

(٣) نسبة إلىٰ عبد القادر الجيلاني أو الكيلاني. وستأتي ترجمته.

(٤) هو عُمَر بْن مُحَمَّد بْن عَبْد الله بْن مُحَمَّدِ بْنِ عمويه، الشَّيْخ شهابُ الدّين أَبُو حفص وأَبُو عبد الله القرشي التيمي البكريُّ الصُّوفيّ السُّهْرَوَرْدِي الزاهدُ العارفُ شيخُ العراق، ﷺ. قَدِم بغداد وهو أَمْرَد فصحِبَ عمَّه الشَّيْخ أَبَا النجيب عَبْد القاهر، وأخذَ عَنْهُ التصوف والوعظ. وصَحِبَ أيضًا الشَّيْخ عبدَ القادر. ـ قلت: وعنهما يأتي طريق الخرقتين الآتيتين في كلام المصنِّف ـ. وله كتاب: عوارف المعارف، مشهور. توفي: (٦٣٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧٨/١٤).

(٥) عبد الله بن سعد بن الحسين، معروفٌ بعمُّوَيه. قيده ابن خَلِّكَان بفتح العين المهملة وتشديد الميم المضمومة وسكون الواو وفتح الياء المثناة التحتية، انظر: وفيات الأعيان،=

السُّهْرَوَرْدِيِّ[١]، وهو لَبِسَهَا مِنَ الشَّيْخِ الْإِمَامِ العالِمِ السَّيِّدِ الكَبِيرِ صاحِبِ المواهِبِ والكَرَاماتِ والعَجَائِبِ الظَّاهِرَاتِ أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ القَادِرِ بْنِ أَبي صَالِحٍ مُوسَىٰ بن جَنْكِي دُوسْتْ[٢] بْنِ أَبِي عَبْدِ الله بن يَحْيَىٰ **الكِيلَانِيِّ**[٣].

إسناد الخرقة السهروردية

وأَمَّا **السُّهْرَوَرْدِيّة**[٤]: فإِنَّ الشَّيْخَ شِهَابَ الدِّينِ السُّهْرَوَرْدِيَّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْه

= (٣/٢٠٤). وسيأتي ذكره.

(١) قال السمعاني: هذه النسبة إلىٰ سُهْرَوَرد، وهي بلدة عند زنجان، خرج منها جماعة، منهم أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عَمُّوَيْه، الأنساب للسمعاني (٧/٣٠٧). قلت: وسيأتي أبو النجيب.

(٢) نقل الزركلي في الأعلام، (٤/٤٧) عن معجم الشيوخ، (١/٥٢): جنكي دوست، أي العظيم القدر. قلت: وهو معجم الشيوخ لعبد الحفيظ الفاسي، المسمَّىٰ رياض الجنة، أو المدهش المطرب. وقد نقل هذا النقلَ غيرُ واحد، عن الزركلي كما يظهر، كما في سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٠/٤٣٩)، هامش: (٢)، من غير إيضاح هذا الكتاب، وهو يوهم أنه معجم شيوخ الذهبي، وليس كذلك. وهي كلمة فارسية، معناها: صديق الحرب أو محب الحرب أو القتال.

(٣) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٣).
هو أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح موسىٰ بن جنكي دوست الجيلي الحنبلي، الشيخ، الإمام، العالم، الزاهد، العارف، القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء، محيي الدين، شيخ بغداد. وُلد بجيلان، سنة (٤٧١هـ)، وقدم بغداد شابًّا، فتفقَّه، وبعُد صيته، وذاعت كراماته، وتاب علىٰ يديه آلاف. قال الذهبي: سمعت الشيخ عبد العزيز بن عبد السلام الفقيه الشافعي يقول: ما نقلت إلينا كرامات أحد بالتواتر إلا الشيخ عبد القادر. وقال: ليس في كبار المشايخ من له أحوال وكرامات أكثر من الشيخ عبد القادر، لكنّ كثيرًا منها لا يصح، وفي بعض ذلك أشياء مستحيلة. توفي: (٥٦١هـ)، وله تسعون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٢٠/٤٣٩).
الكيلاني والجيلاني والجيلي، جميعُها نِسَب متفقة، وجميعُها يُطْلَق علىٰ الشيخ عبد القادر. قال السمعاني في الأنساب، (٣/٤٦٢): «هذه النسبة إلىٰ بلاد متفرقة وراء طبرستان، ويُقال لها: كيل وكيلان، فعُرِّب ونُسِبَ إليها، وقيل جيلي وجيلاني». وانظر: إكمال الإكمال لابن نقطة، (٢/٤٩٠)، وأصلها فارسي: گيلاني، وقد علقنا علىٰ هذه النسبة من قبل.

(٤) نسبة إلىٰ الإمام أبي حفص عمر السُّهروردي، تقدَّمت ترجمته.

لَبِسَهَا مِنْ يَدِ شَيْخِهِ وعَمِّهِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ العَارِفِ الكَبِيرِ ضِيَاءِ الدِّينِ أَبِي النَّجِيبِ عَبْد القاهِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَاسِمِ بن النَّضْرِ بنِ الْقَاسِمِ بن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْد الرَّحْمَنِ بن الْقَاسِمِ بن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ[(١)] رضي الله عنه[(٢)]، ولَبِسَهَا هو مِنْ يَدِ عَمِّهِ وَجِيهِ[(٣)] الدِّينِ عُمَرَ بْنِ .....

(١) هو عَبْد القاهر بْن عَبْد الله بْن مُحَمَّد بْن عبد الله عَمُّوَيْه، الشَّيْخ أَبُو النّجيب السُّهْرَوَرْدِيّ، الصُّوفيّ الزّاهد الواعظ الفقيه الشّافعيّ. سمع جماعة، وكان يحضر المشايخ عنده، وسمع الناس بإفادته، وحصل الأصول والنُّسَخ، ويَعِظ النّاس فِي مدرسته، توفي: (٥٦٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (١٢/٣٠٠). ولاحظ الاختلاف في اسمه الذي في مصدر الترجمة ـ وغيره من المصادر ـ، عما ذكره المصنِّف، وكذا ذكره في مسلسلاته، (ص: ٤٤٤)، وانظر التعليق الآتي.

(٢) استدرك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في رسالته: النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، على المصنِّف نسبَ أبي النجيب السهروردي عم عمر السهروردي صاحب الخرقة.
فقال (ص: ٤٩٦)، بعد أن ساق النسبَ كما هاهنا: «كذا نسَبَه المخرِّجُ، وإنما هو كما: أخبرنا المسنِد المحدِّث أبو هريرة عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي، بقراءتي عليه بكفر بطْنا، أخبرك أبو نصر محمد بن محمد بن محمد ابن الشيرازي سماعًا، قال: أنبأنا شيخ الشيوخ أبو عبد الله عمر بن محمد بن عبد الله البكري [هو أبو حفص السهروردي]، قال: أخبرنا عمي شيخ الإسلام ضياء الدين أبو النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بعمويه بن سعد بن الحسين بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. هكذا ساقه أبو عبد الله السهروردي في أول «مشيخته» التي رويناها بهذا الإسناد وغيره». **قلت**: ومشيخة السهروردي مطبوعة ضمن: مجموع فيه ثلاث من كتب المشيخات الحديثية، تحقيق: د. عامر صبري، وفيها هذا النسب، انظر: (ص: ٦٠). قلت: فلا كلام في ثبوت الوهم أو الخطأ هنا، فإن المصدر الأصلي لابن أخيه: مشيخة السهروردي؛ مصدر أصلي. وقد جاء على الجادة في المصادر الكثيرة التي ترجمت له، انظر: تاريخ بغداد، (١٥/٢٧٩)، والمنتظم (١٨/١٨٠)، ووفيات الأعيان، (٣/٢٠٤)، وسير الأعلام، (٢٠/٤٧٥)، وغيرها.

(٣) في الأصل: «حبيبه»، وفي الهامش: «وجيه»، ثم تتمة الكلام في السطر الذي يليه: «الدين»، وأثبتها كل من الطنطاوي، (ص: ٨٥)، والأميني، (ص: ١٣٩): «وجيه الدين»، وفي مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٤): «حِبّه»، دون لقب. وقد ورد لقبه «وجيه الدين» في=

سَعْدٍ(١)، وهُوَ لَبِسَهَا مِنْ يَدِ وَالِدِهِ سَعْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ(٢)(٣)، ومِنْ يَدِ الشَّيْخِ أَخِي

= بعض المصادر، مع اسمه على الصواب، فانظر التعليق على اسمه.

(١) لم أقف له على ترجمة. والظاهر أن اسم هذا الراوي خطأ، فهو كما ترى لا يتأتّى أن يكون عم أبي النجيب عبد القاهر إذا اعتبرنا نسبَه على الصواب كما ستُدرِك على المصنِّف.

أما الاسم الصحيح في هذا الإسناد، فهو: عمر بن محمد بن عمويه ـ عبد الله ـ بن سعد. وقد ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، (١١٦/٢٠)، وقال: عم الشيخ أبي النجيب، وكذا الذهبي في تاريخ الإسلام، (٥٧٦/١١)، قال: سمع منه ابن أخيه أبو النجيب عبد القاهر، وأن أبا النجيب لبس منه الخرقة. وكذا السمعاني في أنسابه، (٣٠٧/٧ ـ ٣٠٨). وأرخوا وفاته: (٥٣٢هـ). وهذا يكون عمَّ أبي القاهر، يلتقيان في الجد: محمد بن عمويه.

وقد جاء الاسمُ على الصواب في إسناد الخرقة نفسِها في مشيخة القزويني، (ص: ٣٤٤)، قال: «قال ـ يعني أبو النجيب ـ: ألبسني عمي وجيه الدين القاضي عمر، قال: ألبسني والدي محمد بن عبد الله، المعروف بعمويه، والشيخ أخي فرجٍ الزنجاني، يد أحدهما مشاركةٌ ليد الآخر». فاسمه هنا أيضًا: عمر بن محمد بن عبد الله، واللقب: وجيه الدين؛ متَّحدٌ. ثم وَقفْتُ في طبقات الأولياء لابن الملقن، (ص: ٤٩٣)، في أسانيده للخِرق، قال في إسناد السهروردية: «عن عمه القاضي وجيه الدين عمر، عن أبيه محمد الشهير بعّموريه [الصواب: عمويه]»، فكذا الاسم هاهنا على الصواب، لكن وقع عنده غلطٌ آخر، حيث جعل محمدًا هو عمويه، وتقدّم أن عمويه هو عبد الله بن سعد، وإنما محمد ابنُ عمُّويه، هو جد عبد القاهر، وعمويه أبو جد عبد القاهر.

(٢) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي، وفي طبعة الأميني، (ص: ١٤٠ ـ ١٤١): «ولبسها هو من يد عمه وجيه الدين عمر بن سعد بن الحسين»، كذا فأسقط والده.

(٣) لم أجد له ترجمةً، وقد عرفتَ علة ذلك، فإن الأسماء مختلة، اسم عبد القاهر، واسم عمه، فلا جرم اسمُ والدِه كذلك. وعندي أنه لما فسد اسم عبد القاهر، وكذا اسم عمه، وربما احتمله المصنف لما قد يكون في الأسماء من الإضمار والحذف؛ اضطُرّ الراوي أن يكون الأب في الإسناد على جادة اسم الابن، فخرج كما ترى.

وعلى ذلك فيكون اسم والد القاضي وجيه الدين عم أبي النجيب عبد القاهر هو: محمد بن عبد الله ـ عمويه ـ بن سعد. وهو جد أبي النجيب عبد القاهر. ولم أقف له على ترجمة، ولكن ذكره حفيده الإمام شهاب الدين في عوارفه، (ص: ١٣٣)، كما أفاد د. عامر صبري، في تحقيق مشيخة القزويني.

وكذا جاء على الجادة في مشيخة القزويني المشار إليها آنفًا، فقد قال هناك، (ص: ٣٤٤):=

فَرَجٍ[(١)] الزَّنْجَانِيِّ[(٢)]، يَدُ[(٣)] أَحَدِهِما مُشَارِكَةٌ لِيَدِ الآخَرِ، فأَمَّا وَالِدُهِ فلَبِسَهَا مِنَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الأَسْودِ الدِّينَوَرِيِّ[(٤)]، .....

= عن «أبي النجيب عبد القاهر بن عبد الله بن عمويه السهروردي، قال: ألبسني عمي وجيه الدين القاضي عمر، قال: ألبسني والدي محمد بن عبد الله، المعروف بعمويه، والشيخ أخي فرجٍ الزنجاني، يد أحدهما مشاركةٌ ليد الآخر»، وكذا جاء في طبقات الأولياء لابن الملقن، ولكن كما تقدّم خلط فقال، (ص: ٤٩٣): «عن عمه القاضي وجيه الدين عمر، عن أبيه محمد الشهير بعموريه [الصواب: عمُّويه]» ومردّ ذلك الخطأ والله أعلم اشتباهٌ في القراءة، فإن قول القائل في الإسناد: «محمد بن عبد الله المعروف بعمويه» قد اشتبه على بعض الرواة عود الضمير المستكنّ في «المعروف» هل يعود على محمد أم على عبد الله، وقد عرفتَ من مصادر الترجمة أنه يعود على عبد الله أقرب مذكور في النسب، فاختصر هذا القارئ الإسناد وجعل محمداً هو عمويه نفسه، والصواب أنه ابنه.

(١) في الأصل على الصواب، وكذا لدى الأميني، ولدى الطنطاوي، (ص: ٨٥): «خرج»، تحريف.

(٢) هو فرج الزَّنْجَاني، الزاهد المعروف بفرج أخي. قال الذهبي: من كبار الصالحين بتلك الديار، وهو الذي لبسنا خرقة السهروردي من طريقه. توفي: (٤٥٨ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٠/١٠٠).

والزَّنْجَاني: بفتح الزاي وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها نون. نِسبة إلى زنجان، وهي بلدة على حد أذربيجان من بلاد الجبل. انظر: الأنساب للسمعاني، (٦/٣٠٦).

(٣) في الأصل تشبه أن تكون: «بك»، وكذا أثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٥)، تحريف، والصواب في المصادر: «يد» وهي التي يستقيم بها السياق، وكذا في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٤)، وكذا أثبتها الأميني، (ص: ١٤٠).

(٤) لم أقف له على ترجمة، ولكن ذكر الذهبي في ترجمة أَحْمَد بن الحسن بن عنان، أبو العبّاس الكنكشيّ الزَّاهِد، (المتوفى: ٤٤٩ هـ)، أنه كان من كبار مشايخ الطّريق بالدِّينور، وعاش تسعين سنة، ولقي الكبار وحكى عنهم، وذكر أنه قد صَحِبَ أبا العبّاس أَحْمَد الأسود مُريد الشّيخ عيسى القصَّار، وعيسى من كبار تلامذة ممشاذ الدِّينوريّ، وذكر أن شيخه أبا العبّاس الأسود عاش مئة سنة. وحكى عنه: قال: وسمعت أَحْمَد الأسود يقول: السُّكون إلى الكرامات مكرٌ وخدعة. انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٩/٧٢١).

وورد اسمه بأتمَّ من هذا في بعض المصادر، وهو: أبو العباس أحمد بن سِيَاه الدينوري،=

وهو لَبِسَهَا من مُمْشاذٍ(١) الدِّينَوَرِيِّ(٢)، وهو لَبِسَهَا مِن أَبِي الْقَاسِمِ الجُنَيْدِ(٣) سَيِّدِ الطَّائِفَةِ [/٤٣ب]، وأَمَّا أخي فَرَجٍ الزَّنْجَانِيِّ فلَبِسَهَا من أبي الْعَبَّاسِ النُّهَاوَنْدِيِّ(٤)، وهو لَبِسَهَا مِنَ الشَّيْخِ الكبيرِ أَبِي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ خَفِيفٍ(٥)، وهو لَبِسَهَا مِن

= فروىٰ السِّلَفي من طريقه عن عيسىٰ القصار عن مُمْشاذ الدينوري قولَيْن، في معجم السفر، (ص: ١٠٤، ٤٥٧)، وفي لبس الخرقة من ممشاذ، (ص: ٣٤٢). وذكر مسكويه في تجارب الأمم، (٥/٩٣) أنه كان عامل الخراج بإصبهان، وأنه قُتل سنة (٣٠٤هـ)، إن لم يكن تشابُهًا في الأسماء. ولم أقف له علىٰ أخبارٍ أخرىٰ. وورد في أسماء الرواة: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن سياه المذكِّر. ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء، وترجمه في أخبار أصبهان، (١١٥٩) وروىٰ له في أخبار أصبهان، (١/١٤٧)، وروىٰ له أبو القاسم الأصبهاني في الحجة، (٣٢٢)، والوخشي في الخامس من الوخشيات، (٦٢)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، (ص: ٧٨)، وترجمه الذهبي في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٧/٨٣٦)، فلعله من أحفاده، والله أعلم بحقيقة الحال.

(١) بالدال المهملة في الأصل، ولدىٰ الطنطاوي، (ص: ٨٥): بالدال المهملة، وأثبتها الأميني، (ص: ١٤٠) علىٰ الصواب.

(٢) مُمْشاذ الدِّيْنَوريُّ الزَّاهد، أحد مشايخ الصوفية. قال ابن الملقن: أحد السادات، صحب يحيىٰ ابن الجلّاء، وغيره. ومن قوله: جماعُ المعرفة صِدْقُ الافتقار إلىٰ الله. توفي: (٢٩٩هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦/١٠٥٨)، وطبقات الأولياء لابن الملقن، (ص: ٢٨٨).

(٣) هو الْجُنَيْد بن محمد بن الْجُنَيْد، أبو القاسم النُّهاونديّ الأصل، البَغْداديُّ القواريريّ الخزّاز. قال الذهبي: كان شيخ العارفين وقُدْوة السّائرين، وعَلَم الأولياء في زمانه، ﷺ. وُلِد ببغداد بعد العشرين ومائتين، وتفقّه علىٰ أبي ثور. وَسَمِعَ مِنْ: الحَسَن بن عَرَفَة، وغيره. واختصّ بصُحبة السَّري السقطي، والحارث المحاسبي. توفي: (٢٩٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦/٩٢٤).

(٤) هو أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن الفَضْل، أَبُو الْعَبَّاس النُّهَاوَنْدِي. الزّاهد العارف، قال الذهبي: لَهُ مجاهدة عظيمة وأحوال. توفي: (٣٩٤ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨/٧٣٧).
النُّهَاوَنْدِي: قال السمعاني في الأنساب، (١٣/٢١٤): «بضم النون وفتح الهاء والواو بينهما الألف وسكون النون وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلىٰ نُهَاوند، وهي بلدة من بلاد الجبل قديمة، كانت بها وقعة للمسلمين زمن عمر ﷺ».

(٥) هو محمد بن خفيف بن إسْكفشَار، أبو عبد الله الضَّبّي الشّيرازيُّ الصُّوفي، شيخ إقليم فارس.=

أبي مُحَمَّدٍ رُوَيْمٍ(١)، وهو لَبِسَهَا من أبي الْقَاسِمِ الجُنَيْدِ، وهو(٢) مِنْ خَالِهِ سَرِيٍّ السَّقَطِيِّ(٣)، وهو مِنْ مَعْرُوفٍ الْكَرْخِيِّ(٤)، وهو مِنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ(٥)، وهُوَ مِنْ

= قال ابن الملقن: أحد الأوتاد. صحب رُوَيمًا والجريري وابن عطاء وغيرهم. وهو أعلمهم بالظاهر، شافعي المذهب. مات في رمضان سنة (٣٧١هـ) بشيراز، عن مئة وأربع سنين. انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٣٦٥/٨)، وطبقات الأولياء (ص: ٢٩٠).

(١) هو رُوَيْم بن أحمد، وقيل: ابن محمد، بن يزيد بن رُوَيْم بن يزيد، أبو الحَسَن الصُّوفيّ البغداديّ. قال الذهبي: كان عالمًا بالقرآن ومعانيه، وكان ظاهريّ المذهب. تفقّه لداود بن عليّ. قال ابن خفيف: ما رأيت حكيمًا في علوم المعارف مثل رُوَيْم. توفي: (٣٠٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٦٧/٧).

(٢) أي الجنيد.

(٣) هو السَّري بن المُغَلِّس، أبو الحسن السَّقَطِيُّ البَغْداديُّ الزاهد. قال الذهبي: عَلَمُ الأولياء في زمانه. صحب معروفًا الكرخي، وَحَدَّثَ عَنْ: الفُضَيْل بْن عَياض. توفي: (٢٥٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٨٩/٦).

(٤) هو معروف الكَرْخيّ، زاهد العراق، وشيخ الوقت، أبو محفوظ معروف بْن الفَيْرزان، وقيل ابن فَيْروز، مِن أهل كرْخ بغداد، وقيل: كنيته أبو الحَسَن. قال الذهبي: ذكر السُّلَميّ أن معروفًا صاحب داود الطّائيّ، ولم يصحّ. وقد ذُكِر معروف عند أحمد بْن حنبل فقالوا: قصير العِلْم، فقال للقائل: أمسِكْ، وهل يُراد مِن العِلْم إلا ما وصل إليه معروف؟ وقد أفرد ابن الجوزيّ كتابًا في مناقبه. توفي: (٢٠٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (١٢١٠/٤).

(٥) هو داود الطائي، أبو سليمان بن نصير. الإمام، الفقيه، القدوة، الزاهد، الطائي، الكوفي، أحد الأولياء. ولد بعد المئة بسنوات. روى عن: عبد الملك بن عمير، وحميد الطويل، وهشام بن عروة، وسليمان الأعمش، وجماعة. قال الذهبي: كان من كبار أئمة الفقه والرأي، برع في العلم بأبي حنيفة، ثم أقبل على شأنه، ولزم الصمت، وآثر الخمول، وفر بدينه. توفي: (١٦٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (٤٢٢/٧).

وقد أنكر الذهبيُّ هذا السياق للخرقة ودفع حصولَ اللقيا أصلًا. قال في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣٦٢/٤ ـ ٣٦٣): «مَا يُذْكَرُ مِنْ قِصَّةِ لِبْسِ الْخِرْقَةِ، وَأَنَّ دَاوُدَ الطائي صحب حبيبًا العجمي؛ فخطأ بيِّن، لَمْ يَصْحَبْهُ، وَلا عَرَفْنَا لِدَاوُدَ رَوَاحًا إِلَى الْبَصْرَةِ، وَلا لِحَبِيبٍ قُدُومًا إِلَى الْكُوفَةِ، ثُمَّ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَعْرُوفًا الْكَرْخِيَّ أَخَذَهَا مِنْ دَاوُدَ، فَمَا عَلِمْنَا أَنَّ دَاوُدَ ومعروفًا اجتمعا ولا التقيا، والله أعلم».

حَبيبٍ العَجَمِيِّ(١)، وهو مِنَ الحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وهُوَ مِنْ أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه(٢).

كَذَا وَرَدَتْ إِلَيْنَا الخِرْقَةُ مِنَ الحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وأهلُ الْحَدِيثِ لا يَعْرِفونَ للحَسَنِ الْبَصْرِيِّ سَمَاعًا مِنْ عَلِيٍّ، مَعَ أَنَّه عَاصَرَهُ بِلَا شَكٍّ، فإنه وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وصَحَّ أَنَّه سمعَ خُطْبَةَ عُثْمَانَ رضي الله عنهم، وأَجْمَعَ مَشَايِخُ التصوُّفِ عَلَىٰ أَنَّ الحَسَنَ الْبَصْرِيَّ صَحِبَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ولَبِسَ مِنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ(٣).

---

(١) هو حبيب العجمي، أبو محمد البصري، قال الذهبي: زاهد أهل البصرة، وعابدهم، أبو محمد. روىٰ عن: الحسن البصري، وشهر بن حوشب، والفرزدق شيئًا يسيرًا. وكان مجاب الدعوة، تؤثر عنه كرامات وأحوال، وكان له دنيا، فوقعت موعظة الحسن في قلبه، فتصدق بأربعين ألفًا، وقنع باليسير، وعبَدَ اللهَ حتىٰ أتاه اليقين. توفي بين (١٣١ ـ ١٤٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ط الرسالة، (١٤٣/٦).

(٢) نحوه في مسلسلات المصنف، (ص: ٤٤٣ ـ ٤٤٤)، وذكر هناك أن للخرقة السهروردية إسنادين: دينورية، وكَبيرية.

بحث في دعوى سماع الحسن البصري من علي رضي الله عنه

(٣) نصّ غير واحد من الأئمة النقاد، ومن المحدثين بعدهم، علىٰ عدم سماع الحسن من عليّ، منهم علي بن المديني، وأبو زرعة، وقالا: رآه رؤية، وكذا أبو حاتم، وكذا الترمذي، وسيأتي هذا في تعليقه علىٰ الحديث الذي سيورده المصنف، حيث قال: «لا نعرف له سماعًا من علي، وقد روىٰ عنه حديث: رفع القلم عن ثلاثة، وقد أدركه، ولكنَّا لا نعلم له سماعًا منه» وقال أبو زرعة: «كان يوم بويع لعلي ابن أربع عشرة سنة، ورأىٰ عليًّا بالمدينة ثم خرج عليٌّ إلىٰ الكوفة والبصرة، ولم يلقه الحسن بعد ذلك»، انظر: تحفة التحصيل، (ص: ٦٧، ٧٤، ٧٧)، ومثله العلائي في جامع التحصيل، (ص: ١٩٥)، وقال ابن معين: «لم يسمع الحسن من علي شيئًا»، التاريخ، رواية الدوري، (١١١/٢) (٤٢٥٧)، وقال البزار: «لم يثبت للحسن سماع من أهل بدر، ولو حديثًا واحدًا»، نصب الراية، (٩١/١)، وقال ابن حبان، في المجروحين، (١٦٤/٢): «الحسن ما رأىٰ بدريًّا قط، خلا عثمان بن عفان، وعثمان يعد في البدريين، ولم يشاهد بدرًا»، وقال أيضًا: «خرج الحسن من المدينة ليالي صفين، ولم يلق عليًّا»، الثقات، =

. . . . . .

= (١٢٣/٤)، وقال الزيلعي في نصب الراية، (٩١/١): «روىٰ عن علي بن أبي طالب غيرَ حديث، ولم يسمع منه، وبينهما قيس بن عباد وابن الكواء».

والعمدة في ذلك أيضًا مضافًا لقول أئمة النقد وجهابذة الحديث، ومقدَّمًا عليه: أن الحسن البصري نصّ نفسه أنه لم يسمع أحدًا من أهل بدر. فقد روىٰ الفسوي عن «قتادة: حدثنا الحسن أنه ما لقي أحدًا من البدريين شافهه بالحديث»، المعرفة والتاريخ، (٣٥/٢) بإسناد صحيح، رجال إسناده أئمة، كما قال العوني في المرسل الخفي، (٥٦٣/١)، وذلك ما صرح به جلة تلاميذه، فروىٰ مسلم عن «قتادة: فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهةً»، مقدمة مسلم، (٢٢/١)، وكذا في طبقات ابن سعد، (١٥٩/٧) بإسناد صحيح، ومثله عن أيوب السختياني من أجل تلاميذه: «ما حدثنا الحسن عن أحد من أهل بدر مشافهة»، المراسيل لابن أبي حاتم، (٩٥)، وما ورد بخلاف ذلك من التصريح بلقيه أو سماعه من أحد من البدريين ففي كتب موضوعة أو عن وضاعين، انظر: المرسل الخفي للعوني، (٥٦٧/١ ـ ٥٧١).

وتتابع نص العلماء علىٰ ذلك، منهم النووي، والمزي، وابن التركماني، والذهبي، وابن حجر، انظر: تهذيب الأسماء، (١٦١/١)، وتهذيب الكمال، (٩٧/٦)، والجوهر النقي، (٢٨٦/٤)، وسير أعلام النبلاء، (٥٦٦/٤)، وفتح الباري، (٣٨٢/٩)، وإطراف المسند المعتلي، (٢٩٦/٤).

نعم، قال الترمذي في العلل الكبير، (٤٠٥): «وسألت محمدًا ـ يعني البخاري ـ عنه، يعني حديث الحسن عن علي بن أبي طالب: رُفع القلم، الحديثَ، فقال: الحسن قد أدرك عليًّا، وهو عندي حديث حسن)»، لكن ليس في هذا أن البخاري يثبت سماعه منه، لكنه يثبت إدراكه، وهذا لا خلاف فيه، أما حديث رفع القلم فقصد البخاري أنه حسن عنده، أنه حسن موقوفًا علىٰ عليّ، كما علَّقه في الصحيح عن علي موقوفًا لا مرفوعًا، (٤٥/٧)، وهو يصححه من حديث عائشة مرفوعًا، كما في العلل الكبير نفسه، (٤٠٤).

وظاهر تصرف مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، (٧٨/٤)، أنه يثبت سماعَه منه، وقد انتهض بعض محدِّثي الصوفية لتصحيح سماعه من علي، لتصحيح إسناد الخرقة، فألف الحافظ السيوطي في ذلك رسالة: «إتحاف الفرقة برَفْوِ الخرقة»، وهي موجودة ضمن الحاوي للفتاوي، وابن حجر الهيتمي في الفتاوىٰ الحديثية، (ص: ١٢٦) واعتماده كله علىٰ السيوطي، وكذا أثبته الشيخ أحمد الغماري: «البرهان الجلي في تحقيق انتساب الصوفية إلىٰ عليّ»، وتابعه أخوه عبد الله الغماري في تعليقاته علىٰ تأييد الحقيقة العلية للسيوطي، (ص: ١٤)، وكذلك مال=

. . . . . .

= الدكتور مبارك الهاجري، في: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة، (١/٣٠٥) أن له سماعًا منه في الجملة، وكذلك الجغبير في: الحسن البصري وحديثه المرسل، (ص: ٤٦٩)، واستبعد أن يكون لم يسمع منه! أما العوني فثبّت قول الأئمة النقاد وما ثبت عن الحسن نفسه كما تقدم، في كتابه: المرسل الخفي، (١/٥٧٢).

وما استدل به من مال للإثبات؛ ضعيفٌ لا يقوىٰ علىٰ أحكام الأئمة النقاد الممتابعة التي نقلناها.

فقد استدل بعضهم بأن الحسن صرح أنه سمع عليًّا وأن عامة حديثه المرسل عن النبي ﷺ إنما هو عن عليّ، لكنه لم يكن يستطيع أن يذكر عليًّا: «غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليًّا»، تهذيب الكمال، (٦/١٢٤)، لكن إسناده إليه لا يصح أصلًا، مداره علىٰ: ثمامة بن عبيدة: كذبه يحيىٰ، وقال أبو حاتم منكر، وفيه عطية بن محارب مجهول، فكيف يستدل بهذا؟!

وليس للحسن عن علي في التسعة إلا ما في الترمذي والنسائي والمسند من حديث رفع القلم في رجم المجنونة، وهو الحديث الآتي، وسنتكلم عليه، وفي المسند أيضًا: «المسلمون تتكافأ دماؤهم»، عن الحسن عن قيس بن عباد عن علي، فأدخل قيسًا بينه وبين علي، وللنسائي: «أفطر الحاجم والمحجوم»، عن قتادة، عن الحسن، عن علي، ولابن ماجه: «من أنفق نفقة في سبيل الله..»، عن الحسن، عن علي، كله بالعنعنة، ولكنهم استمسكوا بما نقله السيوطي في إتحاف الفرقة، ضمن الحاوي، (٢/١٢٥)، عن الحافظ من أنه وقع في إسناد رواه الموصلي في مسنده تصريح الحسن بالسماع من علي: «مثل أمتي مثل المطر»، الحديث، وقال إن إسناده ثقات، وهو «نص صريح في سماع الحسن من علي»، وذكر وقوع التحديث في أسانيد أخرىٰ أقل قوة، في اللالكائي، وثالثًا من رواية المسديّ في مسلسلاته، وهو حديث المصافحة السابق معنا، وهو حديث شبه موضوع فيا للعجب! وهو نفسه نقل: «قال ابن مسدي: غريب لا نعلمه إلا من هذا الوجه، وهذا إسناد صوفي انتهىٰ»، الحاوي للفتاوي، (٢/١٢٥).

ولم أقف علىٰ الحديث الذي ذكره الحافظ في مسند أبي يعلىٰ المطبوع، وإنما هو فيه من حديث أنس، (٣٧١٧)، ولكن الظاهر أن مراده مسند أبي يعلىٰ الكبير، فإنهم قالوا إن له مسندين، أو لمسنده روايتين، الكبيرة رواها أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرئ، عن أبي يعلىٰ، وهيٰ التي اعتمد عليها ابن حجر في: المطالب العالية، والبوصيري في إتحاف المهرة، في تخريج زوائدها علىٰ الكتب الستة، وتُسمَّىٰ هذه الرواية بـالمسند الكبير، والثانية: رواية صغيرة رواها أبو عمرو ابن حمدان، وهذه الرواية هي التي اعتمد عليها الهيثمي في كتابيه: المقصد العلي في زوائد=

وسَأَلْتُ شَيْخَنَا الْحَافِظَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ كَثِيرٍ(١)، فقَالَ: لا يَبْعُدُ أَنَّهُ أَخَذَ عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ، ولُقِيُّهُ لَهُ مُمْكِنٌ؛ فإنَّه سمع عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ(٢).

= أبي يعلىٰ الموصلي، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وهذه الرواية الصغيرة هي التي وصلت إلينا. انظر: مقدمة تحقيق مسند أبي يعلىٰ للسناري، (١/١١).

والحق أن هذا المستمسك ضعيف، لا يمكن أن يقاوم ما ذكره الأئمة النقاد، فضلًا عما ثبت عن الحسن نفسه كما تقدم، فالاستدلال بوقوع صيغة تحمل في بعض أسانيد الكتب، لاسيما من غير كتب الأصول ودواوين الإسلام المتداولة، فيه ما فيه، والوهم وعدم الضبط كما يقع في أسماء الرجال والمتون، يقع أيضًا في صيغ التحمل والأداء، قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي، (٥٩٣ ـ ٥٩٤) باختصار: «كان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد ويقول: هو خطأ، يعني ذكر السماع، [وذكر أمثلةً]...، وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعًا [وزاد أمثلةً]...»، وهذا باب دقيق في العلم بالحديث، فلا ينبغي الاغترار بمثل هذا، ومجافاة تصريح أئمة النقد الجهابذة، كابن المديني وأبي حاتم وأبي زرعة، الذي عليهم الاعتماد في هذا الباب، فضلًا عما ثبت عن الحسن نفسه، ورب البيت أدرىٰ بما فيه.

أما الاستبعاد الذي ذكره بعضُ الباحثين، فقد ذكر الأئمة جوابًا عن ذلك، أنه شهد بيعته في المدينة فقط، لما بايعه الزبير، ثم خرج إلىٰ الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك حتىٰ رجع الحسن إلىٰ الكوفة بعد وفاته.

ولما كان هذا هو الحال في إسناد هذه الخرقة، قال الحافظ ابن مَسدي كما نقل السيوطي سابقًا أن هذا إسناد صوفي، يعني لا يصح عند أهل الحديث، وكذا أقر ابن الصلاح، لما كان جامعًا بين الفقه والحديث، أن هذا الإسناد لا يصح علىٰ قانون الحديث، فكما نقل السيوطي في تأييد الحقيقة العلية، (ص: ١٤): «قال ابن الصلاح: وليس بقادح فيما أوردناه كون لبس الخرقة ليس متصلًا إلىٰ منتهاه علىٰ شرط أصحاب الحديث في الأسانيد؛ فإن المراد ما يحصل البركة والفائدة باتصالها بجماعة من السادة الصالحين»، فهذا هو المقصود، أما ما ذكر من حصول البركة والفائدة فلا ينبغي التعويل فيه علىٰ مثل تلك الرسوم، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي نقلناه أول البحث غاية في الإنصاف.

(١) انظر حول ترجمته المشيخة، رقم (٦).

(٢) بل ثبتت رؤيته له كما قدمنا في البحث حول سماعه منه، لكن هذا لا يستلزم السماع، بل رآه=

[مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

قُلْتُ: عَلَىٰ أَنَّا رُوِّينَا[١] عَنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلا وَاسِطَةٍ فِيمَا:

حديث: رُفع القلم عن ثلاثة، من حديث الحسن البصري عن علي رضي الله عنه

[١٠٨] (٨٥) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ[٢]، أَنَا ابْنُ الْبُخَارِيِّ، أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا ابنُ الحُصَيْنِ، أَنَا ابْنُ المُذْهِبِ، أَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ، **حَدَّثَنِي أَبِي**، ثَنَا هُشَيْمٌ، أَنَا يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، عنْ عَلِيٍّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقُولُ: «**رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّىٰ يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ المُصَابِ حَتَّىٰ يُكْشَفَ عَنْهُ**»[٣].

وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، هُشَيْمٌ شَيْخُ أَحْمَدَ: هُوَ ابْنُ بَشِيرٍ[٤] الواسِطِيُّ، حافِظُ بَغْدَادَ، ثِقَةٌ كبيرٌ[٥]، ويُونُسُ: [٤٤/أ] هو ابْنُ عُبَيْدٍ، أحَدُ أَئِمَّةِ البَصْرَةِ، ثِقَةٌ ثَبْتٌ، كَانَ من العُلَمَاءِ العَامِلِينَ[٦]، وكِلَاهُما روَىٰ له الجمَاعَةُ، والحَسَنُ هو ابْنُ أبي الحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، وهُو الْإِمَامُ الكَبِيرُ الشَّأْنِ الرَّفِيعُ الذِّكْرِ

= رؤية كما صرح النقاد، وذكر عن نفسه أنه لم يسمع من بدري مشافهة، كما تقدم.

(١) عند الأميني: «قال عليّ: إنا روينا!».

(٢) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة رقم (١٢)، وسائر الإسناد؛ راجعه في رقم [٣].

(٣) أحمد، (٩٤٣).

إسناد **منقطع**: رجاله ثقات، ولكن الحسن البصري لم يسمع عليًّا كما تقدم تحريره، والحديث **صحيح موقوفًا** على عليٍّ رضي الله عنه، وله شواهد مرفوعة **حسنة**، انظر التخريج المفرد [١٠٨].

(٤) عند الأميني: «كثير!».

(٥) هشيم بن بَشير الواسطي؛ الحافظ الإمام، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، روىٰ له الستة. انظر: التهذيب، (١١/٥٩)، والتقريب، (ص: ٥٧٤).

(٦) يونس بن عبيد بن دينار العبدىٰ، من صغار التابعين، ثقة ثبت فاضل ورع، روىٰ له الستة. انظر: التهذيب، (١١/٤٤٢)، والتقريب، (ص: ٦١٣).

والمحَلِّ، الذي كَانَ رَأْسًا فِي العِلْمِ والعَمَلِ، ولكنِ الكلامُ فِي كَوْنِهِ سمِعَ مِنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وقد تقدَّمَ فِي حدِيثِ المصافَحَةِ أنَّه صافَحَ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ(١)، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وهذا الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ كذلِكَ فِي جَامِعِهِ، وقَالَ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذا الوَجْهِ، ولَا نَعْرِفُ للحَسَنِ سَمَاعًا من عَلِيّ»، ورَوَاهُ النَّسَائِيُّ(٢).

[تَلْقِينُ الذِّكْرِ]

قُلْتُ: وَلِلشَّيْخِ شِهَابِ الدِّينِ السُّهْرَوَرْدِيِّ رحمه الله طَرِيقٌ أُخْرَىٰ فِي تَلْقِينِ الذِّكْرِ، وهِيَ أَنَّهُ تَلَقَّنَهُ مِنْ عَمِّهِ وَشَيْخِهِ أَبِي النَّجِيبِ عَبْدِ القَاهِرِ المَذْكُورِ، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الغَزَالِيِّ(٣) أَخِي الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الغَزَالِيِّ، وهُوَ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ النَّسَّاجِ(٤)، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ .....

(١) يقصد المصنف المسلسل بالمصافحة الذي أخرجه هنا، رقم [٥٢]، وهو حديث شبه موضوع، فأنىٰ يُستدل به علىٰ مصافحة الحسن لعليّ رضي الله عنه، فليراجع تعليقنا عليه هناك.

(٢) رواه النسائي في الكبرىٰ، (٧٣٠٦، ٧٣٠٧)، من طريقي يونس وقتادة عن الحسن، عن علي، به، موقوفًا من طريق يونس، ومرفوعًا من طريق قتادة، ورجح الموقوفَ، كما نقلناه في التخريج المفرد.

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد، الواعظ أبو الفتوح الغزاليُّ، أخو الإمام أبي حامد الغزالي، الطُّوسيُّ. قال الذهبي: كان صوفيًّا متزهِّدًا، ثم وعظ فكان بليغاً مفوَّهًا قادرًا علىٰ ما يورده، ظهر له القبول التَّام، وكان يحضره خلائق، وقد جمع صاعد اللَّبَّان من مجالس وعظه مجلَّدين، وقد ناب عن أخيه بتدريس النِّظامية. توفي: (٥٢٠ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣١٠/١١).
وقال الذهبي في ترجمة السهروردي في تاريخ الإسلام، ت بشار، (٣٠٠/١٢): «قَالَ ابن النّجّار: ثمّ صحِب الشَّيْخ أحمد الغزاليّ الواعظ، وسَلَّكه، وجَرَت لَهُ أحوال ومقامات».

(٤) لم أقف له علىٰ ترجمة مفصَّلة. ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ت بشار، (٥٦٢/١٦)، فقال: «أبو بكر النساج سَمِعَ: سري بن مغلس السقطي. روىٰ عنه: أبو الحسن أحمد بن محمد بن مقسم»، وذكر له روايتين عن السري السقطي، وهما في حلية الأولياء لأبي نعيم، (١٢٢/١٠).

[أَبِي] القَاسِمِ[(١)] الكُرْكَانِيِّ[(٢)]، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ سَلَامٍ المَغْرِبِيِّ[(٣)]، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ [أَبِي][(٤)] عَلِيٍّ الكَاتِبِ، وَهُوَ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ

(١) في الأصل: رُسم فوق كلمة: «الكركاني»، بخط صغير كلمة: «القاسم»، ولم يثبتها الطنطاوي، وفي طبعة الأميني، (ص: ١٤١): «أبي القاسم»، وكنيته أبو القاسم كما سيأتي في الترجمة.

(٢) هو أبو القاسم عبد الله بن علي بن عبد الله الطوسي، الطابراني، الكُركاني، يُعْرَف بـ: كُرْكان. قال الذهبي: الشيخ، القدوة، عالم الزهاد، كان شيخ الصوفية والمشار إليه بالأحوال والمجاهدة. انظر: سير أعلام النبلاء، (٤٠٥/١٨)، وفي معجم السفر للسِّلفي، (ص: ٥٣) قال: «سمعت أبا الفتوح أحمد بن محمد بن محمد الغزالي، أخا أبي حامد، بهمذان يقول: كان أبو القاسم الكُرَّكاني بطوس شيخ خراسان في عصره في التصوف»، ووصفه الصُّرَيْفيني في المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص: ٤٣٥) بأنه شيخ وقته.
قال ياقوت في معجم البلدان (٤/٤٥٢): «كُرْكانُ: بالضم، وآخره نون، وإذا عرّب قيل جرجان، وهي ثلاثة مواضع: أحدها هذه المدينة المشهورة التي بين طبرستان وخراسان، وقد خرج منها الجم الغفير من العلماء، وهذه لا تكتب إلا بجيمَيْنِ. وكُرْكَان: قرية بفارس، وكُرْكَان أيضًا: قرية بقرميسين، وهذان لا يعرّبان فيما علمت إنما يكتبان بالكاف».

(٣) هو سعيد بن سَلام، أبو عثمان المغربي الصّوفي العارف، نزيل نَيْسَابُور. مولده بالقَيْروَان، ولقي الشّيوخ بمصر والشام، وجاور بمكّة مدة، وكان لا يظهر في الموسم. قال الحاكم: وأنا ممّن خرج من مكّة متحسّرًا على رؤيته، قال الذهبي: ثم خرج منها لمحنةٍ لحقته، وقدم نَيْسَابُور، واعتزل النّاسَ أوّلًا، ثم كان يحضر الجامع. توفي: (٣٧٣ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار (٣٨٨/٨). وقال السمعاني: «كان أوحد عصره في الورع والزهد والصبر على العزلة،...، وكان من كبار المشايخ، له أحوال مأثورة وكرامات مذكورة»، الأنساب للسمعاني، (٨٣/١١).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة على الأصل، والمثبت هو الصواب من المصادر، فهو أبو علي الكاتب، ولم يثبتاه.
هو الحسن بن أحمد، أبو علي الكاتب المصري، صحب أبا علي الروذباري وغيره، وكان أبو عثمان المغربي يعظِّم أمره ويقول: أبو علي الكاتب من السالكين. قال ابن كثير: «كان ثقة عدلًا كثير التلاوة فقيهًا، مكث يشهد على الحكام ثلاثًا وسبعين سنة، مقبولًا عندهم، وأذَّن في مسجد حمزة الزيات نيفًا وسبعين سنة، وكذلك أبوه من قبله». توفي: (٣٤٣هـ). انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩٤/١٤)، والبداية والنهاية، ط إحياء التراث، (٢٥٩/١١).

الرُّوذْبَارِيِّ[(١)]، وَهُوَ مِنْ سَيِّدِ الطَّائِفَةِ الجُنَيْدِ، وهُوَ مِنْ خَالِهِ سَرِيٍّ السَّقَطِيِّ، وَهُوَ مِنْ مَعْرُوفٍ الْكَرْخِيِّ، وَلِمَعْرُوفٍ طَرِيقَتَانِ، إِحْدَاهُما: عَنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالثَّانِيَةُ: عَنْ مَوْلَاهُ الْإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَىٰ الرِّضَىٰ[(٢)]، عَنْ أَبِيهِ مُوسَىٰ الْكَاظِمِ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ، عَنْ أَبِيهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيه أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ الْمُرْتَضَىٰ، عَلَيْهِ مِنَ اللهِ الرِّضَىٰ.

فَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِضْوَانُ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ جَمِيعُ الفَضَائِلِ [/٤٤ب] مِنْ أَنْوَاعِ العُلُومِ وَجِمِيعِ المحاسِنِ وكَرَمِ الشَّمائِلِ مِنَ الْحَدِيثِ والقُرْآنِ والفِقْهِ والقَضَاءِ والتَّصَوُّفِ

(١) عند الأميني: «الروذباري».
أبو عليّ الرُّوذْبَاريّ: قال الذهبي: شيخ الصُّوفيّة، قيل: اسمه أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور البغداديّ، وقيل: اسمه حسن بن هارون، وهو خال أحمد بن عطاء الروذباري. أخذ عنه ابن أخته، ومحمد بن عبد الله بن شاذان الرازيّ، وأحمد بن عليّ الوجيهيّ، ومعروف الزنجانيّ، وآخرون. وقد سكن مصر، وصار شيخها. صحب أبا القاسم الجنيد، وأبا الحُسين النوريّ، وأبا حمزة، وطبقتهم من البغداديّين. وصحب بالشّام أبا عبد الله بن الجلاء، وكان فقيهًا عالمًا محدثًا. توفي: (٣٢٢ هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ت بشار، (٤٦٩/٧).
الروذباري: نسبة إلىٰ الروذبار. قال السمعاني في الأنساب، (١٨٧/٦): «هذه اللفظة لمواضع عند الأنهار الكبيرة يقال لها الروذبار، وهي في بلاد متفرقة، منها موضع علىٰ باب الطابران بطوس يقال لها: الروذبار».

(٢) أنكر الإمامُ الذهبيُّ اتصالَ معروفٍ الكرخي بالرِّضَىٰ، وقد تقدَّم نقلُ شيءٍ من ذلك. وقد حكىٰ أبو عبد الرحمن السُّلمي خلافَ ذلك، فقال في طبقات الصوفية، (ص: ٨٢): «كَانَ مَعْرُوفٌ أسلم علىٰ يَد عَليّ بن مُوسَىٰ الرِّضَي، وَكَانَ بعد إِسْلَامه يَحْجُبُهُ، فازدحم الشِّيعَة يَوْمًا علىٰ بَاب عَليّ بن مُوسَىٰ، فكسروا أضلعَ مَعْرُوف، فَمَاتَ، وَدُفِن بِبَغْدَاد»، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ط الرسالة، (٣٤٣/٩): «قد حكىٰ أبو عبد الرحمن السلمي شيئًا غير صحيح، وهو أن معروفًا الكرخي كان يحجب علي بن موسىٰ الرضىٰ. قال: فكسروا ضلع معروف، فمات، فلعل الرضىٰ كان له حاجب اسمه معروف، فوافق اسمه اسم زاهد العراق».

والشَّجَاعَةِ والوِلَايَةِ والكَرَمِ والزُّهْدِ والوَرَعِ وحُسْنِ الخُلُقِ والعَقْلِ والتَّقْوَىٰ وَإِصَابَةِ الرَّأْيِ؛ فَلِذَلِكَ أَجْمَعَتِ القُلُوبُ السَّلِيمَةُ عَلَىٰ مَحَبَّتِهِ، والفِطْرَةُ[١] السَّلِيمَةُ عَلَىٰ سُلُوكِ طَرِيقَتِهِ، فَكَانَ حُبُّهُ عَلَامَةَ السَّعَادَةِ والإِيمَانِ، وبُغْضُهُ مَحْضَ[٢] الشَّقَاءِ والنِّفَاقِ والخُذْلَانِ، كمَا تقَدَّمَ فِي الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وظَهَرَ بالأَدِلَّةِ الصَّرِيحَةِ[٣].

[عَلَامَةُ حُبِّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]

وَلَكِنَّ عَلَامَةَ صِدْقِ المحَبَّةِ طَاعَةُ المَحْبُوبِ وحُبُّ مَنْ يُحِبُّهُ الحَبِيبُ؛ لِأَنَّ المحِبَّ لمَنْ يُحِبُّ مُطِيعٌ، فلَا شَكَّ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ مُنْصِفٍ مُوَفَّقٍ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِخْلَاصُهُ ومَحَبَّتُهُ فِي أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الغَايَةِ القُصْوَىٰ والمرْتَبَةِ العُلْيَا؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ فَضْلِهِم، وتحقَّقَ مِنْ مَنْزِلَتِهِم، بِمَا سبَقَ لَهُمْ مِنْ فَضْلِ السَّوَابِقِ، وكمَالِ المنَاقِبِ اللَّوَاحِقِ، وبمَا شَاهَدَهُ مِنْ مَحَبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمْ ورِضَاهُ عَنْهُم، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وأَرْضَاهُمْ.

حديث: إن على حوضي أربعة أركان

[١٠٩] (٨٦) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الأَصِيلُ الرَّحْلَةُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ[٤]، فِي آخَرِينَ، إِجَازَةً إِنْ لَمْ يكُنْ سَمَاعًا، أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ

(١) عند الأميني: «الفطر».

(٢) أثبتها الطنطاوي، (ص: ٨٧): «محصن»؛ تحريف.

(٣) يشير المصنف إلى حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ ألّا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»، وهو حديث صحيح رواه مسلم، (١٣١)، وقد تقدم في الكتاب [٨].

(٤) هو صلاح الدين ابن قدامة، راجع ترجمته في المشيخة (١٢).

الْحَنْبَلِيُّ[١]، أَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَبَرْزَذَ[٢]، أَنَا هِبَةُ اللهِ بْنُ الحُصَيْنِ، أَنَا أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ غَيْلَانَ[٣]، أَنَا **أَبُو بَكْرِ بْنُ**[٤] **عَبْدِ اللهِ الشَّافِعِيُّ**[٥]، ثَنَا أَبُو حَمْزَةَ أَحْمَدُ[٦] بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَرْوَانَ[٧] المَرْوَزِيُّ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحُسَيْنِ العَسْكَرِيُّ[٨]، .....

(١) هو الفخر ابن البخاري؛ تقدم مرارًا.

(٢) هو أبو حفص عمر بن محمد البغدادي؛ تقدم مراراً.

(٣) هو أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن إبراهيم بن غيلان الهمداني البغدادي البزاز (٤١٠هـ)، الشيخ الأمين المعمر مسند الوقت، سير أعلام النبلاء، (١٧/٥٩٨). صاحب الغيلانيات من فوائد أبي بكر البزاز الشافعي، راجع المشيخة رقم (١٢).

(٤) كذا في الأصل، وهو الصحيح الذي يتم به سياق الاسم، وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٨٨): «أبو بكر الشافعي»؛ وهو خطأ، وفي طبعة الأميني (١٤٢): «أبو بكر محمد بن عبد الله»، والاسم صحيح بهذه السياقة، لكنه ليس كذا في الأصل، ولعله كذا في الطبعة الحجرية التي يعتمد عليها الأميني.

(٥) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله البزاز الشافعي (٣٥٤هـ)، الإمام المحدث المتقن الحجة الفقيه مسند العراق، سير أعلام النبلاء، (١٦ ـ ٣٩). هو صاحب الفوائد العالية التي يرويها بسماعه: الغيلاني، المشهورة بالغيلانيات، أحد عشر جزءًا. راجع المشيخة رقم (١٢).

(٦) كذا في الأصل، وفي طبعة الأميني، وهو الصواب الموافق لما في الغيلانيات، وفي طبعة الطنطاوي (ص: ٨٨): «حمزة بن أحمد»، وهو خطأ.

(٧) كذا في الأصل، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٨٨). وفي طبعة الأميني، (ص: ١٤٢): «هارون»؛ وهو خطأ، والرسم يأباه. وفي تحقيق الغيلانيات: لفاروق عبد العليم مرسي، (ص: ٥٨): «عمران»؛ والتصحيح من البغدادي في تاريخ بغداد، (٤/٢٢٣)، وفي تحقيق: كامل أسعد عبد الهادي، (ص: ١٠٦)؛ في تاريخ دمشق، (٦/٩٢): «مرزوق»، وفي تاريخ بغداد، (٤/٢٢٣): «عمران». وأثبت كلاهما أن الواقع في أصل نسخة الغيلانيات التي عندهما: «مروان»، كما عند المصنف معنا.

(٨) هو داود بن الحسين بن أزد بن عقيل البيهقي. ذكره ابن حبان في المجروحين، (١/٢٩١)، وقال: «حدَّث حديثين منكرين عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، تجب مجانبةُ روايته،=

ثَنَا بِشْرُ بْنُ دَاوُدَ(١)، عَنِ ابْنِ شَابُور(٢)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ [/٤٥أ]: «**إِنَّ عَلَى حَوْضِي أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ: فَأَوَّلُ رُكْنٍ مِنْهَا فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ، والرُّكْنُ الثَّانِي فِي يَدِ عُمَرَ، والرُّكْنُ الثَّالِثُ فِي يَدِ عُثْمَانَ، والرُّكْنُ الرَّابِعُ فِي يَدِ عَلِيٍّ، فَمَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ وأَبْغَضَ عُمَرَ؛ لَمْ يَسْقِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَمَنْ أَحَبَّ عُمَرَ وَأَبْغَضَ أَبَا بَكْرٍ؛ لَمْ يَسْقِهِ عُمَرُ، ومَنْ أَحَبَّ عُثْمَانَ وأَبْغَضَ عَلِيًّا؛ لَمْ يَسْقِهِ عُثْمَانُ، وَمَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا وأَبْغَضَ عُثْمَانَ؛ لَمْ يَسْقِهِ عَلِيٌّ، ومَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أبي بَكْرٍ؛ فَقَدْ أَقَامَ الدِّينَ، ومَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي عُمَرَ؛ فَقَدْ أَوْضَحَ السَّبِيلَ، وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي عُثْمَانَ؛ فَقَدِ اسْتَنَارَ بِنُورِ اللهِ تَعَالَى، ومَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي عَلِيٍّ؛ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لهَا، وَمَنْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِي أَصْحَابي؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(٣).

حَدِيثٌ غَرِيبٌ، رُوِّينَاهُ فِي الغَيْلَانِيَّاتِ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ

= ونفيُ الاحتجاج بما انفرد به»، وقال الذهبي: «المحدث الإمام الثقة»، انظر: سير أعلام النبلاء، (٥٧٩/١٣).

(١) بشر بن داود الأنباري، ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، ت بشار، (٥٦٧/٧)، ترجمةً موجزة، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا ما يقتضي أحدهما، فهو مستور.

(٢) في الأصل: «عن ابن شابور»، في المتن: «عن شابور»، وفي الهامش لحق: «ابن»، وفي طبعة الطنطاوي، (ص: ٨٨): «عن ابن شابور»، وفي طبعة الأميني، (ص: ١٤٢): «بشر بن عبد الله بن شابور».
وفي الغيلانيات: «عن شابور»، في تحقيق كامل أسعد عبد الهادي، (ص: ١٠٦) رقم (٦٣)، ومثله في تحقيق فاروق عبد العليم مرسي، (٥٨) رقم (٦٠)، ولم يعرف كامل أسعد: داود وبشر وشابور، وقد ذكرناهم فوق لعزَّة الإسناد، وشابور لم أتبينْه.

(٣) أبو بكر الشافعي في الغيلانيات، (٦٣).
إسناد **متروك**: فيه علي بن عاصم: متروك، والحديث **موضوع**: بشواهده، كما فصّلناه في التخريج المفرد [١٠٩].

فِي كِتَابِهِ: الحُجَّةِ[١]، وقَالَ: رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّفَّارُ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ العُمَرِيِّ، عَنْ بِشْرِ بْنِ دَاوُدَ القُرَشِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ شَابُور، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ[٢].

ورُوِيَ عن عَبْدِ اللهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ قَيْسٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ[٣].

ورُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[٤].

[١١٠] (٨٧) أَنْبَأَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ، مِنْهُمُ: الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ[٥]، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيِّ، أَنَا أَبُو المكَارِمِ اللَّبَّانُ فِي كِتَابِهِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَدَّادُ، أَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ**، أَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ حَيَّانَ الْحَافِظُ، أنا أَبُو يَعَلَى، سَمِعْتُ عَبْدَ الصَّمَدِ بْنَ يَزِيْدَ، قَالَ: سَمِعْتُ **فُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ** يَقُولُ: «مَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ؛ فَقَدْ أَحَبَّ عَلِيًّا، [٤٥/ب] وَمَنْ لَمْ يُحِبَّ أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ؛ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عِنْدَنَا، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ وعَلِيٌّ رضي الله عنهم إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ»[٦].

---

(١) تقدَّم كلامنا على هذا الكتاب وأننا لم نقف عليه ولا على ذِكره.

(٢) لم أقف على هذه الطريق، كما ذكرنا في التخريج المفرد.

(٣) لم أقف على هذه الطريق، كما ذكرنا في التخريج المفرد، وقد خرجناه من حديث أنس رضي الله عنه وما وقفنا عليه من طرقٍ له.

(٤) لم أقف على هذه الطريق، كما ذكرنا في التخريج المفرد، وقد خرجناه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وما وقفنا عليه من طرق له.

(٥) انظر ترجمته في المشيخة، رقم (٢١)، وسائر الإسناد أبي نعيم الأصفهاني، تقدّم مرارًا، انظر التعريف الأول برجاله في الحديث رقم [٣٥].

(٦) لم أقف عليه، لا في كتب أبي نعيم ولا كتب أبي حيان التي لديّ، وكتبهما كثيرة، وكتب=

[١١١] (٨٨) وَبِهِ، إِلَىٰ **أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ**، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الزِّيَادِيُّ، حَدَّثَنِي **سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ** قَالَ: «سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ، وَهُوَ عَلَىٰ مَا قَالُوا: السُّنَّةُ بِتَمَامِهَا عَشْرُ خِصَالٍ، مَنْ تَرَكَ وَاحِدَةً مِنْهَا؛ قَدْ تَرَكَ مِنَ السُّنَّةِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتْرَكَ: الإِيمَانُ بِالْقَدَرِ، وَتَقْدِيمُ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ وعَلِيٍّ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»، وسَاقَ بَاقِيَ الْعَشْرِ. ثُمَّ قَالَ سُفْيَانُ: «مَا أَدْرَكْنَا أَحَدًا مِنْ فُقَهَائِنَا إِلَّا وَهُوَ عَلَىٰ هَذَا الرَّأْيِ، وَسَمِعْنَاهُمْ لَا يُخْبِرُونَ إِلَّا بِذَلِكَ عَمَّنْ أَدْرَكُوا»، قَالَ: «فَهَذِهِ السُّنَّةُ الْمَعْرُوفَةُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهَا»(١).

قُلْتُ: وَللهِ دَرُّ القَائِلِ، من نَظْمِ المؤلِّف(٢): [السريع]

أَشْـــهَدُ بِـــاللهِ وَآيَاتِـــهِ ❦ شَـــهَادَةً أَرْجُـــو بِهَـــا عِتْقِـــي

أَنَّ أَبَـــا بَكْـــرٍ وَمَـــنْ بَعْـــدَهُ ❦ ثَلَاثَـــةٌ أَئِمَّـــةُ الصِّـــدْقِ

= أبي نعيم أكثر، وأبو نعيم هو الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، وشيخه هو أبو محمد عبد الله بن محمد ابن حيان الأصفهاني المعروف بأبي الشيخ.

وفي الشريعة للآجري، (٤/١٦٨٤) (١١٦٤)، عن الفضيل بن عياض، من رواية عبد الصمد بن يزيد عنه، في حب جميع الصحابة، وروىٰ الخلال في السنة، (٢/٤٣٨) (٦٧١) من طريق محمد بن زنبور، عن الفضيل: «أَوْثَقُ عَمَلِي فِي نَفْسِي حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَحُبِّي أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ جَمِيعًا».

(١) لم أقف عليه بهذا الإسناد، والسياق نفسه.

وهو بالإسناد السابق، عن أبي نعيم عن شيخه أبي الشيخ الأصفهاني: رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد السنة، (١/١٧٥) (٣١٦)، من طريق: بكر بن الفرج أبي العلاء، عن سفيان، ولفظه: «السُّنَّة عشرة، فمن كُنَّ فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة: إثبات القدر، وتقديم أبي بكر وعمر، والحوض، والشفاعة، والميزان، والصراط، والإيمان قول وعمل، والقرآن كلام الله، وعذاب القبر، والبعث يوم القيامة، ولا تقطعوا بالشهادة علىٰ مسلم».

(٢) لعلها زيادة من الناسخ، وقد تكون من المصنف أيضًا، وليست هذه الزيادة في طبعة الأميني.

أَرْبَعَةٌ بَعْدَ النَّبِيِّينَ هُمْ ❁ بِغَيْرِ شَكٍّ أَفْضَلُ الخَلْقِ
مَنْ لَمْ يَكُنْ مَذْهَبُهُ هَكَذَا ❁ فَإِنَّهُ زَاغَ عَنِ الحَقِّ

وَهَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُه وَرِوَايَتُهُ مِنْ أَسْنَىٰ مَنَاقِبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَىٰ يَدِ مُؤَلِّفِهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الجَزَرِيِّ عَفَا اللهُ عَنْهُ.

هَذَا مَا شَاهَدَهُ وَنَقَلَهُ كَمَا هُوَ، مِنْ أَوَّلِ الكِتَابِ إِلَىٰ هُنَا: مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ البَدْرَانِيُّ، مِنْ خَطِّ سَيِّدنَا وشَيْخِنَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ والقُرَّاءِ والمحَدِّثِينَ الْإِمَامِ الْحَافِظِ العَالِمِ الْعَلَّامَةِ الحَبْرِ الفَهَّامَةِ أَبِي الخَيْرِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الجَزَرِيِّ الدِّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ [/٤٦أ].



فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

المقدمة ٥

أولًا: الدراسة ٩

أولًا: المصنِّف شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري ... ١١

١ ـ منهج الترجمة ١١

٢ ـ اسمه وكُنيته ونسبه ١٢

٣ ـ مولده ١٣

٤ ـ شيوخه ١٤

٥ ـ صفته ٢٩

٦ ـ مسيرته العلمية المبكرة ٢٩

٧ ـ محنته وتتمة رحلاته ومسيرته العلمية ٤٥

٨ ـ تلاميذه ١٠٦

٩ ـ أبناؤه ١١٠

١٠ ـ وفاته ١٢١

١١ ـ مؤلفاته ١٢٣

١٢ ـ منزلته وثناء العلماء عليه ١٢٥

١٣ ـ الانتقادات عليه ١٢٨

١٤ ـ الجزري والأشعثيات ١٤٧

١٥ ـ مصادر ترجمته ١٥٥

ثانيًا: المصنَّف ١٥٨

الموضوع	الصفحة

١ ـ عنوان الكتاب ١٥٨
٢ ـ نسبته إليه ١٦٠
٣ ـ تأريخه ١٦٦
٤ ـ منهجه فيه ١٦٧
٥ ـ موارده ١٧٩
٦ ـ نُسخه ١٨٠
٧ ـ طبعاته ١٨٥
٨ ـ منهج التحقيق ١٩١
ثانيًا: مشيخة المصنِّف ابن الجزري في كتاب أَسْنَى المطَالِبِ ١٩٥
منهج مشيخة ابن الجزري ١٩٧
أولًا: شيوخ الحديث ٢٠٠
١ ـ أحمد بن إبراهيم بن داود المنبِجي، ابن الطحّان (٧٠٢ ـ ٧٨٢هـ) ٢٠٠
٢ ـ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي، ابن النجم (٦٨٢ ـ ٧٧٣هـ) ٢٠٣
٣ ـ أحمد بن الحسن بن عبد الله ابن أبي عمر المقدسي، ابن قاضي الجبل (٦٩٣ ـ ٧٧١هـ) ٢٠٨
٤ ـ أحمد بن عبد الكريم البَعْلَبكّي (٦٩٦ ـ ٧٧٧هـ) ٢١٤
٥ ـ أحمد بن محمد بن الحسين البنّا، ابن المهندس، زُغنُش أو زَغْلِش (٦٧٧ ـ ٧٧١هـ) ٢١٩
٦ ـ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (٧٠٠ ـ ٧٧٤هـ) ٢٢٧
٧ ـ حسن بن أحمد بن هلال، ابن هَبَل الدقّاق الطحّان (٦٨٣ ـ ٧٧٩هـ) ٢٣٠

الموضوع الصفحة

٨ ـ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧١٠ ـ ٧٩٩هـ) ٢٣٨
٩ ـ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ) ٢٤٥
١٠ ـ عبد اللطيف بن عبد المحسن السبكي (٧٨٨هـ) ٢٥٣
١١ ـ عمر بن الحسن بن مَزِيد بن أَمِيلة المراغي (٦٧٩ ـ ٧٧٨هـ) ٢٥٦
١٢ ـ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي
(٦٨٣ ـ ٧٨٠هـ)..... ٢٦٥
١٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد الشَّريشي (٦٩٤ ـ ٧٦٩هـ) ٢٧٦
١٤ ـ محمد بن حيدر بن حيدر الحسيني..... ٢٨١
١٥ ـ محمد بن عبد الله الصفوي الهندي (٦٩٤ ـ ٧٧٦هـ) ٢٨٢
١٦ ـ محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المقدسي، الصامت (٧١٢
ـ ٧٨٨هـ) ٢٨٧
١٧ ـ محمد بن عمر بن حبيب الحلبي (٧٠٣ ـ ٧٧٧هـ) ٢٩٨
١٨ ـ محمد بن محمد بن محمد النَّسائي الجمَالي (٧٠٧ ـ ٧٨٣هـ)... ٣٠٢
١٩ ـ محمد بن محمد بن مسعود الكازَروني (٧٣٥ ـ ٨١٠هـ)..... ٣٠٥
٢٠ ـ محمد بن محمد بن نصر الله الأنصاري، ابن النحاس (٧١٩ ـ
٧٩٤هـ)..... ٣٠٨
٢١ ـ محمد بن موسىٰ بن سليمان الأنصاري، ابن الشِّيرَجي (٦٨٢ ـ
٧٧٠هـ)..... ٣١١
٢٢ ـ يوسف بن محمد السُّرَّمَرِّي (٦٩٦ ـ ٧٧٦هـ)..... ٣١٨
ثانيًا: شيخات الحديث النساء..... ٣٢٤
٢٣ ـ زينب بن القاسم العجمية (ت: ٧٧٤هـ)..... ٣٢٤

الموضوع الصفحة

٢٤ ـ سِتّ العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية ٣٢٦
ثالثًا: شيوخ القرآن ٣٣٦
٢٥ ـ عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن السلّار (٦٩٨ ـ ٧٨٢هـ) . ٣٣٦
٢٦ ـ محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي، ابن الصائغ (٧٠٤ ـ ٧٧٦هـ) ٣٤٠
رابعًا: الشيوخ المبهَمُون ٣٤٣
خامسًا: الظواهر الإسنادية ٣٥٢
ثالثًا: النص المحقق ٣٥٥
أَسْنَى المطَالِبِ في مَنَاقِبِ أَمِيرِ المؤْمِنِينَ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ٣٥٧
خُطبَةُ الكِتَابِ ٣٥٩
التلقب بقاضي القضاة (هامش) ٣٥٩
كَثْرَةُ مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه ٣٦١
حَديثُ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ؛ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ ٣٦٤
تواتر الحديث وذكر أطرافه من الصحابة ٣٦٦
التعليق على تواتر الحديث وصحته (هامش) ٣٦٧
وقوع الحديث في غدير خُم في حجة الوداع ٣٦٩
الحديث بزيادة: اللهم وال من والاه ٣٧٠
الحديث بزيادة: وانصر من نصره ٣٧٢
طريق لطيف غريب مسلسل بالفواطم لحديث الموالاة ٣٧٢
سبب ورود الحديث ٣٧٥

الموضوع	الصفحة

حديث: أمَا تَرْضَىٰ أنْ تكونَ مِنِّي بمنزِلَةِ هَارونَ مِن مُوسىٰ ٣٧٧
سبب ورود الحديث ٣٧٧
كثرة طُرق الحديث ٣٧٨
حديث: لا يُبْغِضُني إلا منافقٌ، ولا يحبُّني إلا مؤمنٌ ٣٧٩
معرفة المنافقين ببُغْضِ عليٍّ رضي الله عنه ٣٨٤
التعليق علىٰ معنىٰ الحديث واستشكاله (هامش) ٣٨٥
اختبار النَّسَبِ بحبِّ عليٍّ رضي الله عنه ٣٨٧
التعليق علىٰ علاقة النسب بحب علي رضي الله عنه (هامش) ٣٩١
حَدِيثُ: مَنْ سبَّ عليًّا فقد سبَّني ٣٩٣
بلفظ آخر موقوفًا علىٰ أم سلمة رضي الله عنها ٣٩٤
كذب من زعم أنه يحبني ويبغضك ٣٩٥
حديث: أنتَ أخي في الدُّنيا والآخِرَةِ ٣٩٥
من حديث ابن عمر رضي الله عنه ٣٩٥
المؤاخاة بين النبي ﷺ وبين عليّ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ٣٩٦
المؤاخاة من حديث أنس وعمر رضي الله عنهما ٣٩٧
شواهد حديث المؤاخاة والأخوَّة ٣٩٧
تعليق علىٰ مسألة الأخوة والمؤاخاة (هامش) ٣٩٨
عليٌّ رضي الله عنه سَيِّدُ العَرَبِ ٤٠٠
حديث عائشة رضي الله عنها ٤٠٠
حديث جابر رضي الله عنه ٤٠٢
تعليق علىٰ حديث: سيد العرب (هامش) ٤٠٢

الموضوع	الصفحة

حَدِيثُ: سدُّ الأبوابِ إلا بابَ عليٍّ ﷺ ٤٠٣
الجمع بين هذا الحديث وحديث سدّ الأبواب إلا باب أبي بكر ٤٠٥
حديث: حِلِّ المسجد لعليٍّ ﷺ وهو جُنُب ٤٠٦
حديثُ إِعْطَاءِ الرَّايَةِ لِعَلِيٍّ ﷺ ٤٠٨
حديث: اللهُمَّ أَذْهِبِ عَنْهُ الحرَّ والبَرْدَ ٤١١
حديث عليٍّ ﷺ: ما رمدتُ ولا صدعت منذ مسح رسول الله ﷺ ٤١٢
السَّعيدُ مَنْ أحَبَّ عليًّا ٤١٤
حَديثُ: يا عليُّ إنَّ فِيكَ مِنْ عِيسَىٰ مَثلًا ٤١٦
حَديثُ: عليٌّ بَابُ دَارِ الحِكْمَةِ ومَدِينَةِ العِلْمِ ٤١٨
علي باب دار الحكمة ٤١٨
علي باب مدينة العلم ٤٢٠
حَدِيثُ إعطاءِ عليٍّ ﷺ تِسْعَةَ أَجْزَاءِ الحِكْمَةِ ٤٢١
عليٌّ أقضانا ٤٢٢
من قول عمر ﷺ ٤٢٢
من قول ابن مسعود ﷺ ٤٢٣
حديث: عليٌّ عنده عِلْمُ الظَّاهِرِ والباطن ٤٢٣
حديثُ: إِنْ تَسْتَخْلِفُوا عليًّا تجدوه هادِيًا مَهدِيًّا ٤٢٤
من حديث عليّ ﷺ ٤٢٤
من حديث حذيفة ﷺ ٤٢٦
من حديث حذيفة ﷺ بلفظ تام ٤٢٦
من حديث علي ﷺ من طريق آخر ٤٣٠

الموضوع	الصفحة

من حديث علي ﷺ من طريق آخر ٤٣٣
أثرٌ فِي بَيْعَةِ عليٍّ ﷺ لمنْ تقدَّمَهُ مِن الخُلفاءِ الرَّاشِدِينَ ٤٣٣
أثر طويل عن علي ﷺ في ذلك ٤٣٣
طريق آخر للأثر عن علي ﷺ ٤٣٩
طريق آخر للأثر عن علي ﷺ ٤٤٠
الأثر الصحيح عن عليّ ﷺ في المسير إلى صفين ٤٤٠
وَمِمَّا رَوَيْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسَلْسَلَاتِ عَنْهُ ﷺ ٤٤٢
المسَلْسَلُ بالمصَافَحَةِ ٤٤٢
المسَلْسَلُ بالضِّيَافَةِ علَى الأَسْوَدَيْنِ: التَّمْرِ والمَاءِ ٤٤٧
المُسَلْسَلُ بتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ يَومَ الخَمِيسِ ٤٥٢
المُسَلْسَلُ بِقَوْلِ كُلِّ رَاوٍ: وَعَدَّهُنَّ فِي يَدِي ٤٥٧
المُسَلْسَلُ بِوَضْعِ اليَدِ علَى الكَتِفِ ٤٦٣
الحديثُ المسَلْسَلُ بِانْفِرَادِ كلِّ راوٍ بِصِفَةٍ ٤٦٨
حديث: من أقرَّ لي بالتوحيد؛ دخل حصني ٤٦٨
المسَلْسَلُ بِوَصْفِ الثِّقَةِ ٤٧٢
الحديث عن عليٍّ ﷺ في الاستحلاف في الحديث مسلسلًا بوصف الثقة ٤٧٢
المسَلْسَلُ بِقَوْلِ: وَاللهِ إِنَّهُ لَحَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ ٤٧٥
طريق آخر لحديث الاستحلاف مسلسلًا بقول: والله إنه لحقٌّ إن شاء الله . ٤٧٥
حديثُ عليٍّ ﷺ في الِاسْتِحْلَافِ عَلَى رِوَايَةِ الحَدِيثِ واسْتِثْنَاءِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ .. ٤٧٩
طريق آخر لحديث الاستح من غير التسلسل ٤٧٩
المسَلْسَلُ بالقُنُوتِ في صَلَاةِ الصُّبْحِ ٤٨٠

الموضوع	الصفحة

شاهد من حديث أنس ﷺ في القنوت في صلاة الصبح ٤٨٢
دعاء علي ﷺ في قنوت الفجر ٤٨٣
المسَلْسَلُ بِالْقُضَاةِ ٤٨٣
حديث: شموا النرجس ٤٨٣
رواية أخرىٰ لحديث: شموا النرجس ٤٨٤
المسلسل بـ(جرّبتُه فوجدته كذلك) ٤٨٦
حديث التأذين في الأذن للهَمِّ ٤٨٦
دُعاءُ الكَرْبِ ٤٩٠
دُعَاءٌ آخَرُ للكَرْبِ ٤٩١
قِصَّةُ أَبِي جَعْفَرٍ المنْصُورِ وجَعْفَرٍ الصَّادِقِ ٤٩٤
الحدِيثُ المسَلْسَلُ بِقَوْلِ كُلِّ رَاوٍ: وَكَتَبْتُهُ وَهَا هُوَ فِي جَيْبِي ٤٩٩
رواية أخرىٰ لقصة المنصور وجعفر الصادق ٤٩٩
قِرَاءَةُ ثَلَاثِ آيَاتٍ لِلْحِفْظِ ٥١٢
المسَلْسَلُ بِقراءةِ آيةِ الكُرْسِيِّ قبلَ النَّومِ ٥١٥
قراءةُ آيةِ الكُرْسِيِّ عَقِيبَ الصَّلَواتِ المكْتُوبَةِ ٥٢١
من حديث عليّ ﷺ ٥٢١
من حديث أبي أمامة ﷺ ٥٢٢
من أحاديثِ عليّ ﷺ ٥٢٤
ما رواه عنه أَبُو مُوسَىٰ الأشعري ﷺ ٥٢٥
حديث النهي عن التختم في السبابة وما يليها ٥٢٥
وما رواه عَبْدُ الله بنُ عَبَّاس عن أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ﷺ ٥٢٨

الموضوع الصفحة

ثناء عليّ على عمر ﷺ عند وفاته ٥٢٨
ومَا رَوَاهُ أَبُو الطُّفيلِ عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ اللَّيْثِيُّ ﷺ ٥٣٠
حديث صحيفة علي ﷺ ٥٣٠
لفظ آخر لحديث الصحيفة ٥٣٠
لفظ آخر لحديث الصحيفة ٥٣١
لفظ حديث الصحيفة عند مسلم من حديث أبي الطفيل ﷺ ٥٣٢
لفظ حديث الصحيفة عند البخاري من حديث أبي جحيفة ﷺ ٥٣٢
ومما رَوَيْناهُ مِنْ طُرُقِ أولادِهِ عَنْهُ ﷺ وعَنْهُ وكَرَّمَ وَجْهَه ٥٣٣
حديث: سيِّدا كهول الجنة من حديث علي ﷺ ٥٣٤
التعريف بالحسن بن زيد ٥٣٥
حديث سيدا كهول الجنة من حديث أنس ﷺ ٥٣٦
شذوذ لفظ: سيدا شباب أهل الجنة ؛ في حديث الشيخين ٥٣٧
الجمع بين حديثي: سيدا كهول أهل الجنة ، وسيدا شباب أهل الجنة ... ٥٣٨
مِنْ حَدِيثِ الحسَنِ بْنِ علِيٍّ ﷺ أَيْضًا ٥٣٩
حديث: قوم يسمون الرافضة من حديث علي ﷺ ٥٣٩
حديث: قوم يسمون الرافضة من حديث ابن عباس ﷺ ٥٤١
وَمِنْ طَرِيقِ ابنِهِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ ﷺ ٥٤٢
حديث من قتل دون ماله ٥٤٣
ومِمَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَخِيهِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَاقِرِ بْنِ زَيْنِ العَابِدِينَ . ٥٤٦
الأثر من طريق الحسين عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل الرجلين .. ٥٤٦
الأثر من طريق أبي حية عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل الرجلين .. ٥٤٩

الموضوع الصفحة

الأثر من طريق عبد خير عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل ظهور القدمين ٥٥٠
الأثر من طريق أبي الغريف عن علي ﷺ في صفة الوضوء وغسل الرجلين ٥٥١
تواتر غسل الرجلين عن النبي ﷺ ٥٥١
الوعيد على ترك غسل الرجلين في الوضوء..... ٥٥٣
ما ورد في مسح الرجلين في الوضوء وتوجيهه..... ٥٥٤
حديث عبد خير عن علي ﷺ في المسح على الخفين ٥٥٥
حديث النزال بن سبرة عن علي ﷺ في المسح على الرجلين ٥٥٧
حديث علي ﷺ في المسح على الخفين وتوقيته ٥٥٨
توجيه قراءتي النصب والجر في آية الوضوء ٥٥٩
توجيه قراءة الجر وحكم الغسل والمسح (هامش)..... ٥٦٠
نسبة التخيير للطبري (هامش)..... ٥٦٢
وَمِمَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى الْكَاظِمِ، وَأَخِيهِ عَلِيٍّ، وَأَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ ﷺ . ٥٦٣
مَنْ أَحَبَّنِي وَأَحَبَّ هَذَيْنِ وأَبَاهُمَا وأُمَّهُمَا..... ٥٦٣
وَمِنْ طَرِيقِ: عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَى، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى الْكَاظِمِ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ ﷺ..... ٥٦٥
حديث: الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالأركان ٥٦٥
متابعة للحديث..... ٥٦٨
ومما رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ أبي الْقَاسِمِ مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَبِي طَالِبٍ ٥٦٩
حديث الرخصة في تسمية محمد بن علي باسم النبي ﷺ وتكنيته بكنيته . ٥٧١
فما رويناه من طريق الحَسَنِ وعَبْدِ الله ابْنَيْه..... ٥٧٢

الموضوع الصفحة

حديث النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة ٥٧٢
تحريم نكاح المتعة ، والكلام على قول ابن عباس ٥٧٤
موقف ابن عباس رضي الله عنه من المتعة (هامش)..... ٥٧٤
رواية رجوع ابن عباس عن إباحة المتعة (هامش) ٥٧٧
مناقشة الإجماع على تحريم المتعة (هامش)..... ٥٨٠
وَمِمَّا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ ٥٨٤
حديث: المهدي منا أهل البيت ، يصلحه الله في ليلة ٥٨٤
جملة من صفات المهدي ٥٨٥
الخلاف في أحاديث المهدي (هامش)..... ٥٨٥
أثر عن علي رضي الله عنه في أنه من ذرية الحسن رضي الله عنه..... ٥٨٨
وَمِمَّا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ٥٨٩
حديث: ثلاثة يا علي لا تؤخرهن ٥٨٩
وَأَمَّا بِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ٥٩١
إسناد المصنف لرواية حفص عن عاصم إلى علي رضي الله عنه ٥٩١
تعليق على تعقب ابن ناصر على المصنف في إسناد قراءة عاصم ٥٩٤
إسناد المصنف لقراءة حمزة الزيات من رواية جعفر الصادق عن آبائه ... ٥٩٩
وأَمَّا الصُّحْبَةُ واللُّقِيُّ..... ٦٠١
طريق المصنف في الصحبة بينه وبين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أحد عشر رجلًا..... ٦٠١
طريق آخر ألطف للصحبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٦٠٦
دعوى تعلم أبي حنيفة من الصادق (هامش)..... ٦٠٦

الموضوع الصفحة

طريق آخر للصحبة ، بين المصنف وبين أمير المؤمنين علي ﷺ فيه عشرة رجال..... ٦٠٨
الإِسْنَادُ بلُبْسُ الخِرْقَةِ مُتَّصِلًا بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ..... ٦١٠
إسناده بلبس الخرقة المشتركة..... ٦١٠
تعليق على لبس الخرقة (هامش)..... ٦١٠
إسناد الخرقة الأحمدية..... ٦١١
إسناد الخرقة القادرية..... ٦١٢
إسناد الخرقة السهروردية..... ٦١٣
بحث في دعوى سماع الحسن البصري من علي ﷺ (هامش)..... .
مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ..... ٦٢٣
حديث: رُفع القلم عن ثلاثة ، من حديث الحسن البصري عن علي ﷺ.. ٦٢٣
تَلْقِينُ الذِّكْرِ..... ٦٢٤
عَلَامَةُ حُبِّ عَلِيٍّ ﷺ حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ ﷺ..... ٦٢٧
حديث: إن على حوضي أربعة أركان..... ٦٢٧